وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر- بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجاريةوعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي
دراسة حالة الجزائر 1980-2014

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وتمويل

إعداد الطالبة: نجاة مسمش

إشراف الأستاذالدكتور: موسى رحماني

أعضاء لجنـــة المناقشـــة :

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة	الجامعـــــة
صالح مفتاح	استاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة محمد خيضر بسكرة
موسئ رحماني	استاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة محمد خيضر بسكرة
عبد الله غالم	استاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة محمد خيضر بسكرة
أحمد بن خليفة	أستاذ محاضر _أ_	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
محمد حمزة بن قرينة	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
عمر عزاوي	أستاذ التعليم العالي	مناقشا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخـــص:

تناولت الدراسة موضوع الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة 1980-2014 , ولإظهار الهدف من هذه الدراسة تم تقسيمها الئ مقدمة و أربعة فصول و خاتمة.

إن طبيعة الاقتصاد الموازي في الجزائر لا يختلف عن مثيله في غيرها من الدول , من خلال تأثيره في فعالية السياسات الاقتصادية وضعف تطبيقها في سوق العمل و سوق السلع و الخدمات و سوق النقد اظافة الئ قضايا الفساد الاداري و المالي الناجمة عن قصور عملية المراجعة و التدقيق , وقد أظهرت الدراسة وجود مؤشرات قوية تدل علئ ان الاقتصاد الموازي بكافة عناصره حقيقة ماثلة في المجالات الاقتصادية في الجزائر , مع تباين تلك العناصر فيما بينها من حيث الحجم و الاثرعلئ الاستقرار الاقتصادي .

هذا يؤدي الئ ضرورة الاهتمام بالاقتصاد الموازي , وتكثيف البحوث التي تتناول قياسه و دراسة أسبابه و أثاره , ومعالجة و ادماج الجانب المشروع منه في الاقتصاد الرسمي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي _ الاستقرار الاقتصادي _ السياسة الاقتصادية- التهرب الضريبي.

Résumé:

L’étude portait sur l’économie parallèle et la stabilité économique, notamment l’étude de cas de l’Algérie de 1980 à 2014. Pour illustrer le but de cette étude, l’introduction a été divisée en quatre chapitres et une conclusion.

La nature de l’économie parallèle en Algérie n’est pas différente de celle d’autres pays, de par son impact sur l’efficacité des politiques économiques et sa faible application sur le marché du travail et le marché des biens et services, ainsi que sur le marché monétaire, en ajoutant des problèmes de corruption administrative et financière résultant d’audits insuffisants, L'étude a montré qu'il existe de puissants indicateurs montrant que l'économie parallèle avec tous ses éléments est une réalité dans les domaines économiques en Algérie, avec la différence entre ces éléments en termes de taille et les effets de la stabilité économique.

Cela conduit à la nécessité de prêter attention à l'économie parallèle, d'intensifier la recherche mesurée, d'en étudier les causes et de la soulever, ainsi que de traiter et d'intégrer l'aspect légitime de celle-ci dans l'économie formelle.

Mots-clés: Economie parallèle _ Stabilité économique _ Politique économique - Évasion fiscale.

Summary:

The study dealt with the subject of parallel economy and economic stability. The case study of Algeria, 1980-2014. To illustrate the purpose of this study, the introduction was divided into four chapters and a conclusion.

The nature of the parallel economy in Algeria is no different from that of other countries, through its impact on the effectiveness of economic policies and weak application in the labor market and the market of goods and services and the money market, adding administrative and financial corruption issues resulting from inadequate audit and audit, The study showed that there are strong indicators that show that the parallel economy with all its elements is a reality in the economic fields in Algeria, with the difference between these elements in terms of size and the effects of economic stability.

This leads to the need to pay attention to the parallel economy, to intensify the research that is measured, to study its causes and to raise it, and to address and integrate the legitimate aspect of it in the formal economy.

Keywords: Parallel economy - Economic stability- Economic policy - Tax evasion.

شكر وعرفان

الحمد لله حمدا يبلغ رضاه , و الصلاة والسلام على اشرف من اجتباه , وعلى من صاحبه وولاه , و سلم تسليما لا يدرك منتهاه وبعد .....

أشكر الله سبحانه أولا واخرا الذي وفقني واعانني على انجاز هذه الرسالة , وأساله جل وعلا أن ينفع بها ويجعلها في ميزان حسناتي .

يسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان والامتنان لاستاذي المشرف الذي ساهم في اخراج هذه الرسالة الى النور بالشكل الذي يليق بجامعة محمد خيضر بسكرة أستاذي الفاضل : الاستاذ الدكتور موسى رحماني على عظيم رعايته واهتمامه وتوجيهه منذ الخطوات الاولى لاعداد خطة هذه الرسالة وحتى انجازها بهذه الصورة فقد كان نعم الاستاذ .

كما اتوجه بالشكر والعرفان للاستاذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشتها وما ألوه من جهد ووقت ثمين في قرائتها والحكم عليها .

ولا يفوتني في الختام ان اقدم الشكر , لكل المحبين والمخلصين من الاخوة والاقارب والزملاء والاصدقاء , و كل من ساهم في تزويدي بالبيانات والاحصاءات اللازمة للدراسة , وكل ذي فضل لم تنله عبارتي , فالى جميع هؤلاء أقدم شكري وتقديري , سائلا الله تعالى بمنه وكرمه أن يجزي الجميع عني خير الجزاء وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم . وأخر دعوانا الحمد لله رب العالمين .

الطالبة : نجاة مسمش

الإهـــــداء

الى وطني الحبيب . . . . . .الذي عشت فوق ارضه و تحت سمائه . . . . . .الجزائر . . . . .وفاء و عرفانا .

إهداء بجدوه البر ممزوج بالشكر الوافر الاتم و الثناء العاطر الاعم الى الغاليين الحبيبين اللذين ترعرعت على يدهما . و نهلت من معينهما الصافي , اللذين غمراني بدعواتهما الصادقة و تشجيعهما الدائم ,حتى بسر الله لي إتمام هذه الرسالة . . . . .والدي الحبيبين أطال الله في عمرهما على طاعته ورزقني برهما .

الى من وقف بجانبي طوال مسيرة حياتي العلمية و العملية , و سطر أروع أنواع التضحيات و انبل معاني الوفاء , و هيا لي سبل الراحة , وأعانني على القيام بهذه الرسالة و تجاوز عقباتها و شريكي في كل ما حققت من نجاحات . . . . .زوجي الكريم الغالي .

الى ثرواتي أولادي الاعزاء على ما تحملوه من عناء و جهد و انشغال عنهم طيلة سنوات الدراسة و البحث .

الى اخواني واخواتي على ما غمروني به من صادق الدعاء و حسن المؤازرة

الى كل محب لوطننا الحبيب , غيور على مصلحته , حريص على استقراره الاقتصادي و الامني , إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع , سائلا الكريم سبحانه أن يجزيهم عني خير ما جزى به محسنا على احسانه وأن ينفع بهذا الجهد ويبارك فيه . و ما توفيقي ألا بالله عليه توكلت و اليه أنيب .

و الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

الطالبة : نجاة مسمش

الفهـــــرس

لصفحة

شكر وعرفان

الاهداء

المقدمة ..... أ_س

الفصـــــــل الأول: مدخل للتعريف بظاهرة الاقتصاد الموازي

المبحث الأول: مفهوم ومضمون الاقتصاد الموازي 2

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الموازي 2

الفرع الأول: تحديد مفهوم الاقتصاد الموازي 3

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الموازي 9

المطلب الثاني: معايير تحديد الاقتصاد الموازي 11

الفرع الأول: معيار المشروعية 11

الفرع الثاني: معيار خصائص السوق 12

الفرع الثالث: معيار الدخل 14

المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي 15

الفرع الأول: تحليل العلاقة من خلال نموذج للاقتصاد الكلي 16

الفرع الثاني: تحليل العلاقة من خلال تأثير الضرائب على 18

تفضيلات الأفراد

المبحث الثاني: أسباب الاقتصاد الموازي 24

المطلب الأول: التهرب الضريبي 24

الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي 25

الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي 29

الفرع الثالث: آثار التهرب الضريبي 36

المطلب الثاني: الضوابط والقيود الحكومية 40

الفرع الأول: التدخل الحكومي في السوق السلعي 40

الفرع الثاني: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي 45

وسوق الائتمان

الفرع الثالث: التدخل الحكومي في سوق العمل 49

المطلب الثالث: الأسباب الأخرى للاقتصاد الموازي	.....	52
الفرع الأول: غسيل الأموال	.....	52
الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية للسوق الموازي	.....	61
المبحث الثالث: طرق قياس حجم الاقتصاد الموازي	.....	65
المطلب الأول: الطرق المباشرة	.....	66
الفرع الأول: طريقة الاستقصاء	.....	66
الفرع الثاني: طريقة عدم الالتزام الضريبي	.....	67
المطلب الثاني: الطرق غير المباشرة	.....	72
الفرع الأول: إحصاءات الحسابات القومية	.....	73
الفرع الثاني: إحصاءات القوى العاملة	.....	76
الفرع الثالث: المدخل المادي	.....	80
الفرع الرابع: المدخل النقدي	.....	81
الفرع الخامس: النماذج النقدية الحديثة لتقدير الاقتصاد الموازي	.....	89
الفرع السادس : منهج المتغير الكامن	.....	96
خلاصة الفصل الأول	.....	101
الفصل الثاني: آثار الاقتصاد الموازي		
المبحث الأول: الآثار الاقتصادية	.....	105
المطلب الأول: الأثر على العدالة والمساواة في توزيع الاعباء الضريبية .	.....	105
الفرع الأول: الأثر على فقدان أثر حصيلة الضرائب	.....	106
الفرع الثاني: الأثر على عدالة توزيع الدخل الوطني	.....	107
المطلب الثاني: الأثر على صنع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي	.....	108
الفرع الأول: الأثر على معدلات التضخم وعدم دقة المعلومات	.....	109
الفرع الثاني: الأثر على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي	.....	112
الفرع الثالث: الأثر على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية	.....	115
الفرع الرابع: الآثار الإيجابية لاقتصاد الموازي	.....	120

المبحث الثاني: حجم الاقتصاد الموازي في مختلف دول العالم 123

المطلب الأول: حجم الاقتصاد الموازي في بعض بلدان العالم 124

الفرع الأول: الدول العربية 124

الفرع الثاني: الدول النامية 125

الفرع الثالث :بلدان التحول الاقتصادي 126

الفرع الرابع : دول منظمة التعاون الافتصادي و التنمية 126

المطلب الثاني: حجم الاقتصاد الموازي في العربية السعودية 130

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد السعودي 131

الفرع الثاني: اسباب الاقتصاد الموازي في السعودية 135

المطلب الثالث : المكونات الاساسية للاقتصاد الموازي و مكافحته في السعودية 137

الفرع الأول : الانشطة غير المشروعة و عناصرها المختلفة 137

الفرع الثاني : قياس حجم الاقتصاد الموازي و سبل معالجته 138

خلاصة الفصل 143

الفصل الثالث: واقع سياسات الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي الكلي 148

المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي 149

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للدولة في النظرية الاقتصادية 149

الفرع الثاني: تفسير تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية 163

المطلب الثاني: الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي 167

الفرع الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي الكلي 168

الفرع الثاني : الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي 181

الفرع الثالث: الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية 195

المبحث الثاني: السياسات الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي 206

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية 206

الفرع الأول: تطور السياسة الاقتصادية 207

الفرع الثاني: تعريف ومضمون السياسة الاقتصادية 209

الفرع الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية	.....	211
المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية	.....	216
الفرع الأول: مفهوم المربع السحري للسياسة الاقتصادية	.....	216
الفرع الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي	.....	219
الفرع الثالث: استقرار التشغيل أو التوظيف	.....	220
الفرع الرابع: استقرار الأسعار "التحكم في التضخم"	.....	222
الفرع الخامس: استقرار ميزان المدفوعات	.....	223
الفرع السادس: أهداف اقتصادية أخرى	.....	224
المبحث الثالث: أدوات سياسات الاستقرار الاقتصادي	.....	225
المطلب الأول: السياسة النقدية	.....	225
الفرع الأول: المفهوم والأهداف	.....	225
الفرع الثاني: أدواتها وفعاليتها في النشاط الاقتصادي	.....	229
الفرع الثالث: الصعوبات التي تقلل من فعالية السياسة النقدية	.....	234
المطلب الثاني: السياسة المالية	.....	236
الفرع الأول: المفهوم والأهداف	.....	237
الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية وفعاليتها	.....	238
الفرع الثالث: الصعوبات التي تقلل من فعالية السياسة المالية	.....	243
المطلب الثالث: السياسة الدخيلة	.....	244
الفرع الأول: ومفهومها وأهدافها	.....	244
الفرع الثاني: حجج مؤيدي السياسة الدخيلة	.....	244
الفرع الثالث: حجج معارضي السياسة الدخيلة	.....	245
المطلب الرابع: سياسة إدارة سعر الصرف	.....	247
الفرع الأول: المفهوم والأنواع	.....	248
الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف	.....	250
الفرع الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف	.....	252
المطلب الخامس : وسائل إصلاح السياسات الإقتصادية	.....	254

الفرع الأول : الإصلاحات المتعلقة بالسياسة المالية	.....	255
الفرع الثاني : الإصلاحات المتعلقة بالسياسة النقدية	.....	257
الفرع الثالث : الإصلاحات المتعلقة بسوق العمل	.....	259
خلاصة الفصل	.....	262
الفصل الرابع: فعالية السياسة الإقتصادية التوازنية في سياق الإقتصاد الموازي		
المبحث الأول: تطور الإقتصاد الموازي في الجزائر	.....	265
المطلب الأول: لمحة حول ظهورالإقتصاد الموازي	.....	266
الفرع الأول: محتوى الإقتصاد الموازي وتطوره	.....	266
الفرع الثاني: أسباب إزدهارالإقتصاد الموازي	.....	270
المطلب الثاني : خصائص الإقتصاد الموازي في الجزائر	.....	272
الفرع الأول: خصائص سوق السلع والخدمات	.....	273
الفرع الثاني: خصائص سوق العمل	.....	276
الفرع الثالث: خصائص سوق النقد	.....	280
المطلب الثالث: مكونات الإقتصاد الموازي في الجزائر	.....	284
الفرع الأول: المكونات المشروعة غير المعلنة من الإقتصاد الموازي	.....	284
الفرع الثاني: المكونات غير المشروعة من الاقتصاد الموازي	.....	287
المبحث الثاني : واقع سياسات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر	.....	294
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية بعد سنة 1962-1989.	.....	294
الفرع الأول: تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال "1962-1966"	.....	294
الفرع الثاني: تنفيذ العملية التنموية من خلال المخططات.	.....	302
المطلب الثاني: تقييم المرحلة السابقة وكشف الاختلالات الاقتصادية	.....	309
الفرع الأول: اختلالات نقدية	.....	309
الفرع الثاني: الاختلالات الهيكلية	.....	322
الفرع الثالث: اختلالات خارجية	.....	325
المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية خلال 1989- إلى يومنا	.....	330
الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة وبرامج الإنعاش الاقتصادي	.....	331

الفرع الثاني : برامج الانتعاش والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2000-2014 337
الفرع الثالث: إصلاحات السياسة النقدية والمالية خلال الفترة 2000-2014 344
الفرع الرابع: إصلاحات سياسة الأجور وسياسة سعر الصرف خلال الفترة 2000-2014 367
المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري بين مواجهة الاقتصاد الموازي و ضبط سياسات الاستقرار الإقتصادي 387
المطلب الأول: الإقتصاد الموازي بين مواجهة البطالة و ضبط سوق العمل 387
الفرع الأول: تطور التشغيل الموازي في الجزائر 388
الفرع الثاني: مساهمة القطاع التجاري في التشغيل الموازي. 393
الفرع الثالث: أهم الإجراءات لمكافحة و إحتواء التشغيل الموازي 397
المطلب الثاني: دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي 400
الفرع الأول: أبعاد التهرب الضريبي في الجزائر. 401
الفرع الثاني: مساهمة التهرب الضريبي في خسائر الخزينة العمومية 403
الفرع الثالث: أثار التهرب الضريبي علئ النشاط الاقتصادي 410
الفرع الرابع : إستراتجية مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر 414
المطلب الثالث :مقاربات قياسية للإقتصاد الموازي في الجزائر 424
الفرع الأول: نموذج التهرب الضريبي "معادلة الطلب على العملة" 425
الفرع الثاني: نموذج المدخل المادي "الإستهلاك الكهربائي" 427
الفرع الثالث: نموذج منهج المتغير الكامن Mimic 430
الفرع الرابع: تقدير فريدريك شنايدر 432
الفرع الخامس : قياس أثر التهرب الضريبي 433
المطلب الرابع: إنعكاس السياسة الإقتصادية على مؤشرات الإستقرار الإقصادي في ظل الإقتصاد الموازي 451
الفرع الاول : تطورات مؤشرات العرض الكلي. 452
الفرع الثاني: تطورات مؤشرات الطلب الكلي 455
الفرع الثالث : كيفية إدماج أموال السوق الموازية في الإقتصاد الجزائري 459

خلاصة الفصل 469
الخاتمة العامة 471
قائمة المراجع 480
مصطلحات فنية 505
الملاحق 510

فهرس الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مقارنة بين القطاع الرسمي والموازي	10
2	تصنيف المعاملات والانشطة التي تتم في الاقتصاد الموازي	14
3	السياسات الفعالة لمحاربة الفساد بتأثير المناخ المؤسسي العريض على الفساد في كل بلد	62
4	المدن المغاربية والطاقة الاستبقائية لقطاعها الموازي	79
5	حجم العمالة الموازية و البطالة حسب مناطق العالم مقارنة بمعدلات الاقتصاد الموازي خلال 2004	113
6	حجم الاقتصاد الموازي في بلدان مختارة	127
7	حجم الاقتصاد الموازي في بلدان مختارة خلال الفترة (2008 _ 2013)	130
8	أهم المؤشرات الاقتصادية في السعودية خلال الفترة (2008 _ 2014)	134
9	حجم الإقتصاد الموازي في السعودية خلال الفترة 1999 _2007	141
10	برامج صندوق النقد الدولي	197
11	الاجراءات المتبعة من طرف دول امريكا اللاتينية	203
12	يوضح أهم أسس السياسة الاقتصادية الهيكلية	214
13	تطورات المداخيل الموازية خلال الفترة (1969- 1988)	268
14	تطور العمالة في القطاع الموازي خارج القطاع الزراعي خلال الفترة (2001- 2010)	279
15	تطور سعر الدينار مقابل الدولار والاورو في السوق الرسمي والسوق الموازي	283
16	حجم التهرب الجمركي خلال الفترة (1990- 2006)	288
17	تطور حجم جرائم الفساد الاداري و المالي	290
18	اهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1962-1978)	305
19	تطور الكتلة النقدية و مقابلاتها في الجزائر خلال (1962-1986)	311
20	تطور ميزانية الدولة خلال فترة (1968 – 1986)	317
21	الرقم القياسي للاسعار	321
22	تطور الواردات في الجزائر	326

23	تطور أسعار الصرف "المتوسط السنوي	330
24	توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي"	340
25	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009)	341
26	تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة (2000-2014)	351
27	تطور الإيرادات الضريبية و تركيبها خلال الفترة (2000-2014)	358
28	تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة 2000-2014	363
29	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون و المؤشر العام للأسعار خلال الفترة (1990-2000)	373
30	تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون و المؤشر العام للأسعار خلال الفترة (2000-2012)	376
31	تطور المؤشرات التوازن الخارجي خلال الفترة (2000-2014)	385
32	مؤشرات التشغيل الموازي الكلي خلال الفترة (2003-2013)	390
33	تطور التشغيل الموازي في القطاع الخاص	392
34	المدن السبع الأولى في الجزائر التي إرتفع فيها عدد الأسواق الموازية والناشطين فيها خلال سنة 2012	395
35	تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي خلال (2009-2013)	396
36	ايداع الحسابات الاجتماعية للشركات خلال الفترة (2006-2009)	405
37	مصادر الاخطارات التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي بوزارة المالية	408
38	النتائج السنوية للرقابة الاقتصادية وقمع الغش في الجزائر	409
39	ايرادات الرقابة الجبائية على الوثائق المكلفين بالضريبة	411
40	تطور مردودية الرقابة على المعاملات العقارية للفترة (2003-2007)	411
41	ترتيب الدول على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	412
42	ترتيب الجزائر حسب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	413
43	نتائج الرقابة الجبائية بعد انشاء مديرية البحث والمراجعات (1999- 2013)	417
44	تكلفة الاعفاءات الضريبية في الجزائر من الفترة (2010 – 2014)	423

45	تطور الدخل الخفي و نسبته الى PIB خلال الفترة (1970-2004)	426
46	حجم الاقتصاد الموازي بتطبيق أسلوب استهلاك الكهرباء في الجزائر خلال الفترة (1996-2005)	428
47	حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة (1999 – 2007)	432
48	متغيرات النموذج المدروس	436
49	جدول معاملات الانحدار	439
50	جدول تحليل التباين	439
51	معامل الارتباط بيرسون	440
52	نتائج اختباراعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي	448
53	معامل التحديد	450
54	تطور النمو الاقتصادي و معدل البطالة خلال الفترة (2000-2014)	452
55	تطور معدلات التضخم وحجم الصادرات و الواردات	455
56	مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي	458

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأنشطة غير الرسمية	7
2	هرم التدرج السلمي لخطورة النشاطات الممارسة في السوق الموازي	8
3	المسار الزمني لتطور الاقتصاد	16
4	العلاقة بين الوقت و الإنتاج في ظل عدم وجود الضرائب	19
5	العلاقة بين الإنتاج و الوقت في وجود الضرائب	21
6	العلاقة بين الإقتصاد الموازي وغسيل الأموال	57
7	الاقتصاد الموازي و التأثير المتبادل بين الأسباب و المؤشرات	99
8	المنحنئ الممثل لقانون واجنر	165
9	برامج الاستقرار الاقتصادي	179
10	برامج التصحيح الهيكلي	180
11	سياسة التوقف –Stop- ثم سياسة الانعاش –Go-	213
12	أهداف السياسة الاقتصادية	217
13	المربع السحري في ألمانيا سنة 1994	218
14	العلاقة بين معد النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل	221
15	استراتيجية السياسة النقدية الحديثة	228
16	القطاعات التي يتركز فيها العمل في القطاع الموازي (غير الرسمي)	278
17	توزيع البيانات إعتمادا على عدد السنوات إبتداء من 1994 - 2014	438
18	الاحتمال المتراكم المتوقع للبواقي	448
19	العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد و الاحتمال التجميعي المتوقع	449
20	طريقة توزيع البواقي	451
21	تطور معدل التضخم و معدل البطالة خلال الفترة (2000_2014)	453
22	تطور معدل التضخم ورصد ميزان المدفوعات	456
23	المربع السحري خلال الفترة (2000-2014)	459

مقدمة

المـــقـــدمـــــة

النشاط الاقتصادي الموازي هو حقيقة واقعية في العالم فلا يكاد يخلو الاقتصاد الوطني في أية دولة من وجود بعض صور للأنشطة الاقتصادية السوداء. و هناك مؤشرات قوية على أن هذه الحقيقة في تزايد مستمر و إن كانت أغلب المجتمعات تحاول السيطرة و التحكم في هذه الأنشطة من خلال العديد من الإجراءات أو العقوبات التأديبية أو من خلال التعليم و التثقيف.

الآن يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على أن أنشطة الاقتصاد الأسود ليست منفصلة عن المجتمع و إنما تتعايش و تتشابك مع أنشطة الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع، و تتمثل في شبكة متسعة و متنامية من علاقات الإنتاج و التبادل و التوزيع و التي تشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول. و من الملاحظ في الأعوام الأخيرة وجود اهتمام إعلامي و شعبي بهذه الأنشطة خاصة بالطرق التي يستخدمها هؤلاء في التهرب من دفع الضريبة بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن ذلك اتجاه الشرفاء من دافعي الضرائب.

كما أن الحصول على إحصائيات دقيقة عن حجم الاقتصاد الرسمي و حجم الاقتصاد الموازي هي من المسائل الضرورية في صناعة القرارات الاقتصادية و السياسية الفاعلة، و من ثم نجد من الضروري معرفة القدر الذي تمارس به هذه الأنشطة و عدد مرات حدوثها.

و بالرغم من تزايد المعدلات، فان معظم المجتمعات تحاول السيطرة على نمو هذه الظاهرة لدرء ما يمكن أن تنطوي عليه من عواقب وخيمة يمكن اختصارها في:

- ازدهار الاقتصاد الموازي ينال من موثوقية الإحصاءات الرسمية عن البطالة و قوة العمل الرسمية و الدخل و الاستهلاك، الأمر الذي قد يجعل السياسات و البرامج التي تستند إليها غير ملائمة و لا طائل من ورائها.
- إن تنامي الاقتصاد الموازي يمكن فهمه على انه رد فعل الأفراد الذين يشعرون بالعبء المتزايد الذي تفرضه الدولة عليهم حيث كلما كانت الزيادة في نمو الاقتصاد الموازي ترجع إلى الزيادة الضريبية و عبء الضمان الاجتماعي، فان الانطلاق بصورة متتالية إلى عالم الاقتصاد الموازي ربما يؤدي إلى حدوث تآكل في القاعدة الضريبية و قاعدة الضمان الاجتماعي.

إضافة إلى وجود دائرة مفرغة لمزيد من عجز الموازنة أو المعدلات الضريبية و نمو إضافي للاقتصاد الموازي و إضعاف تدريجي للاقتصاد الرسمي و القاعدة الاجتماعية.

- توجد علاقة بين الاقتصاد الرسمي و الاقتصاد الموازي، حيث قد يؤدي تنامي الاقتصاد الموازي إلى إيجاد حوافز قوية لجذب العمالة المحلية و الأجنبية بعيدا عن الاقتصاد الرسمي، و من ناحية أخرى نجد أن نسبة لا تقل عن ثلثي الدخل المكتتب في الاقتصاد الموازي تنفق على الفور في الاقتصاد الرسمي و مباشرة مما يحدث تأثيرا و حافزا قويا للاقتصاد الرسمي.

اشـــكالـــــيـــة البـــحـــــث

تميز الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات بظاهرة تنامي الاقتصاد الموازي، الذي يحوي بين طياته العديد من الأنشطة الخفية، التي تولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني التي تولد عنها ولم تخضع للضرائب، وقد أخذ الاقتصاد الموازي في الجزائر في الانتشار والتشعب بصور متعددة في المجتمع، ذلك ابتداء من موظفي الدولة، ونهاية بأقل الطبقات نفوذا الذين يحصلون على دخول غير معلنة في صورة أتعاب استشارية وعمولات إلى جانب صغار موظفي الدولة الذين يمارسون أعمالا إضافية قد ترتبط بوظائفهم فتغل دخولا غير معلنة، والمدرسون يحققون دخولا عالية من الدروس الخصوصية، هذا من جهة والدخول التي يحققها فئات عديدة من الممارسات غير المشروعة كالتهريب والمخدرات، والرشاوي وغيرها تكون النتيجة الطبيعية مفادها أن الدخل المعلن يمثل قدرا محدودا من الدخل الفعلي للأسرة.

كما أن ظاهرة الاقتصاد الموازي متعددة الأبعاد، فهي أيضا متعددة الأسباب، لعل أهمها أسلوب تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي بالتحول السريع من اقتصاد التخطيط إلى اقتصاد السوق أثر على النسق القيمي والسلوك الاجتماعي، وأفرز أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب، أخذت أغلبها الطابع غير الرسمي وغير المنظم في الوقت الذي لم تتوسع فيه

الأنشطة الاقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص عمل جديدة تتناسب وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر ومع عجز القطاعات الرسمية عن استيعاب فائض القوى العاملة الى القطاع فير الرسمي.

من ناحية أخرى فقد عانى الاقتصاد الجزائري خلال حقبة الثمانينات من مجموعة الاختلالات الهيكلية كالاختلال بين العرض والطلب، والاسعار والأجور، أسعار الفائدة ومعدل التضخم، الصادرات والواردات، المديونية الخارجية، العجز المالي للميزانية،...إلخ التي كان لها أكبر الأثر في تدعيم وتوطيد أركان الاقتصاد الموازي.

وعلى جانب آخر أدت سياسة التدخل الحكومي في أسواق السلع وعوامل الإنتاج، والصرف الأجنبي إلى نشوء أسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض والاسعار في الأسواق الرسمية.

كما أم جمود النظام الضريبي وعجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي، وتواضع إمكانيات الإدارات المنفذة شجعت حوافز قوية للتهرب الضريبي باللجوء إلى ممارسة الأنشطة السرية.

ويتم صياغة السؤال الرئيس للإشكالية: **ما مدى نجاعة سياسات الاستقرار الاقتصادي في معالجة ظاهرة الاقتصاد الموازي ؟**

التي تصاغ من خلاله الأسئلة الفرعية التالية:

- **هل الأنشطة غير الرسمية تمثل مظاهر جديدة ودائمة نسبيا لاقتصاد جديد أخذ في الظهور؟**
- **ما هي انعكاساته على مراحل التنمية الاقتصادية؟**
- **هل نجحت السياسة الاقتصادية في تحقيق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي؟**

فـــرضـــيـــات الدراســـة :

تعتمد الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية:

الاقتصاد الموازي أن تم التحكم فيه يمكن أن يكون البديل المتاح لتحقيق التنمية الاقتصادية.

إلى جانب الفرضيات الثانوية التالية:

_ أن وجود اقتصاد موازي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

- **أن الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي.**
- **الاقتصاد الموازي يبدي ردود أفعال للسياسات الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد الرسمي.**

أهـــمـــية البحـــــــث :

يمكن حصر أهمية البحث في:

- توضيح العلاقة بين القطاع الرسمي وغير الرسمي، الذي يستمد هذا الأخير من عيوب وثغرات القطاع الرسمي، والتي تحتاج إلى تناول الأثر على الاقتصاد الرسمي في مجالات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم.
- إعطاء نظرة شاملة ومتفحصة لإشكالية آليات وميكانيزمات المداخيل في هيكل الاقتصاد الجزائري، لاسيما ضمن المنظومة المالية والنقدية التي رغم محاولات إصلاحها بقيت تسير على نفس الوتيرة الشيء الذي أدى إلى تفشي ظاهرة لاقتصاد غير الرسمي الذي يغيب من التنظيم الاحصائي للدولة، وتعتبر الفترة محل الدراسة "1980-2014"، هي نقطة الانطلاقة للاقتصاد الجزائري، حيث عرف هذا الأخير تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، وظهرت

مقابل ذلك هزات تبلورت في أزمة النظم التي تعرفها الأمة من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وأدى هذا إلى ظهور الاقتصاد الموازي.

أسبـــاب اختيـــار البحـــــث :

لقد كانت هناك عدة دوافع لاختيار الموضوع نذكر منها على سبيل الحصر:

- ندرة الدراسات و البحوث الميدانية الوطنية في هذا الميدان.
- معظم الدراسات التي عالجت المواضيع المتعلقة بالاقتصاد الجزائري انحصرت غالبا في دراسة الاقتصاد الرسمي فقط و أهملت الاقتصاد الموازي.
- اتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي في السنوات الأخيرة مما جعل مختلف الباحثين على اختلاف مناهجهم يسعون إلى بحث أسبابه و آثاره و محاولة معرفة هذا الاقتصاد من حيث أبعاده و أشكاله و مؤشراته و طرق تمويله.
- تكاثر الممارسات غير الرسمية بصورة ملموسة في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تساعد على ازدهار الاقتصاد الموازي من جراء التهرب الضريبي و سوق الصرف الموازية و التشغيل الموازي.
- الاقتصاد الموازي يشكل نسبة متزايدة في الناتج الداخلي الخام لاسيما في اقتصاديات الدول النامية.

أهـــــداف البحـــــث:

يسعى البحث إلى:

- إبراز الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي تلعبه الأنشطة غير الرسمية هذا من ناحية، ومختلف صور الاستغلال الذي تتعرض له في سياق التنمية الحضرية التي غالبا ما تخصص لها جانبا كبير من الاستثمار لمواجهة المشكلات الحضرية كنمو الاحياء المتخلفة، نقص السكان، البطالة،

قلة الخدمات التعليمية، ولا تزال هذه القضايا محل حوار ونقاش لارتباطها بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل بلد.

- معرفة مدى كفاءة معرفة السياسة الاقتصادية في إيجاد علاج مناسب لطبيعة الأسباب التي تقف وراء الظاهرة والتي تنصب أساس على تحفيض الحوافز نحو الانضمام إلى هذا الاقتصاد وزيادة درجة جاذبية الاقتصاد الشرعي بالشكل الذي يجعل حجم الاقتصاد الخفي هامشيا وذلك في إطار التكاليف والعوائد المرتبطة بوجود هذا الاقتصاد، وتلك المرتبطة بالقضاء عليه، حيث نصل إلى ما يمكن أن نطلق عليه الحجم الأمثل للاقتصاد الحفي الذي يسمح له بأن يتعايش مع الاقتصاد الرسمي.

تحـــديـــد مصطلحـــــات البحـــث:

- **الاقتصاد الموازي:**

هو ذلك الجزء من أنشطة الاقتصاد الوطني سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة ينتج عنها سلع وخدمات إما نقدية أو غير نقدية يتم تبادلها من خلال الأسواق، أو غير النقدية يتم تبادلها بالمقايضة أو تستهلك ذاتيا، وبالتالي فنواتجها والدخول المتولدة عنها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج والدخل الوطنيين.

- **الاستقرار الاقتصادي:**

هو وضع وتنفيذ السياسات الاقتصادية التي تكفل تحقيق الاستقرار ومواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي "مواجهة التضخم، البطالة، العجز في الميزان التجاري".

- **كفاءة توزيع الموارد:**

وهي السياسة الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تشكلها الدولة لإعادة توزيع الدخل بطريقة أفضل بين القطاعات الاقتصادية والأشخاص في المجتمع، مثل السياسة المالية "الضرائب، الانفاق الحكومي، الدعم، الاعانات".

- **النمو الاقتصادي:**

هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد عبر الزمن لرفع لمستويات الناتج القومي والدخل القومي.

- **التهرب الضريبي:**

هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه، أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر، ولتحقيقه يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.

- **السياسة الاقتصادية:**

هي تلك الاجراءات الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق تلك الأهداف بواسطة الحكومة، مثلا تحقيق التوظيف الكامل، تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، تحقيق التخصيص الأمثل للموارد، تحقيق التوزيع الأمثل للدخل.

منـــهج البحـــــث:

لقد تم إتباع مايلي:

- المنهج التاريخي: من خلال سرد التطور التاريخي للظاهرة محل الدراسة.

- المنهج الوصفي: و تم استخدامه لطبيعة الدراسة النظرية.
- المنهج الرياضي: من خلال استخدام بعض المعادلات و التطبيقات الرياضية.
- المنهج التحليلي: من أجل تحليل أهم أسباب ظهور هذه الظاهرة و آثارها و كيف يمكن معالجتها.
- منهج دراسة حالة: من أجل إعطاء تقديرات كمية حول مؤشرات الاقتصاد الموازي و علاقتها بمؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

مشـــاكل وصعوبات البحـــث :

نتيجة لأن الظاهرة لم تحظ بالتحليل الكافي لصعوبة رصدها وملاحظتها وقد نتج عن ذلك عدة مشكلات تحليلية تتمثل في:

- تشويه الإحصاءات الرسمية المتخذة كأساس ورسم السياسات الاقتصادية والمالية ويشير ان فشل بعض البلدان لاسيما العربية في علاج أزمة الموازنة العامة يرجع إلى غياب تحليل مظاهر وأسباب تفشي الأنشطة الاقتصادية الظلية.
- عدم الاهتمام بدراسة الاقتصاد الموازي دراسة جدية لاسيما من طرف السلطات العامة , بسبب عدم توفر المعطيات من جهة وغياب الاساليب و ادوات القياس اللازمة من جهة اخرئ .

الدراســـات السابقة المعتمـــدة:

تناولت بعض الدراسات السابقة ظاهرة الاقتصاد الموازي من خلال محورين تفسير الظاهرة وقياسهاو أهمها:

أولا: فيتو تانزي، **"الاقتصاد السري، أسباب هذه الظاهرة العالمية و آثارها"**، مجلة التمويل و التنمية، العدد 4، وسيم 1983، صندوق النقد الدولي. و لقد تناولت تلك الدراسة الدور الذي يلعبه التدخل الحكومي بمختلف صوره في النشاط الاقتصادي في ظهور و نمو الأنشطة الاقتصادية الظلية و انتهت

إلى أن وجود كل من الضرائب و اللوائح و الفساد الإداري بأجهزة الدولة يؤدي إلى نشوء و نمو الاقتصاد الظلي.

ثانيا: HOLLANDJ.J Graafland « **Tax policies and interaction between hidden and official economy** » Public Finance, VOL, XXXV, N°01 1990.

لقد تناولت تلك الدراسة الدور الذي تلعبه الضرائب في نشوء و نمو الاقتصاد الظلي في هولندا، و قد انتهت إلى أن حجم الاقتصاد الظلي م ن اتجاه التغيرات في أسعار الضرائب، بيدا انه أكثر حساسية للتغيرات في الضرائب غير المباشرة عنه بالنسبة للتغيرات في الضرائب المباشرة إذ أثبتت الدراسة أن تخفيض الضرائب غير المباشرة أكثر فعالية في تخفيض حجم الاقتصاد الظلي عنه بالنسبة لتخفيض الضرائب المباشرة.,

ثالثا: عزي لخضر، "**السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري**"، رسالة ماجستير في التسيير، جامعة الجزائر، 1992-1993، و لقد عالج إشكالية تدهور الدينار الجزائري و السوق الموازية و لقد توصل إلى أهم النتائج التالية:

- تطور و ازدهار السوق الموازية بسبب غياب الاستثمارات المنتجة، و عدم استغلال الموارد البشرية و المادية و الاعتماد الكلي على الثروة البترولية التي لا تزال تعتمد على أن الاستهلاك هو الذي يضبط الإنتاج و العكس صحيح.
- إن الانتقال إلى اقتصاد السوق لا يستلزم إطلاقا ترك الإنتاج الوطني يسقط و يتدهور لان هذا من شانه المزيد من أخطار التضخم و تخفيض الدينار، فهذا الدينار هو رمز من رموز السيادة الوطنية لذلك ينبغي أن يكون اقتصاد السوق عامل ابتكار و اجتهاد و تفجير للكفاءات و العبقريات لتطوير و تجديد حياة المجتمع الذي ينبغي أن يقام على أسس العدالة الاجتماعية من اجل تحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

رابعا: عاطف وليم اندراوس "**الاقتصاد الظلي: المفاهيم-المكونات-الأسباب الأثر على الموازنة العامة**". مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، و لقد تناول قياس تأثير الاقتصاد الظلي على حصيلة الضرائب في مصر خلال الفترة 1980-1990 و من ثم على نتائج الموازنة العامة. و لقد توصل إلى النتائج التالية:

- لقد ثبت وجود الاقتصاد الظلي بحجم كبير في مصر من خلال استخدام منهج الطلب على العملة لقياس هذه الظاهرة بدلالة الدخل غير المعلن خلال فترة الثمانيات ، و لقد بلغ حوالي 34.
- هناك آثار كبيرة و متباينة على الموازنة العامة في مصر حيث وصل إلى 37.4 من الناتج الداخلي الخام و بالتالي هناك علاقة طردية بين نمو الاقتصاد الظلي و تطور عجز الموازنة.

خامسا: عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي،" **التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود"**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2006. لقد تناول المؤلف من خلال هذه الدراسة التوصل إلى تحديد مفهوم الاقتصاد الأسود و حجمه ثم النظر إلى أسباب نموه، و مدى إمكانية قياس حجم الاقتصاد الأسود من خلال الطرق المختلفة لذلك، مع القيام بإجراء مقارنة لنتائج طرق تحديد حجم الاقتصاد الأسود و هذا بطرح الإشكالية التالية: لماذا يشارك الأفراد في الاقتصاد الأسود؟ و من خلال العرض لقد توصل إلى النتائج التالية:

- من الصعب القطع بان الطرق النقدية في قياس حجم الاقتصاد الأسود تقدم دليلا مقبولا و قاطعا على صحتها في تحديد حجم هذا النوع من الاقتصاد، كما أن الطرق الأخرى في القياس تكاد تكون اقل كفاءة من الطرق النقدية فالطرق التي تستخدم دراسات سوق العمل و أفراد الأسرة هي أكثر الطرق استهلاكا للوقت و النفقات، و تقوم على افتراضات يمكن إثبات عكسها. أخيرا فان طريقة المناهج رغم سهولتها إلا أنها تعد أكثر الطرق شكا.
- هناك خطرا من وضع عقوبات مشددة كوسيلة لردع التهرب الضريبي فالحاجة تدعو إلى الإبقاء على بناء مناسب من الجزاءات لإحداث تأثير حدي رادع و من هنا يجب الاعتراف بأن التهرب الحقيقي يمكن ردعه فقط بالإنفاق على معدلات الاكتشاف المتزايدة، و يجب الاعتراف بان قدرا معينا من التهرب ربما يجب تقبله.

سادسا:بودلال علي: " **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي-** **".** اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان-الجزائر- 2006. و لقد تناول إشكالية تقييم حجم الاقتصاد الخفي في الجزائر و ما الأثر الذي يمارسه هذا الاقتصاد في عجز الميزانية العامة للجزائر من جراء الفاقد الضريبي فما بين الإيرادات الممكنة و الإيرادات المحصلة . و لقد توصل من خلال العرض إلى أهم النتائج التالية:

- ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر ليست مشخصة من كافة جوانبها بسبب عدم توافر البيانات و قلة الدراسات.
- تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و تراجع أسعار النفط كانا دافعا لتفاقم ظاهرة الاقتصاد الخفي في الجزائر.
- النظم و القيود الحكومية السائدة و تواضع كفاءة و إمكانيات الإدارة الضريبية ، تساهل السلطات في تطبيق الأحكام و العقوبات على المتعاملين الاقتصاديين، ضعف الغرامات، زاد من استفحال الممارسات الخفية.
- نسب الاقتصاد الخفي المسجلة في الاقتصاد الجزائري مرتفعة فمن الضروري تحسين استمرارية المراقبة و المتابعة و التزويد بالموارد البشرية المؤهلة و الوسائل المادية لكافة الهيئات و المصالح المكلفة بالمراقبة و التحريات لقمع أي محاولة غش أو تهريب.

سابعا: قارة ملاك: "**إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب: المكسيك، تونس و السنغال** "، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009-2010.

و لقد عالجت هذه الرسالة الآثار الايجابية و السلبية التي يخلفها الاقتصاد غير الرسمي و آفاقه المستقبلية خاصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية " حالة الجزائر"، و لقد توصلت إلى النتائج التالية:

- قطاع التشغيل لا يغطي احتياجات الأفراد.
- انتشار مختلف الظواهر السلبية في الاقتصاد الوطني "الفساد، التزييف، التهرب الضريبي، البيروقراطية".
- ركود الاستثمار في بعض القطاعات التي يمكن استغلالها من اجل خلق عدد كبير من مناصب الشغل.

ثامنا: إيهاب يسري كمال: "**الاقتصاد الخفي؛ دراسة مقارنة بين مصر و بعض الدول الأوروبية مع إشارة خاصة إلى ايطاليا**"، مذكرة ماجستير الدراسات الاورومتوسطية، جامعة القاهرة، 2007.

و لقد عالجت هذه الرسالة تحليل ظاهرة الاقتصاد الخفي من اجل فهم أبعادها و محاولة التصدي لها، لاسيما لقد حاولت الدراسة قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر في الفترة من 1999- 2006. من خلال تقديم صورة مبدئية عن حجم هذه الظاهرة و تطورها محليا. و ذلك لبيان أهم الآثار المترتبة عليها و الحلول المقترحة لها. و كانت النتيجة باستخدام نموذج المدخل المادي لاستهلاك الكهرباء و قد تراوح حجم الاقتصاد غير الرسمي خلال الفترة المذكورة ما بين 32% – 39% على التوالي . و تؤكد هذه النتيجة أن هذه النسبة مرتفعة نسبيا في مصر بالمقارنة مع الدول الأوروبية لاسيما ايطاليا فلقد بلغت نسبته إلى 17%.

تاسعا: علي لطرش. **"محاسبة عناصر الإنتاج المتعلق بالاقتصاد الموازي في الجزائر"**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

و لقد حاولت معالجة كيفية محاسبة عناصر الإنتاج المتعلق بالاقتصاد الموازي في الجزائر و بعد العرض لقد توصلت إلى النتائج التالية:

- تشكل نشاطات القطاع غير الرسمي جزءا مهما من الاقتصاد الموازي، و لاسيما تلك المتعلقة بسوق العمل.
- عدم وجود نظام فعال لجمع البيانات و هو مشكل رئيسي في الاقتصاد الموازي.
- ان محاسبة الاقتصاد الموازي يشكل احد ابرز التحديات في الدول النامية. و بهذا يتم استخدام النمذجة الشاملة كحل بديل.
- لقد تم الاعتماد على نموذج الاستهلاك الكهربائي من اجل تقديم حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر. و لقد قدر ب 25% خلال الفترة 1996- 2005.

عاشرا:حامد داخل عبد ربه المطيري: قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبقت على المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1390-1430ه، مذكرة دكتوراه، 2012، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية. حيث حاولت دراسة إشكالية الاقتصاد الخفي الذي يسبب صعوبات شديدة لصناع السياسات الاقتصادية، لأن المؤشرات الرسمية عن معدل البطالة وقوة العمل والدخل والاستهلاك ستكون في هذه الحالة مضللة ولا يعول عليها، وما لم يتم التحرك سريعا لمكافحته فإن وجود العديد من العوامل المغرية للدخول في تلك الأنشطة ستوفر حافزا

قويا للمشاركة فيه على حساب الاقتصاد الرسمي. والنتيجة المهمة التي خرجت بها هذه الرسالة هي أن طبيعة الاقتصاد الخفي في المملكة يعود بدرجة كبيرة إلى ضعف تطبيق الأنظمة في سوق العمل وفي سوق السلع والخدمات وإلى دور العمالة الأجنبية خاصة غير النظامية في تزايد حجم الاقتصاد الخفي في المملكة من خلال التستر التجاري، بالتالي أعطت الاهتمام بإصلاحات السياسات الاقتصادية من خلال إعادة تنظيم أسواق المال وتحديد الأولويات في تحقيق النمو المستهدف، وذلك بعد الإلمام بمختلف مكونات الاقتصاد الخفي.

الحادي عشر:

- **SoumiaBouanani, "economic behavior and institutions, an attempt to estimate the Algerian non observed economy"** مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013-2014.

ولقد تمثلت إشكالية الدراسة في أثر المؤسسات الاقتصادية على نمو الاقتصاد الغير الرسمي، حيث أن أبرز التحديات التي تواجهها الدول النامية في الوقت الراهن هي ما يسمى بالإقتصاديات الغير رسمية، ولمعالجة هذه الأخيرة قامت الباحثة بقياس حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر باستعمال نموذج Mimic خلال الفترة 1990-2009 وحيث أشارت النتائج إلى أن حجم الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر يقدر بـــ 24% وكانت الأسباب الرئيسية نمو هذه الأنشطة هي: معدل التضخم، الانفاق الحكومي، والبطالة والحد الأدنى للأجور.

بالتالي فكل هذه الدراسات تعطينا وجهة نظر حول الاقتصاد الموازي من ناحية الأسباب، المفاهيم و الآثار. لاسيما مؤشرات هذا الأخير فبالتالي فهي تمثل جزء مهم من دراستي التي سوف تقوم على دراسة الاقتصاد الموازي و كيف يمكن أن تؤثر مؤشرات الاقتصاد الموازي على مؤشرات التوازن الاقتصادي.

هيكـــــل الدراســـــة :

وتتمثل خطة البحث التي تتناول من خلالها الموضوع في مقدمة وخاتمة.

كل ذلك في جزئين الأول نظري والثاني دراسة الحالة.

- **الجزء الأول:** الجانب النظري هو الدراسة لظاهرة الاقتصاد الموازي وقد خصص لهذا الجانب ثلاثة فصول من أجل شرح المفاهيم العامة للاقتصاد الموازي وعناصره المختلفة، كما يتناول العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.
- فقد تضمن الفصل الأول الذي عنوانه: **مدخل للتعريف بظاهرة الاقتصاد الموازي** لمحة من تطور فكرة الاقتصاد الموازي في الدول المتقدمة والنامية، كما تناول الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى نمو واستفحال هذه الظاهرة وختاما لهذا الفصل تم توضيح الأساليب المختلفة لقياس الاقتصاد الموازي.
- وأما الفصل الثاني الذي عنوانه: **آثارالاقتصاد الموازي**، يتضمن الآثار السلبية من خلال تشوه المعلومات، ومعدلات البطالة وأثره على توزيع الموارد إلى جانب أهم الآثار الإيجابية لهذا الأخير ومدى توظيفها، وما هي الأبعاد الدولية للظاهرة.
- ويتعرض الفصل الثالث الذي عنوانه: **واقع سياسات الاستقرار الاقتصادي**، إلى كيفية إدارة القطاع العام بشكل عام، وإدارة الإنفاق الحكومي بشكل خاص، التي أصبحتا تمران بأوضاع حرجة في السنوات القليلة الماضية، كما أن قدرات هذه الإدارة وصلاحياتها أصبحت حرجة في السنوات القليلة الماضية، كما أن قدرات هذه الإدارة وصلاحياتها أصبحت تحت الرقابة والملاحظة أكثر فأكثر، ولضمان نجاح هذه السياسات ينبغي أن تكون مرنة وعلى قدر عال من الاستجابة للتطورات في الأجزاء الأخرى من الاقتصاد وتكون قادرة على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

_ **الجزء الثاني :**وهو الجانب التطبيقي للدراسة النظرية , و تظهر في الفصل الرابع و التي جمعت بين تطور الاقتصاد الموازي في الجزائر , و أهم أثاره الاقتصادية و الاجتماعية , و بين نجاعة السياسة الاقتصادية لاسيما السياسة النقدية و السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1980 إلى 2014.

الفصـــــل الأول

مدخل للتعريف بظاهرة الاقتصـــــاد الــموازي

تعد ظاهرة الاقتصاد الموازي من الظواهر الاقتصادية متعددة الابعاد , مما يشكل صعوبة كبيرة لمهمة دراستها وتحليلها , نظرا لتعدد الجوانب التي تتناولها هذه الظاهرة , و المجالات التي تتعلق بها و لما يكتنف حصر تلك الانشطة الموازية من صعوبات و تعقيد اذ يتطلب ذلك وضع تعريف دقيق لظاهرة الاقتصاد الموازي و ضبطا لوصفه الاسمي , بغرض توضيح حدود الظاهرة و المجالات و الانشطة التي تتضمنها , و لهذا تسعئ الدراسة في هذا الفصل الئ تقرير اقرب مسميات الاقتصاد الموازي , و تعاريفه , وتحليل أهم عناصره و اسبابه , التي تتفق و موضوع الدراسة ويبرز من خلالها وضوح الاطار العام لهذا النوع من الاقتصاد.

المبحث الأول: مفهوم ومضمون الاقتصاد الموازي.

لقد اختلفت الأبحاث حول الاقتصاد الموازي، ولا يوجد تعريف محدد له، ومن المصطلحات التي يشار بها للاقتصاد الموازي هي الاقتصاد الخفي، الاقتصاد المغمور، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الظلي،... الاقتصاد السفلي، الاقتصاد غير المسجل، الاقتصاد المقابل، وفي هذا المبحث يتم التطرق إلى مفهوم الاقتصاد الموازي، من خلال التطور والنشأة، والمعايير المستخدمة في تحديده[1].

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الموازي.

ان ملاحظة المراحل التي مرت بها المجتمعات ينبين أن ظهور الاقتصاد الموازي سبق نشأة الدولة والاقتصاد الرسمي المرتبط بها، حيث المجتمعات البدائية قامت بمزاولة أنشطة اقتصادية

وتجارية من زراعة ورعي ومقايضة دون الحاجة لترخيص من أي جهة، وبعد تنامي المجتمعات وكثرة الخلافات والاضطرابات بين الأفراد، أصبح من الصعب العمل بمعزل عن السلطات الإدارية، وأصبحوا في حاجة إلى من ينظم شؤونهم ويحمي مصالحهم، فظهرت الدولة كحل إداري وتشريعي

[1] عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص ص5،6.

نشأ وتطور بالاتفاق بين أفراد المجتمع ومجموعات المصالح المختلفة، لذلك تنازلوا عن جزي من حرياتهم العامة، لصالح هيئة عامة يضطلع بهذه المهمة وأصبحوا يسددون جزءا من مداخيلهم لفائدتها مقابل الحصول على متطلبات أساسية لا يمكن لأي منهم لنفسه أو لمجموعة بصورة منفردة تحقيقها ومن هذه المتطلبات الجماعية:[1]

- الأمن: فالدولة تحمي الأفراد والممتلكات.
- التشريع: توضع التشريعات لتنظيم العلاقات المختلفة.
- العدل: النظم القضائية والقانونية توفر حل المنازعات والخلافات.
- البنية الأساسية: طرق، مواصلات، رعاية صحية، خدمات تعليمية.
- البنية الأدارية: هي التي تحكم كل الوظائف وتنظم عملها.

الفرع الأول: تحديد مفهوم الاقتصاد الموازي.

يتم في هذا الفرع إعطاء مجموعة من التعاريف للاقتصاد الموازي من أجل الوصول إلى تعريف شامل للظاهرة.

* فيعرفه الأستاذ بو دلال علي على أنه: "مجموعة أو سلسلة من النشاطات اللاشرعية تنشأ على هامش الاقتصاد الرسمي، تمارس من طرف أفراد أو جماعات محترفة الميدان هدفها الأساسي الربح السهل والسريع، التهرب من الضرائب والمراقبة، اقبال الأفراد عن هذا النوع من النشاطات، ورفضهم الانضمام إلى النظام الرسمي"[2].

[1] وائل نوارة، **الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض ظهور الدولة الموازية**، منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد14، مكتب القاهرة، غير مؤرخ، ص3.

[2] بودلال علي، شعيب بغداد، **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته وأثره على الاقتصاد الجزائري**، ملتقى دولي السياسات الاقتصادية واقع وآفاق، عمان، 29-30 نوفمبر 2004، ص1.

* كما يعرفه كل من فريديريك شنايدر، ودومينيك انستي "هو الاقتصاد الذي لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، ويشمل الدخل الذي لا يبلغ به والمتحصل من إنتاج السلع والخدمات المشروعة سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة، بالتالي فهو يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة، ومع ذلك يصعب تحديد تعريف للاقتصاد الموزي لأنه يتطور باستمرار حسب التغيرات التي تطرأ على النظام الضريبي واللوائح التنظيمية"[1].

* أما مكتب العمل الدولي والذي اعتبر أن الاقتصاد الموازي هو: "مجمل النشاطات الصغيرة المستقلة بواسطة عمال أجراء وغير الأجراء، والتي تمارس خاصة بمستوى تنظيمي وتكنولوجي ضعيف، ويكمن هدفها في توفير مناصب شغل ومداخيل لأولئك الذين يعملون بها، وكما أن هذه النشاطات تمارس بدون الموافقة الرسمية للسلطات ولا تخضع لمراقبة الآليات الإدارية المكلفة بفرض احترام التشريعات في مجال الضرائب والأجور الدنيا والأدوات المشابهة الأخرى المتعلقة بالقضايا الجبائية وظروف العمل"[2].وهذا استنادا إلى نتائج تحقيق أنجز في كينيا من طرف KeathHavt سنة 1971، والدعم المقدم من طرف منظمة العمل الدولية سنة 1972.

أما VitoTanzi* سنة 1982، يرى أن الاقتصاد الموازي هو: "مجموعة الدخول المكتسبة غير المبلغة للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية"، أو "ذلك الجزء من الناتج

[1] فريديريك شنايدر، دومينيك إنستي، **الاختباء وراء الظل (نمو الاقتصاد الخفي)**، قضايا اقتصادية، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، غير مؤرخ، ص2.

[2] نصيرة عقبة، مجدولين دهينة، **الاقتصاد غير الرسمي في القطاع المصرفي الجزائري (الآثار وطرق المواجهة)**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، جامعة سعيدة، 21/20 نوفمبر 2007، ص2.

الوطني الذي لا يتم قياسه في الإحصاءات الرسمية بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية"[1].

* يرى Philips Smith أن الاقتصاد الموازي هو: "انتاج السلع والخدمات القائم على أساس السوق السوداء سواء كان انتاجا مشروعا أو غير مشروع والذي يتجنب الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الوطني الاجمالي"[2].

وفي سنة 1994 كانت هناك إشارة إلى أن ما نطلق عليه بأنشطة الاقتصاد غير الرسمي (الموازي) سيعتمد على المنظور الذي ينظر منه إلى هذا الاقتصاد فقد ننظر على هذا الاقتصاد على أنه يضم كافة الأنشطة المصاحبة لعمليات التهرب الضريبي الناشئة عن وجود هذا الاقتصاد، أو قد ننظر إليه من منظور أثر وجود هذا الاقتصاد على مدى دقة حسابات الناتج الوطني في الاقتصاد ككل، ومن المنظور الأول فإن نقطة الانطلاق هي النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضع للضريبة، ووفقا لذلك فإن الاقتصاد الموازي يشمل كافة الأنشطة التي يترتب عليها توليد الدخل سواء كانت هذه الأنشطة قانونية أو غير قانونية أو كانت خاضعة أو غير خاضعة للضريبة.

أما في دول التخطيط المركزي، فتتحدد أنماط التوظيف والإنتاج والتوزيع وأسعار السلع والخدمات والأجور إداريا وفق خطط مركزية شاملة حيث تمارس الرقابة المركزية على كافة مناحي الحياة الاقتصادية وقد تحدد مفهوم الاقتصاد الموازي في معظم الدراسات التي تناولتها الدول الاشتراكية استخدم مصطلح الاقتصاد الثاني ويعرف على أنه القطاع الذي يغطي الأنشطة الاقتصادية التي تهرب

[1] عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد الظلي "مفاهيم المكونات، الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005، ص14.

[2] عبد الحكيم مصطفي الشرقاوي، مرجع سابق، ص15.

*هو مدير لإدارة الشؤون الضريبية لصندوق النقد الدولي حتى تقاعده في جانفي 2001

من الرقابة المركزية بسبب أنها غير محددة في التخطيط المركزي، أو تلك التي لا تدخل ضمن اطار ملكية الدولة لوسائل الإنتاج[1].

مثلا بالنسبة للدول العربية لا يوجد بينها اتفاق على تعريف الاقتصاد الموازي فمصر تركز على الحجم وعدد العمال، والجزائر تستخدم عدة معايير منها وجود سوق موازية للسلع والخدمات والمشاريع التي تتم خارج سيطرة الدولة[2].

من خلال التعاريف يلاحظ يوجد خلط في المفاهيم حسب مفهوم الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد من ناحية الأنشطة المشروعة وغير المشروعة للدلالة على وجود اقتصاد موازي، ويتوقف تعريف هذا الأخير على الزاوية التي تنظر منها أو حسب مصادر الدخول الناتج الوطني غير المحسوب ولا تزال المعايير والمقاييس المستعملة لتحديد مجال نشاط الاقتصاد الموازي محل نقاش.

ولهذا يتم التمييز بين نوعين من النشاطات غير الرسمية:[3] كما يلي:

- نشاطات غير رسمية مؤقتا: وهي نشاطات غير محظورة، ولكن القانون لا يسمح القيام بها ما دام أصحابها لم يصرحوا بها، لذا مبدأ الرسمية يكون متوقف على التصريح واتباع جميع التدابير القانونية والتنظيمية، كالدخول المتولدة بطرق شرعية لكن لا يعلن عليها للإدارات الضريبية "تهرب ضريبي".
- نشاطات غير رسمية دائما: وهي نشاطات محضورة ولا يسمح القانون القيام بها، حي لا نجد جدور للتصريح، ومثال ذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الإتجار بالمخدرات والقمار والتهريب وتبييض الأموال وغيرها.

---

[1] نقلا عن عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص15.

[2] حسين الفحل، **الاقتصاد غير المنظم:** .www.org/documents/stidies/studies33 تاريخ الاطلاع: 2007/10/23.

[3] عبد الحكيم مصطفئ الشرقاوي , مرجع سابق , ص , 6

والشكل التالي يوضح الأنشطة غير الرسمية.

الشكل رقم (01): الأنشطة غير الرسمية

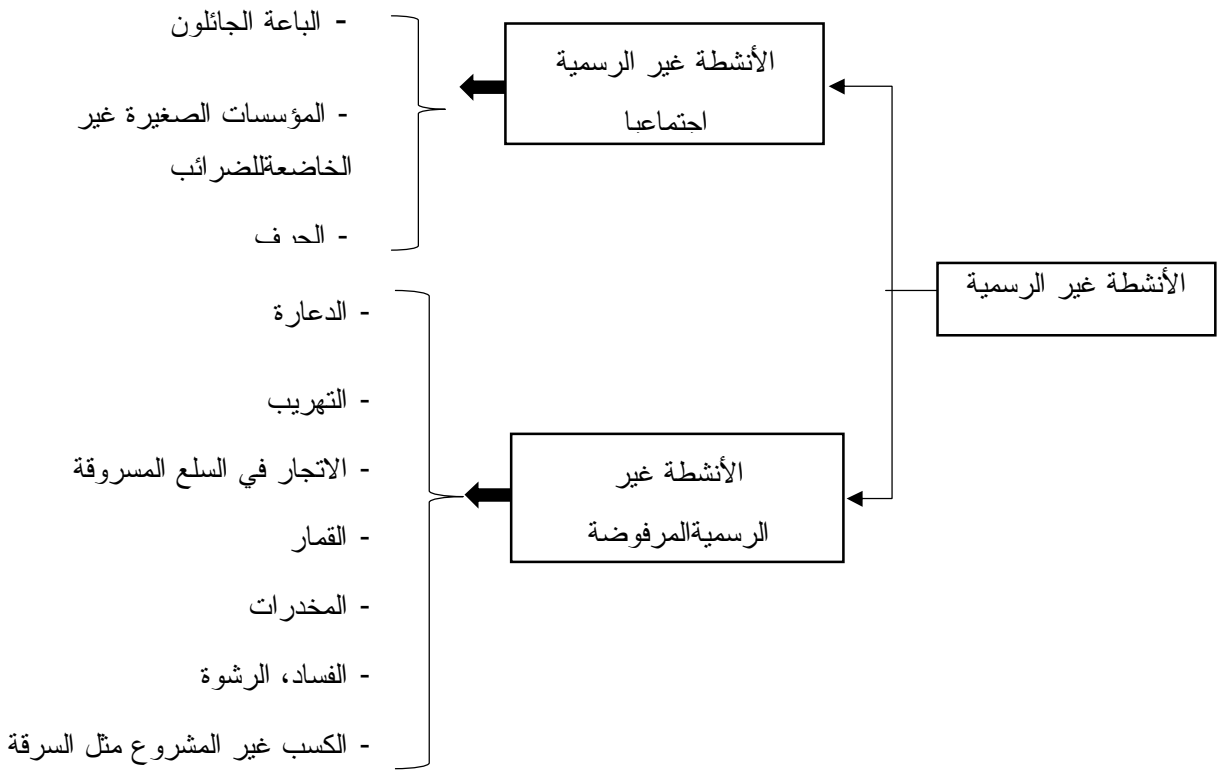

المصدر: إبراهيم توهامي وآخرون، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة والنشر، قسنطينة، 2004، ص107.

حيث يلاحظ أن هناك طريقة أو أسلوب معين بالنسبة للمتعاملين في الأسواق الموازية، حيث في البداية يدخلون فيها على أساس المداخيل المحققة التي تؤمن لهم معيشتهم، ولكن مع كبر هذه المداخيل التي توفرها هذه الأسواق أصبح المتعاملون يتدرجون في نشاطاتهم إلى أن يبلغوا القمة، وهذا ما يؤثر سلبا على الفرد والمجتمع والاقتصاد ككل، ومن هذا نستطيع القول أن الاقتصاد غير الرسمي تتضح خطورته في تطور هذه المراجل وكل مرحلة أسوأ من الأخرى وكل هذا بسبب ضعف المراقبة الحكومية، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): هرم التدرج السلمي لخطورة النشاطات الممارسة في السوق الموازي.

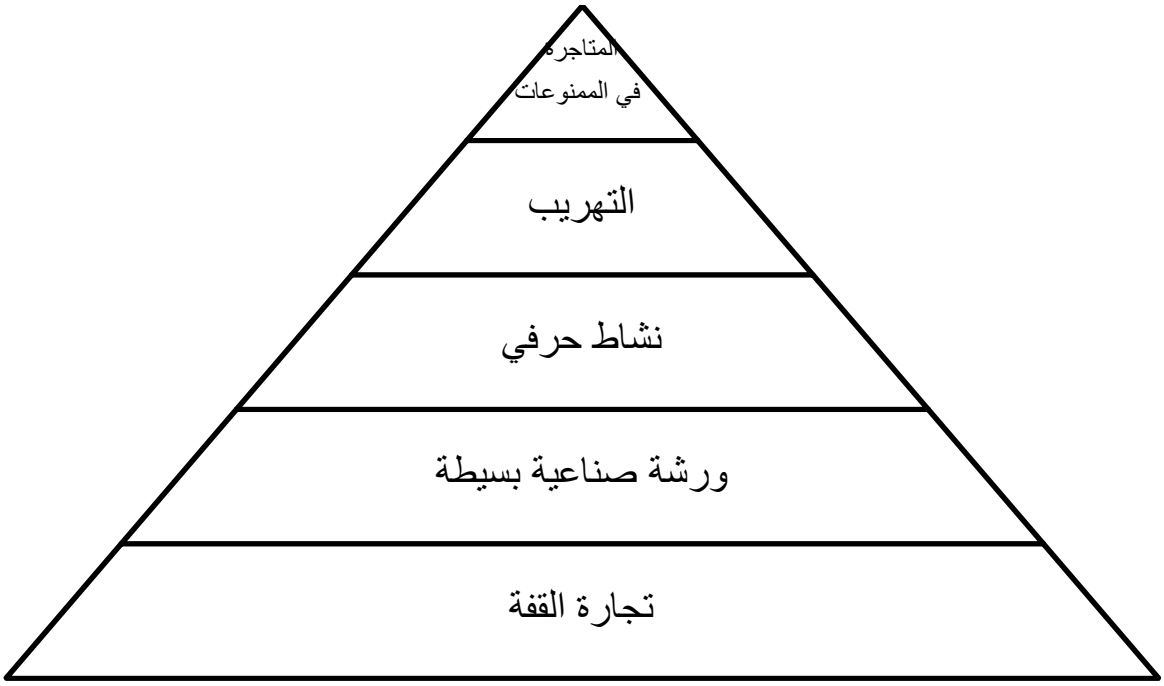

المصدر: عزوز علي، بوزيان عبد الباسط، **الاقتصاد الموازي والسياسات المضادة له في الجزائر**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (الآثار وسبل الترويض)، جامعة سعيدة، 2007/21/20، ص9.

وبهذا يمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الموازي على أنه نشاط اقتصادي يمارس بصورة غير رسمية وفي الوقت ذاته قد يكون قانوني او غير قانوني وهو قطاع غير مهيكل أو عمل هامشي ولا يوجد ترخيص لمزاولة النشاط ولا يلتزم برسوم لا تخضع للقوانين، ويطلق عليه القطاع الذي يمارس أفراده العمل خارج اطار المؤسسة او الذين يمارسون عملهم ضمن أشباه المؤسسات التي ليس له صفة الثبات والديمومة.

الفرع الثاني: خصائص الاقتصاد الموازي.

يتم تمييز مجموعة من الخصائص أهمها:[1]

- توجد في الاقتصاد الموازي كافة أشكال العلاقات الاقتصادية من بيع وشراء دائنية ومديونية، ربح وخسارة، تعاملات نقدية ومقايضة، بيع بالأجل وفوري،... إلخ.
- يضم شرائح متعددة من المجتمع علئ اختلاف اعمارهم , جنسهم , مستوياتهم التعليمية , اعرافهم
- يتواجد في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.
- لا يخضع للرابة الحكومية، لا يعترف بالتشريعات الصادرة، أي يتهرب من كافة الاستحقاقات المترتبة عليه اتجاه الدولة، لذلك يعتمد السرية في عمله شراء وبيعا وعملا أي بعيدا عن الرقابة.
- يستفيد من أغلب الخدمات المقدمة لغيره من القطاعات وبكل أشكالها فيعتبر مستهلكا للخدمات المقدمة من الدولة دون المساهمة في خزينتها.
- تتصف أسواقه بقلة التنظيم والمنافسة الشديدة.
- مهارات العاملين يتم اكتسابها بالخبرة وممارسة العمل.
- متنوع في طبيعة عمله لذلك يصعب تصنيفه.
- يستمد وجوده من عيوب وثغرات القطاع الرسمي.
- والجدول التالي يوضح الاختلافات الموجودة بين القطاع الرسمي والقطاع الموازي "غير الرسمي":

[1] حيان سليمان، **اقتصاد الظل أو الاقتصاد الخفي**، www.ettihad-sy.net/modules.php?nane=News&file. تاريخ الاطلاع 2008/02/19.

الجدول رقم (01): مقارنة بين القطاع الرسمي والموازي

البيان	القطاع الرسمي	القطاع الموازي
الهدف الرئيسي	تعظيم الأرباح	خلق مداخيل
تنظيم السوق	- دخل منظم - وجود نقابات عمالية - تطبيق تشريعات العمل - حق الحصول على قروض داخلية وخارجية - دفع منتظم للضرائب والرسوم والأجور وعقود العمل	- سهولة الدخل - عدم احترام القواعد والتشريعات - لا وجود لقوانين العمل - تمويل ذاتي - عدم وجود تنظيم نقابي - عدم دفع الضرائب والرسوم - عمل ذاتي وتعويض
هيكلة السوق	- حواجز للدخول إلى السوق - علامات وحقوق تجارية محفوظة - منتجات نظامية سوق محفوظة (الكمية، الرخصة_ الرسوم) _عدم المرونة _الاجراءات الادارية المعقدة	- لا وجود لحواجز للدخول - منتجات تقليدية - سوق غير محفوظة _ المرونة و سرعة التكيف مع المستجدات الاقتصادية
التكنولوجيا	- حديثة ومستوردة - استعمال مكثف لرأس المال - تكوين مهني رسمي -إنتاج واسع الاستعمال	- تقليدية، حديثة - استعمال مكثف للعمل - تمهين غير رسمي - وحدات انتاجية صغيرة ومتنوعة.

المصدر: كنفوش محمد، **الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستديمة**،رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2005/2004. ص7. بتصرف.

المطلب الثاني: معايير تحديد الاقتصاد الموازي

هناك عدة معايير مستخدمة في تحديد مجال نشاط الاقتصاد الموازي لأنه يتطور باستمرار حسب المتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد وفيما يلي يتم توضيح أهم هذه المعايير.

الفرع الأول: معيار المشروعية.

هو معيار اجتماعي قانوني، حيث يلعب النظام القانوني دورا حيويا في توجيه النظام الاقتصادي، ولذلك تصنف أنشطة الاقتصاد الموازي تبعا لخصائصها القانونية، ويكون التصنيف على النحو التالي[1]:

- ✓ **أنشطة مشروعة:** ومنها أنشطة طاع الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي و المهني وه أنشطة اقتصادية تنتج سلعا وخدمات مشروعة يتولد عنها دخول غير واضحة وغير مصرح بها للسلطات المالية والاقتصادية.
- ✓ **أنشطة غير مشروعة:** ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

1- نشاط غير رسمي دائم "غير رسمي بحت": ومنه تجارة المخدرات، القمار، التهريب وتبييض الأموال وغيرها، وهي الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات غير مشروعة لا يسمح القانون القيام بها.

2- نشاط غير شرعي مؤقت (مصرح به جزئيا): ويتضمن أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة فهي نشاطات غير محظورة لكن القانون لا يسمح القيام بها مادام أصحابها لم يصرحوا بها، فعدم المشروعية تتعلق بالنشاط وليس بالسلعة وتعد اللامشروعية أمرا نسبيا يختلف باختلاف الأهداف والتوجيهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، مثال ذلك تهريب

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص17.

البضائع المشروعة والدخول المتولدة بطريقة شرعية، لكن لا يعلن عنها للإدارات الضريبية.

وحسب هيئة الأمم المتحدة وبعض الهيئات الوطنية والدولية تم وضع معايير لتصنيف النشاطات غير المشروعة من خلال ما يلي:[1]

أ. النشاط الموازي (غير الرسمي): حسب مكتب العمل الدولي يعد النشاط الموازي من خلال المعايير التالية:

- النشاط غير مسجل في صندوق الضمان الاجتماعي ولدى مصالح الضرائب وفي الإدارة العامة ولدى مصالح الإحصاء.
- نشاطات تمارس بدون سجل.
- نشاطات غير قانونية.
- نشاطات محظورة.
- نشاطات مختلفة غير مرخص بها.

ب. المؤسسة غير الشرعية (غير الرسمية): هي وحدة لإنتاج الخدمات التجارية وتتميز بصغر حجمها وعدم احترام القوانين والتنظيمات ذات الصلة بإنشائها وتشغيلها واستغلالها ويتعلق الأمر بالمؤسسات التالية:

- عائلية: تمويل ذاتي واستعمال مساعدات عائلية.
- محدودة الإنتاج.

[1] كنفوش محمد، مرجع سابق، ص ص8،9.

- لا تستجيب لمعايير العمل في مجال النظافة والأمن ولها نمط تسييري تقليدي وقديم, حتئ وان كان مصرح بها.
- تتزود بالمواد الأولية والقروض من السوق الموازية.

ج. الإنتاج غير الشرعي (غير الرسمي): وهو إنتاج سلع وخدمات تتميز بغياب معيار الإنتاج والأمن ورداءة النوعية وسعرها تنافسي في السوق وتخصيص الإنتاج للاستهلاك الخاص وللسوق.

د. العامل غير الشرعي: وهو عامل دائم ومؤقت لا يستفيد من تشريع العمل ونتيجة لذلك لا يستفيد من الحماية وقد يكون هذا العامل:

- عامل بالمنزل ينجز أعمالا يتقاضى عنها أجرا وغير مصرح به.
- كل عامل يمارس نشاطا غير شرعيا غير مصرح به.

الفرع الثاني: معيار خصائص السوق.

وفقا لهذا المعيار تقسم أنشطة الاقتصاد الموازي إلى ما يلي:[1]

أ. أنشطة نقدية: وهي تلك الأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات يمكن تبادلها من خلال الأسواق وتستخدم النقود كوسيط للتبادل، قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.

ب. أنشطة غير نقدية: وهي الأنشطة التي تنتج عنها سلع وخدمات حقيقية ولكن لا يتم تبادلها من هلال الأسواق، فيتم تبادلها بأساليب غير رسمية كاستخدام المقايضة أو قد تستهلك ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة لها وقد تكون مشروعة وغير مشروعة.

[1] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص16.

الجدول رقم (02): تصنيف المعاملات والأنشطة التي تتم في الاقتصاد الموازي

نوع النشاط	المعاملات النقدية		المعاملات غير النقدية	
الأنشطة غير المشروعة	الاتجار في السلع والخدمات المسروقة، الاتجار في المخدرات، الدعارة، القمار، التهريب، الاحتيال		مقايضة المخدرات والسلع المسروقة أو المهربة. انتاج المخدرات أو زراعة النباتات المخدرة للاستعمال الشخصي، ...إلخ	
الأنشطة المشروعة	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب	التهرب الضريبي	تجنب دفع الضرائب
	- دخل الأعمال الحرة **- الأجور والمرتبات من الأعمال غير المصرح بها**	**- التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين**	**تبادل الخدمات والسلع المشروعة**	**جميع الأعمال التي يقوم بها الفرد بنفسه والمساعدة التي يحصل عليها من جيرانه**

Source: Schneider Friedrich and Klinglmair Robert, **Shadoro economies the world: what do we Know?,**working paper n:403 département of economies, university of Linz-Auhof, AusTRaliA, April2004, p5.

الفرع الثالث: معيار الدخل.

يعتبر معيار الدخل من أكثر المعايير استعمالا لتحديد هيكل ومكونات الاقتصاد الموازي وفي هذا الإطار يوجد مفهومان لتحديد هيكل الاقتصاد الموازي هما:[1]

أ. الدخل الاقتصادي الكلي: تحدد النظرية الاقتصادية الدخل على أنه مقدار الحد الأقصى من الاستهلاك الذي يمكن تحقيقه خلال فترة زمنية معينة وذلك دون تغيير رصيد الثروة، وبذلك فالدخل يشمل كلا من الاستهلاك السوقي وغير السوقي ويمكن تقييم الدخل الاقتصادي الكلي إلى جزئين:

- ✓ الدخل المسجل: ويمثل جزء من اجمالي الدخل القومي المسجل بالحسابات القومية ويشمل:

[1] عاطف وليم أندراوس: مرجع سابق، ص18 وما بعدها.

1. الجزء الأكبر من الدخل السوقي المتولد من أنشطة مشروعة.
2. جزء يسير من الدخل المتول من أنشطة غير سوقية مشروعة وهو ما يسمى بالدخل الافتراضي ويعكس تكلفة الفرص البديلة للموارد المستخدمة في الأنشطة المنتجة له.

- ✓ الدخل غير المسجل: هو جزء من الدخل القومي لم يدرج بالحسابات القومية ويشمل:

1. الدخل المستمد من أنشطة غير مشروعة سواء كانت سوقية أو غير سوقية.
2. جزء من الدخل المستمد من أنشطة مشروعة والذي سقط سهوا من التقديرات الرسمية، إما نتيجة لإهمال في إجراءات التسجيل ذاتها: أو نتيجة لإهمال قاعدة البيانات التي تؤسس عليها التقديرات.
3. معظم الدخل المتولد من أنشطة مشروعة غير سوقية، والذي لم يدرج بالحسابات القومية، لأسباب قد تتعلق بصعوبة قياس حجم تلك الدخول أو تتعلق بطبيعة القواعد المتصلة بالتسجيل فيها.

ب. الدخل الضريبي: يقصد به الدخل المحدد من وجهة نظر التشريع الضريبي ويعكس القاعدة الضريبية للدولة فهو يتضمن عناصر لا يمكن اعتبارها من قبيل الدخل الاقتصادي، فالأرباح الرأسمالية الناتجة من بيع الأصول الثابتة لا تدخل ضمن الدخل الاقتصادي في حين أنها تمثل جزءا من الدخل الضريبي، ومن ناحية أخرى لا تدخل قيمة الإنتاج العائلي في الدخل الضريبي رغم انها جزء من الدخل الاقتصادي.

المطلب الثالث: العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي.

هناك ضرورة لتوضيح العلاقة بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي إذ من شأن ذلك أن يساعد في فهم أسباب الظاهرة، وسيتم توضيح هذه العلاقة باستخدام مدخلين هما المدخل الأول يتناول تحليل العلاقة من خلال نموذج لاقتصاد ما يتطور غير الزمن، أما المدخل الثاني يتناول العلاقة من خلال دراسة تأثير سياسة الضريبة على تفضيلات الأفراد بين العمال في الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي.

الفرع الأول، تحليل العلاقة من خلال نموذج الاقتصاد الكلي.

استخدم "Feige" هذا النموذج لتبيين العلاقة بين الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي من خلال إعتماده على الفرضيات التالية:[1]

- اقتصاد ما يتطور عبر الزمن من مرحلة بدائية مطلقة إلى مرحلة متطورة في ظل وجود دولة حديثة.
- الدخل الحقيقي للاقتصاد الكلي ينمو بمعدل مستقر خلال الزمن.والشكل التالي يوضح المسار الزمني لتطور الاقتصاد .

الشكل رقم (03): المسار الزمني لتطور الاقتصاد

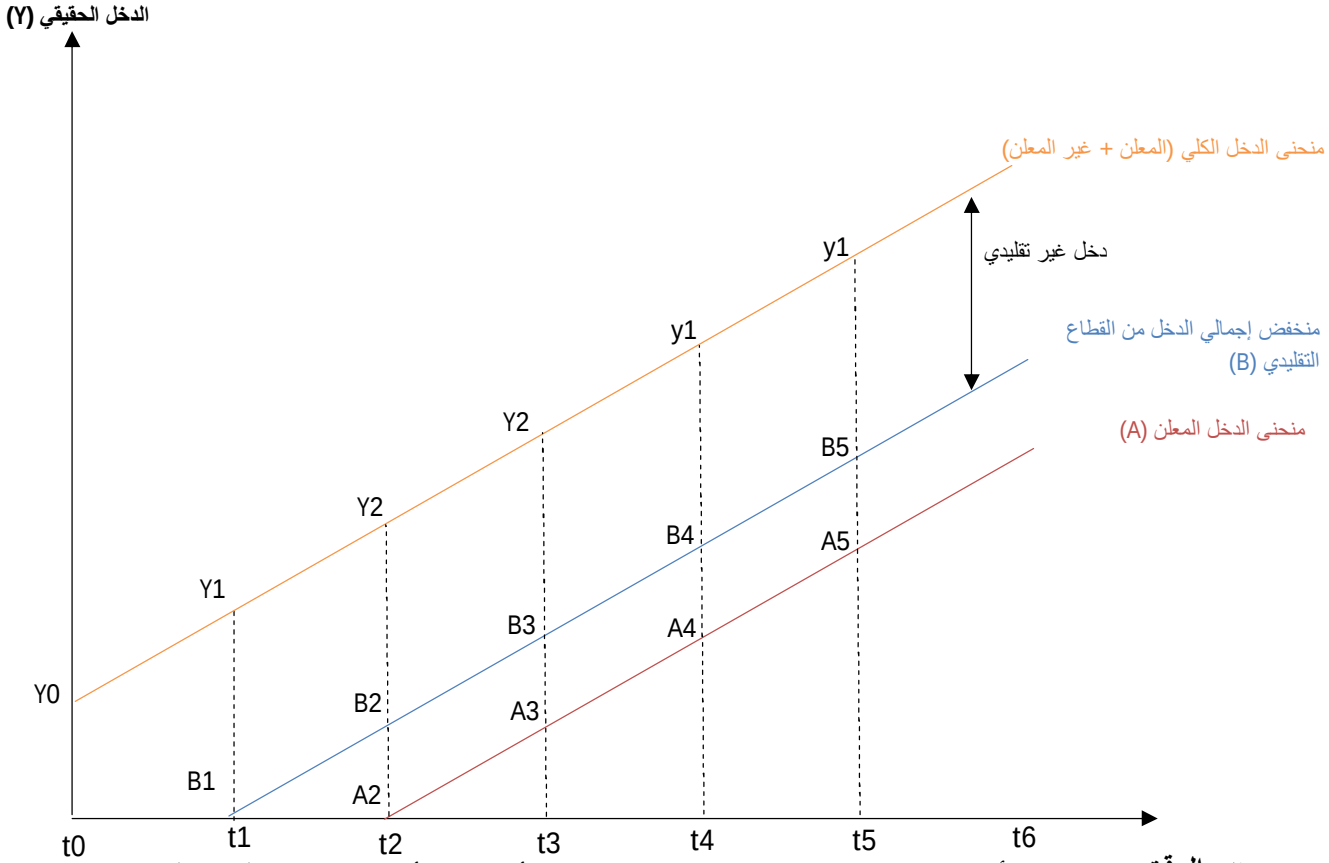

المصدر: عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد الظلي "مفاهيم المكونات، الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005 ،ص27. بتصرف.

من خلال الشكل: يمكن توضيح وشرح العلاقة كما يلي:

[1] عاطف وليم أندراوس، مرج سابق، ص ص26،27.

المرحلة الأولى (t_1,t_0): وهي مرحلة الاقتصاد البدائي، حيث يسود فيها القطاع الذاتي الذي يعتمد على أساليب المقايضة والاستهلاك الذاتي، وفي تلك المرحلة تغيب المعاملات النقدية سواء كانت معلنة أو غير معلنة .

المرحلة الثانية (t_2,t_1): وهي مرحلة التطور النسبي في أساليب التبادل وتتميز بظهور ملامح السوق المنظمة ووسيط للتبادل وهي النقود، بالتالي ظهور القطاع النقدي الخاص، مما أدى إلى نقل الموارد من القطاع الذاتي إلى القطاع النقدي الخاص، الذي ينمو بمعدل (B_1,B_2)، وتتميز هذه المرحلة بغياب أساليب قياس النشاط الاقتصادي، ومن ثم عدم وجود مؤشرات معلنة لقيم الدخل والإنتاج.

المرحلة الثالثة (t_3,t_2): وهي المرحلة التي يتباطؤ فيها نمو القطاع النقدي الخاص إذ يمر بظاهرة تناقص الغلة ويبدأ ظهور الآثار الجانبية له مثل التلوث وعدم العدالة في توزيع الدخول، وهذا ما يؤثر في البناء الاجتماعي ونتيجة لذلك تزداد الحاجة إلى تدخل القطاع الحكومي من أجل تلبية الحاجات الأساسية من البنية التحتية والامن والعدالة، الدفاع، التعليم، إلى جانب أهمية تحقيق هدف العدالة في توزيع الدخول، وهذا من خلال فرض اللوائح والضرائب، بالتالي ينخفض حجم القطاع الخاص النقدي نتيجة لتناقص عوائده وتحويل بعض الموارد للقطاع الحكومي إلى جانب التقدم النسبي لوسائل وتقنيات القياس الحكومي إلى جانب التقدم النسبي لوسائل وتقنيات القياس للنشاط الاقتصادي، حيث يلاحظ من خلال الشكل ما يلي:

- الاقتصاد المعلن ينمو بمعدل (A_3,A_2).
- القطاع النقدي غير المعلن يقاس بالمسافة الموجودة بين (A_3,A_2)، (B_3,B_2).
- القطاع غير النقدي (الذاتي) يقاس بالمسافة الموجودة بين (B_3,B_2)، (Y_3,Y_2).

المرحلة الرابعة (t_4,t_3): وهي مرحلة تناسب كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد النقدي غير المعلن والاقتصاد الكلي، ولن يتطابق منحنى الاقتصاد الرسمي مع منحنى الاقتصاد النقدي الخاص. إذ أن هذا الأخير لا يدخل ضمن القياس الرسمي للدخل وتتميز تلك الفترة بدقة التوصيف للنشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى تطور نظريات وأساليب القياس والتنبؤ في ذلك المجال، بهذا فمن المتوقع أن تأتي السياسات الاقتصادية بالنتائج المرجوة.

المرحلة الخامسة (t_5,t_4): وهي مرحلة زيادة حجم الاقتصاد الموازي بنوعيه النقدي وغير النقدي وترتبط تلك الزيادة بتزايد حجم النشاط الحكومي عن الحجم الأمثل، حيث تلجأ إلى زيادة معدلات الضرائب وإقرار اللوائح الأمر الذي يخلق الحوافز لانتقال الموارد من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الموازي، وينعكس ذلك على تباطؤ معدلات نمو الأول وتزايد معدلات نمو الثاني، كما يمكن التهرب من الضرائب بصورة مشروعة عن طريق تحويل الموارد للقطاع غير النقدي من الاقتصاد الموازي, و يمكن تاكيدها من خلال ان انخفاض نموالدخل في الاقتصاد الرسمي يؤدي الئ انخفاض الارباح مما ينتج عنه عدم دفع الضرائب بصورة مشروعة ومن هنا يتم اللجوء الئالاقتصاد الموازي من اجل الحصول علئ الموارد اللازمة .

الفرع الثاني: تحليل العلاقة من خلال تأثير الضرائب على تفضيلات الأفراد.

قد يوزع الفرد العامل وقته بين ثلاثة استخدامات هي: العمل في الاقتصاد الموازي والفراغ والعمل في الاقتصاد الرسمي، وبالتالي من المفترض أن يتوزع إنتاجه بين الاقتصاد الرسمي والموازي[1].

أي بمعنى الفرد لديه 24 ساعة يوميا يمكنه توزيعها بأي مزيج يفضله على ساعات العمل التي تدر عليه دخلا أو على ساعات الفراغ التي تدر دخلا ورد فعل شخص ما على أي زيادة في الضرائب

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص ص 30،31.

ستجعل الفرد العادي يميل إلى العمل لساعات أقل والحصول على ساعات وأوقات فراغ أطول، وهذا يدعى بأثر الاحلال لأن ذلك الشخص سيحصل على دخل صافي أقل لانخفاض الدخل القابل للتصرف فيه بعد خصم الضريبة بالتالي الفرد العادي سيجد نفسه مضطر للعمل لساعات أكثر لتعويض الدخل الذي فقده بسبب الشريبة.

ستجعل الفرد راغبا في العمل لساعات أطول في النهاية[1]، حيث يقتضي ذلك تحليل سلوك الأفراد، في ظل عدم وجود ضرائب وسلوكهم في ظل وجود ضرائب

1- التحليل فيظل عدم وجود الضرائب:

الشكل رقم (04): العلاقة بين الوقت والإنتاج في ظل عدم وجود الضرائب

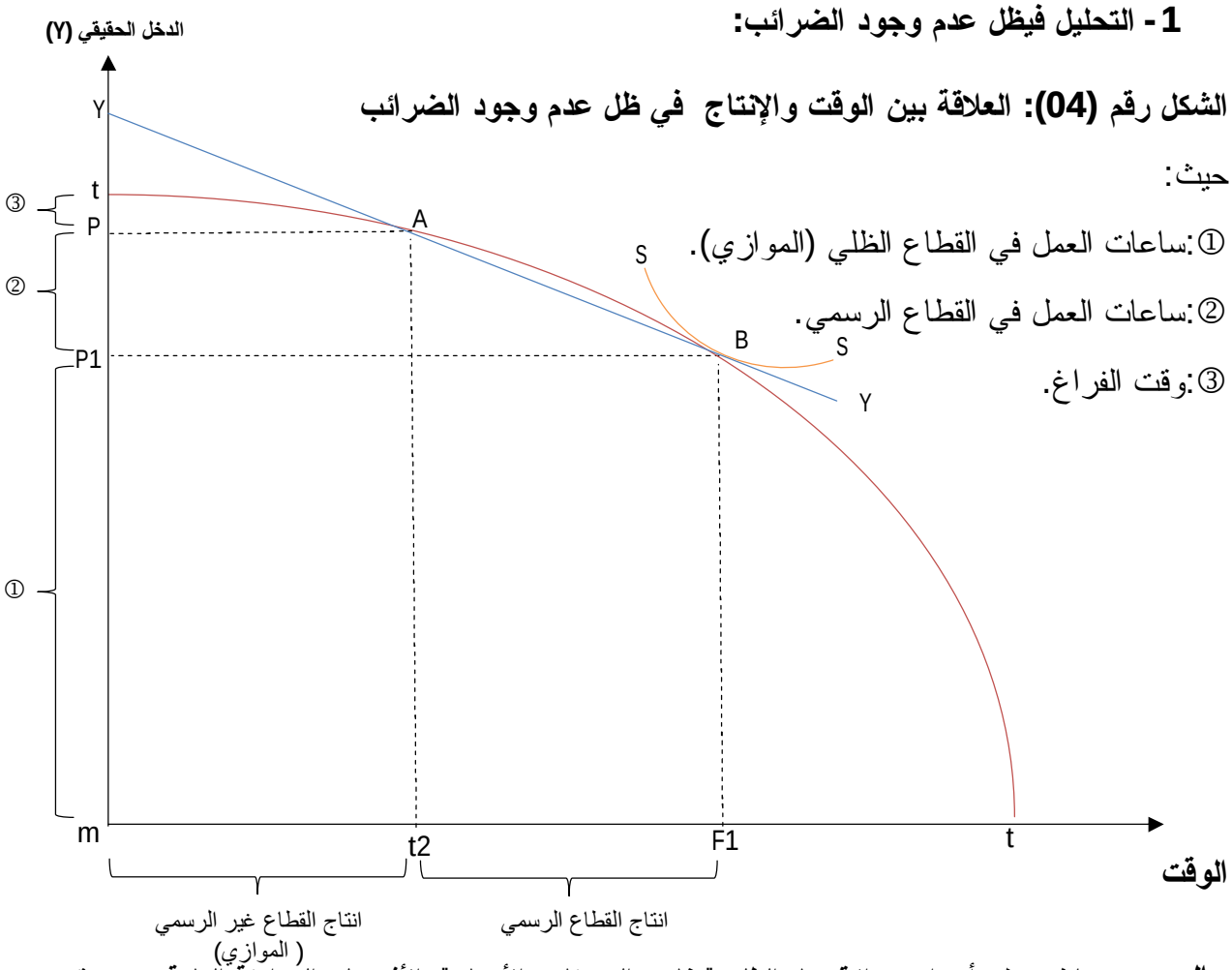

حيث:

①:ساعات العمل في القطاع الظلي (الموازي).

②:ساعات العمل في القطاع الرسمي.

③:وقت الفراغ.

المصدر: عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد الظلي "مفاهيم المكونات، الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005 ، مرجع سابق، بتصرف

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، **اقتصاديات الضرائب (سياسات نظم، قاضيا معاصرة)**، الدار الجامعية، الإبراهيمية مصر، 2007، ص ص37،38.

يمثل الشكل العلاقة بيم الوقت والإنتاج حيث يبين عدد ساعات الفراغ التي يمكن تخفيضها لكي يزيد الإنتاج وبعكس الميل المعدل الذي يمكن به تحويل الانخفاض في وقت الفراغ إلى انتاج وهو سالب ويأخذ هذا الأخير شكلا مقعرا اتجاه نقطة الأصل، الأمر الذي يعكس تزايد المعدل الحدي للإحلال بين الوقت والانتاج إذ أن الزيادات المتتابعة في الإنتاج تتطلب تناقص وقت الفراغ بمعدلات متزايدة.

ويستنتج من الشكل ما يلي:

- يبدأ الفرد من النقطة (A) بتخصيص وقته المتاح (tm) بين الفراغ (pm)والعمل في القطاع الموازي (tp) فإن إنتاجه يقاس بالمسافة (mf) على المحور الأفقي.
- بما أن في ظل عدم وجود ضرائب، ويبدأ الفرد العمل في القطاع الرسمي فإنه يقوم باحلال جزء من وقته الفراغ للعمل في القطاع الرسمي.

ويتحرك على خط الدخل (yy)، ينتقل إلى النقطة (B)، حيث يتحقق توازنه بتماس خط الدخل مع منحنى السواء (ss).

ونتيجة لذلك يعاد تخصيص الوقت بين العناصر الثلاثة، إذ يتناقص الوقت المخصص للفراغ إلى (p_1m) في حين تخصص الوقت (pp_1) العمل في القطاع الرسمي لتحقيق حجم إنتاج قدره (ff_1) ويظل الوقت المخصص للعمل في القطاع الموازي كما هو.

2- التحليل في الظل التدخل الحكومي بفرض الضرائب:

حيث:

①:ساعات العمل في القطاع الظلي (الموازي).

②: ساعات العمل في القطاع الرسمي,

③: وقت الفراغ.

الشكل رقم (05): العلاقة بين الإنتاج والوقت في وجود الضرائب

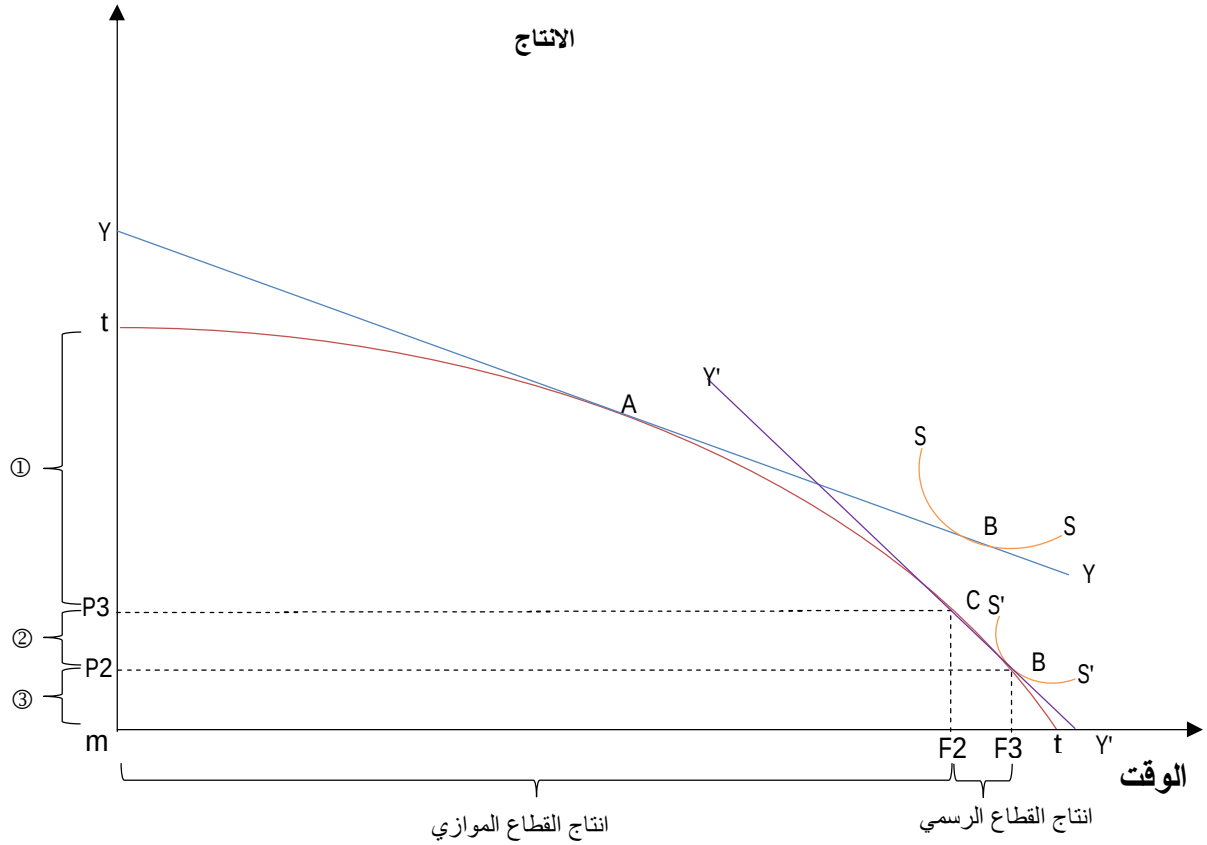

المصدر: عاطف وليم أندراوس، **الاقتصاد الظلي "مفاهيم المكونات، الأسباب"، الأثر على الموازنة العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2005 ، مرجع سابق، ص ص32،33، بتصرف.

- بفرض أن الضريبة نسبة على الدخل ويرمز له بالرمز (t). والدخل بالرمز (p)فإن الدخل بعد الضريبة يصبح p(1-t).
- يأخذ خط الدخل الوضع (y'y') وينتج عنه نقصان الدخل المتاح للإنفاق، ويصبح مماسا منحنى التحول عند النقطة (c), حيث يعكس ذلك الوضع تزايد الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الموازي مقارنة به قبل فرض الضريبة، حيث يزيد ويصبح (tp_3).

- في المقابل ينقص الوقت المخصص للعمل في الاقتصاد الرسمي إذ يصبح (p_3p_2). ومن جهة أخرى ينخفض الوقت المخصص للفراغ إلى (np_2) بافتراض أن أثر الدخل أقوى تأثيرا من أثر الإحلال.
- تحقيق الفرد التوازن عند النقطة (b) على منحنى سواء أدنى ('s's).
- تزايد حجم الناتج في القطاع الموازي إذ يصبح (mf_2) وتناقصه في القطاع الرسمي ويصبح (f_3f_2).

لذلك نلاحظ ان الضريبة تؤثر في العرض الكلي من ساعات العمل وفي العرض النسبي من أنواع ومستويات العمل المختلفة، فيظهر **التأثير الأولي**:من خلال أثر الدخل وأثر الإحلال والأثر الصافي لارتفاع ضريبة الدخل لا يمكن الوصول إليه نظريا وإنما بتطلب دراسة كل حالة على حدى، اما **التاثير الثاني**:إذا افترض أن الأفراد يرغبون في الحفاظ على مستويات معيشتهم فإنهم في زيادة الضرائب يزيدون من ساعات عملهم أما إذا كان الأفراد لديهم الطموح الكبير تحو زيادة دخولهم فان فرض الضريبة سيكون له تأثيرعكسي كبير مما يؤدي إلى تخفيض ساعات العمل كما أن فرض الضريبة على السلع الضرورية لأصحاب الدخول المحدودة قد يؤدي بهم إلى النزول إلى مستويات معيشة تقل عن حد الكفاف ويقلل من قدرتهم على العمل والإنتاج[1].

بالتالي فإن الفرد يحاول الحفاظ على مستواه المعيشي والتقليل من العبء الضريبي ويتخذ القرار على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يقرر الفرد بزيادة عدد ساعات العمل الكلية.

[1] المرسي السيد الحجازي، **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، بيروت، 2001، ص ص33،34.

المرحلة الثانية: يقرر القرد بتخفيض ساعات العمل في القطاع غير المصرح به مع الأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل كالمعدل الحدي للضريبة على الدخل المصرح به، إمكانية كشفه من قبل المصالح الضريبية نسبة أو قيمة الغرامة او العقوبات حول الدخل غير المصرح به ومعدل الأجور في القطاع الرسمي والقطاع الموازي[1].

كما تلعب درجة استعداد أو إقدام الفرد على المجازفة دورا كبيرا وعليه يلجأ بعض المشتغلين في القطاع الموازي إلى العمل ساعات إضافية بعد ساعات العمل الرسمية بل وأحيانا خلال ساعات العمل الرسمي بينما هناك من لا يشتغلون إلا في القطاع غير الرسمي (الموازي) لأنهم لا يجدون إدرار للربح.

أو لأنهم ممنوعون من العمل أصلا في القطاع الرسمي مثل المهاجرين غير الشرعيين[2].

وينتج عن فرض الضريبة أيضا اتجاه المؤسسات إلى مجالات إنتاج أو استثمار في القطاعات التي من السهل التهرب من دفع الضريبة فيها أو تضعف فيها الرقابة الحكومية أو المجالات التي تقدم فيها إعفاءات وتسهيلات ضريبية[3].

وفي الأخير تؤكد النتيجة التالية، يتحدد الحجم النسبي للاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي بمستوى التدخل الحكومي والسياسة الضريبية للدولة، فكلما كان الموقف تجاه الحكومة وسياستها الضريبية ونفقاتها سلبيا وكانت أسعار الضرائب مرتفعة والإدارة الضريبية سيئة، كلما زادت الدوافع لدى أصحاب العمل والعاملين على تجنب هذه الفروق بالانخراط ف الاقتصاد الموازي.

---

[1]Bernard Fortin,les enjeux de l'economie Souterraine, p9
www.rsc-ca/Files/Publication/2002/Fortin.paf,date 26/02/2008.

[2]عبد الحكيم الشرقاوي، مرجع سابق، ص26.

[3]Bernard,opcit,p3.

المبحث الثاني: أسباب الاقتصاد الموازي.

تتعدد أسباب ظهور ونمو أنشطة الاقتصاد الموازي، حيث توجد مجموعة من العوامل المتحددة والمتشابكة والتي تؤثر في نمو واتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي، لاسيما إذا كانت العوامل الاقتصادية تأتي في أولوية هذه العوامل المسؤولة عن نمو ظاهرة الاقتصاد الموازي، إلا أن هذه الأخيرة لا يمكن فصلها عن البيئة الاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في البلاد، بالتالي إن أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الموازي يعود إلى مجموعة متشابكة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد، فضلا عن بعض العوامل الخارجية.

ومن أهم العوامل الاقتصادية التي تفسر نشأة ونمو ظاهرة الاقتصاد الموازي هو وجود اختلالات اقتصادية جوهرية تصيب بنية الاقتصاد الكلي الوطني، كما يمكن أن تعود إلى وجود تعقيدات إدارية وبيروقراطية حكومية والتي ترتبط بزيادة حجم القطاع العام وزيادة دور الدولة في ملكية وإدارة النشاط الاقتصادي.

أما العوامل الاجتماعية فتتمثل في: الفساد الإداري، وجود طبقية الغض وانتشار مظاهر التخلف.

المطلب الأول: التهرب الضريبي.

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي ظاهرة عالمية نجدها في جميع الدول باختلاف مستوياتها وبين مختلف طبقات الشعب، كما أنها ظاهرة قديمة اقترن وجودها بوجود الضريبة نفسها، وقد ازدادت أهميتها بسبب النمو السريع للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الموازي وبما أن الضريبة تؤدي دور هام في المجال الاقتصادي والاجتماعي حيث تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل خزينة الدولة وتساهم في

صياغة السياسة التمويلية لها، لذلك يترتب على التهرب الضريبي عدة اختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات الجزئية والكلية.

الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي.

تشكل الضريبة عبئا على المكلف لذلك فإنه يعمل على مقاومتها من خلال التخلص منها أو نقل عبئها إلى شخص آخر ويقصد بالتهرب الضريبي ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا من خلال عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة او غير مشروعة لذلك نميز بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي[1].

أولا: التهرب الضريبي (الغش الضريبي) Tax Evasion:

التهرب الضريبي هو عملية يقوم بها أو المكلف بهدف تخفيض الضريبة المستحقة عليه إما بصورة كلية أو جزئية من خلال إخفاء بعض أو كل عناصر المادة الخاضعة للضريبة وهو عملية غير قانونية بمخالفة القواعد القانونية السائدة ينتج عنها آثار سلبية على حصيلة الضرائب وعند اكتشافها يتعرض من يقوم بها للمسألة القانونية في ضوء ما تقرره القوانين السائدة من عقوبات مالية وجنائية في هذا المجال[2].

وتوجد عدة مظاهر للغش الضريبي تتمثل فيما يلي[3]:

1- عدم تقديم المكلف القانوني تصريحا عن النشاط الخاضع للضريبة معتمدا على عدم وجود مقر لنشاطه ويكون تهرب كلي في هذه الحالة.

---

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، دار الهومة للطبع، الجزائر، 2003، ص153.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص ص153، 154.

[3] ناصر مراد، **التهرب الضريبي والغش الضريبي في الجزائر**، دار قرطبة، الجزار، 2004، ص ص8،9.

2- إدخال السلع المستوردة من الخارج خفية دون التصريح بها لدى الجمارك حتى لا يدفع الضريبة الجمركية.

3- تقديم المكلف بالضريبة تصريح ضريبي لدى إدارة الضرائب مخالفة للحقيقة عن طريق إعلان وتقديم بيانات غير حقيقية عن المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية للمكلف بالضريبة والتي على أساسها يتم تحديد وعاء الضريبة حتى تفرض عليه ضريبة أقل مما يجب كأن يذكر في تصريحه دخلا أقل من دخله الحقيقي أو إخفاء بعض مصادره أو يذكر قيمة سلعة مستوردة أقل من قيمتها الحقيقية أو إدعاء وجود مصاريف وهمية للتقليل من تقدير الوعاء الخاضع للضريبة.

4- المبالغة في تقدير التكاليف الواجبة الخصم من وعاء الضريبة مما يؤدي إلى تقليص الأرباح التي تفرض عليها الضريبة بالتالي تخفيض الضريبة المستحقة.

5- هروب المكلف خارج البلاد، بالتالي يصعب على الإدارة الضرائب تحصيل الضريبة المستحقة عليه.

6- اللجوء إلى أية حيلة أو خدمة مهما كان نوعها للتهرب من دفع الضريبة أو بتخفيض مقدارها بأية صورة م الصور مثل[1]:

أ. تكرار الأخطاء المحاسبية الكبيرة في الدفاتر المحاسبية للمكلف وسجلاته.

ب. انشاء شركة وهمية بهدف إطهار المكلف على شركاته السابقة قد تمت تصفيتها بسبب عذم تحقيقها الأرباح مع أن الحقيقة الشركة الجديدة هي استمرار للشركة السابقة.

ج. الغش بزيادة التكاليف أو تخفيض الأرباح أو الإيرادات أو رقم الأعمال.

[1] خليل عواد أوحشيش، **دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية**، دار الحامد، عمان الأردن، ط1، 2004، ص ص353،354.

د. إخفاء كميات من المواد المصنعة لغرض بيعها وتحقيق ربح خال من الضريبة.

ه. القيام بمشاريع محددة والتستر باسم جمعيات خيرية أو آية مؤسسات قدتكون أنشطتها معفاة من الضريبة.

و. حتى نعتبر أي سلوك تهربا ضريبيا يحب توفر عنصرين أساسيين هما[1]:

العنصر المادي المتمثل في تخفيض الاقتطاع الضريبي بطرق غير مشروعة بالإضافة إلى العنصر المعنوي الممثل في توفر النية السيئة لذلك السلوك.

ثانيا: التجنب الضريبي TaxAvoidance:

هو عملية قانونية يتم من خلالها تجنب الواقعة المنشئة للضريبة كأن يتجنب المنتج ممارسة الأنشطة التي تخضع إلى ضرائب مرتفعة وينتقل إلى نشاط آخر خاضع لضريبة أقل كما يتجنب المستهلك استهلاك المنتجات المفروضة عليها ضرائب[2].

ويتحقق التجنب الضريبي نتيجة وجود ثغرات في القانون الضريبي وهو ناتج عن اهمال المشرع، وفي هذه الحالة يقوم المكلف باستغلال ثغرات التشريع الضريبي أو استغلال التضارب بين بنود التشريع واللوائح التنفيذية وبعض الإجراءات التنفيذية التي تصدرها وزارة المالية، ومن أجل ذلك قد يستعين المكلف بأهل الخبرة والاختصاص لاكتشاف تلك الثغرات فمثلا يستطيع المكلف تجنب الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بالتوصل إلى إعطاء نشاطه صفة غير تجارية من وجهة النظر القانونية رغم أن طبقة نشاطه تجارية من الناحية الاقتصادية[3].

---

[1] ناصر مراد، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص156.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، رجب العشماوي، مرجع سابق، ص154.

[3] ناصر مراد، **التهرب والغش الضريبي في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص7،8.

أو أن يقسم المكلف أمواله في الأعمال التي تكون فيها نسبة الضريبة على الدخول المتحققة منها أقل ما يمكن نظرا لأن نسب الضريبة تختلف من قطاع لآخر، أو أن يستغل المكلف نصوص بعض بنود قانون الضريبة على الدخل أو قانون الاعفاء الضريبي التي تنص عن الاعفاء من الضريبة لمن يستثمر في قطاعات محددة مثل الزراعة[1].

وفقا لما سبق يتضح وجود نوعين من الدخل المتهرب من دفع الضرائب عليه الأول دخل عن أنشطة اقتصادية مشروعة والثاني دخل ناتج عن أنشطة غير مشروعة أما عن قرار التهرب من دفع الضريبة الدخل المتولد من الأنشطة القانونية فإنه يتبع من سلوك المكلف نحو رغبته في تحقيق أقصر منفعة ممكنة من دخله يتهرب من دفع الضرائب وفي هذه الحالة فإن قرار التهرب يتأثر بعوامل سياسة الضرائب والتنظيم الفني والإداري لها.

وفيما يتعلق بقرار التهرب من دفع ضرائب عن الدخل المتولد من أنشطة غير قانونية فإن ذلك يتبع من أنه مادام المصدر هو نشاط غير قانوني ويجب أن يظل سرا، بالتالي فإن الدخل المتولد من هذا المصدر لا يجب الإعلان عنه ويتخذ هذا القرار بطريقة مستقلة عن عوامل السياسة الضريبة والتنظيم الفني والإداري لهما[2].

مما سبق يتضح وجود اختلاف بين التهرب الضريبي والتجنب الضريبي (الغض الضريبي) تتجه فيه إرادة المكلف نحو تخفيف أو اسقاط العبء الضريبي ولكنه يسلك في سبيل ذلك طرقا غير مشروعة تصل به إلى حد التدليس والاحتيال ومن ثم يستوجب سلوكه متابعته قانونا، والتهرب الضريبي تكون فيه إرادة المكلف متجهة نحو تخفيض العبء الضريبي ويسلك في سبيل ذلك سبلا

[1] خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص550.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص112، 113.

مشروعة، والمكلف هنا يمارس حقا من حقوقه القانونية والاقتصادية ليحقق هدفا مشروعا بالتالي لا بتعرض إلى أي عقوبة أو جزاء والتجنب الضريبي بهذا الشكل يتوفر فيه العنصر المعنوي دون العنصر المادي[1].

الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي.

يعود إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى جود بيئة توفرت فيها الشروط الملائمة لها، والتي ساعدت في نموها واتساعها، لذلك يعتبر وجود التهرب نتيجة توفر أسباب معينة والتي ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام الضريبي المطبقة والظروف الاقتصادية السائدة.

أولا: العوامل المرتبطة بالمكلف.

غالبا ما تعود أسباب التهرب الضريبي إلى المكلف في ذاته والتي تتدرج في اطار اعتبارات نفسية أو أخلاقية ومالية, فيما يلي:[2]

أ. ضعف المستوى الاخلاقي: والذي يحفز الأفراد على التهرب الضريبي من أداء الواجب الضريبي، لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، وهو الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

ب. ضعف الوعي الضريبي: ويقصد به شعور المواطن بواجبه نحو وطنه وما يقتضيه لك من تضحيات مادية تعين الدولة على مواجهة ما يلقى عليها من أعباء[3].

---

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2004، ص171.

[2] ناصر مراد، التهرب الضريبي، مرجع سابق، ص10

[3] محمد مرسي فهمي، سيد لطفي عبد الله، **الضريبية الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية**، القاهرة، بدون دار النشر، 1999، ص301.

في هذا المجال تشكل وسائل الاعلام أداة هامة للتأثير على مستوى الوعي الضريبي ويعتبر ضعف الوعي الضريبي في المجتمع من أبرز أسباب التهرب الضريبي بحيث نقص شعور الأفراد بواجبهم تجاه الدولة يدفعهم إلى التهرب الضريبي وذلك لوجود بعض الاعتقادات الخاطئة عن الضريبة والتي نجملها في يلي:

- اعتبار الضريبة اقتطاع مالي دون مقابل، التالي تعتبر عبئ مالي علئ الافراد .
- الاعتقاد الديني حول عدم ضرعية الضريبة لأنها لا تستند على منطلقات عقائدية بعكس الزكاة التي تعتبر من أركان الإسلام.
- سوء تخصيص النفقات العامة، والذي يؤدي بالأفراد للشعور بتبذير أموالهم في أوجه لا تعود بالمنفعة العامة.

وقد تختلف هذه الاعتبارات من شخص إلى آخر بحيث أن المكلف الذي يعتقد أن الضريبة المحملة عليه منصفة وعادلة نجدها أقل عبئا عليه لذلك يقبلها، لعكس الذي يعتقد أنها ظلما وتعسفا، نجدها تشكل عبئا ثقيلا عليه لذلك يرفضها ويسعى إلى التهرب منها[1].

ج. الوضعية المالية السيئة للمكلف: تؤثر الحالة المالية للمكلف على التهرب ونطاقه، بحيث نجد أن ميل المكلف نحو التهرب يزيد كلما زاد عبء الضريبة عليه وساء مركزه المالي.

ثانيا: الأسباب المتعلقة بالنظام الضريبي.

توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الضريبي ودمى استقرار التشريع الضريبي والتي يتم توضيحها فيما يلي:[2]

أ. ثقل عبء الضريبة: إن زيادة العبء الضريبي عن توقعات المكلفين يشكل مبررا أساسيا لتهرب الأفراد من الضريبة.

[1]Fiscalité Directe,**ectes du Séminaire organisé par D.G.T et FMI,**1993,p.127.

[2]ناصر مراد، **التهرب والغش الضريبي في الجزائر**، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

ب. تعقد النظام الضريبي: يتمثل النظام الضريبي في مجموعة محددة مختارة من الصور الفنية للضرائب (ضرائب نوعية، ضرائب دخل، ضرائب ثروة، ضرائب جمركية)، تتلاءم مع ظروف وخصائص البيئة التي تعمل في نطاقها وتمثل في مجموعها برامج ضريبية متكاملة تعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية المصدرة وما يصاحبها من لوائح تنفيذية تسعى لتحقيق أهداف محددة تمثل أهداف السياسة الضريبية بصفة عامة وأهداف النظام الضريبي بصفة خاصة، إن الضرائب التي تتطلب إجراءات عديدة ومعقدة تدفع المكلفين إلى التهرب الضريبي.

ج. عدم استقرار التشريع الضريبي: تؤدي التغيرات الدائمة في السياسة الضريبية إلى غموض النظام الضريبي بسبب تعدد القوانين، وتمثل هذه الأخيرة، مجموعة برامج متكاملة تخططها وتنفذها الدولة باستخدام كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار اجتماعية واقتصادية مرغوب فيها، كتحقيق هدف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع. كما تؤدي ثقة المكلفين بالنظام الضريبي إلى زيادة ميلهم للتهرب الضريبي.

د. ضعف كفاءة الإدارة الضريبية: كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة كلما زاد التهرب الضريبي ويعود ذلك إلى:[1]

- ضعف الإمكانات والوسائل المادية.
- نقص الأيدي العاملة الفنية.
- نقص الخبرة المهنية للموظفين في الإدارة، ذلك نتيجة ضعف الأجور في الوظيف العمومي.

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص ص323، 324.

- قلة المعاهد المتخصصة في تكوين الإطارات الضريبية.
- ظاهرة الرشوة وهي أخطر من ضعف الكفاءة وتندرج ضمن الفساد الضريبي وتفشي هذه الأخيرة هي نتيجة انعدام المحفزات المادية والمعنوية للموظفين وضعف مستواهم الأخلاقي.

ثالثا: الأسباب المتعلقة بالضريبة.

ويمكن توضيحها في النقاط التالية:[1]

1) **سعر الضريبة**: مازالت العلاقة بين سعر الضريبة والتهرب الضريبي من الموضوعات الجدلية بين الاقتصاديين ولم يصل فيها إلى نتيجة قاطعة فمن ناحية هناك اعتقاد عام على أن ارتفاع سعر الضريبة هو السبب الرئيسي للتهرب الضريبي ومن ناحية أخرى تقر بعض الدراسات النظرية المتعلقة بهذا الأخير بأن زيادة أسعار الضرائب لا تؤدي إلى زيادة التهرب بل إلى قلة التهرب الضريبي، ويتضح ذلك من خلال التفسير الاقتصادي لهذه النتيجة في أنه بعد فرض الغرامة على قيمة الضريبة المتهرب من دفعها وليس على الدخل غير المعلن، نجد أن معدل سعر الضريبة العادي وكذلك معدل الغرامة يزدادان نسبيا ، ويعود ذلك إلى أنه كلما زاد سعر الضريبة فإن الدخل الصافي للمكلف يكون أقل بعد اقتطاع الضريبة وبذلك يكون أقل ثراء وبافتراض تناقص تجنب المخاطر لاكتشاف التهرب فإن المكلف يحاول تجنب المخاطر لاكتشاف التهرب ويكون أكثر حذرا خاصة عندما يكون أقل ثراء بالتالي يميل إلى زيادة قيمة الدخل المعلن عنه وخفض قيمة التهرب الضريبي .

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات الجباية والضرائب**، دار هومة، بوزيعة، الجزائر، 2004، ص171.

ولكن عند فرض معدل الغرامة على مقدار الضريبة المتهرب من دفعها فإن زيادة سعر الضريبة لا يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي بل إلى خفضه.

2) **نوع الدخل الخاضع للضريبة**: إن درجة التهرب من الضرائب تتفاوت مع مصدر الدخل الخاضع للضريبة فمن السهل التهرب من الضرائب عن الدخل المتولد من الأنشطة الخاصة أو عن الدخل المتولد من عناصر الإنتاج في العمل الموازي، ويعود ذلك على أن العاملين في الحكومة والقطاع العام وإلى حد ما العاملين في القطاع الخاص، تخضع دخولهم لخصم الضرائب من المصدر.

ثالثا: الأسباب المتعلقة بالاقتصاد.

وهي العوامل التي لا ترتبط بالنظام الضريبي مباشرة وإنما ترتبط بخصائص الاقتصاد الوطني وتتمثل في:[1]

1- **مدى اختلال هيكل الأسعار**: يؤدي الرقابة على الأسعار إلى وجود تهرب ضريبي واقتصاد موازي ويكون ذلك سواء كانت الرقابة على أسعار عومل الإنتاج أو أسعار السلع والخدمات. وفي سوق عوامل الإنتاج نجد أن تحديد الإتجارات العقارية وما يصاحبها من ممارسات غير قانونية يصحبها تهرب ضريبي، لإضافة إلى أن فرض حد أدنى للأجور يشجع على التهرب الضريبي وفي حالة فرض الرقابة على أسعار السلع والخدمات وتحديدها فإن هذا يؤدي إلى خلق سوق موازي ويكون تداول هذه السلع بأسعار تفوق السعر المحدد ويترتب عنه عدم الإعلان عن الدخول الحقيقية للمتاجرين في هذه السلع والخدمات أو تقدم الحسابات لفرض الضرائب بالأسعار المحددة وفي كلتا الحالتين يوجد تهرب ضريبي. إن وجود هذه الأسواق

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص145 وما بعدها.

الموازية لا يعد فقط غير قانوني بل يؤدي وجودها إلى التوسع في أنشطة غير قانونية أخرى كتجارة المخدرات وعمليات التهريب، وذلك عن طريق توفر العملات الأجنبية اللازمة لنشاط هذه التجارة غير المشروعة من السوق غير الرسمية.

2- **الإجراءات والقوانين الموجودة:** في ظل كثرة القوانين والإجراءات التي تحكم النشاط التجاري وتعقدها من الصعب ومن غير المربح بل وفي بعض الأحيان من المستحيل القيام بالأنشطة في ظل القانون السائد، فالقوانين التي تمنع دخول بعض السلع تشجع على عمليات تهريبها ويؤدي إلى التهرب من دفع الضرائب على الدخول الناشئة من هذه الأنشطة.

3- **فعالية وأثر الانفاق الحكومي:**قد يرى بعض المكلفين عدم وجود ما يكفي من المبررات لزيادة الانفاق العام لعدة أسباب.

أ. إن القطاع العام الحكومي والانفاق الحكومي يتصرفان بعدم الكفاءة.

ب. ان زيادة النفقات ماهي إلا وسيلة لمزيد من الموظفين البيروقراطيين لا يستقاد منهم ولا من خدماتهم.

ج. قد لا يتوافق المكلفين على سياسات الإنفاق الحكومي في حل مشاكلهم وقد يصل الأمر إلى اتهام القائمين على المشاريع العامة بالرشوة والاختلاس.

عندما تسود أي مجتمع هذه الأفكار السابقة يكون الأفراد على غير ثقة في المنظومة الضريبية ونفقاتها ويحاولون عدم المساهمة في نفقات الدولة أو على الأقل قد لا يتوافر لديهم الاستعداد لدفع ما يجب عليهم كاملا.

4- **الظروف الاقتصادية (الأزمات):** إن فترات الكساد والأزمات التي يشهدها البلد، تعمل على انتشار التهرب الضريبي وزيادته بسبب قلة النقود وانخفاض دخول المكلفين وتدهور القدرة

الشرائية للأفراد، بالتالي زيادة حساسيتهم لارتفاع الأسعار، مما يصعب على المنتجين ثقل عبء الضريبة، لدا يدفعهم التهرب الضريبي، باستعمال مختلف الطرق المتاحة، بينما في فترات الرخاء والانتعاش الاقتصادي يقل ميل المكلفين للتهرب الضريبي بسبب كثرة العوائق وارتفاع الدخول وتحسن القدرة الشرائية للأفراد، مما يسمح للمنتجين ثقل عبء الضريبة إلى المستهلكين عن طريق رفع أسعار منتجاتهم لذا يكون الدافع النفسي للتهرب لدى المكلف منخفضا[1].

كما أن عدم تنظيم الاقتصاد الوطني وانتشار الاقتصاد الموازي يؤدي إلى استمرارية وزيادة حجم التهرب وذلك بسبب عدم ضبط السوق للسلع والخدمات، وكذلك عدم ضمان حرية المنافسة التي تعتبر من أهم شروط شفافية المعاملات[2].

بالإضافة إلى ذلك فإن القطاع الموازي لا يعمل على عدم دفع الضرائب فقط، وإنما يجعل إجراءات التحريض الجبائي عديمة الجدوى، بالتالي فإن مبالغ نقدية هامة تتداول بحرية دون أن يخضع للمنطق العام للسياسة الاقتصادية ولا يمكن للدولة محاربة هذا القطاع بصفة كلية لأنه يساهم في امتصاص نسبة من ظاهرة البطالة وكذا التخفيف من بعض الضغوط الاجتماعية[3].

---

[1]Paul Marie Gaudement, **précis de finances publiques**, édition mantchrestien, Paris, 1970,p.310.

[2]Bouderbala, **la fraude fiscale,** revue mutation n°7, éditée par La chambre nationale de commerce, Alger, 1994,p.28.

[3]عبد المجيد قدي، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995**، أطروحة لدكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص274.

الفرع الثالث: آثار التهرب الضريبي.

تعتبر الضريبة أداة هامة تستخدمها الدولة لتحقيق عدة اهداف مالية واقتصادية واجتماعية لذلك فإن الاخلال بالواجب الضريبي يؤثر على الدور المنوط بها، وذلك في غياب نظام ضريبي فعال يضمن التحصيل الأمثل، للموارد الضريبية المقررة، وعليه يؤدي التهرب الضريبي عدة آثار يمكن تصنيفها إلئ آثار اقتصادية واجتماعية.

أولا: الآثار الاقتصادية: من أهم الآثار السلبية التي ترتب على التهرب الضريبي ما يلي:[1]

1- **الأثر على العائدات الضريبية:** والتي يمكن حصرها في:

أ. حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أية ضرائب عنها ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء ودخولهم أو طبيعة عملهم وعدم الكشف عنها للإدارة الضريبية مما يشكل إخلالا بقاعدة العدالة في فرض الضريبة.

ب. عدم إمكانية تحصيل بعض الأنواع من ضرائب الدخل أو الضرائب غير المباشرة مما يؤدي إلى فقدان جانب كبير من الإيرادات الضريبية الأمر الذي يترتب عنه آثار سلبية على معدلات التنمية الاقتصادية، ومع زيادة الانفاق العام يؤدي ذلك إلى احداث زيادة بيرة في عجز الميزانية العامة للدولة ويزيد من حجم المشاكل المالية التي تعاني منها السلطات المالية في المجتمع.

وعلى سبيل المثال فإن ارتفاع معدلات ضرائب الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر هو السبب الرئيسي وراء حدوث ونمو الاقتصاد الموازي، بينما نجد أنه في الدول الأوروبية يرجع نمو الاقتصاد الموازي إلى ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية والرسوم الخاصة بالضمان الاجتماعي، وهو ما

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص 155. وما بعدها.

يؤدي إلى حدوث سوق موازية للعمالة واتجاه أصحاب الأعمال إلى رفع أجور منخفضة للعمال حتى لا يضطروا إلى دفع حصة كبيرة في التأمين الاجتماعي للعمال غير المسددون لاشتراكات التأمينات الاجتماعية، أما بالنسبة للدول النامية، فإن الضرائب المرتفعة على الواردات والصادرات لهذه الدول تأتي في مقدمة العوامل المسؤولة عن اتجاه المشروعات وتحولها نحو العمل في الاقتصاد الموازي[1].

ومن جهة أخرى تعتبر الضريبة من أهم وسائل تمويل العجز، ذلك أن زيادة الإنفاق العام تقضي الزيادة في معدلات الضريبة ، وتوسيع الأوعية الضريبية لضمان حصيلة تناسب مقدار العجز، ويمكن لهذه الزيادة في المعدلات أن تجعل من وعائها الأرباح الصافية لمؤسسات القطاع الخاص أو الأجور و المرتبات ، فإذا تم تمويل هذا العجز من خلال الزيادة في الضرائب على أرباح المؤسسات الخاصة ، فان القطاع الخاص يمكن أن يقرر تحويل هذه الزيادة إلى المستهلكين برفع الأسعار حتى تحافظ على مستويات الربح السابقة ، وبالتالي يكون قد تحمل أعباء هذه الضريبة العاملون من خلال ارتفاع تكاليف الحصول على السلع والخدمات ، وهذا ما يدفع بهم إلى المطالبة برفع الأجور بمقدار يكافئ الارتفاع في الأسعار مما يعمل على تقليص هوامش ربح المؤسسات الخاصة ، ونفس الأمر يحدث إذا كان موضوع الزيادة في ضريبة الأجور والمرتبات إذ ارتفاع معدلات الضرائب تدفع إلى المطالبة بزيادة الأجور للمحافظة على نفس الدخل المتاح للعائلات ، وزيادة الأجور باعتبارها تكاليف تقلص من هوامش المؤسسات الخاصة والنتيجة من زيادة الضريبة أنها تعمل على الحد من قدرات التمويل الذاتي لمؤسسات القطاع الخاص لاستثماراتها وهذا ما يدفع بها إلى اللجوء إلى إصدار الأوراق المالية وطرحها للاكتتاب مع ما تحمله هذه الصيغة من بعض المخاطر[2] .

---

[1] صفوت عبد السلام عوضالله، **الاقتصاد السري "دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه"**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص13.

2- عبد المجيد قدي ، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق ، ص ص، 229-203 .

مما يدفعها للمقاومة الضريبية التي يمكن أن تأخذ عدة صور:[1]

- الإضراب ضد الضريبة: من خلال التنظيم الجماعي للرفض الضريبي مثلما دعت إليه منظمة العمل الفرنسية عام 1989 حيث اقترحت تخفيضا ذاتيا للضرائب والذي يقضي بعدم دفع الضرائب كاملة، وإنما جزء فقط منها حسب درجة الإشباع المحصل عليها من النفقات العامة كوسيلة للتعبير عن معارضتها.
- الزهد الضريبي: يستخدم هذا المصطلح للدلالة عن الأفراد الذين لا يقومون باحتجاجات أو بثورة اتجاه الأعباء الضريبية ولكنهم ينسحبون إلى أماكن أخرى ويتخلون عن ملكيتهم ويتوقفون عن العمل ويلجئون إلى الأماكن المعزولة كالهجرة أو النفي الإداري إلى أماكن تكون فيها الضرائب أرحم.
- الأحزاب المناهضة للضريبة: كلجوء الأحزاب السياسية إلى إدراج التخفيضات الضريبية ضمن برامجها كما أن النقابات عادة ما تكون فعالة في مناسبة اعداد أو وضع نصوص القوانين بممارستها للضغط على البرلمانيين وتعبئة الرأي العام.

2- " **الأثر على الاستثمار:** إن نقص إيرادات الدولة بسبب التهرب الضريبي لا يسمح بتكوين ادخار عام، بالتالي الحد من مقدرة الدولة على القيام بالمشاريع الاستثمارية من أجل التنمية كما ان انخفاض معدلات الادخار تجعل الدولة تقلص حجم الإعفاءات الممنوحة في إطار ترقية الاستثمار مما يؤدي إلى ركود اقتصادي يتميز بارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

3- **الأثر على المنافسة:** يعمل التهرب الضريبي على الإخلال بقواعد المنافسة وتصبح المؤسسات المتهربة أفضل من المؤسسات التي يؤدي واجبها الضريبي حيث لها إمكانيات تمويلية كبيرة تسمح بتحسين جهازها الإنتاجي وتقوية مكانتها في السوق.

4- **الأثر على الإنتاجية:** يضر التهرب الضريبي بإنتاجية المؤسسة حيث يؤدي إلى توجد عناصر الإنتاج إلى الأنشطة التي يسهل فيها التهرب حتى وإن كانت هذه الأنشطة ذات إنتاجية ضعيفة

[1] عبد المجيد قدي ,نفس المرجع , ص,229 ,230

على حساب المشروعات الأكثر كفاءة إضافة إلى الإخلال بالتوازن الجهوي للمشاريع الاستثمارية.

5- **الأثر على النمو الاقتصادي:** تساهم ظاهرة التهرب الضريبي في توجه الاقتصاد الوطني نحو إرساء اقتصاد موازي، والذي يتسبب في عدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة عن معدلات النمو الاقتصادي، فتختلف معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي، ويصبح معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل أقل من الواقع، وهكذا يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في تشويه المؤشرات الاقتصادية"[1].

ثانيا: الآثار الاجتماعية: يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:[2]

1- عدم المساواة بين المكلفين: يؤدي التهرب الضريبي إلى اضعاف روح التضامن بين أفراد المجتمع إذ يتحمل البعض الضريبة بكاملها بينما يتخلص منها البعض الآخر أي عدم عدالة توزيع العبء الضريبي.

ويلاحظ أن الحالات التهرب الضريبي تزداد كلما سادت المجتمع حالة من السخط العام على البرامج الحكومية وزادت الشكوى من عدم انفاق حصيلة الضرائب في المنافع العامة، او عدم وجود عدالة في توزيع الدخل الوطني او في توزيع الخدمات الاجتماعية التي تقوم بتأديتها الحكومة والقطاع العام مع مراعاة أنه إذا كانت الإدارة الضريبية تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة وكانت العقوبات المقررة على التهرب الضريبي رادعة فإن زيادة معدلات الضرائب الحدية لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث اقتصاد موازي والعكس صحيح.

[1] عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص162.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص12.

2- لجوء الدولة إلى زيادة الضرائب: تؤدي كثرة التهرب الضريبي إلى لجوء الدولة لرفع معدلات الضريبة أو إضافة ضرائب جديدة ويزداد العبء على من لم يتهرب من الضريبة وتعجز الضريبة عن حقيقة التكافل بين أفراد المجتمع.

3- الفساد الأخلاقي: تصح الضريبة عامل أخلاقي من اجل حث الأفراد عن الفساد عن أي وسائل سواء كانت مشروعة او غير مشروعة للتحايل والإفلات من الواجب الضريبي.

المطلب الثاني: الضوابط والقيود الحكومية.

إن التدخل الحكومي يولد حوافز قوية لدى المتعاملين في تلك الأسواق للتهرب من القيود الكمية والسعرية التي يفرضها الحكومة ذلك التدخل، وبصفة عامة كلما زادت القيود والضوابط التي ترفضها الحكومة زادت دوافع بعض الأفراد للالتفاف حول اللوائح، وخلال تلك العملية تنشأ أنشطة مختلفة يصعب مراقبتها تمثل عنصرا هاما من الاقتصاد الموازي.

وتتعدد نواحي التدخل الحكومي في جميع الأسواق، في أسواق السلع وأسواق المال وأسواق الصرف الأجنبي وأسواق العمل، وسوف يتم تحليل هذا التدخل وفقا لما يلي:

الفرع الأول: التدخل الحكومي في السوق السلعي.

وتشمل لوائح سوق البضائع ضوابط الأسعار والتوزيع بالبطاقات والالتزام بالبيع إلى الحكومة أو هيئات التسويق وحصص الاستيراد وموانع التصدير وكلها يمكن أن تولد سوقا سوداء للبضائع إذ يحاول كل المنتجين والمستهلكين الإفلات من آثار هذه اللوائح بتنمية أسواق موازية أو مستترة.

ولعل أكثر صور التدخل الحكومي شيوعا هي الرقابة على الأسعار، حيث تتدخل الحكومة بتحديد حد أقصى لسعر سلعة ما، وسيتم عرض آثار الرقابة السعرية على هيكل السوق من خلال التأثيرات التي يمارسها على السلوك كل من البائعين والمشترين، ونبينها فيما يلي:[1]

أولا: تحليل جانب العرض (سلوك المنتجين)

تتوقف مقدرة المنتجين على تحقيق الأرباح على التكاليف التي قد يتحملها فيما لو تم البيع في إطار السوق الموازية بعيدا عن القنوات الرسمية، ويثار بالطبع هنا كيفية طبيعة ومدىتاثيرتلك التكاليف على نتائج السوق، وكل هذا بتطلب تحليل العناصر التالية:

أ. **طبيعة دالة الخطر في السوق الموازية:** ويوجد تصوران لدالة الخطر وهما:

- الخطر دالة للمبيعات في السوق الموازية فقط: وهو يعين أن الخطر هو دالة طردية مع المبيعات في السوق الموازية، يزيد بزيادتها وينخفض بانخفاضها، وفي تلك الحالة تتوقف الكمية الكلية المعروضة في السوقين الرسمية والموازية فقط على السعر الإداري في السوق السمية، بينما يقتصر دور سعر السوق الموازية فقط على تحديد حصة السوق الموازية من إجمالي الكمية المعروضة.
- الخطر دالة لكل من المبيعات في السوق الموازية والسوق الرسمية: في هذه الحالة قد يرغب البائعون في تخفيض الخطر الذي يتعرضون له من جراء البيع في السوق الموازية، وذلك عن طريق زيادة المبيعات في السوق الرسمية، في تلك الحالة يتأثر الخطر بالسلب إذ أنه قد ينخفض المبيعات في السوق الموازية عن طريق زيادة المبيعات في السوق الرسمية، ومن ثم ينخفض الخطر والتكاليف المصاحبة له بزيادة المبيعات في السوق الرسمية.

[1] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص47 وما بعدها، بتصرف.

ب. **عمليات السوق الموازية واقتصاديات الحجم:** قد ترتفع التكلفة الحدية للتعامل في السوق الموازية مع ارتفاع حجم التعاملات في إطارها بما يعني أن هناك تناقض في وفرات الحجم، إلا أن ذلك لا يعني هناك قاعدة تبرر تعميم ذلك المبدأ على كافة عناصر وعمليات السوق الموازية، إذ أنه مع مرور الوقت، قد تنخفض التكلفة مع استمرار الممارسة في السوق الموازية ومرد ذلك أن البائعين يتعلمون بصورة أفضل الكيفية التي يمكن بها التهرب من الضوابط المفروضة في السوق الرسمية كما أن تطور مؤسسات وتقنيات التسويق في السوق الموازية من شأنه ان تخفض من تكاليف التشغيل بها.

ج. **تأثير نفور البائعين تجاه الخطر على السوق الموازية:** يفترض التحليل السابق حيادية المنتجين تجاه الخطر، بمعنى أنه يسعون لتعظيم صافي الأرباح المتوقعة بعد خصم التكلفة المتوقعة للعقوبات أما إذا كان المنتجون ينفرون من الخطر فإن ذلك يرفع تكلفة التشغيل في السوق الموازية، ويعود ذلك ان المنتجين يطلبون تعويضات إضافية لضمان الأنشطة الخطرة في السوق الموازية.

ثانيا: تحليل جانب الطلب (سلوك المستهلكين).

إن الضوابط التي تفرضها الحكومة إما على سعر السلعة أو على كميتها، الأمر الذي يدفع المستهلكين على التنافس في سبيل الوصول للسلع التي تتميز بوجود فائض الطلب، ويتحمل المستهلكون الكثير من تكاليف البحث والانتظار، الأمر الذي تخفض من العائد الاقتصادي الناتج من مشترياتهم. مثلا: إذا حددت الحكومة سعر للسلعة أقل من السعر التوازني في السوق الحرة، فإن ذلك يدفع المستهلكين لزيادة الطلب على تلك السلعة. لاسيما إذا كان المستهلكون يتمتعون بحرية، فإنهم يتنافسون للوصول إليها وبالتالي فهم سوف يتحملون الكثير من الوقت وتكاليف من بينها تقديم رشاوي

تنافسية، وقد أطلق كل من NEGYAN وWHALLY على التكاليف مسمى: التكاليف السرية لإتمام المعاملات.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى انه بترتب على وجود الأسواق الموازية للسلع تحقق دخول كبيرة لا تبلغ للإدارة الضريبية وتؤدي لتشويه قياس النشاط الاقتصادي.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية، أدت لوائح وضوابط أسواق السلع إبان الحرب العالمية الثانية، إلى انتشار محاولات الالتفاف حول تلك اللوائح.

وتشير التقديرات المتاحة إلى أن أنشطة الاقتصاديات السرية كانت أوسع في فترة الحرب العالمية منها في أي فترة لاحقة وقد وصلت أسواق السلع السوداء إلى أبعاد خطيرة في بعض البلدان الافريقية مثيرة اللوائح وكذلك في الدول التي كانت تأخذ بنظام التخطيط المركزي[1].

ثالثا : تدخل الحكومة بمنح تراخيص لمزاولة أنشطة معينة :

في كثير من الأحيان تتطلب ممارسة بعض أنواع الحرف أو الوظائف الحصول على إذن رسمي أو ترخيص، وتهدف الحكومة من وراء ذلك إلى الحد من الكمية المعروضة من سلع أو خدمات معينة وهو ما ينشأ عنه في بعض الأحوال فجوة بين الكمية المعروضة و الكمية المطلوبة من السلع والخدمات، مما يوفر دافعا لدى الأفراد الذين ليس لديهم ترخيص بمزاولة المهنة أو بإنتاج هذه السلع والخدمات إلى دخول الاقتصاد الموازي والعمل بأجر أقل أو لإنتاج بسعر أقل بدون تحمل الاستمارات الزائدة المتمثلة في تكاليف استخراج مثل هذه التراخيص[2]، و يلحق بذلك تدخل الحكومة بفرض قيود على إنتاج سلعة

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص38.

[2] محمد بن إبراهيم السقا، مرجع سابق، ص ص22-23.

معينة بغرض تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية أو بين تشريعات و قوانين معينة، كالقيود القانونية، والقيود المفروضة على النقابات العمالية أو الاشتراطات الخاصة بالمواصفات اللازمة في تصميم المشروعات، أو المحافظة على البيئة أو الصحة العامة.

ونتيجة لهذا يجب على الحكومات أن تولي اهتماما أكبر بتقليل كثافة اللوائح أو القوانين أو على الأقل تحسين عملية تنفيذها بدلا من زيادة تلك اللوائح، وعلى عكس بعض الحكومات ترى أن السبل لمكافحة أنشطة الاقتصاد الموازي يكمن في زيادة الأنظمة والقوانين[1].

رابعا : التدخل الحكومي بمنح دعم أو إعادته :

هذا النوع من التدخل الحكومي تشترك فيه كافة الحكومات في الدول المتقدمة والنامية وتتعدد صور الدعم للسلع أو الخدمات أو الأشخاص، فقد تقوم الدولة بتقديم دعم معين لسلعة أو خدمة، أو تمنح إعانة اجتماعية، "كإعانات الضمان الاجتماعي لكبار السن والمحتاجين، و من تقل رواتبهم عن حد معين"، أو تمنح بعض المزايا لأغراض رفع مستويات الرفاهية للأفراد المقيمين داخل دولتهم ، و تتناسب هذه المنح بصورة عكسية مع الدخل، أو تتدخل الدولة لدعم بعض السلع الأساسية أو لحل أزمة معينة أو تشجيع صناعة أو للمحافظة على الحد الأدنى لمستلزمات المعيشة لمحدودي الدخل، ويظهر تأثير وانعكاس هذا التدخل والإعانات على أنشطة الاقتصاد الموازي في تصرفات الأفراد المستفيدين أو المتعاملين في السلعة أو الخدمة، فحتى لا تتأثر مدفوعات الضمان الاجتماعي للأفراد عند

[1] فريدريك شنايدروإنيست، مرجع سابق ص9.

تجاوز دخولهم حدا معينا فإنهم وتحقيقا لذلك يتوجهون إلى أنشطة الاقتصاد الموازي كي يستمروا في استحقاقهم للإعانة الاجتماعية والمدفوعات التحويلية ونفقات التعليم والعلاج، كما يظهر ذلك في انتشار عمالة الأفراد الذين أحيلوا إلى التقاعد في أنشطة الاقتصاد الموازي خوفا من تأثير مدفوعات معاشهم التقاعدية أو انكشاف دخولهم الحقيقية إذا ما قرروا العمل مرة أخرى في الاقتصاد الرسمي بل إن الفرق في الأجور التي يتقاضاها العاملون في قطاعات الاقتصاد الرسمي قبل وبعد التقاعد من أكبر الحوافز للعمل في الاقتصاد الموازي لزيادة دخلهم وتعويض الفرق، و يتم ذلك بصورة غير متقنة و يصعب تسجيلها[1].

الفرع الثاني: التدخل الحكومي في سوق الصرف الأجنبي وسوق الائتمان.

ويمكن توضيحها فيما يلي:

أولا: التدخل في سوق الصرف الأجنبي.

هناك امثلة كثيرة على اللوائح التي تضبط أسواق العملات الأجنبية وهي ترتبط بأسعار الصرف، التي قد تكون بعيدة كثيرا عن مستوى التوازن أو بالضوابط على رأس المال وعموما تصحب أسعار الصرف المشوهة والضوابط على رأس المال محاولات للالتفاف حولها، ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المبالغات في فواتر الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي وترك جزء من نقوده في الخارج أو بيعه في السوق الموازية، ومن الأمثلة الأخرى تقليل فواتير الصادرات وهدف المصدر هو أن يخرج بعملات أجنبية غير مبلغ عنها يمكن أن يبقيها في الخارج أو بيعها في السوق الداخلية وفي كل هذه الحالات توجد سوق عملات موازية للسوق

[1] فريدريك شنايدروإنيست، مرجع سابق ص10.

الرسمية وقد تكون أسعار الصرف مختلفة تماما بين هذين السوقين، ويصل الاختلاف أحيانا إلى نسبة 10/1 وهناك أيضا تخلق دخول لا تدفع عنها ضريبة وتشوه الإحصاءات الاقتصادية إذ تعجز السلطات المختصة عن فرض ضرائب على هذه الدخول ولا تتوافر لديها الدائرة الكاملة من المعلومات اللازمة لوضع إحصاءات دقيقة[1].

ويترتب على تحديد قيمة العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية تقلص عرض الصرف الأجنبي إذ ينطوي على ذلك الإجراء فرض ضريبة مستترة على الأنشطة المدرة للصرف الأجنبي ومن شأن ذلك أن يضعف الحافز على عرض مواردها من الصرف الأجنبي في السوق الرسمية.

ويمتنع الكثيرون ممن في حوزتهم العملات الأجنبية عن عرضها في السوق الرسمية للصرف الأجنبي الأمر الذي يترتب عليه نشوء حالة من فائض الطلب على الصرف الأجنبي، تدفع المستثمرين المحبطين من عدم قدرتهم على إشباع احتياجاتهم من السرق الرسمية للصرف الأجنبي إلى اللجوء لأولئك الذين يرغبون في عرض عملاتهم عند سعر أعلى من السعر الرسمي، ويدخل في تحديد سعر السوق السوداء للصرف الأجنبي، إلى جانب قوى الطلب والعرض عوامل أخرى كهيكل نظام الرقابة على الضرف وهيكل العقوبات التي تفرضها الحكومة على المتعاملين في السوق السوداء لتجنب مخاطر الضبط والكشف من قبل السلطات الرسمية.

وتجدر الإشارة إلى تحديد أهم مصادر عرض الصرف الأجنبي في السوق الموازية وهي:[2]

[1] المرجع نفسه، ص39.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص ص63، 64.

- عوائد الصرف الأجنبي من بعض أنشطة التصدير، حيث يلجأ بعض المصدرين إلى تقليل قيمة فواتير الصادرات بهدف الحصول على عملات أجنبية يمكن أن يبقيها المصدر بالخارج أو يبيعها في السوق السوداء المحلية للصرف الأجنبي.
- المبالغة في تقدير فواتير الواردات مما يسمح للمستوردين الحصول على بعض العملات الأجنبية بالسعر الرسمي، وترك جزء آخر في الخارج أو بيعه في السوق السوداء.
- تحويلات العاملين من الخارج.
- السياحة.
- ضعف وفساد الإدارة القائمة بتنفيذ نظام الصرف الأجنبي، يعد أحد العوامل المستعدة لتنمية موارد الصرف الأجنبي في السوق السوداء، إذ قد يستغل موظفوها نفوذهم في تحويل بعض مورد الصرف الأجنبي للسوق السوداء في مقابل الحصول على الرشاوى والهدايا.

وفي الأخير يلاحظ انه كلما زاد الفرق بين سعر السوق الموازية وسعر السوق الرسمية وانخفضت تكلفة التشغيل في السوق الموازية أدى ذلك إلى ارتفاع الأرباح المستمدة من أنشطة السوق الموازية للصرف الأجنبي وفي الغالب لا تخضع تلك الدخول للضرائب وقد لا تدخل في تقديرات الدخل الوطني الأمر الذي يؤدي إلى تشوه الإحصاءات الاقتصادية وانخفاض الحصيلة الضريبية.

ثانيا: التدخل في أسواق الائتمان.

كثيرا ما ترتبط لوائح الأسواق المالية الداخلية بقيود في أسعار الفائدة وضوابط للإئتمان وحين توجد مثل هذه اللوائح في الأسواق المالية الداخلية تنمو سوق سوداء للنقود أحيانا ما تسمى السوق الجانبي وفي هذه الحالات فإن الجانب الأكبر من الفوائد التي تحصل عليها المقرضون لا يبلغ إلى

السلطات الضريبية كما أن المدى الذي تنعكس به انعكاسا سليما في الحسابات القومية يكون موضعا للشك[1].

ويفسر ارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الموازية للائتمان بالعديد من العوامل نذكرها فيما يلي:[2]

- أن هذه الأسواق يستند العمل فيها إلى قوى الطلب والعرض والرغبة في تحقيق أقصى عائد وقوة المساومة.
- تزايد نخاطر عدم السداد عن تلك المخاطر التي يتعرض لها المقرضون في السوق الرسمية للائتمان إذ أن معظم طالبي الائتمان في السوق الموازية من المؤسسات صغيرة الحجم، التي لا تستطيع الحصول على الائتمان المدعوم من السوق الرسمية وذلك انه كلما أضحت الحدود العليا لسعر الفائدة التي تضعها الحكومة أكثر تقيدا، زادت حصيلة الائتمان الممنوحة لكبار المقترضين بينما قلت الحصة الممنوحة لصغار المقترضين وتبعا لذلك فإن صغار المقترضين يبحثون عن ضالتهم، في السوق الموازية للائتمان.
- يواجه المقرضون في السوق الموازية مخاطر الكشف وفرض الغرامات وتكاليف تجنبها وذلك لمواجهة السلطات الرسمية.

وبهذا فإن التعاملات التي تتم في إطار السوق الموازية للائتمان يترتب عليها تحقق أرباح ضخمة للمقرضين، يتوقف حجمها على الفرق بين سعر الإقراض في السوق الموازية وسعره في السوق الرسمية إضافة إلى تكلفة التشغيل في السوق الموازية.

[1] عبد الحيكم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص38.

[2] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص ص66، 67.

إذ تزيد تلك الأرباح مع زيادة الفرق بين السعرين في السوق الموازية والرسمية، مع انخفاض تكلفة التشغيل، وبهذا تمثل الأنشطة المدرة لها احد العناصر الهامة للاقتصاد الموازي، كما تساهم أيضا في تمويل الكثير من أنشطته.

الفرع الثالث: التدخل الحكومي في سوق العمل.

يأخذ التدخل الحكومي عدة أشكال، حيث يكون التدخل إما في صورة تحديد حد أدنى لمعدل الأجر يفوق المعدل الذي تعكسه قوى السوق، وإما بتحديد أقصى لعدد ساعات العمل، وإما تفرض الحكومة بعض القيود التي تكفل توافر الاشتراطات الصحية للعمل وأخيرا قد يأخذ التدخل صورة منع أو تحديد بعض الفئات من دخول السوق الرسمية للعمل كالسيدات والأحداث والأجانب والمسنين وغيرهم.

ويؤكد تأثير اللوائح والقواعد المنظمة للشؤون الاقتصادية على الاقتصاد الأسود دراسة تمت في ألمانيا قامت بها وكالة MonopolKommision في 1998 نبين منها أن اللوائح الحكومية تؤدي إلى زيادة تكاليف العمل في الاقتصاد الرسمي، حيث أن غالبية هذه التكاليف يمكن تحملها للعاملين فإنها بذلك تقدم حافزا للعمل في الاقتصاد الأسود حيث يمكن تجنب هذه التكاليف وتحاشيها من جانب العاملين.

وتوضح كذلك العديد من الدراسات ان البلدان التي تكثر فيها اللوائح المنظمة لشؤونها الاقتصادية يكون حجم الاقتصاد الأسود فيها كبيرا ففي دراسة قام بها Jhonsov et Simon وآخرون تم أخذ عينة من 84 عدد أو 76 عدد من البلدان النامية وبلدان التحول الاقتصادي والبلدان المتقدمة

تبين أن زيادة نقطة واحدة على مؤشر التنظيم (الذي يتضمن درجات من 1-5) تقرن بزيادة في الاقتصاد الموازي نسبتها 10%[1].

وغالبا ما يأخذ التدخل الحكومي شكل مجموعة من الإجراءات السابقة التي تكون مسحوبة بتقرير حد أدنى لمستوى الأجر وهذا الأخير يؤدي إلى حالة فائض العرض في السوق الرسمي للعمل إذ أنه يؤثر في كل من جانب طلب وجانب عرض ولهذا هناك عوامل تتعلق بجانب العرض وعوامل تتعلق بجانب الطلب وتتمثل في:[2]

أولا: العوامل التي تتعلق بجانب الطلب.

- تنخفض التكاليف التي يتحملها المنتجون في السوق الموازية عن تلك التي يتحملونها فيما لو طلبت القوئالعاملة من السوق الرسمية كالشروط الصحية والسن، عدد ساعات العمل، بالتالي يزيد الطلب على العمالة مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.
- قد تزيد بعض عناصر التكلفة المرتبطة بطلب العمالة من السوق الموازية كالخطر واحتمال الكشف إلا أن تلك العناصر تنخفض كثيرا طالما أن النشاط الأصلي مشروع وتتوقف كثيرا على طبيعة نظرة السلطات الرسمية تجاه العمل غير المنظم.
- ان الانخفاض النسبي لتكلفة عنصر العمل في السوق الموازية مقارنة بالسوق الرسمية يؤدي إلى مزيد من الطلب عليه إذ يصبح سعره منخفضا نسبيا مقارنة بأسعار العوامل الإنتاجية

[1] EhabYousrykamel "**The Non-Observoed Economy" Acomparative Study between Egypt and somEV.Contries "with Special ReferanceToitaly"**Majster in Euro MediteNaciean studies, 2007, p p 25. 26.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص72 وما بعدها، بتصرف.

الأخرى الأمر الذي يدفع المنتجين إلى زيادة الطلب على عنصر العمل على حساب عوامل الإنتاج الأخرى (أثر الاحلال).

ثانيا: العوامل التي تتعلق بجانب العرض.

- لا تتقيد الوظائف في السوق الموازية بحد أقصى لعدد ساعات العمل، إذ من الممكن ان يعمل الفرد في ظل غياب الرقابة الحكومية على سوق العمل لفترتين ومؤدى ذلك زيادة عرض العمل، من خلال زيادة ساعات العمل.
- لا يوجد تحديد نوعي للعاملين في السوق الموازية، إذ انه في كثير من الدول توجد بعض اللوائح التي تحول دون عمل الأجانب وتحدد من عمل السيدات ومن شأنه تحلل السوق الموازية من تلك القيود أن يؤدي ذلك على زيادة العمالة الموظفة.
- لا يوجد تحديد لسن العمل كما هو الحال في السوق الرسمية للعمالة ومن ثم يمكن للمتقاعدين ان يعملوا في السوق الموازية الأمر الذي يسهم في زيادة العمالة.

ومما سبق عن التدخل الحكومي في سوق العمل يؤدي إلى نشوء سوق موازية للعمل تتصف بخصائص معينة منها:

- وجود مستوى أدنى للأجور عن ذلك المستوى المحدد في السوق الرسمية للعمل وذلك بالنسبة للأنشطة المشروعة التي تنخفض فيها التكاليف المرتبطة بعنصر الخطر.
- ضعف مهارات غالبية العاملين في كثير من الأنشطة في السوق الموازية للعمالة.
- ارتفاع نسبة الأجانب والمهاجرين.
- قد يعمل البعض لجزء من الوقت إضافة لعمله الأصلي.

وتساهم السوق الموازية أساسا في تزويد القطاع غير المنظم بحاجته من العمالة ويتميز ذلك القطاع بالآتي:[1]

- ضعف الإنتاجية نتيجة لاستخدام أساليب بدائية في الإنتاج .
- إتباع أساليب إنتاجية مكثفة الاستخدام لعنصر العمل.
- صغر حجم الوحدات الإنتاجية وسهولة دخول القطاع غير المنظم.
- عدم توافر الحماية الكافية للعاملين إذ أمن العمل يتم بعيدا عن اعمال التشريعات واللوائح المنظمة للعمل.

وفي الأخير إن التدخل الحكومي يساهم في تنمية السوق الموازية التي تغذي الكثير من أنشطة الاقتصاد الموازي بالموارد البشرية اللازمة التي تتلقى بدورها دخولا لا تخضع للضرائب وقد تفلت من تقديرات الدخل الوطني.

المطلب الثالث: الأسباب الأخرى للاقتصاد الموازي.

الفرع الأول: غسيل الأموال.

لقد بدأت تحتل قضية غسيل الأموال أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الأخيرة، نتيجة لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، وعلى نشاط مؤسسات القطاع المالي بشكل خاص حيث تعد الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية، كما يقلل الإنتاجية في القطاع

[1] إبراهيم توهامي وآخرون، مرجع سابق، ص106 وما بعدها، بتصرف.

الحقيقي للاقتصاد عن طريق تحويل المصادر وتشجيع الجريمة والفساد التي تؤثر على النمو الاقتصادي[1].

أولا: مفهوم غسيل الأموال.

يمكن تعريف غسيل الأموال بأنها مجموعة من المراحل العملية والعمليات التنفيذية المتابعة لإضفاء الشرعية على مال غير مشروع باتجاه مصدر يبدو شرعي له عبر وسائل مختلفة وبأدوات معينة من اجل تبييض أو غسيل المال غير المشروع والذي تم اكتسابه من جرائم سابقة ومتنوعة تكونت منها حصائل ضخمة سابقة على عمليات التبييض ومن ثم يتم إدخال هذا المال في قنوات مصرفية وغير مصرفية متتابعة لإبعاد شبهة الجريمة عنه ومن ثم دخول هذا المال إلى قنوات الاقتصاد الرسمي[2].

وهناك تعريف آخر أكثر تفصيلا لعمليات غسيل الأموال يوصف بانها: مجموعة العمليات المتداخلة لإخفاء المصدر غير المشرع للأموال وإظهارها في صورة أموال متحصلة من مصدر مشروع او إخفاء وتمويه الطبيعة الحقيقية للأموال المكتسبة من الأنشطة غير المشروعة او مصدرها أو ملكيتها في محاولة لتغيير هوية الأموال غير المشروعة وجعلها تبدو في صورة مشروعة بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذه الأموال، ومن ثم يمكن انفاقها واستثمارها في أغراض أخرى مشروعة.[3]

---

[1]عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، **العولمة المالية وتبييض الأموال، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2008**، ص14.

[2]محمد أحمد الخضري، **غسيل الأموال (الظاهرة- الأسباب- العلاج)**، مجموعة النيل العربية للنشر، القاهرة، ط1، 2003، ص ص73، 74.

[3]صفوت عبد السلام عوض الله، **الآثار الاقتصادية لعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص9.

وتعود تسمية عمليات غسيل الأموال إلى قيام أحد أعضاء المافيا الأمريكية بشراء مغسلة عامة لغسل الملابس في مدينة شيكاغو، وكان يشترط على عملائه الحصول منهم على الثمن نقدا، وكان يقوم بإضافة جانب من أرباح تجارة المخدرات على عائد غسل الملابس يوميا ويقوم بإيداعه في فرع أحد البنوك القريبة ودون أن يرتاب أحد في امر المبالغ الكبيرة التي كان يودعها وبفئاتها الصغيرة[1].

وهناك عدد من الخصائص التي تميز عمليات غسيل الأموال عن غيرها من الأنشطة المالية الأخرى والتي تؤثر على طبيعة تحركاتها وأهدافها ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:[2]

- إن عمليات غسيل الأموال تعد أنشطة مكملة لأنشطة رئيسة سابقة أسفرت عن تحصيل كمية من الأموال المشروعة غالبا أي الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي والتي تمثل ما بين 30-50% من هذا الاقتصاد الموازي الذي يوجد في معظم دول العالم بنسب مختلفة.
- تتسم عمليات غسيل الأموال بسرعة الانتشار الجغرافي في ظل العولمة إذ انها بعد أن ظلت متركزة ليس فقط في عدد محدود من الدول حيث تشير فيها الأنشطة الخفية غير المشروعة. بل بدأت تنتشر بشكل كبير لتضم عددا أكبر من الدول والأفراد فهذه العمليات لم تعد تقف عند حدود الدول الرأسمالية المتقدمة بل امتدت لتشمل دولا نامية من جنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية وكذلك في افريقيا، وكذلك شرق أوربا وجمهوريات الإتحاد السوفياتي.
- تتواكب عمليات غسيل الأموال مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث تشهد تلك العمليات تطورا كبيرا في تكنيكها مدفوعة في ذلك بالتزايد الكبير في حجم تلك الأموال والمتحصلات الناتجة عن الأنشطة الخفية وغير المشروعة وكذلك بالتطور في الوسائل التكنولوجية التي تستخدم في نقل الأموال وتحويلها عبر الحدود.

[1] محسن احمد الخضري، مرجع سابق، ص62.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، 2003، ص ص235، 236.

- يزداد الاتجاه نحو عمليات غسيل الأموال دوليا مع ازدياد الاتجاه لتحرير التجارة العالمية حيث تستغل عمليات فتح الحدود والتحرر من القيود في نقل الأموال القذرة عبر الحدود لتكون أكثر امان في دول أخرى غير تلك التي مورست على أرضها الأنشطة الخفية غير الشريعة وقد لوحظ ذلك مع قيام الاتحاد الأوروبي وتزايد عمليات تحرير التجارة السلعية، وكذلك تحرير تجارة الخدمات وخاصة الخدمات المصرفية والمالية.
- ان عمليات غسيل الأموال التي تتم من خلال خبراء متخصصين على علم تام بقواعد الرقابة والإشراف في الدول وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها وعلى علم بفرص ومجالات الاستثمار والتوظيف والأصول التي توفر الأمان لهذه الأموال.

ثانيا: الأسباب الرئيسية لعمليات غسيل الأموال.

توجد العديد من الأسباب والدوافع وراء تزايد عمليات غسيل الأموال لعل من أهمها:[1]

- البحث عن الأمان واكتساب الشرعية خشية المطاردة القانونية وكلما ازدادت المتحصلات المتولدة عن الأنشطة غير المشروعة كلما زاد الدافع بغسيلها بصفة وعبر الحدود بصفة خاصة.
- احتدام المنافسة من البنوك في ظل العولمة يفسر تزايد عمليات غسيل الأموال جزئيا، حيث يوجد تسابق محموم بين البنوك لجذب المزيد من العملاء وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة وكذلك العملات المختلفة ناهيك عن سقوط بعض موظفي البنوك من ضعفاء النفوس في براثن مجرمي عمليات غسيل الأموال.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص17 وما بعدها، بتصرف. وعبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص236، 237.

- انتشار التهرب الضريبي وانتشار القروض السيئة السمعة التي تخفي وراءها الفساد والرشوة وسرقة أموال البنوك.
- انتشار الفساد في مختلف الدول المتقدمة والدول النامية وخاصة الفساد السياسي والإداري.
- تباين التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة بين الدول المختلفة مما يفتح المجال لوجود بع التشريعات التي تستطيع أن تنفذ منها هذه الأموال القذرة والتي يتم تنفيذها من خلال خبراء متخصصين ومحترمين.
- تزايد الإتجاه نحو التحرير الاقتصادي والمالي محليا في اطار برامج الإصلاح الاقتصادي وكذلك التحرير الاقتصادي والمالي من خلال الالتزامات الدولية ضمن منظومات تحرير التجارة العالمية وتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية على وجه الخصوص في اطار منظمة التجارة العالمية حيث تسعى معظم الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسواق المالية لإحداث المزيد من الانتعاش والنمو الاقتصادي بغض النظر عن مخاطر تزايد عمليات غسيل الأموال.
- تردد بعض الدول النامية في وضع التشريعات والضوابط لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال المتزايدة خشية أن يكون لك متعارضا مع العولمة وخاصة العولمة المالية وتحرير تحركات رأس المال بل الأكثر من ذلك فإن هذه الدول تتسابق في منح حوافز الاستثمار والضمانات من أجل جذب المزيد من الأموال للاستثمار ظنا منها أن ذلك يعد كافيا لتحقيق المزيد من التنمية والتقدم الاقتصادي لغض النظر عن أن تلك التدفقات مشروعة أو غير مشروعة.

ثالثا: أبعاد العلاقة بين غسيل الأموال والاقتصاد الموازي.

من خلال ما تقدم يلاحظ أن هناك علاقة دائرية بين الدخول المحققة من الأنشطة الموازية التي تتم في اطار الاقتصاد الموازي وغسيل الأموال والاقتصاد الرسمي، وأن هذه العلاقة بين الاقتصاد

الموازي والاقتصاد الرسمي يتم تنميتها وتعميقها من خلال عمليات غسيل الأموال التي تتم عبر الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى المختلفة[1].من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (06) : العلاقة بين الاقتصاد الموازي و غسيل الأموال

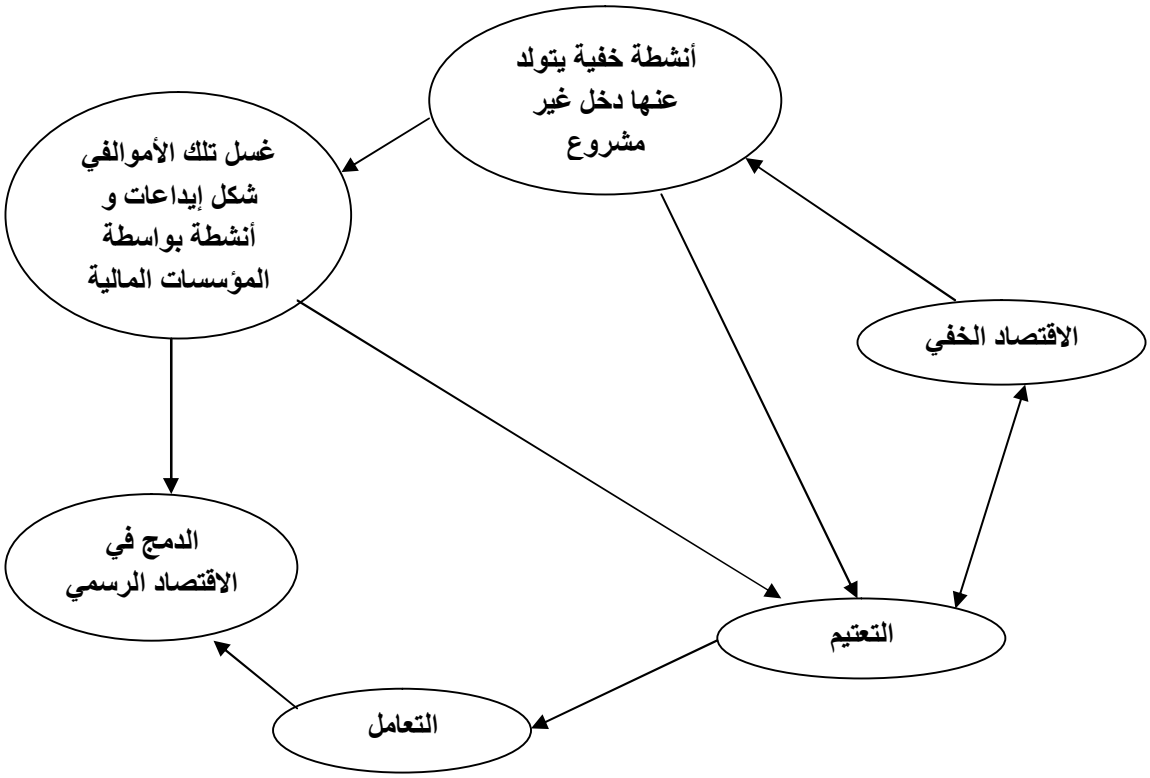

المصدر :خبابة عبد الله , انعكاسات غسيل الاموال علئ تمويل التنمية في الدول النامية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ', العدد 36 , 2013 , ص , 121 .

من خلال الشكل تمر عملية غسل الأموال بمراحل معقدة تتمثل في ثلاث مراحل و خطوات رئيسة على النحو التالي:1 .احمد حسين الهيتي ,**ظاهرة الاقتصاد الخفي و غسيل الاموال , المصادر و الاثار , دراسة في مجموعة من البلدان المختارة للمدة من 1989 _ 2008** , مجلة الادارة و الاقتصاد , جامعة الموصل , بغداد , العدد 81 , 2010 , ص , 83 ,

1- مرحلة الإيداع: "التوظيف"

و تتمثل هذه المرحلة بإدخال الأموال النقدية غير المشروعة في نطاق الدورة المالية و هي المرحلة الأصعب بين المراحل نظرا للرابطة المباشرة بين من يقوم بغسل

[1]صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص32.

الأموال و مؤسسات الغسيل و قد تتطلب أحيانا اللجوء إلى المدن و الدول النامية و هذا التوظيف يهدف إلى تحويل المال غير المشروع المتمثل في أوراق مالية إلى ودائع مصرفية و توظيفه في عدة حسابات لدى المصاريف.

2- مرحلة التعتيم: "التجمع"

في هذه المرحلة يتم فصل الأموال المشبوهة عن مصادرها و ذلك بخلق عدة عمليات معقدة بهدف التمويه على أصل و مصادر هذه الأموال، في هذه المرحلة تدخل الأموال المشبوهة في إطار سلسلة عمليات مالية و حسابية معقدة تهدف إلى التضليل عن طريق ودائع مصرفية معرفة بأسماء أشخاص بعيدة عن الشبهات و بأسماء شركات قد تكون وهمية.

3- مرحلة الدمج:

في هذه المرحلة يتم تطهير الأموال غير النظيفة بإدماجها في عمليات مشروعة أو أنشطة اقتصادية مشروعة، بحيث تبدو الأموال بعيدة الصلة بالأنشطة الإجرامية التي تحصلت منها.

و يستغل غاسلو الأموال البنوك كمؤسسة مالية لكي تدور من خلالها الأموال غير النظيفة بحيث لا يشكك احد في شرعية هذه الأموال و تستخدم بعض أدوات العمل المصرفي لإضفاء الشرعية عليها مثل خطابات الضمان و الضمانات المصرفية كما يتم تطهير الأموال بوسائل أخرى كشراء العقارات و تجارة الاستيراد و التصدير.

و نخلص من ذلك إلى أن حجم الأموال المغسولة مرتبط بحجم الأنشطة غير المشروعة في الاقتصاد الموازي فزيادة دخول الأنشطة الموازية أو الخفية يزيد من فرص عمليات غسل الأموال. و كلما زادت عمليات غسل الأموال شجع ذلك على نمو و ازدهار الأنشطة الخفية. لذا فان جهود الدول و الهيئات الدولية لمكافحة غسل الأموال أمر جيد، غير أن تلك الإجراءات و الجهود في حقيقتها تقوم على معالجة المرض "غسل الأموال" و ليس أساس المرض "الأنشطة الخفية". لذا فمن الأولويات الإستراتيجية لمواجهة هذه الظاهرة، ضرورة معالجة و مكافحة و تصحيح أنشطة الاقتصاد الموازي من خلال تضافر الجهود

الإقليمية و الدولية، الرسمية و المهنية على غرار الجهود التي بذلت من قبل الدول و المنظمات و الهيئات الدولية لمكافحة غسيل الأموال.

رابعا : الاثار الاقتصادية لغسيل الاموال : تنقسم اليما يلي :[1]

1_**أثر غسيل الأموال على توزيع الدخل الوطني:** يؤدي إلى حدوث خلل في توزيع الدخل الوطني وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أو محدودي الدخل في المجتمع مما يؤدي بدوره إلى عدم وجود استقرار اجتماعي مه إمكانية حدوث صراع طبقي وأعمال عنف.

2_**أثر غسيل الأموال على معدل التضخم:** يرتبط غسيل الأموال بزيادة الانفاق البذخي وغير الرشيد مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وحدوث ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني.

3_**أثر غسيل الأموال على الادخار المحلي:** يؤدي هروب رأس المال إلى الخارج إلى عجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات استثمارية ويتسع نطاق الفجوة التمويلية حيث أن المدخرات يتم ايداعها في البنوك الخارجية دون ان توجه إلى قنوات استثمارية داخل البلاد.

4_**أثر غسيل الأموال على قيمة العملة الوطنية:** إن حدوث ضغوط تضخمية داخل الاقتصاد المحلي يترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود وانخفاض قيمة العملة مقارنة بالقوة الشرائية للعملات الأجنبية إضافة إلى أن تهريب الأموال إلى الخارج يترتب عليه عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال المهربة إلى بلدانها بقصد الإيداع أو الاستثمار وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

و هناك بعض الآثار الايجابية على غرار الآثار السابقة و تتمثل أهمها في:

[1] صلاح جودة **, غسيل الاموال ,** باقي المعلومات غير مذكورة **, ص 164 و ما بعدها .**

- أنها أنشطة مكملة لنشاط رئيسي سابق أسفر عن تحصيل كمية من الأموال غير المشروعة غالبا مثل أنشطة المخدرات، الرشوة و الفساد.
- تتم عملية غسيل الأموال بسرعة الانتشار المكاني و الجغرافي.
- تكتسب عمليات غسيل الأموال أبعادا دولية، و انتشارا في كل الأقطار العالمية المتقدمة و النامية، مستفيدة من التطورات الاقتصادية الحديثة، و انتشار ظاهرة العولمة، و التحرير الاقتصادي و المالي و عمليات الخصخصة و التحول إلى اقتصاد السوق.
- تتواكب مع الثورة التكنولوجية و المعلوماتية و خاصة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في البنوك، و التي تستخدم في نقل الأموال و تحويلها عبر الحدود و الدخول في أنشطة النقد الأجنبي و شراء الأسهم و السندات و المضاربة على العملات، و شراء العقارات في الخارج إلى غير ذلك من الأنشطة الدولية.
- ترتبط عمليات غسيل الأموال بعلاقة طردية مع عليات التحرير الاقتصادي و المالي و نمو القطاع الخاص، فتنشط مع ازدياد تحرير التجارة العالمية و تحرير التجارة السلعية و تحرير الخدمات و تحرير الخدمات المصرفية و المالية.[1]

وهناك آثار اجتماعية وتتمثل في:[2]

- يصبح المال هو معيار القيمة للأفراد في المجتمع بصرف النظر عن مصدره وهو ما يؤدي إلى اهتزاز القيم الاجتماعية المستقرة في المجتمع وتهديد الأمن الاجتماعي.
- يؤدي غسيل الأموال إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع حيث يصعد أصحاب الدخول غير المشروعة إلى مقاعد البرلمان والمجالس الشعبية واتحادات التجارة والصناعة ويعمدون في استغلال مناصبهم لدعم جهودهم في استمرار عمليات غسيل الأموال والاستمرار في مزاولة الأنشطة الإجرامية والاستفادة بما ينتج عنها من حصائل مالية.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سلبق، ص.22

[2] صلاح جودة، مرجع سابق، ص ص165، 166.

الفرع الثاني: الأسباب الاجتماعية للاقتصاد الموازي.

بعد التعرف للاسباب الاقتصادية , فطبعا هناك اسباب اجتماعية لصيقة بها و تتمثل اهمها في :

أولا: الفساد الإداري.

إن فساد القطاع العام يمثل أحد أعراض عجز التنظيم والإدارة على مستوى الدولة من خلال العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومة ومراقبتها واستبدالها وقدرة الحكومة على وضع السياسات السليمة وتطبيقها والاحترام الذي يمكن المواطنون والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم ويتخذ الفساد عدة صور منها:[1]

- الفساد الإداري والبيروقراطي: كصفقات منعزلة يجريها عموميون سيئون استخدم مناصبهم بطلب الرشاوي أو تحويل مسار أموال عامة أو تقديم خدمات لاعتبارات شخصية (المحاباة) وكثيرا ما يشار إلى هذه الأفعال بالفساد الصغير.
- الفساد الكبير: يتمثل في السرقة او سوء استخدام مقادير ضخمة من الموارد العامة من طرف موظفي الدولة، أفراد الصفوة السياسية أو الإدارية.
- الاستيلاء على الدولة (المتاجرة بالنفوذ): وذلك من خلال تواطؤ القوى الفاعلة في القطاع الخاص مع الموظفين العموميين أو السياسيين من اجل مصالحهم الخاصة المتبادلة.

كما أن لكل بلد الفساد الذي يميزه ولذلك فإن الطرق أو المناهج لمحاربة الفساد تختلف من بلد بآخر حسب مدى تفشي الفساد ونوعية التنظيم والإدارة مثلما هو موضح في الجدول التالي:

[1] أنور شاه، مارك شاكتر، **محاربة الفساد**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد4، صندوق النقد الدولي، 2004، ص41.

الجدول رقم (03): السياسات الفعالة لمحاربة الفساد بتأثير المناخ المؤسسي على الفساد في كل بلد.

مدى تفشي الفساد	نوعية التنظيم والإدارة	أولويات جهود محاربة الفساد
مرتفع	ضعيف	- تأسيس سيادة القانون. - تقوية مؤسسات المشاركة والخضوع للمساءلة. -إقرار ميثاق المواطنين - الحد من التدخل الحكومي - تطبيق إصلاحات السياسة الاقتصادية
متوسط	معقول	- اللامركزية وإصلاح السياسات الاقتصادية والغدارة العامة.
منخفض	جيد	- انشاء وكالات محاربة الفساد - تقوية الخضوع للمساءلة المالية. - رفع الوعي الجماهيري - تشجيع التعهد بمحاربة الرشوة -اجراء محاكمة تحظى بإعلام واسع

المصدر: أنور شاه، مارك شاكتر، **محاربة الفساد**، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 41، العدد4، صندوق النقد الدولي، 2004، ، ص42.

ثانيا: الخطر.

في كل البلدان يحظر القانون بعض أوجه النشاط، وإذا أراد بعض الأفراد ممارستها فلا بد حتما أن يمارسونها سرا، وهناك الكثير من أوجه النشاط هذه منها الاتجار في العقاقير غير القانونية وألعاب القمار غير المشروعة ... إلخ ويترتب عليها تحقق دخول ضخمة، إذ أن قيمة مخرجات تلك الأنشطة تفوق كثيرا القيمة التي اشترت بها.

وتثار مشكلة قياس الدخول الناجمة عن تلك الأنشطة ضمن الدخل الوطني فالدخول التي تقيسها الحسابات القومية، لا تتضمن الدخول الناتجة عن أنشطة الجريمة، فضلا عن هذا فلو أن تلك الأنشطة اكتشفت وفرضت عليها الضرائب، فسوف تختفي إلى حد كبير، بحيث يثار الجدل حول إمكانية ادراج الدخول الناتجة منها ضمن الدخول المحققة في اطار أنشطة الاقتصاد الموازي.

ومن جهة أخرى، يرى البعض ضرورة إدراج دخول تلك الأنشطة ضمن تقديرات الدخل الوطني، طالما أن الأفراد يشترون هذه الخدمات بحرية كما أن بائعي تلك الخدمات يحققون دخولا من ورائها ويستخدمون الموارد النادرة، تلك الموارد التي يمكن أن تساهم في زيادة الدخل الوطني فيما لو كانت تكلفة الفرص البديلة للموارد المستخدمة مساوية للصفر، أي لا يوجد لها أي استخدام بديل[1].

وتشير التقديرات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية لتلك الأنشطة إلى أن أنشطة الجريمة تتراوح بين ثلث ونصف حجم الاقتصاد الموازي المرتبط بأوجه نشاط قانونية.

وتعتمد قيمة تلك الأنشطة إلى حد كبير على كونها أنشطة مشروعة، أي يسمح بتداول مخرجاتها من خلال الأسواق الرسمية لهبطت قيمتها كثيرا، وهبطت من ثم قيمة الدخول المحققة من وراءها[2].

ثالثا: أسباب اجتماعية أخرى.

ونذكر أهمها في:[3]

---

[1]فيتو تانزي، **الاقتصاد السري أسباب الظاهرة العالمية وآثارها**، التمويل والتنمية، العدد4، ديسمبر 1983، ص ص11، 12.

[2]عاطف وليم أندراوس. مرجع سابق. ص77.

[3]محمد سعيد العموري. **مظاهر الفساد في النشاط الاقتصادي بدول مجموعة (سي،دي،أو) الإسلامية**، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى/ مكة المكرمة، محرم1424، مارس2003، ص ص 19-30.

أ. ضعف رسوخ سيادة القانون: حيث تطبق القوانين على البعض ولا تطبق على آخرين ويستخدم القانون في هذه الحالة كوسيلة لتعزيز المصالح الخاصة بدلا من حماية المصالح العامة ومن أبسط الأمثلة على ذلك اقدام الشرطة على خرق القانون بدلا من تطبيقه كإيقاف سائقي السيارات باختلاف المخالفات لقوانين المرور كمبرر لجباية الرشاوي.

ب. انتشار مظاهر التخلف: كاختلاف في التعليم في بعض الدول وانتشار الأمية بطرد البرامج الإغاثية في مجال التعليم إضافة إلى الثقافة الشعبية التي تفضل المشاركة في العمل الموازي على الإنفاق في التعليم ومواجهة مشكل التوظيف بعد ذلك، وإن حلت مشكلة التوظيف لم تسلم من مشكلة الراتب الحكومي المتدني.

ج. وجود طبقية في المجتمع: زيادة غنى الأغنياء، وزيادة فقر الفقراء، ومن وجد نفسه غنيا سيحافظ على هذه الصفة بكافة الوسائل.

د. انتشار البطالة والجريمة المنظمة: نظرا للزيادة السكانية الهائلة فإن نتيجة ذلك زيادة عدد الباحثين عن فرص عمل وزيادة في المنظمين لصفوف العاطلين عن العمل مما يؤدي إلى انتشار الجريمة البسيطة أو المركبة (العصابات) ويقابل ذلك فشل حكومي ورسمي في احتواء مشكلة البطالة أو إيجاد حلول مؤقتة أو دائمة يخفض من حدة هذه الأزمة.

ه. الغش: ويتخذ عدة مظاهر:

- الغش في البضائع بتغيير تواريخ الاستهلاك من خلال تغيير تراويح الصلاحية وخاصة الأطعمة المحفوظة.
- الغش في الصناعة وذلك بتقليد المصنوعات الأصلية وتغيير أماكن المنشأ.

كما يجب الإشارة إلى أن سياسات التكييف الهيكل والخوصصة خاصة في الدول العربية مما سارع في نمو القطاع الموازي، والتغيرات الواردة في تشريعات العمل والنقد والصرف والاستيراد والتصدير في ظل تحرير الاقتصاد هذا من جهة ومن جهة أخرى ضعف المشرع الوطني في صياغة القوانين وتفشي ظاهرة الديون المتعثرة التي تخفي في طياتها ما يعرف بالقروض المتعثرة وهي المرآة العاكسة للفساد والرشوة وسرقة الأموال العمومية والخاصة.

والنتيجة أن أسباب نمو ظاهرة الاقتصاد الموازي تعود إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية السائدة في البلاد وهذه العوامل تختلف من دولة إلى أخرى بحسب البيئة الاجتماعية والثقافية السائدة في كل دولة الأمر الذي يؤدي بدوره إلى اختلاف حجم الاقتصاد في كل دولة عن الأخرى طبقا لتأثير هذه العوامل.

المبحث الثالث: طرق قياس حجم الاقتصاد الموازي.

هناك تساؤلات كثيرة حول الحجم الحقيقي للاقتصاد الموازي وكيفية قياس قيمته، وعلى الرغم من صعوبة قياس قيمة الدخول المتولدة عن الأنشطة الموازية بوجه عام والأنشطة غير المشروعة منها بوجه خاص، إلا أن ذلك لم يمنع من محاولة التوصل إلى تقديرات معينة لحجم الاقتصاد الموازي، وتبين أن هذه التقديرات متضاربة جدا ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها صعوبة تقدير حجم الأنشطة الموازية بوجه عام وعدم الاتفاق على تعريف محدد للاقتصاد الموازي من جهة ثانية، ومن ثم يختلف التقدير باختلاف تعريف الأنشطة التي يتم تقديرها.

وتوجد عدة طرق يمكن استخدامها في تقدير حجم وقيمة الاقتصاد الموازي وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات، حيث تسمى المجموعة الأولى طرق التقدير المباشرة، أما المجموعة الثانية فتعرف بطرق التقدير غير المباشرة، وهناك المجموعة الثالثة التي تسمى بطريقة المنهج المتغير الكامن، وهذا

سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وسوف نعرض فيما تباعا لهذه الطرق أو المداخل المختلفة التي تناولت عملية تقدير حجم الاقتصاد الموازي وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الطرق المباشرة.

يتم استخدام الطرق المباشرة لقياس حجم الاقتصاد الموازي، وذلك على مستوى الاقتصاد الجزئي، حيث تعتبر المعلومات والبيانات دليلا وصفيا لطبيعة ومدى تكرار عناصر الظاهرة محل البحث مما يساعد على الإجابة على بعض الأسئلة ذات الأهمية المتصلة بعناصر ومكونات الاقتصاد الموازي[1]. وتتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: طريقة الاستقصاء (المسح بالعينة).

تستخدم هذه الطريقة عن طريق توزيع استمارات تحتوي على العديد من الأسئلة توجه للبائعين والمشترين، أفراد ومؤسسات لجمع معلومات مفيدة حول النشاط الموازي، بمعنى استخدام أبحاث شاملة وعينات تقوم على أساس إجابة وردود تطوعية للأسئلة المعدة من طرف الخبراء[2].

والميزة الأساسية لهذه الطريقة تكمن في المعلومات التفصيلية التي يمكن الحصول عليها بخصوص هيكل وتركيب الاقتصاد الموازي، ولكن النتائج التي تم الحصول عليها من هذه الدراسات الشاملة تتجاوب مع الطريقة التي تصاغ بها قائمة الاستبيان وكما هو الحال في جميع الدراسات فإن دقة النتائج تتوقف على مدى استعداد ورغبة المتجاوبين مع قوائم الاستبيان للتعاون في إطار الدراسة المزمع القيام بها.

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص84.

[2] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص30.

وتستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في عدد من الدول لقياس الاقتصاد الموازي، كالنرويج والدانمارك، حيث قدر الاقتصاد الموازي في الأخيرة بنسبة 2.7%، من اجمالي الناتج الوطني في 1989، 4.2%في 1991، 3% في 1993، 3.1% في 1994[1].

بالرغم من هذه المزايا لهذه الطريقة إلا أنها تواجه انتقادات أهمها:[2]

1- تتأثر المعلومات المستمدة من هذه الطريقة بالأساليب المستخدمة في الأسئلة أي الطريقة التي تصاغ بها قائمة الاستبيان.

2- قد تتأثر المعلومات المحصل عليها بالتحيزات الشخصية لمتلقي الأسئلة ومدى استعدادهم ورغبتهم للتعاون في اطار الدراسة، فقد يترددوا متلقوا الأسئلة في الاعتراف بسلوكهم الذي ينم عن الغض والخداع، وقد تشوه المعلومات المستمدة منهم عمدا في كثير من الأحيان بهدف التهرب من الضرائب وتجنب اللوائح الحكومية.

3- تحتاج هذه الطريقة إلى عدد كبير من الباحثين لتغطية عينات البحث (عدد كبير من البائعين والمشترين) كما يحتاج ذلك إلى وقت طويل[3].

الفرع الثاني: طريقة تقدير عدم الالتزام الضريبي.

من أجل تشخيص ظاهرة التهرب الضريبي يجب قياس حجمها وتحديد نطاقها حيث أن الانشغالات الرئيسية للمشرع لا تكمن في وجود التهرب بل تحديد نطاقه ونظرا لخصوصية التهرب، ويتجلى ذلك في تعدد طبيعة المتهربين وأشكال التهرب الضريبي، لذلك من الصعب قياس التهرب

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص54، 55.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص84.و .EhabYousry Kamel,op-cit,p.14

[3] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص30.

الضريبي وذلك لإمكانية إخفاء الثروة أو لأن المعاملات تأخذ الطابع السري. حيث نقوم بقياس حجم التهرب الضريبي باستعمال المناهج التالية:[1]

أولا: منهج الضريبة القانونية المحتملة.

يعتمد هذا المنهج على صحة الناتج الوطني الإسمي، لذلك نتخذها كأساس لحساب ضريبة الدخل التي يفترض تحصيلها، وبمقارنة هذه الأخيرة مع حجم الضريبة المحصلة فعلا نتحصل على حجم التهرب الضريبي ويمكن توضيح ذلك بالمعادلة التالية: $I.N.P= PFL-PER$

حيث: I.N.P: تمثل الضريبة المتهرب منها.

PFL : تمثل الضريبة القانونية المحتملة.

PER: تمثل الضريبة المحققة.

وهناك انتقادات وجهت إلى هذا المنهج وهي:

- يهمل الاقتصاد الموازي، بالتالي لا يقيس الدخل المتهرب من الضريبة الذي أغفل في التقدير الرسمي لإجمالي الناتج الوطني.
- يعتمد على قياس حجم التهرب الضريبي على مبدأ الالتزام الضريبي أكثر من التهرب الضريبي.
- يعتمد التقدير في هذا المنهج على افتراض أن توزيع الدخل يستند إلى استقصاءات الأسرة ودرجة الثقة فيها.

[1] ناصر مراد، التهرب الضريبي في الجزائر، مرجع سابق، ص20

- يتطلب هذا المنهج إلتزام ووعي ضريبي عالي جدا ووجود إدارة ضريبية لها درجة من الكفاءة والقدرة على التحصيل وهذا ليس دوما متوفرا.

ثانيا: منهج نسبة الضريبة الثابتة.

يرتكز مضمون هذا المنهج على أن حجم التهرب الضريبي يساوي الفرق بين الضريبة المقدرة والضريبة الفعلية لسنة معينة كما توضح المعادلة التالية:

$$IFF = POES - POR$$

حيث: POES: يمثل مجموع الاقتطاعات الضريبية المقدرة.

POR: يمثل حجم الاقتطاعات الضريبية الفعلية.

لإيجاد الضريبة التقديرية نحدد سنة تمثيلية بحيث يكون فيها التهرب الضريبي عند الحد الأدنى، ثم نطبق نسبة الضريبة إلى إجمالي الناتج الداخلي الخاص بالسنة المثلية على اجمالي الناتج الداخلي للسنة المدروسة.

وهناك انتقادات وجهة إليه هي:[1]يسمح هذا المنهج بتقدير حجم التهرب الضريبي الإضافي وليس التهرب الضريبي الكلي، لذلك يفيد في إبراز مدى تدهور أداة الإدارة الضريبية.

- إن فريضة النسبة الثابتة بين الضريبة وإجمالي الناتج المحلي تكون صحيحة في حالة افتراض أن مرونة الضريبة تكون مساوية للواحد أي أن تغير الحاصل لإجمالي الناتج المحلي يكون مساويا للتغير النسبي في الضريبة. أما في حالة العكس فإن تقدير حجم التهرب الضريبي يكون خاطئ.

[1] ناصر مراد , التهرب الضريبي في الجزائر , مرجع سابق , ص , 21

- تتوقف صحة قياس التهرب الضريبي على مدى صحة اختيار السنة التمثيلية فإذا قدمت هذه السنة أرقاما مرتفعة لإجمالي الناتج الداخلي فإنه سيؤدي إلى تضخيم حجم التهرب الضريبي.

ثالثا: منهج الإعفاءات الضريبية.

من خلاله يتم قياس حجم التهرب الضريبي بالاعتماد على المعلومات الموجودة في التصريح الضريبي الذي يقدمه المكلف وفي هذه الحالة ينخفض ميل المكلف للتهرب إذ يستفيد من اعفاء ضريبي لذلك يصرح عن دخله الحقيقي وعليه يتم قياس حجم التهرب من خلال فحص التصريحات الضريبية المستلمة أثناء فترة الإعفاء، وتظهر أهميته بالنسبة للإعفاء الجزئي وليس الكلي، حيث في حالة اعفاء شامل لجميع الضرائب فإن المكلف يتجنب من رأي إلتزام ضريبي بعكس الاعفاء الجزئي الذي يكون خاضع لضرائب معينة ضف إلى ذلك يجب نشر الوعي الضريبي بحيث رغم الاستفادة من اعفاء جزئي قد يتمادى المكلف التهرب من الضرائب الأخرى وعليه قد يكون الإقرار الضريبي غير صحيح والذي يؤثر حتما على مدى تقدير حجم التهرب الضريبي.

رابعا: منهج المراجعات الخاصة "تدقيق الحسابات الضريبية".

تستخدم هذه الطريقة لتقدير حجم الاقتصادي الموازي من خلال الكشف عن الدخول التي لا يتم التبليغ عنها بواسطة المراجعة الضريبية والتدقيق المكثف لعينة عشوائية من دافعي الضرائب الذين يلتزمون بتقديم الاقرارات الضريبية وتوضح مركزهم المالي والكشف عن مصادر دخلهم، ويخضعون للفحص الدقيق للوصول إلى نسبة التهرب ثم تعميم هذه النتائج على المستوى الوطني، وثم استخدام هذه الطريقة في إدارة الضرائب في الولايات المتحدة الأمريكية لعينة من50000 مكلف وثم الوصول إلى أن عملية إخفاء المستوى الحقيقي للدخل ترتفع بالنسبة لبعض الفئات إلى مستويات خطيرة تصل حتى

60% وتتراوح في السويد بين 8% و15% من الدخول التي لا يتم الكشف عنها[1] وهناك طيعا انتقادات وجهت لهذه الطريقة وهي:[2]

- إن قياس حجم الاقتصاد الموازي وفقا لهذه الطريقة يعكس جزء فقط من الحجم الكلي للاقتصاد الموازي، حيث هناك بعض أنواع الدخل يصعب اكتشافها وقياسها كالتهرب السلعي وتهريب المخدرات والرشاوي.
- تقديرات الاقتصاد الموازي يمكن أن تتأثر بسهولة بالثغرات التي تحدث في أساليب كشف الترهب الضريبي وكذلك التشريعات الضريبية وهيكل الضريبة.
- استخدام بيانات الخضوع الضريبي يعكس استخدام عينة من المكلفين ربما ينحاز إليها الباحث في بحثه ومن ثم لا تعبر عشوائية تمثل إجمالي السكان وتكون النتائج غير دقيقة[3].
- اعتماد هذه الطريقة على المكلفين المسجلين لدى إدارة الضرائب وإهمال غير المسجلين مما يؤدي إلى التأثير على قياس التهرب الضريبي إضافة إلى إشكالية الأساس الذي يتم عليه اختيار مكلف دون آخر يؤثر على تقدير حجم التهرب الضريبي[4].

خامسا: المنهج الرياضي VITO TANZI 1982.

يتم تقدير حجم التهرب بالاعتماد على الفرضيات التالية:[5]

---

[1] فاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سابق، ص7.

[2] نفس المرجع، ص8.

[3] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص5، 7.

[4] ناصر مراد، التهرب الضريبي والغش في الجزائر، مرجع سابق، ص27.

[5] بودلال علي، بونوة شعيب، **تقدير أثر الاقتصاد الخفي على الموازنة العامة في الجزائر**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدة، نوفمبر 2007، ص ص5، 6.

- ينقسم الاقتصاد الكلي إلى قسمين، القسم الأول يمثل الاقتصاد الرسمي ويعكس الجزء المقاس من الناتج الداخلي الخام، والقسم الثاني يمثل الاقتصاد الموازي ويمثله الجزء غير المقاس من الناتج الداخلي الخام.
- الحصيلة المحتملة (المقدرة) لضرائب الدخل تمثل الضرائب واجبة التحصيل فيما لو كان الناتج الداخلي الخام مساويا للناتج الرسمي.
- الحصيلة الفعلية (المحققة) للضرائب تمثل الضرائب المحصلة على الناتج الداخلي الخام الرسمي،
- ويمثل الفرق بين الحصيلة المحتملة لضرائب الدخل والحصيلة المحققة لها الفاقد الضريبي الناتج عن وجود اقتصاد غير رسمي.
- السعر المتوسط للضريبة على الدخل الرسمي هو ذاته بالنسبة للدخل الموازي وفي ظل هذا الافتراض يمكن تحديد مقدار الفاقد الضريبي نتيجة لوجود اقتصاد موازي بالمعدلات التالية:

$$\text{السعر المتوسط للضريبة على الدخل} = \frac{\text{الحصيلة المحققة للضرائب على الدخل}}{\text{الناتج الداخلي الخام}}$$

الفاقد في حصيلة الضرائب على الدخل= الدخل غير الرسمي× السعر المتوسط للضريبة على الدخل

المطلب الثاني: الطرق غير المباشرة.

هذه الطرق تسمى أيضا بمناهج المؤشرات وهي في الغالب مداخل أو اتجاهات الاقتصاد الكلي وتستخدم مؤشرات اقتصادية عديدة عن تطور الاقتصاد الموازي ومن أهمها:

الفرع الأول: إحصاءات الحسابات القومية "طريقة التفاوت".

وفقا لهذه الطريقة يتم تقديم حجم الاقتصاد الموازي على أساس التفاوت بين إحصاءات الدخل الوطني والانفاق الوطني في الحسابات القومية أو في البيانات الفردية، وتقوم هذه الطريقة على فرضية أن الأفراد يحصلون على دخول من مصادر مختلفة وأن جزء من هذه الدخول لا يتم الإعلان عنها أو على الأقل إخفاء جزء منها وتتحول هذه الأخيرة إلى انفاق عاجلا أم آجلا، بمعنى ان المعاملات في الاقتصاد الموازي إن لم تظهر في صورة دخل فسوف تظهر في صورة انفاق، فإذا تحقق ذلك فإن هذه الفوارق بين الانفاق والدخول المسجلة تعطينا معلومات حول حجم الاقتصاد الموازي إظافة إلى أن التغيرات السنوية لحجم هذه الفوارق بشير إلى الاتجاه العام لنمو حجم الاقتصاد الموازي[1].

ويمكن تقدير حجمه بإحدى الطريقتين: الأولى من خلال مقارنة الدخل الوطني والانفاق الوطني (من خلال الاقتصاد الكلي)، والثانية: من خلال مقارنة الدخل بالإنفاق على مستوى الأسرة ثم تعميم النتائج على الاقتصاد الكلي.

أولا: على المستوى الفردي.

غالبا ما يكون اتفاق الأسرة في فترة زمنية أعلى مما تم الكشف عنه مما يدل إلى تورطهم في أنشطة الاقتصاد الموازي لكن قد تكون هناك أسباب أخرى لوجود التناقض بين الدخل والانفاق، فقد تمر الأسرة بفترة انخفاض مؤقت في الدخل تجعلها تظهر بمستوى أقل من مستواها الطبيعي بسبب البطالة أو المرض مثلا نتيجة لمدخرات سابقة أو الاقتراض من المحيط الأسري، او حتى من المؤسسات المالية[2]. أيضا هناك احتمال قوي بأن يلجأ الأفراد إلى إعطاء إجابات زائفة أو انهم لا

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص58، 59.

[2] عبد الحكيم مصطفئ الشرقاوي ,مرجع سابق، ص ص60، 61.

يعملون أن من يقدمون لهم السلع والخدمات يعملون أصلا في الاقتصاد الموازي[1]، وعليه فإن الانفاق الزائد ليس بالضرورة علامة على أن أعضاء الأسرة منخرطين في الاقتصاد الموازي، وببساطة فإن هؤلاء قد أسسوا انفاقهم على الدخل المدخر أو المتوقع في حياتهم المستقبلية وليس على الدخل الحالي.

وفي هذا المجال فقد تمت بعض الدراسات على بعض الفئات من القطاع العائلي أو بعض المنتمين إلى مهنة معينة أو فئة دخيلة معينة ويشير كل منFrey and Pommerehme لسنة 1982 إلى أن بعض الدراسات أشارت إلى المنتمين إلى القطاع العائلي الخاص في المملكة المتحدة وعلى رأسه الأفراد الذين يعملون لحسابهم Self Employed لم يعلنوا عن 2.1 مليار جنيه إسترليني من دخولهم في إجاباتهم عن مسح المستهلك Consumer Survey وهو ما يمثل حوالي 2% من الدخل الوطني، ونفس النتائج توصل إليها مكتب الإحصاء المركزي (CSO) في المملكة المتحدة، كذلك فقد توصل مسح على 1000 أسرة من الأسر المهاجرة إلى فلسطين المحتلة من الجزء الأوروبي في الاتحاد السوفياتي إلى أن حوالي 10%-12% من دخول هذه الفشة أتت من مصادر خاصة، وان حوالي 18% من انفاقهم الاستهلاكي يتم من خلال مؤسسات خاصة وانه يأخذ الأشكال المختلفة للتعديل فإن الاقتصاد الموازي في إسرائيل يصل إلى حوالي 6%-7% من الناتج الوطني في سنة 1973[2].

ويلاحظ من خلال هذا المدخل إنه من الممكن أن تكون زيادة الانفاق عن الدخل راجعة إلى الادخار السلبي أو بسبب بعض الظروف الطارئة، هذا فضلا عن احتمالات وجود تحيز في البيانات والاجابات عن طريق قيام الأفراد بإعطاء إجابات زائفة، أو أنهم قد لا يعلمون أصلا أن من يقدمون لهم السلع والخدمات يعلمون في الاقتصاد الموازي.

[1] قاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سابق، ص7.

[2] نسرين عبد الحميد نيبة، **الاقتصاد الخفي**، دار الوفاء، الإسكندرية، 2008، ص ص59، 60.

ثانيا: على المستوى الكلي.

يتم حساب الدخل الوطني باعتبار أنه يمثل مجموع عوائد عناصر الإنتاج، كما يمكن حسابه من زاوية الانفاق الوطني الذي يمثل مجموع كل من الانفاق الاستثماري لقطاع الأعمال والانفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات والانفاق الحكومي وصافي الانفاق الخارجي، وفقا لهذه الطريقة يجب ان تتطابق التقديرات التي تمت بالطريقتين السابقتين وإذا حدث اختلاف في التقدير فعادة ما يعدل الانفاق الاستهلاكي لقطاع العائلات بالزيادة أو النقصان لكي يتساوى تقدير الدخل الوطني وفقا لطريقة عوائد عوامل الإنتاج مع تقديره وفقا لطريقة الانفاق، فالإنفاق الاستهلاكي هو الرقم الذي يتم استخدامه في موازنة حسابات الانفاق مع الدخل، فإذا أمكن الوصول إلى قياس الانفاق الاستهلاكي فعليا، وإذا تبين أن الانفاق الوطني المحسوب على هذا الأساس أكبر من الدخل الوطني بطريقة عوائد عوامل الإنتاج. يقاس الاقتصاد الموازي بدلالة الفرق بين الانفاق الوطني والدخل الوطني[1].

ومع ذلك فإن الواقع العملي يشير إلى أن نتائج طرق حساب الدخل الوطني الإجمالي غالبا ما يختلف وهذا لا يؤيد القول لأن هذا الاختلاف راجع إلى وجود اقتصاد موازي وإن كان في الوقت ذاته لا يمنع من وجوده[2].

وعلى سبيل المثال فقد قام Park سنة 1979 بدراسة عن الولايات المتحدة في محاولة لقياس حجم الاقتصاد الموازي عن طريق الفروق غير المبررة بين تقدير الدخل الشخصي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي وتلك الخاصة بالتقديرات المعدلة للدخل على أساس عينة من الإيرادات الضريبية بواسطة إدارة الضرائب. وبإجراء بعض التعديلات لتجنب أثر الفروق في التغطية الإحصائية لبيانات

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص88.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص62.

الحسابات الوطنية وبيانات الضرائب وكذلك لاختلاف المفاهيم الخاصة بالدخل توصل إلى أنه في سنة 1977 كانت التقديرات المعدلة لبيانات الدخل الكلي بواسطة مكتب التحليل الاقتصادي تفوق تلك الخاصة بإدارة الضرائب بأكثر من 82 مليار دولار أو 4% من الناتج المحسوب، أما بالنسبة للسنوات السابقة فقد توصل Park إلى أن النسبة كانت 5.5% سنة 1968، و9.4% سنة 1948 وبافتراض أن هذه النسب السابقة تعكس حجم الاقتصاد الموازي فإن تقديرات Park تشير إلى انخفاض حجم الاقتصاد الموازي في الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية حتى عام 1977.[1]

الفرع الثاني: إحصاءات القوى العاملة "مدخل سوق العمل".

يمكن تقدير حجم الاقتصاد الموازي على أساس انخفاض مشاركة القوة العاملة في الاقتصاد الرسمي بافتراض ثبات مشاركتها في القطاع الرسمي عموما فإن انخفاض المعدل الرسمي لمشاركة القوة العاملة في القطاع الرسمي يمكن اعتباره مؤشرا على ارتفاع حجم النشاطات الموازية[2].

بالتالي فإن الفرق بين معدلات المشاركة الحقيقية والمعدلات المسجلة رسميا يمكن من تقدير حجم العمالة الموازية وبالتالي حجم الاقتصاد الموازي ويقوم هذا المدخل على أساس استخدام المسوحات التي تتم على مشاركة قوة العمل والتي تكشف بأن الكثير من الأفراد يشاركون في الأنشطة الاقتصادية أكثر مما يتم نشره عن طريقة الإحصاءات الرسمية ومن خلال مقارنة معدلات المشاركة في بداية الفترة وفترة المقارنة يمكن اشتقاق الحجم النسبي لقوة العمل الموازية اعتمادا على فرضيات حول إنتاجية العامل في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي. ومن أهم مزايا هذه الطريقة هو

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص ص29، 30.

[2] Schneider Friedrich and KLInGiMAIRkofert . Robert,op-cit.p.33.

كشف الدخول غير النقدية التي تتم من خلال المقايضة[1]. غير أن هناك العديد من الصعوبات والانتقادات منها:[2]

1- لجوء بعض المشتغلين في الاقتصاد الموازي إلى العمل بساعات إضافية بعد ساعات العمل الرسمية بل وأحيانا خلال ساعات العمل الرسمية بينما هناك من لا يشغلون إلا في الاقتصاد الموازي وصعوبة معرفة المدة التي يقضيها العمال في العمل الموازي.

2- اشتقاق حجم الاقتصاد الموازي من هذه التقديرات يعتمد على مدى صحة الفرضيات الموضوعة حول إنتاجية العامل في كل من القطاع الرسمي والموازي.

3- من المحتمل الوصول إلى إجابات متحيزة أو مزيفة بين جانبي العرض والطالب لأن عملية شراء خدمات العمل الموازي أقل خطورة وأقل احتمالا للتعرض للعقاب القانوني مقارنة بعرض خدمات العمل الموازي.

4- ولقد تم استخدام هذا الأسلوب بصفة أساسية بالنسبة لإيطاليا على سبيل المثال فإن معهد DOXA-ISFOL قدر معدلات المساهمة الفعلية لقوى العمل في إيطاليا عام 1975 ب 39.5% أي حوالي 4% أعلى من المعدل الرسمي والذي يساوي 35.5% ومعنى هذه الأرقام أن هناك حوالي 10% من قوة العمل تعمل في الاقتصاد الموازي لإيطاليا سنة 1975، أما في سنة 1977 فقد قدر معهد ISTAT في إيطاليا تلك النسبة ب13% بينما قدرها معهد CRES بحوالي 25% وذلك أخذا في الاعتبار الأفراد الذين يمارسون أكثر من عمل وهو ما يعني أن حجم الاقتصاد الموازي وفقا لهذا التقدير يتراوح بين 25% إلى 33%[3].

[1] قاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سابق، ص8.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص66، 67.

[3] كنفوش محمد، مرجع سابق، ص20.

5- كما قدرت دراسات مركز برامج العمالة الجهوية لأمريكا اللاتينية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الموازي من 30% إلى 60% من مجموع العمالة الحضرية في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية ويتميز القطاع الموازي بها بكبر حجمه والفقر الشديد لأغلبية أفراده وفي البلدان الآسيوية أيضا ففي أندونيسيا قدر مما يزيد عن 12 مليون فرد يعملون في هذا القطاع، كما أن ما يزيد عن 51% في الهند و49% في باكستان يعتمدون في رزقهم على أنشطة هذا القطاعوهذا خلال سنة 1994.

6- ويلاحظ كذلك أن التحول الحضري في افريقيا ساهم في التوسع في القطاع الحضري الموازي بسبب ارتفاع معدلات البطالة الناجمة عن ارتفاع معدلات النمو الحضري بسبب الهجرة الريفية وقلة فرص العمل في الاقتصاد الرسمي وارتفاع نسب الزيادة الطبيعية، ...إلخ[1].

ويوضح الجدول التالي الطاقة الاستيعابية للقطاع الموازي من العمالة في المدن المغاربية:

[1] إبراهيم توهامي، إسماعيل قيرة، عبد الحميد دليمي، مرجع سابق، ص109.

الجدول رقم (04): المدن المغاربية والطاقة الاستيعابية لقطاعها الموازي الوحدة : %

الدولة	المدن المغاربية	نسبة القوة العالمة المستوعبة في القطاع الحضري الموازي
المغرب	- الدار البيضاء	%38.7
	- فاس	%25.2
	- مراكش	%23.4
الجزائر	- عنابة	%27.1
	- سكيكدة	%21.5
	- سعيدة	%19.0
	- تلمسان	%29.0
تونس	- تونس	%5.1
	- صفاقص	%22.6
	- سوسة	%21.2
ليبيا	- بنغازي	%16.0
	- طرابلس	%18.4
	- نواقشط	%31.0

المصدر: إبراهيم توهامي وآخرون، **العولمة والاقتصاد غير الرسمي**، دار الهدى للطباعة والنشر، قسنطينة، 2004، ، ص109. بتصرف.

في ضوء هذه الحسابات المتعلقة بالطاقة الاستيعابية للقطاع الموازي يمكن القول أن العمل الموازي يمثل ميكانزما لتفسير البدائل المتبقية للفئات التي تعيش على هامش تقسيم العمل الرسمي أو المنظم وهذا بالنظر إلى التحول السريع نحو الاقتصاد الحر والاستخدام الكثيف لرأس مال بدلا من الاستخدام الكثيف للعمل خلال تلك الفترة وهذا بسبب تفاعل ثلاث متغيرات تؤدي إلى تفاوت الدخل ، وهي السن ، الجنس ، التعليم ، إلى جانب انخفاض المستوى التعليمي والمهني بالقطاع الموازي مع

انتشار العمالة الموازية وسط الفقراء نتيجة تسارع أثار العولمة ، من جهة والتبعية الاقتصادية من جهة أخرى ، والتي تؤدي إلى الاستغلال غير المباشر للطبقات الاجتماعية .

* وهي نفس النسبة التي توصل إليها كل من christopher bajada friedrich schneider خلال سنة 2009 في دراسة بعنوان البطالة والاقتصاد الموازي في دول oecd دول التحول الاقتصادي .

الفرع الثالث: المدخل المادي (أسلوب المدخل المادي).

يفترض هذا الأسلوب وجود أحد المدخلات الإنتاجية وأن هذا المدخل يستخدم بشكل واسع في الاقتصاد الوطني ووجود علاقة بينه وبين الناتج الوطني ويمثل الفرق بين ذلك التقدير للناتج الوطني وبين التقدير الفعلي المعلن عنه إلى وجود اقتصاد موازي وقد استخدم هذا الأسلوب في الهند وذلك بافتراض وجود علاقة ثابتة بين الطاقة الكهربائية والناتج الوطني[1].

حيث يتم تقدير النمو في الاقتصاد الموازي بافتراض أن استهلاك الكهرباء هو أحسن مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي بحيث يمثل الفارق بينهما نمو الاقتصاد الموازي، بمعنى أن هذا الأسلوب يعتمد على مؤشر استهلاك الكهرباء للناتج المحلي في منطقة أو إقليم معين ومقارنة هذا الاستهلاك بالمعدل المفترض أن يكون مطلوبا لحجم الإنتاج الرسمي في تلك المنطقة او ذلك الإقليم وإذا كان معدل الاستهلاك الكلي للكهرباء أكبر من الكمية المفترضة (المطلوبة) فإن ذلك يعد مؤشرا على وجود إنتاج موازي[2]. وهذه الطريقة تعتبر بسيطة ولكن وجهت لها أوجه النقد التالية:

[1] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص92.

[2] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص92.

1- افتراض وجود علاقة ثابتة بين الدخل الإنتاجي والناتج الوطني الإجمالي، حيث أنه من الصعب تبرير العلاقة الثابتة بين استهلاك الطاقة الكهربائية مثلا والناتج الوطني، فالناتج الوطني يمكن أن يرتفع بعدة طرق دون أي ارتفاع في معدلات الطاقة[1].

2- لا تتطلب كل نشاطات الاقتصادي الموازي قدرا كبيرا من الكهرباء ويمكن استعمال مصادر أخرى للطاقة (الغاز، البترول): وبهذا سوف يتم رصد جزء فقط من النشاطات الموازية، لإضافة إلى أن نسب استهلاك الكهرباء تختلف من بلد لآخر[2].

الفرع الرابع: المدخل النقدي.

ويعد هذا الدخل أكثر المداخل استخداما في تقدير حجم الاقتصاد الموازي ويتضمن عدة أساليب نقدية تتمثل في:

أولا: أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب Cash/ demand de ponits

ويسمى أيضا أسلوب النسبة الثابتة، ويقوم هذا الأسلوب على أساس افتراض أن المعادلات التي تتم في الاقتصاد الرسمي يتم جانب منها باستخدام النقود السائلة والجانب الأخر باستخدام الحسابات الجارية وأن النسبة بين هذين المكونين تظل ثابتة، بينما المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي يتم تمويلها بالنقود، السائلة وذلك محاولة من المتعاملين في هذا الاقتصاد لإخفاء معاملاتهم التي يمكن كشفها إذا تمت هذه المعاملات بوسائل دفع أخرى كالشيكات ومن ثم يفترض أن كبر حجم الاقتصاد الموازي لابد وأن ينعكس في شكل ارتفاع مستوى الطلب على النقود السائلة، وبذلك فإن التغيرات التي تحدث في معدل النشاط الذي يتم في الاقتصاد الموازي إلى الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص92.

[2]Schneider Friedrich and Klinglmair. Robert, op-cit.p.37.

يمكن حسابها من خلال التغيرات التي تحدث في معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب[1]، ويفترض هذا الأسلوب وجود فترة ذهبية GOLD ENPERIOD كفترة أساس في الماضي لم يتواجد فيها اقتصاد موازي وتقدير معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس وتقارن بالنسبة السائدة في الفترة محل القياس، فإذا كانت النسبة في هذه الفترة أعلى يفترض أن تلك الزيادة ترجع إلى وجود اقتصاد موازي[2].

وقد استخدم لأول مرة في تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة Gutmann وذلك في سنة 1977 وقد أفترض في دراسته الفرضيات التالية:[3]

- أن الفترة من سنة 1937-1941 لم يكن يوجد خلالها اقتصاد موازي في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فقد اتخذها كفترة أساس، وقدر معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس هذه على أنها تساوي 21.7% وأفترض أن هذا المعدل للنقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب هو المعدل الطبيعي "العادي".
- أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ثابت. ومن ثم فإن أي زيادة في هذا المعدل لابد وأن تعكس زيادة في الطلب على النقود السائلة لاستخدامها في تمويل المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي.
- أن سرعة تداول النقود واحدة في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي. واستطاع Gutmann الوصول إلى تقدير حجم المعاملات التي تتم في الاقتصاد الموازي سمة 1976
-

[1] قاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سابق، ص9.
[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق، ص94.
[3] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص37.

حيث وجد بأنه يمثل 10% على الأقل من الناتج الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية[1].

بما يوازي 176 بليون دولار، وفي دراسة أخرى له قدر Gutmann حجم الاقتصاد الموازي سنة 1979 بما يوازي 250 بليون دولار بنسبة 10% من اجمالي الناتج الوطني[2]. وتمت نفس المحاولة في استراليا مع الفارق في افتراض أن معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب في فترة الأساس هو 30% وتم التوصل إلى تقدير حجم الاقتصاد الموازي إلى حوالي 10% من الناتج الإجمالي[3].

وتتمثل ميزة هذا الأسلوب بأنه يسمح لنا بتقدير سلسلة زمنية حول حجم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الموازي إلا أن هذا الأسلوب تعرض للعديد من الانتقادات تتمثل في:[4]

1- أن تقدير حجم المبادلات في الاقتصاد الموازي يقوم على أساس افتراض أن سرعة تداول النقود واحدة في كل من الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي.

2- إن اختيار فترة الأساس حيث لا يوجد اقتصاد موازي لم يكن موقفا إذ أن ذلك يخالف ما يمكن توقعه من طرف الفرد عن فترات الحرب حيث تنتشر عمليات الرقابة على الأسعار وارتفاع مستويات الضريبة ومن ثم الأسواق السوداء.

3- عدم وجود سبب واضح يبرر بقاء ثبات معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب ففي هذا الصدد هناك العديد من وجهات النظر[5]:

- توصلت بعض الدراسات إلى أن معدل النقود السائلة إلى الودائع انخفض بشكل مستمر في الولايات المتحدة الامريكية بالتالي فإن زيادة معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب راجع

[1] قاشي خالد، عرابة الحاج، نفس المرجع السابق، ص9.
[2] عاطف وليم اندراوس، مرجع سابق، ص95.
[3] قاشي خالد، عرابة الحاج، مرجع سابق، ص9.
[4] نسرين عبد الحميد بنيه، مرجع سابق، ص66 وما بعدها.
[5] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص39 وما بعدها، بتصرف.

إلى تزايد الودائع تحت الطلب بصورة بطيئة أي أنه إذا تم حساب المعدل السابق على أنه نسبة النقود السائلة إلى اجمالي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل سنجد أن معدل النقود السائلة إلى مجموع الودائع سوف ينخفض بصورة واضحة.

- يرى البعض أنه إذا تم تعديل النقود السائلة والودائع تحت الطلب بالتغيرات في عدد مرات استخدامها فإن نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب سوف تنخفض.
- يرى البعض الآخر أن الزيادة في النقود السائلة قد ترجع أساسا إلى التغيرات التي يحدث على الدخل والاستهلاك ومعدلات الفائدة وليس إلى نمو الاقتصاد الموازي.
- وجود كمية غير معلومة من الدولار الذي يستخدم خارج حدود و.م.أ ولا يمكن الادعاء بأن تلك الكمية متاحة للاستخدام المحلي، ومن ثم تكون نسبة النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب أقل من النسبة التي استخدمها Gutmann.
- ان الابتكارات في مجال الودائع النقدية في البنوك مثل التحويل الإلكتروني من الودائع تحت الطلب إلى حسابات الادخار أو حسابات أخرى، قد تثير التساؤل حول مدى دقة بعض المقارنات التي تتم عبر الزمن لبعض الحسابات مثل نسبة الودائع تحت الطلب إلى الناتج القومي الإجمالي لأن الفجوة بين الودائع تحت الطلب والودائع لأجل تتلاشى بمجرد ادخال هذه الابتكارات النقدية الحديثة في مجال التعامل النقدي.

4- عن افتراض ان كافة النقود التي يصدرها البنك المركزي يتم استخدامها في التداول أن يتنافى مع الواقع حيث أن هناك جانبا من النقود المصدرة قد يتعرض للضياع او التلف أو يتم الاحتفاظ بها بصورة تذكارية، ... إلخ وإذا كانت نسبة هذه النقود كبيرة فإن ذلك سيؤدي إلى التأثير بصورة جوهرية على تقديرات حجم الاقتصاد الموازي.

5- يرى Tanzi أن متوسط نصيب الفرد من النقود السائلة قد يكون متزايدا من الناحية الإسمية بصورة سريعة أما إذا أخذنا في الاعتبار التغيرات التي تحدث في الأسعار. فإن هذه الزيادة تعتبر متواضعة من الناحية الحقيقية ويبرر Tanzi ذلك بأن متوسط كمية النقود السائلة للفرد الأمريكي من الناحية الحقيقية عام 1980 يقل بنسبة 55% عن تلك النسبة عام 1945 كذلك ربما تتأثر نسبة النقود السائلة بعرض النقود بسبب التغير في أساليب الدفع مثل التحول من استخدام النقود السائلة إلى استخدام الشيكات في دفع الأجور.

6- قد يؤدي استخدام هذا الأسلوب للتوصل إلى نتائج مضلة حيث أن هذا الأسلوب عندما استخدم في كل من إيطاليا وهولندا أوحى بأن هناك انكماش كبير في حجم الاقتصاد الموازي وهو أمر يتنافى مع واقع تلك الدول.

ثانيا: أسلوب المبادلات Transactions Méthode.

يستند هذا الأسلوب على استخدام البيانات الخاصة بالحجم الكلي للمعاملات في الاقتصاد لحساب اجمالي الناتج الوطني الرسمي واجمالي الناتج الوطني غير الرسمي "الموازي" ثم تقدير حجم الاقتصاد الموازي من خلال طرح إجمالي الناتج القومي الرسمي من إجمالي الناتج القومي الإسمي.

ويقوم هذا الأسلوب على أساس الفرضيات التالية:[1]

1- كل المعاملات التي تتم في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي هي معاملات نقدية أي استبعاد كافة المعاملات التي تتم في شكل مقايضة.

2- ثبات العلاقة بين النقود والمعاملات.

[1] عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص68، وما بعدها.

وفي ظل هذه الفرضيات وبما أن أنه من الممكن قياس الحجم للنقود السائلة والودائع تحت الطلب يمكن اشتقاق حجم الناتج الوطني الإجمالي باستخدام الطرق النقدية ثم طرح حجم الناتج الوطني الإجمالي للاقتصاد الرسمي للوصول إلى تحديد حجم الاقتصاد الموازي ويمكن تفسير ذلك من خلال معادلة فيشر Fisher لكمية النقود. $MV = PT$

حيث يمثل: M: كمية النقود المعروضة.

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

T: إجمالي حجم المعاملات.

وإذا علمنا كل من V,M فإنه من الممكن حساب القيمة النقدية للمعاملات PT، وإذا كانت نسبة هذه الأخيرة إلى القيمة الإسمية للناتج الوطني الإجمالي معلومة وبافتراض أنها نسبة ثابتة فإنه من الممكن تقدير مستوى الناتج الوطني الإجمالي في أي سنة، وبوجود القيمة النقدية للمعاملات PT وفي ظل غياب الاقتصاد الموازي فإن القيمة الإسمية للناتج الوطني الإجمالي التي تم حسابها وفقا لبيانات الحسابات القومية.

حيث قام Feige سنة 1979 بتطوير هذا الأسلوب واستخدامه في تقديره حجم الاقتصاد الموازي في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصل إلى أن نسبته ما بين 13.2% إلى 21.7% عام 1976، وما بين 25.5% إلى غاية 33.1% من القيمة المسجلة للناتج الوطني سنة 1977 وذلك على أساس اختيار عام 1939 كسنة أساس ومعدل الاقتصاد الموازي فيها صفر، وأن نسبة قيمة المعاملات إلى القيمة الإسمية للناتج الإجمالي خلال 1939 هي 10.3%.

ولتأكيد نتائجه قام Feige بتكرار التجربة سنة 1980 وتغيير بعض الفرضيات واتخذ سنة 1964 كسنة أساس تمثل نسبة الاقتصاد الموازي فيها 5% من اجمالي الناتج الوطني وأن ثلثي المعاملات تتم نقدا والثلث الباقي منها يتم باستخدام الشيكات وأن الدخل المولد لكل دولار في الاقتصاد الموازي في و.م.أ ووجد أنه يمثل 28% من الناتج الوطني الإجمالي لسنى 1979[1]، ورغم النتائج التي توصل إليها Feige فإن هذا الأسلوب يحمل العديد نت نقاط الضعف تتمثل في:[2]

1- افتراض سنة أساس دون أن يتخللها اقتصاد موازي (1939).

2- افتراض أن نسبة المعاملات إلى اجمالي الناتج الوطني الرسمي ثابتة خلال فترة زمنية محددة أي سرعة تداول النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي واحدة.

3- للوصول إلى تقديرات موثوق فيها يجب أن تكون الأرقام الخاصة بإجمالي حجم المعاملات متوافرة وهي مسألة صعبة التحقيق في المعاملات النقدية.

ثالثا: أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة. Large denomination

يقوم هذا الأسلوب على أساس اشتقاق حجم الاقتصاد الموازي من خلال نسبة الوحدات النقدية ذات الفئات المرتفعة إلى باقي الفئات، بالتالي يفترض هذا الأسلوب أن تزايد نسبة الأوراق النقدية ذات الفئات المرتفعة يرجع إلى تزايد الحاجة إلى النقود السائلة لتسهيل تسوية المعاملات في الاقتصاد الموازي وعلى سبيل المثال في الفترة ما بين 1966 إلى 1978 في و.م.أ زادت نسبة التعامل في الأوراق النقدية من فئة 100 دولار بأكثر من 250% في الوقت الذي زادت فيه القيمة الإجمالية للنقد

[1] نسرين عبد المجيد بنيه، مرجع سابق، ص ص71، 72.

[2] EhabYousryKamel, op.cit, p.16.

المصدر بحوالي 125%، وفي المملكة المتحدة ارتفع معدل الوحدات النقدية من فئة 10 و20 جنيه من 7% عام 1967 إلى 47% عام 1979.

وتعرض هذا الأسلوب أيضا للنقد، حيث يرى البعض أن جانبا كبيرا من الحاجة إلى اصدار الوحدات النقدية ذات الفئات المرتفعة قد يعود بالدرجة الأولى إلى عوامل ليس لها علاقة بالاقتصاد الموازي مثل التضخم والتدهور المستمر في القدرة الشرائية لوحدة النقد إلى درجة تجعل عملية إبرام المعاملات باستخدام الوحدات النقدية ذات الفئات الصغيرة تشكل صعوبة بالنسبة للمتعاملين، إضافة إلى ذلك قد ترجع زيادة الحاجة إلى وحدات نقدية ذات قيم مرتفعة إلى زيادة مستويات الأجور والادخار من النقود القانونية أين تبرز الحاجة إلى وحدات نقدية ذات فئات كبيرة[1].

تجدر الملاحظة إلى أن الأساليب النقدية الثلاثة التي تم اقتراحها من خلال المدخل النقدي تعاني من نقص أساسي وهو أن التغيرات في المعاملات النقدية تتأثر فقط بالتغير في حجم الاقتصاد الموازي غير أنها في الحقيقة عرضة لعدد كبير من العوامل منها:[2]

1- آثار الأسعار النسبية Relative Price effects الناتجة عن التغيرات في تكلفة الاحتفاظ بالنقود السائلة Currency، والنقود بشكل عام أي التغير في معدلات الفائدة ومعدلات التضخم ودرجة المخاطرة المرتبطة بالاحتفاظ بالنقود في شكل سائل.

2- آثار الدخل IncomeEffects.

3- التغيرات في الترتيبات المؤسسية Institutional Arrangements، وبصة خاصة الاستخدام المتزايد للشيكات والبطاقات الائتمانية.

[1] قاشي خالج، عرابة الحاج، مرجع سابق، ص11.

[2] كنفوش محمد، مرجع سابق، ص ص31، 32.

4- التغيرات في الأذواق، والمتعلقة باستخدام النقود السائلة أو باقي أشكال النقود.

الفرع الخامس: الفرع الخامس: النماذج النقدية الحديثة لتقدير الاقتصاد الموازي

بعد استعراض أهم المناهج النقدية التقليدية لتقديم الاقتصاد الموازي التي من أهمها و أكثرها شمولا هو نموذج (Tanzi)، فلقد وجهت لها ثلاث انتقادات رئيسية ومهمة تتعلق بالفرضيات الأساسية لها و هي :

- عدم وجود أي معاملات للاقتصاد الموازي في سنة الأساس، والذي يعد فرضا غير واقعي.
- تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الرسمي والموازي، والذي يضع قيدا غير مبرر.
- اعتبار الأعباء الضريبية المبالغ فيها، المحدد الوحيد للاقتصاد الموازي، مهملا في ذلك عوامل أخرى قد يكون لها تأثير جوهري في قرار الالتحاق بأنشطة الاقتصاد الموازي التي من أهمها التنظيمات السوقية و خاصة في سوق العمل، والثقة في المؤسسات السياسية، والالتزام الأخلاقي ووعي المواطنين بأهمية الضرائب، وانطلاقا من هذه الانتقادات ظهرت دراسات حديثة متعددة بهدف تطويرها، والوصول إلى تقديم الاقتصاد الموازي بصورة أكثر واقعية، و هذا بالتعرض إلى أهم النماذج الحديثة[1].

أولا : نموذج الحساسية الزائدة Exam Sensitivity Model :

أ- المفهوم : لقد قامت دراسة (Bajada) خلال 1999 ، 2002 ، بتوسيع منهج Tanzi و إدخال بعض التطويرات في أساليب الاقتصاد القياسي، حيث تتلخص الفكرة الأساسية في أن الطلب غير الملاحظ على العملة قد يستجيب لعوامل مثل المعدلات المرتفعة لضريبة الدخل و المستويات المرتفعة للمنافع الاجتماعية، لذا فإنه في ظل غياب محددات الحساسية الزائدة سينخفض حجم العملة التي تحتفظ بها الأفراد بشكل كبير، ويرجع ذلك لأنه هناك حاجة لطلب النقدية لدفع أسعار السلع و الخدمات لتجنب الكشف عنها من جانب السلطات و بالتالي لم يعد هناك أي حافز للعمل داخل الاقتصاد الموازي، وهو ما أشارت إليه دراسة (JevvyMarnen , 2008) .

و لقد اعتمدت على الفرضيات التالية:

[1] حسني إبراهيم عبد الواحد، **صياغة النماذج الحديثة للطلب على العملة في الدراسات التطبيقية لتقدير الاقتصاد الخفي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016، ض 28 وما بعدها بتصرف.

- العملة الخفية أو غير القانونية بأنها الفرق بين إجمالي الطلب على العملة والطلب القانوني على العملة.
- تساوي معدل دوران النقود في كل من الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي، ومن ثم الربط بين النقود غير الشرعية والدخل الموازي.

ب – صياغة المعادلة: لقد استعرض Bajada النموذج الذي اعتمدت عليه دراسته بالمعادلة التالية: ($C= F(YD , R , \prod , E , TV$

حيث لدينا :

C : نصيب الفرد من العملة " العملات الورقية و النقدية المتداولة في أيدي الأفراد"

YD : نصيب الفرد من الدخل الحقيقي الممكن التصرف فيه والذي تم حسابه بالدخل المتحقق للأشخاص والشركات والمنظمات و هو يساوي الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي مطروحا من الضرائب المباشرة (Tx) و مضافا إليه المنافع الاجتماعية (WF) .

R : سعر الفائدة .

$\prod$: معدل التضخم .

E : الإنفاق الاستهلاكي الخاص .

TV : تعبر عن التغير التكنولوجي .

و وفقا لتحليل Bajada توجد حساسية زائدة للضرائب والمنافع الاجتماعية بالنسبة للعملة كما أن التغيرات فيها تؤثر على التغيرات في الاحتفاظ بالعملة، بالإضافة إلى تأثيرها في الدخل الممكن التصرف فيه، وفي ضوء ذلك اتسع النموذج ليعبر كلا من الضرائب والمنافع الاجتماعية متغيرات بذاتها لما لها من تأثير مباشر على الاحتفاظ بالعملة، إضافة لأثرهما من خلال الدخل الممكن التصرف فيه .

وعلى الرغم مما أورده من أسباب رئيسية لاستخدامه هذا النموذج، التي أهمها الحاجة إلى التكيف قصير الأجل، والسلوك طويل الأجل، وكذلك الملائمة مع التغير الاقتصادي وتغلبه على أحد الانتقادات

الموجهة لنماذج النقدية التقليدية المتعلقة باختيار سنة الأساس لكنه واجه العديد من العيوب التي تجعل من الصعب الاعتماد عليه في القياس الدقيق للاقتصاد الموازي و هي :

- استمرار إفتراض تساوي معدل دوران النقود في كل من الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي.
- عدم وجود اختبار للتأكد من وجود علاقات تكامل مشترك .
- وجود مشكلة التزامن ، حيث أن التغيرات التي يتضمنها النموذج يؤثر كل منها في الآخر .

ثانيا : النموذج المعدل لنسبة النقدية إلى الودائع

المفهوم : لقد قدم " Pickhavde and Savada ,2011 , 2012 " ما يعرف بنموذج نسبة النقدية إلى الودائع المعدل " Madifiet–MCDR–Cash–Depasits– Ratio " والذي قام بتطبيقه على ألمانيا وإسبانيا، حيث يهدف إلى إمكانية إدراج النقدية المستخدمة لتسوية الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والتي تنشأ نتيجة أسباب أخرى غير الضغوط الضريبية، إضافة إلى اختيار المعقولية Plausibity Testing ، و كذلك رفع مستوى الشفافية[1] و لقد تم صياغة المعادلة التالية :

$$\frac{Ct - Co}{Co - Dt} = \frac{Yut}{Ylt}$$

حيث لدينا :

Ct : العملة المتداولة خراج البنوك في نهاية السنة .

Co : العملة المتداولة خراج البنوك في نهاية فترة الأساس.

Dt : الودائع تحت الطلب المحتفظ بها من جانب الأفراد والمؤسسات المحلية غير المصرفية في نهاية السنة.

$\frac{Yut}{Ylt}$: تشير هذه النسبة للحجم النسبي للنقدية المستخدمة في الاقتصاد الموازي حيث:

Yut : الدخل المتداول في الاقتصاد الرسمي.

Ylt : الدخل المتداول في الاقتصاد الموازي.

[1] Michael pickhardt and JordiSarda, **cash hoarding qnd the underground economy,** April, 2012, P2.

و لقد تضمن هذا الأخير ثلاث تعديلات:[1]

التعديل الأول :لقد تضمن أثر التضخم، و ذلك بتعديل Co في كل عام بمعدل التضخم السائد، و العبر عنه بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك "CPI " .

التعديل الثاني: تعديل Co خلال الفترات اللاحقة باستخدام مؤشر بعكس النمو السكاني وبالتالي فإن Co تعبر عن متوسط ثابت كما تحتفظ به الأفراد من الرصيد الحقيق من العملة لإجراء المعاملات القانونية خلال الفترات محل الدراسة.

التعديل الثالث: تتعلق بمعالجة التشوهات الناتجة عن العمل بالعملة الأوروبية الموحدة أو اليورو من جانفي 2002، و ذلك عن تطبيق النموذج في ألمانيا.

و أصبحت المعادلة:

$$\frac{INFCt - INPi\,Ct}{INPiCOt - Ot} = \frac{Yut}{Ylt}$$

حيث:

$\boldsymbol{INFCt}$: الحجم المتوقع للعملة المتداولة خراج البنوك.

$\boldsymbol{INPiCOt}$: مقدار العملة خارج البنوك والمعدلة بمؤشر التضخم ومؤشر السكان . و ذلك في نهاية سنة الأساس.

و لقد اعتمد هذا النموذج على أهم الفرضيات التالية:

- العملة المتداولة في سنة الأساس تساوي العملة المستخدمة في الاقتصاد الرسمي.
- القيمة الاسمية للعملة المتداولة خارج البنوك في نهاية سنة أو فترة الأساس تمثل كمية العملة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها لإجراء المعاملات القانونية خلال كل فترة لاحقة.

ولقد أثبت التطبيق العملي لهذا النموذج أنه على درجة معقولة من التمثيل الإحصائي والمصداقية، حيث تم التوصل أنه يمكن مواجهة ظاهرة زيادة معدل نمو النقدية المستخدمة في الاقتصاد الموازي في ألمانيا باستخدام السياسات الكلية المحفزة للنمو ولزيادة درجة التنافسية، وإجراء إصلاحات جذرية في

[1]Michael pickhardt and JordiSarda, op.cit P10.

سوق العمل، وتخفيض الضغوط الضريبية، بالإضافة لمحاربة الأنشطة الإجرامية وخاصة التي تتعلق بالمخدرات[1].

ومن أهم التعديلات السابقة لهذا النموذج تضمين ظاهرة اكتناز العملة وأثرها في تقدير الاقتصاد الموازي، حيث تقوم المؤسسات غير المصرفية بالاحتفاظ بالعملة، من أجل المعاملات إضافة إلى اكتنازها أيضا وهذا نتيجة ضعف الثقة في النظام المصرفي وفي إجراءات الأمان الأخرى، كالخوف من فقدان بطاقات الائتمان أو بطاقات السحب الآلي على عكس الاقتصاد الموازي فأهم دافع للاكتناز هو عملية غسيل الأموال .

ولقد تم تقدير حجم المكتنزة في ألمانيا تتراوح ما بين 40 و 110 مليار يورو سنة 2009 وفقا للتقديرات الحديثة، الأمر الذي أدى لتخفيض حجم العملة التي تم استخدامها في الاقتصاد الموازي من 8.5% إلى 2% خلال نفس السنة السابقة[2].

مما سبق إن النموذج المعدل لنسبة العملة إلى الودائع (MCDR) قد عالج إقراض ثبات نسبة العملة إلى الودائع، حيث أدى ذلك إلى تقدير الاقتصاد الموازي في الدول الصناعية بالسالب خلال العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول لمن القرن الواحد و العشرين وهي تعد تقديرات غير منطقية و لا يمكن التقييم بها، وجاءت هذه التقديرات نتيجة زيادة معدل نمو الودائع تحت الطلب بمعدل أكبر من معدل نمو النقدية في هذه الدول، و لكن من جهة أخرى لم يعالج هذا الأخير أوجه القصور الأخرى التي عانت منها المناهج التقليدية، وبهذا فقد تم طرح نموذج حديث وهو النموذج المعدل للطلب على العملة.

ثالثا : النموذج المعدل للطلب على العملة MCDA

أ- المفهوم : يعود الفضل لهذا النموذج إلى الدراسة التي قدمها

" GuevinoArdizzi et.al , 2012" ويعد إحدى المساهمات المهمة في كيفية تقديم حجم الاقتصاد الموازي، و ذلك من خلال إعادة تفسير النموذج التقليدي للطلب على العملة الذي قدمه (Tanzi) سنة

[1] حسني إبراهيم عبد الواحد، مرجع سابق، ص ص46-47.

[2] Pickhart, Sarda, op.cit, P12.

1983، حيث شمل الطلب الهيكلي والذي يعكس التفضيل العادي للسيولة، إضافة إلى المكونات الخاصة بالتهرب الضريبي والأنشطة الاقتصادية غير القانونية " الشرعية " .

ب- الفرضيات : لقد اعتمد هذا النموذج على الفرضيات التالية : [1]

عدم وجود اقتصاد موازي في سنة الأساس، حيث قام باستبدال رصيد الأصول السائلة كمتغير تابع في معادلة الطلب على النقود بمقياس مباشر للمعاملات النقدية وهو "نسبة التدفقات النقدية المسحوبة من الحسابات الجارية البنكية والبريدية لإجمالي المدفوعات غير النقدية " وبهذا فقد تم الاستغناء عن معادلة فيشير للطلب على النقود.

- عدم تساوي معدل دوران النقود في الاقتصاد الموازي والاقتصاد الرسمي.
- عدم اعتبار الأعباء الضريبية المتغير الوحيد للاقتصاد الموازي حيث أخذ في الاعتبار الناتج النهائي لعمليات التهرب الضريبي، و توضيح العلاقة بين عدد حالات التهرب التي تم الكشف عنها و استخدام النقدية في المعاملات.
- إن الأنشطة التي تساهم في الاقتصاد الموازي لا تقتصر فقط على الأنشطة الخفية فقط بل تشمل أيضا الإنتاج غير القانوني، والمتمثل في تجارة المخدرات والدعارة اللذين يمثلان أنشطة غير قانونية تتم تسويتها نقدا، مما يعتبران من أهم أنشطة الاقتصاد غير القانوني، ولكن تبقى هناك صعوبة وضع حدود بين هذين المكونين، نتيجة نقص المعلومات المتعلقة بالمكون غير القانوني.

ج- المعادلة : لقد تم صياغة المعادلة التالية : [2]

$$CASH=\infty+\infty YPC+\infty_1+\infty_2 BANK+\infty_3+ELECTRO+\infty_4+INT+\infty_5 EVAS1$$

$$+\infty_6 EVAS1+\infty_7 CRIM+\sum$$

حيث :

[1] حسني ابراهيم عبد الواحد , مرجع سابق , ص , 47 .

[2] نفس المرجع , ص , 48 و مابعدها.

CASH: الطلب على المدفوعات النقدية و هي النسبة بين قيمة النقدية المسحوبة من الحسابات الجارية إلى إجمالي المدفوعات غير النقدية .

- **المكون الهيكلي للطلب على المدفوعات النقدية :**

حيث يعرف النموذج أربعة محددات تقليدية للطلب الهيكلي على المدفوعات النقدية و هي :

YPC : التنمية الاقتصادية و تقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

BANK : درجة الانتشار المكاني للأعمال البنكية ، و تقاس بنصيب الفرد من عدد الحسابات الجارية .

ELECTRO : وسائل الدفع الالكترونية و تقاس بنسبة قيمة المعاملات التي يتم تسويتها بوسائل الدفع الالكتروني إلى الناتج المحلي الإجمالي .

INT : سعر الفائدة حيث أن هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقود و سعر الفائدة " تكلفة الفرصة البديلة "

- مكون الاقتصاد الموازي : لقد تم اختيار اثنين من المتغيرات التي توفر مقياسا مباشرا لدرجة انتشار الأنشطة الاقتصادية غير المعروفة تماما للسلطات الضريبية على مستوى المحافظات .

EVAS1 : و هو عدد عمليات مراجعة الحسابات الضريبية المستهدفة في محافظة معينة (ولاية) ، مقسوما على متوسط العينة ، و يتم ترجيح هذا المقياس بالرقم القياسي تركز الناتج المحلي الإجمالي، و يؤدي ذلك إلى إمكانية مقارنة الولايات التي تتميز باختلافات كبيرة في مستوى التنمية الاقتصادية .

EVAS2: عدد المخالفات التي تم الكشف عنها من جانب الشرطة المالية في عمليات التفتيش على التجزئة ، و تم التعبير عنه في النموذج بنسبة عدد المراجعات الايجابية فيما يتعلق بتسجيل النقدية و الإيرادات الضريبية إلى عدد منافذ البيع الموجودة في المحافظة .

و يمكن التوضيح أكثر أن المتغير الأول يشير لعمليات التفتيش المتعلقة بالمخالفات المالية في أي نوع من الأعمال مثل التهرب من ضرائب الدخل و الضرائب غير المباشرة واشتراكات الضمان

الاجتماعي، بينما يشير المتغير الثاني إلى الحالات التي يتم كشفها والمتعلقة بالتحايل الضريبي من جانب تجار التجزئة فقط ، مثل التهرب من TVA وضريبة الدخل.

- المكون غير القانوني :

و يعرف بمؤشر الجريمة CRIME نسبة لجرائم المخدرات و الدعارة إلى العدد الإجمالي للجرائم المبلغ عنها، و يتم ترجيح هذا المؤشر بمؤشر تركز الناتج المحلي الإجمالي.

و لقد أشارت نتائج دراسة (GuevinoAvdizzi ,2012) إلى ارتفاع حجم التهرب الضريبي في إيطاليا من 14.5 % سنة 2005 ليصل إلى 16.5% سنة 2008 ، بينما سجل الاقتصاد غير القانوني 10.2% ، 12.6% خلال العامين نفسيها، أي أن نسبة الاقتصاد الموازي بلغت في إيطاليا وفقا لهذه الدراسة 24.7% ،31.1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المذكورة .

ومما سبق يمكن القول أن أهم ميزة لهذا النموذج هو التمييز بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد غير القانوني باعتبارهما يكونان الاقتصاد الموازي ، نظرا لاختلاف دوافع كل منهما، وكذلك اختلاف طرائق معالجتهما من جانب السياسة الاقتصادية .

الفرع السادس : منهج المتغير الكامن " The Model App roach Mimic "

يعتبر هذا النموذج أحدث أساليب قياس الاقتصاد الموازي و أكثرها شمولا ، و أحد مظاهر نموذج المعادلات الهيكلية و يشار إليه بـــ " Mimi c Modeling " " latent variable " أي نموذج المتغيرات غير القابلة للقياس ، و لكنها مرتبطة بمتغيرات قابلة للقياس ، أو نموذج المؤشرات المتعددة و الأسباب المتعددة " multiple Indicators .Multiple causes Model"

أ- المفهوم : هو نموذج قياسي هيكلي ينطبق على مدى واسع من المشكلات في كثير من النماذج و النظم منذ أن أدخلها لأول مرة عالم الاقتصاد القياسي الشهير A.Zellnev سنة 1970 ، وقد نجح هذا النموذج فيما يتعلق بمجال الاقتصاد الموازي، أن يتناول حجمه كمتغير غير قابل للقياس ولكنه مرتبط بمتغيرات ومؤشرات قابلة للمشاهدة ويمكن قياسها والتي تعكس المتغيرات في حجم الاقتصاد الموازي،

و ترتبك بمجموعة من المتغيرات النسبية المشاهدة ، و التي تتوقع أنها قوة دافعة هامة خاصة أنشطة الاقتصاد الموازي[1].

و قد اشتهر بهذا الاسم من قبل GoldergerJoveskog سنة 1975 غير أن الفضل في تطوير هذا المدخل و الاهتمام بحجم الاقتصاد الموازي كمتغير غير مشاهد يعود إلى Hanneman,Frey سنة 1984 ، إذا أعادا تقديم نموذج (MIMIC) و تطبيقه على 24 دولة من دول (OFCD) خلال عدة سنوات[2].

ب- الفرضيات : على خلاف الطرق التي تم التطرق لها سابقا لتقديم حجم الاقتصاد الموازي التي تركز على مؤشر واحد فقط، وبعضها يقتصر على العبء الضريبي باعتباره السبب الأهم لتغيير وتنامي الاقتصاد المواز، فإن هذا المدخل يتميز في أنه يسمح لعدة متغيرات تقديرية مختلفة وعدة مؤشرات للاقتصاد الموازي بأن تدخل آنيا " في آن واحد " في النموذج الذي يقوم على نظرية إحصائية للمتغيرات الكامنة التي تراعي عددا من الأسباب والمؤشرات على الاقتصاد الموازي، و لقد تمثلت أهم الفرضيات في:

- يفترض أن حجم الاقتصاد الموازي متغير تابع، يتأثر بالمتغيرات التالية: العبء الضريبي، العقوبة المتوقعة، التضخم، الدخل الحقيقي للأفراد، عبء القواعد التنظيمية الحكومية.
- في نفس الوقت يفترض أن نمو الاقتصاد الموازي متغير متنقل يؤثر على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية مثل: الناتج المحلي الإجمالي الحقيق، زيادة الطلب على العملة البطالة، ساعات العمل الأسبوعية.

ج- المعادلة : يتكون نموذج (MIMIc) من نوعين من المعادلات : [3]

---

[1] حامد داخل عبد ربه المطيري، **قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، خلال الفترة 1970-2009**، اطروحة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 2012، ص82.

[2] نقلا عن عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي، مرجع سابق، ص ص84-85.

[3] .حامد داخل عبد ربه المطيري , مرجع سابق , ص , 83 _ 85

الأولى : المعادلات الهيكلية : و تأخذ الشكل التالي :

$$H = a_1 x_1 + a_2 x_2 + ... - a_n x_n + E$$

حيث :

H : الاقتصاد الموازي كمتغير من تابع .

X_n: مجموعة الأسباب المشاهدة .

a : معاملات الارتباط المقدرة .

الثانية : معادلات القياس و تأخذ الشكل التالي :

$$Y_1 = s_1 + B_1H+\Sigma_1$$

$$Y_2 = s_2 + B_2H + \Sigma_2$$

$$Y_3 = s_3 + B_3H + \Sigma_3$$

حيث :

Y1 : المؤشرات الاقتصادية التابعة .

S1, B1 : معاملات الانحدار لمتغير الاقتصاد .

Σ : حد الخطأ العشوائي .

والشكل الموالي بوضح آلية تأثير الأسباب الرئيسية الدافعة للأفراد للانخراط في أنشطة الاقتصاد الموازي ، الأمر الذي يزيد من حجمه و نموه، ومن ثم ينعكس التغيير في حجم الاقتصاد الموازي في عدد من المؤشرات النقدية، ومؤشرات سوق العمل ومؤشرات سوق الإنتاج .

الشكل رقم (7) : الاقتصاد الموازي و التأثير المتبادل بين الأسباب و المؤشرات :

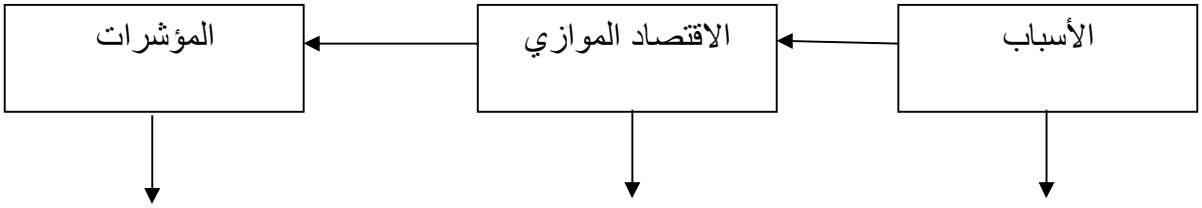

- العبء الضريبي	- الحجم و النمو	- مؤشرات نقدية زيادة الطلب على النقود
- القواعد التنظيمية للحكومة		- مؤشرات العمل
- التضخم		- الناتج المحلي الإجمالي
- الدخل الحقيقي للأفراد		- مؤشرات الإنتاج
- الإعانات و الضمان الاجتماعي		- النمو الاقتصادي
- معدل البطالة		- حجم العمالة الأجنبية و تحويلاتهم المالية

المصدر : حامد داخل عبد ربه المطيري ، **قياس حجم الاقتصاد الخفي و أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية خلال الفترة (1970-2009)** ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 2012 ، ص 85 .

و قد أجرى Gilles سنة 1999 و آخرون عدة محاولات لتطوير هذا المدخل و تلا في سلبياته ، و من أهمها :

1. احتمال تعرض هذا النموذج الذي يعتمد على استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمخاطر المرتبطة بتلك البيانات و منها عدم سكونها .
2. اختلاف سرعة تداول الوحدة النقدية في الاقتصاد الموازي عنها في الاقتصاد الرسمي .

بالرغم من أهميته إلا أنه لم يسلم من أهم الانتقادات التالية:[1]

[1] حامد داخل عبد ربه المطيري، مرجع سابق، ص85.

- يعتمد على كم كبير من المعلومات قد يؤدي نقص بعضها، أو التغيير في مقدارها إلى اختلاف في نتائج التقدير.
- احتمال إسقاط بعض الأسباب أو المؤشرات النقدية .
- يتطلب هذا النموذج سلسلة زمنية لتطوير الاقتصاد الموازي و بقية البيانات سواء من خلال دراسات سابقة، أو الاستعانة بطرق التقدير المختلفة مما يزيد من صعوبة التحليل .

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب ظاهرة الاقتصاد الموازي توصلنا إلى النتائج التالية:

1- يمكن تقييم المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة في ثلاث مجموعات، الأولى تشير إلى مفهوم السرية من أهمها: الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد السري، الاقتصاد التحتي، وتتميز أنشطة الظاهرة هنا بأنها أنشطة غير مشروعة، وبالنسبة للثانية فهي تشير إلى مفهوم اللانظامية للدلالة على القطاع غير المنظم في الاقتصاد الوطني ومن أبرز المصطلحات هي: الاقتصاد اللانظامي، غير القانوني، غير المصرح به، غير الخاضع لقواعد المحاسبة. أما الثالثة فتشير إلى علامة الظاهرة بالاقتصاد الوطني ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتحديدها هي: الاقتصاد الظلي، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير الرسمي، ويفضل الكثير استخدام أحد مصطلحات هذه المجموعة باعتبار أن معظم عناصر الظاهرة ليست أنشطة سوداء غير مشروعة فقط بل تضم الأنشطة المشروعة غير المصرح بها كذلك.

2- وبهذا يتبنى صاحب البحثمصطلح الاقتصاد الموازي للدلالة على الظاهرة محل الدراسة.

3- يعد التهرب الضريبي من أهم العوامل التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الموازي لأسباب عديدة منها المرتبطة بالضريبة بحد ذاتها مثل سعر الضريبة، معدل الغرامة، واحتمال اكتشاف التهرب، نوع الدخل الخاضع للضريبة والنظام الضريبي وهناك أسباب غير مرتبطة مثل مدى احتلال هيكل الأسعار، الإجراءات والقوانين، مدى فعالية الانفاق الحكومي، الظروف الاقتصادية والأسباب المتعلقة بالمكلف.

4- يؤدي التهرب الضريبي إلى عدة آثار أهمها فقدان العائدات الضريبية والتأثير على الميزانية العامة للدولة مما لا يسمح بتكوين ادخار عام بالتالي التأثير على القدرة

الاستثمارية والإنتاجية للدولة ومن ثمة على النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى انتشار عدم المساواة بين المكلفين ولجوء الدولة إلى فرض المزيد من الضرائب وتصبح الضريبة عامل فساد في المجتمع. من حلال توجه الأفراد إلى استعمال أية وسيلة سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة من أجل الإفلات من الواجب الضريبي.

5- والى جانب التهرب الضريبي هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى اتساع ظاهرة الاقتصاد الموازي نلخصها في النقاط التالية:

- غسيل الأموال، الفساد الإداري، ضعف رسوخ سيادة القانون، انتشار ظاهرة التخلف، وجود طبقية في المجتمع، انتشار البطالة، والجريمة المنظمة، انتشار الغش وتفكك وانهيار القيم في المجتمع، سياسات التكييف الهيكلي والخوصصة، وما يترتب عنها، الثغرات الواردة في تشريعات العمل والنقد والصرف وتفشي ظاهرة الديون المتعثرة.

6- من أجل هذا تلجأ الحكومات إلى تقدير حجم الظاهرة بواسطة الطرق غير المباشرة والمباشرة، فالأولى تتضمن متغيرات المجاميع الكلية للاقتصاد الكلي، وتتضمن: مدخل سوق العمل، المدخل المادي، إحصاءات الحسابات القومية، المدخل النقدي. أما الثانية فتشمل البيانات الصادرة عن المعلومات الصحفية، المسح بالعينة، الاحصائيات السكانية، وتقدير عدم الالتزام الضريبي. و لقد تبين كذلك اختلاف النماذج الحديثة للطلب على العملة عن النماذج النقدية التقليدية من حيث الفروض وطرق القياس وقوة النموذج، حيث ترتب عليه اختلافات كبيرة وجوهرية فيما يتعلق بدقة وجودة تقدير الاقتصاد الموازي .وأخيرا طريقة المتغير الكامن التي تعتبر اكثر تفسير

للاقتصاد الموازي لكنها تعتمد علـــئ معطيـــات دقيقـــة لكـــي نتوصـــل الـــئ نتـــائج دقيقـــة ، ويجدر بالذكر صعوبة تقدير حجم الظاهرة مما يـــؤثر علـــى السياســـات الاقتصـــادية، وهـــذا نتيجة توسع حجم الظاهرة وانتشارها وهذا مـــا ســـوف نتطـــرق إليـــه مـــن خـــلال الفصـــل الثاني.

الفصل الثاني

آثار الاقتصاد الموازي

تعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي من الظواهر الاقتصادية متعددة الأبعاد بشكل بالغ الصعوبة والتعقيد ذاك أن وجود الاقتصاد الموازي لا يؤدي فقط إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي، وإنما يؤثر على المعلومات المتاحة حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي مثل أنماط توزيع الدخل وعدالة توزيع أعباء الضريبة ومستويات التشغيل والبطالة ومستويات الادخار الحقيق في المجتمع.

وبهذا يعني التحدث عن مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد الموازي، بالتالي تجدر الملاحظة التمييز بين الآثار السلبية والايجابية هذا من جهة، ومن جهة أخرى ثانية التميز بين الآثار المباشرة والغير المباشرة للاقتصاد الموازي، وفيما يلي سوف يتم تناول هذه الآثار بالتفصيل في هذا الفصل إضافة إلى قياس حجم الاقتصاد الموازي في الدول النامية والدول المتقدمة.

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية

يلاحظ فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للاقتصاد الموازي أنها تثير جدلا هاما حول أنها يمكن أن تكون لها آثار إيجابية حيث يمكن أن تتحول بما تتيحه من موارد مالية إلى مشروعات تنمية تفيد الاقتصاد الرسمي وتخفف من البطالة وتزيد من الدخل الوطني، وزيادة الموارد الضريبية بعد أن تقوم المشروعات الاستثمارية الناتجة عن تلك العمليات بدفع ما عليها من ضرائب، إلا أن امعان النظر في هذه الآثار يلاحظ أنها آثار سلبية بالدرجة الأولى وهذا ما سيحاول التركيز عليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الأثر على العدالة والمساواة في توزيع الأعباء الضريبية

تتمثل أهم الآثار السلبية التي تترتب على حدوث ظاهرة الاقتصاد الموازي في حصول بعض الأفراد على دخول دون دفع أية ضرائب عنها مما يشكل إخلالا بقاعدة العدالة وهي من القواعد

الأساسية في فرض الضريبة[1].

الفرع الأول: الأثر على فقدان حصيلة الضرائب

ويحدث ذلك عندما يقوم بعض الأفراد بإخفاء حقيقة دخولهم أو طبيعة أعمالهم التي يقومون بها وعدم الكشف عنها للسلطات الضريبية في المجتمع[2]. وكذلك يترتب على وجود الاقتصاد الخفي ونموه عدم إمكانية تحصيل بعض من الضرائب مثل ضرائب الدخل بأنواعها المختلفة والضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات وعندما يكون حجم الاقتصاد الموازي كبيرا فإن ذلك يؤدي إلى فقدان جانب هام من الإيرادات العامة للدولة وهو ما يكون له آثاره السلبية على معدلات التنمية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الوطني، كما يتسبب ذلك في عدم قدرة الدولة على تنفيذ بعض المشروعات ذات النفع العام[3].

وهكذا في حالة زيادة حجم الدخول المحققة في الاقتصاد الموازي فإن الإيرادات العامة للدولة ستصبح أقل من القدر اللازم لمواجهة نفقاتها العامة حيث يتمتع هؤلاء الأفراد الذين يحصلون على دخول من مصادر خفية بخدمات التعليم والصحة والمياه والصرف والطرق والمواصلات العامة، وغيرها من المشروعات ذات النفع العام ومن ثم تزداد حاجة الدولة إلى التوسع في الخدمات العامة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاتفاق العام والذي يحتاج بدوره إلى حصيلة كبيرة من النفقات لتمويله وهو

[1] رفعت المحجوب، المالية العامة، القاهرة، 1979، ص200.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص51.

[3] إبراهيم طه محمد، **الضريبة الموحدة على الدخل نظرية وتطبيقات**،اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 1992، ص427.

ما قد تضطر معه الحكومة إلى زيادة معدلات الضرائب على الدخول المشروعة والمسجلة رسميا في الحسابات القومية[1].

ولقد قدرت إدارة الضرائب في و.م.أ مستوى الخسارة الناتج عن التهرب الضريبي بسبب وجود الاقتصاد الموازي بحوالي 40-42 مليار دولار سنة 1976، أما في سنة 1981 فقد قدرت خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الموازي ما بين 86-90 مليار دولار وهو ما يعني أن خسارة الضريبة على الدخل الناتجة عن وجود الاقتصاد الموازي تمثل 30% تقريبا من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل[2].

وحسب جريدة القبس الكويتية بتاريخ 15 افريل 2016 فقد تم إحصاء 50 شركة أمريكية التي تسببت في تحقق تسرب ضريبي بمقدار 1.3 تريليون دولار حيث حققت أرباح خلال الفترة 2008-2014 بحوالي 4 تريليون دولار [3].

الفرع الثاني: الأثر على عدالة توزيع الدخل الوطني.

يلاحظ أن نمو حجم الاقتصاد الموازي يترتب عليه احداث زيادة كبيرة في الدخول غير المشروعة التي يحصل عليها العاملين في هذا القطاع الموازي وهو ما يعني حصول بعض الفئات على دخول كبيرة لا تتناسب مع طبيعة وحجم الأعمال التي تقوم بها ومن ثم فإن هذه الفئات تزداد ثراء نتيجة عدم مساهمتها في تحمل الأعباء العامة والتهرب الضريبي هذا في الوقت الذي يحصل فيه أصحاب الدخول المشروعة على زيادة مماثلة أو مواكبة للزيادة في الدخول المحققة في الاقتصاد

[1] إبراهيم طه محمد، مرجع سابق، ص56.
[2] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص81.
[3] - الموقع : www.alquabas.com تاريخ الإطلاع : 2017/12/05 .

الموازي وهو ما يؤدي إلى الاخلال بالعدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ثم يبدد جهود الدولة من أجل تحقيق العدالة في توزيع الدخول بين فئات المجتمع[1].

وبهذا يكون التأثير السلبي على توزيع وإعادة توزيع الدخل من خلال حصول فئات غير منتجة على دخول غير مشروعة مما يوسع الفجوة بين المستويات العليا والمستويات الدنيا وتوزيع الدخل بل يؤدي إلى قفز فئات لا تستحق على الفئات التي تستحق، بل يؤدي إلى تركيز الدخل والثروة في أيدي فئات غير شريفة، ويرسخ في المجتمع القيم السلبية ويعمق اليأس في نفوس الشرفاء فيحلل المجتمع ويتعفن من داخله وهي أخطر الآفات التي تصيب أي مجتمع لأنها الطريقة إلى انهياره داخليا[2].

المطلب الثاني: الأثر على صنع السياسات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في فشل السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ذلك عن طريق حصول المسؤولين عن وضع السياسات الاقتصادية للدولة على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات مثل ذلك معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، معدلات التضخم، احصائيات ميزان المدفوعات، الانفاق العام، توزيع الدخل الوطني، والسياسة النقدية والمالية "الضريبية" من ثم فهناك احتمال أن يقع صانع السياسة الاقتصادية في خطر وصف طرق علاج غير صحيحة بسبب التشخيص غير السليم للمشكلة والذي بتم بناء على المعلومات الخاطئة التي يتسبب فيها الاقتصاد الموازي.

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص53.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص525.

الفرع الأول: الأثر على معدلات التضخم وعدم دقة المعلومات.

يؤدي الاقتصاد الموازي إلى وجود حسابات اقتصادية غير حقيقية وتعمق العمليات غير الرسمية الاختلالات بين المتغيرات الاقتصادية .

أولا: تشوه المعلومات "عدم دقة البيانات والإحصاءات الرسمية".

عندما يزداد حجم الاقتصاد الموازي فسوف تنخفض درجة مصداقية البيانات والإحصاءات الرسمية ومن ثم تصبح المؤشرات الاقتصادية غير مناسبة لصنع السياسات الاقتصادية الملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعندما تكون الإحصاءات الاقتصادية متحيزة فإن التوقعات الاقتصادية تكون خاطئة ويكون تقديم تحليل غير صحيح لصانعي السياسة الاقتصادية وبهذا تكون النتائج على عكس المتوقع لها[1].

مثلا إن استبعاد الدخول التي تتحقق في نطاق الاقتصاد الموازي يترتب عليه عدم صحة البيانات الخاصة بحسابات الدخل الوطني وكذلك البيانات الخاصة بمعدل النمو السنوي في حجم الدخل الوطني الذي يبدو أقل من قيمته الحقيقية، وهو ما يعتبر مضللا للسلطات الاقتصادية المسؤولة عن وضع السياسات الاقتصادية مما يؤدي إلى نتائج عكسية على الاقتصاد الوطني.

وباعتبار القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها بواسطة السياسة الاقتصادية تقوم أساسا على المؤشرات الاقتصادية والتي لا تأخذ الاقتصاد الموازي في الاعتبار فإن كفاءة هذه القرارات يصبح مشكوكا فيها وذلك للاعتبارات التالية[2]:

[1] حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، مرجع سابق، ص19.

[2] سعيد عبد الخالق، الاقتصاد الخفي، ص27، 28،

- لن تسمح الاحصائيات المتحيزة بإجراء التقييم الصحيح للأداء الاقتصادي العام ومن ثم فقد تؤدي إلى تشخيص غير سليم لطبيعة المشكلات الاقتصادية التي يواجهها المجتمع.
- ان المعلومات والبيانات الخاطئة سوف ينتج عنها سياسات اقتصادية غير سليمة فالمعلومات عن الأداء الاقتصادي الحقيقي قد تؤدي إلى اتخاذ إجراءات توسعية أكثر من اللازم أو العكس وفي بعض الحالات قد تؤدي إلى سياسة مختلفة تماما عن السياسة الاقتصادية الملائمة.
- النتيجة المنطقية للبيانات غير الصحيحة والسياسات غير المناسبة هي تطبيق سياسات اقتصادية غير مثلي Non-optimal والتي سوف يترتب عليها آثار اقتصادية غير مناسبة ومن ثم فإن النتائج المترتبة على السياسة المطبقة سوف تكون أقل مما هو مطلوب أو قد تكون تلك النتائج معاكسة وهو ما يتوقف على مستوى التسرب LeaKages بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي "غير الرسمي" ومستوى الأداء الاقتصاد لكل منهما.

على سبيل المثال إن عدم تحقيق نمو اقتصادي يمكن قياسه في الاقتصاد الرسمي قد يكون راجعا إلى تركز النمو من الناحية الواقعية في الاقتصاد الموازي وقد دفع ذلك البعض إلى افتراض أن هناك بالضرورة علاقة عكسية بين دورات الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الموازي، وبمعنى آخر فإن نمو الاقتصاد الموازي قد لا يكون موازيا لنمو الاقتصاد الرسمي وانما قد يكون معاكسا له في طبيعة الدورة الاقتصادية فالاقتصاد الموازي ينمو عندما يكون الاقتصاد الرسمي في حالة كساد وبالعكس، حيث ذهب Feige "1989" إلى أن الكساد الذي ساد العالم منذ بداية التسعينات مع الارتفاع في مستويات الأسعار وهي تعرف بظاهرة التضخم الركودي ليس إلا نوع من الوهم الاحصائي المترتب على نمو الاقتصاد الموازي وأن التحول في الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الموازي سوف يترتب

عليه انخفاض في الدخل الحقيقي المسجل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الإنتاجية وارتفاع مستويات الأسعار[1].

ثانيا: معدلات التضخم.

يلاحظ أن الاقتصاد الموازي يؤدي إلى تشوه الأسعار المحلية حيث تميل الأسعار فيه إلى التزايد بمعدلات أقل عن تلك السائدة في الاقتصاد الرسمي بصفة خاصة عندما يكون هذا الأخير منافسا للاقتصاد الموازي في تقديم نفس أنواع السلع والخدمات أو عندما تكون أسعار السلع والخدمات مدعمة من الحكومة بشكل كبير وتقدم للمواطنين في الاقتصاد الموازي بأسعار منخفضة وهكذا فإنه من المتوقع أن تكون أسعار السلع في الاقتصاد الموازي أقل من الأسعار في الاقتصاد الرسمي، بالنظر إلى أعبائه الإدارية والضريبية والإجرائية وفي مثل هذه الحالات يترتب على وجود الاقتصاد الموازي أن يصبح معدل التضخم مغالى فيه أي مرتفعا عن المعدل الحقيقي السائد في الاقتصاد[2].

ويحدث العكس في حالة وجود سوق سوداء في الاقتصاد الرسمي كما هو الحال في الدول النامية، حيث تكون معظم السلع مدعمة أو تخفض للتسعير الجبري أو أن تكون حصص الاستيراد من بعض السلع محددة على وجود فائض كبير في الطلب على السلع والخدمات، مثال ذلك القمح والدقيق والاسمنت وحديد التسليح والأخشاب،... إلخ. ففي مثل هذه الحالات يحدث تحيز كبير في بيانات التضخم، حيث تكون الأرقام القياسية للأسعار المحلية منخفضة كثيرا عن الأرقام القياسية الحقيقية لأن

[1]Feige. E. **The undergound Economies. Tax Evasion and information Distortaion**".com Bridge University Press,1989.

[2]بينتركويرك، **غسيل الأموال يثير التشوش في الاقتصاد الكلي**، صندوق النقد الدولي، التمويل والتنمية، مارس 1997، ص ص7، 8.

سلة السلع التي يحسب على أساسها الرقم القياسي لنفقات المعيشة لا تتعامل مع الاقتصاد الموازي كحقيقة واقعة وإنما يتم الحساب على أساس الأسعار الرسمية لهذه السلع والخدمات[1].

ويتم استنتاج أن وجود الاقتصاد الموازي يؤدي إلى تشوه الأسعار المحلية إما إعفاءات في معدلات التضخم، وإما ظهور معدلات التضخم بأقل من قيمتها بكثير كما في حالة الدول النامية.

الفرع الثاني: الأثر على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي.

أولا: الأثر على معدلات البطالة.

يعتبر معدل البطالة من الأمور الحيوية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا فقد تبدو أهمية الاقتصاد الموازي في قدرته على توفير فرص للعمل لهؤلاء الذيم لم يفلحوا في الحصول على فرصة عمل في الاقتصاد الرسمي، وبما أن هذه العمالة عادة ما تكون غير مسجلة فإن الأرقام الرسمية عن معدلات البطالة في الاقتصاد تصبح مغالى فيها.

حيث يشير Gutmann (1985) إلى أن حوالي ربع قوة العمل في و.م.أ لها صلة بالاقتصاد الموازي سواء أفراد يعملون وظائف إضافية بالإضافة إلى عملهم الرسمي في هذا القطاع وهؤلاء يمثلون حوالي 80% من العاملين في الاقتصاد الموازي. أما بالنسبة الباقية فتعمل في الاقتصاد الموازي بصفة أساسية[2].

الجدول التالي يوضح العلاقة بين الاقتصاد الموازي و حجم البطالة .

[1] نسرين عبد الحميد نبيه، مرجع سابق، ص91. بتصرف.

[2] Gutmann. **The Subterranean Economy,** Financial Analysts Journal, NOV/DEC,1985, p.p 25-30.

جدول رقم (5) : حجم العمالة الموازية و البطالة حسب مناطق العالم مقارنة بمعدلات الاقتصاد الموازي خلال 2004 .

المنطقة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	العمالة الموازية (%)	معدل البطالة (%)	معدل الاقتصاد الموازي
الدول ذات الدخل المرتفع	22501	3	8	14.8
شرق آسيا	4702	33	8	28.5
أمريكا اللاتينية	3350	39	13	41.1
الدول العربية	2752	65	11	30
الدول النامية عموما	2670	37	12	35.1
دول الانتقال	2541	21	9	36.4
أفريقيا	441	54	23	41

المصدر : حامد داخل عبد ربه المطيري ، **قياس حجم الاقتصاد الخفي و أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية خلال الفترة (1970-2009)** ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، السعودية ، 2012 ، ص 89 ، بتصرف.

و يمكن استنتاج ما يلي :

- إن الاقتصاد الموازي فد يتسبب في تقدير معدل مغالي في البطالة، يحكم أن العاملين فيه لا يدرجون ضمن قوة العمل الرسمية، بل قد يكونون أيضا من المسجلين رسميا على أنهم عاطلون، و بهذا قد يترتب عليه تطبيق سياسات اقتصادية توسعية تؤدي إلى نتائج عكسية.
- إن أنشطة الاقتصاد الموازي المشروعة تتميز بقدرتها على استيعاب أعداد كبيرة من العمالة فتزيد بذلك من فرص العمل رغم أن هذا التوظيف لا يسير وفق السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التناغم بين الموارد و الإمكانيات .

- نجد أن الأنشطة الموازية لا تزيد من فرص العمل، و لا تستوعب مزيدا من العاملين لأن غالب عملياتها تركز على تمويل الأنشطة التجارية، الاستهلاكية، والمالية، وليس الأنشطة الإنتاجية الحقيقية أو الاستثمارية التي تساهم فعلا في توفير فرص عمل حقيقية.
- من ناحية أخرى، يؤدي سعي الأفراد في المحافظة على ما يحملون عليه من إعانات بطالة أو مدفوعات تحويلية إلى ارتقاء أسمائهم ضمن العاطلين رسميا، و قد يتمنعون عن الاشتغال خفي القطاع الرسمي بين ذلك مع اشتغالهم الفعلي بالأنشطة الخفية.

إلا أنه يطرح السؤال التالي: لماذا تتحيز البيانات الرسمية عن البطالة ذلك أن الخطأ يعود إلى أن معدل البطالة يقوم على أساس المسوحات التي تقوم على إجابات أفراد لا يقولون الحقيقة فيما يتعلق بحالتهم الوظيفية ذلك أن جميع المسوحات التي تتم سواء على تطاق الأسرة أو غيرها تقوم على فرضية ان الأفراد أصفاء من إجاباتهم على أن نتائج هذا الافتراض قد تكون غير أكيدة ذلك أن الفراد الذين يسجلون ضمن الأفراد الذين يحصلون على اعانات بطالة أو غيرها من المدفوعات التحويلية عادة ما يفترض أنهم يبحثون عن العمل وإذا فرض انهم لا يبحثون عن عمل فإن حقهم في الحصول على هذه الإعانات قد يتوقف، وهكذا فإن الإجابات غير الصحيحة تحدث تحيزا في البيانات المشتقة من هذه المسوحات، وبما أن الاقتصاديين مجرد مستخدمين للبيانات فإن معظم الاقتصاديين يدخلون في اطار نماذج الاقتصادية قياسية بدون اعتبار لهذا التحيز في البيانات ونتيجة لذلك فإن نتائجهم تكون متحيزة[1].

[1] نقلا عن صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص53. نسرين عبد الحميد نبيه، نفس المرجع، ث86 بتصرف.

ثانيا: الأثر على معدلات النمو الاقتصادي.

يؤدي الاقتصاد الموازي إلى كبح نمو إجمالي الناتج المحلي حيث أن انكماش الاقتصاد الموازي يترتب عنه الزيادة في الإيرادات الضريبية مما ينتج عن زيادة الانفاق العام خاصة على البنية التحتية والخدمات التي تحفز التوسع في الإنتاج مما يؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي الكلي[1].

يتسبب وجود الاقتصاد الموازي في اختلاف معدلات النمو الحقيقي في الاقتصاد عن معدل النمو الرسمي فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والموازي ينموان بصورة متوازية فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا. اما إذا تجاوز معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل نمو الاقتصاد الرسمي فإن معدل نمو الاقتصاد العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع أو تقديرات مبالغ فيها عن معدل النمو الاقتصادي بالتالي فإن طرق قياس الناتج القومي التي تأخذ في الحسبان الاقتصاد الموازي تكون غير دقيقة[2].

الفرع الثالث: الأثر على كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية.

يمارس الاقتصاد الموازي تأثيرا سلبيا على الكفاءة الاقتصادية في توزيع أو تحصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع ذلك ان عدم خضوع الدخول المتحققة في نطاق الاقتصاد الموازي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد بحيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد الموازي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من دفع الضرائب ويستمر هذا الوضع حتى يحدث نوع من التقارب بين معدل العائد الناتج من الاقتصاد الموازي معدل العائد الناتج عن الاقتصاد

[1] فريدريك شنايدر، دومينيك إنستي، ص10.

[2] **السوق السوداء، أنظر الموقع: wwwmogatel.com**، تاريخ الاطلاع 9-01-2010.

الرسمي وينطوي ذلك الوضع على تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، ولتوضيح ذلك من خلال ما يلي:

أولا: الأثر على الاستثمار.

تتسم أغلب أنشطة الاقتصاد الموازي بأنها أنشطة غير إنتاجية وسريعة الربحية، لا تهتم بالاستثمار الجاد الذي يساهم بتحقيق التراكم الإنتاجي والرأسمالي وخلق قيمة مضافة للناتج المحلي، وبالرغم أن أنشطة الاقتصاد الموازي المشروعة تساهم في استقطاب مزيد من العمالة في قطاع البناء و التشييد والعمل الزراعي والحرفي وغيرها ، إلا أنها تعمل خارج منظومة السياسة الاقتصادية للدولة، وهذا ما يكسب الاقتصاد الموازي عموما ميزة تنافسية غير متكافئة مع النشاط الاستثماري المنتج، وهذا نتيجة لعدم التزام تلك الأنشطة الموازية بالأنظمة والقوانين، أو لتهربها من الرسوم و الضرائب، أو أية إسهامات حقيقة تجاه الدولة ، و بهذا تكون النتيجة في النهاية تشويه مناخ الاستثمار .

و بصفة عامة فإن القطاع الموازي يشكل خطورة على القطاعات الرسمية من خلال:[1]

1- التأثير على ربحية المشروعات في القطاع الرسمي حيث يقوم بترويج منتجات نقل أسعارها كثيرا عن السلع المعروضة من المنتجات الشرعية.
2- لجوء بعض المشروعات الصغيرة الرسمية للحصول على بعض لوازم إنتاج منتج معين من مصانع القطاع غير الرسمي لتقليل التكلفة مما قد يضر بالمنتج النهائي لهذه المصانع الرسمية.

[1] حسين عبد المطلب الأسرج، **إنعكاسات القطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري**، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، 2010، ص7.

3- قد يؤدي تصدير صفقة ما إلى الأسواق الخارجية بها بعض العيوب الناتجة عن الاستعانة ببعض مخرجات القطاع غير الموازي إلى الإضرار بصادرات القطاع الرسمي وقد يضر بسمعة القطاع الصناعي المصري على سبيل المثال.

و لقد أكد المستثمرون في القطاع الرسمي أن نسبة البضائع غير القانونية وصلت إلى ما يقرب من 80% من إجمالي حجم المصانع الغذائية، حيث تواجه الصناعات الغذائية في مصر أهم مشكل وهو التهريب، إلى جانب الأصول العقارية غير المسجلة والتي يتواجد بها هذا القطاع الموازي تمثل 64% خلال سنة 2010 .

ثانيا: توليد هياكل اجتماعية جديدة.

يقسم المحلي لأية دولة تقليديا إلى ثلاث طبقات: أغنياء، وفقراء، وطبقة وسطى، وهذا التقسيم مطلوب ضمنا لتلاحم المجتمع وتشابك مصالح أفراده وتكامل نشاطهم الاقتصادي وتغير الطبقة الوسطى في التدرج الطبقي لأي مجتمع، وهي طبقة أصحاب الدخل الثابت والمحدود وان دخل هذه الطبقة موزع على مطالبها الحياتية الضرورية: التعليم، والثقافة والمجاملات الاجتماعية والكساد، والغذاء والسكن والتنقل والادخار والصحة وغيرها[1]. وكما ذكرنا سابقا أن من آثار الاقتصاد الموازي هو خلق مشاكل التضخم والكساد التضخمي وهي مشكلات اقتصادية ذات تأثير سلبي على حياة الطبقة الوسطى قد يؤدي إلى تآكلها بما تمثله من ثقل بالغ في حياة المجتمع.

وبهذا يساهم الاقتصاد الموازي في توليد هياكل اجتماعية جديدة أهمها ما يتعلق بتعميق مجتمع الاستهلاك داخل المجتمع والذي يتميز بالخروج على قواعد الرشادة الاقتصادية في الانفاق ونمو الطلب على السلع الاستهلاكية والمعمرة وزيادة الاستهلاك الترفي ونمو فئات اجتماعية جديدة تساهم

[1] عطية عبد الحليم صقر، **الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجريمة غسيل الأموال الجريمة المعاصرة**، المنظور الاقتصادي، 2010، ص ص14، 15.

بدور أساسي في عملية الاستهلاك وبدور أقل في عملية الإنتاج وقد يترتب على ظهور تلك الفئات تعديل في المراكز النسبية لأفراد المجتمع والتأثير في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية مما يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[1].

ثالثا: المساهمة في إيجاد جرائم اقتصادية.

يوجد ارتباط وثيق بين الأنشطة الموازية والجرائم الاقتصادية حيث توجد تغذية مرتجعة "Feed Back"، أو علاقة دائرية تعمل في الاتجاهين على نحو متضاعف فالأنشطة الإجرامية تمثل المصدر الأساسي للأموال. والدخول غير المشروعة والتي تجد طريقها للاستثمار والتوظف في الاقتصاد الموازي ثم تعود هذه الأموال والدخول غير المشروعة لتمويل أنشطة إجرامية جديدة وهكذا تتوغل الجريمة وينتشر الفساد في المجتمع[2].

- و بالتالي فإن العلاقة بين الاقتصاد الموازي و الفساد الاقتصادي علاقة قوية و إيجابية وهذا حسب العناصر التالية :[3]

1- أنها علاقة تختلف حسي الوضع الاقتصادي للدولة، وسيادة الأنظمة والالتزام الاجتماعي، حيث إن الفساد في الدول ذات الدخل المرتفع يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق بعض المزايا التي تجعل العمل في الاقتصاد الرسمي أسهل بينما الاقتصاد الموازي والفساد في الدول منخفضة الدخل يعزز كل منهما الآخر، حيث تطلب الأنشطة الموازية لاستمرار تدفق الرشاوي وأنواع الفساد الأخرى.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص ص68، 69.

[2] نفس المرجع، ص69.

[3] Friedrich Schneider and Andreas Buehn, **Shadow economies and corruption all over the world, revised estimates for 120 countries**, economics E-journal, July, 2007, version 2, October, 2009, P30-36.

2- التأثير النسبي للاقتصاد الموازي على الفساد أقوى، وربما يعود ذلك إلى اعتبار الفساد ضريبة إضافية في الاقتصاد الرسمي، مما يشجع على زيادة حجم الاقتصاد الموازي.

3- يقلل الاقتصاد الموازي من حجم الفساد في البلاد ذات الدخل المرتفع ويكون هنا تأثير تبادلي، في حين يزيد من الفساد في البلاد ذات الدخل المنخفض ويكون تأثير تكاملي حيث إن الحجم الكبير للاقتصاد الموازي في تلك الدول مرتبط بزيادة مستوى الفساد وعلى سبيل المثال نجد مؤشر الفساد في السعودية 4.3% فتقابلها حجم الاقتصاد الموازي 19.4% ، إلى جانب روسيا نجد 2.2% فتقابلها 46.9% و هي علاقة تكاملية على عكس الولايات م . أ فمؤشر الفساد يقدر بـــ 7.5% تقابل 7% حجم الاقتصاد الموازي، إلى جانب إيطاليا نجد 4.3% تقابلها 23.1% وهذا حسب إحصائيات 2009 .

4- العلاقة المقررة بين الاقتصاد الموازي والفساد مبينة في أصلها على الآثار السلبية للفساد، والتي تساعد على نمو الاقتصاد الموازي، مثل: التستر على أداء الالتزامات الزكوية والضريبية ورسوم الخدمات، وتضييع القانون، وكل هذا سبب لنشوء الاقتصاد الموازي.

5- إن العلاقة التكاملية بين الفساد والاقتصاد الموازي في الدول النامية تخفض الاستثمار والنمو الاقتصاد، ويضعف كفاءة البنية التحتية والإنتاجية، ويغير من بنية الإنفاق الحكومي.

6- تتمثل أهم أسباب الفساد المشجعة على نمو الاقتصاد الموازي في ضعف الرقابة الذاتية وتدني الرواتب والأجور، وضخامة الإغراءات المقدمة من الاقتصاد الموازي وترحل وبيروقراطية الجهاز الحكومي وتزايد أعداد العاملين فيه، وضعف العقوبات وكثرة الإجراءات وتعدد الأنظمة مع سهولة التحايل عليها، والقيود المفروضة على التجارة وممارسة الأنشطة والدعوم الحكومية، وتحديد الأسعار وبعض العوامل الاجتماعية والمحاباة للأقارب والأصدقاء .

الفرع الرابع: الآثار الإيجابية للاقتصاد الموازي.

رغم الآثار السلبية لانتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي في بعض دول الإقليم، لكن يظل لهذا النوع من الاقتصاديات تأثيرات إيجابية على حالة الاستقرار المجتمعي في الدول، لاسيما لما يرفعه من عبء اقتصادي على الحكومات، وفي هذا الإطار يمكن تلخيص أبرز الإيجابيات على النحو التالي:[1]

1- يرفع الاقتصاد الموازي عن حكومات الدول عبء توفير وظائف لقواعد عريضة من قطاعات المجتمع، والتي تعمل في الأنشطة المختلفة به والتي من المؤكد أنها ستطالب الدولة بتوفيرها ، إذ يستوعب هذا الأخير نسبا مرتفعة من العمالة بلغت على سبيل المثال في تونس ما يقارب 24.7 % على غرار الأردن فقد بلغت 45% من إجمالي العمالة خلال سنة 2015 .

و لعل انتشار هذا النوع من الاقتصاديات وقدرته على احتواء نسبة من البطالة من شأنه أن يساعد في حصر وخفض معدلات الجريمة، من أجل الحصول على مصدر للدخل بدلا من اللجوء لمصادر غير شرعية مثل السرقة والتهريب وغيرها من الوسائل التي تضر بحالة الاستقرار و الأمر المجتمعي.

2- أصبحت الاقتصاديات الموازية تلعب دور البديل الاحتياطي للاقتصاد الرسمي المتراجع لاسيما في فترات عدم الاستقرار السياسي، على سبيل المثال ما حدث في مصر وتونس خلال فترة الثورات، حيث توقف خلالهما الاقتصاد الرسمي بصورة كبيرة عن الإنتاج نتيجة تدهور الوضع الأمني، في الوقت الذي استمر فيه الاقتصاد الموازي قائما.

[1] المجلة الاقتصادية، **اقتصاديات الظل، 17 أكتوبر** 2016، العدد 8315، جامعة الكويت.

3) إن طبيعة الأنشطة التي تقع في إطار الاقتصاد الموازي، لا تخضع لأي نظام ضريبي بالتالي فلا يواجه أربابها أي نفقات من أي نوع، وهو ما يجعل أسعار السلع المباعة أو المنتجة منها قليلة التكلفة، و من ثم رخيصة الثمن عند بيعها مباشرة للمواطن ولهذا يعد الاقتصاد الموازي في هذه الحالة أداة يستخدمها الفرد لمواجهة مصاعب الحياة المعيشية خاصة ارتفاع الأسعار.

4) مع اتساع قاعدة الخدمات المقدمة للأفراد، وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث لم تعد قادرة على توفيرها جميعا، بات للاقتصاد الموازي دور في توفير بعض الخدمات للأفراد، و هو الدور الذي يتجلى في الأسواق الشعبية التي تقوم بتوفير سلع رخيصة الثمن، والتي لم تعد الدولة في ظل تراجع دور مصانع القطاع العام قادرة على توفيرها.

5) تفرض القوانين المنظمة لغالبية الأنشطة التي تعمل في الإطار الرسمي عدم قيام الموظف بأي عمل آخر، وهو ما يدفع بعض المشتغلين بها للانخراط في نشاط موازي وذلك بهدف توفير دخل إضافي يستطيع من خلاله رفع مستواه المعيشي.

ويتم الإشارة إلى أهم دراستين تعرضتا لآثار الاقتصاد الموازي الايجابية وهما على التوالي[1] :

1- دراسة duisburg سنة 1984 والتي توصلت إلى أهم النتائج التالية:

* أن وجود اقتصاد موازي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة لعملية الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة .

* إن الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى نتائج سلبية في الاقتصاد الرسمي وأهمها البطالة والتضخم يصبح من خلاله الاتجاه إلى الاقتصاد الموازي دور فعال في استقرار الاقتصاد ، من حيث تهدئة الوضع الاجتماعي .

1- محمد إبراهيم طه السقا: **الاقتصاد الخفي في مصر** ، مكتبة النهضة المصرية، بدون تاريخ النشر ، ص 73-75 بتصرف.

حيث يؤكد duisburg إلى القول سواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي فان وجود اقتصاد موازي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي .

2- mirus smith دراسة خلال سنة 1994: والتي كانت أهم النتائج المتوصل إليها وهي:

* إن قدرة الاقتصاد الموازي على تجنب أثار الإجراءات التنظيمية مثل قوانين الحد الأدنى للأجور والضرائب تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية وأكثر سرعة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في ظروف السوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي .

* إن الاقتصاد الموازي قادر على تقديم السلع والخدمات بأسعار اقل وتحقيق أثار توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل .

* تحقيق العدالة في توزيع الدخل وتخفيض الفروق بين الطبقات الاجتماعية .

* إن الاقتصاد الموازي يكون أكثر استجابة للظروف والتغيرات على مستوى الاقتصاد ، بالشكل الذي قد يساعد صانع السياسة الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لكي يظل الاقتصاد في وضع أفضل غير أن ذلك لا ينطبق على كافة السلع مثل إنتاج المخدرات والقمار وغيرها التي تحمل أثار سلبية على المستوى الاجتماعي .

ومنه نستنتج بالرغم من اتجاه الدول إلى تبني سياسة جديدة لدمج الاقتصاد الموازي سواء من أجل تحقيق موارد مالية للدولة من خلال زيادة تحصيل الضرائب أو حتى بهدف خضوع منتجاتها للأجهزة الرقابية ضمان جودتها، فإن ذلك ربما يواجه عدة تحديات خاصة في ظل تراجع الأداء العام للحكومات، وغياب الثقة بين أًحاب تلك الأنشطة والدولة.

المبحث الثاني: حجم الاقتصاد الموازي في مختلف اقتصاديات الدول

لقد قامت عدة منظمات دولية خلال السنوات الأخيرة بإدماج قضية الاقتصاد الموازي في برنامج أنشطتها التي تحاول البحث عن الحلول الملائمة للتقليل من حدة هذه الظاهرة، عل سبيل المثال لقد قام صندوق النقد الدولي خلال سنة 2002 بدراسة من أجل تقديم حجم الاقتصاد الموازي على عينة من 84 بلدا، وذلك باستخدام مجموعة من طرق التقدير وهي طريقة المدخل العيني (الكهرباء)، طريقة الطلب عل العملة، طريقة منهج المتغير الكامن "MicMic" حيث قسم الدول إلى دول نامية ودول التحول الاقتصادي "دول الانتقال الأوروبية وتشمل دول أوروبا الشرقية ودول آسيا الوسطى"، إضافة إلى دول منظمة التعاون والتنمية " OECD وهي تشمل الدول المتقدمة أو الدول الأعلى دخلا في العالم" ولقد ظهرت بعدها عدة دراسات للاقتصادي **فريدريك شنايدر** الذي يهتم بهذه الظاهرة ومدى توسعها في النشاط الاقتصادي الدولي. حيث توصلت هذه الدراسات أن أهم العوامل التي ساعدت وشجعت من تنامي هذه الظاهرة هي: برامج التصحيح الهيكلي، السياسات النقدية والضريبية المطبقة، تحريم التجارة الخارجية، العولمة وما صاحبها من تطور تكنولوجي سريع، تنامي ظاهرة الفساد والرشوة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد اختلفت هذه العوامل في درجة تأثيرها على الاقتصاد الموازي من بلد إلى آخر فهناك بلدان مازالت ترى إلى حد الآن بأنها عقبة خطيرة لم تستطع تجاوزها، في حين هناك بلدان أخرى نجحت بتخطي هذه العقبة والتأقلم مع ظاهرة الاقتصادي الموازي.

المطلب الأول: حجم الاقتصاد الموازي في بعض بلدان العالم

بالرغم من وجود الاقتصاد الموازي في كل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء لكن حدتها تختلف من دول لأخرى وهذا ما سوف يتم التعرف عليه خلال ما يلي

الفرع الأول: الدول العربية

تعاني الدول العربية في مجموعها من ظاهر الاقتصاد الموازي، وذلك بسبب توافر الدواعي الاقتصادية لنشوء هذه الظاهرة وتزايدها بسبب الاختلالات الهيكلية وسوء توزيع الموارد، وتشوه سوق العمل. ولا تختلف حالها كثيرا عن حال أغلب الدول النامية وحسب إحصائيات سنة 2009 فإن 65 مليون عربي يعيشون تحت خط الفقر، وتحتل الدول العربية ذات الدخل المتوسط والمنخفض أعلى نسبة بطالة في العالم وبمعدل 14.4%مقارنة مع المعدل العالمي 6.3%، وحسب تقديرات البنك الدولي فإن الدول العربية ستواجه تحديا غير مسبوق، ففي سنة 2000 بلغ مجموع القوى العاملة في الدول العربية حوالي 104 مليون عامل، ولقد بلغ سنة 2010 حوالي 146 مليون عامل، ويقدر أن يصل هذا العدد إلى 185 مليون بحلول عام 2020، وهذا يعني مضاعفة المستوى الحالي للعمالة في العقد الثاني من القرن 21، وهذا يفسر عدم مقدرة الاقتصاديات العربية التي يهيمن عليها القطاع العام لم تتمكن من حقيق مستوى تنمية يكفي لاستيعاب معدلات العمالة المتزايدة، لا سيما الشباب والمتعلمين الباحثين عن عمل، وهذا ما أدى إلى تفشي القطاع الموازي للتوظيف.[1]

[1] www.ilo.org تاريخ الإطلاع 2015/11/09

الفرع الثاني : الدول النامية

شملت تقديرات أن نحو 76 بلدا ناميا وقد بلغ معدل الاقتصاد الموازي في المتوسط لتلك الدول سنة 1994 نحو 34% وزاد عام 2006 بنسبة متواضعة إلى 34.4% في المتوسط، وذلك من خلال ما يلي:[1]

- أولا: آسيا: تصدرت تايلاند دول القارة كأعلى نسبة للاقتصاد الموازي من حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت في المتوسط 53.6% وحلت كمبوديا في المترتبة الثانية بنسبة 52.2% تليها سيريلانكا بنسبة 38% وباكستان بنسبة 37.1% وفي المقابل احتلت الصين الصدارة بين دول آسيا كأقل دول المنطقة حجما للاقتصاد الموازي، ولقد بلغت 132% تلتها سنغافورة بنسبة 13.4% ثم الفيتنام بـــ 15.7%.
- ثانيا: إفريقيا: تصدرت زيمبابوي قائمة البلدان الإفريقية التي يمارس فيها الاقتصاد الموازي على نطاق واسع بنسبة بلغت 62% تليها زامبيا بنسبة 49% ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية بنين الإفريقية بنسبة 48.3%، في حين تميزت جنوب إفريقيا قائمة الدول الإفريقية كأقل نسبة لحجم الاقتصاد الموازي بنسبة بلغت 28.5%من إجمالي الناتج المحلي، ثم تلتها كينيا بنسبة 34.2%.
- ثالثا: أمريكا اللاتينية: تحتل دول أمريكا اللاتينية صدارة قائمة الدول النامية كأكبر حدم اقتصاد موازي، وتبلغ أنشطة هذا الأخير أعلى مستوياته في خلال الفترة (199-2006) في المتوسط حوالي 67.2% تليها البيرو بنسبة 60.1% وجواتيمالا بنسبة 51.5%، فيما تميزت الشيلي قائمة دول أمريكا اللاتينية كأقل نسبة لحجم هذا الأخير بنسبة بلغت 19.9%من إجمالي الناتج المحلي.

[1] حامد داخل عبد ربه المطري، مرجع سابق، ص37-40 بنصرف.

الفرع الثالث: بلدان التحول الاقتصادي:

بدأ الاهتمام بحجم ونمو الاقتصاد الموازي في تلك الدول منذ أواخر الثمانينات (80) من القرن الماضي بدءا بالدراسات التي أجراها Kaufman and Kaliberd (1996) و Johnson et al (1997)، و Lucko (2000). واستخدمت عدة طرق أشهرها لهذه البلدان طريقة المدخل العيني (طريقة الكهرباء)، وتوصلوا إلى نتائج وقيم كبيرة إلى حد ما، أما دراسات Beler (2003) و Alex eev and Pyle (2003)، تم تقييم الدراسات السابقة باعتبار أن حجم الاقتصاد الموازي المقدر ظاهرة تاريخية، تتحدد أساسا بشكل جزئي من خلال عوامل مؤسسية.[1]

وتعتبر جورجيا صاحبة أكبر اقتصاد موازي بين دول الاتحاد السوفياتي السابق، فخلال الفترة بين (1999-2006) بلغ متوسط هذا الأخير فيها حالي 67.8%، تليها أوكرانيا ثم ملدافيا ثم روسيا بنسبة 54.3%، 48.2%، 46.6"%، على التوالي. أما في بلدان التحول الاقتصادي في أوربا الوسطى والشرقية خلال نفس الفترة فقد احتلت بلغاريا الصدارة بنسبة بلغت 34.4% وتميزت سلوفاكيا قائمة دول التحول الاقتصادي كأقل دول المجموعة حجما للاقتصاد الموازي بنسبة بلغت 17.2% تلتها المجر وبولندا وسلوفينيا بنسبة 23.4%، 26.3% ، 26.7%على التوالي. وبنسبة متفاوتة بين الدول بحسب درجة تقدمها الاقتصادي ونظامها الحكومي.[2]

الفرع الرابع: دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تعتبر هذه الدول عموما أقل دول العالم معاناة من ظاهرة الاقتصاد الموازي وإن كان بعض دولها عانت من معجلات عالية لحجم الاقتصاد الموازي كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي، كما هو الحال

[1] Friedrich Schneider and Andreas Buehn, (2010), op. cit. P23.
[2] حامد داخل عبد ربه المطري، مرجع سابق، ص ص38.39

في المكسيك التي انفردت بأكبر اقتصاد موازي في المجموعة بنسبة بلغت في المتوسط 31.5% من اجمالي الناتج المحلي، وتلتها كوريا الجنوبية وقبرص وإيطاليا وإسبانيا بنسب 26.6% و 25.3% و 22.4% و 19.7% على التوالي، وفي المقابل بلغ الاقتصاد الموازي أقل نسبة في الولايات المتحدة بنسبة بلغت 7% تلتها اليابان 7.9%، ثم سويسرا بـــ 8.1%والنمسا بـــ 8.3%. [1]

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (6): حجم الاقتصاد الموازي في بلدان مختارة.

"نسبة الاقتصاد الموازي إلى الناتج الإجمالي المحلي"

البلدان				
		2005	2006	2007
	الجزائر	36.9	37.6	37.7
	المغرب	37.9	39.8	39.8
	مصر	35.4	36.1	37
	تونس	40	40.9	41.4
	جنوب إفريقيا	30.4	30.9	31.7
	كينيا	36	37.7	39.4
	بنين	49.8	50	50.4
	تنزانيا	61.3	61.9	63
	شيلي	20.4	20.7	21.1
	الأرجنتين	36.9	37.3	37.7
	كولومبيا	42.3	43.4	45.1

[1] Friedrich Schneider and Andreas Buehn, (2010), op. cit. P24-25.

	البرازيل	41.1	41.8	43
	البيرو	62.7	64.2	66.3
	الصين	13.7	14	14.3
	الهند	24.5	25	25.6
	كمبوديا	52.4	53.4	54.2
	تايلاند	56.4	56.9	57.2
	جورجيا	69.5	71.1	72.5
	روسيا الاتحادية	50.1	50.8	52
	أوكرانيا	57	57.5	58.1
	بيلاروسيا	51.1	52.1	53
	سويسرا	8.7	8.9	9.1
	الولايات م. أ.	8.9	8.9	9
	بريطانيا	13	13.1	13.2
	فرنسا	15.6	15.6	15.7
	كندا	16.5	16.5	16.6
	ألمانيا	16	16.4	16.7
	المكسيك	30.3	31	31.3

Source : Friedrich Schneider, Andrea Buhen, Claudio E. Montenegro **Shadow economies all over the world: new estimates for 162 countries from 1999 to 2007,** policy research working paper (WP 5356) World bank, Washington, July 2010, P 45-47. (بتصرف)

من خلال الجدول يمكن استخلاص أهم النقاط التالية:

1- أن حجم الاقتصاد الموازي يعتبر مرتفعا في كافة الدول فمتوسط حجمه تقريبا 32.3%من إجمالي الناتج المحلي.

2- إن زيادة معدلات حجم الاقتصاد الموازي في دول (OECD) تعود إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وما تبعها من بطالة وضعف في الموارد المالية لتلك الدول، وتزايد في عجز موازناتها وديونها السيادية، وهو الأمر الذي فرض على أغلب تلك الدول تبنيها برامج تقشفية لمواجهة تبعات الأزمة، وقد ساهمت تلك الإجراءات والبرامج بشكل أو بآخر في تزايد معدلات الاقتصاد الموازي. بينما يعزى التراجع النسبي لمعدلات الاقتصاد الموازي في الدول النامية عموما إلى تبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما ترتب عليها من اتفاقيات وإجراءات دولية لمراقبة التحركات المالية والأنشطة الرئيسية المولدة للدخول القابلة لتمويل نشاطات إجرامية.

3- إن الاتجاه الصعودي لحجم الاقتصاد الموازي وحركة الصعود تختلف من دولة لأخرى بحسب تصنيفها وظروفها الاقتصادية وأحوالها السياسية والاجتماعية، لكن الخاصية المشتركة هي أن الاقتصاد الموازي ظاهرة معقدة تعاني منها كل الأنظمة الاقتصادية (النامية – الانتقالية – المتقدمة OECD).

4- إن كبر أو صغر حجم الاقتصاد الموازي يتوقف على صدى قوة النظام العام للدولة، وعلى تصور المجتمع والحكومة ما سيكون على هذا الحجم وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهو ما يمكن أن نعبر عنه بـــ: **الحجم المسكوت عنه للاقتصاد الموازي.***

5- إنتاج الاقتصاد الموازي المشروع لا سيما في الدول النامية يمثل قرابة ثلث النشاط الاقتصادي، ويتولد به أكثر من نصف الدخول الاجمالية، ونحو خمس الناتج المحلي، ويستوعب أكثر من نصف عدد العمال في كثير من دول العالم الثالث. في حين أن حجم النشاط غير المشروع

* هو ذلك الحجم الذي ينمو عندما يتناقص احتمال اكتشافه وتجد الحكومة أن تكلفة الاكتشاف تزيد مع زيادة حجم الاقتصاد الموازي.

وخاصة الأموال القذرة وغسيل الأموال كأحد مكونات الاقتصاد الموازي، تتجاوز حجم التجارة الدولية للبترول أو ما يعادل 15% من إجمالي قيمة التجارة العالمية، كما أوضح تقرير أعدته وزارة الخارجية الأمريكية سنة 2008، أن حجم تجارة غسيل الأموال قد وصل إلى نحو 3.61 ترليون دولار سنويا.[1]

والجدول الموالي يوضح حجم الاقتصاد الموازي في دول أوروبية ودول OECD خلال الفترة 2008-2013. حسب آخر دراسة لفريديريك شنايدر.

الجدول رقم (7) حجم الاقتصاد الموازي في دول مختارة خلال 2008-2013

الدول / الفترة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
فرنسا	11.1	11.6	11.3	11	11.8	9.9
ألمانيا	14.2	14.6	13.9	13.7	13.3	13
إيطاليا	21.4	22	21.8	21.2	21.6	21.1
بريطانيا	10.1	10.9	10.7	10.5	10.1	9.7
كندا	12	12.6	12.2	11.9	11.5	10.8
اليابان	8.8	9.7	9.2	9	8.8	8.1
الولايات م. إ.	7	7.6	7.2	7	7	6.6

Source : Friedrich Schneider, **size and development of the shadow economy of 31 European and southern OECD countries from 2003 to 2013**, a further decline, April 2013.

المطلب الثاني: حجم الاقتصاد الموازي في السعودية

لقد حقق الاقتصاد السعودي خلال السنوات الأخيرة نموا ملحوظا نتيجة تبني المملكة سياسات إصلاحية هيكلية وتنظيمية، تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة ومستدامة، وتحقيق معدلات نمو اقتصادية

[1] أنظر www.acwsat.com تاريخ الاطلاع 2016/12/01.

متوازنة مع معدلات النمو العالمي المستهدف، وتحقيق الاستقرار في المستوى العامل للأسعار، وتنويع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على البترول كمصدر للإيرادات وتوفير المزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية، مع اعتماد برامج موازية لتأهيل العمالة الوطنية بما يحقق متطلبات سوق العمل إلا أن هذا لا ينفي وجود حجم معين من الاقتصاد الموازي الذي أصاب الاقتصاد السعودي كباقي الدول النامية، كما أشرنا سابقا لقد كانت أول دراسة قام بها الباحث **حامد المطري**، من خلال تعرضه لقياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الأثر الكلية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2009" وهي رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية 2012، وبالتالي سوف يتم التعرض إلى مايلي:

الفرع الأول: خصائص الاقتصاد السعودي

يمكن تحديد الخصائص العامة للاقتصاد السعودي خلال فترة الدراسة في العناصر التالية:[1]

- يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية اقتصادا نفطيا، حيث يعتمد على النفط كمورد رئيس للإيرادات، إذ شكل النفط والغاز 75% من الإيرادات الحكومية وحوالي 45% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وحوالي 90% من الصادرات السعودية أي من عوائد التصدير وتشير التقديرات إلى امتلاك المملكة لاحتياطي نفط يبلغ نحو 265 مليار برميل، يمثل حوالي 55% من احتياطات دول الخليج، و 29% من احتياطي أوبك، ونحو 25% من الاحتياط العالمي من النفط.
- نجحت خطط التنمية خلال العقد الأخير بشكل خاص، في إحداث تغييرات مهمة في الخصائص الهيكلية للاقتصاد الوطني الذي كان يعتمد إلى حد كبير على إنتاج النفط الخام وتصديره، وذلك

[1] مؤسسة النقد العربي السعودي، **التقرير السنوي السادس والأربعون، أحدث التطورات الاقتصادية**، 1430، 2009 ص 24 وما بعدها.

بتنويع الفعاليات الاقتصادية، وزيادة إسهامات القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة دور القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار والتوظيف، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 1.48%كمتوسط مرجح خلال الفترة 1980-1989 إلى 4.69%كمتوسط مرجح خلال الفترة 2000-2009 وبهذا لقد ارتفعت الإيرادات غير النفطية من 818 مليون ريال سنة 1970 إلى نحو 117.6 مليار ريال سنة 2008.

- لقد حققت المركز الثامن من حيث حجم التدفقات الاستثمارية طبقا لتقرير منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية خلال سنة 2010، حيث استقطبت المملكة في سنة 2009 حوالي 133 مليار ريال ليصبح مجموع الاستثمارات الأجنبية حوالي 552 مليار ريال، ولقد شكلت نسبة صادرات الاستثمارات الأجنبية والمشتركة إلى إجمالي الصادرات من دون نفط الخام حوالي 57%.
- تصدرت المملكة قائمة الدول الخليجية والعربية والمرتبة 21 عالميا من حيث درجة الأمان الإئتماني، وذلك وفقا للتصنيف الإئتماني للدول لكل دولة، ونتيجة للسياسة الجيدة لإدارة الدين العام فقد انخفض حجمه من مستوى 660 مليار ريال سنة 2003 إلى مستوى 225 مليار ريال في سنة 2009 أي نحول 16% من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان 82%.
- لقد سجلت المملكة وفقا لمعيار درجة الانفتاح الاقتصادي الذي يقيس التجارة الخارجية للسلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992-2009 درجة انفتاح بمتوسط نسبة 74% مقارنة بحولي 24.8%فيالو.م.أ و 22.9% في اليابان لنفس الفترة.
- حلت المملكة في المرتبة السابعة عالميا في مؤشر الوضوح والشفافية في دفع الضرائب من بين 183 دولة اقتصادية في العالم حسب دراسة المويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، لذلك

يتطلب الأمر المحافظة على هذا المركز، بذل المزيد من الجهود لتسيير وتطوير الإجراءات وكفاءة الإدارة الضريبية والزكوية.

- يتميز الاقتصاد السعودي في العقد الحالي بتركيزه على المشاريع الاستثمارية الرأسمالية التي حظيت بنصب وافر من مخصصات الميزانية لسنة 2010 بلغ ما يقارب 260 مليار ريال، مما يعني استمرار المملكة في تبني السياسات الإصلاحية لتعزيز البنية التحتية وتوزيع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل.
- تنقسم المؤشرات المستخدمة لتقييم الشركات المدرجة في سوق الأسهم إلى أربعة أنواع: مؤشرات ربحية وتشغيلية واستثمارية وإنتاجية، ويمكن الاستفادة منها في معرفة تحركات الأنشطة ورؤوس الأموال وحتى الأيدي العاملة غير النظامية، وطبقا للمؤشرات السابقة كان أفضل عائد استثماري تحقق لعام 2008 لقطاع الفنادق تلاه التجزئة ثم الإسمنت وأقلها الطاقة والمرافق، كما أن هامش صافي الربح كان الأعلى في خدمات الفندقة ثم صناعة الإسمنت ثم البنوك والاستثمار، وأعلاه عائدا على رأس المال طان التجزئة ثم الفنادق ثم صناعة الإسمنت، وأما مؤشر التشغيل فقد كان مؤشر دوران الأصول أعلى ما يكون في التجزئة ثم الزراعة ثم الغذاء ثم البناء والتشييد، بينما أعلى القطاعات توظيفا هو الاستثمار المتعدد بنحو 86390 موظفا يليه البنوك ثم الطاقة والمرافق.[1]

وتشير أهم مؤشرات الاقتصاد السعودي إلى البنية الجيدة والمناخ الاستثماري والتمويلي الواعد كما يتضح في الجدول الموالي:

[1] **تقرير ياسين الجفري 2010/5/31 www.elqt.com** تاريخ الاطلاع 2015/01/01.

الجدول رقم (8) : أهم المؤشرات الاقتصادية في السعودية خلال الفترة 2008-2014

المؤشر الاقتصادي	2008	2009	2012	2014
اجمالي الناتج المحلي (مليار ريال)	836.1	841.2	2791.26	2798.43
معدل التضخم (%)	9.9	5.1	3.52	2.68
معدل البطالة	9.8	9.9	12.2	11.8
عرض النقود (ML) (مليار ريال)	929.1	1028.9	1545.15	1729.32
أسعار الفائدة (%)	2.9	0.6	0.95	0.94
الإيرادات العامة (مليار ريال)	1101	509.1	1152.32	1044.37
النفقات العامة (مليار ريال)	520.1	596.4	972.01	1109.90
عجز الميزانية / GDP	32.5	6.1-	18.35	25.54-
الصادرات (مليار ريال)	1154	697.3	1409.52	1283.26
الواردات (مليار ريال)	431.8	358.4	630.58	651.88
احتياطي الصرف الأجنبي (مليار ريال)	1882.5	1729.1	1862.27	1942.84
متوسط الدخل الفردي	71993	55535	-	-
سعر الصرف (ريال / دولار)	-	-	102.35	105.35
سعر برميل النفط (دولار)	-	-	110.22	106.35

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، **التقرير السنوي السادس والأربعون 2009**. ص 27 وما بعدها.

- مؤسسة النقد العربي, **التقرير السنوي الحادي والخمسون 2015** ص 27 وما بعدها

الفرع الثاني: أسباب الاقتصاد الموازي في السعودية

من خلال الخصائص السباقة للاقتصاد السعودي يمكن استخلاص المؤشرات التالية التي يمكن أن تكون ببا من أسباب الاقتصاد الموازي، ويمكن إجمال أهم الأسباب في: [1]

أولا: البطالة: تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تؤرق صناع السياسات الاقتصادية، حيث تشير الدراسات الإحصائية الصادرة سنة 2012 إلى ارتفاع أعداد العاطلين السعوديين إلى 602.9 ألف عاطل، ولقد بينت أن أعلى نسبة للعاطلين كانت في الفئة العمرية (25-29) سنة بنسبة (37.6%) ولقد وصلت نسبة البطالة إلى 11.8%خلال سنة 2014.

ثانيا: تزايد حجم العمالة الأجنبية: يؤدي وجود العمالة الأجنبية إلى احتمالية ظهور عديد من الانعكاسات السلبية، نتيجة قدومهم بأعداد كبيرة، وتشير الإحصاءات التي أصدرتها وزارة العمل إلى ارتفاع عدد العمال الأجانب سنة 2011 من 6.9 مليون عامل إلى 7.4 مليون عامل سنة 2012، وهذا يسمح باتساع الأنشطة الموازية، كالدخول في صناعة الخمور وترويج المخدرات، كما يؤثر في السياسات الاقتصادية والأمن الاقتصادي.

ثالثا: تحويلات العاملين للخارج

تشير البيانات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي عام 2012 إلى ارتفاع تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في السعودية إلى الدول الأخرى بنسبة 3.7% لتبلغ نحو 107.3 مليار ريال، والذي أدى إلى انخفاض نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص في سنة 2012 بنسبة 11.6% مقارنة بسنة 2011 التي بلغت 12.2%، وقد يدل عدم التناسب بين حجم تحولات العاملين للخارج والزيادة في

[1] ليلئ حامد المطيري، **أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، رسالة بكالريوس في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2014، ص11 وما بعدها

إعداد العمالة الأجنبية، لاسيما في عامي 2011، 2012، كما تم الإشارة إليها، إلى احتمال وجود تسرب مالي قد يكون ناتجا عن دخول محطة من أنشطة اقتصادية خفية.

رابعا: حجم المنشآت

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السعودية حوالي 80% من إجمالي المؤسسات سنة 2009، ولقد تبين وجود نحو 48% من إجمالي العمالة الأجنبية لنفس السنة، تباشر أنشطتها في الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارة غير المدرجة في السجلات الرسمية، وأن أغلبها هي مؤسسات صغير الحجم، ويصعب تتبع أنشطتها ودخولها السنوية بدقة كافية، ولقد ارتفعت إلى 90% خلال سنة 2012.

خامسا: أسباب أخرى

يوجد عديد من الأسباب الاقتصادية والتي تؤثر أيضا في تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي كطبيعة الاقتصاد السعودي، والذي يقوم على سياسات اقتصادية مفتوحة، بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية والسياسة المالية التوسعية، إلى جانب الموقع الجغرافي للسعودية، واتساع رقعتها، وتنوع حدودها مع الدول المجاورة، علاوة على تزايد معدلات الفقر، حيث ارتفعت نسبة الفقر في السعودية من 6.5% سنة 2006 إلى 17% سنة 2011، وكذلك النمو السريع الذي يلحق بالمدن نتيجة الهجرة الداخلية، مما يشكل ذلك عبئا على المدن في استيعاب تلك الأعداد العاطلة عن العمل في القطاع الرسمي في حين يوفر الاقتصاد الموازي فرص عمل للعاطلين عن العمل في الاقتصاد الرسمي.

إلى جانب تزايد حجم الانفاق على السلع الاستهلاكية والترفيهية، حيث بلغت حجم القروض الاستهلاكية (281.5 مليار ريال) في سنة 2012 مقارنة بعام 2011 والتي بلغت 250 مليار ريال، إضافة إلى سوء التصرف في استخدام الأموال وإدارتها، مما قد ينتج عن ذلك تحمل كثير من الأفراد الأعباء

والديون المالية الكبيرة، والذي قد يدفع البعض للعمل في الأنشطة الموازية لتعويض الديون والدخول المتناقصة.

المطلب الثالث: المكونات الأساسية للاقتصاد الموازي ومكافحته في السعودية.

نظرا لخطورة الاقتصاد الموازي وأثاره على المستوى الجزئي والكلي، وعلى مجالات الادخار والاستثمار والاستهلاك، وعلى الجوانب الأمنية والاجتماعية سوف يتم التطرق إلى:

الأفرع الأول: الأنشطة غير المشروعة وعناصرها المختلفة.

تتمثل أهم الأنشطة غير المشروعة والتي تأخذ الطابع العام للاقتصاد الموازي فيما يلي:[1]

أولا غسيل الأموال: تشكل الجرائم المالية خلال الفترة 2000 إلى 2009 نسبة تبلغ في المتوسط 60% من الجرائم الاقتصادية، في حين تشكل جرائم المخدرات نحو 15% في المتوسط خلال نفس الفترة، حيث أشارت التقديرات الدولية إلى أن نصيب الدخول غير المشروعة من إجمالي دخول أنشطة الاقتصاد الموازي والتي تجد طريقها إلى غسيل الأموال في البنوك العالمية بكافة الطرق والوسائل تتراوح ما بين (40%- 70%) وأن الدخل المتحقق من عمليات الاتجار بالمخدرات على المستوى العالمي يقدر بنحو 688 مليار دولار سنويا، وأن حجم الأموال المغسولة عالميا يتراوح بين تريليون ونصف التريليون إلى ثلاثة تريليونات دولار، ويمكن تقدير حجم الأموال القابلة للغسيل في السعودية لا يقل عن 7.5 مليار ريال سنة 2009.

ثانيا: الفساد الإداري والمالي.

لقد احتلت السعودية المرتبة 50 في الترتيب العالمي وفقا لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 متقدمة بواقع 13 مرتبة عن سنة 2009، وقد تم ضبط 85.4 ألف قضية فساد مالي وإداري خلال الفترة من سنة 2005-2009، حيث بلغ عدد قضايا الفساد المضبوطة من هيئة الرقابة والتحقيق 51773 قضية، في حين بلغ عدد قضايا الفساد المضبوطة من المديرية العامة للمباحث لنفس الترة نحو 6651 قضية إضافة إلى جملة من المخالفات الإدارية والمالية المضبوطة من قبل ديوان المراقبة

[1] حامد المطيري، مرجع سابق، ص317 وما بعدها بتصرف.

العامة، كما أن الجهات المختصة هيئة الرقابة التحقيق، لقد أحالت إلى ديوان المظالم نحو 360 موظفا سنويا، إلى جانب عدد قضايا الرشوة التي ضبطت خلال نفس الفترة (2005-2009) حوالي 9567 قضية، وقد بلغ عد المتهمين فيها 11652 متهما، ونسبة الأجانب نحو 66%.

ثالثا: التهرب الضريبي والزكوي.

وفقا للتقرير السنوي لمصلحة الزكاة والدخل لعام 2009 فإن إيرادات الزكاة من عروض التجارة للمؤسسات والشركات الخاضعة للزكاة بلغت نحو 6.6 مليارات ريال بزيادة قدرها 6% عن عام 2008 وتمثل وعاء زكويا يصل إلى نحو 270 مليار ريال، بينما تبلغ إجمالي الإيرادات الضريبية والزكوية عدا الضرائب على شركات البترول 14.166 مليار ريال، في حين تمثل إيرادات الضرائب على شركات البترول 305.399 مليار ريال، ولقد حصلت السعودية على المرتبة السابعة عالميا في مؤشر الوضوح والشفافية في دفع الضرائب من بين 187 دولة اقتصادية في العالم بحسب دراسة البنك الدولي، حيث تضمن النظام الضريبي الجديد العديد من المزايا الضريبية المباشرة وغير المباشرة، وتميز باعتماده على الوضوح والشفافية والمرونة، وأقوى بأسعار ضريبية معتدلة، وأبسط متطلبات الامتثال الضريبي على الصعيد العالمي، هذا من جهة، إلى جانب الغش التجاري، الذي بلغ حجمه على مستوى العالم بنسبة تتراوح بين 5% و 10% من حجم التداول العالمي أي قرابة 720 مليار دولار سنويا, منها ما يزيد على 50 مليار دولار في الدول العربية وحدها. حيث تقدر المنتجات المقلدة والمغشوشة بنحو 30% من المنتجات المتداولة في السوق العربية وهذا خلال سنة 2010.

الفرع الثاني: قياس حجم الاقتصاد الموازي وسبل معالجته

في أجل قياس حجم الاقتصاد الموازي في السعودية لقد اعتمد الباحث على المداخل النقدية، أي الطرق غير المباشرة وهذا نتيجة النقص التي تعاني منها الطرق المباشرة وصعوبة الحصول على المعطيات

الاقتصادية لا سيما خلال الفترة الدراسية (1970-2009) وهذا ما سوف يتم التعرف عليه من خلال هذا الفرع.

أولا: تطور معدلات الاقتصاد الموازي في السعودية

لقم تم تقديم نموذجين قياسين اعتمادا على الطريقة غير المباشرة وهي التي تعتمد على المداخل النقدية، أي طريقة الطلب على العملة المتداولة حيث اعتمد النموذج الأول على ما يلي:

المتغير التابع: هو نسبة العملة المتداولة إلى النقود بمعناها الواسع.

المتغيرات المستقلة: - متوسط سعر الضريبة المرجح وتم أخذ نسبة الفوائد الضريبية إلى إجمالي الإيرادات كبديل لقياس تأثير التهرب الضريبي على نسبة العملة ليعكس العوامل غير القانونية، كالأنشطة غير المشروعة والأنشطة الإجرامية (Tx)

- أسعار الفائدة الإسمية على الودائع المصرفية (i)
- نسبة الأجور والمرتبات إلى الدخل القومي ($\frac{S}{y}$)
- الدخل الفردي (Y_p)

بينما اعتمد النموذج الثاني على ما يلي:

المتغير التابع: لوغاريتم القيمة الحقيقة للعملة المتداولة خارج البنوك باستخدام مكمش GDP

$(log\frac{M2}{p})$

المتغيرات المستقلة: - لوغاريتم الإيرادات الكلية (الإيرادات الجزائية) إلى النتاج المحلي الإجمالي

$(\log\frac{R}{PiB})$

- لوغاريتم الفائدة الاسمية على الودائع (بالدولار) ($\log \frac{i}{D}$)
- العمالة الأجنبية (Ni)
- لوغاريتم كمية التحويلات النقدية (غير المفسرة بالرواتب والأجور) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ($\log \frac{Tr}{PiB}$)

ولقد أظهرت نتائج قياس حجم الاقتصاد الموازي في السعودية أن حجم الاقتصاد الموازي متزايد عبر الزمن وتتراوح تقديراته بين 126-25% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت نتائج تحليل مكونات الاقتصاد الموازي في السعودية وفقا لتتبع عناصر ومكونات تلك الأنشطة الموازية واستنادا إلى معايير بعض الهيئات الدولية والدراسات العلمية في التقدير، وإلى أن الحجم التقديري للاقتصاد الموازي في السعودية يبلغ 236.5 مليار ريال أي نحو 16.78% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 بالأسعار الجارية، ويبلغ نصيل الأنشطة المشروعة منه 7.55 مليار ريال، في حين يبلغ نصيب الأنشطة غير المشروعة قرابة 228.9 مليار ريال، وتشكل أهم عناصره الأوزان النسبية التالية: تجارة المخدرات 10%، وأنشطة التهريب 11%، التهرب الضريبي والزكوي 15.2%، التستر التجاري 17.4%، والعش التجاري 19.3%، والفساد الإداري والمالي 19.32%، والتسول 3%.[1]

وهي تقديرات تقارب التقديرات الدولية المتاحة عن المملكة، من أهمها دراسة Schneider and Buohn (2009)، وهي أحدث الدراسات المنهجية التي قدرت حجم الاقتصاد الموازي في السعودية كنسبة من الناتج القومي للفترة 1999 -2007 وذلك ضمن 120 دولة شملها البحث المستفيض وباستخدام أحدث طرق التقدير من أهمها طريقة Mimic كما هو موضح في الجدول:

[1] حامد المطيري، مرجع سابق، ص 499 ص 500.

الجدول رقم (9): حجم الاقتصاد الموازي في السعودية (1999-2007)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاقتصاد الموازي (%)	18.4	18.4	18.2	18.4	18.9	19.2	19.4	19.5	20.0

Source : Friedrich Schneider and Andrew Buehn, Claudio E. Montenegro **Shadow economies all over the world: new estimates for 162 countries from 1999 to 2007,** policy research working paper (WP 5356) World bank, Washington, July 2010, op.cit, P16

ثالثا: سبل معالجة الاقتصاد الموازي في السعودية

لقدبذلت السعودية جهودا في مكافحة أنشطة الاقتصاد الموازي تتلاءم مع طبيعة ونوع كل نشاط من تلك الأنشطة الخفية، وتتنوع تلك الإجراءات بين إجراءات قانونية وإدارية وأمنية وتنظيمية وتوعوية وتدريسية وتعاون إقليمي ودولي، وقد أصدر مؤخرا خلال سنة 2013 مشروع من أجل معالجة الاقتصاد الموازي وتتمثل أهم عناصره في:[1]

- الشروع في برنامج لصنع خبراء محليين أو صناع سياسات اقتصادية من خلال متابعة العاملين بمجال الاقتصاد في مؤسسات الدولة، البرلمان، رئاسة الوزراء، مجلس الوزراء، غرفة التجارة، البنك المركزي.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي عانت من الاقتصاد الموازي وكيف استطاعت أن تحوله إلى اقتصاد رسمي.
- الاستمرار في خطط الإصلاح وطرح الحلول من قبل الجهات ذات العلاقة.

[1] فهد محمد بن جمعة، **مكافحة الاقتصاد الخفي، مشروع نظام اللجنة الدائمة لمكافحة الاقتصاد الخفي، السعودية،** 2013/11/3.

- استحداث أو تفعيل القوانين التي تحكم القطاع الخاص وإدارة الأعمال الحرة.
- تطوير آليات تسجيل شركات القطاع الخاص، وتفعيل دور المصارف المحلية لدعم أصحاب الأعمال.
- التسجيل لدى المصلحة العامة للزكاة، وهذا الإجراء بإمكان الدولة إلزام صاحب الأعمال الحرة به من خلال منح القروض الصغيرة التي تعطى على شرط التسجيل لدى الضريبة، ليتسنى للدولة تفعيل النظام الضريبي والمحاسبي في إدارة الأعمال والإيرادات للبلاد.

ومن أهم مبررا هذا المشروع هي:

- وقف إهدار الموارد المالية والبشرية وسوء استغلالها
- تطبيق الأنظمة الاقتصادية العالمية واستحداث أخرى، على أن تكون عادلة وسليمة، آخذة بعين الاعتبار المصلحة العامة وحاجات المجتمع الأساسية.
- تحسين توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- منع انتشار السلع المغشوشة في السوق، التي تحد من المنافسة وتضعف الصناعة الوطنية.
- الحد من انتشار الفساد والجرائم الاجتماعية والفساد الإداري والرشوة، وغير ذلك
- تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن وحماية البيئة من التلوث
- رفع المستوى المعيشي للمواطن من خلال توفير السلع والخدمات الجيدة ذات الأسعار المناسبة لدخولهم
- المحافظة على أخلاقية المجتمع.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لمختلف جوانب الأثار المباشرة وغير المباشرة وطرق قياسها، وقياسها في مختلف الدول سواء نامية أو متقدمة، ولقد توصلنا إلى العديد من النتائج:

- يترتب على توسع حجم الظاهرة عدة آثار على الاقتصاد الوطني، فهي من جهة تؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة والتضخم، وتؤثر سلبا على السياسة النقدية وتوزيع الموارد، إضافة إلى خلق مشاكل عديدة. ومن جهة أخرى تساهم الظاهرة في إيجاد مناصب شغل وقدرتها على منافسة الاقتصاد الرسمي، وتنشيط النمو الاقتصادي، ورغم الآثار الإيجابية لهذه الظاهرة إلا أن هذا ليس مبررا لتزايد نموها على حساب الاقتصاد الوطني.
- على الرغم من صعوبة تقدير حجم الاقتصاد الموازي إلا انه ليس بالمستحيل وقد أظهرنا أنه باستخدام العديد من المناهج ومنها منهج الطلب على النقود، ومنهج المدخل المادي "الكهرباء"، ومدخل النماذج "المتغير الكامن"، أمكن تقدير تصورات عن حجم ونمو الاقتصاد الموازي في دول التحول الاقتصادي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية،لا سيما في السعودية, لا توجد طريقة واحدة هي الأفضل من غيرها أو مقبولة قبولا عاما، وكل منهج من المناهج له نقاط قوته وضعفه ويمكنه تقديم تصورات ونتائج معينة.
- رغم أن الطرق المختلفة تقدم حجما كبيرا من التقديرات إلى حد ما فإن هناك اتجاه شائع مفاده أن الاقتصاديات السوداء في أغلب دول التحول الاقتصادي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تم بحثها في نمو متزايد خلال العقد الحاضر، وبطبيعة الحال هذا حتى في الدول النامية.

لذلك تحاول الحكومات اتخاذ عدة إجراءات للتعامل مع هذه الظاهرة في محاولة للقضاء عليها أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة عن وجودها.

الفصل الثالث

واقع سياسات الاستقرار الاقتصادي

تحتل سياسات الاستقرار الاقتصادي أهمية كبيرة في المدارس الاقتصادية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وقد ازدادت هذه الأهمية بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929-1933، التي عصفت بالمنظومة الرأسمالية، والتي تساقطت معها المسلمات الكلاسيكية كاستحالة وجود بطالة دائمة وآلية عمل اليد الخفية والدور الحيادي للدولة وسيادة قانون ساي في الأسواق، وقد آلت هذه الظروف إلى ظهور المدرسة الكينزية لاخراج الرأسمالية من هذه الأزمة لتلاقي رواجا بين الاقتصاديين وقد أعطت الكينزية دورا كبيرا للسياسة المالية المرنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك عن طريق عوامل الاستقرار الذاتية وفي عقد الستينات في القرن الماضي حدث تحول كبير في قبول فاعلية السياسة المالية بعد أن نشر ميلتون فريدمان كتابه عن التاريخ النقدي للولايات المتحدة في سنة 1963 الذي بين من خلاله أن سبب الأزمة الاقتصادية الكبرى يعود إلى عوامل نقدية وليس كما اعتقد كينز بأنها تعود إلى نقص الاستثمار وما يتبع ذلك، ومن جهة أخرى اعتقد فريدمان أن السياسة المالية عميقة في تأثيرها على النشاط الاقتصادي ورأي أن اتباع سياسة نقدية تعتمد على سياسة النمو النقدي الثابت كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولهذا كان هناك جدل واسع حول فعالية كلا من السياستين النقدية والمالية ولقد دافعوا عن السياسة الدخلية والتي تصمم للحد من ارتفاعات الأسعار والأجور، وآخرون يدافعون عن سياسة سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

لكن على الرغم من أهمية سياسات الاستقرار الاقتصادي إلا أنه هناك واقع اقتصادي يقابلها وهو إشكالية وجود الاقتصاد الموازي الذي أصبح لديه قاعدة واسعة في النشاط الاقتصادي نتيجة انتشاره في السنوات الأخيرة وبهذا تأتي هذا الفصل لإلقاء النظرة علئ طبيعة سياسات الاستقرار الاقتصادي ومدى فعاليتها ونجاحها في مواجهة الاقتصاد الموازي.

هذا من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصاد الكلي.

المبحث الثالث: أدوات سياسات الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول: الاستقرار الاقتصادي الكلي.

في ظل الظروف الحالية يظهر صانعوا القرار الاقتصادي في أي بلد في البحث عن البرنامج للاستقرار الاقتصادي يؤدي تطبيقه إلى تعظيم المنافع والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وبأقل الخسائر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وهو المطلب الأول لتطبيق أي استراتيجية للإصلاح الاقتصادي وهو أمرا ليس سهلا من الناحية العملية وإن كان ممكنا من الناحية النظرية، إن وجه الصعوبة يمكن في مدى كفاءة أي برنامج للإصلاح وعدالته.

إن تحقيق الشرط الضروري السابق يتوقف على حجم القدرات والامكانيات المادية والمعنوية المتاحة في الاقتصاد ويعتمد على مدى توفر الإدارة الاقتصادية الكفؤة التي تحسن استخدام هذه الإمكانيات النادرة بطبيعتها بطريقة رشيدة وفعالة.

أما من الناحية النظرية فإن تحديد نموذج نظري ملائم للإصلاح الاقتصادي يعوقه عدد من الإشكاليات لأن هناك أكثر من نموذج للاستقرار الاقتصادي وكل نموذج يرتكز على اطار فكري معين.

وذلك أن تحليل الاتجاه الملائم للاستراتيجية الاستقرار الاقتصادي لا ينفك عن تحليل وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1]

[1] عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2005، ص132.

المطلب الأول: دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

لقد شهد القرن الماضي والحالي أزمات اقتصادية أدت إلى انتشار البطالة والتضخم من جهة ومن جهة أخرى لوحظ توسع نطاق نشاط الدولة، حيث أصبحت مسئولة عن التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، وذلك بسبب فشل النظام المالي التقليدي القيام بهذه الأعمال[1].

مما يعني غياب الاطار النظري الموحد وغياب الأرضية المشركة لمدارسه المختلفة، وضعف الأسس المنطقية لبعضها من أجل تفسير مدى ضرورة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، حيث يعود هذا الضعف إلى الإهمال الذي وجده هذا الجانب من جوانب الدراسات الاقتصادية التي كانت تعكس المصالح الآنية أكثر مما كانت تستند إلى المنطق النظري.[2]

بالتالي تقوم الدراسة من خلال هذا المطلب بتحديد الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي مبنية العلاقة الموجودة بين الاستقرار الداخلي والخارجي وإبراز الاختلافات الموجودة بين الدول النامية والمتقدمة.

الفرع الأول: الدور الاقتصادي للدولة في النظرية الاقتصادية.

تعود بداية الأفكار المؤكدة على دور الدولة في الاقتصاد إلى دعاة مذهب التجاريين حيث ونادئ هؤلاء إلى تدخل الدولة الواسع في الصناعة والتجارة ثم جاء التوجه المضاد لذلك من خلال كتابات (A.Smith)، وذلك كرد فعل لمذهب التجاريين حيث جاء smith مبدأ اليد الخفية كمبرر لتحرير الأسواق من تدخل الدولة، وقد تلا ذلك بروز مذاهب مضادة رئيسية كالماركسية والكينزية في

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة عمان، ط1، 2007، ص30-31.

[2] عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والانفاق العام "دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية الاجتماعية في البلدان العربية"**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997، ص31، بتصرف.

أواخر القرن التاسع العشر وأوائل الفرن العشرين، وقدمت كل من هذه الجهات أفكارها الخاصة عن أسباب وضرورة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

واليوم تعود أفكار المدرسة الكلاسيكية الجديدة إلى الصدارة حول تفوق السوق، على الرغم من الانتقادات الحادة التي وجهت للأسس النظرية لهذا الادعاء، ولقد تأرجح الموقف من هذين النقيضين وقد عكست سياسات التنمية الاقتصادية في اقطار العالم الثالث هذا التأرجح في الأفكار المتعلقة بدور الدولة.

وفي عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين تبنت معظم البلدان النامية أسلوب تخطيط التنمية وتولت الدولة دورا رئيسيا في مهام التحول الاقتصادي عن طريق التدخل في الأسواق وعبر تأسيس المنشآت الحكومية الإنتاجية والخدمية إلا أن أزمة الديون في عقد الثمانينات منحت المقرضين ومؤسساتهم المالية الفرصة لنبذ هذه السياسات واعتمدت فكرة الإصلاحات الهيكلية على مفهوم ضيق لدور الدولة يقتصر على تأمين حقوق الملكية وتطبيق السياسات الاقتصادية الكلية المتوازنة وتوفير التعليم المناسب وبناء بعض البنى التحتية.[1]

وهناك موقفان متعارضان بشأن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

أولا: حجج أنصار التدخل الحكومي.

هناك عدة عوامل تدعو إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهذه العوامل هي:

1- **السلع العامة "Public Goods":** وهي سلع تشبع حاجات عامة تهم المجتمع عامة مثل ضمان الدفاع عن الوطن والأمن الداخلي والعدالة والطرق العامة والصحة والتعليم، وتختلف

[1] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل/ ط1، عمان، ص ص255، 256.

السلع العامة بالنسبة للفرد المستهلك عن السلع الخاصة فالمستهلك لا يملك المقدرة في التحكم بكميات وأنواع وأسعار السلع العامة حيث تحدد هذه الأمور من قبل الحكومة على أساس تفضيلات المجتمع بالإضافة إلى عدم تأكد المستهلك من المنافع المتوقعة من استهلاك السلع العامة مثل ما هو الحال في استهلاك السلع الخاصة زيادة عن ذلك فإن الدوافع وراء انتاج السلع العامة هو المصلحة العامة للمجتمع في حين أن دافع انتاج السلع الخاصة هو تحقيق الربح للمنتج.

- السلع العامة البحتة "الخالصة".
- السلع العامة شبه العامة "غير الخالصة".

وتتميز بخصائص متعددة أهمها:[1]

- يكون استهلاك السلعة غير تنافسي عندما تكون التكلفة الحدية الناتجة من إضافة شخص واحد إلى هذا الاستهلاك تساوي صفرا، وتنشأ هذه الخاصية من عدم إمكانية تقسيم السلع، حيث تكون متاحة لجميع أفراد المجتمع بالتساوي، واستهلاكها من قبل أحد أفراد المجتمع لا يقلل من الكمية المتاحة من تلك السلعة للأفراد الآخرين في المجتمع وهذا يجعل الأفراد لا يسعون لامتلاك هذه السلعة حتى يحققوا مزايا خاصة لهم، بالتالي تكون مزايا ومنافع هذه السلعة متاحة للجميع باستمرار دون توقف ودون أن يتنافس أحد على استهلاكها.
- عدم إمكانية الاستبعاد حيث أن هذا المبدأ يرتبط بالسلع الخاصة وينتج من وضوح حقوق الملكية فيها، الفرد الذي يملك سلعة خاصة له الحق بان يتمتع بمنافعها ويستطيع أيضا ان يبعد الآخرين من استهلاكها او امتلاكها ونظام السوق له الدور الكبير في تطبيق مبدأ الاستبعاد

[1]Ramond Barre, Jacques Fontanel, **Principes de politique économique**,presses universitaires de grenoble ;economie en plus ,1991, p.19-21.

للسلع الخاصة، لذا فإن نظام السوق يستبعد أي فرد من ان يستمتع بمنفعة أي سلعة خاصة إلا إذا دفع ثمنها، وهذا عكس السلع العامة.

- تعتبر السلع العامة من السلع الضرورية لقيام المجتمع، فالمنافع المترتبة على وجود مثل هذه السلع تعم وتنتشر على جميع أفراد المجتمع كمجموعة تكون أكبر من مجموع المنافع الخاصة التي تحصل عليها أفراد المجتمع المنتفعين مباشرة من هذه الخدمة.

وعلى هذا فإن العائد الاجتماعي أي المنفعة العائدة من السلع العامة من وجهة النظر الاجتماعية تكون أكبر من المنفعة من وجهة النظر الفردية.

2- **الآثار الخارجية لقرارات الوحدات الاقتصادية:** ويقصد بها المنافع أو المضار التي يتحصل عليها الفرد أو مجموعة من الأفراد نتيجة التصرفات أو القرارات التي تقوم بها أفراد آخرون وهذه المؤشرات قد تكون نافعة، ومن أمثلها إنفاق بعض الشركات والمؤسسات على البحث العلمي والاكتشافات التي يكون عائدها للمجتمع ككل كما قد تكون آثار سلبية مثل التلوث والضجيج اللذين يسببهما المصانع والسيارات والطائرات، وحيث ان الأفراد لا يتحملون كافة التكاليف التي تسببها المؤشرات السلبية المترتبة على عملهم فإنهم قد يقومون باستقلال هذه المزايا ويقدمون على القيام بمزيد من هذه التصرفات وبالمقابل فإن عدم حصول بعض الافراد أو الشركات على كامل العوائد من الآثار الخارجية التي يجلبونها للمجتمع قد يشكل عاملا محبطا لجهودهم الإنتاجية وبتعبير آخر فإن آلية السوق وحدها غير قادرة على تحقيق التوازن في الأحوال التي تبرز بها مثل تلك المؤشرات الخارجية أو أنها لا تتمتع بالكفاءة في ذلك ومن

هنا يصبح تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي ضروريا إما لزيادة المنافع الخارجية أو لتخفيض النفقات الخارجية باستخدام الإعانات او الضرائب.[1]

3- **الاحتكار:** يأخذ التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لحل مشكلة الاحتكار أشكالا عدة من أهمها:[2]

- الإجراءات التنظيمية في وضع التشريعات والقوانين التي تمنع حدوث الاحتكار غير الطبيعي في سوق السلع وفي حالة الاحتكار الطبيعي[3]، يمكن للدولة ان تجبر الصناعة بأن تضع السعر الذي يتساوى مع التكلفة الحدية ومن ثم تقديم الإعانات الكافية لتغطية الخسائر الصناعية.
- يمكن أن تتخذ الدولة إجراء آخر كأن تتولى إنتاج السلع المحتكرة إذا كانت مهمة للمجتمع.
- يمكن أيضا للدولة أن تشرف على سياسة المشروعات الاحتكارية للتأكد من أن عمل هذه المشروعات يتفق ومصلحة المجتمع وإلا تدخلت بالطرق السابقة.

هذا ما يؤكد ويدعو إلى تدخل الحكومة من أجل وضع التشريعات الفعالة التي من شأنها حماية المنشآت الصغيرة وكبح جماح القوة الاحتكارية وما يترتب عليها في أحيان كثيرة من آثار اجتماعية واقتصادية سلبية كما قد يكون من أهداف التدخل الحكومي حماية مستويات التوظيف التي حققها عمل المؤسسات الصغيرة ونشاطها.

وذلك باستخدام سياسات الدعم أو الاعفاء من الضرائب والرسوم والحماية الجمركية.

---

[1] Kamel Ghazouani, **politiques Macro"conomiques "les instruments",** edition CLN, 2009, p7.

[2] محمود حسين الوادي وزكرياء أحمد عزام، مرجع سابق، ص40.

[3] Natural monopoly: وهي ظاهرة بعض القطاعات التي تسيطر عليها مؤسسة إنتاجية واحدة مثل الاتصالات وخدمات الكهرباء والمياه.

4- **اخفاق آلية السوق:** إن آلية السوق كثيرا ما تفشل في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد وهذا المنطق يرفض معيار الحدية كمقياس لكفاءة الإنتاج أو تخصيص الموارد فأسعار السوق قد تحدد بناء على التكلفة الحدية ولكن ذلك لا يعني أنها بالضرورة تعكس المنفعة الاجتماعية "SucialBenefit"، كما أن ربحية السوق قد لا تتطابق مع صافي المنفعة الاجتماعية.

الاعتبار الآخر هو أن الحافز الرئيسي لنشاط المؤسسات الخاصة هو عامل الربحية ولكن هناك اعتبارات قد تجعل من هذا الاستثمار المدفوع بمعدلات الربحية وحدها أقل، أحيانا بدرجات كبيرة من المعدلات المطلوبة اجتماعيا فالربحية عادة ما تكون مبنية على التوقعات، وحيث إن المستقبل غير معروف أو مضمون بسبب حالات عدم اليقين أو المخاطرة فأن معدلات الربحية غالبا ما تكون مخصوصة بنسب عالية وهذا ينطبق بشكل خاص على المجالات الجديدة للاستثمار. مثل الصناعات الجديدة أو الصناعات العالية التقنية.[1]

بالتالي فهناك عدة طرق للتدخل الحكومي في هذا المجال: [2]

- ✓ عمل النشرات الإحصائية الدورية التي تتعلق بالنشاطات الاقتصادية المختلفة وأحوال السوق في الداخل والخارج.
- ✓ عمل دوائر لدراسة أحوال المستهلك وحمايته من الدعاية التي قد تكون مضللة أحيانا وتزويده بالمعلومات الكافية عن السلع الاستهلاكية وأسعارها وأنواعها وأماكن وجودها.
- ✓ انشاء الغرف التجارية التي تزود المنتجين بمعلومات كافية عن السوق وأنواع وكميات السلع الموجودة في الداخل والخارج.

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، 36.

[2] نفس المرجع، ص33.

- ✓ فتح مراكز حكومية للعمل لتقديم المعلومات الكافية عن سوق العمل والفرص المتاحة ومستوى الأجور والمزايا الأخرى.

طل هذه الإجراءات تقلل من الجمود في حركة عناصر الإنتاج وخاصة العمل مما يرفع من كفاءة استخدام الموارد المتاحة في الاقتصاد، بالتالي نرى أن تدخل الدولة لا يعدو أن يكون سوى تصحيح لدور جهاز السوق في بعض المجالات وحفظ التوازن الاقتصادي في عمل نظام السوق.

5- **المرض الهولندي: "PutchDisease"**: ذلك أن الدولة المصدرة للموارد الأولية تواجه تقلبات كبيرة في وضعها التجاري مقارنة بالدولة التي لها قاعدة صناعية متنوعة ولهذه التقلبات انعكاسات على الدخل الوطني وطالما ان عوائد الصادرات في معظمها تعود للدولة فإن السياسة الميزانية تكون أداة مهمة للتأثير على سلوك باقي الأعوان الاقتصاديين. تركز نظرية المرض الهولندي على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج والذي يحدث استجابة لصدمة إيجابية بسبب اكتشاف مورد ما أو ارتفاع سعره في الأسواق الدولية مثلما هو الحال في الدول النفطية.[1]

وكما يطلق عليها بنظرية القطاع المزدهر "BoomingSector" والذي هو القطاع النقدي، الذي لا يستوعب إلا عددا صغيرا من القوى العاملة وذلك بسبب اعتماده على التقنية العالية فإن هذه النظرية تركز على أثر الانفاق، الذي يعمل وفق الآلية التالية: إن جزءا مهما من الدخل في القطاع المزدهر يرجع إلى الحكومة إما بشكل الملكية المباشرة أو بشكل غير مباشر عن طريق الضرائب، وعندما تقوم الحكومة باتخاذ قرارات تتعلق بالانفاق العام، فإن خطواتها

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"**، د. م. ج، 2003، ص14.

هذه تؤثر في الكمية المعروضة من السلع والخدمات في كل من القطاعين التبادلي "الصناعة والزراعة" وغير التبادلي (التشييد والبناء والخدمات). ومقابلة الزيادة في الطلب الحكومي ستكون عبارة عن زيادة الواردات من السلع الصناعية والزراعية ومن ثم استقرار أسعار هذه السلع. أما القطاعات غير التبادلية أو غير التصديرية فإن زيادة الطلب على منتجاتها يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار سلعها بسبب عدم القدرة على الاستيراد وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع في دخول عوامل الإنتاج والأجور في هذه القطاعات، ومن ثم عملية تحول دخلية لعوامل الإنتاج من القطاعات التصديرية إلى القطاعات غير التصديرية.[1]

ثانيا: حجج معارضي التدخل الحكومي.

يرى أنصار الدولة الحيادية أن زيادة دور الدولة الاقتصادي يؤدي إلى إلغاء أسعار السوق وإلغاء الدور الاقتصادي للسعر مما يجعله عاجزا عن إعطاء صورة واضحة عن ندرة السلع وتكلفتها الحقيقية وهذا ما يؤدي إلى الإنتاج دون مراعاة القدرات الفعلية للمجتمع وظروف الندرة النسبية، كما يكون نشاط المؤسسة غير مراع لاحتياجات السوق وبقاء هذه المؤسسات لا يتحدد بنتائجها الاقتصادية وإنما يتحدد بقرارات إدارية بعيدة عن الرشد الاقتصادي.[2]

إضافة إلى ما سبق فإن هناك عدة عوامل تؤيد هذه الآراء الداعية لتقليص دور الدولة الاقتصادية من أهمها:[3]

---

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص. ص38-39.

[2] ولي عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"**, مكتبة حسين العصرية، بيروت، ط1، 2010، ص55.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، ط1، 2003، ص46 وما بعدها، بتصرف.

1- **الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل**: قد ترتب على زيادة درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل ظهور آثار عديدة أصبحت من الخصائص الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة من أهمها:

- ✓ زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج نظرا للارتفاع الكبير في نسبة النشاط الاقتصادي المعتمد في رخائه أو كساده على ما يحدث في العالم الخارجي.
- ✓ إن السياسات الاقتصادية الداخلية للبلاد الصناعية الكبرى أصبحت ذات آثار تتجاوز حدودها وتترك بصماتها على اقتصاديات البلاد الأخرى، بل لقد أصبح من الصعب التمييز بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية من حيث ما يتولد عنهما من آثار تقع على البلاد الأخرى.
- ✓ زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي زيادة كبيرة ويتيح ذلك عن إزالة أو تخفيف العوائق في درجة التدفقات الدولية السلعية والمالية وقيام أسواق عالمية في السلع والخدمات المختلفة تتصارع فيها البلاد المختلفة.

2- **وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:** يتسم النظام الاقتصاد العالمي الجديد بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي، حيث لم يعد في امكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بصنع هذا المنتج وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات والأجهزة الكهربائية والحاسبات الآلية وغيرها يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد هذه المكونات فقط.

وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد بل وأصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حث تصبح الأنماط الجديدة لتقييم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع في الصناعات الكهربائية والإلكترونية والهندسية والكيمياوية ولعل تجربة النمو الآسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

- الثورة العلمية في المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وتعميق العولمة الاقتصادية: أو ما تسمى بالثورة الصناعية الثالثة والتي تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في المرحلة الحالية او المعاصرة، وتلعب دورا محوريا في تشكيله بل وتعد محرك التغيير في جميع أجزائه حيث ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل أهمها:[1]
- ثورة في الإنتاج وفي التسويق نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب انتاج المشروعات العملاقة ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات فقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الاستمرار وقد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي، بل وقيام التحالفات الاستراتيجية بين الشركات م. ج التي تلعب دورا متزايدا في المجال.
- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل وشاركت في ذلك أيضا الثورة التكنولوجية والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول، حيث ارتبط النظام الاقتصادي العالمي الجديد بشبكة جديدة من العلاقات التجارية والمالية ولا يستطيع أحد

[1] عبدالمطلب عبدالحميد ,مرجع سابق , ص , 47 .

أن يعزل نفسه عن ذلك على نطاق أي دولة من دول العالم بل إن الصدمات الاقتصادية الخارجية كما رأينا أصبحت تؤثر في باقي أطراف العالم إذا حدثت في إحدى أطرافه.

ثالثا: مجالات تدخل الدولة

لقد تمثلت اهم وظائف الدولة و برزت في :[1]

1- **محاربة الفقر ودور الحكومة في توزيع الدخل:** ندرك الحكومات عدم مقدرة السوق الحر على إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة ولذا فهي تقرر التدخل لتحقيق ذلك، غير أن التدخل الحكومي لتحسين توزيع الدخل يجب ألا يدخل ميكانيكية السوق الحر، أي لا يتعين أن يأتي عن طريق وضع حد اقصى لأسعار السلع والخدمات أو وضع حد أدنى للأسعار والأجور، وانما يجب أن يأتي عن طريق منح الدعم لمستحقيه، إما في صورة نقدية أو عينية وفي الواقع العملي تستخدم حكومات الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية وتقديم برامج رفاهية walfare programs لإعانة العاطلين والأطفال والمحرومين، وتقديم الخدمات الاجتماعية بأسعار مدعمة كالتعليم والصحة ورعاية كبار السن والمعوقين، والتعهد ببرامج التأمينات الاجتماعية التي تقدم معاشات.

وفي الوقت الحالي يثور جدل حول الآثار الديناميكية طويلة الأجل التي تنتجها برامج الرفاهية المقدمة من قبل الدولة حيث تنقسم إلى: [2]

- الآثار الإيجابية: وهي تتمثل في:

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص21-24، وعبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص156-193، بتصرف.

[2] عبد القادرمحمد عطية , نفس المرجع , ص , 176

- مساعدة بعض الطبقات على تخفيف حدة الفقر.
- المساهمة في تراكم رأس المال البشري.
- زيادة الإنتاجية من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي لبعض الطبقات.
- زيادة معدل مساهمة المرأة في العمل.

- الآثار السلبية: وهي تتمثل في:

- تؤدي برامج الرفاهية إلى زيادة معدل البطالة، فهي تساعد الأفراد العاطلين على المطالبة بأجور أعلى لأنها تحميهم من ضغط الحاجة، بالتالي فإنها تساعد على طول فترة بطالتهم كما أنها تقلل من رغبة الأفراد العاطلين في البحث عن وظيفة ذلك انه بحصول الفرد على وظيفته بفقد اعانة البطالة كما يخضع دخله للضريبة، ويكون الفرد بذلك قد تعرض لضريبة ضمنية عندما فقد الإعانة والضريبة صريحة عندما حصل على دخل من الوظيفة، إضافة إلى طول فترة البطالة التي تشجع عليها هذه البرامج يؤدي إلى تقليل فرصة الفرد في الحصول على وظيفة نظرا لانخفاض مستوى مهارته وتدريبه مع ابتعاده عن العمل لفترة طويلة.
- يؤدي تزايد الاعتماد على برامج الرفاهية المصحوب بارتفاع في معدلات الضريبة إلى انخفاض رغبة الأفراد في الادخار إما لقلة احتياجاتهم إليه أو لانخفاض معدل العائد على الادخار بعد الضريبة، ويترتب على ذلك انخفاض معدل الاستثمار مما قد يعرقل النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى قد يؤدي الدعم الزائد لبعض الخدمات الحكومية إلى سوء استهلاكها ومن ثم تبديد الموارد وهو ما يعرقل النمو.

- قد تزيد هذه البرامج من عدم الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، حيث هناك علاقة بين زيادة الاتفاق الحكومي الذي يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة والنتيجة هي زيادة في الدين العام.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين النمو وتوزيع الدخل، فإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة يزيد من مقدرتهم على الاستثمار في رأس المال البشري وهو ما يصاحبه زيادة في الإنتاجية ومنه دفع عجلة النمو، حيث إذا كانت الطبقات الفقيرة والمتوسطة تستفيد من التحسين في الإنتاجية عن طريق زيادة دخولهم فإن الطبقات الغنية تستفيد باستخدام عمالة ذات إنتاجية أعلى. إضافة الي : [1]

2- **دور الحكومة في حماية البيئة:** تعتبر حماية البيئة من أهم الموضوعات التي حظت باهتمام واسع في الآونة الأخيرة ومن أهم مظاهر الاهتمام به ارتباطه بمصطلح جديد ظهر في الكتابات الاقتصادية منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي هو التنمية المتواصلة أو المستمرة أو المستدامة وتعرف بأنها ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في اشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون التقليل من مقدرة الأجيال المستقبلة على اشباع احتياجاتهم هذا يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة ونظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للنضوب وتعوض الأجيال المستقبلة على سبيل المثال الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية الآمنة.

ومنه إن التنمية المستدامة هي مصطلح يدعو إلى تبني نمط من التنمية تحافظ على مخزون الموارد الطبيعية المتاح لدى المجتمع، وهي تتضمن عددا من العناصر أهمها:

[1] عبدالقادرمحمدعطية ,مرجع سابق , ص , 160 _ 165 بتصرف

- تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد.
- استخدام تكنولوجيا نظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برامج البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتقييم المشروعات الجديدة.
- تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.
- تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية الى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

3- **محاربة الفساد الاقتصادي**: باعتباره اليوم احدى أهم عوائق الاستثمار المباشر ويعمل على التقليل من درجة الاستفادة منه، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال زيادة دمقرطة الحياة السياسية وإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية ترصد قضايا الرشوة والفساد وتعمل على زيادة الشفافية في شؤون الانفاق العام والحكم.

ولقد ساعد على انتشار الفساد الاقتصادي انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي الذي يجد بعض أسبابه في عدم انصاف الأنظمة الضريبية، انتشار الإجراءات المقيدة للحرية الاقتصادية وحجم التعقيدات البيروقراطية ويعمل الفساد الاقتصادي على المساعدة في ظاهرة غسيل الأموال الناجمة عن المخدرات والرقيق الأبيض وتزوير العملات وتزييفها، ومثل هذه الظواهر ما فتئت تتفاقم في العالم خاصة في دول العالم الثالث، مما يجعل من محاربتها أمرا صعبا بالنسبة لكل دولة مقدرة وهذا ما يحتم الانخراط في جهد دولي مع الحرص على تفعيل أنظمة المعلومات وتبادلها بين الدول بخصوص هذه القضايا.

الفرع الثاني: تفسير تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

لقد ظهرت عدة أطروحات حول تفسير حجم تدخل الدولة والمتمثلة أساسا في محاولة تفسير ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي على المدى الطويل ولعل من أبرز هذه الأطروحات هو قانون واغنر وتحليل بيكوك وايزمان، وفيما يلي شرح هذه التحليلين فيما يلي:[1]

1- قانون واغنر "WagnersLow":

يعود إلى الاقتصادي الألماني أدولف واغنر ويشير إلى وجود علاقة موجبة بين مستوى التطور الاقتصادي وحجم الإنفاق الحكومي، حيث نشر سنة 1893 نظرية متماسكة عن قانون زيادة التوسع في الأنشطة العامة والحكومية بشكل خاص. " Low of increasing state activity" وقد تم استنباط هذه النظرية من الملاحظات الواقعية التي تدل على أن الانفاق العام ومستوى التنمية مقاييس بنصيب الفرد في الدخل الوطني.

ووفقا لهذه النظرية فإن هناك ثلاثة أسباب تعمل على زيادة دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وهي:

أ. عامل التصنيع والتحديث الي يؤدي إلى إحلال الأنظمة العامة محل الأنشطة الخاصة حيث تبرز حاجة متزايدة للسلطات العامة من اجل القيام بأعمال الحماية والتشريع والتنظيم، كما ان التقسيم الدقيق للعمل المصاحب لظاهرة التصنيع وازدياد معدلات التحضر يتطلب زيادة الاتفاق على المجالات التي تضمن فرض العقود والاتفاقيات وحفظ الأمن والعدل وحكم القانون الذي يضمن الأداء الأكفأ للاقتصاد.

[1] عبد الرزاق فارس، مرجع سابق، ص30-32، و وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص56-59، بتصرف.

ب. إن النمو في الدخل الحقيقي يؤدي لا محالة إلى التوسع النسبي في الانفاق الرفاهي والثقافي مثل ذلك الانفاق التعليمي.

ج. إن التطور الاقتصادي والتغيرات السريعة في التكنولوجيا عاملان يتطلبان أن تسيطر الحكومة على إدارة الاحتكارات الطبيعية وذلك من اجل زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وكذلك لتوفير الاستثمارات اللازمة في بعض القطاعات التي تحجم عنها القطاع الخاص.

ويمكن التعبير عن هذا القانون كما يلي:

$$G/Y=f(Y/N)$$

حيث أن: G: حجم النفقات العامة.

Y: الدخل الوطني.

N: عدد السكان.

مع: $(\Delta G/\Delta Y)$: مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكبر من الصفر.

وبالرغم من تنمية هذه الفرضية بالقانون إلا أنه من الواضح أنها لا تعدو أن تكون محاولة مبسطة لتفسير نمو الإنفاق العام.

- من خلال المعادلة السابقة نستطيع أن نستنتج ما يلي:

- انطلاقا من مبدأ التصنيع الذي يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصة الانفاق الحكومي في الدخل الوطني، وبما أن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامةــ و الهياكل القاعدية، التربية، الدخل الاجتماعي.
- أن هناك علاقة تبعية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي، حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي.
- المتغير G/Y يمثل نمو نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة حد الاستهلاك الفردي.
- المتغير Y/N يمثل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني "الدخل الفردي"

- وبالتالي إن هناك علاقة طردية غير تناسبية بين الاستهلاك الفردي والدخل الفردي، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (8): المنحنى الممثل لقانون واجنر

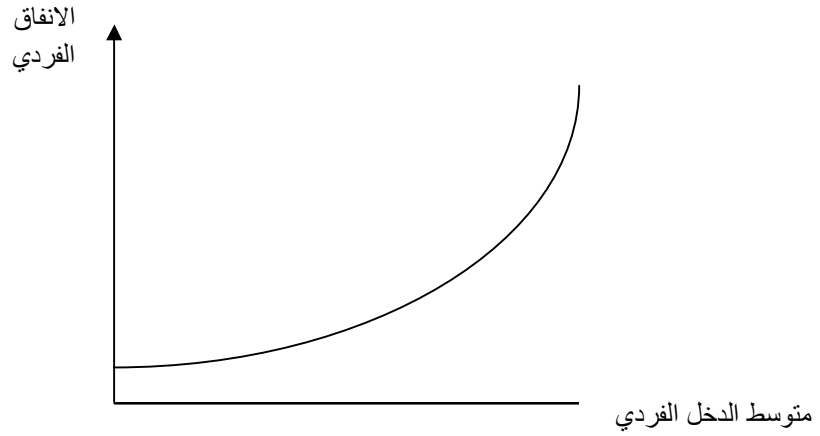

المصدر: على أحمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة والإصلاح المالي**، دار زهرات، عمان، 2002.

2- **قانون بيكوك وايزمان:** أو فرضية الأثر الإزاحي "EffectDisplacement" التي قدمها هذين المفكرين وتقوم على المبادئ التالية:[1]

أ. أن الحكومة تكون دائما قادرة على إيجاد طرق مجدية لانفاق الدخول او العائدات المتاحة.

ب. أن الشعوب غير راغبة في معدلات الضرائب العالية.

ج. أن الحكومات ليس أمامها سوى القبول برغبات الشعوب هذه ولقد استخلص المفكرين ان الضرائب عادة ما تبقى ثابتة أو مستقرة في الفترات العادية، ونتيجة لكون الطاقة الضريبية محدودة لدى الحكومة فإن انفاقها العام لا يمكن أن ينمو بمعدلات كبيرة وفي فترات السلام تظهر فجوة بين رغبات الحكومة

[1] عبدالرزاق فارس ,مرجع سابق , ص , 32 .

في الانفاق وقدرتها الفعلية على ذلك. ولكن خلال فترات الحروب أو الاضطراب الاجتماعي فإن هذه الفجوة تتقلص وتحل الطاقة الضريبية في مستويات أعلى بالمقابل لإن مستويات الانفاق العام سترتفع هي الأخرى، ويضاف إلى ذلك ان الحروب عادة ما تلقي الضوء على مشاكل اجتماعية لم يتم الالتفاف إليها سابقا أو أنه تم تجاوزها. وقد أطلق على انتقال مستوى الانفاق والضرائب إلى مستوى أعلى "الأثر الإزاحي".

لقد حاول الاقتصاديان تفسير ظاهرة تزايد دور الدول في الحياة الاقتصادية، حيث أن هذا الدور يتأثر بالأحداث الاستثنائية، وكأبسط مثال خلال الحربين العالميتين كانت هناك زيادة في الانفاق الحكومي على القطاع العسكري، حيث تغير من أن القرارات التي تتخذها الدولة تعتمد على معدلات وأنواع الضرائب اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي، ومنه فإن العلاقة تعتمد على:[1]

- إن هناك مستوى معين من الضرائب يشكل قيدا على نمو الانفاق الحكومي.
- حجم الانفاق الحكومي يزداد بصورة متناسبة مع زيادة الضرائب في الأوقات العادية
- إن النمو المتزن بين الانفاق الحكومي سوف يصيبه الاختلال في الظروف الطارئة مثل (فترة الانتخابات، كوارث طبيعية، أزمات طارئة) ونتيجة زيادة الانفاق الحكومي اللازم لمواجهة هذه الظروف فإن هناك زيادة أو رفع في معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل الانفاق الاستثنائي، وهنا يكون أثر الانفاق يزيح أثر زيادة الضرائب ولقد أطلق عليه (الأثر الإزاحي) وهذا ما يؤكد على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لأنها تحاول أن تتحكم في تحقيق الموازنة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

[1] رمزي زكي، **انفجار العجز**، دار المدى للثقافة، ط1، دمشق، 2000، ص 69.

ومن الملاحظ أن ارتباط تفسير حجم الدولة في الاقتصاد بمقدار الانفاق الحكومي التي تقوم به هذه الدولة في الحياة الاقتصادية، وتبقى ظروف الدولة هي وحدها الكفيلة بتحديد حجم الدولة في الاقتصاد لاسيما الدول النامية خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، كما أن العولمة أفرزت وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية حيث ازداد الإنتاج الاقتصادي وانتقل القرار الاقتصادي إلى خارج الدول مع ظهور الشركات متعددة الجنسية وكل هذه الظروف ساهمت في زيادة احتلال الاستقرار الاقتصادي، لذلك يجب تدخل الدولة خاصة في الدول النامية من خلال تصميم مجموعة من الإجراءات في مجال السياسة الاقتصادية، ولهذا لابد من تحديد مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي.

المطلب الثاني: الاطار النظري للاستقرار الاقتصادي الكلي.

يعد الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد الوطني من الأمور الأساسية في تحقيق الكفاءة في هذا الاقتصاد ويتم دراسة قضية الاستقرار الاقتصادي من خلال تقسيمها إلى ثلاثة أهداف محددة هي:

- نمو الناتج الحقيقي.
- التشغيل الكامل.
- ثبات أو استقرار الأسعار.

والمعروف أن تلك الأهداف متداخلة ومترابطة، من جهة أولى عندما لا يتحقق تشغيل كامل لن يكون هناك ناتج وطني كاملا، ومن جهة أخرى فإن تقلبات الأسعار تؤدي إلى سيادة حالة من عدم التأكد وإعادة عملية التنمية الاقتصادية.[1]

[1] وحيد مهدي عامر، **السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي "النظرية والتطبيق"**، الدار الجامعية، 2010، ص149.

لهذا سوف يتم التطرق إلى كل العناصر التي ترتبط بمصطلح الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الأول: ماهية الاستقرار الاقتصادي الكلي.

يعتبر مصطلح الاستقرار من المفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي وقد أثار جدلا كبيرا بين المفكرين الاقتصاديين، وتعددت المفاهيم بخصوصه من حيث نوع الاستقرار المطلوب ووسائل تحقيقه.

أولا: المفهوم.

حيث يمكن تقديم أهم التعاريف لمفهوم هذا المصطلح كما يلي:

1. مفهوم الاستقرار الاقتصادي هو غياب التقلبات الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها. يعتبر هذا الأخير مطلبا أساسيا تسعى إليه جميع الحكومات المركزية واللامركزية كونه يسهم في تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ويزيد من الرضا الشعبي على الحكومات.[1]
2. يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد مع الحفاظ على درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[2]
3. "كما يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه الوصول إلى علاقة توازنية بين المصادر المتاحة والحاجات بحيث تؤدي إلى استقرار في الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات.

[1] أحمد إبراهيم ملاوي، **دور العمل الخيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي، المركز الدولي للأبحاث والدراسات**، مداد، الأردن، 2007، ص6.

[2] أحمد جامع، **النظرية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ج2، 1973، ص472.

لاسيما أن استقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات يجب أن يتم في اطار سياسة ترمي إلى تحقيق معدل نمو مقبول في الأجل الطويل مع أقل تضحية بالنمو في الفترة القصيرة، ولذلك اتسع مفهوم الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية وأصبح يشير إلى الرقابة على الاقتصاد ككل".[1]

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك إشارة إلى مصطلح يعتبر موازيا لمصطلح الاستقرار ألا وهو التوازن الاقتصادي حيث يقصد به:

"هو وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية، التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا بدروه ينعكس على النمو والتطور الاقتصادي".[2] ومن جهة أخرى "قد توحي فكرة التوازن الاقتصادي بالسكون الذي لا يتناسب مع المفهوم الحديث للأهداف الاقتصادية التي تؤكد على التوازن الحركي الذي يتماشى مع التحليل الكلي للاقتصاد".[3]

وانطلاقا من التوازن الحركي للمتغيرات الاقتصادية الكلية والذي يعبر على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثاليا أو غير مثالي كالمحافظة على المستوى العام للأسعار عبر معدلات مقبولة من التضخم أو الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل وهذا ما يعرف بالاستقرار الاقتصادي الذي هو عنصر اهتمامنا في هذه الرسالة.

---

[1] معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، 2008، منشورة ص ص122-123.

[2] حيدر نعمة بخيت، **سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، العراق، 2007، ص11، غير منشورة.

[3] سندس حميد موسى، **البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق**، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2009، ص41

حيث تصبح نقطة التقاطع بين الطلب الكلي والعرض الكلب هي حالة توازن في الاقتصاد وتعبر عن وضعية استقرار اقتصادي مثلي.[1]

- وفي الأخير يمكن اقتراح تعريف للاستقرار الاقتصادي وهو مجموعة من الإجراءات والتوجيهات والآليات، التي تتخذ لإيجاد حالة من التوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد الكلي على المستوى الداخلي والخارجي، بمعنى تهدف في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار خلال معدلات مقبولة من التضخم، والحد من ارتفاع معدلات البطالة، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتحقيق معدل نمو موجب ومستقر في الناتج المحلي الإجمالي.

ومنه نلاحظ ان هناك استقرار داخلي واستقرار خارجي، الذي يتطلب مجموعة من السياسات الاقتصادية بتطبيق أدوات كلا من السياسة النقدية والسياسة المالية، وسياسة سعر الصرف إضافة إلى سياسة الأجور.

ثانيا: أنواع الاستقرار الاقتصادي.

يأخذ الاستقرار الاقتصادي مجالين أساسيين هما الاستقرار الداخلي والاستقرار الخارجي.

أ. **الاستقرار الاقتصادي الداخلي**: ينشأ الاستقرار الاقتصادي الداخلي عندما يكون الطلب الكلي مساويا للناتج الممكن[2]، ويقصد به من خلال تحقق التوازن الاقتصادي الداخلي، "هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنده البطالة والتضخم وعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند

[1] Dominik Salvatore and Eugene Adiulito, **Principle of Economics,** Second Edition, The Me Graw Hill companies, INC. 1996. P55. بتصرف

[2] الناتج الممكن هو المستوى الذي تكون عنده الموارد الحالية لاقتصاد ما مستغلة استغلالا كاملا دون احداث ضغوط تضخمية.

حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات".[1]

ويتحقق هذ الاستقرار عند تحقيق التوازنات التالية:

- توازن الاستهلاك والإنتاج: حتى يحصل هذا التوازن يجب ألا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي (العام والخاص)، نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال.
- توازن الادخار والاستثمار: والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي ويحصل عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار أي عدم موافقة الاستثمار المخطط للادخار الموجود فعلا.
- توازن الموازنة العامة: ويتحقق التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الإيرادات والنفقات وعند غياب هذا التوازن يحدث الاختلال بما يسمى فائضا أو عجزا.
- التوازن النقدي/ ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد.

وفي هذا الاطار نجد أن هذه التوازنات الداخلية ترتبط بالقطاعين الحقيقي والنقدي للنشاط الاقتصادي وهما يكونان هيكل الاقتصاد الوطني الذي يتعرض بدوره إلى عدة اختلالات اقتصادية . ومن هنا نحتاج إلى استقرار اقتصادي خارجي.

ب. **الاستقرار الاقتصادي الخارجي:** وهو يتجلى في التوازن المحقق في ميزان المدفوعات، حيث يعتبر هذا التوازن ركيزة أساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد بسبب العلاقة القائمة بين تراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الاقتصاد.

[1] شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي –حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010/2009، غير منشورة، ص75.

وهنا نفرق بين نوعين من التوازن الذي يخص هذا الأخير فهناك توازن حسابي الذي يعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، أما التوازن الاقتصادي فهو الذي يهم مخططي السياسة الاقتصادية.[1]

والتوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات هو عندما يتعادل الطلب على الصرف الأجنبي مع العرض منه، بمعنى أن ما يستهلكه المجتمع ويستثمره ويستورده يساوي انتاج وادخار وصادرات هذا المجتمع، كذلك كلما استند ميزان المدفوعات في توازنه إلى عوامل مستقرة طويلة الأجل اعتبر متوازنا من الناحية الاقتصادية، كأن يغطي العجز أو الفائض بحركات رؤوس الأموال طويلة الأـــجل، أما إذا كانت هذه الأخيرة قصية الأجل فيعتبر مختلا في هذه الوضعية.

ويعبر الاختلال الدائم في ميزان المدفوعات عن اختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل نمو الناتج الوطني أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو الموارد المتاحة.[2]

وبهذا فإن اختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي يعكس وجود فحوة في الموارد المحلية أو اختلالات في نسبة المدخرات إلى الاستثمارات الوطنية وبعبارة أدق لديه علاقة وطيدة باختلال الاستقرار الاقتصادي الداخلي ونريد توضيح هذه العلاقة.

ج. **العلاقة بين اختلال الاستقرار الداخلي والخارجي:** هناك أسلوبان من أجل قياس العلاقة وهنا:[3]

[1] شريف محمد، مرجع سابق، ص76، بتصرف.

[2] دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص106-109. بتصرف.

[3] د. عبد الله بلوناس، مرجع سابق ، ص164، بتصرف وما بعدها.

1. **أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب: (Approche absorption)**يعتمد هذا الأسلوب بشكل عام على معادلة التوازن بين العرض والطلب الكلي المستوحاة من الفكر الكينزي، حيث أن الإنتاج أو الدخل يساوي إلى مجموع الاستهلاك الخاص والعام (C)، والاستثمار الخاص والعام الوطني (I)، والانفاق الحكومي على السلع والخدمات (G)، وصافي الصادرات (X-M)، حيث X: الصادرات، M: الواردات، والإنتاج الوطني (Y)، ومنه لدينا المعادلة التالية:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

وبعد عزل عناصر التجارة الخارجية نحصل على:

$$(X-M)= Y-(C+I+G)$$

وباعتبار أن: $A= C+I+G$

وهي تمثل قدرة المجتمع على امتصاص الانفاق بغض النظر عن النشاط مع العالم الخارجي، وفي نفس الوقت يمثل الفرق بين الإنتاج (Y) والقدرة على الامتصاص (A) رصيد الحسابات الجاري (CA) والمعبر عنه بالفرق بين الصادرات والواردات ومنه يمكن كتابة:

$$CA= X-M= Y-A \quad \text{——— (1)}$$

ويمكن استنتاج ما يلي:

- ✓ ويمكن فائض في الحساب الجاري (X>M) عندما يتجاور الإنتاج الطاقة الاستيعابية أي أن: Y>M.
- ✓ يكون عجز (X<M) عندما يقل الإنتاج عن الطاقة الاستيعابية أي أن Y<A.

- ✓ بهذا من اجل تعديل وضعية ميزان المدفوعات لابد من:
  - زيادة الإنتاج الوطني.
  - تقليص الطلب الإجمالي.

2. **الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات:** باعتبار أن أسلوب الامتصاص أهتم فقط بالحساب الجاري وعدم وضعه لحركة رأس المال في الاعتبار، حيث يرى الكثير من اقتصاديين صندوق النقد الدولي ضرورة الاعتماد على مقارنة نقدية تعد مكملة للأسلوب السابق ويعتمد هذا الأسلوب على أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في عرض النقود، من أجل تصحيح الخلل الموجود في ميزان المدفوعات.

ومن هنا يمكن التوسع في المعادلة (1)، لتوضيح الطريقة التي يعمل بها ميزان المدفوعات كقيد على استخدام الموارد بالاقتصاد:[1]

$$\Delta R = CA + \Delta FI \quad (2)$$

حيث: ΔR: تمثل التغير في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي "من بينها الاحتياطات الدولية".

ΔFI: تمثل التغير في صافي المديونية الخارجية لجهات غير مصرفية مقيمة.

(الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات المعرفة، القروض التجارية الخارجية).

وبجمع المعادلتين (1)، و(2) نحصل على:

$$\Delta R = Y - A + \Delta FI \quad (3)$$

[1] عبد الله بلوناس , مرجع سابق , ص , 164 ومابعدها .

ومن هنا نلاحظ أن زيادة الاستيعاب (A) عن الدخل (Y) وغير الممول كليا بالقروض الخارجية يؤدي إلى استنزاف صافي الأصول الأجنبية (R) وباعتبار محدودية مخزون هذه الأصول فإنه يجب تمويل الاستيعاب بهذه الطريقة بحذر شديد، لأن زوال الاحتياطات يترتب عنه تراكم متأخرات خدمات الديون، وبالتالي استمرار العجز في ميزان المدفوعات.

وحتى يمكن توضيح العلاقة أكثر لدينا:

أن عرض النقود يمثل مجموع المكونات المحلية والدولية على الشكل التالي:

$$\Delta Ms = \Delta R + \Delta D \quad (4)$$

حيث: ΔD: التغير في صافي الأصول المحلية (الائتمان المحلي).

ΔMS: التغير في عرض النقود.

ΔR: التغير في صافي الأصول الأجنبية (الاحتياطات الأجنبية).

أن العلم مع: $Ms = Md$.

وهو التوازن في سوق النقد.

ومن يمكن كتابة المعادلة:

$$\Delta R = \Delta Ms - \Delta D \quad (5)$$

أو:

$$\Delta R = \Delta Md - \Delta D \quad (6)$$

وبالتالي لدينا:[1]

- إن صافي الأصول الأجنبية والاحتياطات الدولية تتأثر عكسيا بالتغير في صافي الإئتمان المحلي.
- للقضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق الفائض فيه أو الاستقرار الخارجي، يجب تخفيض معدل النمو السنوي للائتمان المحلي، خاصة الممنوح للحكومة من أجل تمويل عجزها، إلى سقف معين بحيث يتناسب مع الطلب المتنبئ به على النقود.
- يمكن توسيع هذه العلاقة لتتضمن علاقات الدخل والانفاق ودور تحركات رأس المال وذلك استنادا على المعادلة (1):

$$cA = Y - A \quad (7)$$

والمعادلة (2):

$$CA = \Delta R_{\Delta F} I \quad (8)$$

وانطلاقا من المعادلة (6): نجد أن:

$$CA + \Delta FI = \Delta Ms - \Delta D \quad (9)$$

وبتعويض CA ب (Y-A) نحصل على المعادلة التالية:

$$Y - A + \Delta FI = \Delta Ms - \Delta D \quad (10)$$

يلاحظ من المعادلة الأخيرة أن الاستيعاب (A) يزيد عن الدخل (Y) والتغير في صافي المديونية الخارجية (ΔFI) عندما يزيد التغير في الائتمان المحلي (ΔD) على التغير في عرض النقود (ΔMs) وهو ما يزيد من عجز ميزان المدفوعات (CA) وبالتالي نصل إلى نتيجة مفادها أن اختلال الاستقرار

[1] عبد الله بلوناس , مرجع سابق , ص ,165

الداخلي والخارجي هما وجهان لعملة واحدة تقود إلى اتخاد إجراءات لمعالجة الوضعية وهو اختيار سياسات اقتصادية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ثالثا: مبررات سياسات الاستقرار الاقتصادي

إن الاستقرار الاقتصادي الكلي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية فمعروف ان تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام للموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذا إن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة، وإذا أخذنا بعين الاعتبار حالة الدول النامية فإن الأزمات الاقتصادية التي مرت بها دفعت بالمؤسسات النقدية الدولية إلى التدخل ضمن ما يعرف ببرامج الاستقرار الاقتصادي أو برامج التثبيت التي تهدف إلى تخفيض العجز في الموازنة العامة بواسطة ضغط الانفاق الحكومي وتخفيض العجز في الحساب الجاري.[1]

أ_ وقد نجد من جانب آخر أن يمكن ارجاع الأسباب أو المنابع الداخلية على عوامل نقدية متعددة اهمها:[2]

- التخلص من تضمين العجز أو الفائض الكلي في ميزان المدفوعات والذي قد يؤدي إلى الانكماش أو التوسع النقدي.

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ث68.

[2] د. جميل طاهر، **أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية، بحوث ومناقشات**، ندوة عقدت بالقاهرة، 1996، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص488.

- إبقاء أسعار الصرف الإسمية تتأقلم أو تتكيف مع التضخم المحلي مما يقود إلى تقلبات محلية في الحوافز المقدمة إلى كل من الصادرات والواردات.

ويمكن اجمال معظم الأسباب إلى:[1]

- زيادة أسعار البترول في السنوات (1973-1974) و(1979-1980) قادت إلى تسجيل عجز في موازين المدفوعات لدى الدول النامية.
- منتجو البترول الذين استلموا عوائد كبيرة وضعوا قسما كبيرا من هذه العوائد لدى البنوك لأغراض الإقراض.
- أسعار الفائدة الحقيقية السالبة في أواخر السبعينات قادت لإقتراض الدول النامية بشكل كبير.
- الأموال المقترضة لدى معظم الدول النامية وجهت للاستهلاك وخطط استثمارية ذات مردود بطيء.
- المؤشرات التجارية للدول المقترضة أصابها الخلل طوال فترة الثمانينات.
- قيام الدول الصناعية بالاستجابة بصدمة البترول الثانية عبر الزيادة الحادة في أسعار الفائدة، الأمر الذي شل قدرة الدول النامية على خدمة الديون.

ومن هنا يلاحظ أن الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية تعتبر ضرورية للدول النامية قبل أن تصبح الديون ذات تهديد خطير لاقتصادها ونظامها الاجتماعي، فلا بديل هناك عن السياسات الجيدة والتي تشر إلى مجموعة من الأفعال المالية والنقدية مثل أسعار الفائدة، سعر الصرف، إدارة الاحتياط، التسعير والسياسات الهيكلية، إضافة إلى اختيار الخطط والبرامج السليمة التي تعزز الاستقرار والمصداقية في الاقتصاد.

[1] بربرة أنجهام، **الاقتصادي والتنمية**، ترجمة حاتم حميد محسن، دار كيوان للطباعة والنشر، ط1، 2010، ص326.

ب_ انواع برامج التصحيح: تنقسم برامج التصحيح إلى الأنواع التالية:[1]

- برامج الاستقرار الاقتصادي: وهي معينة بتوازنات الاقتصاد الكلي أي توازن بين الطلب والعرض وتوازن القطاع الخارجي، وتوازن الميزانية في المدى القصير، وتصمم لتحقيقها سياسات تؤثر بشكل أساسي في الطلب الكلي، وترتكز على السياسة المالية والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف، ويمكن تمثيلها بالشكل التالي:

الشكل رقم (9): برامج الاستقرار الاقتصادي

السياسات	الأغراض الوسيطة	المستهدف
- السياسة المالية - السياسة النقدية - سياسة سعر الصرف	- تقلص عجز ميزانية الحكومة - تحسين وصع ميزان المدفوعات - تقليص التضخم	إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد

المصدر: علي توفيق الصادق، **أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية، بحوث ومناقشات**، ندوة عقدت بالقاهرة، 1996، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص557.

برامج التصحيح الهيكلي: وهي معنية بإحداث تغيرات في تشكيلة الإنتاج والتوزيع والتجارة والمؤسسات والأنظمة وقوانين حقوق الملكية بهدف تحقيق زيادة مطردة في النمو الاقتصادي، في المدى الطويل دون المساس أو الإساءة إلى البيئة الطبيعية، وتصمم لتحقيق النمو المطرد سياسات تستهدف تحسين كفاءة استخدام الأمثل لزيادة الموارد.

[1] جميل طاهر ,مرجع سابق , ص , 489.

وتشمل هذه السياسات: إصلاح النظام المالي، وأسواق السلع والخدمات، وسوق العمل، والمؤسسات العامة والخاصة. ويمكن تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): برامج التصحيح الهيكلي

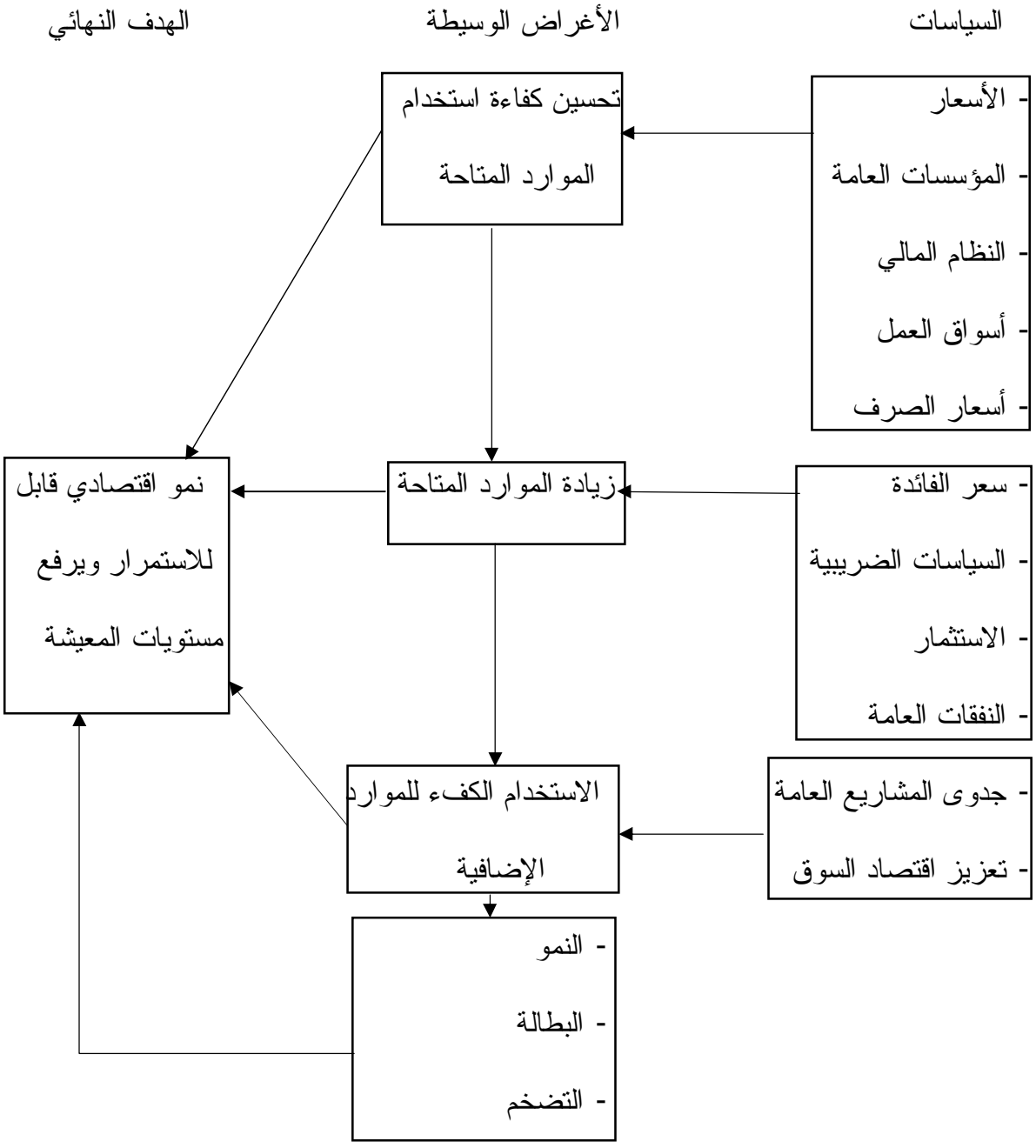

المصدر: علي توفيق الصادق، **أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادية، بحوث ومناقشات،** ندوة عقدت بالقاهرة، 1996، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ، ص558.

ولقد حدث نقاش دائر حول سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال النظريات النقدية والاقتصادية وهذا استنادا إلى فهم وإدراك مختلف المتغيرات الاقتصادية، وكيف تؤثر هذه المتغيرات وتأثر بسياسات اقتصادية محددة.

الفرع الثاني: الجدل الفكري حول سياسات الاستقرار الاقتصادي.

يختلف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة عن الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية لأن الظواهر والمؤشرات التي يعنيها هذا المصطلح تختلف بين الحالتين، وهذا يعود في الواقع إلى طبيعة الاختلاف الجوهري بين المقومات الاقتصادية للجهاز الإنتاجي وعلاقاته في كل م الحالتين كذلك.

حيث تطور مفهوم الاستقرار الاقتصادي بشكل واضح بين مختلف المفكرين الاقتصاديين، انطلاقا من ذلك الجدول الفكري الذي ظهر مع ظهور الفكر الكينزي وما بعده، وكيف أصبح ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي وبهذا سوف يتم التطرق من خلال هذا الفرع إلى ما يلي:

أولا: الجدل الفكري قبل ظهور الفكر الكينزي.

لقد اختلفت صور التوازن الاقتصادي الذي يعتبر مرادفا للاستقرار الاقتصادي بين المساواة التالية: التوازن بين الطلب الكلب والعرض الكلي، التعادل بين الاستثمار والادخار، التعادل بين الصادرات والواردات، وبهذا سوف يلاحظ كيف كان التفكير الاقتصادي ينظر إلى هذا المصطلح انطلاقا من الفكر الاقتصادي التجاري إلى الفكر الكلاسيكي، ثم الفكر الماركسي.

أ. **الاستقرار الاقتصادي في فكر التجاريين:** لقد تمثلت جوهر الأفكار الاقتصادية للمدرسة التجارية في النقاط التالية:[1]

[1] مدحت القريشي , **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل، الأردن، ط2، 2011، ص84.

1. يجب أن تكون الدولة قوية، وتكمن قوتها في اقتصادها وتتمثل تلك القوة بالثروة، والثروة عندهم هي مقدار المعادن الثمينة الموجودة في البلد.
2. نادى التجاريين في كل بلد بأن يسعى إلى الحصول على الذهب والفضة من البلدان الأخرى، سواء بشكل مباشر عن طريق امتلاك المستعمرات او بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية وتحقيق الفائض في الميزان التجاري.
3. نظر التجاريون إلى اجمالي الثروة في العالم على أنها ثابتة الحجم وأن ما تكسبه دولة من الدول يكون على حساب ما تفقده الدول الأخرى، ومن هنا كانت نظريتهم ذات طابع زطني.
4. لاحظ التجاريون ظاهرة ارتفاع الأسعار في عهدتهم وقدم المفكر الاقتصادي جون بودان تفسيرا لأسباب هذه الظاهرة من خلال نظريته المشهورة باسم كمية النقود، وخلص إلى النتيجة التالية: "أن ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كمية النقود".
5. إن التجارة والصناعة يعيران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الناتج عنها يزيد من ثراء الدولة.
6. ضرورة تدخل الدولة من أجل تنظيم الحياة الاقتصادية، وقد اختلف هذا التدخل باختلاف رواد الفكر التجاري، فهناك التجاريون الاسبان الذين يعتبرون أن ثروة البلاد تكمن في الذهب الموجود داخلها، أما التجاريون الإيطاليون اهتموا بقضايا المالية العامة وقضايا التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، بينما التجاريون الفرنسيون فنادوا بضرورة تدخل الدولة في التصنيع، أما التجاريون البريطانيون كان همهم زيادة الصادرات من السلع، وأخيرا التجاريون الألمان فقد كان همهم حماية الاقتصاد الوطني.[1]

[1] علي خالفي، **المدخل إلى علم الاقتصاد**، دار أسامة، الجزائر، 2009، ص53.

وهكذا فإن التوازن الاقتصادي لا يمكن ان يتحقق تلقائيا إذ لابد من تدخل الدولة من خلال توجيه مسار التجارة الخارجية، بهدف تحقق فائض في الميزان التجاري، ويحصل هذا الأخير بالذهب والفضة من الدول المدينة.

وعمل التجاريون لذلك يتحصل الفائض بسياسة ضريبية من خلال فرض ضرائب، جمركية على الواردات وتشجيع سياسة التصدير.[1]

بالرغم من هذا لقد تلقى الفكر التجاري انتقادات عديدة تمثلت أساسا في استحالة استمرار فائض إيجابي في الميزان التجاري، فيرتفع المستوى العام للأسعار في الدخال مقارنة بالخارج، مما يستدعي ضرورة ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات مؤديا في الأخير إلى عجز في الميزان التجاري.[2]

ب. **الاستقرار الاقتصادي عند الكلاسيك:** ولد الفكر التقليدي أو الكلاسيكي بإنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، وقد عبر هذا الفكر عن الاتجاه الرأسمالي (الثورة الصناعية)،[3] الذي ساد في ظل الأفكار الخاصة بالمدرسة الطبيعية والتي تميزت بما يلي:[4]

1. إشاعة فكرة الحرية الاقتصادية والمذهب الحر.
2. لم يعد ينظر الاقتصاديون إلى النقود على أنها هي الثورة الحقيقية، بل إن الإنتاج في نظرهم يمثل الثورة الحقيقية.
3. إعطاء صورة عن الدورة الاقتصادية أي دورة الإنتاج داخل البلد وتوزيعه بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

---

[1] خالد أبو القمصان، **موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور**، د.م.ج، الجزائر، 2001، ص38.
[2] د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص89. بتصرف.
[3] د. علي خالفي، مرجع سابق، ص55.
[4] د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص106، محمد الشريف إلمان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، ج1، 2003، ص111. بتصرف.

وبهذا لقد اعتمد التفكير الكلاسيكي على أهم النقاط التالية:

1- عدم وجود أزمة في تصريف الإنتاج طالما أن كل عرض يخلق طلبه أون كل سلعة تدخل في السوق تجد من يطلبها، وتوصلوا إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات لإعتبار أن النقود لا تمثل سوى وسيط للمبادلة ذات دور حيادي في نقل القيم فهي لا تؤثر بأي شكل من الأشكال على المتغيرات الاقتصادية، بمعنى ليست مخزن للقيمة.

2- التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال مؤشر سعر الفائدة في ظل ثبات الأسعار وعدم وجود ميل للاكتناز النقدي.

3- تحقق التوظيف الكامل نتيجة توفر المنافسة الحرة ومرونة الأجور والأسعار والفائدة.

4- التوازن الخارجي يتحقق من خلال حرية التجارة الخارجية تبعا لحرية الاقتصادية، وحركات خروج ودخول الذهب، وأن أي اختلال يصحح ذاتيا تبعا لآلية السوق.

وبقد استمر هذا الاستقرار والتوازن التلقائي إلى غاية ظهور أزمة الكساد 1929، وظهرت الاختلالات التالية:

- ظهور الاحتكارات، زيادة الإنتاج بحجم تفوق حجم الطلب الكلب انتشار البطالة، تعدد عناصر الإنتاج، التعاون في توزيع الثروة والدخل، ظهور مخاطر حرية التجارة الدولية على الدول التي تأخرت تنميتها الصناعية.

ولقد نتج بهد هذا وظهرا فريقين مختلفين في أهدافهما هما:

- الأول: يدعوا إلى اصلاح الرأسمالية وتنقيتها من العيوب عن طريق الحد من الحرية الاقتصادية المطلقة ولا يريدون القضاء على النظام الرأسمالي، وهو فريق كثر ومدرسته.

- الثاني: الاشتراكيون الذين يريدون القضاء على النظام الرأسمالي نفسه واحلال نظام جديد محله.

ج. الاستقرار الاقتصادي عند المدرسة الاشتراكية: يستخدم تغيير الاشتراكية للتعبير عن معاني مختلفة، فهو يطلق أحيانا على مجرد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أو مجرد تملك الدولة لبعض المشروعات الاقتصادية، أما المعنى العام والعلمي للإشتراكية فهو ذلك النظام الذي يتميز بحصر ملكية وسائل الإنتاج بالدولة من ناحية، وحصر إدارة النشاط الاقتصادي بالدولة من ناحية أخرى، وذلك بممارسة الإدارة المباشرة للمشروعات والتخطيط المركزي للإنتاج والاستثمار والتوزيع.[1]

ولقد كان (لكارل ماركس) الدور الأهم فيما يتعلق بتاريخ وفعالية مفهوم الاشتراكية، حيث استند في تحليله إلى نظرية الدورات الاقتصادية المنحدرة في النظام الرأسمالي، ويرى بأن التوازن الذي انطلق منه الاقتصاد الرأسمالي هو الاختلال بدلا من التوازن، وقد يبلغ هذا الاختلال في فترات معينة حدا لا يمكن معالجته. والبديل الأمثل عنده هو إقامة نظام اشتراكي خال من التناقضات يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، ويركز على أن التوازن يجب توافره بين قطاع إنتاج السلع الإنتاجية وقطاع إنتاج السلع الإستهلاكية، ولا يتحقق هذا التوازن غلا بتعادل الطلب على مجموع سلع القطاعين مع عرض مجموع هذه السلع في القطاعين، وبما أن انتظام الإنتاج ونموه يحتاج إلى نمو هذين القطاعين بنسب ثابتة من خلال توزيع رأس المال المستثمر في كل منهما، فإن عدم وجود ومؤشر يضمن في الأجل القصير توزيع هذه النسب يجعل

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ث157.

الأوضاع تتجه نحو الأزمة وعدم التوازن، ويرى ماركس أن الطلب الفعال وحده غير كاف لتحقيق التوازن الاقتصادي لسببين:[1]

- السبب الأول: هو ميل معدل الربح نحو الانخفاض في حين يزيد الاعتماد على الآلات، فعند انخفاضه عن القدر الذي يعتبره أرباب الاعمال معدلا عاديا فإن الاستثمار سيقل مما يدفعهم –أصحاب الأعمال- إلى احتباس جزء من فائض القيمة عن التداول ولا يحول إلى استثمارات صافية، وغياب هذه الاستثمارات في أي نظام ستعرضه للاختلال وعدم التوازن.
- السبب الثاني: يتمثل في فائض القيمة وما يتسببه من نقص في الاستهلاك بحيث يؤدي سوء توزيع الدخل الوطني بين العمال وبين أصحاب الأعمال إلى نقص الاستهلاك لدى العمال والفلاحين والفقراء، نتيجة ضعف مداخيلهم، وبالتالي يظهر عدم التوازن بين طلب وعرض مجموعتي سلع الاستهلاك وسلع الإنتاج، وهنا يرفض ماركس قانون ساي. وحتى يتحقق التوازن ينبغي انفاق جزء من فائض القيمة المحتجز يعادل النقص المسجل في قيمة الاستهلاك، وبما أنه تعددت تفسيراته بخصوص الأزمات الاقتصادية المؤدية إلى عدم التوازن، فقد أثبت أن الجهاز الإنتاجي يحتاج إلى تجديدات لتعويض قيمة النقص الحاصل في الطاقة الإنتاجية، بسبب عمل الآلات، وهنا أشار إلى أهمية دعم الآلات التي تختلف من سنة إلى أخرى مما يؤدي إلى تغير نفقات الاستهلاك وهنا يقع الاختلال وعدم التوازن.

[1] شريف محمد، مرجع سابق، ص ص81، 82.

ثانيا: الجدل الفكري بعد طهور الفكر الكينزي.

لقد كان لأفكار كينز أثر بالغ القوة على أغلب المفكرين الاقتصاديين، فقد سيطرت هذه الأفكار على تفكير المتخصصين في الاقتصاد الكلي من رجال الاقتصاد المحترفين منذ الحرب العالية الثانية، وابتداء من الستينات سيطرت وجهة النظر الكينزية بقوة على سياسات الاستقرار الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذلك فقد إنكب اقتصاديون في بحوث تساعد على فهم أهمية العوامل النقدية وقد قام بجزء كبير من هذه البحوث علماء متخصصون في الدراسات النقدية، وهم النقديون ويعتقد هؤلاء أن التحليل الكينزي قد فشل في فهم قوة السياسة النقدية غير السوية كمصدر لعدم الاستقرار الاقتصادي، وخلال العقدين الأخيرين كان الجدل بينهما نقطة محورية في الاقتصاديات الكلية، وهناك من الاقتصاديون من لا يؤيد أي منهما.[1] ولقد ظهرت دراسات خاصة بالدول المتقدمة والدول النامية من ناحية أخرى.

أ. **الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة**: من مميزات النشاط الاقتصادي في الأنظمة الرأسمالية تعرضها لدورات اقتصادية من فترة لأخرى تتراوح ما بين الانتعاش والرواج من جهة وبين الانكماش والركود من جهة أخرى، وتعتبر هذه الدورات كنتيجة حتمية لتطبيق مبادئ المصلحة الخاصة والقرارات الشخصية في مجالات الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، ولذلك تتوقف النتائج النهائية على عوامل التوقعات والتقديرات الفردية،

فخلال الثلاثينات من القرن الماضي تعرضت الدول الرأسمالية إلى أزمة الكساد الكبير، ومع بداية الحرب العالمية الثانية تعرضت لأزمة التضخم. اما في فترة السبعينات عرفت هذه الأنظمة أزمة جديدة تتمثل في تعايش التضخم والركود جنبا إلى جنب، وهو ما يعرف في

[1] جيمس جوارتيني وريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختبار العام والخاص**، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمان وآخرون، دار المريخ، الرياض، 1988، ص415.

الاقتصاد بالركود التضخمي، وكب هذه التقلبات واجهها الاقتصاديون بالدراسة والتحليل، وهو ما سندرسه فيما يلي:

1. **المدرسة الكينزية والاستقرار الاقتصادي:** لقد ارتكزت المدرسة الكينزية بصفة عامة على الأفكار التالية:[1]

- أهمية دور العوامل غير النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث ترى هذه المدرية أن التقلبات في الاستثمار في أوقات الكساد والرواج هي السبب الرئيسي لعدم الاستقرار الاقتصادي وفي الوقت نفسه لا اغفل دول السياسات النقدية الخاطئة على الاستقرار الاقتصادي. أو بتعبير آخر تؤدي التقلبات في قرارات الانفاق للقطاع الخاص في مجال الاستثمار إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وهذا الأخير يسبب تقلبات في العرض النقدي، وليس العكس مثلما يعتقد النقديون بأن تقلبات العرض النقدي بسبب السياسات الخاطئة للحكومة نتيجة تدخلها في النشاط الاقتصادي، تؤدي إلى حدوث تقلبات في الدخل الوطني، وبالتالي عذم الاستقرار الاقتصادي.
- يؤكد الكينزيون على دور تضخم التكاليف والصدمات الاقتصادية التي تأتي من جانب العرض وتسبب تفاقم مشكلة التضخم.
- التأكيد على أهمية الدور الاقتصادي للدولة بخصوص تسريع عمليات النمو والتقدم، وأن قوى السوق وحدها لن تكون كافية وفعالة في تحقيق ذلك.

2. **المدرسة النقدية والاستقرار الاقتصادي:** لقد كان لآراء وأفكار عدة اقتصاديين على رأسهم ملتون فريدمان دورا بارزا في تشكيل ما يسمى بالمدرسة النقدية في و. م. أ والتي عرفت بمدرسة شيكاغو، وعموما هذه المدرسة تدعوا إلى الأفكار الاقتصادية التالية:[2]

[1] د. مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص247. 250. بتصرف.
[2] عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص133.

- تعلب التطورات النقدية والعوامل النقدية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يجزم النقديون بوجود علاقة قوية بين التقلبات في المعروض النقدي والتقلبات في مستوى الدخل الوطني، بالإضافة إلى ذلك أن التغيرات في مستوى الطلب الكلب، إنما تقود بصورة أساسية إلى تقلبات مستويات العرض النقدي، ومن ثم يصل النقديون إلى نتيجة مفادها ان مشكلة التضخم تفسر بالإفراط في عرض النقود.
- يطالب النقديون بأن يكون دور الدولة في النشاط الاقتصادي محدودا ومناسب وهو شرط ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويتبع هذا بالسماح لقوى السوق في الدفع بعمليات النمو والتقدم في المجتمع من خلال قيان مؤسسات القطاع الخاص بالانفاق المتزايد على الأبحاث والأفكار التي تقود إلى مزيد من النمو والتطور، بالتالي إلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي.
- إن توفر اطار مستقر لنشاط اقتصادي يتميز يتدخل محدود للدولة، يتم من خلال تصفية كل أشكال الاحتكارات سواء كانت احتكارات حكومية أو احتكارات المؤسسات الكبيرة والتقلبات العمالية، لأنها تعوق وتعطل حرية آلية السوق.
- إن تحقيق الاستقرار يكون ممكنا عندما يتم تثبيت معدل نمو المعروض النقدي عند مستوى مساو لمعدل النمو الحقيقي للناتج الوطني، وأن يكون هناك توازن دوري لميزانية الدولة، حيث فائض الميزانية في فترة الرواج الاقتصادي يغطي عجز الميزانية في فترة الكساد الاقتصادي.

لكن الكينزيون يشككون في الاقتراحات التي قدمها النقديون لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فهناك صعوبة عملية تمكن في تطبيق سياسة معدل تمو ثابت للعرض النقدي، زيادة على ذلك أن اتجاه علاقة السببية بين العرض النقدي والدخل الوطني ليس كما يراه النقديون.

حيث أن العلاقة السببية في نظرهم هي أن تقلبات الدخل الوطني تسبب تقلبات العرض النقدي، وليس العكس، وهذه العلاقة تعني أن دور العوامل غير النقدية مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويؤكدون على أهمية تطبيق سياسات مالية ونقدية ملائمة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يمكن أن يتخذ أحد الأسلوبين:[1]

- أسلوب التغذية المرتدة: من خلال هذا الأسلوب يتم أولا تحديد حالة الاقتصاد التي تستدعي تدخل الدولة فإذا ارتفع مثلا معدل البطالة بنسبة 1% عن المعدل المقبول، يكون العلاج هو زيادة الانفاق العام بنسبة 1% أو زيادة العرض النقدي بنفس النسبة، لكن في الواقع يبدو أن تطبيق هذا الأسلوب غير عملي لصعوبة تحديده بدقة ولكونه بتميز بالثبات والجمود.
- أسلوب السياسات التغييرية المرنة: وهو الأسلوب الأكثر استخداما نظرا لمرونته، حيث يحدد حجم واتجاه تطبيق السياسات المالية والنقدية الملائمة لكل حالة يمر بها الاقتصاد الوطني على ضوء جملة مؤشرات اقتصادية هامة مثل: معدل التضخم، معدل البطالة، وضعية ميزان المدفوعات.

حيث أن السياسات المالية والنقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال، ومنه زيادة حجم الناتج المحلي، وزيادة مستوى التوظيف وحل مشكلة البطالة، وفي الوقت نفسه حل مشكلة التضخم، هذا من جهة ومن جهة أخرى إن تطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية لن تكون فعالة وكافية لكبح التضخم، زيادة على تكاليفها المرتفعة من حيث الانخفاض الذي سيحدث في الناتج الوطني ومنه تفاقم مشكلة البطالة.

[1] عبد الله بلوانس، مرجع سابق، ص ص134، 135. بتصرف.

وفي المقابل يفترض النقديون عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وبالتالي فإن الاستجابة المنتظرة للعرض الكلي للزيادة في الطلب الكلي ستكون غير معبرة، ومنه فشل السياسات التوسعية، والمحصلة زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وما ينتج عن ذلك تفاقم للعجز المالي والافراط في اصدار النقود لتمويل هذا العجز وتكراره، وهو ما يؤدي حتما إلى تفاقم مشكلة التضخم والبطالة وسوء استخدام الموارد ومنه زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي.

3. **المدارس الاقتصادية الأخرى والاستقرار الاقتصادي:** هناك عدد من المدارس الفكرية الأخرى في مجال الاقتصاد، لكن هذه المدارس محدودة من حيث الأعضاء المؤيدين لها من الاقتصاديين ومن حيث انتشار أفكارها واتساع تأثيرها، واهم هذه المدارس هي: مدرسة التوقعات العقلانية، مدرسة اقتصاديات جانب العرض، المدرسة الراديكالية، وسوف يتم استعراض كل منها بإيجاز شديد لنعطي فكرة مبسطة عن أهم أفكارها وأسسها.

أ. مدرسة التوقعات العقلانية: لقد ظهرت نظرية أو مدرسة اقتصادية جديدة تعود على استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية وتتمثل أهم أفكارها فيما يلي:[1]

- إن للتدفقات تأثيرا مهما على السلوك الاقتصادي للأفراد سواء كان ذلك في مجال الاستهلاك أو الإنتاج أو العمل أو الاستثمار، فقرار المستهلك في توزيع دخله المتاح بين ادخار واستهلاك يتأثر بتوقعاته المستقبلية وقرار المستثمر في الدخول في مشروع استثماري يعتمد على ما يتوقعه من عوائد مستقبلية لذلك المشروع، والعامل الذي يترك عملا الحالي لابد وأن يتوقع الحصول على عمله أفضل او أجور أعلى في المستقبل.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الله العيسى، **النقود والمصارف والأسواق المالية**، دار الحامد، الأردن، ط1، 2004، ص444. وما بعدها.

- أن وتوقعات الأفراد هي توقعات عقلانية أي أنها غير متحيزة احصائيا لأنها تستند إلى معلومات وافية وكافية عن الحالة الاقتصادية ولا تختلف هذه المعلومات عن تلك التي تستند إليها السياسات الاقتصادية الحكومية من الناحيتين النظرية والعملية، فيتوقع الجمهور أن تقوم الحكومة بزيادة كمية النقود في التداول أو زيادة الانفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب في حالة الركود الاقتصادي أو العكس في حالة التضخم، وبتصرف الجمهور وفق توقعاته قبل أن تقوم الحكومة باتخاذ قرارها السياسي.
- الاعتقاد بمرونة التغير في الأسعار والأجور التي افترضتها النظرية الكلاسيكية، وقادت إلى إمكانية توازن العرض والطلب في جميع الأسواق بشكل تلقائي بما في ذلك سوق العمل.

وللتوضيح أكثر نفرض مثلا وجود حالة ركود اقتصادي وأن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام السياسة النقدية أو المالية، فمن الطبيعي أن يتوقع الجمهور ارتفاع الطلب الكلي وتوفر فرص أكثر للعمل وارتفاع الأسعار والأجور نتيجة للسياسات التوسيعية الحكومية لذلك فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور أعلى ولن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار ولكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي فإن سياسة الحكومة التوسعية سوف تبوء بالفشل ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب والإنتاج.

ب. **مدرسة اقتصاديات جانب العرض:** تمثل مدرسة اقتصاديات جانب العرض التطور الثاني الكبير لإعادة احياء الفكر الكلاسيكي، حيث تعتبر المبرر الفكري الأساسي للإدارة الأمريكية في عهد الرئيس (Reagom) في عام 1981. وتجدر الإشارة إلى أن مدرسة اقتصاديات جانب العرض

لا تشكل نظاما متماسكا من العلاقات، كما هو الحال مع النموذج الكينزي بل انها تتكون من فكرتين ترتبطان مع بعضهما البعض وهما:

- الاعتراف الكامل بقانون ساي للأسواق.
- الاعتقاد بأن معدلات الضرائب هي المحدد الرئيسي للمحفزات.

وهذا اعتقادا ان الضرائب تمثل العامل الرئيسي الذي بحد من حجم الإنتاج ويسبب البطالة، ويولد التضخم، ويترك الحكومة بلا عوائد مالية كافية بل وبعجز مالي، فالضرائب على رأس المال لا تشجع على الاستثمار، والضرائب على الأفراد لا تشجع على العمل، ومن جهة أخرى تنظر إلى الحكومة على أنها غير منتجة، ويتعين عليها ان تعمل فقط الأشياء الضرورية لتمشية أمور المجتمع قانونيا ونظاميا، وبما فيها حماية المجتمع من الأعداء الخارجين، ويمكن اعتبار هذه الأخيرة نقطة الانتباه إلى أهمية الحوافز، وأهمية النقود عند النقديين.[1]

ج. **المدرسة اليسارية (الرادكالية):** لقد انطلقت المدارس الفكرية الاقتصادية اليسارية تحليلاتها على أعمال ماركس وعلى التحليلات الماركسية الاقتصادية، ومعظم هذه النماذج تعتمد التحليل الطبقي كأساس، حيث تقسم المجتمع إلى طبقتين رئيسيتين هما: العمال والرأسماليون، وتفصح مثل هذه الكتابات حقيقة حدوث الأزمات المتأصلة في النظام الرأسمالي وكذلك حقيقة الاستغلال الطبقي من قبل الرأسماليين للعمال ولبقية فئات الشعب، وتدعو هذه المدرسة عادة إلى القضاء على النظام الرأسمالي وإقامة النظام الاشتراكي لحل مشكلة الأزمات ومشكلة الاستغلال. ولقد اعتمدت أهم أفكارها في:[2]

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 317 وما بعدها.
[2] كامل بدن صالح، مرجع سابق، ص64 وما بعدها. بتصرف.

- **رفض الأسواق:** إن الاقتصاديون الاشتراكيون اليساريون يختلفون في تحليلاتهم عن التحليلات الغربية الرأسمالية، حيث يدعون إلى التخطيط المركزي محل الأسواق المشوهة، من جهة ومن جهة ثانية يدعون إلى قيام الدولة بأخذ المبادرة في إقامة الصناعات والمشروعات الاقتصادية الأساسية ليلعب القطاع العام الدور الأهم في التنمية الاقتصادية.
- **رفض حرية الأسعار والأجور:** إن الرأي العام للاقتصاد الكلي يؤكد بان هناك معدلا طبيعيا للبطالة (حوالي 6%)، وإذا انخفض دون ذلك لا يستطيع الاقتصاد أن يتحمله دون أن يواجه حالة التضخم النقدي، أما الاقتصاديون اليساريون فيرفضون هذا الرأي القائل بان الأسعار والأجور يجب أن تكون حرة، وأنهم يفضلون فرض سيطرة على الأسعار والأجور كوسيلة للحد من التضخم، وبهذا يحدون من مستوى البطالة.
- **رفض التفاوت في توزيع الدخل الوطني:** أن الاقتصاديون اليساريون هم ضد التفاوت الكبير في الدخول المتولد من نشاط الأسواق، والبعض منهم يقترح فرض ضرائب على الاستهلاك وليس على الدخل.

ولكن هذا الأساس نجد كل الدول المتقدمة بصفة عامة قد استفادت من دروس الماضي وأصبحت واعية بمسؤولياتها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب مجتمعاتها هذه الأزمات، بتطبيق مختلف أدوات السياسة الاقتصادية لعلاج التضخم والكساد أو الاثنين معا حتى ولو كانت بوادر الظهور ضعيفة، وحينها لا تعترف هذه الدول بمبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة، لأنها ستجنب مجتمعاتها الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

حيث يجب الإشارة أن الاقتصاديات المتقدمة تتسم بصفات مميزة يمكن حصرها في:[1]

1- تسودها البطالة الدورية أثناء أزمات الكساد ولذلك يستخدم الاستقرار الاقتصادي لمواجهة هذا النوع من البطالة.

2- يستهدف الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة علاج التضخم الذي ينتج عن التقلبات الاقتصادية الذي لا يعتبر وليد الاختلالات الهيكلية.

3- إن الاختلالات التي تعرفها موازين مدفوعات الدول المتقدمة لا علاقة لها بالاختلالات الهيكلية، وإنما هي نتيجة المنافسة الموجودة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى على مستوى الأسواق.

4- توزيع الدخل في هذه الدول لا يطرح ضمن مفهوم الاستقرار الاقتصادي لأن حل هذا المشكل يترك لآليات قوانين السوق التي تنظم العلاقات القائمة بين الأطراف المتعاقدة، وما تحمله هذه العلاقات من صراع منظم بين اتحادات العمال من جهة، واتحادات أرباب العمل من جهة أخرى، وتوزيع الدخل يتحدد بواسطة نظام الأجور التعاقدية أو المطالبة الجماعية لنقابات العمال أو حتى عن طريق اعانات البطالة التي تضمنها الدولة للأفراد بدون عمل وبدون دخل.

الفرع الثالث: الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية:

تتميز الاقتصاديات النامية بالاختلالات الهيكلية وضعف سيطرة الدول على مواردها ونشاطها الاقتصادي، وتتخصص في انتاج المواد الأولية وتعتمد بدرجة كبيرة على حصيلة التجارة الخارجية والكثير من هذه الدول تصدر منتوج واحد وفي غالب الأحيان تصدر عدد قليل من المنتوجات الأولية، وكل هذه الصفات وغيرها تجعل اقتصادياتها شديدة التأثر لما ينشأ من تقلبات في الأسواق العالمية لصادراتها ووارداتها بمعنى آخر إن الأزمات التي تحدث في الاقتصاديات المتقدمة تؤثر بطريقة

[1] معيزي قويدر، مرجع سابق، ص125.

مباشرة أو غير مباشرة على اقتصاديات الدول النامية عن طريق علاقات التجارة الخارجية التي تنشأ بين الدول.

وبدأت قضية الاستقرار الاقتصادي تأخذ اهتمامات الدول النامية إلى جانب الهيئات والمنظمات الدولية ابتداء من خمسينات القرن الماضي، حيث مضمون الاستقرار في الدول النامية يتمثل في كيفية حل مشكلة جمود النشاط الاقتصادي عموما والانتاجي خصوصا، وفي كيفية ضمان نمو الطاقات الإنتاجية. وبالتالي تشغيلها بكفاءة عالية للوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والحفاظ على معدل نمو مرتفع، مع تحقيق قدر مناسب من استقرار الأسعار لاستمرار دفع خطة التنمية المقترنبالتحسن في توزيع الدخل لذوي الدخول الضعيفة.

هناك نوعين من برامج الاستقرار الاقتصادي لدى الدول النامية يتم تناولها كالآتي:[1]

أولا:البرامج الأصولية (Orthodoxes): وهي تلك السياسات التي يتبناها صندوق النقد الدولي وتجد منطلقاتها الفكرية في الفكر النيو كلاسيكي الذي يعتقد أن التضخم ظاهرة نقدية، إلى جانب البنك الدولي

1_صندوق النقد الدولي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:ان استحداث الصندوق لضمان استقرار النظام النقدي الدولي والعمل على أن تسمح السيولة الدولية بضمان نمو مستديم للاقتصاد العالمي ويتعلق الأمر أساسا بضمان توازن موازين مدفوعات الدول، ويتم تدخل الصندوق من منطلقات ليبرالية، علما بأنه ليس مؤسسة تمويل وإنما مؤسسة ضبط تتوفر على أدوات تمويلية محدودة، ولهذا لم يكن يمنح الى غاية نهاية السبعينات إلا قروضا قصيرة المدى بشروط قريبة من شروط السوق، ومن هنا كانت تدخلات الصندوق تنصب على موافقة عمليات إعادة توازن موازين

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ث279. وما بعدها. بتصرف.

المدفوعات بتسريعها وجعلها أقل حدة دون أن يكون التمويل الممنوح من الصندوق هو الأساسي في العملية وهي الصورة السائدة تقريبا خلال العشريات الثلاثة التي أعقبت نشأة الصندوق والتي كان فيها نشاطها موجها بشكل أساسي نحو الدول الصناعية،إذ أنه إلى غاية 1975 كان نصيب الدول النامية من أنشطة الصندوق هامشيا وأصبح هذا النصيب ذا دلالة ومعنى بعد منتصف السبعينات. وتقريبا منذ 1980 لم يعد الصندوق يهتم بأوضاع الدول النامية أو الدول الاشتراكية (سابقا) والمتحولة نحو اقتصاد السوق بعد انهيار جدرا برلين، وانفجار أزمة المديونية الدولي سنة 1982.

والجدول التالي يمثل محتوى البرنامج المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي.

الجدول رقم (10): برامج صندوق النقد الدولي

محتوى البرنامج	نوع البرنامج
1- السياسة المالية العامة:	1- اتفاقيات الاستعداد الإئتماني:
* مراقبة النفقات العامة:	- تتراوح ما بين 12-18 شهرا وحتى 3 سنوات.
- أجور القطاع العام.	- تن تنفيذه سنة 1952.
- نفقات جارية ونفقات التجهيز.	2- تسهيل التمويل الممدد:
* الإيرادات العامة:	- تتراوح ما بين 3-4 سنوات.
- توسيع الوعاء الضريبي.	- تم تنفيذه سنة 1974.
- زيادة معدل الضغط الضريبي.	3- تسهيل التصحيح الهيكلي:
* المؤسسات العامة:	- تم تنفيذه سنة 1986.
- اصلاح طريقة تحديد الأسعار.	- مخصص للدول منخفضة الدخل.
- اصلاح طريقة التسيير.	- يوجه لمعالجة اختلالات عميقة.
2- السياسة النقدية:	- نسبته 70% من حصة البلد العضو.
- مراقبة الكتلة النقدية والقرض.	4- تسهيل التصحيح الهيكلي المعزز:
- مراقبة القروض المقدمة للحكومة.	- تم تنفيذه سنة 1987 وتطور سنة 1994.
- زيادة معدل الفائدة وتحريرها.	- تصل نسبته إلى 190% من حصة البلد العضو،
3- سياسة سعر الصرف:	وبصفة استثنائية إلى 225%.
- تخفيض قيمة العملة.	5- تسهيل التمويل التعويضي وللطوارئ:
4- سياسة الأجور والأسعار:	- تم تنفيذه سنة 1988.

- تحرير الأسعار. - مكافأة الأجور. 5- تسيير المديونية: - إعادة هيكلة الديون. - تنسيق التوميلات. - امتصاص التأخرات. 6- اصلاح تجاري: - تحرير الجمارك. - تقليص تقييد المبادلات.	- يمول التكاليف الإضافية للواردات من الحبوب وتمويل الطوارئ. 6- تسهيل موارد اللجوء إلى الدين وخدمات الدين: - تم تنفيذه سنة 1989. تصل نسبته إلى 30% من حصة البلد العضو. يكمل اتفاق الاستعداد الإئتماني أو الموسع. 7- تسهيل التحولات النظامية: - تم تنفيذه سنة 1993. - يمنح للدول التي انتقلت إلى اقتصاد السوق. - تصل نسبته إلى 50% من حصة الدولة العضو.

المصدر : قدي عبد المجيد , **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995**، أطروحة لدكتوراه دولة، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص , ص , 282 , 283 .

2_ **البنك العالمي و دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :** وهو بنك تنمية تم تأسيسه بهدف تمويل مشاريع خاصة و محددة بدقة سواء بشروط قريبة من شروط إمتيازية خاصة بالوكالة الدولية للتنمية أو في صورة مساهمة في المؤسسات خاصة بالشركة المالية الدولية و لقد يخصص هدا الاخير في قضايا التنمية في الوقت الذي كان فيه إهتمام الصندوق منصبا علئ قضايا الاستقرار النقدي و المالي .

حيث كان في البداية إهتمامه متجها لتمويل مشاريع البنية الاساسية متأثرا في ذلك بتجربته في مجال إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب , و هذا قصد إحداث نمو إقتصادي باعتباره مؤشرا علئ نجاح السياسات الاقتصادية و محققا للرفاهية , إلا أن عددا كبيرا من المشاريع لم تستطيع تحقيق أهدافها مما قاد الئ التساؤل و التفكير في البيئة الاقتصادية الكلية و المؤسسية و للمشروعات المعتبرة سببا محتملا للفشل فنجاعة المشروعات الزراعية مثلا تتوقف على نظام الأسعار النسبية الذي يجب أن يكون ملائما للزراعة , نظام ضريبي لا يعاقب المنتجين , وتقديم مستوئ أدنى من الخدمات العمومية الاساسية للمنتجين و سياسة تعريفية تمكن من تموين الأرياف بالسلع الاستهلاكية بأسعار مقبولة ,

سياسة نقدية متحكم فيها لا تسمح بانطلاق التضخم مثل هذه الاعتبارات جعلت البنك ينتقل من القضايا الجزئية إلى القضايا الكلية بشكل متداخل مع إهتمامات الصندوق إذ أصبح يمول تبني السياسات معينة مثل سياسة إعادة هيكلة الاقتصاد أو الانتقال إلى القطاع الخاص .[1]

لقد ارتبط هذا التغير في اهتمامات البنك بتغير نظرته لمفهوم التنمية باعطاء دور أساسي واهتمام بارز للرأسمال البشري من خلال الاستثمار في الإنسان عن طريق التعليم والصحة، وإعطاء أهمية أكبر لقضايا التوزيع ولقد اتجه البنك إلى الاهتمام ببرامج التكيف الهيكلي نتيجة انفجار أزمة المديونية مدعما بذلك برامج التثبيت التي يقدمها الصندوق وهذا ما أدى بالمؤسستين إلى التعاون.

إلى جانب تميز برنامج البنك الدولي من حيث المدى الزمني أنها طويلة وتهتم إلى جانب القضايا الاقتصادية، بالقضايا الاجتماعية مثل تحسين توزيع المداخيل، الاهتمام بالفقراء وقضاياهم، تصميم شبكات الحماية الاجتماعية، الاهتمام بقضايا البيئة وأساليب استخدام السلطة باعتماد الحكم الراشد، ولقد توسع دور البنك إلى ما وراء قضايا التمويل بتحوله إلى مركز للمعرفة والخبرة التي توضع تحت تصرف البلدان النامية.

ومنذ منتصف الثمانينات في القرن العشرين، أصبح لزاما على الدول الراغبة في الاستفادة من موارد البنك للتصحيح الهيكلي إبرام اتفاق مع صندوق النقد الدولي تتعهد بموجبه بتنفيذ برنامج اقتصادي، ويسمى هذا الوضع **بالشرطية المتقاطعة**. التي تعني أن الاستفادة من مساعدة إحدى الهيئتين يتوقف على تنفيذ الشرطية التي تضعها المؤسسة الأخرى، وامتد هذا المفهوم إلى المؤسسات المالية الدولية الخاصة والعامة المانحة للقروض. التي أصبحت تشرط الحصول على شهادة (حسن السلوك) من الصندوق، كما هو الحال في تدابير إعادة الجدولة لدى نادي باريس ولندن.

[1] عبدالله بلوناس , مرجعسابق , ص , 170 .

3-مشاكل تطبيق السياسات الأصولية في الدول النامية:

يثير تطبيق تدابير التصحيح الاقتصادي الكثير من الجدل بخصوص فعاليتها في الدول النامية، خاصة أنها أثارت في بعض الأحيان ردود فعل اجتماعية عنيفة، لم تكن سهلة الاستيعاب، وأبرز هذه الانتقادات هي [1]:

- ✓ مدى القدرة على التحكم في كمية النقود في هذه الدول باعتبار وجود عوامل هيكلية ذات تأثير على عرض النقود، من ذلك اعتمادها في تحصيل العملة الصعبة على عائدات المواد الأولية (نفط، حديد، قهوة، ..إلخ)، وتعرف أسواق هذه المواد عدم استقرار كبير نتيجتها بروز الاختلالات بشكل مستمر على مستوى ميزان المدفوعات، فضلا عن التدخل الضروري أحيانا للحكومة مما يؤدي إلى التوسع النقدي، كما أن آلية تخفيض سعر الصرف لا تسمح بالتصحيح للعجز الخارجي كما هو الحال في الدول المتقدمة، لعدم توفر شروط التخفيض من مرونة العرض والطلب وجمود عوامل الإنتاج في انتقالها بين فروع الإنتاج.
- ✓ التكلفة الاجتماعية المرتفعة، والتي تتمثل خاصة في البطالة، تدهور القدرة الشرائية، تفاوتات عميقة في توزيع الدخل، تدهور شروط التبادل.
- ✓ تحرير سعر الفائدة أدى إلى تخفيض حجم الائتمان المعروض، مما أثر على حجم الاستثمار، ومنه إلى تخفيض حجم الطلب الكلي بزيادة تكلفة الحصول على القروض.

[1] قد يعبدالمجيد ,مرجعسابق , ص , 284

ثانيا:البرامج غير الأصولية: (Heterodoxes)

ينطلق أنصار السياسات غير الأصولية من معارضتهم للسياسات الأصولية التي يتبناها صندوق النقد الدولي من خلال النقاشات التي دارت في أمريكا اللاتينية، وفي إطار لجنة الأمم المتحدة لأمريكا اللاتينية منذ سنوات الخمسينات حول تحديد طبيعة التضخم، خاصة وأن التضخم الذي ظهر في بعض دول أمريكا اللاتينية كان ثلاثة أرقام، ولهذا رأوا أنه من غير المنطقي مكافحته بنفس الأساليب والسياسات التي يتم بموجبها تضخم من رقمين.

1_الأساس النظري للسياسات غير الأصولية:

يتصور غير الأصوليين أن مشاكل دول العالم الثالث ومنها التضخم في معظمها مشاكل هيكلية، ومن هنا كان تحليلهم تحليلا بنيويا ينطلق من الفرضيات التالية:[1]لا يمكن للدول النامية المحافظة على السوق العالمي على مكاسب الإنتاجية التي يحققها جهازها الإنتاجي، بمعنى انخفاض الأسعار النسبية.

- جمود العرض وصلابته في هذه الدول هو نتيجة لتخصصها في المواد الأولية والقطاع الأولي بشكل عام، وعدم اكتمال جهازه الإنتاجي.
- يتم تحديد الأجور عن طريق علاقات القوى بين الأجراء والمقاولين أو بطريقة مؤسسية.
- يعتبر التضخم نتيجة لغياب اتفاق أو اجماع حول توزيع القيمة المضافة ويدعم ذلك صلابة العرض خاصة فيما يتعلق بالمواد الزراعية وهو ذو قصور ذاتي.
- ينتج الإدخار أساسا عن فائض الاستغلال وليس عن طريق الأجور الموزعة.

[1]قدي عبدالمجيد ,مرجع سابق , ص , 285

- أخذ بعين الاعتبار لطبيعة الأسواق، يتحدد مستوى الأسعار أساسا بإضافة هامش إلى تكاليف العمل، المدخلات من المواد المحلية والمستوردة الفوائد المدفوعة لتمويل رأس المالي العامل.
- لا يمكن تشغيل الجهاز الإنتاجي من دون التموين الهام بالمدخلات وسلع التجهيز المستوردة.

وينتج من هذه الفرضيات أن الاختلال الداخلي (التضخم) والخارجي (اختلال ميزان المدفوعات) ليس ناجما عن فائض في الطلب الداخلي أو خلق النقود، ومن هنا فإن السياسة المقيدة للطلب لم بكون لها أي أثر إلا تخفيض الإنتاج وعرقلة الاستثمار وانبعاث العديد من الآثار المضادة الأخرى، كإرتفاع التكاليف الاجتماعية وإقامة اقتصاد مندمج قادر على توفير العملة الصعبة بتدخيل انتاج المدخلات، بالتالي فإن سياسة التصحيح لابد أن تعتمد أساسا على التدخل النشط للحكومات بقصد إزالة أسباب الاختناق، وذلك أن اعتماد سياسة نقدية تقييدية بالتزامن مع تخفيض العملة يمكن أن يكون لها أثر انكماشي يؤدي في ذات الوقت إلى التضخم وتراجع معدلات نمو الاقتصاد. ومن آثار ارتفاع معدلات الفائدة، رفع تكاليف المؤسسات مما يدفعهما إلى محاولة تحميل هذه التكاليف على أسعار البيع، وحتى يمكن الحد من قدرة المؤسسات على نقل الزيادات التي تحدث في تكاليفها إلى أسعارها بطريقة أوتوماتيكية، لابد من ممارسة الرقابة المباشرة، التحكم الإداري في الأجور والأسعار بصورة مؤقتة.

وبالرغم من ان هذه الرقابة قد تشوه الأسعار النسبية إلا أن الهيكليين يرونها قادرة على الحد من القصور الذاتي للتضخم، وتساعد الاقتصاد على الانتقال من معدلات مرتفعة إلى معدلات منخفضة من التضخم، ذلك أن التجميد المتزامن للأجور والأسعار يضمن حيادية المؤسسات فيما يتعلق بتوزيع

المداخيل. فلو تم تجميد الأسعار لوحدها لدفع ذلك أصحاب المؤسسات إلى تخفيض الهوامش المرغوبة للربح مما يؤثر على الاستثمار والتحكم في الأجور لوحدها يمنع الأجور الحقيقية من الارتفاع.

2_إجراءات السياسات غير الأصولية: يمكننا استخلاص مختلف التدابير والإجراءات التي اتبعها بعض من دول أمريكا اللاتينية بخصوص تبنيها لسياسات غير أصولية ومنها تجربة الأرجنتين والبرازيل، والبيرو، والتي تعتبر معاكسة لوصفة المنظمات المالية الدولية: ويمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الإجراءات المتبعة من طرف دول أمريكا اللاتينية.

الدولة	الخطة التنموية	الملاحظات والنتائج
الأرجنتين (جوان 1985)	- تجميد الأجور والأسعار. - تخفيض عجز الميزانية العامة للدولة إلى 4% من الناتج الداخلي الخام. - منع تمويل البنك المركزي للخزينة العمومية. - استخدام عملة جديدة austral مرتبطة بالدولار. - خوصصة المؤسسات العامة.	- بلغ معدل التضخم سنة 1988 معدل 322%. - ارتفاع الأجور والأسعار ب3% شهريا سنة 1986. - انخفض عجز الميزانية العامة إلى 7% سنة 1987. - انخفاض الأجور الحقيقية. لم يكن هناك اصلاح ضريبي. - اضطرابات لدى النقابات العمالة. - الإفراط في الإصدار النقدي. - ثبات سعر الصرف الأوسترال.
البرازيل (فيفري 1985)	- استخدام عملة جديدة (cruzado) كروزادو مرتبطة بالدولار. - مراقبة الأسعار. - زيادة الأجور.	- انخفاض معدل التضخم من 260% إلى حوالي 62% سنة 1987. - ارتفعت الأسعار إلى 468% في ماي 1988. - ظهور التضخم المكبوت. - انتشار السوق السوداء (الموازية). - ارتفاع العجز المالي للمؤسسات

		العمومية. - ضعف الاستثمار وتدني القدرات الإنتاجية.
البيرو (86-1988)	- اعتماد نظرية الصدمة (La thérapie de choc) على مستوى الاستهلاك والاستثمار من خلال ضخ الاقتصاد بسيولة مالية. - رقابة الأسعار وتدعيم الدعم. - تشجيع النمو عن طريق زيادة الطلب. - تقليص تسديد مدفوعات الدين الخارجية. - تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي. - توسيع الاستثمارات في قطاع التربية والصحة.	- زيادة معدل النمو الاقتصادي في البداية. - ظهور الضغوط التضخمية. - عجز الميزانية في منتصف 1987. - انغلاق الأسواق المالية الدولية، أمام البيرو. - الإفراط في الإصدار النقدي. - انتشار الفقر.

المصدر: عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2005، ، ص160، ومابعدها، بتصرف.

ويمكن القول بالرغم ما عرفته هذه المحاولات الذاتية للإصلاح من فشل إلا أنه تبقى مؤشرا على أن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست بالضرورة ذات وصفة واحدة هي تلك التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية كما أنه يمكن الاستفادة من أخطاء السياسات التي اعتمدت برامج الإصلاح الذاتي التي تحترم الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد.

ومنه تستنتج أن هدف الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، لأن هذه الموارد إما غير موجودة نهائيا وإما موجودة ولكن غير مستغلة، بالتالي فالبداية تكون في إيجاد الهياكل الأساسية والمهارات البشرية وبناء الطاقات الإنتاجية قبل التحكم عن الاستقرار الاقتصادي، وهذا هو جوهر قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية. ويمكن ذكر أهم مميزاته فيما يلي:[1]

[1] معيزي قويدر، مرجع سابق، ص ص126، 127.

- البطالة التي يستهدفها الاستقرار الاقتصادي ليست دورية كما هو الحال في الدول المتقدمة، بل الحل يكمن في البحث عن علاج لأوضاع تتميز بوجود البطالة الهيكلية المقترنة لحالة التخلف التي تنتشر في هذه الدول، بسبب وجود تباين في هيكل الطلب على اليد العاملة مع هيكل عرض اليد العاملة مع كفاءات وتخصصات بشرية.
- مشكلة التضخم مرجعها الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها واقع هذه الدول، إضافة إلى انتقال التضخم من خلال المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، سواء كانت هذه المبادلات في شكل مواد غذائية استهلاكية أو مواد إنتاجية، أو حتى انتقال لرؤوس الأموال.
- ان الاختلالات التي تتعرض لها موازين المدفوعات تعود في الأصل إلى الاختلالات الهيكلية التي يتميز بها نظامها الإنتاجي، وطبيعة وهيكل الطلب الكلي وحجم الاستهلاك والادخار والاستثمار ومصادر تمويل التنمية، كذلك العجز يعود سببه نسبة نمو الواردات تفوق نسبة نمو الصادرات، ذات الأسعار المنخفضة أو صادرات تكون أسعارها متذبذبة في الأسواق الدولية. كما هو شأن أسعار قطاع المحروقات.
- توزيع الدخل، فهو يتحدد بناء علئ قوانين وتشريعات الدولة في القطاعين العام والخاص، أو يتحدد على أساس عرض اليد العاملة والطلب عليها في سوق العمل، وفي هذه الدول يلاحظ غياب نقابات عمالية قوية، ومستقلة تدافع عن مصالح العمال المختلفة، وفي قدمتها زيادة المداخيل، وهذا ما يجعل في كثير من الأحيان توزيع الدخل يكون لصالح أصحاب الدخول المتغيرة مثل التجار والملاك، ورجال الأعمال، على حساب ذوي الدخول المنخفضة والثابتة، الذين يشكلون الفئة الغالبة في المجتمع، وهنا تؤدي إلى ظهور الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية، وتكون ليس في صالح التنمية، وهكذا أصبحت جزء مهم من اهتمامات مخططي السياسات الاقتصادية لهذه الدول، داخليا وخارجيا.

المبحث الثاني: السياسة الاقتصادية كأساس لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

لقد أصبحت تحليلات السياسة الاقتصادية مهمة على مستوى الاقتصاد الوطني نظرا لما أبرزته العولمة من أزمات ومخاطر وتحديات وفرص وعوائق وتضحيات ورغبة ملحة من حكومات كل الدول في الاستمرار والبقاء والنمو والتقدم والتغلب على المشكلات الناشئة ونؤكد مرة أخرى ان من يملك سياسة اقتصادية كفئة وفعالة هو الذي سيجني الثمار في المستقبل المليء بالتحديات.

ونلاحظ أن السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الوطني قد طرأ عليها العديد من التطورات والتغيرات، بحيث لم تعد كما كانت هي السياسة المالية والسياسة النقدية، بل أضيف اليها فروع أخرى سياسات التجارة الدولية وسياسات الاستثمار وسياسات التثبيت، والتكيف الهيكلي، وقد تطور النماذج الاقتصادية بحيث وصلنا اليوم إلى نماذج التوقعات التي تضع السيناريوهات البديلة أما صانع السياسات والقرارات على مستوى الاقتصاد الوطني لتحقيق المزيد من تحسين الأداء والتقدم نحو تحقيق الأهداف المرجوة.[1]

وبهذا سوف يتم التطرق لأهم العناصر التالية:

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية.

يقصد بها تدبير أمور الدولة وهذا منذ ان استعملها الإغريق، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، وكذلك مبادئ وقواعد إدارة المجتمع[2]، لذلك من أجل إعطاء مفهوم دقيق للسياسة الاقتصادية لابد من التعرض إلى:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط1، 2003، ص9.

[2] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص42.

الفرع الأول: تطور السياسة الاقتصادية.

إن أول بوادر السياسة الاقتصادية الحديثة ظهرت على يد المفك (فريديريك لينت) الذي نادى بضرورة تدخل الدولة لحماية الصناعات الناشئة في ألمانيا بواسطة سياسة جمركية تنفذها الحكومة، إلا ـــان المعالجات التي قدمت في اطار السياسة الاقتصادية كانت عبارة عن معالجات لمشاكل ظرفية طرأت في ذلك الحين، ولم تكن لهذه السياسة تصورا كاملا وشاملا عن العلاقات الاقتصادية الكلية، كما انها لم تتضمن وجهة نظر محددة في السياسة الاقتصادية.[1]

إلا أن تسارع الأحداث وبروز المشكلات الاقتصادية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين التي بلغت ذروتها بحدوث أزمة الكساد العظيم عام 1929 هيئت الظرف لتنامي فكر جديد ينادي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويريد أن يعطي مفهوما حديثا للسياسة الاقتصادية بوضع أسس النظرية الاقتصادية، بحيث تلعب كل من السياسة النقدية والسياسة المالية دورا رئيسيا مع نظام آلية السوق في إدارة النشاط الاقتصادي.[2]

وهو الفكر الذي امتدت أثاره لتشمل مجال الاقتصاد النظري والتطبيقي الكلي، مما سمح بوضع الأسس النظرية للسياسة الاقتصادية التي طورها **جان تنبرجن "Jan Tinbergen"** الذي استخدم طرق ونماذج لترشيد السياسة الاقتصادية ومن هنا استمدت أسسها في صورتها النظامية '**Systematic**' وبعد ذلك تطورت إلى صورتها الواقعية '**Positive**'. وهذا خلال سنة 1960، حيث شهدت المعظم الدول الصناعية المتطورة تنمية اقتصادية قوية، مما أدى إلى البحث والتركيز على مسألة جوهرية وهي التنمية المتوازنة بدلا من البحث في مجال دورات الإنتاج، وبهذا لقد ساد نوعا من

[1] رضوان سليم، **السياسة الاقتصادية وآفاق التنمية في الجزائر**، اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2009-2010، ص2.

[2] Kamel Ghazomani, **Politiques Macroéconomiques,**editions. C. L. E. Tunis, 2009, p18.

التفاؤل والأمل لدى الاقتصاديين من أن تراكم الثروة بواسطة التنمية الاقتصادية الكلية سيسمح في ذات الوقت بالوصول إلى مستوى التشغيل التام والتوزيع الأفضل للفائض الاقتصادي على أساس أن السياسة الاقتصادية التي تمارسها الدولة لها ثلاثة وظائف كما يراها الاقتصادي الأمريكي ر. موسجريف "**R.Musgrave**" "الوظيفة الأولى تتمثل في التصحيح والوظيفة الثانية تتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. اما الوظيفة الثالثة والأخيرة فتتمثل في توزيع الدخل والثروة".[1]

إن هذه الظروف لم تستمر حيث عرفت فترة السبعينات من القرن الماضي لاسيما العالم الغربي الذي شهد ارتفاعا مذهلا في الأجور وما نجم عنه من تسارع في وتيرة التضخم وبروز بشكل لافت للفروقات في التوزيع أثار العديد من الشكوك لدى العديد من الدول، ففي فرنسا وخلال هذه الفترة كانت النقاشات التي كان يديرها الساسة والمفكرون منحصرة حول قضايا العدالة الاجتماعية وإصلاح المؤسسات ورد الاعتبار إلى العمل اليدوي وإعادة النظر في النظام الجبائي، والاهتمام أكثر بجانب التربية، هذه النقاشات لما لها من أهمية تدعمت من خلال الملف الذي قدمه نادي روما الذي أكد على ضرورة تنامي الوعي بشأن قضايا مهمة في حياة المجتمعات، كالمسائل المتعلقة بالتبذير وتكاليف التنمية الناتجة عن سوء استغلال الموارد والتلوث البيئي المصاحبة للتوسع الصناعي، فضلا عن اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة في العالم، وهي مظاهر تؤكد محدودية وضعف تأثير النمو الذي شاهدته معظم البلدان الصناعية خلال هذه الفترة.[2]

في مواجهة هذه القضايا اتجهت السياسة الاقتصادية نحو التركيز أكثر على إعادة التوازنات غير أن إجراءات إعادة صياغة خطط التحفيز والانعاش بقيت عاجزة عن تصحيح الأوضاع بسبب الطبيعة

[1]Kamila Bouaziz, **Politiques economiques,** c.p.u. 2006, p. p 6.7.

[2]رضوان سليم، مرجع سابق، ص4.

الجديدة للأزمات التي جاءت فيما بعد وتطورت إلى يومنا هذا. وظهرت عدة مفاهيم وضوابط للسياسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: مفهوم ومضمون السياسة الاقتصادية.

من أجل التحديد الدقيق للسياسة الاقتصادية لابد من التعرف على ما يلي:

أولا: المفهوم.

إن المتأمل في معنى السياسة الاقتصادية الكلية يجد أنها لا تخرج عن كونها "مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الكلي خلال فترة زمنية معينة".[1]

وتعرف أيضا أنها مجموعة توجيهات كل التصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال سياسة الانفاق الحكومي والسياسة النقدية، وتعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كان تتعلق بالإنتاج، التبادل، الاستهلاك، وتكوين رأس المال.[2]وبالتالي فهي مجموعة القرارات المترابطة المتخذة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.[3]

ومنه إن السياسة الاقتصادية هي مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها، إلى جانب الزمن المطلوب لتنفيذها.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص14.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص29.

[3] Jaque Maller, **économie manuel d'application,** Paris 2002, p188.

لهذا يجب عليها أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة عند استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، أو بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر قدر من الأهداف، وبهذا فإن الكفاءة تتوقف على أمرين هما:[1]

- تحقيق التوازن المالي للدولة، حيث يتم التنسيق بين الإيراد العام والإنفاق الحكومي.
- زيادة حجم المدخرات المحلية لزيادة حجم الاستثمار.

وهنا يمكن التأكد على أن السياسات الاقتصادية المقترحة تختلف عن السياسات الاقتصادية الفعلية أو الحقيقية، فالأولى تعني خطة أو تصميما او برنامجا معدا للمستقبل القريب أو البعدي، وتكون هذه السياسة دائما أكثر معقولية ورشدا اقتصاديا من السياسة الفعلية وهي التي أجري العمل بها فعلا أو جرى العمل بها في الماضي.[2]

ثانيا: مضمونها.

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة وتتضمن:[3]

- **تحديد الأهداف:** عند وضع سياسة اقتصادية لابد أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

[1] درواسي مسعود، مرجع سابق، ص43.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص134.

[3] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة، الجزائر، 2006، ص ص18-19.

- **تحديد السياسة البديلة:** من المفيد تحديد جميع الإمكانات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أحل تحقيق أهدافه. ويمكن عادة محاربة التضخم مثلا بأحد الأساليب التالية:

✓ تقليص الإنفاق الحكومي.

✓ تجميد الرواتب والأجور.

✓ اتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.

✓ مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.

- **تحليل دقيق لكل من السياسات البديلة:** يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق عن التضخم يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ماذا يحدث في الاقتصاد عندما تزداد الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الانفاق الحكومي أو يتم ربط الأجور بالأسعار وعن طريق هذه المعرفة يختار بين الحلول المقترحة وتبني الحل الذي يراه مناسبا.

- **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:** عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن هذا الأخير من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

الفرع الثالث: أنواع السياسة الاقتصادية.

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية:

أولا: السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهي تنقسم بدورها إلى:

- سياسة الاستقرار "الضبط": وهي تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية وترتكز على محاربة التضخم وتخفيضه.[1] أما المفهوم الواسع فتعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي "تقليص الضغوط الاجتماعية".[2]
- سياسة الإنعاش: وهي تهدف إلى انتعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل، وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات وهي مستوحاة من الفكر الكينزي.[3] وهناك تمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والانعاش عن طريق الاستثمار.
- سياسة الانكماش: وهي تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية، وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي في الأخير إلى تقليص النشاط الاقتصادي وهي عكس سياسة الإنعاش.
- سياسة التوقف ثم الذهاب: ولقد تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص204.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص31.

[3] وهي السياسة التي اتبعتها الجزائر انطلاقا من سنة 2001.

الشكل رقم (11): يوضح سياسة التوقف -Stop- ثم سياسة الإنعاش -Go-

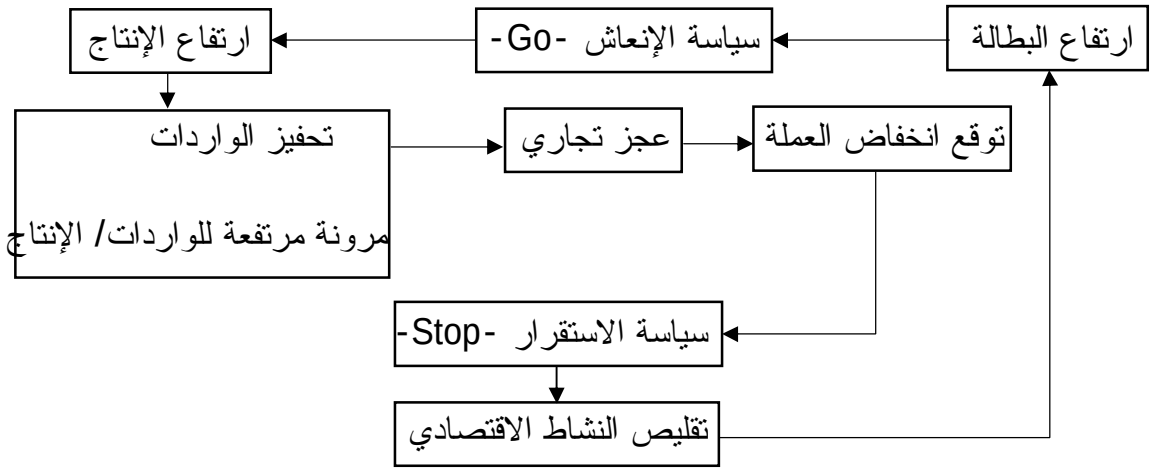

المصدر: عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية "دراسة تحليلية تقييمية"**، د. م. ج، 2003 ، ص33.

ثانيا: السياسة الاقتصادية الهيكلية.

تهدف هذه السياسة الاقتصادية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبليا من خلال تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهذه تعتبر أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها قامت ببرامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية.[1]

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص81.

الجدول رقم (12): يوضح أهم أسس السياسة الاقتصادية الهيكلية

الهدف	المدرسة النيو كلاسيكية		المدرسة الهيكلية	
	السياسات	المشاكل المرافقة	السياسات	الأدوات
1- الادخار	خفض الاتفاق	عدم قدرة الإيرادات على تغطية الاستثمارات في البنية الأساسية، والتنمية البشرية. تكيفات غير متساوية في الانفاق والدخل.	زيادة فترات الامهال لزيادة العبء الضريبي (الدخل المباشر). جعل التحصيل الضريبي أكثر تصاعدية.	توسيع القاعدة الضريبية. تقليل الضريبية. استثناءات مختارة من ضريبة القيمة المضافة. ضرائب على وسائل النقل الآلية، والملكية والوقود.
2- الادخار الخاص	رفع سعر الفائدة خفض الأجور	تأثير غير كفء. إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء.	زيادة مدخرات مكتسبي الأجور من خلال تغييرات مؤسسية	إدخار لأجل الإسكان. ادخار اجباري وإزالة العجوزات النقدية، والاكتوارية لنظام الضمان الاجتماعي.
3-الاستثمار الخاص	لا يوجد	لا توجد قروض متاحة للتعليم أو التدريب.	إيجاد سوق رأسمالي للاستثمار في رأس المال البشري للتغلب على مشكلة الضامن أو الكفيل	استخدام أموال الضمان الاجتماعي لضمان القروض التعليمية، استخدام هذه الأموال لاعادة تسديد القروض من خلال خفض الرواتب
4- استخدام أفضل للاستثمار	تحرير سعر الفائدة	استفادة الشركات الكبيرة فقذ من القروض طويلة الأجل.	إيجاد أدوات مالية ملائمة للشركات المتوسطة الصغيرة	تشجيع استخدام أساليب التأجير، والأموال المضمونة، وأموال المضاربة، والأسواق المالية الثانوية،...
5- استخدام أفضل للعمل	إعادة تنظيم سوق العمل.	علاقات عمل متضاربة، إنتاجية أقل وعدم استقرار في العمل	تحديث علاقات العمل، وتشجيع دفع الأجور على أساس النتائج وليس ساعات العمل	الحصول على تفويض لتحويل جزء من المنافع إلى مشاركة للأرباح. ضرائب ضمان اجتماعي أقل من أجور مشاركة الأرباح. تطبيق مشاركة الأرباح على الداخلين الشبان الجدد لسوق

			(مشاركة الأرباح)	العمل. الالتزام بأن (x%) من زيادة الأجور يكون على شكل مشاركة في الأرباح.
6-توسيع الأسواق.	تعريفة جمركية أقل والمحافظة على سعر صرف أعلى ومستقر.	حوافز حيادية. استخدام غير كفء للقاعدة الصناعية الناتجة عن إحلال الواردات.	تطبيق تحيز مؤقت للسياسات المشجعة للصادرات	ترتيبات ائتمانية، واستعادة الرسوم على السلع المصدرة، وضريبة خاصة لتصدير الصادرات الرائدة وغير التقليدية، تشجيع تدويل الشركات المحلية.
7-التنمية التكنولوجية	لا يوجد إجراءات متخذة بهذا الخصوص	تنافسية منخفضة بسبب التخلف التكنولوجي.	تشر التطور التقني. الوصول إلى تنافسية منظمة.	تنظيم زيادات للشركات المتطورة دوليا. تعزيز البنية الأساسية التقنية خاصة في مجال المعلومات والاتصالات. تعزيز العلاقة ما بين الإنتاج والأنظمة التقنية.

المصدر: أحمد كواز، **السياسات الاقتصادية الهيكلية، المعهد الغربي للتخطيط**، ع107، نوفمبر، 2011، ص14.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الاقتصادية "مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي".

إن أهداف السياسة النقدية الاقتصادية الكلية تتعدد وتتنوع باختلاف النظام الاقتصادي (والاجتماعي)، الذي تمثله الدولة التي تنتهج هذه السياسات الاقتصادية، ويطلق عليها الأهداف الاقتصادية للمجتمع أو الاقتصاد الوطني، ورغم الاختلافات والتعدد في أهداف السياسة الاقتصادية الكلية إلا أنه سيكون من المفيد أن يتم التناول بشيء من التحليل لهذه أهداف الاقتصادية الكلية المشتركة.

الفرع الأول: مفهوم المربع السحري للسياسة الاقتصادية.

إن للسياسة الاقتصادية أربعة أهداف يمكن تحقيقها على المدى البعيد وهي تعرف بالمربع السحري "**Carré Magique**" وهوتمثيل هندسي تصوره الاقتصادي الإنجليزي من أصل مجري("نيكولا كالدور" "1908-1986"، لفائدة التعاون من أجل التنمية، يلخص الوضع الضرفي لبلد ما على أساس أبع مؤشرات: معدل نمو الناتج المحلي الخام، معدل البطالة، معدل التضخم (معدل نمو الأسعار استهلاك)، رصيد ميزان المدفوعات مع الخارج منسوبا إلى الناتج المحلي الخام.[1]

حيث:

N: النمو الاقتصادي.

O: معدل البطالة.

E: رصيد الميزان المدفوعات.

S: معدل التضخم.

[1]Claude daniéle,**Dictionnaire d'économie et de siences Sociales**, texte Arabmed chérif ilmane, Berti editions, Alger, 2009, p117.

الشكل رقم (12): أهداف السياسة الاقتصادية.

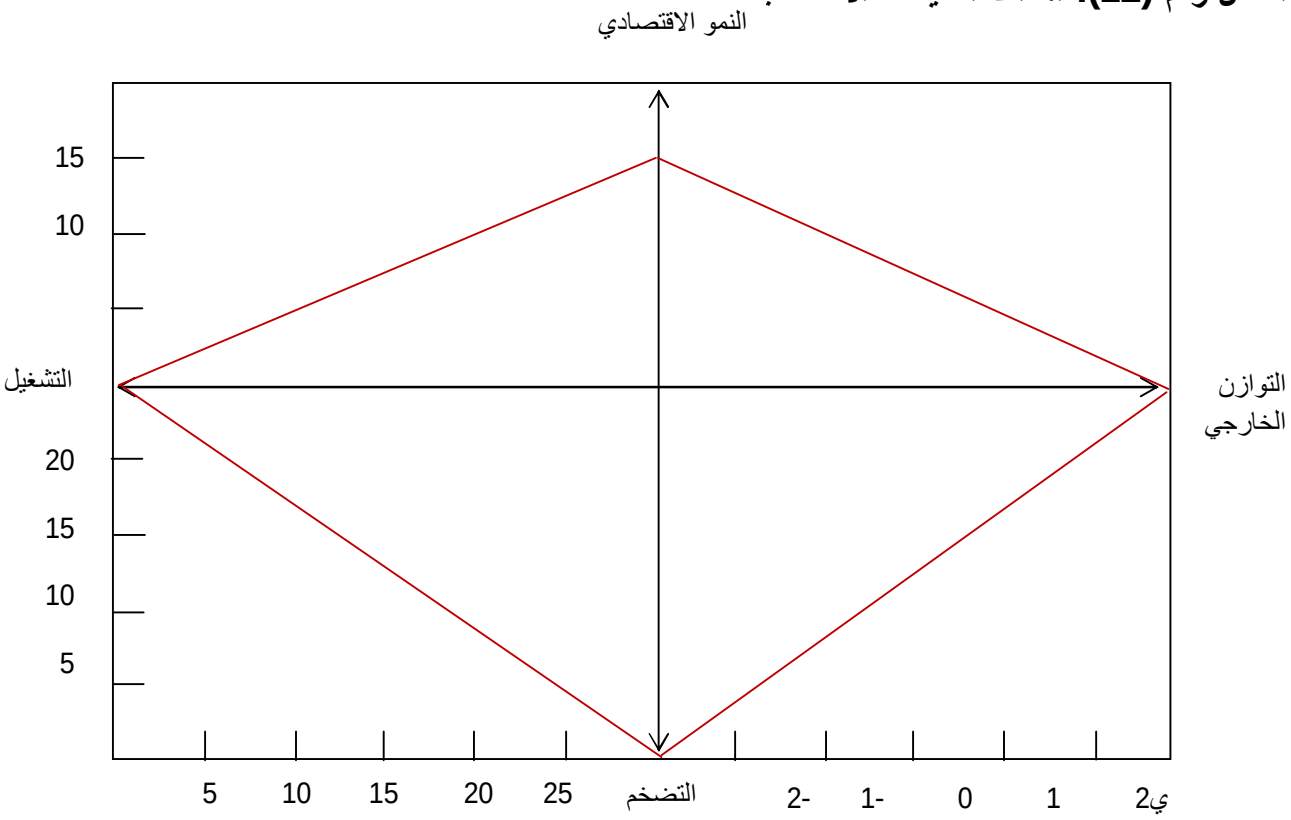

Source : Claude daniéle,**Dictionnaire d'economie et desiences Sociales**, texte Arabmed chérif ilmane, Berti editions, Alger, 2009 , op.cit, P117.

حيث نجد في رؤوس أضلع المربع السحري الوضعية المثالية التالية:[1]

- معدل النمو الاقتصادي يساوي 6%
- قيمة التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)/الناتج الداخلي الخام يساوي 20%
- معدل البطالة يساوي 0%
- معدل التضخم يساوي 0%.

[1] صلاح الدين كروش، **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016، ص 6-7.

ومن ثم فإن تقاطع رؤوس أضلع الرباعي تشكل المربع السحري لكالدور، وكلما ابتعدت هذه الرؤوس إلى داخل المربع السحري على طول المحاور كلما كانت النتائج أقل جودة، وبالتالي فهو يمثل الوضعية الاقتصادية للبلد على امتداد سنوات مختلفة.

وتبعا للتضارب بين أهداف السياسة الاقتصادية، واختلافها من دولة لأخرى فإن شكله سوف يختلف حسب كل دولة من متقدمة ونامية، ففي ألمانيا مثلا خلال سنة 1994 أعطت السلطات الأولوية لاستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، أما هدفي التشغيل وتعظيم النمو الاقتصادي فقد تم اهمالهما وهو ما يضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(13): المربع السحري في ألمانيا سنة 1994

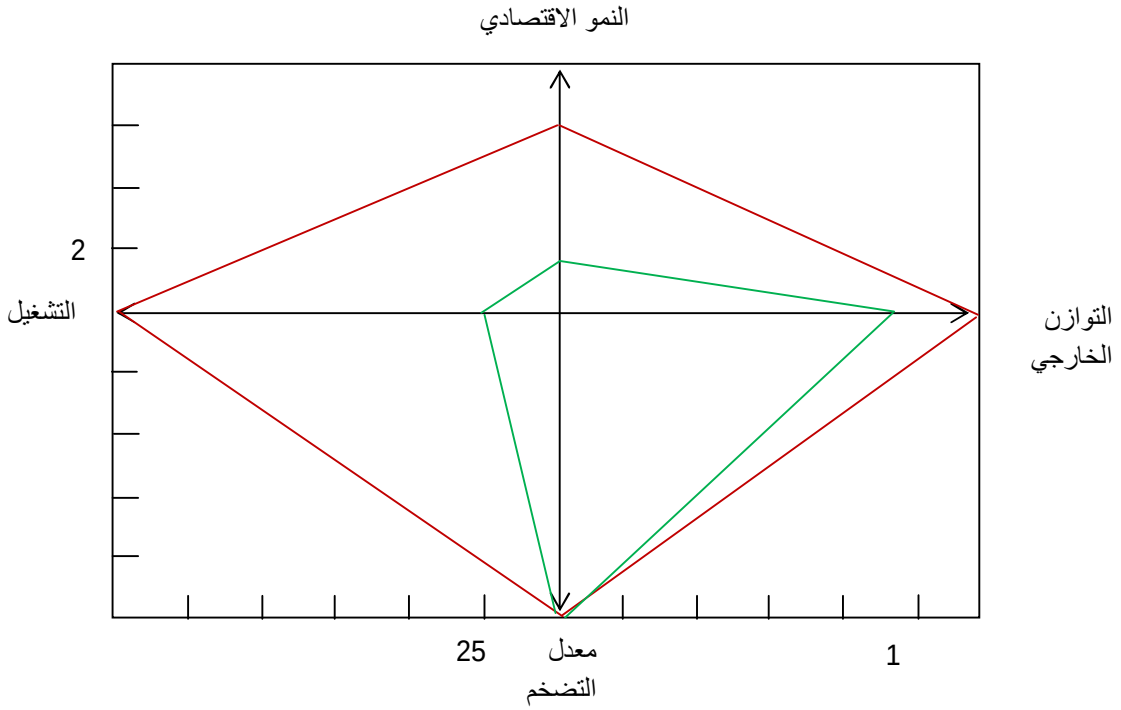

المصدر: نقلا عن صلاح الدين كروش **البحث عن مثلوية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016 , ص, 7.

ومن هنا نلاحظ أن أهداف السياسة الاقتصادية وادواتها لا يمكن ان يدور من فراغ أو بمعزل عن ظروف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، وإنما تستمد أهدافها من غايات المجتمع، من هنا فإنه من المتوقع أن تحدد أهداف السياسة الاقتصادية في البلدان النامية على ضوء سعي هذه الدول إلى تحقيق

غاية التنمية الاقتصادية وهو ما ينعكس ليس فقط على ماهية الأهداف ولكن على ترتيب أهميتها، بينما يحتل هدف النمو المستقر المكان الأول في البلدان المتقدمة بالنسبة لأهدافها الاقتصادية، نجده يأتي بعد التوزيع والتنمية في الدول النامية.[1]

وسوف يتم التعرف على هذه الأهداف كلا على حدى.

الفرع الثاني: تحقيق النمو الاقتصادي.

والهدف الأكثر اهتمام، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج والمداخيل وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الإجمالي كأداة لقياس النمو الاقتصادي، إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الإجمالي الخام، نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حفل الإنتاج.[2]

ويمكن التعبير عليه بالعلاقة التالية:[3]

الناتج المحلي الإجمالي (PIB)[4]= مجموع القيم المضافة+ مجموع الرسم على القيم المضافة+ مجموع الحقوق الجمركية.

أو: الناتج المحلي الإجمالي= مجموع الاستهلاك النهائي+ مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة+ مجموع تغير المخزون+ مجموع الصادرات- مجموع الواردات.[5]

بالتالي فإن النمو الاقتصادي في بلد ما يتجسد بزيادة الإنتاج خلال فترة طويلة نسبيا وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة ويعد الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني والناتج ثلاث مجمعات اقتصادية

[1] رضوان سليم، مرجع سابق، ص6.
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص35.
[3] Kamel Ghazouani, op. cit. p23.
[4] PIB: le Produit intérieur Brut.
[5] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص36.

تمثل النشاط الاقتصادي لبلد ما ومدى اتساع النمو.[1]

إلا أن عمليا قد تطرح بعض الصعوبات في عمليات القياس تتعلق بمضمون هذا الناتج بسبب اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج، التكاليف الفعلية مثل تكاليف التلوث وتدهور البيئة، إضافة إلى مشكلة الاقتصاد الموازي، الذي يشمل على الكثير من الأنشطة غير المصرح بها والتي تتسرب من حسابات هذا الناتج، مما لا يعكس الواقع الحقيقي لاقتصاد البلد، كما أن استخدام هذا المقياسفي قياس النمو يتطلب إزالة كل التغيرات في قيمة النقود التي يسببها التغير في الأسعار، أي تقييم الناتج المحلي بالأسعار الثابتة بدلا من الأسعار الجارية لنحصل على نمو حقيقي الذي يعطي صورة فعلية عن مستوى الأداء الاقتصادي للبلد.

الفرع الثالث: استقرار التشغيل أو التوظيف.

من الواضح أن شيئا من البطالة يحدث عندما يقضي العمال وقتا في البحث عن فرص للعمل المتاحة أمامهم وفي ذلك الوقت يعتبرون في حالة بطالة، ومنه يمكن استنتاج أن مفهوم العمالة الكاملة ليس انعدام البطالة، حيث أن جزءا من البطالة يعكس التغيرات وسوق العمل، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة: "بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الاقتصادي".[2] ولقد قسمت البطالة إلى ما يلي:[3]

---

[1] ب برينيه، **أصول الاقتصاد الكلي**، ترجمة عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1989، ص435.

[2] جبمس جوارتيني، وريجارداستروب , **الاقتصاد الكلي الاختبار العام و الخاص** , ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و اخرون , دار المريخ , الرياض , 1988، ص ص206، 207.

[3] سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم والنظريات الأساسية**، وكالة الأهرام، الكويت، 1994، ص60.

1- **البطالة الاحتكاكية:**وهيالناشئةعنتغيراتثابتة في الاقتصاد تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، وهي تحدث نتيجة نقص المعلومات الكاملة لكل من الباحثين عن فرص العمل المتاحة، ونسبتها تكون في حدود 5% إلى 6% من القوى العاملة.

2- **البطالة الهيكلية:** وهي تعبر عن أفراد القوى العمالة الذين ليس لديهم مهارات العمل ولا يستطيعون الحصول على عمل مهما كان الرواج والكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد.

3- **البطالة الدورية:** وهي البطالة الناتجة عن الركود في قطاع الأعمال وعدم كفاية الطلب الكلي وتحدث عندما تتناقص مبيعات قطاع الأعمال وينكمش الناتج الوطني الإجمالي، ويحدث تناقص في الطلب على العمل على المستوى الكلي. بحيث توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث أن الزيادة في وتيرة النمو تؤدي بالضرورة إلى انخفاض البطالة والعكس صحيح والكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (14): العلاقة بين النمو الاقتصادي والبحث عن التشغيل الكامل.

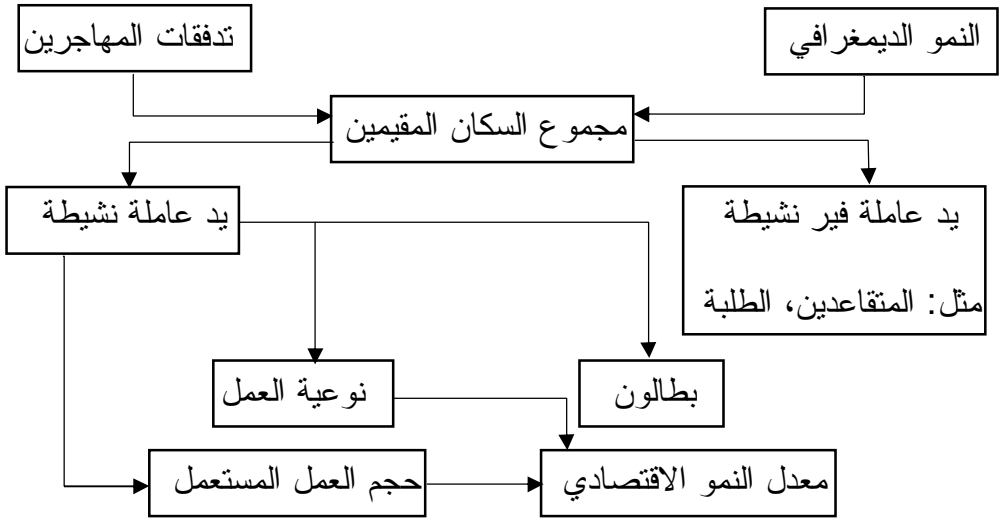

المصدر: عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية "دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"**, مكتبة حسين العصرية، بيروت، ط1، 2010، ص84.

لكن هناك إشارة إلى أن تابع الثورة العلمية والتكنولوجية في الدول الرأسمالية المتقدمة قد أحدث ومازال يحدث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية لعل أهم وأخطر ما احدثته هذه الثورة هو التغير الجذري في العوامل المادية لقوى الإنتاج، فقد أنهت هذه الثورة ارتباط الإنتاج الصناعي بالتوظيف الصناعي وهو ما يعني انفصال الإنتاج عن العمل، فأصبح التحرك يتم من صناعات كثيفة العمالة إلى صناعات كثيفة العلم والتكنولوجيا، وفي هذا الصدد تصير نتائج هذا الاحلال إلى أن إنتاجية العامل في المصنع قد تضاعفت وبذلك فإن الأهمية النسبية لتكاليف العمالة أخذت تتضاءل كميزة نسبية في التجارة الدولية.[1]

الفرع الرابع: استقرار الأسعار "التحكم في التضخم".

نعني بالاستقرار في الأسعار اجتناب كلا من حالتي التضخم والكساد هي الحالات التي تصاب بها الدولة الرأسمالية في مراجل الدورة الاقتصادية، الحكومات عادة ما تسعى بواسطة سياسة الاستقرار الاقتصادي إلى الحيلولة دون حدوث تغيرات مفاجأة ومستمرة في الأسعار، وهنا يجب التأكد على ضرورة عدم التدخل المباشر الذي يعيق سهولة تغير الأسعار، لذا يجب ترك جهاز الأسعار يعمل بشكل حر على أن تبقى الأسعار النسبية للسلع المختلفة قادرة على التغير بحرية استجابة إلى التغيرات في ميول المستهلكين بصفة عامة وفي نفقات الإنتاج بصفة خاصة.

لكي يصبح هدف الاستقرار في الأسعار موضع التنفيذ فإنه يمكن أولا تحديد مدى معين بتحرك في حدوده الرقم القياسي المختار سواء كان الرقم القياسي لأسعار الجملة أو أسعار التجزئة، وان كان الأول أكثر حساسية من الثاني، حيث أن المدى المحدد لأسعار الجملة يجب أن يكون أوسع من المدى المحدد لأسعار التجزئة ويتم مراقبة هذا المدى وعدم السماح لمستوى الأسعار أن ينحرف خارج هذا

[1] رضوان سليم، مرجع سابق، ص8.

المدى، إلا في حدود معينة مسموح بها. فمن المؤكد أن ذلك لا يعني أن يظل هذا الرقم ثابتا بشكل مطلق، كما يجب أيضا التأكد على التفرقة بين التضخم وارتفاع الأسعار.[1]

فالتضخم يقصد به الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار وعليه فإن حدوث ارتفاع طفيف في الأسعار التي يمكن عندها اعتبارها ظاهرة تضخمية، هذا وتؤكد أيضا على أنه وبالرغم من أن العامة يطلقون على الارتفاع في الأسعار لفظ التضخم، إلا أن مفهوم التضخم في النظرية الاقتصادية يقصد به ارتفاع الأسعار المستمر لفترة معينة والذي يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، وعلى ذلك ومن منظور التضخم عن ضغط الكلفة مثل. فلابد أن يكون عنصر التكلفة الدافع للتضخم منتشرا في كل أجزاء الاقتصاد الوطني وليس بعض السلع.[2]

الفرع الخامس: استقرار ميزان المدفوعات.

ان الاستقرار في ميزان المدفوعات يعد من الأهداف الكبرى خصوصا بالنسبة للاقتصاديات المفتوحة التي تعتمد بالدرجة الأولى على الصادرات، فأي اختلال في الميزان التجاري سيتعدى أثره وبشكل آلي إلى ميزان المدفوعات، مما قد يتسبب في حالة العجز في حدوث صعوبات مالية، وقد ذهب خبراء واقتصاديو المؤسسات النقدية الدولية إلى الاعتقاد أن السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى الافراط في التوسع النقدي وإلى السياسات الخاطئة في مجال الصرف أو سعر الفائدة، ويؤكدون أن التوسع

[1] رضوان سليم ، مرجع سابق، ص8.

[2] مسمش نجاة، **فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر، "1986-2004"** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص ص 11، 13، بتصرف.

النقدي هو المتسبب في احداث تغيرات في الأسعار النسبية، مما يتسبب في توسيع وتشجيع عمليات الاستيراد وإعاقة الصادرات وهذا ما قد ينتج عنه تحركات غير ملائمة لرأس المال.[1]

ومن ثم يصبح من الضروري أمام السياسة الاقتصادية الكلية مراقبة العمليات الخارجية وإعداد الأدوات المناسبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بصفة عامة واستقرار سعر الصرف بصفة خاصة.[2]

الفرع السادس: أهداف اقتصادية أخرى.

إلى جانب الأهداف الاقتصادية الرئيسية المشتركة في معظم السياسات المطبقة في الدول المختلفة التي تم تحليلها، يمكن أن نجد عددا من الأهداف الأخرى أهمها:

- تحقيق أعلى درجة ممكنة من الكفاءة في مجالي الإنتاج والتبادل.
- أن تحقق كل من الناتج الوطني والاستهلاك المتوسط نموا مضطردا.
- رفع مستوى الاستهلاك الخاص في الحاضر والمستقبل، حيث يرتبط بتحسين مستوى المعيشة وهو هدف مرغوب.
- اشباع الحاجات الجماعية، حيث يصبح من المرغوب فيه تحسين الاستهلاك الجماعي للمواطنين، بتوفير الخدمات والمرافق العامة.
- حماية البيئة، وهو ما تسعى إليه مختلف الدول حديثا وهو ما يطلق عليه التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أدوات سياسات الاستقرار الاقتصادي.

[1] رضوان سليم/ مرجع سابق، ص9.

[2] J. Longatte et p. Vanhove, C. Viprey, **économie Générale**, DunoD, 3édition, Paris, 2002, p95.

لكي يتحقق استقرار الاقتصاد فإنه يتعين اتخاذ الوسائل المعينة على ذلك، وكما سبق الذكر فإن الاستقرار مطلوب في الأجلين القصير والطويل، وإن كان يرتكز على الأجل القصير على علاج التقلبات في النشاط الاقتصادي، اما في الأجل الطويل فإنه يعني تحقيق العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو المستقر في الإطار الممكن لهذه الأهداف معا، وتقوم أدوات الاستقرار الاقتصادي على محاولة تفادي كافة الأزمات بأنواعها وآجالها الزمنية المختلفة لتحقيق الأهداف السابقة، وتتلخص هذه الأدوات فيما سوف يتم التعرف عليه.

المطلب الأول: السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل.

الفرع الأول: المفهوم والأهداف.

للسياسة النقدية تعريفان:[1]

- التعريف الضيق: "هي الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة".
- التعريف الشامل "الواسع": "وهي تشمل جميع التنظيمات النقدية والمصرفية لما لها من دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي وهي بذلك تشتمل على جميع الإجراءات التي

[1] أكرم حداد ومشهور هذلول، **النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"**، دار وائل للنشر، 2005، ط1، عمان، ص183.

تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقادر وتوفير استعمال النقد والائتمان، بالتالي يمكننا أن تعرفها بأنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي".

وبهذا إن أي تعريف ملم ودقيق للسياسة النقدية ينبغي أن يتضمن الإشارة إلى أربعة عناصر أساسية تشكل بناءها التنظيمي والاجرائي، حيث بتعلق الأمر بأهداف السياسة النقدية، والمؤسسات المكلفة بإدارتها، وطبيعة التدابير التي تقوم بها هذه المؤسسات وموضوع التدخل، وتتمثل هذه العناصر الأربعة في:[1]

1- تعمل الأهداف المرسومة من طرف السلطات النقدية على تحديد سلوك الأعوان الاقتصاديين غير الماليين، وهو ما قد يؤثر بشكل عميق على مجمل توازنات الاقتصاد الوطني، وفي هذا السياق، لم يكن هناك اتفاق حول الأهداف التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، لأنه هناك من يعتقد أن السياسة النقدية تعمل على تحقيق جملة من الأهداف هي في واقع الأمر أهداف لمجمل السياسة الاقتصادي، وهناك من يريد أن يحدد أهداف السياسة النقدية في دائرة ضيقة لا تتجاوز حدود الدائرة النقدية.

2- استعمال الموارد المالية المتاحة بشكل أفضل، باعتبار البنك المركزي الهيئة المفضلة لممارسة مهام السلطة النقدية، التي يرسم وينفذ من خلالها السياسة النقدية، بهدف ضمان الشفافية اللازمة في تسيير النقود، بالتالي ضمان مصداقية السياسة النقدية أمام جميع حائزي النقود بشكل يعزز قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة لها بفعالية.

[1] الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، د. و. ج. الجزائر، 2013، ص ص139، 140.

3- يشير عنصر التدابير والإجراءات إلى مجمل القرارات التي يتم اتخاذها من طرف السلطات النقدية المخولة للتأثير على الوضع النقدي العام، ويتم اتخاذ هذه القرارات بناء على حالة الوضع القائم وعلى الحالة التي يريد هذه السلطات تحقيقها في أفق زمني محدد، ومن جهة أخرى يخضع اتخاذ هذه القرارات إلى قراءة عميقة لهيكل الاقتصاد وآليات استجابته وعمله.

4- اختيار الوقت المناسب لاتخاذ هذه القرارات والذي يمثل عنصرا مهما في نجاحها، ومن جهة أخرى اختيار العناصر التي يؤدي التأثير عليها في تحقيق الأهداف.

ونتيجة لهذا استخدم البنك المركزي استراتيجيات عديدة تطورت بمرور الوقت، إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالاستراتيجية الحديثة، خث تعتمد هذه الأخيرة على استخدام الأهداف الأولية والوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية، وذلك باستخدام أدوات ملائمة

نظرا لارتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية الكبرى منذ النصف الثاني من الستينات، أخذت قضية السيطرة على معدلات التضخم أهمية كبرى خاصة بعد التوصل إلى أن التغير في معدل النمو النقدي سيؤدي حتما إلى التغير في كل من مستوى الأسعار والناتج. وهو ما يؤثر عل سير النشاط الاقتصادي.[1]

وبهذا فقد تم التوجه إلى استخدام المجاميع النقدية كأهداف وسيطة، بدلا من أسعار الفائدة التي كانت سائدة من قبل.

[1] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصوف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ط1، 2010، ص60.

حيث تم وضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية، ونتيجة اتجاه ودرجة الفرق بين الأهداف والتقديرات ترفع السياسة النقدية أو تخفض معدل الكتلة النقدية، بالتالي التحمن في نمو عرض النقود، ويقوم البنك المركزي بالتحكم في معدل الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية.[1]

لكن هذه الإجراءات لم تؤد دورها ولم تلق نجاحا كبيرا وتعرضت لانتقادات عديدة، بسبب فقدان التحكم في أسعار الفائدة وفقد السيطرة على عرض النقود ولقد تم تزويدها بإجراءات جديدة منها:[2]

- توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنه.
- استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف لأولي لضبط كمية النقود وهو القاعدة النقدية.

والشكل التالي يوضح استراتيجية السياسة النقدية الحديثة.

الشكل رقم (15): استراتيجية السياسة النقدية الحديثة.

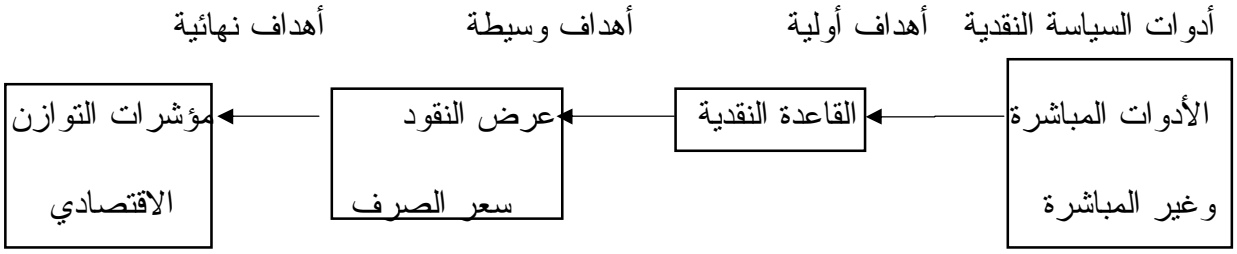

المصدر: أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص185.

[1] باري سيجل، **النقود والبنوك، وجهة نظر النقديين**، ترجمة طه عبد الله نصور، عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، دار المريخ، الرياض، 1987، ص312.

[2] لحلو موسى، مرجع سابق، ص61.

الفرع الثاني: أدواتها وفعاليتها في النشاط الاقتصادي.

أن أدوات السياسة النقدية هي عبارة عن الأسعار والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطات النقدية كأسعار الخصم، وحجم النقد أو غيرها. إذ تقوم تلك السلطة بتعديل مستوياتها للمساعدة في الوصول إلى أهدافها النهائية، وبصورة عامة يمكن القول بأن السياسة النقدية لها نوعين من الأدوات:

أولا: الأدوات غير المباشرة.

من المتعارف عله أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للأدوات غير المباشرة، وهي كلها أدرات كمية وتتمثل في:

أ. **سياسة إعادة الخصم:** يعتبر معدل إعادة الخصم من الوسائل التقليدية الشائعة الاستعمال من طرف البنوك المركزية في تنفيذ سياساتها النقدية، ويمثل معدل إعادة الخصم ذلك المعدل الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تأتي بها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج إلى السيولة، ولا يأخذ هذا المعدل طابعا تجاريا، وبالتالي فإنه لا يتحدد بواسطة آية السوق. وبما أن هذا المعدل لا يكتسي الصفة التجارية فإنه يستعمل بشكل مطلق كأداة للتأشير على حجم السيولة في الاقتصاد.

وبالرغم ما تتميز به هذه الوسيلة من بساطة في التطبيق، فإن تحقيقها للأهداف المرسومة قد تعترضه صعوبات، تصبح معها ذات فعالية محدودة:[1]

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص154.

- عندما تتوفر البنوك التجارية على سيولة كافية يتضاءل دور البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض ويؤدي ذلك إلى انخفاض فعالية سياسة إعادة الخصم.
- عندما تكون مرونة طلب القروض بالنسبة لمعدل الفائدة منخفضة، مثلا عندما يكون للبنوك التجارية مصادر أخرى للتزويد بالسيولة، فإن فعالية سياسة إعادة الخصم تتضاءل.
- صغر حجم السوق، وغير منظم كما هو الحال في الدول النامية، حيث يقل انتشار التعامل بالأوراق المالية والتجارية فلن يؤثر وبشكل كافي سعر إعادة الخصم.[1]

ب. **سياسة السوق المفتوحة:** إن عمليات السوق المفتوحة تكمل من حيث المبدأ التحرك النقدي للبنك المركزي كما تؤثر على السيولة المصرفية عبر شراء أو بيع المصرف المركزي لأذونات خزينة مقابل سيولة، وذلك حسب المعدل السائد في السوق وبتدخله هذا يمارس البنك المركزي تأثيرا على أسعار الفائدة في السوق المصرفية، وذلك عبر لجوئه في نفس الوقت إلى سوق آخر تجري فيه تداول سندات الخزينة وهو مفتوح أمام كل المتعاملين والوكلاء.[2]

وتتجدد فعالية سياسة السوق المفتوحة بقدر نجاحها في تحقيق سيولة أو عدم سيولة السوق النقدية ككل وهذا ما يدفع للقول بأن إدارة البنك المركزي وحدها لا تكفي لتحقيق هذا النجاح بل إن ذلك يتوقف بالقدر الكبير على حجم وطبيعة السوق النقدية فيجب أن يكون لهذه السوق من الشمول والسعة ما يجعلها معبرا بحق عن إمكانيات النقود والائتمان للاقتصاد.[3]

---

[1] أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سابق، ص188.

[2] وسام ملاك، **النقود والسياسات النقدية الداخلية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2000، ص243.

[3] مصطفى رشدي شيخة، **النقود والمصارف والائتمان**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص148.

عند ممارسة البنك المركزي لسياسة السوق المفتوحة تصادفه مجموعة من العوائق والقيود التي تحد من فعاليتها، ويمكن تفسير ذلك بالعوامل التالية:[1]

1- الاعتماد على السعة ونشاط السوق في كل من الأوراق المالية الحكومية القصيرة والطويلة الأجل، وعلى حجم الأوراق المالية المطلوبة المتوفرة تحت تصرف البنك المركزي، وعدم توفر هذه الشروط يحد من قدرة البنك المركزي من التأثير في ظروف السوق.

2- أثبت الواقع عدم فعالية بيع السندات في تخفيض كمية النقود لدى البنوك طالما أن عملية إعادة الخصم فعالة.

3- يمكن لسياسات السوق المفتوحة أن توقف حالات الرواج ولكنها لا تمنع حالات الكساد، وذلك أن عملية شراء السندات تكون أسهل من عملية البيع في السوق المفتوحة.

4- يعاب عليها أنه عندما يقوم البنك المركزي ببيع كميات كبيرة من السندات فإن أسعار السندات سوف تنخفض مما يحدث أثرا عكسيا على أصول البنك ويقص اختلال في برنامج الاقتراض الحكومي، لذلك يتطلب الوضع من البنك المركزي تحقيق استقرار في سوق السندات.

ج. **سياسة الاحتياطي الإلزامي "الاجباري":** تتمثل سياسة الاحتياطي الإلزامي بما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية من الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطات وبدون مقابل وأن يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء أ بنسبة معينة من الأصول النقدة والودائع في شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي.

وتقوم هذه الأخيرة بلعب دورين مختلفين، سواء في حالة التضخم أو حالة الكساد، إضافة إلى أنها تستخدم في ضبط السيولة في السوق النقدية فإنها تستعمل أيضا كأداة كبح آلية لخلق النقود.

[1] لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص74.

وتتوقف فعاليتها في النقاط التالية:[1]

- عدم وجود تسرب نقدي.
- عدم وجود طرق أخرى أمام البنوك الإنتاجية للحصول على موارد نقدية خارج إطار البنك المركزي.
- مدى استجابة ومرونة القطاعات الإنتاجية لتلك التغيرات المطبقة من طرف السلطات النقدية.

ثانيا: الأدوات المباشرة.

تنقسم إلى أدوات كمية وأدوات نوعية، او كيفية وسوف يتم التطرق إليها فيما يلي:

أ. **الأدوات الكمية:** فيما يلي عرض موجز لهذه الأدوات:[2]

1. تحديد أسعار فائدة متفاوتة حسب نوع القرض.
2. تحديد حصص معينة لكل نوع من أنواع القروض كزيادة القروض الموجهة لأغراض الصناعة على حساب القرو الموجهة للإنفاق على السلع الاستهلاكية.
3. زيادة القروض التي يكون ضمانها الأوراق المالية الحكومية عن غيرها تشجيعا للأفراد والبنوك في افشاء هذا النوع من الأصول.
4. تحديد أجل الاستحقاق لكل قرض بحسب أوجه استخدامه، بحيث يزيد الأجل في القروض الصناعية والزراعية ويقل في القروض الاستهلاكية.

[1] دوديع طوروس، **المدخل إلى الاقتصاد النقدي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ط1، 1011، ص200.

[2] د. محمد ضيق الله القطابري، **دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية**، دار غيداء، عمان، ط1، 2012، ص33.

5. ضرورة الحصول على موافقة البنك المركزي لقروض البنوك التجارية التي تتجاوز قيمة معينة.

ب. **الأدوات الكيفية:** تستخدم السلطات النقدية أدوات مباشرة كيفية غير قابلة للقياس على خلاف الأدوات السابقة، وذلك حسب ما تقتضيه أوضاع وظروف كل بلد، ويتوقف مدى استخدامها على مدى استجابة المتعاملين الاقتصادية لقبول هذه الإجراءات وتتمثل في:

1. **الاقتناع الأدبي:** ويطلق عليها سياسة المصارحة حيث يقوم البنك المركزي بالتأثير على البنوك والمؤسسات المالية من خلال المقالات في الصحف والمجلات والخطب في المناسبات المختلفة، ويحاول المسؤولون عن هذه السياسة تغير سلوك المؤسسات المالية إلى الاتجاه المرغوب فيه لكن لا يمكن الاعتماد على هذه السياسة فقط إذ أنها لا تنتج آثارا إلا إذا دعمتها إجراءات أخرى.

   ويتوقف نجاحها على هيئة ومركز البنك المركزي وعلى شخصية القائمين على إدارته.

2. **أسلوب التعليمات الصريحة**: هنا يقوم البنك المركزي بإصدار القرارات الملزمة والأوامر المباشرة للبنوك التجارية، حيث تكون ملزمة بمتابعة هذه التعليمات، وإلا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يخول القانون، البنك المركزي بفرضها وتتخذ هذه التعليمات صورا متنوعة حسب الظروف الاقتصادية السائدة كتحديد حد أقصى للقروض الواجب منحها أو إلزام البنوك بتوجيه جزء من مواردها لاستثمارات معينة طواعية أو أي تعليمات أخرى يراها البنك المركزي ضرورية لتحقيق لامة القطاع النقدي المحلي.[1]

[1] لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ث ث274-275.

3. **أسلوب التفتيش المباشر:** على عمليات البنوك بصفة دورية كلما اقتض الأمر ذلك لمعرفة مدى تطبيق البنوك التجارية للأوامر الموجهة لها ومن جهة مقابلة يتلقى البنك المركزي تقارير عن أنشطة البنوك السنوية التي تبين حالة البنوك، وسيولتها وحجم الودائع القروض.[1]
4. **قيام البنك المركزي بالتشاور مع البنوك التجارية:** خاصة إذا ما تعلق الأمر بصياغة الخطة الائتمانية للبنوك التجارية، وذلك باستدعاء مسؤولي البنوك التجارية لحضور اجتماعات البنك المركزي كما اقتض الأمر ذلك.[2]

ونستخلص أن استخدام الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية تختلف باختلاف النظام الاقتصادي، حيث نجد أن الأنظمة الرأسمالية التي تتميز بوجود أسواق نقدية متطورة تستخدم الأساليب غير المباشرة، أما الأنظمة الإشتراكية فهي تتميز بمباشرة البنوك المركزية فيها لأعمال الرقابة على البنوك التجارية، وتلزمها بتنفيذ تعليماتها وفقا لخططها النقدية، أما الدول النامية التي تتصف بعدم تطور بنيانها الاقتصادي وضعف هياكلها المصرفية، فإنها تستخدم مزيجا من الأساليب الكمية والكيفية، وبهذا نجد أن السياسة النقدية في هذه الدول أقل فعالية عن مثيلاتها في الدول المتقدمة.

الفرع الثالث: الصعوبات التي تقلل من فعالية السياسة النقدية.

تواجه السياسة النقدية حالة عدم اليقين في التأثير على النشاط الاقتصادي في الوقت المناسب، بسب الصعوبات التي تواجهها في الجوانب التي تدخل ضمن اهتمامها، وعوض أن تمارس هذه السياسة تأثيرها بالاتجاه الصحيح تعمل على انشاء المزيد من الاختلالات في الاقتصاد ككل، ويطلق على هذه الصعوبات مصطلح مشكلة التباطؤات أو الفجوات الزمنية وبقصد بها: "الفجوات الزمنية أو

[1] سامي حاتم عفيفي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، النسر الذهبي للطباعة، مصر، 2004، ص292.
[2] سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص292.

التخلف الزمني التي تفصل بين حدوث مشكلة اقتصادية معينة، وبين الأثر الفعلي للأدوات المستعملة لمعالجتها".[1] وتتمثل هذه الفجوات الزمنية في:

1- **تباطؤ فترة جمع البيانات**: وهي الفترة التي تفصل بين حدوث تغير في المؤشرات الاقتصادية وبين جمع الإحصاءات التي تقدمها الجهات المعينة، فمن جهة هذه الاحصائيات تتغير بسرعة، ومن جهة أخرى قد تتوفر بعد مدة طويلة، قد تصل إلى الأسبوع مثل عرض النقود، أو إلى الشهر مثل الائتمان، أو إلى ثلاثة أشهر مثل الناتج الوطني، أو لا تظهر في صورتها النهائية في تواريخ لاحقة ثم تدخل فيه الدراسة والتحليل.[2]

2- **تباطؤ فترة التشخيص "الإدراك":** وهي الفترة الفاصلة بين الحصول على الاحصائيات وبين تحديد العوامل المؤدية إلى حدوث التغير في المتغيرات الاقتصادية قبل اتخاذ أي قرار مناسب، ففي حالة السياسة النقدية لا يمكن معرفة طبيعة المشكلة الاقتصادية بالسرعة الكافية حتى يمكن استخدام الأدوات المناسبة.[3] وقد تدوم لأشهر عديدة وتختلف هذه المدة من دولة لأخرى حسب طبيعة المؤسسات النقدية والمالية ومدى تطور أجهزتها الإحصائية.[4]

3- **تباطؤ فترة التشريع "اتخاذ القرار"**: بعد دراسة وتحليل المشكلة الاقتصادية والتعرف عليها تعرض القرارات على السلطة التشريعية للموافقة عليها قبل تنفيطها، وهنا نفرق بين حلول السياسة المالية التي تأخذ وقتا أطول وبين حلول السياسة النقدية التي تعتمد على قرارات البنك

---

[1] معيزي قويدر، مرجع سابق، ص167.

[2] نفس المرجع، ص ص167-168.

[3] عبد المنعم السيد علي، نزار سعيد العيسي، مرجع سابق، ص440.

[4] حيدر نعمة بخيت، **سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين والولايات م. أ، دار آمنة، عمان، 2013**، ص73.

المركزي التي تكون قراراته جاهزة بمعنى آخر السياسة النقدية تتقدم عن السياسة المالية بالنظر إلى مدة وسرعة اتخاذ القرار.[1]

4- **تباطؤ فترة التنفيذ "فترة الانجاز"**: وهي الفترة الفاصلة بين فترة التشريع أو اتخاذ القرار، وبين استعمال الأدوات المناسبة، وهذه الفترة تطول في السياسة المالية بينما تقصر في السياسة النقدية لأن البنك المركزي هو الذي يأخذ القرار ويقوم بالتنفيذ دون أي تباطؤ يسجل.[2]

5- **تباطؤ فترة التأثير "الاستجابة"**: وهي الفترة الفاصلة بين تنفيذ القرار وبين ظهور الأثر في شكل هدف نهائي فهذا القرار لا يحقق مفعوله إلا بعد مدة زمنية تختلف من بلد لآخر، ويرى النقديون بأن فترة التأثير في حالة السياسة النقدية تكون طويلة ما بين التغير في المعروض النقدي وظهور التأثير في المتغيرات الأخرى، وخاصة على الناتج الحقيقي وقد يتراوح ما بين ثلاثة وستة أشهر وفي بعض الأحيان ما بين 12 و18 شهرا.[3]

المطلب الثاني: السياسة المالية.

لقد تغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيرا جذريا، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك ينظرون إليها نظرة محايدة بالنسبة للنشاط الاقتصادي، إلا أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية، وأصبحت ذات أهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن أجل تحقيق هذا لابد من مراعاة عنصرين هامين هما:[4]

- التوقيت المناسب لتعديلات السياسة المالية العامة.

[1] عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص481.
[2] محمد ضيف الله القطابري، مرجع سابق، ص35.
[3] معيزي قويدر، مرجع سابق، ص168.
[4] جيمس جوارتيني، ريجارد أستروب، مرجع سابق، ص300.

- أثر العوامل الاقتصادية على توقيت واتجاه التغيرات المالية.

وبالتالي سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على المفهوم والأهداف، الأدوات وعوامل الاستقرار الذاتية، أهم الصعوبات التي تقف أمام هذه السياسة.

الفرع الأول: المفهوم والأهداف.

من الضروري قبل الخوض في الدراسة إشكالية تتعلق بالسياسة المالية أن نقدم تعريفا مخصرا لمفهوم هذه السياسة إضافته إلى أهدافها الأساسية، حيث تؤثر الدولة عبر الضرائب والرسوم العامة على التطور الاقتصادي الإجمالي بطرق متنوعة منه لدينا:[1]

أولا : المفهوم : و ينقسم الي:

- **المعنى الضيق**: وهو يستخدم في أحيان كثيرة تقليديا بالدرجة الأولى بالمعنى التخصصي، أي من أجل استخدام الميزانية الحكومية لتثبيت الوضع الاقتصادي، وهنا تهدف السياسة المالية إلى توجيه الطلب الاقتصادي الكلي بواسطة النفقات الحكومية المناسبة، وربما بسبب تمويل العجز نحو المستوى الذي يتيح درجة تشغيل مرتفعة.
- **المعنى الواسع**: هي استخدام قنوات التأثير المالية هذه من أجل تحقيق أهداف اقتصادية، من خلال تشجيع فرص النمو الطويلة المدى عبر اعداد البنية التحتية ذات التمويل العام، إلى جانب السياسة الضريبية الصديقة للبيئة والمساعدة للنمو.
- **ثانيا : الاهداف:**

من خلال ما سبق تهدف السياسة المالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

[1] هاني صالح، مرجع سابق، ص259.

[2] وليد عبد الحميد عايبه، مرجع سابق، ص ص93-94.

- تصحيح مسار عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال التدخل في مختلف مراحل الدورة الاقتصادية.
- التأثير على الحالة التي يمر بها الاقتصادي الوطني من خلال مجموعة من الأدوات المالية.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية التي تساعد على توفير مناخ الاستثمار.

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية وفعاليتها.

تشمل أدوات السياسة المالية على العناصر التالية: الضرائب، الانفاق الحكومي، الاقتراض العام وسوف نقوم بشرح موجز لكل واحدة من هذه الأدوات:[1]

أ. **الضرائب**: تشكل الضراب الأداة الرئيسية للسياسة المالية، وهي الوسيلة الأكثر فعالية لتخفيض الاستهلاك الخاص، وتوفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وتستخدم أيضا لتمويل نشاطاتها ولخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وتستخدم أيضا كمحفز للادخار وتقليل التفاوت بين الدخول وتحويل الفائض الاقتصادي نحو النشاطات التنموية.

ولكن في السنوات الأخيرة واجهت العديد من الدول مشكلات ازدياد العجز المالي، أي تفوق الانفاق العام على الإيرادات العامة، بسبب برامجها التنموية الطموحة، وبسبب الصدمات الخارجية غير المتوقعة، لهذا اضطرت هذه الدول لتخفيض انفاقها المالي وزيادة عوائدها من الضرائب إضافة إلى محاولة جعل طرق جباية الضرائب أكثر فعالية، وتنقسم إلى نوعين:

- الضرائب المباشرة: وهي الضرائب المفروضة على الأفراد وعلى الشركات وعلى الممتلكات، وتشكل هذه حوالي 20-40% من اجمالي إيرادات الضرائب لمعظم الدول النامية، وإن حصة

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص228-232، بتصرف.

الضرائب على الدخول من الناتج الوطني هي أقل في الدول النامية مما هو عليه في البلدان المتقدمة، حيث أن الضرائب في هذه الأخيرة، هي تصاعدية، أي تزداد نسبة الضريبة على الدخل مع تزايد حجم الدخل، أما الضرائب على دخول الشركات المحلية والأجنبية فتصل إلى ما دون 3% من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول النامية مقارنة مع أكثر من 6% في الدول المتقدمة.

- الضرائب غير المباشرة: وهي الضرائب المفروضة على السلع، مثل الضرائب على الواردات والضرائب على الصادرات، ورسوم الإنتاج، والضرائب على الاستهلاك (ضرائب المبيعات)، وتمثل هذه الأخيرة المصدر الرئيسي للعوائد الضريبية في الدول النامية، لسهولة جمعها واتساع نطاقها، وتجدر الإشارة إلى ان ضرائب الصادرات والواردات يمكن أن تكون بديلا جيدا للضرائب على دخول الشركات، ذلك لأن ضريبة الصادرات تمثل وسيلة فعالة من وسائل فرض الضرائب على الأرباح على الشركات المنتجة بما فيها الشركات متعددة الجنسية العاملة في الدول النامية، والتي تمارس تسعير التحويلات. ومعلوم أن هذه الضرائب مصممة لتوليد الدخل، لكنها يجب أن لا تكون مرتفعة إلى الحد الذي لا يشجع، أو يعرقل المنتجين المحليين من التوسع في صادراتهم.

وعند اختيار السلع الخاضعة للضرائب هناك حملة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية العامة التي يتعين اتباعها بغية تقليل تكلفة جمع الضرائب وأهمها:

- العمل على تقليص ظاهرة التهرب الضريبي.
- أن تكون مرونة الطلب الدخلية لسلعة المعينة عالية، بحيث عندما يرتفع الدخل تزداد عوائد الضريبة من تلك السلعة.

- من أجل تحقيق العدالة من الأفضل فرض ضريبة على السلع الكمالية التي تستهلك من قبل أصحاب الدخول المرتفعة، والابتعاد عن فرض الضريبة على السلع الأساسية.

ب. **الانفاق العام**: من المعروف ان المستثمرين في القطاع الخاص يترددون عادة في الاستثمار في المجالات التي تحتوي على المخاطر الكبيرة، وكذلك المشروعات الي لا تعطي مردودات سريعة، وفي مثل هذه الحالة فإن الحكومة، ومن خلال الانفاق العام، يمكن أن تتجه لتأسيس مثل هذه المشروعات، كما هو الحال بالنسبة للصناعات الثقيلة، وفي بداية مرحلة التنمية الاقتصادية، وكذلك بالنسبة لتوجيه الانفاق نحو رفع مستوى الإنتاجية في الزراعة لمواجهة الطلب المتزايد على المواد الخام والغذاء، كما ان الانفاق على التعليم والصحة العامة والخدمات الصحية يساعد على تكوين رأس المال البشري، ومثل هذا يساعد على تعزيز قدرة الأفراد على كسب الدخول، فالإنفاق العام يعمل على تشجيع المشروعات الخاصة، من خلال توفير الخدمات الضرورية والتمويل، كما هو الحال مع مشروعات البنى الارتكازية المؤسسات التمويلية.

والانفاق الحكومي ينقسم إلى قسمين:[1]

- الانفاق الجاري، والذي يخصص لتقديم الخدمات العامة وغيرها.
- الانفاق الاستثماري: والذي يخصص لبناء محطات الكهرباء والطرق والجسور والمستشفيات أو المدارس، ويستخدم أيضا لمعالجة الأوضاع الاقتصادية، فعندما يكون هناك تضخم نقدي ناتج عن ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي تعمل الحكومة على تخفيض حجم الانفاق الحكومي لتقليص الطلب الكلي، بالتالي تخفيض مستوى الأسعار، ويحدث

[1] جيمس جوارتيني، ريجارداستروب، مرجع سابق، ص316.

العكس في حالة وجود ركود اقتصادي وبطالة، حيث تعمل الحكومة على زيادة حجم الإنفاق وبالتالي زيادة الطلب والإنتاج والدخول وكذلك العمالة.

ج. أدوات الاستقرار الذاتية: وهي تلك الأدوات التي تعمل تلقائيا دون الحاجة إلى عمل تشريعي، حي تؤدي إلى تعزيز عجز الموازنة خلال الكساد ودعم فائض الموازنة خلال أوقات الازدهار وارتفاع معدلات التضخم حتى من دون تغيير السياسة المالية، وتوجد ثلاثة عوامل استقرار ذاتية رئيسية هي:[1]

- تعويضات البطالة: عند ارتفاع عدلات البطالة تتناقص حصيلة ضريبة تعويضات البطالة نتيجة انخفاض مستوى التوظيف، بالمقابل فإن المدفوعات للعاملين سوف تزداد لأن الكثير منهم أصبح مشمول بقانون تعويضات البطالة، وأن البرنامج المذكور سوف يواجه عجزا تلقائيا أثناء هبوط مستوى النشاط الاقتصادي، وعلى النقيض من ذلك في حالة انخفاض معدلات البطالة نتيجة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي فالبرنامج سوف يحثث فائضا نتيجة انخفاض عدد العمال المشمولين بدعم البرنامج، بالتالي فإنه يترتب على مجمل هذه العملية تغيرا تلقائيا مرغوب فيه بالتأثير على اتجاه الطلب الكلي بشكل يعمل على تلطيف التغيرات الحادة في النشاط الاقتصادي دون احداث تغير في السياسة المالية.
- الضرائب على أرباح الشركات: تعتبر هذه الأخيرة أنها تعمل باتجاه مضاد للدورة الاقتصادية بشكل يفوق بقية عوامل الاستقرار التلقائية كونها شديدة الحساسية لظروف الدورة الاقتصادية، في أوقات الكساد تنخفض أرباح الشركات بصورة كبيرة ومن ثم يترتب عليها تناقص مدفوعاتها الضريبية، ومن هنا يزيد حجم العجز الذي يواجه الحكومة، في حين يحدث العكس أثناء أوقات

[1] جيمس جوارتيني، ريجارداستروب، مرجع سابق، ص316.

التوسع الاقتصادي فزيادة أرباح الشركات تؤدي إلى مدفوعاتها الضريبية، وهذا دون حدوث تغير في النظام الضريبي المتبع.

- ضرائب الدخل التصاعدية: ففي أوقات التوسع الاقتصادي يزداد دخل المستهلك الممكن التصرف به بسرعة أقل من التزايد في الدخل الكلب، وذلك لأنه مع الدخول المرتفعة فإن نظام الضرائب التصاعدية ينقل كثيرا من الناس إلى الشرائح الضريبية الأعلى مما يعني زيادة حصيلة الضرائب التصاعدية ينقل كثيرا من الناس إلى الشرائح الضريبية الأعلى مما يعني زيادة حصيلة الضرائب على الدخول الحدية ثانيا، ومن جهة معاكسة في أوقات الكساد فإن انخفاض الدخل يترتب عليه انخفاض الإيرادات الحكومية المتأتية من الضرائب، ومع ذلك فإنه عند حدوث التضخم أثناء الكساد فإن التأثير الطبيعي المضاد للدورة الاقتصادية على هيكل الضرائب التصاعدية سوف يزول كون معدلات التضخم تدفع دافعي الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى حتى وإن كان دخلهم الحقيقي في تناقص، وللحد من هذه الإشكالية فإنه يتعين على الحكومة ربط الضريبة على الدخول الشخصية بمعدلات الأرقام القياسية للأسعار، ليكون أثر الضريبة التصاعدية مرتبط بالدخل الحقيقي وليس النقدي.

الفرع الثالث: الصعوبات التي تقلل من فعالية السياسة المالية.

إن السياسة المالية لا تختلف عن السياسة النقدية من حيث وجود ثلاث فجوات زمنية تعمل على الحد من فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك من حيث انقسام الاقتصاديين حول مدى فعاليتها في الاقتصاد وتتمثل هذه الفجوات في:[1]

- **فجوة الادراك**: وهي واحدة في كلا م السياستين المالية والنقدية وتظهر نتيجة الوقت المستهلك في جمع وتحليل البيانات عن حالة الاقتصاد، بالتالي إن هناك صعوبة في اختيار الوقت المناسب لتنفيذ الإجراءات المالية في اطار معلومات غير كافية على التنبؤ بحلول الكساد أو زيادة حدة التضخم محدودة للغاية.
- **فجوة الإنجاز**: وهي الفترة ما بين إدراك الحكومة مدى حاجة الاقتصاد لاتباع سياسة معينة وبين البدء في تطبيق هذه السياسة، وهي تغطي مدة طويلة نسبيا وهي أطول من الفجوة المرتبطة بالسياسة النقدية، وتشكل عائق حقيقي لعمل السياسة المالية.
- **فجوة الاستجابة "التأثير"**: وهي تعد أقصر من الفجوة المماثلة في السياسة النقدية في بعض أشكال التصرف المالي، وعموما أثبتت بعض الدراسات أن مضاعف النفقات الحكومية غير الدفاعية ذو أثر منشط للاقتصاد وتبدو ملامحه بصورة آنية وأن أغلبية النتائج تظهر خلال أول السنة.

لكن يلاحظ أنه يصعب أن يتم التنسيق بين سياسات إدارة الطلب الكلي والظروف الاقتصادية نتيجة العوامل التي لا يمكن تجنبها والمتولدة عن تنفيذ السياسات وتفسير آثارها.[2]

[1]Michel Parkin, **Macro economis**, Paer son ddisonwesley, N S A O V Canada, Seranthsdition, p379.

[2]جيمس جوارتيني، ريجارداستروب، مرجع سابق، ص315.

المطلب الثالث: السياسة الدخلية.

تهدف سياسات الدخل إلى توزيعه من خلال المحاولة لتحقيق العدل بين أفراد المجتمع بخفض دخول الأغنياء ورفع دخول الفقراء، فتعمل الحكومات على تكييف هيكل الدخول الفردية بطرق عديدة، وغالبا بالضرائب من جانب وبالإنفاق على الجانب الآخر، بهدف تغيير هيكل الدخول للإقلال من عدم العدالة فيه.

الفرع الأول: مفهومها وأهدافها.

تعرف السياسة الدخلية بأنها عدد من الإجراءات الحكومية التي تستهدف التأثير أو التحكم في معدلات الزيادة بمستويات الأسعار المحلية والأجور النقدية والاشكال الأخرى بدون تدخل الإجراءات المالية والنقدية وتتراوح ما بين التحذير الرسمي من قبل السلطات العامة والتنظيم القانوني للأجور النقدية والأسعار.[1]

كذلك تعرف بأنها السياسة المستخدمة لضبط الأسعار والأجور بحيث لا تتجاوز السقف المحدد من الحكومة وعادة يتم اللجوء إليها عند اليأس من فعالية السياسة النقدية والمالية.[2]

وتعود هذه السياسة إلى الحرب العالمية الثانية عندما اعتمدت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، ولقد كان التركيز خلال تلك الفترة على دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلى غاية سنة 1971، أين اتخذت الإجراءات المصممة للرقابة على الأجور والأسعار، أما في الدول النامية فإن الأمر لا يختلف كثيرا عن الدول المتقدمة. فما إم انتهت

[1] مايكل إيدجمان، **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة**، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص571.

[2] باري سيجل، مرجع سابق، ص704

الحرب العالمية الثانية، وبدأت عملية حصول هذه الدول على استقلالها الاقتصادي، حتى تجلت بوضوح معالم السياسة الدخلية، التي هي في حقيقة الأمر أكثر تجسيدا للتدخل الحكومي من مثيلاتها المتقدمة والتي كانت الخاصية الأساسية لحكومات هذه الدول هي التدخل في معظم مفاصل الحياة الاقتصادية سواء كان ذلك من الدول التي تكون أقرب إلى تبني الفكر الاشتراكي، أو التي هي اقرب لتبني الفكر الرأسمالي، وإن كانت الأولى هي الأكثر تدخلاــ حيث نلاحظ في معظم الدول النامية إجراءات الرقابة على الأسعار والأجور والتسعير الرسمي لمعظم السلع المحلية والمستوردة أمر طبيعي لا جدال فيه. وهذا نظرا للدور الذي تلعبه الحكومة في تحقيق التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي من خلال سد النقص الحاصل في الطلب الفعال.[1]

ولكن تبقى السياسة الدخلية بين مؤيد ومعارض.

الفرع الثاني: حجج مؤيدي السياسة الدخلية.

إن أنصار السياسة ينطلقون من قاعدة مفادها عدم سيادة المنافسة التامة في معظم الاقتصاد، ولقد اعتمدوا على المبادئ التالية:[2]

- لقد تم التركيز على جانب العرض دون الإهمال للتأثيرات الأخرى على جانب الطلب، فالقوة التساومية لنقابات العمال تلعب دور كبير في ارتفاع مستويات التضخم، ناشئ من جانب التكاليف.

[1] حيدر نعمة بخيت، مرجع سابق، ص ص79- 80.

[2] جاردنر أكلي، الاقتصاد الكلي، **النظرية والسياسات**، ترجمة عطية مهدي سلمان، الجزء الثاني، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980، ص627- 631.

- إن دوافع زيادة الأرباح كجزء من التكاليف يكون ضعيفا بالقياس إلى دافع الأجور التي تشكل نسبة كبيرة من اجمالي التكاليف. وعليه فإن زيادة الأجور يترتب عليها زيادة التكاليف التي تتحملا المؤسسات مما يدفعها إلى زيادة الأسعار، وهذه الزيادة تدفع مجددا بالمطالبة بزيادة الأجور من قبل نقابات العمال، وعند استجابة المنتجين لهذه المطالبة فإنها ستؤدي إلى رفع التكاليف مجددا، وهكذا تستمر هذه الحلقات المتواصلة في زيادة الأشعار ومنه ارتفاع التضخم.
- إن للمنشآت أو المؤسسات والنقابات العمالية القوة التي تمكنها من إدارة الأسعار والأجور النقدية وزيادتها حتى أثناء الركود. ومن ثم تصبح السياسات المالية والنقدية التي تستهدف القضاء على مشكلة البطالة فإنها لابد وأن تسبب في ارتفاع مستويات التضخم، ويمكن أن تحقق هذه السياسات (النقدية والمالية) استقرار مستويات الأسعار فقط عندما توجد طاقة فائضة وبطالة تفوق المعدلات الطبيعية، وهكذا اصبح السياسة الدخلية ضرورية لتقييد الأجور النقدية والأسعار، بينما تستخدم السياسات المالية والنقدية التوسيعية لزيادة الدخل والعمالة.[1]

ان السياسات التي يقترحها أنصار المذهب الدخلي للتعامل مع تلك المشاكل صممت لجعل الاقتصاد يتمتع بتنافس أكبر، وتتضمن هذه السياسات وضع القوانين المضادة للاحتكارات وإضعاف قوة النقابات العمالية وإزالة عوائق التجارة الدولية بالشكل الذي يؤدي إلى تشجيع المنافسة الدولية، وعلى الرغم من رغبة هؤلاء في زيادة درجة تنافسية الاقتصاد إلا أنهم يقررون بدور العوامل السياسية بجعل هذا المنهج غير واقعي، ويؤكدون على علاقة طردية ما بين الحاجة للاعتماد على المنهج الدخلي وبين

[1] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، دار الكتاب، جامعة الموصل، ص188، ص273.

تنامي قوة الاحتكارات فكلما زادت الأخيرة زادت الحاجة إلى الاعتماد على السياسة الدخلية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد.[1]

الفرع الثالث: حجج معارضي السياسة الدخلية.

لقد تمثلت أهم مبادئ معارضي السياسة الدخلية في النقاط التالية:[2]

- عدم فعالية الرقابة المباشرة على الأسعار والأجور، وذلك ناجم عن امتلاك المؤسسات والنقابات العمالية العديد من وسائل التهرب في هذه الرقابة، فبخصوص المؤسسات فإنها قد تلجأ الى تخفيض الحجوم القياسية، أو المعيارية لمنتجاتها كتقليل حجم المنتوج أو جودته، اما فيما يتعلق بالنقابات فإنها قد تلجأ إلى خلق توصيفات جديدة للوظيفة بغية زيادة الأجور.
- تؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، فمن المعروف ان احدى وظائف السعر هو تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على أوجه الاستخدام المختلفة، فارتفاع مستويات الأسعار يعد حافزا للمؤسسات كي تزيد انتاجها وتؤدي إلى دخول مؤسسات جديدة في عملية الإنتاج مما يترتب على ذلك زيادة حجم العمالة المستخدمة وكذلك زيادة حجم المشتريات من مواد أولية ووسيطة فيترتب على مجمل هذه العملية ازدهار عموم الاقتصاد وتتوزع الموارد حسب الأسعار السائدة وتبعا لظروف العرض والطلب على القطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أنه عند التحديد المباشر للأسعار فإن الحافز الاقتصادي للمؤسسات في زيادة حجم الإنتاج ينعدم، بالتالي فإن أية زيادة في الطلب تؤدي إلى حدوث عجز بعض المستهلكين في الحصول على السلع التي يرغبونها مما يسبب ذلك في ظهور نظام آخر غير نظام الثمن في توزيع

[1] حيدر نعمت بخت، مرجع سابق، ص82.
[2] نفس المرجع، ص83.

السلع كنظام الحصص التموينية، وظهور الأسواق الموازية، وتفشي ظاهرة الرشوة أو الوقوف في طوابير طويلة بغية التزويد بالسلع بالتالي فإن الرقابة تؤدي إلى تشويه عملية تخصيص الموارد، خاصة عندما يكون الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل.

- أنها تعد ذات تكلفة مرتفعة في عملية تنفيذها إذ انها تحتاج إلى موارد مالية وبشرية كبيرة يمكن الاستفادة منها في موضع آخر، فعلى سبيل المثال ف و. م. أ وحدها وظف أثناء الحرب العالمية الثانية 60 ألف شخص من خلال مكتب إدارة الأسعار، وكذلك وظف حوالي ألف شخص لإدارة برنامج الاستقرار الاقتصاد عام 1971. فضلا عن الموارد المالية.[1]
- أنها لا تتفق مع الحريات الاقتصادية والسياسية والتي بدأت تطالب بها العديد من الأحوات، ولاسيما بعد زهور التيارات المنادية للعولمة في بداية التسعينات، وتسابق معظم الدول للانضمام تحت لواء منظمة التجارة العالمية WTO.

المطلب الرابع: سياسة إدارة سعر الصرف.

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسية اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها.

الفرع الأول: المفهوم والأنواع.

ان لسعر الصرف أهمية كبيرة تتمثل في دوره بتحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية والمتمثلة بتحقيق كل من التوازن الخارجي والتوازن الداخلي، فاختيار نظام سعر الصرف الملائم مع ظروف البلد من شأنه العمل على تعزيز آلية الوصول إلى تلك الأهداف.

[1] محمد سعيد السمهوري، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار الشروق، عمان، 2012، ص460، وما بعدها. بتصرف.

حيث يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى عملة أخرى أجنبية، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية، وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة ومن ذلك على التضخم والناتج والعمالة، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.[1]

وعادة ما يتم التمييز بين أهم نوعين بسعر الصرف وهما:[2]

1. **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن تتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

ينقسم هذا الأخير إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، ويعر الصرف الموازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.[3]

2. **سعر الصرف الحقيقي:** وهو يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، مثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف انتاج المواد المصدرة بنفس

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص103، وسامي خليل، مرجع سابق، ص754.
[2] لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص120.
[3] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص104.

المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤد إلى أي تغيير في أرباح المصدرين، وإن ارتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية.

وأهم المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية وهو البنك المركزي، البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وسماسرة الصرف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أهم العملات الصعبة المتداولة دوليا هي: الدولار الأمريكي، الأورو الأوروبي، الين الياباني، الجنيه الإسترليني، الفرنك السويسري، إلى جانب عملات أخرى ذات أهمية دولية مثل الدولار الكندي، الدولار الإسترليني، الريال السعودي.

الفرع الثاني: أنواع نظم سعر الصرف.

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم على نظام العائم، ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدروه بالذهب، وذلك ان الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت، وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار.

إلا أن الأمر سرعان ما تم تجاوزه بإعلان الرئيس نيكسون في أوت 1971 صنع تحويل الدولار إلى الذهب، غير أن النظام في تلك الفترة لم يكن له أي دور في تنظيم الإصدار النقدي أو قي تحقيق التوازن الداخلي الذي كان متروكا لاعتبارات السياسة الاقتصادية والنقدية لداخلية في كل دولة، ولقد مثل هذا الإعلان في نظر الكثيرين انهيارا لنظام بريتون وودز، ومنذ ذلك الوقت عرف نظام الصرف نمطين أساسين:[1]

[1] إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العملات الأجنبية**، دار وائل، عمان، ط2، 2005، ص ص51- 54. بتصرف.

1. **نظام سعر الصرف الثابت**: في ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر الصرف العملة إلى

- **عملة واحدة**: تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الاطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون احداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الافريقي مع الفرنك الفرنسي وكما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.
- **سلة عملات**: ويتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كم هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حاليا بالأورو.
- **ضمن هوامش محددة**: سواء تعلق التثبيت لعملة واحدة او سلة عملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

2. **نظام سعر الصرف المرن:** ويتميز هذا النظام بمرونته وقابليته للتعديل على أساس بعض المعايير أهمها: المؤشرات الاقتصادية للبلد، مثل: سعر الصرف الحقيقي، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها. وينقسم بدوره إلى:[1]

- **التعويم المدار:**وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- **التعويم الحر:** وهو وضع يسمح لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق. ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، بالتالي فإن التعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة.

[1] حيدر نعمت بخيت، مرجع سابق، ص ص86-87. بتصرف.

ولا تنسى أن تذكر أن أهم المتدخلون في سوق الصرف الأجنبي هو البتك المركزي كسلطة نقدية من خلال التحكم في احتياطي الصرف الأجنبي، البنوك التجارية والمؤسسات المالية كمتعاملين اقتصاديين من أجل تمويل التجارة الخارجية، وكذلك نجد سماسرة الصرف من أجل الربط بين المستوردين والمصدرين.

الفرع الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

1. **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الانتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقيق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.
2. **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية، إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية "مواجهة للتصدير"، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد انتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، أذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع لتصدري وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

[1] قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص131-133.

3. **توزيع الدخل**: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات، أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (موارد أولية، زراعية)، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الريع من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي "ارتفاع سعر الصرف الحقيقي"، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر صرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل: سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر الصرف للواردات الغذائية،... إلخ.
4. **تنمية الصناعة المحلية**: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، وكمثال على ذلك لقد قام البنك الألماني في سنة 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوة، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين 1970-1990 وتحت ضغط و. م. أ غيرت هذه السطات سياستها بإعادة تقنين سعر الين الياباني، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد، وساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

المطلب الخامس: وسائل إصلاح السياسات الاقتصادية

لقد أدى التعثر في السياسات الاقتصادية مع المتطلبات الحقيقية للمجتمعات في أغلب دول العالم منذ الثمانينيات إلى استفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي، وقد لوحظ أن فشل سياسة الحكومة هي المساهم الرئيس في النمو السريع لهذا القطاع الموازي، وأن الدول التي تطبق سياسات اقتصادية معزولة أو مغلقة هي أكثر عرضة لتطور كبير في الاقتصاد الموازي، وأن استمرار وجود الاقتصاد الموازي يعوق النوم على المدى البعيد ويحد من القدرة التنافسية للدولة.

وفي الوقت الذي تشير فيه تقديرات صندوق النقد الدولي إلى تزايد معدلات هذا الاقتصاد في العقد المقبل، في ظل تبني سياسات اقتصادية وتنموية انحصر دورها في جزء من النشاط الاقتصادي الكلي الوطني، حيث لم تأخذ نشاط الاقتصاد الموازي في تقديراتها، تحاول كثير من دول العالم اعتماد عدة وسائل وتدابير وإجراءات لمعالجة تحدد الأنشطة الموازية.

وليس من السهل تناول أو تصنيف إصلاحات السياسات الحكومية التي أقدمت عليها الدول، وذلك لأن كل دولة تقيم برامجها الإصلاحية وتدل خططها الاقتصادية بناء على معطيات وضعها الاقتصادي ومشاكلها الخاصة بها، والتي قد لا تتماثل مع مشاكل الدول الأخرى بسبب اختلاف المستوى الاقتصادي والبيئة الاجتماعية، والسياسية، إضافة إلى أن عملية الإصلاح نفسها تتكون من مجموعة معقدة من السياسات اللازمة للتفاعل مع كافة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الأنشطة الموازية كأخطاء للسياسة الحالية.

وتتمثل أهم النقاط الجوهرية التي ينبغي على صانعي السياسات الاقتصادية أن يأخذوها بعين الاعتبار عند معالجة مسألة الاقتصاد الموازي، فيما يلي:

الفرع الأول: الإصلاحات المتعلقة بالسياسة المالية

لقد ارتبطت التجارب الإصلاحية للسياسة المالية أساسا بأدواتها العامة المتمثلة في الانفاق الحكومي والضرائب والرسوم، والقروض العامة، والدعم الحكومي والإعانات، والتي من خلالها تتحكم الدولة في إدارة مجريات النشاط الاقتصادي، وترتبط تلك الأدوات بشكل أو بآخر بالموازنة العامة للدولة، وتتلخص أهم الإصلاحات المالية فيما يلي:[1]

1- منح إعفاءات ضريبية على الأنشطة الخفيفة المتحولة إلى القطاع الرسمي لمدة تتراوح من سنتين (2) إلى خمس سنوات، مع ربطها بالأهداف والمجالات الاستثمارية التي تحتاجها الدولة.

2- وضع تشريعات وسياسات مالية مستقرة ومرنة، تأخذ في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية على المحلية والدولية، وتساعد الأفراد على التنبؤ بالاستثمار المستقبلي وتوفير مقومات ملائمة للأمان الوظيفي.

3- معالجة أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة وتحقيق الشفافية في الانفاق العام وتجنب الإسراف في الهدر لموارد الدولة.

4- تبني برامج المساعدة التمويلية المباشرة التي تستهدف إلى تحسين أداء المؤسسات الصغيرة عن طريق توفير إئتمان قصير الأجل، لتشجيع العاملين في الأنشطة الموازية والأفراد والمؤسسات الجديدة للدخول بصورة مشروعة في النشاط التجاري، وغيرها من وكالات الائتمان، وقد وجدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) أن الحد الأدنى من هذه البرامج دون مجاولة لتحويل المشاريع الصغيرة إلى شركات أكبر تعقيدا قد حققت نجاحا يفوق غيرها من البرامج التي اقتصرت على تقييد النشاط، ولا ينبغي أن تقتصر هذه البرامج على مجرد الدعم المالي فقط، بل

[1] حامد المطيري، مرجع سابق، ص150.

لا بد من ربطها بالسياسات الإصلاحية التي توفر بيئة مواتية خالية من التعقيدات البيروقراطية والتنظيم المفرط، وتسمح في نفس الوقت للمؤسسات الصغيرة أن تزدهر في ظل البيئة الرسمية.

وفي الواقع العملي، استفاد العديد من مؤسسات القطاع الموازي إلى حد كبير من مجموعة من مشاريع المساعدة التقنية التي تراوحت بين المشورة الأساسية في إدارة الأعمال، وبعض عمليا نقل التكنولوجيا والتدريب، فعلى سبيل المثال كانت هناك بعض الكميات الصغيرة من التمويل الموجه بنجاح لمنتجي القطاع الموازي بواسطة برنامج التعاون السويسري ومنظمة العمل الدولية في مالي ورواندا والطوغو.[1]

5- وضع سياسات تهدف إلى تفعيل دور الهيئات غير الحكومية في إدماج الأنشطة الموازية عن طريق تقديم التمويل اللازم للمشروعات، خاصة المشروعات الحرفية والتجارية الصغيرة، والباعة الجائلين، وقد استطاعت البنوك في بعض الدول القيام بهذه المهمة، فالبنوك في السودان التي تعمل وفق النظام الإسلامي، لا تمنح القروض مقابل فوائد ربوية، بل تساهم في تقديم رأس المال والخبرة، وتشارك تلك الأنشطة في تحمل نتيجة أعمالها تبعا لصيغ المضاربة والمرابحة والمشاركة الإسلامية، ويعتبر بنك **جرامين "Grameen Bank"** في البنجلاديش تجربة رائدة في مساعدة البسطاء على تنمية مواردهم الذاتية واقتناء الأصول اللازمة لحرفهم ومهنهم، ولقد نجح في تحقيق معدلات استرداد عالية تبلغ 95% سنة 2009، وزادت فروعه على 1200 فرع في أنحاء البلاد، حيث تأسس سنة 1976 "بنك الفقراء". وقد تم تعميم هذه التجربة في العديد من الدول منها لبنان، السودان، ليبيا، اليمن. ويشترط نجاح تلك العمليات التمويلية أن تتم مراقبة عملية

[1] YairEilat, cliffordZinnes, **the shadow economy in transition countries, friend or foe? A policy perspective, world development,** vol 30, N°7, 2002, P1248.

الاستثمار نفسها في مشروعات مدرة للربح، وإن يتم تدوير أرباحهم أو ادخارها بدلا من استغلالها في الانفاق الاستهلاكي.[1]

الفرع الثاني: الإصلاحات المتعلقة بالسياسة النقدية

نظرا لأن المبادلات النقدية الضخمة للاقتصاد الموازي ليست ظاهرة للإدارة الاقتصادية، ولا تتحكم في إدارتها أو توجيهها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة وقد مانت هذه السلبية، نقطة انطلاق عمليا إصلاح السياسة النقدية في أغلب الدول، والتي تتمثل في:[2]

1- اعتماد التعاملات النقدية الالكترونية كإجراء آمن للإدارة النقدية، وتبادل الأموال بين المستفيدين واعتبارها متطلبات للحصول على التسهيلات الائتمانية والدعم المادي من الجهات المانحة، الحكومية والخاصة، على وضع الاشتراطات والقيود التي تضيق الخناق على التعامل النقدي، وفي نفس الوقت طرح برامج تشجع على عمليات الادخار وتنمية الودائع البنكية، حيث قام إتحادالضاعات المصرية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة بإصدار ورقة سياسات حول التحول إلى اقتصاد غير نقدي خلال سنة 2016. ومن أهم ملامح التحول إلى الاقتصاد غير النقدي هي:[3]

- أن تتم كل المعاملات المالية عند شراء الأصول بالوسائل غير نقدية
- إتاحة دفع جميع الأصول المدفوعة للجهات الحكومية بالوسائل غير النقدية.

---

[1] رمضان بن صديق محمد، **القطاع غير الرسمي وسبل إدماجه في الاقتصاد الرسمي مع إشارة خاصة لمصر**، مجلة الحقوق، العدد 9، ديسمبر، سوريا، 2003، ص ص140-160.

[2] YairEilat, Clifford Zinnes, 2002, op.cit, P P 1246-1250.

[3] يسرى الغرباوي، سيف الخوانكي، **رؤية جديدة للتعامل مع القطاع غير الرسمي**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، أبريل 2016، ص ص21-22.

2- عمدت بعض دول الانتقال الأوروبي إلى توحيد سعر الصرف، فقد وجدة أن نظام سعر الصرف المزدوج أو تقنين العملات الأجنبية يشجع على استخدام قنوات غير رسمية، ويعزز من أنشطة الاقتصاد الموازي عموما.

3- تبني سياسات لتوافر الخدمات المصرفية، وأسواق رأس المال وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، التي تشجع على المنافسة والتعميق المالي والوساطة، فهذه الإصلاحات في هذا الجانب تشجع المنشآت على البقاء بالصورة الرسمية وتحد من الاقتصاد الموازي عن طريق زيادة تكلفة القرصنة البديلة للاستبعاد من الخدمة.

4- العمل على تحرير الأسواق الرسمية وإزالة سقف الأسعار وحصص التصدير لتقليل تكاليف الاقتصاد الرسمي، وتوفير حوافز لجذب الأنشطة غير الرسمية إلى الدخول في الاقتصاد الرسمي بهدف المساعدة على استقرار الاقتصاد الكلي.

5- اهتمام كثير من المؤسسات المصرفية العالمية في الآونة الأخيرة بالفحص الدقيق للعمليات المالية والمصرفية التي تعتبر غير قانونية وغير شرعية وهذا ما يعرف بلجنة بازل "1، 2، 3" التي انبثقت عنها إجراءات حازمة لمراقبة مختلف العمليات المصرفية والمحلية والدولية.

6- إلزام بعض البنوك المركزية بنوكها المحلية بإنشاء نظام مركزي للمعلومات لتبادل المعلومات والتقارير معه، ومع البنوك الأخرى والدوائر الحكومية المختصة حول العمليات المشبوهة.

7- مراقبة تحويل المدخرات والأموال بالعملات الأجنبية إلى الخارج، والعمل على تقليل عوائد التحويل من خلال تحسين استقرار أسعار الصرف، وفي بعض الأحيان قد يكون من الملائم فرض قيود مالية على عملية التحويل، وقد قامت المكسيك بفرض ضريبة على تلك الأموال

تتراوح من 3.5% إلى 5% الأمر الذي أدى لعودة نحو 3 مليارات دولار خلال سنة 1989 وارتفاع احتياطاتها بحوالي 1.2 مليار دولار في نفس السنة.

8- زيادة جاذبية القطاع الرسمي في الأجل المتوسط والطويل، بتبني عدد من السياسات النقدية من أجل غرس الثقة لدى المتعاملين بالأنشطة الموازية وجدوى تحويل أنشطتهم الموازية للقطاع الرسمي الأكثر ربحية وأمانا، ومن اهم تلك السياسات: خفض أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للمشروعات المختلفة خاصة كثيفة العمالة، وتوفير مناخ استثماري مجد خال من معوقات الاشهار، وكبح جماح التضخم، ووضع سياسة مرنة لأسعار الصرف وتنمية الوعي الادخاري، لدى المواطنين، وتوفير قنوات الاستثمار وودائعهم بفوائد مجزية.

الفرع الثالث: الإصلاحات المتعلقة بسوق العمل

إن كثير من سياسات سوق العمل في الدول النامية قد ساهمت بشكل كبير في إحداث مخرجات لسوق العمل مخيبة للآمال، نتيجة هيمنة القطاع العام على سوق العمل، ولذا كان من الإصلاحات التي تمت في هذا المجال تركيز بعش السياسات على الترخيص لبعض الأنشطة التي تفتقد للشروط النظامية من خلال تحرير سوق العمل، كذلك تعديل مسار بعض السياسات المتعلقة بسوق العمل والتي كانت تخدم مجموع معينة من أفراد المجتمع بل تهم المجتمع بكامله، والجدير بالذكر أن مشكلة البطالة في مصر من المشكلات المزمنة التي تواجهها، حيث تشير آخر الأرقام الرسمية إلى أن نسبة البطالة سجلت أعلى معدلاتها عند 13.4% نهاية ديسمبر 2014، ويعتبر جزء كبير من تلك العمالة، أن العمل مؤقت لحين وجود فرصة في القطاع الرسمي، الذي يعاني من أزمة في طرح فرص جديدة، بالتالي أصبح القطاع الموازي موظفا لقطاع عريض من العمالة خاصة من فئة الشباب ويمثل فرصة جيدة للحد من البطالة، وطبقا للبنك الدولي فإن في الفترة التي شهدت فيها مصر معدلات تنمية عالية في الفترة ما بين

2005-2008، وانخفضت فيها معدلات البطالة لتصل 8.7%بدلا من 11.7%هي نفسها الفترة التي انخفض فيها معدل التشغيل في القطاع الرسمي من 34% إلى 27% في حين ارتفع في القطاع الموازي. لذلك يلاحظ أن تحقيق نمو اقتصادي لا يعني بالضرورة استدامة عملية التنمية، كما أن مساهمة القطاع الموازي في علمية التشغيل لا يعني بقاء الوضع كما هو عليه لعدة أسباب منها: ضياع حقوق العمال، التهرب الضريبي، وعدم ضمان استمرارية العامل في العمل، وتزداد المشكلة لأن الاقتصاد الرسمي لم يتمكن من النهوض بالقدر الكافي بما يؤمن إمكانات النمو غير المضطرب في السنوات المقبلة.

وبشكل عام إن الاقتصاد الموازي غير قادر على تغطية حاجة السوق من فرص عمل مستدامة وفي بعض الأحيان نفس حقوق العمال، أما الشق الثاني فيتعلق بتدهور حالة القطاع الرسمي مما يجعله غير جاذب للعمالة أو غير قادر على توفير فرص عمل.[1]

ومن جانب آخر لقد أخذت السياسات الرامية لرفع المستوى المعيشي للأفراد في حسبانها أن الدخل المكتسب في الأنشطة الموازية المشروعة يساهم برفع المستوى المعيشي لما لا يقل عن ثلث السكان القادرين على العمل، ولذا كانت أولى الخطوات الإصلاحية هي معالجة مسببات الفقر في المجتمع، لتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، عن طريق التكامل في إصلاح السياسات النقدية والمالية، فالأفراد غالبا ما يلتحقون بالاقتصاد الموازي لتأمين لقمة العيش أو لتحسين مستواهم المعيشي. ونتيجة لذلك قد لا تكون الأجور والدخول في هذه الأنشطة الخفية مرتفعة بما يكفي لرفع مستوى معيشتهم فوق مستوى الفقر، لهذا قامت المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بتحسين

[1] يسرى العرباوي، سيف الخوانكي، مرجع سابق، ص ص14-15.

مستويات الرواتب والأجور للعاملين في القطاعين العام والخاص، وتقديم دعم لبعض السلع التموينية الضرورية، وتحسين الخدمات العامة وتشجيع ثقافة التوفير والادخار وضبط الانفاق الاستهلاكي.[1]

يمكن السيطرة على الاقتصاد الموازي إذا كانت هناك معالجة واقعية للمشاكل المؤسسية والتنظيمية وإصلاح متسق للسياسات الاقتصادية والحكومية، وتحليل منهجي لآثار السياسات واللوائح الحكومية على كافة الأسواق التي قد تساعد على زيادة حجم الأنشطة الموازية.

[1] حامد المطيري، مرجع سابق، ص152.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل لقد استخلصنا ما يلي:

- في ظل التحولات الاقتصادية العالمية والانتقال إلى اقتصاد السوق، إلى جانب ما أفرزته العولمة الاقتصادية من وضع جديد للعلاقات الاقتصادية فكل هذه العوامل ساهمت في زيادة احتلال الاستقرار الاقتصادي وألزم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي رغم وجود معارضي ومناصري تدخلها استنادا إلى المعايير المنطلق منها.
- الاستقرار الاقتصادي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والسياسات والتوجهات والآليات التي تعمل على تحقيق استقرار مستوى الأسعار، أو تحقيق مستوى التشغيل الكامل لموارد الإنتاج، أو استقرار أسواق صرف العملات الأجنبية، وتلك السياسات التي تهدف إلى رفع معدل نمو الاقتصاد الوطني الحقيقي وإعادة توزيع الدخل، ومنه نلاحظ أن هناك استقرار داخلي واستقرار خارجي.
- إلى جانب الاختلاف حول الوضعية الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية التي دخلت في تطبيق برامج صندوق النقد الدولي و البنك الدولي .
- تم التعرف على السياسة الاقتصادية وأدواتها التي تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي، والتي تمثلت في السياسة النقدية والسياسة المالية، السياسة الدخلية وسياسة سعر الصرف، ولقد وجد أن أصعب إشكالية لها هي إشكالية التباطؤ الزمني لاسيما أهم سياستين النقدية والمالية, إلى جانب أهم الإصلاحات الأساسية التي يجب تمسها من اجل مسايرة او معالجة الاقتصاد الموازي.

الفصل الرابع

فعالية السياسة الإقتصادية التوازنية في سياق الإقتصاد الموازي

تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال في سنة 1962 باعتماده على القطاع الزراعي بشكل كبير، بالإضافة إلى وجود قاعدة صناعية محدودة، وخلال السنوات الخمسة والعشرين التالية، اتبعت الجزائر نظام الاقتصاد الاشتراكي مع التركيز على الصناعات الثقيلة.

ولقد صادف هذا النظام بعض النجاح في البداية، فمن ناحية ظلت نسبة الاستثمار إلى اجمالي الناتج المحلي عند حوالي 45% حتى أواخر السبعينات، وعن الاقتصاد في المتوسط بأكثر من 6% سنويا بالقيمة الحقيقية، كما سجلت معظم المؤشرات الاجتماعية تحسنا كبيرا، ولقد ساعد على كل ذلك ارتفاع أسعار النفط[1].

مع بداية الثمانينات بدأت مساوئ التخطيط المركزي تظهر بشكل أكثر خاصة في كل من المؤسسات العامة والمزارع الحكومية بالرغم من ضخامة الاستثمارات الحكومية في هذه المزارع إلا أن ذلك لم يفد من تحسن الإنتاج والإنتاجية، مما أدئ بالجزائر إلى الاعتماد بشكل كبير على استيراد الأغذية التي عرفت ارتفاعا سريعا في أسعارها على مستوى الأسواق الدولية.

كما أن الفترات اللازمة لإتمام مشاريع الاستثمارات الضخمة بدأت تتطور بشكل مفرط ولاسيما في قطاع السكن، مما يعني تعبئة رؤوس الأموال لفترات طويلة دون تحقيق أي دخل كل هذا أدى إلى تدهور فعالية الاستثمارات. وفي نفس الوقت زاد الطلب الكلي وارتفع نمو النقد المعروض بسبب تمويل المؤسسات العامة بواسطة البنوك التجارية وسد العجوزات المالية الضخمة باللجوء إلى زيادة اصدار النقد، ومع استمرار الارتفاع في الطلب مقارنة بالعرض تزايدت ندرة الكثير من السلع الاستهلاكية في الأسواق الرسمية، بالرغم من ضخامة متحصلات الصادرات النفطية، كما أن

[1] كريم النشايبي وآخرون، الجزائر، **تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص5.

التخصيص الرسمي للنقد الأجنبي أدى إلى اتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف السائد في السوق الموازية، حيث ارتفع سعر الدولار الأمريكي في سوق النقد الأجنبي من ضعف السعر الرسمي في أوائل الثمانينات إلى خمسة أضعاف هذا السعر في عام 1982 [1]

ولقد أفرز ظهور أوجه نشاط لم تكن موجودة من قبل أدت إلى فتح مجالات جديدة للكسب،أخذت أغلبها الطابع الموازي أو غير الرسمي ، في الوقت الذي لم تتوسع فيه الأنشطة الإقتصادية الرسمية المنظمة بالقدر الذي يتيح فرص العمل جديدة وحجم الزيادة في العرض من القوى العاملة، الذي أسهم في تزايد نمو معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر مع تقلص القطاعات الرسمية وبهذا تم تقسيم الفصل الى مايلي:

المبحث الأول: تطور الأقتصاد الموازي في الجزائر.

لقد عانى الإقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات مجموعة من الاختلالات الهيكلية،كالاختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي، والأسعار و الأجور و أسعار الفائدة و معدلات التضخم من جراء تدني أسعار النفط، وغيرها من الاختلالات التي كان لها أثر في تدعيم أركان الإقتصاد الموازي، ومن جهة أخرى أدت سياسات التدخل الحكومي في أسواق السلع و عوامل الإنتاج و الصرف الأجنبي إلى نشوءأسواق موازية للأسواق الرسمية، وذلك من خلال التأثيرات التي مارستها على هيكل الطلب والعرض و الأسعار في الأسواق الرسمية.

[1] . كريم النشاشيبي واخرون, مرجع سابق ص , 6

المطلب الأول :لمحة حول ظهور الاقتصاد الموازي.

لم يظهر هذا الاقتصاد إلا حديثا أي منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ولو أن جذوره يعود الى بداية الاستقلال. ولم تهتم به الادارة و الباحثون إلا مع ظهور وتطور البطالة، و وجود إغرافات مهمة بين المعطيات حول التشغيل المحصل عليه عبر شبكات التحقيقات، التي تمت على مستوى قطاع العائلاتت وبين تلك المتجمعة من طرف الإدارة على مستوى "مصلحة الضرائب، الديوان الوطني للإحصائيات ، الضمان الاجتماعي".

ومن هذا المنطلق تم تجاهل هذا القطاع الموازي وغير الرسمي و غير المسجل و أصبح يشكل إقتصاد حقيقيا بهيا كله و أعوانه و أدواته.

الفرع الأول: محتوى الإقتصاد الموازي :

يوجد هناك إختلاف بين السوق الموازية و الاقتصاد الموازي حيث يعتبر هذا الأخير شاملا، لأن الأمر لا يتعلق بتبادل السلع و الخدمات فقط و إنما يتعلق الأمر بالانتاج الكلي وتوزيع المداخيل المختلفة.

بالتالي لدينا:

أ- مظاهر الإقتصاد الموازي:

يظهر الإقتصاد الموازي على مستويين:[1]

[1] Ahmed Henni **,Essai sur l'économie parallele cas de l'Algerie,**ed.ENAG-1991,p.p9.10

1- الاقتصاد الموازي على مستوى الإنتاج، وهذا عن طريق التوظيف غير الشرعي للورشات غير الرسمية. عدم إحترام القواعد التنظيمية لعوامل الإنتاج، و هذا بدوره له دور إيجابي كونه يضيف قيمة مضافة.

2- الاقتصاد الموازي على مستوى التوزيع ، وهذا هو الإشكال المطروح كونه لا يضيف أية قيمة للإنتاج بل يتغذى عبر الاصدار النقدي دون وجود علاقة مع الانتاج. ويؤدي إلى تفقير البلد عوض إثرائه. ويتجسد دائما في الفرق بين الارتفاع المتزايد بين السعر المعروض والسعر الموازي.

إذن فالاقتصاد الموازي هو مفهوم وطرح إقتصادي و إجتماعي يستعمل للدلالة على جزء من الاقتصاد يعتبر شاذا مقارنة بالمؤسسات النظامية والرسمية.

ب- **التطور التاريخي للاقتصاد الموازي:**

من الناحية التاريخية مر الاقتصاد الموازي بالمراحل التالية:[1]

1- **مرحلة 1974:** تميزت باستثمارات كبيرة حوالي 50% من الدخل الوطني .ومارافق ذلك من تأخر في إنجاز المشاريع بسبب عقود التصنيع، مع كل مارافقه من عدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة وهو مانعكس على الانتاج الوطني كما و نوعا فتم اللجوء إلى الاستيراد و بالتالي عوض النقص في المتاحات السلعية بالعرض السلعي في السوق الموازية.

2- **مرحلة 1980:** تضمنت المصادقة على برنامج من طرف البرلمان لمحاولة تزويد السوق الوطنية بالمنتوجات الصناعية والزراعية و هو ماعرف بالبرنامج ضد الندرة والذي كان من نتائجه ميل

[1] لخضر عزي،**السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري**،رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،1992-1993، ص.174-175

قوي لدى المجتمع باتجاه التخزين وهذا الأخير كان متعمدا من الأطراف الفاعلة في المجتمع.

وأدى إلى ظهور تجار الاحتكار "المضاربة".

3- مرحلة1983: وهي المرحلة التي تميزت بنفاذ المخزونات الاستراتيجية مما أدى إلى ظهور جديد للسوق الموازيةالتي يتحكم فيها المضاربون السابقون والذين استفادوا من مخزوناتهم المكونة سابقا. و قد إتخذت سياسة إحلال الواردات من السلع الأجنبية ببعض السلع المحلية الرديئة في بعض الحالات.

4- **مرحلة 1986:**ظهور الأزمة الاقتصادية ومارافقها من تسديد للديون الخارجية وخدمات الدين وظهور السياسات التقشفية وهذا مازاد من جديد في تفاقم الظاهرة.

و الجدول الموالي يوضح تطور المداخيل الموازية.

الجدول رقم(13):تطورات المداخيل الموازيةخلال(69-88). الوحدة:مليار د.ج

السنوات	المداخيل	الرقم القياسي
1969	1.2	100
1970	1.4	116.66
1971	1.2	100
1972	5	416.67
1973	10.6	100
1974	5	47.16
1975	7.2	100
1976	13.4	186.11
1977	16	100
1978	24.6	153.75
1979	34.6	100
1980	39.2	113.29
1981	41.2	100
1982	38.6	93.68
1983	42.8	100
1984	49.2	114.95
1985	57.4	100

1986	85.0	148.08
1987	96.4	100
1988	116.6	120.95

Source: Ahmed Henni :**essai sur l'économie parallele cas de l'Algerie,**ed.ENAG-1991,p89

من الجدول نستنتج أهم النقاط التالية :

* لقد كان الدخل الموازي في حدود المتوسط الحسابي خلال الفترة 1969_1971 بمقدار : 2.86 مليار د.ج، وبعد ذلك عرف نحو خلال الفترة 1972-1977 بمقدار : 9.53 مليار د.ج، أي بحوالي 4 أضعاف الفترة السابقة، إما خلال الفترة الموالية من سنة 1978-1988 فقد عرف تطور كبير ووصل إلى المتوسط حوالي: 56.81 مليار د.ج والتي يمكن أن نرجع هذا الزيادة إلى أهم النقاط التالية:

1- الثورة الزراعية وما ارتبط بها من ندرة في المنتوجات الفلاحية والزراعات الصناعية التي تطلبت المزيد من الاستيراد عبر القنوات الرسمية ، وهو ما جعل تدفقها صعبا عما يزيد في الطلب المحلي .

2- المضاعفات الدخلية الفجائية خلال 1974 بسبب إيرادات الثورة النفطية ومرافقها من تحسن كمي المداخيل ونمو المداخل الريعية المتزايدة من سنة لأخرى وبشكل متسارع خاصة منذ 1980 .

3- الانفجار السكاني وانعكاساته على الطلب الاجتماعي وهذه المظاهر الثلاث ادت إلى ظهور التضخم الهيكلي خاصة التضخم بالطلب والذي انعكس من خلاله ظهور الاقتصاد الموازي .

5- مرحلة 1990 وما بعدها: لقد تم تقنين السوق الموازية عبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 ، حيث أصبحت واقعا معيشيا يفرض نفسه ويستقطب كل يوم شرائح جديدة من المجتمع و قد

تبلورت السوق الموازية في قمتها باعتماد تجار الجملة، إضافة إلى تخلي الدولة عن دعم النفقات الاجتماعية.

الفرع الثاني: أسباب إزدهار الاقتصاد الموازي

من بين الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تطور هذه السوق أو الاقتصاد بصورة كبيرة وعلى نطاق واسع مايلي:[1]

أ- **حالة السوق الوطنية**:

إن السوق الجزائرية تمتاز بعدة خصائص ولعل أهمها:- السوق الجزائرية سوق راكدة بمفهوم الاقتصاد الرسمي.

-عدم مرونة العرض وفعالية الطلب الكلي،

-الانتاج غير مرن،

-إحلال التجار الطفيليين محل التجار الحقيقيين،

-عدم توفير المعلومات حول حالة السوق أي سوق بدون معلومات.

ب- **سياسة الاسعار:** إن الاسعار المدعمة عادة ماتكون أقل من الأسعار في السوق الموازية، وهذا ما يؤدي إلى ميل قوي للاستهلاك من مختلف السلع والخدمات المنتجة في القطاع غير الرسمي. وبالتالي تنشط هذه السوق نتيجة العوامل التالية:

-تغير كبير في المداخيل دون أن يصاحبه زيادة في الاسعار.

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص. 212-216"بتصرف".

-بقاء الأسعار ثابتة لفترات زمنية طويلة لاتسمح بتحقيق التوازن بين الانتاج والطلب المتزايد.

-وجود طلب ينمو بسرعة أكبر من نمو القيم الادارية للعرض أي نمو مداخيل لا يرجع أصلها إلى إنتاج السلع والخدمات، فبالنسبة للطلب المتزايد أكبر من العرض يرجع إلى حالتين:

* الأسعار الحرة تؤمن التوازن،

* الأسعار الادارية ثابتة ولا تشكل ميكانيزم لتعديل المداخيل أو الأسواق,

جـــ-**برنامج مكافحة الندرة :** مع بداية الثمانينات (80) ظهرت هناك مرحلة جديدة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية شعارها من أجل حياة أفضل و بالتالي إعتمدت سياسة الاستيراد المكثف للموارد الغذائية لمواجهة الندرة وضمنه المخطط السنوي لسنة 1980 الذي عرض على البرلمان ويهدف إلى الرفع من إستيراد 3 مجموعات من السلع هي:

*مواد البناء وقطع الغيار وأغذية الأنعام.

*مواد الاستهلاك الصناعية.

*مواد الاستهلاك الغذائية.

وبهذا فإن زيادة حجم الواردات لا سيما المواد الغذائية يعود بالدرجة الأولى إلى نمو الاحتياجات نتيجة النمو الديمغرافي وتحسين الوجبة الغذائية، وتراجع الإنتاج الفلاحي الذي يعود سببه إلى الجفاف و تهميش القطاع الفلاحي مع زيادة ملاحظة في أسعار بعض المواد الأساسية على مستوى الاقتصاد العالمي مثل"الحبوب، البن و السكر." ، إضافة إلى هذا فإن التوسع في الاستيراد أثر بصورة كبيرة على الاحتياطات من العملة الصعبة في الفترة 1980-1984حيث إنخفضت من 15.12 مليار دج إلى

حوالى 7.6 مليار دج على التوالي وهذا ماأثر في أسعار صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي،بالانخفاض و أدى إلى ظهور سوق موازنة في هذا المجال.[1]

د- **تهميش القطاع المنتج:** إن الاهتمام المتزايد في إطار المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بالجانب التنظيمي كإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية و هيكلة القطاع الفلاحي ،حول النظر عن مواصلة التنمية ودعم حركتها فالقطاع الذي تأثر من هذه السياسة مباشرة هو القطاع الفلاحي، و الصناعة التي هي ركيزة التنمية الزراعية والمجتمع برمته، واستمر التهميش وعدم الاهتمام بالقطاع الانتاجي حتى المخطط الخماسي الثاني(85-89)، وهكذا تأثر التوازن الاقتصادي بشكل ملحوظ، و ظهرت نتيجته على صعيد التشغيل حيث بدأ مستوى التشغيل يتقلص من 5.86%خلال الفترة (67-78) إلى 3.5%خلال الفترة (79-90). وفي نفس الوقت معدل النمو السنوي للقوة العاملة إرتفع إلى 4.5%، و بالتالي فإن الفرق بين الرقمين خلال الفترتين قدر بـــ1.36% يعبر عن وجود فائض في التشغيل مما دفع هذه الفئة إلى العمل في السوق الموازية و هذا ماساهم بطريقة أو بأخرى في وجود الإقتصاد الموازي. [2]

المطلب الثاني:خصائص الإقتصاد الموازي في الجزائر.

يمكن دراسة خصائص الاقتصاد الموازي في الجزائر من خلال دراسة أهم أسواق التوازن الإقتصادي الكلي ألا وهي: سوق السلع و الخدمات، سوق العمل،سوق النقد.

[1] خبابة عبد الله , مرجع سابق , ص ,213

[2] نفس المرجع , ص , 214

الفرع الأول: خصائص سوق السلع و الخدمات:

تصل الاسواق غير الرسمية "الموازية" حصة معتبرة من مجموع النشاط التجاري الوطني و تتنوع الأنشطة والخدمات المقدمة باختلاف المنطقة ودرجة الطلب الكلي ومستوى المعيشة، فيحتل الباعة الجائلون الصدارة في قائمة الأنشطة غير الرسمية، حيث أصبحوا يوفرون إحتياجات المواطن بأسعار مناسبة و تقديم خدمات هامة و مطلوبة وتنشيط سوق الاستهلاك لتحريك الركود الاقتصادي[1] .

إضافة إلى الأسواق الأسبوعية التي أخذت في التوسع فيما يسمى بالطرابندو وتوفير السلع عن طريق التهريب أو الانتاج غير المصرح به [2].

وحسب تغييرات مصالح الضرائب فإن الاقتصاد غير الرسمي يمثل حوالي 40% من الاقتصاد الوطني وهو أثر سلبيا على تحصيل مصالح الجمارك للرسم على القيمة المضافة ، حيث بلغ حوالي 97مليار دج سنة 2004في حين يفترض أن يبلغ ثلاثة أضعاف ذلك، وهذا بسبب غياب الفوترة و رفض التعامل بالشيكات بالتالي يصبح المتعاملون مجبرون على التعامل بصورة أو بأخرى مع السوق الموازي [3].

وقد كشفت الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة أن حجم السوق الموازي في الجزائر يقدر ب 9و10 مليار دولارخلال 2008، وهي حسب التقديرات رقم الاعمال المنتج من قبل أكثر من مليون عامل

[1] عزوز علي.بوزيان عبد الباسط، **الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر**، الملتقى الوطني حول الاقتصادغير الرسمي في الجزائر ،"الآثار وسبل الترويض"، المركز الجامعي، سعيدة، الجزائر،2-21نوفمبر2007.ص.13.

[2] رمضاني محمد، **التشخيص السليم للاقتصاد غير الرسمي، طريق إلى الدمج الناجح**،نفس الملتقى السابق،ص.15.

[3] عزوز علي، بوزيان عبد الباسط ،نفس المرجع السابق،ص.13.

يشتغلون في السوق الموازي التي أصبحت تهدد المؤسسات النظامية ، وتعطل دخول الاستثمارات الأجنبية بسبب افتقاد النزاهة و انتشار الرشوة و البيروقراطية [1].

وتتمثل عوامل نشأة سوق السلع و الخدمات الموازية في الجزائر فيمايلي:[2]

1- عدم كفاية الانتاج السلعي الوطني، و المستوى المتدهور في الانتاجية الكلية،

2- ضعف ورداءة المردودية الجبائية،

3- النمو الديمغرافي الكبير الذي لم يصاحبه نمو حقيقي في الدخل الوطني،

4- عجز الدولة في الرقابة و الضبط بسبب اللاستقرار الذي ساد الجزائر في فترة التسعينات مما أدى إلى إضعاف الثقة بين المواطن و الدولة الأمر الذي ضاعف من نشأة الأسواق الموازية والتي كان الهدف منها تأمين لقمة العيش لا غير ، والتي قد استغلها البعض لغسل أمواله وتعظيم ثروته،

5- تحرير التجارة الخارجية مع بداية التسعينات ساهم في اتساع رقعة نشاط الاقتصاد الموازي بفعل التفتح على الأسواق و المنتجات الأجنبية التي تتميز جودتها العالية مقارنة بالمنتجات المحلية.

6- إنتشار القرصنة في عالم البرمجيات بشكل رهيب، حيث بلغت نسبة 84% في الجزائر.

7- سياسات التقشف و الحد من الواردات فيمايتعلق ببعض المواد الكمالية شجع ظاهرة التهريب [3].

[1] جريدة الشروق اليومي،2008.04.17. العدد2278.السوق الموازية تهدد المؤسسات النظامية

[2] عزوز علي بوزيان عبد الباسط ،نفس المرجع السابق،ص.ص15.14.

[3] رمضاني محمد، مرجع سابق، ص.15.

وقد دلت الدراسات التي قام بها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بالجزائر إلى أن هناك 200 ألف تاجر و 700سوق في الجزائر تنشط خارج القانون عبر 12 ولاية في الشرق والغرب والشمال وحتى المدن الجنوبية ، وأبرز هذه الأسواق سوق تاجنانت بولاية ميلة، ومايعرف بسوق دبي بمدينة العلمة ولاية سطيف، إضافة إلى أسواق أخرى بمغنية ،الشلف، وادي سوف،معسكر،وهران،سيدي عيسى وعين لحجل وغيرها. كذلك هناك انتشار رهيب لورشات التصنيع للكثير من الألبسة و المواد والعطور وقطع الغيار بدون رخصة أو دون إحترام المقاييس الدولية المتعارف عليها. وهذا ما عرقل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة[1].

وتذكر بعض الأمثلة عن الأنشطة الموازية في سوق السلع والخدمات في الجزائر مثل :

*لقد حجزت فرق الجمارك ما لا يقل عن 300000 مادة مقلدة خلال 5أشهر الاولى لسنة 2005نسبة40 % منها عبارة عن قطع غيار متبوعة بالمواد الغذائية و مواد التجميل التي يتم استيرادها أساسا من الصين مرورا بدبي و الإمارات العربية المتحدة ، إضافة إلى أن سوق التبغ في الجزائر من أكبر الأسواق المعرضة في شمال افريقيا و الشرق الأوسط لظاهرة التقليد، وازدادت ظاهرة التقليد تفشيا في الجزائر خاصة بالنسبة لمواد التجميل مما يشكل خطر على صحة المستهلك الذي يعتبر أول ضحية لهذه المنتجات[2].

[1] لخضر عزي، **دراسة ظاهرة تبييض الأموال عبر البنوك(تحليل الظاهرة في البنوك الجزائرية)**، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية "واقع و تحديات"، جامعة الشلف، الجزائر،14-15 ديسمبر2004،ص.ص184-185.

[2] **جريدة الخبر**،يوم 2006.01.25 ، العدد 4610. **30000 مادة تقليدية خلال 5 أشهر**.

*وكشفت مصادر عن المؤسسة الوطنية للذهب أن أكثر من 12 طن من الذهب تباع في السوق الموازية، علما أن هذه الكمية الكبيرة ليست مراقبة و قد تكون مغشوشة،وفيما يخص الأسعار فإن الشركة الوطنية للذهب تعتمد في بيعها لكميات الذهب المستخرجة على المناقصات التي يفوز بها المشتري الذي يعرض أكبر سعر،أما بالنسبة لأسعار الذهب في السوق الموازية فتبقى غير مراقبة[1].

*ولقد أشارت مصادر أخرى إلى أن 30% من الهواتف التي تباع في السوق تدخل عن طريق تجار الحقيبة خاصة الهواتف غالية الثمن التي تتراوح أسعارها ما بين 6ملايين إلى 12مليون حيث يفضل المستوردون عدم إدخالها عبر الجمارك ،وهو ما جعل تجار الحقيبة يتخصصون في استيراد الهواتف غالية الثمن في ظل الطلب الجزائري المتزايد على أجهزة الهاتف النقال[2] .أما بشأن المخدرات فقد تم الحجز على 910كغ من الكيف المعالج بداية سنة 2008 بعد أن تم الحجز على 3.4 طن من هذا النوع سنة 2007، علاوة على حجز 39 ألف قطعة من الحبوب المخدرة.[3].

الفرع الثاني:خصائص سوق العمل الموازية:

تعتبر الجزائر من الدول الأسرع نموا من حيث تزايد عدد السكان مما رفع معدلات البطالة ومثل تحديات كبيرة لصانعي السياسات الاقتصادية ، وقد مثلت النسبة المئوية للقوة العاملة العاجزة عن العثور على وظيفة حوالي 30%خلال 10سنوات ""إلى غاية سنة 2000، ويبقى القطاع العام في الجزائر هو المصدر الرئيسي لخلق الوظائف ومن حيث تأهيل اليد العاملة بدون تعليم و 38.2% فقط

[1] **جريدة الخبر**،يوم2006.02.12 ،العدد 4625. **أكثر من 12 طن من الذهب تباع في السوق الموازية**

[2] **جريدة الشروق اليومي** 2008.02.21، العدد2230. **تجارة الحقيبة و استيراد الهواتف النقالة**

[3] **جريدة الخبر**. يوم2008.02.24.العدد5252. **تزايد الحجز علئ المخدرات مع بداية 2008**

من الذين لديهم مستوى ابتدائي، و فيما يخص الحاصلين على شهادة التعليم الثانوي حاليا فقد زادت نسبة البطالة لدى هذه الشريحة وأصبح عليهم انتظار مدة طويلة للحصول على منصب شغل[1].

ويمثل العمل الموازي مجموع الأنشطة المزاولة في القطاع غير الرسمي، و قد حدد البنك العالمي العمل الموازي وفقا للخصائص التالية:[2]

1- عدم التسجيل وعدم التصريح لدى مصالح الضرائب"سواء لأصحاب المهن الحرة أو أرباب العمل".

2- عدم الانتماء لأي صندوق من صناديق الضمان الاجتماعي.

3- حجم ونشاط المؤسسة.

ورغم الخطورة التي تشكلها السوق الموازية على الاقتصاد الوطني، إلا أن القطاع الموازي أصبح يشغل حوالي 15%من العمال ويعيل شريحة هامة من الجزائريين مما يدعو إلى دمج هؤلاء في الاقتصاد لمصلحة الجميع و عدم قطع مصادر أرزاقهم [3]،وفي إطار مجموعة من التحقيقات و الدراسات الميدانية شملت اليد العاملة والديمغرافيا قام بها الديوان الوطني للاحصاءONS خرجت الدراسة من حيث تركيب الطبقات والفئات المكونة بالنتائج التالية :[4]

1- أشخاص مصرحين بالبطالة لكنهم يقومون بأنشطة تدر عوائد و دخول.

2- العاملين بالبيوت.

3- العاملين بالمؤسسات غير المؤمنة.

---

[1] رمضاني محمد،مرجع سابق،ص،ص،15.16.

[2] عزوز على،بوزيان عبد الباسط،مرجع سابق،ص.15.

[3] **جريدة الشروق اليومي**،يوم2008.08.17.العدد2278. **القطاع غير الرسمي يشغل 15 % من اليد العاملة.**

[4] عزوز على،بوزيان عبد الباسط،مرجع سابق،ص.15.

4- المساعدات العائلية الجوارية.

5- عمال آخرين يقومون بأنشطة مختلفة.

ومن حيث الفروع والقطاعات التي يتمركز فيها العمل الموازي في الجزائر فهي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): القطاعات التي يتركز فيها العمل في القطاع الموازي"غير الرسمي".

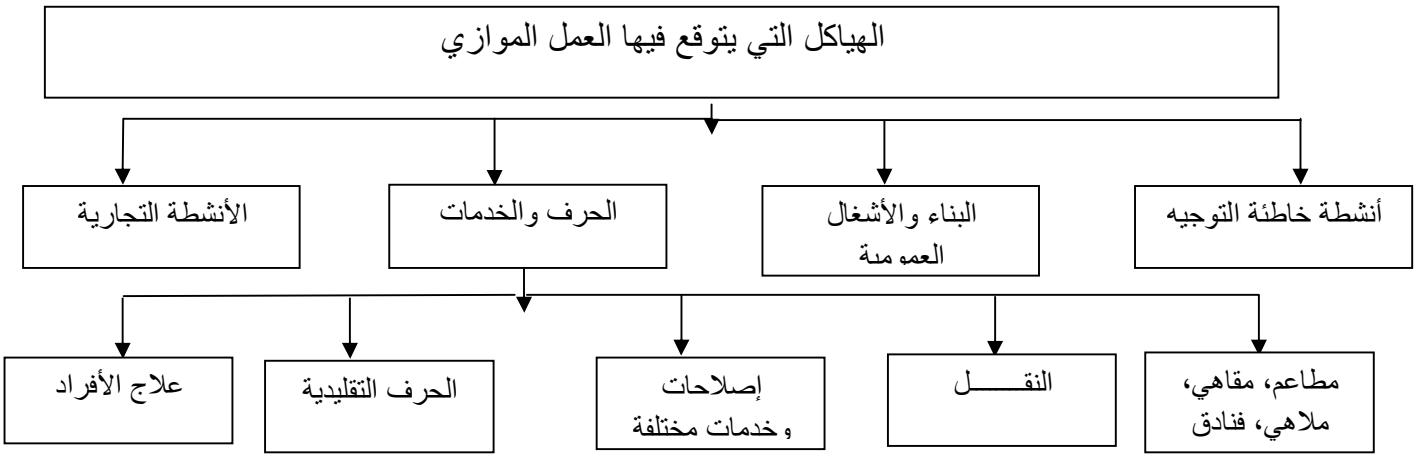

المصدر: عزوز على،بوزيان عبد الباسط، **الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر**، الملتقى الوطني حول الاقتصادغير الرسمي في الجزائر ،"الآثار وسبل الترويض"، المركز الجامعي، سعيدة، الجزائر،2-21نوفمبر2007 ،ص.16.

وقد سمحت عملية الاحصاء و إعادة التسجيل في الفترة 2002/1997 باستخلاص الفارق بين التجار الحقيقيين و التجار الوهميين، حيث وصل هذا الفارق إلى 626781 تاجرا منهم:[1]

- 99075 تاجرا مشطوب.

[1] خامرةالسعيد،خامرةالطاهر،**أثرالإقتصاد غير الرسمي على أداء الاقتصاد**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد، غير الرسمي في الجزائر،المركز الجامعي، سعيدة، الجزائر،20-21 نوفمبر2007.

- 55548 تاجر متجول.
- 39075 شخص يؤدي خدمة النقل.
- 37020 تاجر مشتغل غير محدد النشاط.

ويتبين من هذه الأرقام أن الاقتصاد الموازي في الجزائر يشكل نسبا هامة سواء مايتعلق بحجمه من إجمالي الناتج الداخلي الخام أو من حيث توفير المناصب شغل لشريحة واسعة من الطبقة الاجتماعية.

والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(14):تطور العمالة في القطاع الموازي خارج القطاع الزراعي خلال الفترة 2001-2010 الوحدة:بالآلاف

السنوات	2001	2005	2010
التشغيل الكلي	4917	6664	8600
التشغيل الموازي	1648	2752	3921

المصدر:دحماني محمد أدريوش،**أشكالية التشغيل في الجزائر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة تلمسان , 2011_2012 ص.206"بتصرف".

من خلال الجدول يلاحظ أن إتجاهات العمالة غير الرسمية"الموازية" خلال الفترة 2001-2010، أظهرت تقدم و إرتفاع بشكل سريع أكثر بكثير من نمو العمالة الرسمية، وبالفعل فقد انتقلت العمالة في هذا القطاع من 1648000 إلى 3921000، يبلغ عدد الأفراد المنتمون لهذا القطاع بأكثر من الضعف

في غضون 10 سنوات ، في حين أن نسبة العمالة الرسمية كانت في حدود 43.1%خلال نفس الفترة "مستنتجة من الجدول".

وعلاوة على ذلك فإن توزيع هذه العمالة حسب النشاط، ويظهر أن حوالي 45.3%من هذه العمالة تنتمي إلى القطاع التجاري و الخدماتي،37.4% إلى قطاع البناء والأشغال العمومية،في حين أن القطاع الصناعي لا يضم إلا نسبة قدرها17.3%[1].

الفرع الثالث:خصائص سوق النقد:

لقد شاع انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر خاصة مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات80، وتعود أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر لعدة أسباب :[2]

1- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونا ورغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين من السياح كان مضمونا غير أن قيمته كانت منخفضة.

2- فقدان الكثير من السلع الكمالية و الضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الإقتصاديةالمنتهجة مع نهاية السبعينات وبداية الثمانينات،

3- تقليد الشباب الجزائري للمجتمعات الأجنبية و خاصة الأوروبية،

4- تزايد الطلب على الصرف الأجنبي، وخاصة تزايد الطلب على إستيراد المركبات بمختلف أنواعها "مثل سيارات، شاحنات".

---

[1]دحماني محمد أدريوش، **أشكالية التشغيل في الجزائر**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة تلمسان , 2011_2012 ،ص.207.

[2]محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات**،الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "الواقع والتحديات"،جامعة الشلف،15.14ديسمبر 2004،ص.ص.346.347.

5- عجز الحكومة على توفير الصرف اللازم بالتالي فإن الحل الوحيد يكون في اللجوء إلى سوق الصرف الموازي، وبحكم تواجد عدد كبير من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل كبير وأصبح العمال الجزائريون بالخارج يحولون أموالهم إلى الوطن عن طريق هذه السوق بدلا من القنوات الرسمية في البنوك أو يحولون أموالهم إلى أملاك منقولة لتباع في الجزائر وفق للأسعار السائدة.

6- تقييد البنوك لعمليات الصرف حيث حددت سقفا سنويا لا يمكن تجاوزه مرة في السنة ويكون مرفوقا بوثائق يبرر التاجر أو المتعامل الاقتصادي هذه العملية التحولية، مما يؤدي إلى لجوء العديد من الأشخاص العاديين وتلبيتها للطلب المتزايد على العملة.[1]ويتحدد سعر الصرف في السوق الموازي وفقا لمبدأ العرض والطلب كأي سلعة أخرى، ومن ثمة فإنه يعكس القيمة الحقيقية للعملة و يتاثر حجم سوق الصرف الموازي بنوع من العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي.وسياسة الصرف المتبعة خاصة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المنتظمة في بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري و التي أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، إضافة إلى أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة عن طريق السوق النظامي لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط معينة و إعادة المنحة السياحية السنوية للأشخاص الطبيعين وذوي المهامات الخاصة، أدى إلى انخفاض الطلب على الصرف في السوق الموازي بجزء معتبر وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي واقترابه من السعر الرسمي خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002.[2].

---

[1] جريدة الخبر،يوم2005.08.23، العدد 4481. **علئ الرغم من ترخيص مكاتب الصرف منذ 1997 الدولة لم تستوعب السوق الموازية**

[2] محمد راتول،مرجع سابق، ص.348.

وحسب خلية معالجة الاستعلام المالي فإن عدد التصريحات البنكية المشتبه فيها تبييض الأموال قد تضاعفت من 46 تصريح في جانفي 2007 إلى 81تصريح بداية أكتوبر 2007، ويبقى عدد التصريحات المعلنة لا يعكس الواقع الحقيقي لتفشي هذه الظاهرة بالجزائر، حيث أن التصريحات المسجلة متأتية من البنوك فقط فيما تزال القطاعات الأخرى لا تصرح بالعمليات المشتبه فيها غسيل الأموال والتي يمكن أن تكون بنفس الخطورة التي تسجل في القطاع البنكي، حيث أوضحت خلية معالجة الاستعلام المالي أن حوالي 40% من السوق الموازي قد تخص تبيض الأموال.[1]

ولقد أدى هذا إلى مايلي:[2]

- كتلة كبيرة من العملة الصعبة بحوزة الأشخاص"خاصة المهاجرين الجزائريين" تدور في السوق الموازية دون أن تتمكن البنوك من استيعابها.
- تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائرلصرف عملاتهم في السوق الموازية بدلا من السوق الرسمية بسبب فارق السعر.
- هروب حجم من الأموال الصعبة من الجهاز المصرفي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منه بعض المؤسسات الخاصة و الأشخاص الطبيعيين و إعادة بيعها في السوق الموازي بالدينار و تحصيل الفارق بين سعر البيع و سعر الاستلام.
- عدم خضوع عمليات الصرف الضريبية في السوق الموازي و حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة وتكون الخسارة مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي وبالنسبة للخزينة العمومية.

[1] دحماني ادريوش , مرجع سابق , ص , 208.

[2] محمد راتول، مرجع سابق،ص.348.

- والجدول يوضح تطور سعر صرف الدينار الجزائري في كل من السوق اللرسميوالسوق الموازي.

الجدول رقم (15):تطور سعر الدينار مقابل الدولار والأورو في السوق الرسمي والسوق الموازي.

السنة	السعر الرسمي مقابل الدولار	السعر الموازي مقابل الدولار	السعر الرسمي مقبل الاورو	السعر الموازي مقابل الاورو
1991	17.1	32		
1994	36	55		
1996	54.7	85		
1997	57.6	90		
1999	66.6	100		
2000	75.3	100		
2001	77.3	90		
2002	72.25			85
2003	78			96
2004	86			120
2005	96			94.5
2006	93.60			100
2007	99.7			105
2008	107			120
2009	101			125

المصدر: -الفترة"1991-2001": عزوز علي،بوزيان عبد الباسط، **الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر**، الملتقى الوطني حول الاقتصادغير الرسمي في الجزائر ،"الآثار وسبل الترويض"، المركز الجامعي، سعيدة، الجزائر،2-21نوفمبر2007 ،ص.18.

-الفترة"2001-2009":قارك ملاك، **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب : المكسيك ,تونس و السنغال**،اطروحة دكتوراه , جامعة قسنطينة 2009_2010,ص.143

المطلب الثالث:مكونات الاقتصاد الموازي في الجزائر.

إن الأنشطة الاقتصادية الموازية تحوي في طياتها الأنشطة المشروعة و غير المشروعةــ التي تتولد عنها دخولا ضخمة لا تدخل غالبا ضمن التقديرات الرسمية للدخل الوطني،و سوف يتم تناول هذه المكونات فيمايلي:

الفرع الأول: المكونات المشروعة غير المعلنة من الاقتصاد الموازي .

وتعرف المكونات المشروعة غير المعلنة بأنها الأنشطة غير المرخصة والأنشطة التي لا يعلن عليها للضرائب وتتمثل في :[1]

أ- التهرب الضريبي "الغش الجبائي":

تشكلت التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد خلال السنوات الأخيرة العامل الأساسي لتطور التهرب الضريبي،والتي نذكر منها على سبيل الأهمية ما يلي:[2]

- الصعوبات التي يواجهها التجار الجدد من أجل الحصول على السجل التجاري .
- عدم تكيف كل من إدارة الضرائب، الجمارك وغرفة التجارة مع أنظمة التسيير الحديثة.
- التعاملات التجارية في الجزائر،والتي يغلب عليها طابع البيع والشراء دون استخدام الفواتير.
- تنامي ظاهرة الفساد الإداري على مستوى مصالح الضرائب والجمارك.

[1] بودلال علي، **الاقتصاد الخفي والنمو في البلدان النامية: حالة الجزائر دراسة قياسية**،مجلة العلوم الانسانية،العدد 38،سبتمبر 2008،جامعة تلمسان الموقع:www.docudesk.com .تاريخ الاطلاع:2014/10/1.

[2] قارة ملاك، **اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب : المكسيك ,تونس و السنغال**،اطروحة دكتوراه , جامعة قسنطينة 2009_2010, ،ص.149.

- انفتاح الجزائر نحو العالم و تحرير التجارة الخارجية مما يدفع بالمستورد للجوء إلى استخدام الطرق المشروعة من أجل استيراد أكبر كمية من السلع وبالتالي الحصول على الربح السريع.
- إضافة إلى نوع آخر من الغش و المتمثل في التهرب من دفع اقتطاعات الضمان الاجتماعي، هذه الظاهرة التي وجدت على مختلف المؤسسات سواء أكانت صغيرة أو متوسطة، تجارية أو خدماتية.
- عدم الاستقرار السياسي و الارهاب الذي كان له دورا كبيرا في تطوير وتوسيع الأعمال غير المشروعة بما فيها التهريب"مثل تهريب الأسلحة".
- ضعف ونقص الوعي الضريبي لدى أفراد المجتمع ونظرتهم السلبية لمصلحة الضرائب مما يؤدي إلى فقدان الثقة."ثقة الأفراد في المؤسسات العمومية".
- صعوبة ربط وتحصيل الضريبة وتقديرها.

وبالتالي إن عدم المساهمة في المجهود الجبائي يحرم الخزينة العمومية من موارد هامة وتحرف قواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الإقتصاديين، وينعكس ذلك من خلال الشعور بعدم العدل واللامساواة للمنظومة الجبائية من جهة.وقد يؤدي بالمنخرطين في القطاع الرسمي للجوء إلى ممارسات إحتيالية للحفاظ على نشاطاتهم من جهة أخرى.

ب- **الغش الجمركي :**

إن مصالح الجمارك على غرار إدارات الضرائب و التجارة أو مفتشية العمل معنيون بمكافحة المتعاملين الاقتصاديين الذين يتحايلون على الإجراءات و المراقبات التي تفرضها السلطات

العمومية، وذلك قصد التهرب من دفع الحقوق والرسوم المسحقة للخزينة، وفي هذا السياق تواجه الجمارك مظهرين أساسيين من الغش والتهريب هما:

- يتعلق المظهر الأول بالتهريب الذي يزود الشبكات الموازية للنشاطات الموازية.
- يتعلق المظهر الثاني بتيار الغش التقليدي أو العالمي الخاص بالتصريحات المزورة حول النوع والقيمة ومصدر البضائع.

وتجدر الاشارة إلى تحسن المردودية الجبائية التي حققتها الجمارك، وهي تعكس تكفل أحسن بالوعاء وتحصيل الحقوق والرسوم بفعالية أكبر في مكافحة الغش والتهريب الجبائين حيث تضاعف تحصيل الايرادات الجمركية 3مرات بين سنتي1994وسنة 1999، وبلغت ايرادات الجمارك حوالي 26% من الايرادات العادية للدولة."من 45 مليار دج إلى 151.4 مليار دجعلى التوالي".[1]

وفي سنة 2000 بلغت فيها التحصيلات 161.981 مليار دج،و في سنة 2003 حققت 261.069 مليار دج،وبهذا وصلت نسبة الإيرادات إلى 62% وفي سنة 2002 بلغت نسبة إجمالي الرسوم الجمركية المحصلة 3% من الناتج الداخلي الخام.[2]وهذا نتيجة تكثيف تحصيل الغرامات والعقوبات المالية بفضل متابعة أحسن لتنفيذ القرارت القضائية، من جهة أخرى تم تعزيز عمليات المراقبة اللاحقة في إطار فرق مختلطة "بين الجمارك وضرائب التجارة" الذي سمح بتعديلات جبائية.

[1] **المديرية العامة للجمارك الجزائرية 2003**ورقة عمل رقم1056.

[2] **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2004،"الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"حقائق و أوهام** ،ص.ص187-199.

جـــ- **الغش الاجتماعي:** بالنسبة لقطاع الضمان الإجتماعي يعتبر القطاع الموازي خطرا حقيقيا، ولا يوجد المشكل على مستوى المهن الصغيرة ولكن خاصة على مستوى المؤسسات الصغيرة وشركات الخدمات.

وأمام ضخامة هذه التهربات قام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.Sبمراقبة السداسي الأول لسنة 2001على مستوى 5 ولايات تعلقت ب 6.096 رب عمل، وستوضح المعلومات المستخلصة من هذا التحقيق فيما يلي:[1]

- تم إحصاء عدد كبير المخالفات إزاء الضمان الاجتماعي.
- حوالي نصف أرباب العمل لا يمتلكون المحلات التي يمارسون فيها نشاطاتهم.
- نسبة عالية جدا من تشغيل العمال المؤقتين "ما يقارب 5%".
- ثلثي أرباب العمل يدفعون أجور متدنية دون الأجر الوطني المضمون. وبهذا إن معاينات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي C.N.A.S تعكس أهمية التهرب من دفع الاشتراكات و تؤكد النتائج ممارسة العمل في السوق الموازي .

الفرع الثاني: المكونات غير المشروعة من الاقتصاد الموازي

وتتمثل المكونات غير المشروعة من الاقتصاد الموازي هي مجموع الأنشطة غير القانونية ، وتتضمن ثلاث عناصر أساسية: التهرب الجمركي، الفساد الإداري والمالي،ومشكلةالمخدرات.وهي كما يلي:[2]

---

[1] صندوق الضمان الإجتماعي 2004،ورقة عمل رقم 687.

[2] بودلال علي، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"** رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2007/2006،ص.244-281"بتصرف".

أ- **التهرب الجمركي:**

يمكن تقسيم التهرب الجمركي في الجزائر إلى مجموعتين:

1- تهرب ضريبي يرد على الضريبة الجمركية المفروضة على البضائع و يؤدي إلى التخلص من الضريبة جزيئيا أو كليا.

2- تهرب غير ضريبي يرد على بعض السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها يقصد به إختراق الحضر المطلق الذي قرره القانون أن التهريب قد يكون حكميا مثل تقديم مستندات أو فواتير مزورة أووضع علامات كاذبة أو إخفاء العلامات التجارية،وهو عكس التهريب الحقيقي، وهما يصلان إلى نفس النتائج.

والجدول التالي يوضح هذا.

الجدول رقم (16):حجم التهريب الجمركي خلال الفترة 1990-2006.

السنة	عدد القضايا الجمركية	الرقم القياسي
1990	5058	100
1995	4123	81.51
1998	1883	130
2000	2625	139.40
2001	2243	100
2002	1316	58.67
2003	2067	100
2004	2293	110.93
2005	1999	100

المصدر:بودلال علي، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"** ,اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2007/2006 ،ص.264

من خلال الجدول يلاحظ ما يلي:

- لقد عرفت حركات التهرب الجمركي أوج ازدهارها خلال بداية التسعينات، نتيجة غياب أجهزة الرقابة، فشل التيسير الاشتراكي، والتوجه التدريجي إلى الاقتصاد السوق والمنافسة
- ابتداءا من سنة 1995يلاحظ انخفاضا كبيرا في عمليات التهرب الجمركي و ذلك يعود إلى غلق الحدود الجزائرية المغربي، وهذا انعكس إلى تناقص عمليات التهريب.
- ابتداء من سنة 1999 يلاحظ عودة الارتفاع في حجم التهريب الجمركي يعود للأحكام الجديدة التي تضمنها تعديل قانون الجمارك رقم98-10المؤرخ في 22أوت1998، والذي تضمن أحكاما مخففة، إلى جانب ترقية المصالح الجمركية، طبقا للمادة 265،وهذا ما شجع هذه الأخيرة.
- إبتداءا من 2001الى 2006سجل انخفاضا في حجم التهريب يعود تفسيره إلى الأحكام الجديدة المتضمنة في قانون المالية التكميلي سنة2001طبقا للمادة 16منه تؤدي بالطبع إلى التقليل من الحقوق و الرسوم الجمركية المفروضة على استيراد البضائع عبر القنوات الرسمية.

ب- **الفساد الإداري والمالي:**

هناك ثلاث صور مهمة من الفساد الإداري والمالي لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري وهي: الرشوة –الاختلاسات -العمولات.

ولقد انتشرت هذه الظواهر بين فئات عديدة من المجتمع ولم تعد تقتصر على الموظف العام والجدول التالي يوضح أهم القضايا الفساد الإداري والمالي.

الجدول رقم(17):تطور حجم جرائم الفساد الإداري والمالي

السنوات	نوع الجريمة	المبلغ المرصود للعملية
1988	صفقات تجارية واستثمارية غير مشروعة	26 مليار دينار
1990	استيراد صفقة القمح فاسدة بميناء وهران	1مليار و 20مليون دولار
1996	وجود1698 قضية مساس بالاقتصاد	3.6مليار دولار
1996	عرض 2266ملف على العدالة"جبائي"	7.9مليار دولار
1998	فضيحة مؤسسة سيدار	18 مليار دولار
1999	قطع غيار مزورة كشفت عن خبرة الجمارك	274 مليون دج
2000	فضيحة مركب حجار	100.401.423.28مليار دج
2004	فضيحة بنك الخليفة	15 مليار دولار"1532مليار دج"

المصدر: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر"مدونات مكتوب"

الموقع:http//da2007.dz.MaKtooblog.com

تاريخ الاطلاع:n°2010.248311/04/15

وبالتالي يظهر تغلغل ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها وعلى مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من طرف ذوي النفوذ والأيادي الطويلة في غياب قوانين ردعية و برعاية إدارة فاسدة لها بيروقراطية ذات أبعاد واسعة عادت نتائجها بالسلب على الاقتصاد الوطني.

"وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2007، فإن الفساد مرتبط بضعف المؤسسات العامة،إضافة إلى عدم وجود شفافية في الإدارة المالية ووجود نظام قضائي غير مستقل مما يدفع بالمحاكم إلى عدم متابعة المسؤول الفاسد، وبالتالي عدم إرجاع الأموال غير الشرعية ، مثل القضايا السابقة التي وضحها الجدول (17) والتي لم تسوى وضعيتها قضائيا رغم ضخامة المبالغ المختلسة،وحيث تقرير هذه المنظمة فقد ارتفع مؤشر الفساد في الجزائر حيث ترتيب في الموضع 84 و99 على التوالي خلال السنوات 2007،2008 على التوالي وبالتالي صنفت في الموضع المتوسط من خلال محاربة الفساد".[1]

جـــ- مشكلة المخدرات:

يمكن تقييم أسباب تزايد حدة مشكلة المخدرات إلى مايلي:

- **الأسباب المؤثرة في جانب العرض:** ويمكن ذكر أهمها: [2]
- ضخامة الأرباح التي تحققها تلك التجارة غير المشروعة مع تغير النظام القيمي للمجتمع،إذ برزت الكثير من القيم المادية التي ارتبطت بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي زادت من شأن القيم المادية و جعلت من جمع المال وتركيم الثروات في حد ذاته قيمة بصرف النظر عن مصدره.
- إنتشار العديد من الأنشطة التي تدر أرباحا طائلة دون أي عناء، وعلى رأسها الاتجار غير المشروع في المخدرات.ذلك النشاط الذي جذب العديد من الفئات المتطلعة إلى

[1] قارة ملاك،مرجع سابق،ص.125.

[2] نفس المرجع , ص , 125

الثراء السريع، ولا سيما الفئات التي غلب عليها الفقر والبطالة، من أجل تحقيق طموحاتها وحل مشاكلها المالية.

- دخول شرائح جديدة في دائرة المتعاطين تلك الشرائح التي زادت دخولها بدرجة كبيرة كالحرفيين والمهنيين و أصحاب الأنشطة الطفيلية كالسماسرة والوسطاء وقد أدى تزايد دخول وثروات تلك الفئات إلى أنها باتت تمثل هدفا لمهربي المخدرات تحت ستار استيراد سلع أخرى، حيث قفزت عائدات المخدرات من 500 مليار دولار إلى 800 مليار دولارخلال 2007.
- تعدد صدور أحكام البراءة في قضايا المخدرات لأسباب إجرائية وشكلية و موضوعية، إذ أظهرت دراسة أعدها مرصد المركز الجزائري لمكافحة المخدرات أكثر من 80 ألف كغ من المخدرات صودرت عامي 2003-2004و 60ألف قضية إستهلاك مخدرات أحيلت إلى القضاء لم يتم الفصل فيها نهائيا ، مما يستوجب دق ناقوس الخطر بعد أن كانت الجزائر بلدا لتهريب المخدرات، أصبحت في السنوات الأخيرة بلدا مستهلكا.[1]

الأسباب المؤثرة في جانب الطلب:وأهمها :[2]

زيادة دخول بعض الفئات الاجتماعية نتيجة للنمط غير العادل الذي أفرزته سياسة الانفتاح الإقتصادي بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي أعاد توزيع الثروة، وقسم المجتمع الى

[1] **جريدة الخبر اليومية**،2007/03/25 العدد 6009, **مكافحة المخدرات و دق ناقوس الخطر**

[2] قارة ملاك , مرجع سابق , ص , 126

طبقتين قلة تملك و كثرة لا تملك، وقد ساهم هذا في زيادة تعاطي المخدرات لا سيما الاقراص المهلوسة.

- تنامي هذه الظاهرة حسب ما بينته الاحصائيات الرسمية الصادرة عن ديوان الوطني لمكافحة المخدرات و ادمانها خلال سنة 2007 أن ما يعادل 60ألف قضية إستهلاك مخدرات أحيلت على القضاء للبث فيها.
- أدى تزايد هجرة الجزائريين نحو الخارج إلى تنامي قدراتهم الاقتصادية و مع تعرفهم على أنواع جديدة من المخدرات لها طلب خاص بها، أسهم في زيادة الطلب الإجمالي على المخدرات.

وبهذا لقد اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير أهمها:

- تطوير التشريعات والقوانين.
- عقد ثنائيات بين الدول المجاورة لاسيما المراقبة على الشريط الحدودي.
- الاستراتيجية العربية لمكافحة الإستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية..
- القانون العربي النموذجي الموحد للمخدرات.
- الخطة الإعلامية والإصدارات المتعلقة بالمخدرات.
- تطوير البحث في مجال الصحة الجسمية والتنمية.

المبحث الثاني: واقع سياسات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر

لقد مرت السياسة الاقتصادية بثلاث مراحل مهمة , فترة الاستقلال ثم فترة التحولات الاقتصادية , و اخيرا فترة الانعاش الاقتصادي .

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية بعد سنة 1962-1989.

تعتبر اهم مرحلة اقتصادية , لانها تبين من خلالها :

الفرع الاول: تطور الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال (1962-1966).

لقد غلب على الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة الطابع الزراعي والصناعة الاستراتيجية، إضافة إلى تبعيته المطلقة للاقتصاد الفرنسي، فقد كان وضعا مزريا ينعكس عنه وضع اجتماعي مزر، اتسم بالفقر والجهل والمرض، وكسبيل للخروج من الأزمة سلكت الجزائر النهج الاشتراكي كخيار للخروج من التبعية، وتميز خلال هذه المرحلة ما يلي:

أولا: الاقتصاد الجزائري غداة الاستقلال.

كان الوضع الذي واجهته الحكومة الأولى سنة 1962 وضعا صعبا للغاية حيث أن سبع سنوات من الحرب والتخريب الاستعماري مرت بموجبه البنية التحتية والهياكل الاقتصادية لاسيما سنوات 1962/1961 بسياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها منظمة الجيش السري المنتمية للمعمرين وقد تدهورت الحالة الاقتصادية خلال هذه المرحلة وزادت تعقيدا وتجلى ذلك فيما يلي:[1]

[1] أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الجزائر، د.م.ج 1993، ص22.

- غادر ما يقارب مليون معمر من الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم، وقد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وامكانيات بسيطة، رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و90% منهم أميون.
- أخذ المعمرون مدخراتهم ورؤوس أموالهم، ففي سنة 1962 قدرت قيمة الأموال المحولة للخارج ب 500 مليون فرنك فرنسي شهريا، وفي جوان من نفس السنة تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي من الجزائر إلى فرنسا عبر القنوات البنكية، ناهيك عن التحويلات غير البنكية.
- انجر عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارة العمومية وتوقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة إلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي. فما بين 63/62 تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، كما توقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، وبموجب ذلك انخفض الإنتاج الصناعي ما بين 63/60 بنسبة 35%، وفي نهاية 1963 بلغت نسبة الانخفاض 55%.
- وجود حوالي ما بين (11-12) مليون جزائري تتهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، و70% من السكان العاملين في حالة بطالة.
- الصناعة التي تركها المعمر تتميز بحجم صغير، انعدام الترابط الخلفي والامامي بينها، أما المؤسسات التي يمتلكها الجزائريون فعموما تخص الصناعات الحرفية وتفتقر لرؤوس الأموال، في حين استمرت فروع الشركات المتعددة الجنسيات في النشاط إلى غاية التأميمات.
- فجر الاستقلال كانت الزراعة والخدمات تمثل 73% من إجمالي الإنتاج، و20% من الإنتاج الصناعي تمثل مدخلات للصناعات الثقيلة، في حين نجد الصناعة الغذائية المتعددة على التحويل البسيط لمنتجات القطاع الزراعي تستحوذ على 45% من إجمالي الإنتاج للقطاع الثانوي.

ثانيا: فترة الانتظار (62-65):

هي الفترة التي لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتجمل أعباء التنمية، ولذلك تميزت السياسة الاقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء وتراجع النمو وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، وقد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية والاقتصادية، ونقص الخبراء في مجال العلوم والتكنولوجيا والشؤون المالية.

ولقد عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال، وهذه الفترة تمثل بداية وعودة الاقتصاد إلى السوق وانقسمت إلى:

أ. مميزات هذه المرحلة: لقد تميزت بداية هذه الفترة بوضعية اقتصادية يمكن وصفها كما يلي:[1]

- غياب شبه تام للصناعات الأساسية مع الإشارة إلى وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة، وكانت حوالي 80% من النشاطات الصناعية بيد المعمرين.
- قطاع زراعي حديث يتملكه الأوربيون، وتحتل مساحة تقدر ب3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.
- الهياكل القاعدية وهي من العوامل المساعدة على تسريع الدورة الإنتاجية، وتحسين أدائها فالطرقات المعبدة التي تركتها فرنسا حوالي 10000 كم و4300 كم من السكك

[1] صالح مفتاح، **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، ورقة مقدمة للملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، جامعة بشار، 20-21 أفريل 2004، ص2.

الحديدية و20 مطارا، وشبكة كهرباء و600 كم من الخطوط الكهربائية، إضافة إلى مؤسسات أخرى كميناء الجزائر، وتتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية وشبكة التوزيع التجارية والمؤسسات المصرفية.

إضافة إلى:[1]

- مغادرة ما يقارب مليون إطار تقنيا أوروبيا الجزائر قبيل اعلان الاستقلال مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين منها حوالي 50000 اطارا م المستوى العالي، و35000 إطارا متوسطا، و100000 عاملا مستخدما وهو ما عطل سير الاقتصاد والإدارة تماما.
- التخلي شبه التام عن الاستغلالات الفلاحية الحديثة والمؤسسات الصناعية، والتجارية من قبل مالكيها الأوروبيين.
- وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد، خاصة على مستوى الموانئ الكبرى.

ب. الإجراءات الاقتصادية في هذه المرحلة: أما هذه الوضعية كان لابد للسلطات الجزائرية في تلك الفترة أن تتدخل في أربعة اتجاهات رئيسية هي:[2]

- ✓ تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والمؤسسات الصناعية والتجارية المتروكة من قبل ملاكها.

[1] أحمد هني، مرجع سابق، ص ص22.23.

[2] صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص2.3.

- ✓ المساهمة في المؤسسات الفرنسية المقيمة منذ فترة في الجزائر، ولقد استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية "S.N.RERAL" و "Raffinerie" بالجزائر العاصمة، و 20% من حصص شركة الغاز CAMEL، و40% من رونو "CARL Renault"، و30% في "S.A.B.A.B"، و25% في الاتحاد الصناعي الإفريقي والسباكة "La Fonde vie" الأكثر أهمية في الجزائر أقيمت بعنابة.
- ✓ انشاء دواوين وطنية وشركات وطنية، وهذا من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد مثل شركة الكهرباء والغاز، ديوان التجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية، الشركة الوطنية المكلفة بالنقل وبيع المحروقات Sonatrach في سنة 1963، الشركة الوطنية للتبغ والكبريت في 1964، شركة (SNS) في نفس السنة المتخصصة في قطاع صناعة الحديد، وشركة (S.O.M.E.A) في الصناعة الميكانيكية والطائرات.
- ✓ وضع هياكل مالية تتلاءم مع الظروف في تلك الفترة مع انشاء البنك المركزي في 1962/12/12، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر في سنة 1966، وانشاء البنك التجاري العمومي الأول، وهو البنك الوطني في الجزائر (BNA) في 1966/08/13.

وكان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب الميثاق الوطني هو استكمال الاستقلال الوطني، وبناءه مجتمع محترز، والاهتمام بترقية الفرد، ولقد كانت الاستثمارات في الفترة 62-66 ضعيفة.

ثالثا: خصائص النموذج التنموي الجزائري.

إن النموذج التنموي الذي اختارته الجزائر كان يهدف إلى احداث تنمية سريعة والخروج من دائرة التخلف، وبهذا سيتم التعرف على طبيعة هذا النموذج ومبررات اختياره.

أ. **مفهوم النموذج التنموي:** لقد عرفت دول العالم الثالث تطبيق العديد من النماذج التنموية من أجل تقليص الفجوة بينها وبين الدول الصناعية والقضاء على ماهر التبعية الاقتصادية لدول الشمال، وتمثلت هذه النماذج في:[1]

- **النموذج الأول:** والتي اعتمدته دول أمريكا اللاتينية حيث اعتمدت في تصنيفها على نموذج إحلال الواردات من أجل تدنية حجم استيراد المواد المصنعة وانتاجها محليا بالاعتماد على الرأسمال الوطني والأجنبي ومن أشهر التجارب التي اعتمدت هذا النموذج نجد البرازيل، الأرجنتين، المكسيك.
- **النموذج الثاني:** ويعرف بالنموذج الموجه نحو التصدير وقد عرفته دول جنوب شرق آسيا وكالتيوان، وكوريا الجنوبية، ماليزيا، تايلاندا، حيث تميزت بانفتاحها الكلي على السوق الدولي والاستثمار الأجنبي، وقد لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا هاما في اندماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي، وكانت كأداة فعالة في نقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب. وبالتالي نقل مراكز النشاط الصناعي من دول المركز إلى دول المحيط، وأصبحت مراكز للنشاط الصناعي في العالم متجاورة حتى العديد من الدول الصناعية في أوروبا، وأعطت بذلك مثالا حيا وناجحا عن نموذج التصنيع السريع والاندماج في الاقتصاد العالمي، استطاعت نجاحها الصناعي

[1]Ahmed Ben bitour, **l'expérience algérienne du développement 1962-1991**, ISGP, Algérie, 1992, p17.

والتكنولوجي أن تكون تقسيما دوليا جديدا للعمل، أو ما عرف بالتخصص الدولي الذي يفرض على الدول النامية أن تتخصص في الصناعات الاستراتيجية ويبقى التخصص في صناعة المنتجات النهائية لدول شمال أمريكا وغرب أوربا، أستراليا، نيوزيلندا واليابان، ورغم ما حققته من نجاح في المجالات الاقتصادية فإنها لم تقض على الفقر والفوارق ورفع مستوى المعيشة للسكان وتحقيق رفاهية الفرد.

- **النموذج الثالث:** وهو النموذج التنموي المستقل الذي اتبعته دول مصل الجزائر، الهند، مصر، كوريا، فيتنام، والذي يستمد مبادئه الأساسية من أعمال: Feldman, Hivshman وآخرون في الهند والذي يعمل على توجيه الجهاز الإنتاجي نحو السوق الداخلي، والامر هنا لا يعني نموذج إحلال الواردات لأمريكا اللاتينية لأنه في الجزائر معظم الاستثمارات الصناعية موجهة في المرحلة الأولى نحو إنتاج سلع التجهيز وليس سلع الاستهلاك. ويؤكد هذا النموذج على ضرورة إعطاء الأهمية القصوى للصناعة الثقيلة في برامج التنمية المتبع، لأن هذه الأخيرة كالصناعات الميكانيكية، صناعة الحديد والصلب، والصناعات الكيمياوية تتميز عن غيرها من الصناعات بكونها تولد آثار فاعلة أو مؤثرة وتحريضه، أي أنه باستطاعتها أن تخلق في محيطها المباشر صناعات أخرى.

ب. **خصائص هذا النموذج:** إن الفكرة الأساسية لهذا النموذج هو البحث عن شروط تحقيق معدل نمو اقتصادي سريع للشغل والإنتاج الصناعي والزراعي، والشرط الأساسي لتحقيق ذلك هو تبني نموذج الصناعات المصنعة، والتي تتميز بالخصائص التالية:[1]

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص26.

- ✓ ترابط بين مختلف القطاعات بخصوص مدخلات ومخرجات الإنتاج، وهذا يقتضي وجود قطاع إنتاج سلع التجهيز والسلع الوسيطة الموجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي.
- ✓ يرتكز التصنيع على التكوين السريع للرأس المال الثابت حسب التكنولوجيات المتطورة، هذه الفروع تشكل أقطابا للنمو، وأهمها، الحديد والصلب، المحروقات والصناعات الطاقوية والبتروكيمياوية، ولأنها لها تأثير واضح على الصناعات الخفيفة وقطاع الزراعة.
- ✓ يقود التصنيع إلى تأسيس علاقات منسجمة بين الصناعة والزراعة، لأنه من جهة تؤدي إلى تحديث وتصنيع الزراعة عن طريق آثار الجذب والتحريض مما يسمح بتزويدها بعناصر تكوين رأس المال الثابت، ومن جهة أخرى تفتح مجالا واسعا أمام الزراعة لإنتاج المنتجات الزراعية.
- ✓ التصنيع وسيلة هامة لتعجيل عملية الاستقلال الذاتي وكجالا أساسيا لاكتساب المعرفة العلمية والتكنولوجية.
- ✓ تستعمل هذه الصناعات تقنيات التكنولوجيات المعاصرة المتطورة جدا وبأحجام كبيرة، لأنها تلعب دورا في التأثير على المحيط وعصرنته كليا.
- ✓ الصناعة وعن طريق انشائها لمناصب الشغل تدفع إلى تنمية وتقوية الطبقة العمالية لتي تمثل عنصرا محركا في تحويل العلاقات الاجتماعية.

ومن هنا نستنتج أن السلطات الجزائرية وضعت أولويات للتنمية على الأجل الطويل ارتكزت على:

- تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف وتابع إلى اقتصاد نامي ومستقل في آجال قصيرة.
- تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى.
- ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة.

وبهذا ستسمح دراسة هذه الفترة، بالإشارة إلى أهم الإيجابيات والسلبيات التي عرفتها التجربة التنموية في الجزائر خلال هذه الفترة. وبهذا سيتم التطرق إلى أهم خصائص المخططات ونتائجها.

الفرع الثاني : تنفيذ العملية التنموية من خلال المخططات

سيتم التعرف علئ اهداف المخططات الاقتصادية لكل فترة , و نتائجها التنموية

أولا: خصائص وأهداف المخططات التنموية: (67-79)

امتازت هذه الفترة بكونها فترة تصنيع وتخطيط مركزي، حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية وسخرت لها أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية، وكانت البداية بالمخطط الثلاثي الأول، المخطط الرباعي الأول، المخط الرباعي الثاني، وتمثلت أهم خصائصها في: [1]

أ. **المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969:** جاء هذا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات التي تليه، وتم التركيز على الصناعات القاعدية، المحروقات، وافتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة، وقد تم تحقيقه بصورة مرضية، فمن أجل حجم استثمار 11.8مليار دج، استهلك منها 9.16 مليار دج أي بمعدل إنجاز قره 62% ولقد وزعت الاستثمارات على ثلاثة مجموعات متجانسة وهي:

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة: 6.79 مليار دج، موزعة على الزراعة ب 1.88 مليار دج، والصناعة 7.91 مليار دج.

[1] محمد بلقاسم، حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**، الجزء الأول، ج.م.ج، الجزائر، 1991، ص246.

- الاستثمارات شبه الإنتاجية: كالتجارة والمواصلات ب 0.36 مليار دج.
- الاستثمارات غير الإنتاجية: كالمدارس 2.01 مليار دج، موزعة على التقنية الاقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

ب. المخطط الرباعي الأول: 1970-1973.

لقد كان التوجه السائد في هذا المخطط نحو الصناعات الثقيلة، حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية، وقامت المؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال والآخر للاستثمار، حيث يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، بينما تمول نفقات الاستثمار بقروض طويلة الاجل من طرف البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية، ولقد منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها، وقيامها بعملية التمويل الذاتي بهدف مراقبة مواردها المالية، ولقد بلغ حجم الاستثمارات في هذا المخطط 56.68 مليار دج والسبب في هذه الزيادة هو قرار الدولة بإنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، ولقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تحقيق معدل سنوي يقدر ب 9% من الناتج المحلي الخام.
- تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وانشاء الصناعة.
- تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك، وتوجيه الاستهلاك العام والخاص.

ج. **المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977.**

خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج كبرامج استثمارات عمومية، وهو ما يعادل 12 مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات للمخطط الرباعي الأول، وتتخلص أهم الاتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنيمة بكامل التراب الوطني.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب40% على الأقل أي بزيادة سنوية مقدارها 10%.

ووصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978-1979 فيما لم يتجاوز 35% سنة 1970، حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، وارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة 1969-1978 بالأسعار الجارية من 3409 مليون دج إلى 5342 مليون دج وهو ما يمثل 52% من الناتج ولكن رغم الحجم الكبير للاستثمارات فإن النتائج لم تكن في حجم التطلعات وهذا نتيجة للتأخر في الإنجاز والبيروقراطية.

والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الجدول رقم (18) أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1962-1978)

الوحدة (%)

المؤشر الاقتصادي	%
النمو الاقتصادي	%7.00
مستوى الاستهلاك	%4.50
معدل الاستثمار	%47.50
معدل التضخم	%7.00
معدل البطالة	%22.30
معدل الناتج الداخلي الخام في القطاع الصناعي	%65.42
صادرات المحروقات	%41.70

المصدر: تومي عبد الرحمان، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق**، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص13.

ثانيا: خصائص واهداف المخططات التنموية 1980-1989.

من خلال ما تميزت به فترة السبعينات نتيجة تراجع الأداء الاقتصادي والتحولات التي عرفها المجتمع الجزائري، ابتداء من الثمانينات من القرن الماضي ببروز مكونات جديدة للمجتمع الجزائري كانت من العوامل التي دفعت باتجاه تبني مكونات جديدة للمجتمع الجزائري كانت من العوامل التي دفعت باتجاه تبني نهجا اقتصاديا أكثر تحررا، ومما شجع على هذا التوجه أيضا الأزمات العالمية وخصوا الصدمة النفطية المعاكسة التي حدثت عان 1986 التي زعزعت الاقتصاد الوطني، في هذه السنة شهدت أسعار النفط انخفاضا حادا تبعها بشكل موازي انخفاض في أسعار صرف الدولار عملة التبادل التجاري، وهي التي سببت في حدوث اختلالات اقتصادية، إلى جانب تحول النظام الاقتصادي

من النظام المركزي إلى النظام اللامركزي باعتماد مخططين تنمويين خماسيين إبتداءا من عام 1980 إلى عام 1989 ولقد تميز بما يلي:[1]

أ. **المخطط الخماسي الأول 1980-1984:** إن أهم ما ميز هذا المخطط من خلال تحقيقه للأهداف التالية:

- التقليل من حجم الديون الخارجية واستيعاب التأخر في بعض القطاعات وإدخال اللامركزية في اتخاذ القرار.
- زيادة حجم الاستثمارات العمومية في المجالات التي عرفت تأخرا في الخطط التنموية السابقة كالفلاحة والري والبنية التحتية والنفقات الاجتماعية، إضافة إلى تدعيم المنتجين.
- مضاعفة العمل الصناعي وترقيته خصوصا الصناعات الخفيفة مع التأكيد على ضرورة انجاز كل ما تختلف من إنجازات.
- ان المخطط الخماسي الأول حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات قدر بنحو 40006 مليار دج، وهو المبلغ الذي يعد أقلا من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560.5 مليار دج، مما يعني أن جزء من الاستثمار المخصص لهذا المخطط لم ينجز في نهاية الفترة الذي سيتم تحويله بشكل آلي للمخططات اللاحقة، وهذا يؤكد ان الجزائر لا تزال تعاني من نقص في مستوى استيعاب الاستثمارات الظاهرة التي ظلت تتكرر في كل المخططات المعتمدة.
- ان الاستثمار في هذه المرحلة ركز على النشاطات الإنتاجية، حيث أن 63.3% منه عبارة عن استثمارات إنتاجية وهي أولوية متوافقة مع أهداف المخطط المتمثلة في استغلال الموارد

[1] رضوان سليم، مرجع سابق، ص33. وما بعدها، بتصرف.

الإنتاجية المتاحة، أما من ناحية النتائج التي حققها فكانت إلى حد ما مقبولة، فالناتج المحلي الخام المقدر بالأسعار الجارية تضاعف حيث انتقل من 113.2 مليار دج سنة 1979 إلى 225.4 مليار دج سنة 1984 بزيادة قدرت ب5.8% من حيث الحجم في السنة، مع الإشارة إلى أن قطاع الصناعة كان القطاع الأكثر مساهمة في هذه النتيجة بزيادة قدرها 9.5% ليأتي بعد ذلك كلا من قطاع البناء والأشغال العمومية، وقطاع الفلاحة ب2.6% و1.2% على التوالي.

ب. **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** يعتبر هذا المخطط آخر المخططات التنموية التي عرفتها الجزائر في عهد التسيير الاشتراكي للاقتصاد. فلقد اعتبره واضعوه بأنه المخطط الذي تعلق عليه الآمال بشأن استكمال المسيرة التنموية التي عرفت تعثرا في مراحلها الأولى على الرغم من المجهود المبذول لاستدراك الوضع، إن هذا المخطط بكل ما يحمله من برامج وسياسات حددت له هدفان هما:

- تنظيم مختلف الأنشطة التنموية ومواصلة النمو.
- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان ولقد تميز بالخصائص التالية:

- لقد خصصت له الدولة مبلغ مالي قدر ب550 مليار دج، المبلغ الذي قد يسمح بتحقيق أهداف المرحلة المقبلة وهذا في حالة تمتع الجهاز الإنتاجي بالفعالية اللازمة مع رفع قدرات الاقتصاد الوطني على الإنجاز، وهذا يتمثل في توسيع قاعدة التنمية وتوفير الشروط الملائمة لتطوير موارد مالية خارج المحروقات لتمويل التنمية، وهو ما قد يمنح الاقتصاد الوطني المناعة الكافية

في مواجهة التقلبات المتوقعة في أسواق النفط العالمية مع كل ما تحلمه هذه التقلبات من انعكاسات خطيرة على التوازنات الداخلية المالية والنقدية على حد السواء.

- ان توقعات الخطة الخماسية فتمثلت في تحقيق نسبة نمو تقدر ب7% سنويا مع نوقع انشاء نحو 180000 منصب عمل جديد سنويا، أضف إلى ذلك معالجة مشكلة المديونية الخارجية، وتحسين وضع ميزان المدفوعات لما لذلك من تحسين في الوضعية المالية الخارجية للجزائر.
- لقد أعطى المخطط الخماسي الأولوية لقطاعي الفلاحة واري بعد كل من الصناعة والمحروقات باستحواذهما على مبلغ 14.36 مليار دج، إجمالي الاستثمارات وتعود هذه الأهمية لهذين القطاعين في التنمية نابع من إدارة الدولة الرامية إلى تخفيف حدة التبعية الغذائية للخارج والتمكن من تقليص فاتورة الغذاء التي أصبحت تكلف خزينة الدولة مبابلغ كبيرة.
- لقد تضمنت الخطة الخماسية توجهات فعلية نحو تثمين طاقة التحويل في قطاع الصناعة لتعويض الواردات بمنتجات وطنية، وبتكلفة أقل لتمكين المستهلك المحلي من اقتنائها، وهو ما قد يحمي المنتوج الوطني من منافسة اجنبية محتملة.

لكن إن مرحلة تنفيذ المخطط الخماسي تزامنت مع حدوث صدمة بترولية عالمية عام 1986، الصدمة التي كان لها وقع سلبي على الاقتصاديات النفطية المصدرة للبترول، فالانهيار الحاد لأسعار النفط الذي رافقه انخفاض في قيمة الدولار كعملة تبادل تجاري كان سببا في حدوث اختلالات في التوازنات الخارجية والداخلية، وهي التي عجلت بتنفيذ إصلاحات اقتصادية، والتي تعود إلى سنة 1980 التي عرفت بداية تنفيذ عمليات إعادة هيكلة عضوية للقطاع الصناعي، ونتيجة لهذا سوف نتعرف على التقييم الاقتصادي للفترة السابقة.

المطلب الثاني: تقييم المرحلة السابقة وكشف الاختلالات الاقتصادية

من خلال ما سبق الإشارة إليه، ومن خلال تجربة الجزائر نتيجة اتباعها نظام التخطيط وما حققته من نتائج إيجابية نوعا من إلا أن هناك نقائص من المنظور الاقتصادي، والتي يمكن تحديدها في عدة محاور أساسية: "الاختيار غير الموفق للمشاريع، عدم كفاية طرق انجاز المشاريع، ضعف التخطيط، مركزية كبيرة وتدخل واسع للدولة، وغياب تسيير اقتصادي يرتكز على جهاز السعر"، ويمكن إضافة عناصر أخرى ما خلال ما سيتم التطرق إليه.

الفرع الأول: اختلالات نقدية

ان عرض النقود غير مستقل عن نوع تسيير وطبيعة التنمية الاقتصادية المعتمدة وبما أن الجزائر منذ 1965 انتهجت التسيير المركزي، وأقامت تنمية اقتصادية شاملة، وسريعة في كل القطاعات الأمر الذي أدى بها في كثير من الأحيان إلى الاعتماد في تمويل الاستثمارات إلى المزيد من الإصدار النقدي الشيء الذي نتج عنه عدم توازن بين الكتلة النقدية الضخمة، وعجز القطاعات الاقتصادية وقلة مردوديتها سواء قطاع الفلاحة أو الصناعة أو الخدمات، وهو ما أدى بالضرورة إلى ارتفاع في الأسعار وقلة في السلع وتنامي الأسواق غير الرسمية.

أولا: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها

قبل قانون النقد والقرض لسنة 1990 كانت النقود عبارة عن وحدة حساب "الدينار الجزائري" تمكننا من تقييم اساليب الأجور والاسعار خاصة في القطاع الخاص فيعتبرها أداة اكتناز وتراكم لرأس المال،

أما الفرد المستهلك يعبرها أداة استهلاك، تمكنه من شراء السلع لسد حاجياته.[1]

ولم تكن أداة استراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية فبالرغم من أنها منذ الاستقلال اعتبرت النقود كمعلم من معالم السيادة الوطنية فأنشأت لذلك وحدة نقدية وطنية، حيث تم اصدار الدينار الجزائري بتاريخ 1964/04/10، وإصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر، وتم تأميم المصارف، وقد بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي سنة 1970-1971، فالنقود لم تعد كأداة لتكوين رأس المال، وإنما كظاهرة عددية تمكن من حساب الكميات الرأس المالية المحصل عليها من جزاء التغير النقدي للبترول، أي أنها أصبحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول، لذلك في نهاية الثمانينات عملت السلطات العامة على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية. وكان ذلك محتوى قانون 1986، وانشاء المجلس الوطني للنقد والقرض، وأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، أي أنها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.[2]

والجدول التالي يوضح كيف تطورت الكتلة النقدية ومقابلاتها.

[1] صالح مفتاح، **محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي المعمق**، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2000-2001.

[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، د.م.ج، الجزائر، 2004، ص ص165،166.

الجدول رقم (19): تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال "62-86" الوحدة 10^9 دج

السنوات	1962[1]	1964[1]	1966[1]	1968[1]	1970[1]	1972[1]	1974[1]	1976[1]	1978[1]	1980[2]	1982[2]	1984[2]	1986[2]
نقود قانونية	2.26	2.58	2.83	3.70	4.73	7.05	10.45	17.24	27.28	42.30	49.10	67.40	90.00
ودائع تحت الطلب	1.70	2.05	2.70	5.60	6.89	9.69	12.98	22.34	33.34	42.10	76.10	112.90	115.30
ودائع لأجل	0.14	0.08	0.22	0.83	1.46	1.39	1.52	2.52	5.23	9.10	12.50	14.20	22.10
عناصر أخرى	-	0.40	0.46	0.75	0.85	2.90	5.99	10.98	18.86	24.40	24.90	38.30	60.10
الكتلة النقدية M2	4.10	5.11	6.22	10.88	13.92	21.03	30.94	53.08	84.71	118.00	162.60	233.00	287.50
الأصول الأجنبية	0.90	0.80	1.20	2.40	1.50	2.20	5.20	7.00	9.10	16.50	13.90	9.3	9.3
القروض المقدمة للاقتصاد	0.40	2.40	2.30	4.30	6.40	13.60	21.80	37.20	50.80	68.50	112.60	156.00	176.90
القروض المقدمة للخزينة	2.60	1.80	2.10	3.30	5.90	5.20	3.80	8.88	24.80	33.00	36.10	67.70	101.30
تعديل الى رصيد الخزينة	0.20	0.11	0.62	0.88	0.02	0.03	0.94	-	-	-	-	-	-
المجموع	4.10	5.11	6.22	10.88	13.92	21.03	30.94	53.08	84.71	118	162.60	233	287.50

Source: 1. Mourad goumiri, **L'offre de Monnaie en Algérie,**Enag, Edition, Alger, 1993, p.p 142.148.

2. AocineBenissad,**Laréforme économique en Algérie**, op u, Alger, 1991, p126.

من الجدول يلاحظ أن النظام النقدي في الجزائر منذ 1962 يتكون وتحت إشراف وزارة المالية:

- البنك المركزي الجزائري.
- الخزينة العمومية وشبكتها البريدية.
- شبكة البنوك التجارية.
- شبكة البنوك التجارية.
- هيئات متخصصة فيما يسمى بتمويل التنمية.

حيث وارتفعت الكتلة النقدية من 1962 إلى 1986 من 4.10 مليار دج إلى 227.4 مليار دج أي تقريبا 55.5 مرة المبلغ الأولي.

إضافة إلى هذا فإننا نلاحظ، إذا قمنا بتحليل الكتلة النقدية، ند أنها تعرضت لتغيرات عديدة منذ الاستقلال، بفضل تزايد مكوناتها:

1. ان حجم النقود السائلة خارج البنك المركزي كان يمثل حوالي 53% خلال الفترة "62-66"، ثم انخفضت إلى 37% خلال الفترة "68-72"/ ثم عادت للارتفاع تدريجيا، حيث بلغت خلال الفترة "74-80" حوالي 42% و36% خلال الفترة الموالية "82-86"، وهذا طبعا بعود لعدة أسباب:[1]

✓ عادات الأفراد في تداول النقود: فهم يفلون الدفع نقدا ولا يستعملون العلمة الكتابية، ولهذا يحجزون عملتهم على صيغة سائلة، وهذا يعود لجانب الأمية ثم عاداتهم في ادخار النقود

[1] أحمد هني، **العملة والنقود**، د.م.ج، الجزائر، 1991، ص149،145.

والذهب عوض توظيف أموالهم في سندات أو حسابات، ثم العقائد الدينية التي ربما تدفعهم إلى اجتناب استعادة فائدة من نقودهم.

- ✓ هيكل سوق السلع والخدمات: فإذا افتقدت سلعة من السوق واشتراها الناس من السوق الموازية فيقع الدفع والقبض نقدا لاجتناب أي كتابة وأثر كتابي مثل الترحيل البنكي عبر الشيك أو احداث فاتورة، وكذلك فقدان السلع من السوق واستمدادها من هذه السوق بدفع الناس الى حجم نقود يستخدمونها عندما يعثرون بصدفة على السلعة، وانتهاز فرصة السلعة في مكان ما يتطلب حمل النقود سائلة لشراء السلعة في الحين.
- ✓ هناك كذلك كلفة الحصول على النقود، حيث أن سحب النقود من البنك أو البريد عندما تدعو الحاجة إليه يكون مرات سحبا يكلف نقلا وانتظارا طويلا وضياع نصف النهار أو أكثر لهذا يفضل الناس سحب ما في حسابهم في مرة واحدة، ويحجزون النقود عندهم وهذا ما يفعله أصحاب الأجرة الشهرية.
- ✓ عادات في الاكتناز تأخذ صيغة شراء الذهب اعتقادا أنه لا يفقد من قيمته، ويكون توظيفه أحسن من توظيفه في السوق المالية.
- ✓ من أجل التحكم في التيارات السلعية أو المالية مع الخارج قررت الحكومة منذ الاستقلال عدم تحويل العملة الوطنية ونظمت تحويلها واستيرادها وتصدير العملات الأجنبية، وأدى هذا الوضع إلى احداث سوق موازية للعملات الأجنبية تكون فيها الصفقات بالنقود السائلة، لهذا يطلب الأفراد نقودا سائلة يحجزونها لغرض تحويلها إلى علات أجنبية عن طريق التعويض من بلد إلى بلد.

2. يلاحظ كذلك او ودائع تحت الطلب لدى البنوك، والحسابات الجارية البريدية والخزينة تشكل حصة معتبرة من مجموع الكتلة النقدية حيث تتراوح نسبتها حوالي 50%، وقدرت في 1962 ب1.7 مليار دج، وفي سنة 1986 ب115.3 مليار دج، أما بالنسبة بودائع لأجل لدى البنوك خلال "62-86" قد تطورت بنسب صغيرة، حيث قدرت نسبتها في 1962 ب3.41%، ثم سجلت ارتفاع في سنة 1970 ووصلت إلى 11.70%، حيث كان الاستثمار العمومي يمثل الاستثمار الرئيسي في الجزائر، وفي نفس الوقت أدت الموارد البترولية المتضاعفة لإهمال تعبئة الادخار الخاص لتمويل ذلك الاستثمار.

ولذلك أصبح تمويل الاستثمار العمومي والوطني يعتمد أساس على المداخيل النفطية، وعلى ميزانية الدولة ثم على الديون الخارجية الشيء الذي عقبه انعدام الطرق التقليدية في تعبئة الادخار الداخلي وإهماله، هكذا نسجل في السبعينات انعدام اصدار السندات العمومية، او الطرق الأخرى للاكتتاب. وانعدام السوق المالية وحصر سعر الفائدة في دور رمزي لم تكن له فعالية في حركات الأموال

3. اما مقابلات الكتلة النقدية تم استخلاص ما يلي:

- عقب ارتفاع سعر المحروقات سنة 1974 سجلت نسبة 16.80% أي حوالي 5.20 مليار دج.
- الفترة "84-86" أين انخفضت حصتها من الحجم الإجمالي إلى 3.61% في المتوسط، وتأثرت بذلك القروض البنكية الموجهة للاقتصاد والحقوق على الخزينة بشكل واضح نتيجة ارتباط الصادرات بالمحروقات.

أين تتأثر مباشرة بأسعار البترول في الأسواق الدولية من جهة، وتأثر الكتلة النقدية المعروضة في الاقتصاد نتيجة زيادة تدخل البنك المركزي في الإصدار النقدي لمواجهة طلبات التمويل المتزايدة من الخزينة العمومية والجهاز البنكي في تلك الفترة من جهة أخرى.

- كان تمويل الاستثمارات الذي قامت به الخزينة العمومية في الفترة ما بين 1967 و1982 يقرب من 75% من مجموع الاستثمارات المخططة وقامت الخزينة بهذا الدور عبر استخدام قناة "البنك الجزائري للتنمية الذي حل مكان الصندوق الجزائري للتنمية سنة 1971، وجعلت طريقة التمويل هذه من البنوك التجارية هيئات غير بنكية بمعنى الكلمة، وإنما هيئات إدارية تابعة للخزينة. اما البنك المركزي فهو أصبح كذلك هيئة تنفيذ للخطو الاقتصادية أكثر من هيئة تسيير وإدارة للعملة والقرض، ونجم عن ذلك ظهور مديونية ضخمة لمؤسسات القطاع العام تتحملها البنوك دون مقابل، وتضخم مكشوف، ولجات بدورها للبنك المركزي يمولها، لذا انتقل الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد يعتمد على طابع الاستدانة أكثر مما هو اقتصاد قرض، وفي مثل هذا الوضع تكتفي البنوك بإدارة مديونية القطاع العام، لذلك سجلت كلا من القرو المقدمة للاقتصاد والمقدمة للخزينة على التوالي تزايد ملحوظ خلال الفترة 62-86 حيث سجلت نسبة 9.75% و6.34% خلال 1962 ووصلت إلى 61.53% و35.23% خلال 1986"[1].
- لإحياء دور البنوك قامت السلطات منذ 1980 بأخذ إجراءات متعددة تجسدت في إعادة هيكلة المنظومة المصرفية، وتهدف إلى تحرير الخزينة من الأعباء التي تتحملها ورجوعها إلى دورها كصندوق للدولة، كما تهدف منح البنوك من جديد دورا فعالا في تعبئة الموارد المالية الوطنية والادخار الوطني العاطل، ومن بين تلك الإجراءات تقسيم جديد لتخصيص البنوك والمصادقة على

[1] نجاة مسمس، **فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، دراسة حالة الجزائر "1986-2004"**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005، ص152.

قانون ينظم النشاط البنكي أو المصرفي، وفي تيار حركة استقلالية المؤسسات تدعو هذه الإجراءات البنوك إلى أكثر تجارية واخذ مسؤولية المخاطرة والرجوع على دور اكثر فعالية للبنك المركزي في إدارة العملة والقرض، وأسس قانون1986 مجلس أعلى للقرض مهمته ضبط التطور في ميدان النقود والقروض، وإنجاز خطة وطنية في هذا المجال.[1]

ثانيا: النفقات العمومية.

النفقات العامة تعبر عن حجم التدخل الحكومي، والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، وتشمل هذه الأخيرة جميع مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد التي قتوم بها سواء كانت بمقابل أو بدون مقابل، وسواء كانت لأغراض جارية أو رأس مالية.[2]

يعتبر تاريخ 29 اوت 1962 هو تاريخ فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية وهو ما سمح للأولى القيام ببعض المهام التقليدية لوظائف الخزينة العامة، التدخل في بعض الميادين الاقتصادية كالتكفل بالأنشطة التقليدية الزراعية والصناعية استجابة لمتطلبات الاقتصاد الملحة[3]. وتعرف بأنها "مؤسسة إدارية، وحدة اقتصادية، ووحدة ميكانيزمية لتوزيع الأعباء"[4].

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص72.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص179.

[3] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص173.

[4] Ammouv Ben Halima, **le système Bancaire "texte et réalité"**, Edition Dahlab, Alger, Lem édition, 2001, p42.

وتنقسم النفقات العامة في التشريع الجزائري استنادا إلى القانون "17.84" المؤرخ في 7 جويلية 1984 الخاص بقوانين المالية المعدل والمتمم، يمكن تقسيم النفقات العامة إلى نوعين هما: نفقات التسيير ونفقات الاستثمار.[1]

حيث نفقات التسيير هي:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- التدخلات العمومية.

أما نفقات الاستثمار "التجهيز" هي:

- الاستثمارات المتعددة من قبل الدولة.
- اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الرأسمالية.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (20): تطور ميزانية الدولة _68 _ 86 الوحدة : مليون دج

السندات	(1) الإيرادات الإجمالية	(2) نفقات التسيير	(3) الادخار الموازني (1-2)	(4) نفقات التجهيز	(5) النفقات العامة (4+2)	(6) رصيد الميزانية (1-5)
1968	4.569	3.405	1.163	1.296	4.701	0.133-
1970	6.306	4.253	2.053	1.623	5.876	0.430

[1] عمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص46.

0.981	8.197	2.832	3.813	5.365	9.178	1972
10.030	13.408	4.002	14.032	9.406	23.438	1974
6.097	20.118	6.948	13.045	13.170	26.215	1976
6.676	30.106	12.531	19.207	17.575	36.782	1978
15.578	44.016	17.227	32.805	26.789	59.594	1980
1.801	72.445	34.449	36.250	37.996	74.246	1982
5.302	94.976	44.705	50.007	50.271	100.278	1984
6.000	117.000	61.000	56.000	67.000	123.000	1986

Source: Hamid Bali, **inflation et mal développement en Algérie**O.P.U. Alger, 1993, p142.

من خلال الجدول سوف يتم معرفة كيف تطورت النفقات العامة في الجزائر من خلال النقاط التالية:[1]

- لقد تضاعفت كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة "68-86" بحوالي 20 مرة و47 مرة على التوالي، وهذا طبعا من أجل تمويل المشاريع الضخمة من خلال المخططات الثلاثية والرباعية والخماسية، ولرفع مستوى حياة الفرد، إلا أنه لم يكن كافيا لأن زيادة الإنتاج تتطلب تسويق السلع في الأسواق الدولية، وهو ما لا يتحقق إلا إذا كانت السلعة قادرة على المنافسة الخارجية، الأمر الذي يجبر الدولة على زيادة الانفاق لتدعيم القوة التصديرية لبعض المنتوجات الوطنية.
- أما على مستوى العلاقات الدولية فالجزائر مثلا تنفق كثيرا على الهيئات الدبلوماسية وتسديد مستحقات المنظمات الدولية التي تكون فيها عضوا مثلا "FMI, BIRD"، ومصاريف المؤتمرات الدولية، والمساهمة في التعاون الدولي، لكن أكبر جهة مستفيدة طبعا من النفقات العامة هي جهة

[1] محمد بلقاسم حشن بهلول، الجزء الأول، مرجع سابق، ص327.

الدفاع الوطني بدافع حماية سيادة الدولة في الخارج والداخل خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار.

- ان ارتفاع أسعار النفط خلال الفترة "74-80" قد مكن الجزائر من تحقيق زيادة هائلة في إيراداتها حيث بلغ سعر البترول 10.77 دولار بعد أن كان في سنة 1973، يقدر ب 3.07 دولار وفي سنة 1980 وصل سعر البرميل إلى 28.67 دولار[1]، ولقد حققت قفزات استثمارية، ضخمة بالضبط في مجال بناء قاعدة البنية الأساسية، وفي مجال الانفاق العام الموجه للخدمات العامة "مثل إقامة بعض أشكال التصنيع المحدود، وبعض الصناعات التحويلية".حيث ازدادت نفقات التجهيز م 4.002 مليون دج خلال سنة 1974 إلى 17.227 مليون دج خلال 1980، ولكن رغم الاستفادة من الظرف الخارجي، إلا أن التفاوت الكبير في سرعة انجاز الاستثمارات أي كيفية توزيع النفقات العامة بين مختلف القطاعات سيؤدي إلى اختلالات توازنية على الطلب الوطني على السلع والخدمات، حيث أن القطاع الوحيد الذي سجل السرعة في الإنجاز هو القطاع الصناعي، وانعكس هذا الواقع فعلا في مجال المنتجات الزراعية وخاصة منها الغذائية، مما أدى إلى بروز ارتفاع كبير في الأسعار بصفة عامة بلغت نستبها 17.4% سنويا، وهي تعبر عن ظاهرة تضخم نقدي شديد، وامتدت الآثار الخطيرة لهذه الظاهرة إلى مختلف الأقاليم.
- أما عقد الثمانينات، فقد شهد بعض التحولات الهيكلية والنوعية المهمة التي ترتبط بتأثير النفط، لذلك "كان انخفاض سعر البترول سنة 1986، حيث قدر ب10 دولار"[2]. سببا رئيسيا في

[1] **دراسات اقتصادية** "دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية"، العدد الأول، السداسي الأول، دار الخلدونية، الجزائر، 1999، ص208.

[2] عبد الرحمان تومي، مرجع سابق، ص48.

تقلص الميزانية العامة، وفي الخدمات الاجتماعية والاستيراد، وفي الانفاق الاستثماري والتنمية.

- بالتالي كان من بين النتائج انكماش القطاع العام وتقليل المعونات وبتحويل مسؤولية القيام ببعض المهام إلى القطاع الخاص.

ثالثا: تطور الأجور والأسعار.

ما قبل سنة 1978 لم تكن هناك سياسة خاصة بالأسعار والتي تهتم بالأجور، وبتكاليف الإنتاج، وبشروط التوازن للهيكلة المالية للمؤسسات، إلا في سنة 1978 صدر القانون العام للعامل الذي يلغي التنافس ما بين المؤسسات في ميدان الأجور وكانت تلك الإدارة تسعر قوة العمل بوسيلة القانون العام للعامل، وهي آخر مرحلة في بنية الإدارة الشاملة لمنظومة الأسعار، وكانت الدولة بغية التحكم في الحركات التضخمية والتحكم في توظيف الموارد المخططة قد أنشأت نظاما للأسعار يعتمد على المراقبة والإدارة، حيث كانت بعض الأسعار مثل أسعار المستهلكات الأساسية "مواد غذائية" مدعمة وثابتة، مما أدى إلى استقرار الأسعار تحافظ على القدرة الشرائية فإنها كانت في نفس الوقت تؤدي إلى فقدان الرغبة في انتاج المواد الاستهلاكية من طرف المزارعين ولاسيما منها الحبوب والخضر الجافة، مما أدى إلى تعزيز التبعية عبر استيرادها[1].

إلا أن التثبيت اللامركزي لبعض الأسعار أدى إلى حالة فوضى في مجال الأسعار هذه الوضعية زادت سوءا وذلك بظهور الأزمات في المواد الغذائية المترتبة عن قلة الإنتاج الوطني الذي لم يستطيع مواجهة الطلب المتزايد على بعض المنتوجات، والسياسة الجديدة للأسعار الموضوعية في سنة 1982 كانت مسطرة لتكييف الميكانيزمات الاقتصادية التي تهدف إلى التحكم في التكاليف وحماية

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص ص27.28.

القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث تأسس في نفس السنة صندوق التعويض " Font de compensation" لهذا الغرض، وارتكز دوره على دعم أسعار المنتوجات ذات الاستهلاك العريض بصفة مستقلة عن دعم الأسعار الخاصة بالمنتوجات الضرورية الأولى الممولة من طرف الدولة، لأن هذا الصندوق ممول من طرف منتوج الضريبة التعويضية المطبقة على المنتوجات الكمالية أو ذات ضرورة ثانوية[1].

وبهذا لقد طهرت ثلاث نتائج هامة هي:

- ✓ زيادة الطلب الداخلي المتولدة عن الزيادات المستمرة للأجور دون تحسن في الإنتاجية.
- ✓ زيادة تكاليف الإنتاج التي تأتي بعد زيادة الأجور وفي أسعار سلع التجهيز والسلع الوسيطية.
- ✓ الخلق النقدي غير مراقب وذلك في شكل قروض الاستغلال والاستثمار. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (21): الرقم القياسي للأسعار.الوحدة (%)

السنوات	1968-1964	1976-1969	1988-1977
الارتفاع العام للأسعار	9.5	50	205

Source: HocineBenissad, **L'Ajustement Structurel L'Experince du Maghreb,** o.p.u, Alger, 1999, p57.

[1] نعيمة قدار،**نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزار**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996-1997، ص52.

الفرع الثاني: الاختلالات الهيكلية.

لقد تميز الاقتصاد الجزائري بانخفاض مرونة دالة العرض في المدى القصير أو عدم مرونته تماماــ حيث لا يمكن مواجهة ارتفاع الطلب بسرعة مع عدم ارتفاع الأسعار، وما ساعد ذلك هو ارتفاع النمو

الديموغرافي، بالمقابل ضعف الإنتاجية، وهناك العديد من العوامل الأخرى.

أولا: النمو الديموغرافي.

يعتبر النمو الديموغرافي مشكلة تواجه عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشكل ضغطا على الخدمات العامة خاصة التعليم والصحة، بالتالي فالدولة توجه نسبة كبيرة من الاستثمارات في هذه الخدمات غير المنتجة للسلع المالية كما تؤدي هذه الزيادات إلى عدم تراكم رؤوس الأموال لأن الدولة تزيد من نفقات لسد حاجيات الأعداد المتزايدة من السكان.[1]

حيث كان معدل النمو الطبيعي للسكان وقد وصل إلى 3.42% سنويا في 1967، وهي أعلى نسبة للنمو الديمغرافي في العالم، ثم انخفض إلى 3.16% سنة 1984، مما يدل على استقرار عدد الوفيات وتضاعف الولادات بقدر يبلغ 2.5 مرة في ظرف 30 سنة، وتبعه هيكلة للهرم السكاني المتميز بوجود حاد للشرائح الأصغر سنا، ففي سنة 1985 كان أكثر من 57% من السكان يقل سنهم عن 19 سنة، وبالعكس لم يكن يوجد إلا 850000 يتجاوز سنهم 65 أي ما يعادل 3.9%، من هدد

[1]Hamid Bali, **inflation et mal developpement en Algerie**, O.P.U, Alger, 1993, p.p 150.151.

السكان وتشكل هذه الهيكلية عبئا يزداد سنويا على سوق العمل، بحيث أصبحت مشكلة مناصب الشغل في الثمانينات من المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلاد[1].

لكن تطور السكان ليس مشكلا في حد ذاته، ولكن المشكلة أن يقابل هذه الزيادة نقص في الإنتاج، حيث يلاحظ خلال الفترة "1967-1979" تجاوز الاستثمارات 300 مليار دج بالأسعار الثابتة، حيث عمل الاقتصاد على خلق مليون منصب شغل، وقد عرفت القدرة الشرائية للعائلات تطورا ملحوظا بمعدل سنوي قدر ب4%، وفي سنة 1979 بلغ إجمالي الناتج المحلي الخام بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية نحو 113 مليار دج ليصل في سنة 1985 نحو 248 مليار دج بالأسعار الجارية خارج المحروقات، مع الإشارة إلى ان الاستثمارات في هذه الفترة كانت موجهة إلى القطاعات التي سجلت تأخرا كبيرا على مستوى الاستثمار مثل قطاع السكن والهياكل والمؤسسات التربوية الصحية وقطاع الري ووسائل التخزين والتوزيع[2].

ثانيا: ضعف الإنتاجية.

يعود ضعف الإنتاجية في الاقتصاد الوطني على العديد من العوامل:[3]

- ضعف عملية مسائلة الأجهزة للإدارة العليا في مؤسسات القطاع العام، واقتصادر المساءلة في حالة تحركها على قصور الإنتاج عن مستوى الأهداف الكمية المعينة له، فلم تنشط المسائلة لتشمل

[1] نجاة مسمش. مرجع سابق، ص163.

[2] محمد بوشنافة، أحمد تميزار، **التنمية البشرية في الجزائر**، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرض الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004، ص.ص 147-148.

[3] عبد القادر صافي، **إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1995، ص.ص122.123

ضعف التسيير مقابلا بالإنتاج أو عدم التزامن او التنافس بين التدفقات المالية وتدفقات عناصر الإنتاج او سلامة التصرف بالموارد.

- ضعف نظام الحوافز في مستوى الحلقة الإدارية العليا، وذلك أساسا لان الفائض الاقتصادي، وإن وجد يعود للدولة بصفتها مالكة رأس المال كما ان أية خسارة في العمليات تعود على الدولة، غير ان الدولة لم تكن تبدي سرعة واهتمام مما ولد عمق التحسن بنتائج العمليات كالذي يبديه مالكو رأس المال في القطاع الخاص، ولأن مردود أو عائد العمليات بالنسبة إلى الإدارة يقتصر على رواتب محددة.
- ضعف تحسن مسؤولي مؤسسات القطاع العام، حيث يدخلون التعديلات الضرورية على نوعية الإنتاج، وتنوعه بالسرعة الضرورية لالتقاط رغبة المستثمرين ففي غياب المنافسة الفعالة يغيب الدافع للتحسين او تعديل الأسعار من اجل تشجيع الطلب على المنتجات من السلع والخدمات.
- معاناة الاقتصاد الوطني من الفوضى والابتعاد عن قوانين الاقتصاد بسبب تعيين أسعار مبيعات الإنتاج بصفة إدارية أو كقرار سياسي بعيدا عما توجبه محددات التسعير في اقتصا السوق، وقد أدى هذان العاملان إلى تكلفة اقتصادية واجتماعية معتبرة.
- غياب الاهتمام بجميع المعلومات عن أوضاع العمالة والتطورات في إنتاجية العمل، وعدم تبلور مؤشرات لتقويم الأداء بشكل جدي في هذا الشأن. ولربط الحوافز بالأداء الفعلي وتصميم برامج التدريب الفعلي في ضوء الحاجات الفعلية كما تنتج عنها متابعة تقويم الأداء.
- غياب الاهتمام الكافي بدراسات انحرافها عن تكاليف المعيارية.

الفرع الثالث: اختلالات خارجية.

وتتمثل في اختلالات المعاملات الاقتصادية الدولية، وهي خاضعة لقوى خارجية، يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: التبعية التجارية.

إن مستوى التطور التكنولوجي هو مقياس موضوعي لمدى نطور القوى الإنتاجية في مجتمع ما، ويتمثل هذا التطور في نوعية أداوت العمل المستخدمة، وطرق استخدامها وإعادة إنتاجها وكيفية معالجة موضوعات العمل، وطبيعة تنظيم عمل الإنتاج عبر حلقات سلسلته الممتدة من تموين الوحدة الإنتاجية إلى تحويل المادة الأولية إلى المنتوج وتخزين وتصريفه لفائدة المستهلك، ومازالت تشكل التكنولوجيا احدى الانشغالات الكبرى للتنمية الجزائرية، وليست هذه المشكلة مشكلة الجزائر وحدها، ولكنها مشكلة العالم الثالث بأسره، وتولدت عنها حالات استغلال اقتصادي دولي شنيع لفائدة البلدان المتحكمة في التكنولوجيا "البلدان الصناعية"[1].

وتعتبر النتائج التي حققتها التنمية الوطنية في ميدان تحويل التكنولوجيا مشجعة ولكنها غير كافية، ويبدو ذلك واضحا في النسبة العالية لوسائل الإنتاج المستوردة سنويا في الجدول التالي:

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزء الأول، مرجع سابق، ص136.

الجدول رقم (22): تطور الواردات في الجزائرالوحدة (%)

السنوات	1970	1980	1984	1986
السلع الاستهلاكية الغذائية	10.25	19.20	15.28	20.0
السلع الاستهلاكية الصناعية	8.0	6.65	6.25	14.40
مواد التجهيز	41.0	35.25	34.50	31.60
مواد نصف المصنعة	39.0	33.70	42.22	34.0
مواد أخرى مختلفة	1.85	2.20	1.80	-

Source: Hamid Bali, **inflation et mal developpement en Algerie**, O.P.U, Alger, 1993 .

بتصرف .p.159

يلاحظ أن مجموع قيمة الواردات في سنة 1984 من مواد التجهيز ومن المواد نصف المصنعة بلغت حوالي 76.72%، مما يدل على مدى تبعية جهاز الإنتاج الوطني إلى الخارج، ولهذا فهي تعبر تعبيرا حقيقيا عن درجة هذه التبعية، لأن صنع مواد التجهيز هو منطلق التحكم في التكنولوجيا، وهو الهدف الذي يجب أن تركز عليه جهود التنمية للتحرر من التبعية التكنولوجية، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، إضافة عما تضطر البلاد إلى استيراده من مختلف السلع مثل السلع الغذائية، بسبب انخفاض إنتاجية العمل ونقص تنوع الإنتاج، حيث بلغت نسبتها خلال تلك السنة حوالي 15.28%.

وهنا ظهرت مشكلة تتعلق بالميزان التجاري من حيث تغطية هذا الارتفاع في الطلب عن طريق الاستيراد ولقد اختل توازن هذا الأخير، إذ وصل العجز في سنة 1978 إلى 9.40 مليون دج، ولقد تواصل هذا العجز خلال السبعينات، مما جعل السلطات تعترف لأول مرة في سنة 1971 بوجود التضخم بعدما كانت تنفي وجوده، حتى وإن كانت الأرقام المقدمة لا تعكس الحقيقة خاصة وأن المظاهر التضخمية أصبحت واضحة للعيان من خلال طوابير الانتظار في الأسواق والأروقة، وهكذا

أصبحت مظاهر هيكلية في الاقتصاد الجزائري[1]. ذلك لأن الواردات تنعكس في تكلفة المشروع المنجز، والذي من على الإنتاج النهائي، حيث سجلت الواردات الإجمالية للجزائر في سنة 1976 حوالي 33% من الإنتاج الداخلي الخام، ومن ناحية مقابلة لقد قدر معدل التضخم العالمي مسبة 20% مما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم المحلي إلى 6.6%[2].

ثانيا: التبعية المالية.

وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، وكانت أهم العوامل التي أدت إلى الاختلالات الاقتصادية وتمثلت أهمها في[3]:

1. **ضخامة الجهود الاستثمارية**: لقد باشرت الأسواق المالية الأجنبية لإقراض السلطات الجزائرية بحجة التنمية التي اعتمدتها الحكومة ابتداء من المخطط الرباعي الأول "70-73" والثاني "74-77". وبذلك باتباعها لنموذج التنمية القائم على الصناعات الثقيلة الذي يتطلب أموال ضخمة، الامر الذي دفع بالسلطات إلى المصادر الخارجية للحصول على موارد مالية إضافية لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة، والحقيقة أن الدول المانحة للقروض كانت تعاني من أزمة ركود تضخمي خلال هذه الفترة، فخفضت معدلات الفائدة الحقيقية، بمعنى ارتفاع معدلات التضخم بها، بالتالي ان استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة، وسلع التجهيز والمساعدة التقنية غالبا ما تميزت بعدم التنظيم وعدم التحكم فيها، وعدم خضوعها لأية دراسة مسبقة ولا أية رقابة جدية، الأمر

[1] قدي عبد المجيد، **فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة 1988-1995.** اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 1995، ص104.

[2] Mourad Goumiri,op-cit. p.274.

[3] الهاشمي بوجعدار، **أزمة المديونية الخارجية للجزائر "أسبابها وآثارها"**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، جامعة قسنطينة، 1999، ص99-102.

الذي أدى إلى تضاعف قيمة الواردات الاستثمارية، وتبذير واسع في العملة الصعبة، وهو ما حمل الاقتصاد الجزائري خسائر فادحة زادت من مديونيته الخارجية، وما رافقها من توسيع في الجهاز الإداري الذي تزايدت نفقاته، حيث فاقت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وبالتالي ارتفع معدل التضخم خلال فترة الرباعي الثاني حوالي 17.5%.

2. عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي: فعلى الرغم من القيود سياسة الاقتراض التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970، والمتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، والمتمثلة في:

- الحصول على موافقة وزارة المالية،
- أن لا تكون هناك إمكانية لتمويل الداخلي،
- أن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30% من الاستثمارات المخططة، إلا أن الذي حصل هو عدم الالتزام بهذه الشروط، إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر، وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الخارجية للجزائر، حيث ارتفعت المديونية الخارجية من 2.9 مليون دولار عام 1973 إلى 17.4 مليار دولار عام 1979 أي تضاعفت بمقدار 6 مرات.

3. **تقلبات أسعار الصرف**: لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار، أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية في الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملا الأجنبية يتم تقييمها بالدولار، لكن عملية تحصلها تتم في الغالب بعملات صعبة أخرى غير الدولار، كالجنيه الإسترليني، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني،...إلخ، وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية،

لسد النقص الحاصل في تلك الحصيلة من الصادرات "وهكذا حتى سنة 1971 النظام النقدي الدولي مسير حسب قوانين بروتنوودز، حيث الجزائر حددت سعر الدينار بوزن ثابت مقابل الفرنك الفرنسي، وذلك منذ 1964 إلى 1969، وهو تاريخ تخفيض هذا الأخير نظرا لأحداث 1968، إذ استهدفت الفرنك الفرنسي بمضاربة كبرى أدت البنك الفرنسي المركزي إلى استخدام كافة احتياطاته لتدعيم حصة الفرنك، وذلك بلجوئه إلى صندوق النقد الدولي لتخفيض قيمة الفرنك الفرنسي"[1].

إلا أنه في بداية 1973 بعد انهيار نظام النقد الدولي، اختارت الجزائر السياسة المصرفية المناسبة، حيث تخلت عن الصرف المتبني سابقا، ولجأت إلى سلة واسعة من العملات الأجنبية مكونة من 14 عملة، وفي مقدمتها الدولار الأمريكي، حيث منح له وزن كبير نسبيا في هذه السلة في ضوء أهميته في حصيلة صادرات النفط ومدفوعات خدمة الدين، وأدت الزيادة الكبيرة في قيمة الدولار الأمريكي، خلال النصف الأول من الثمانينات إلى ارتفاع كبير مقابل حوالي 50% في القيمة الحقيقية للدينار الجزائري، مما أضر بالقيمة التنافسية للصادرات خارج المحروقات وشجع الواردات[2].

وبهذا لقد ارتفت المديونية، خلال الفترة 1980-1985 بحوالي 17.4 مليار دولار إلى 19.6 مليار دولار خلال هذه الفترة[3].

بالتالي يلاحظ أن في حالة الجزائر كلما كان لتخفيض كان الإنعاش على الوضعية الاقتصادية والمالية أسوأ، وذلك بزيادة حدة التضخم، والتدفق النقدي غير المحتمل الذي لا يمكن السيطرة عليه، ونمو نسبة

[1]Mourad Ben Achenhou, **inflation, Devaluation, Marginalisation** Edition par Echirifa, Alger, 1994, p.p 17-37.

[2]كريم النشاشيبي، وآخرون، مرجع سابق، ص114.

[3]الهاشمي لوجعدار، مرجع سابق، ص97.

خروج رؤوس الأموال نظرا لطبيعة الاقتصادية الجزائري "نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة لصالح الدول المصنعة، في مقابل معدل فائدة حقيقي سالب للدول النامية"[1].

الجدول رقم (23): تطور أسعار الصرف "المتوسط السنوي"الوحدة: دولار.

السنوات	1970	1974	1980	1985
دج/ دولار	4.937	3.997	3.853	5.028

Source: HocineBenissad, **L'Ajustement Structurel L'Experince du Maghreb,** o.p.u, Alger, 1999, p.106.

Mourad Goumiri, **L'offre de Monnaie en Algérie,**Enag, Edition, Alger, 1993, , p249. "1974".

المطلب الثالث: السياسة الاقتصادية خلال 1989- إلى يومنا هذاك.

لقد كانت للأزمة البترولية سنة 1986 الوقع الكبير على الاقتصاد الجزائري حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار المحروقات، ونظرا لعدم كفاية الإصلاحات الذاتية التي باشرت فيها الجزائر منذ 1986 لجأت منذ بداية التسعينات، إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية والتي تمثل الحل الأول من الإصلاحات الاقتصادية، لكن على الرغم من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية لم تتوصل هذه الإصلاحات إلى النتائج المرجوة، حيث كانت متواضعة فيما يتعلق بالنمو و سلبية على المستوى الاجتماعي، ورغم الانتعاش المحقق مؤخرا والذي ساعد على اعتماد برامج تنموية ضخمة، يبقى تحدي التنمية الرئيسي للبلاد المتمثل في تنويع الاقتصاد الوطني لا يزال يطرح مشكلا.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص181.

الفرع الأول: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية والمدعومة وبرامج الإنعاش الاقتصادي.

إن ضرورة الإصلاح وتحرير الاقتصاد الوطني والانطلاق في عملية التنمية هو ما شرعت فيه الجزائر بداية من 1986 في الانفتاح على الاقتصاد العالمي وإصلاح اقتصاد شامل.

أولا: الإصلاحات الاقتصادية الذاتية.

لقد ارتكزت هذه الإصلاحات الاقتصادية على الجوانب التالية:

- ✓ في 19 أوت 1986 صدر قانون مصرفي جديد (86-12) وضح دور البنك المركزي والبنوك التجارية على ضوء التوجه نحو اقتصاد السوق، كما أدى إلى اعتماد مخطط وطني للقرض[1].
- ✓ في 18 ديسمبر 1987 صدر القانون (87-19) المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، والإستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع، ثم تقسيمها وتخصيصهاــ حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، وتأسيس صندوق الضمان الزراعي بهدف تدعيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمواجهة اعسار الفلاحين الخواص[2].
- ✓ شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحي واسع شمل مجموع القطاعات الاقتصادية، خاصة المؤسسات العمومية، فمنح القانون (88-01) المؤرخ في 12/ جانفي 1988 للمؤسسات العمومية الاقتصادية استقلالية قرار حقيقية بشكل واضح مفهومي الفائدة والمردودية بغرض إعادة الاعتبار للمؤسسات، وأكد القانون على الطابع التجاري للمؤسسات العمومية

[1] عبد اللطيف مصطفى وسليمان بلعور، **النظام المصرفي بعد الإصلاحات**، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 20-21 أفريل 2004.

[2] كرين النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص10.

الاقتصادية، وشكلت المصادقة على القانون (88-01) و(88-04) بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية نظرا لكون انتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة والتدخل في السوق طبقا لقواعد المتاجرة، ويسمح لها باللجوء إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل في السوق الداخلية والخارجية[1].

- ✓ في 14 أفريل 1990 جاء القانون المتعلق بالنقد والقرض (90-10) والذي أعاد التعريف كليا لهيكل النظام المصرفي الجزائري، جعل القانون المصرفي في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في الدول الأخرى لاسيما المتطورة منها، نوضع التعاريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي ونظم البنوك والقرض في آن واحد فهو:[2]

- يجعل هيكل النظام المصرفي أرضية لعصرنته.
- يعطي للبنك المركزي من استعادة صلاحياته التقليدية الخاصة بالبنوك المركزية.
- يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي.

ثانيا: الإصلاحات الاقتصادية المدعومة.

لقد مرت التجربة الجزائرية بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية المدعومة من المؤسسات النقدية والمالية بالمراحل التالية:

1. **اتفاقيات الاستعداد الائتماني "Stad by1":** أبرمت الجزائر الاتفاق الأول ع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 والتزمت بتحقيق الشروط التالية:[3]

[1] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي، د.م.ج. 1996**، ص ص 138-141.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص141-142.

[3] Hocine Benissad, **L'Ajustement Structurel L'Experince du Maghreb,** o.p.u, Alger, 1999, p.59.

- اتباع سياسة نقدية حذرة وأكثر تقييدا.
- تقليص العجز الموازني.
- تعديل سعر الصرف.
- الاتجاه نحو تحرير الأسعار "حيث استفادت من قرض فيمته 886 مليون دولار، ونظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق".

2. **الاتفاق الثاني "Stand by2":** في 3 جوان 1991، والذي قدم بموجبه صندوق النقد الدولي قرضا مقداره 400 مليون دولار يتم استهلاكه على أربع دفعات، وفي نفس الوقت قدم البنك العالمي قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار تخصص للتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية[1].

ويتضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية:[2]

- تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،
- تحرير التجارة الخارجية،
- تحرير الأسعار،
- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة،
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادية مقبولة،
- تخفيض قيمة العملة الوطنية (22.4% خلال شهر أكتوبر 1991)،
- اصلاح النظام الضريبي والجمركي.

[1] عيسى بن ناصر، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 7، ديسمبر 2002، جامعة باتنة، ص127.

[2] HocineBenssad, op-cit,p.60.

3. **برنامج الاستقرار الاقتصادي "Stand by3"**: خلال "أفريل 1994-مارس 1995"، ولقد هدف هذا البرنامج إلى استرجاع النمو الاقتصادي، والتحكم في البطالة عن طريق اختبار القطاعات ذات الأولوية كالسكن والصناعات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في التضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية، ولقد تضمن البرنامج الشروط التالية:[1]

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (1دولار = 36دج)، في انتظار الوصول إلى مرحلة التحويل الكامل للدينار.
- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية "الأدوية، المياه الصالحة للشرب، ...إلخ"، مع استمرار الدعم خلال فترة البرنامج لثلاث منتجات: الفرينة، السميد، والحليب.
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف،
- ضغط عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج،
- التقليص من الكتلة النقدية، وهذا شرط أساسي للتطور السليم والصحيح،
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.

4. **برنامج التعديل الهيكلي "22 ماي 1995-21ماي 1998"**: لقد هدف هذا البرنامج إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى تبني إجراءات مكملة للتأثير على العرض وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط.

- الإجراءات ذات طابع الاستقرار: وتتمثل أساسا في:[2]

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص ص127-128. وعبد الله بن دعيدة، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**، المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط في الجزائري، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري 1999، ص ص356،357.

[2] HocineBenissad, op-cit, p.p. 64.65.

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل أسعار كل السلع والخدمات.
- تحرير أسعار الفائدة ومنح استقلالية أكثر للبنوك التجارية في تقديم القروض.
- تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل لتحدد وفق قوى السوق،
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي،
- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول،
- مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية لتكون أكثر فعالية في التخفيف من الآثار السلبية لعملية التحول.

- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي: يمكن تحديدها فيما يلي:[1]

- فتح رأس المال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين (الأمر 12/65).
- العمل على تنويع الصادرات من غير المحروقات (إنشاء هيئة تأمين القرض على التصدير، وصندوق دعم وترقية الصادرات).
- انشاء سوق مالي لتسجيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر مالية جديدة لتمويل الاستثمارات.
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة (Les holdings) لتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية وتنمية هذه القطاعات.
- اصلاح النظام المالي والمصرفي وتهيئة قطاع البنوك لإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة.

[1] عيسى بن ناصر، مرجع سابق، ص129.

- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم اطار للشراكة والوصول إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

يلاحظ مما تقدم أن منهج الإصلاحات كان منهج نيوكلاسيكي انكماشي، وهذا حسب الاتفاق الذي عقدته الجزائر مع صندوق النقد الدولي، من خلال تسيير أفضل للطلب الشامل عن طريق تخفيضه وتوفير الشروط الكفيلة بتوسيع مجال العرض، إضافة إلى إعادة الاستقرار لميزان المدفوعات عن طريق إعادة قدرة التسديد للدولة اتجاه دائنيها وسيلاحظ مدى نجاعة وفعالية الإصلاحات المتبعة من طرف الجزائر ولاسيما فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المتبعة أهمها السياسة النقدية والمالية.

وهكذا لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، خلال سنة 1998، وتبين من خلال عملية التقسيم التي قامت بها الدولة، أنه تم تسجيل جملة من النتائج الإيجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية رغم محدوديتها ولا تعكس التوازنات الاقتصادية الجزئية ونذكر منها:[1]

- ✓ انخفاض نسبة التضخم إلى 6% سنة 1997 بعد أن كانت 39% سنة 1994، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى نسبة 2% منتي 1999 و2000.
- ✓ الزيادة في احتياطي الصرف الأجنبي من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995، و8 مليار دولار في نهاية 1997. وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.
- ✓ انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 197 و28% سنة 2000.

[1] روين ايمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص93-95.

- ✓ الناتج الحلي الخام الذي تراجع بنسبة 2% سنة 1993 قد عاد للنمو، حيث سجل نسبة نمو تقدر ب4% سنتي 1995 و1996 وأكثر من 4.2%في السنوات الموالية حتى سنة 2000.
- ✓ الأوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام، ذلك أن غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء من جانب المؤسسات العامة او الخاصة، إلى جانب التسريح المكتف للعاملين أثر على عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات عوامل ساعدت على تفاقم البطالة التي تزايدت نسبتها، حيث استقلت من 12.3% سنة 1988 إلى 20.7% سنة 1991 و24.3% في 1993، ثم 28.6% سنة 2000.

وتثير الحصيلة التي وضعتها المفتشية العامة للعمل أن عدد الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بسبب إعادة الهيكلة أو حل المؤسسات خلال الفترة 1994-30 جوان 1998 يزيد على 360 ألف عامل.

- ✓ حسب تصريح وزير العمل والحماية الاجتماعية في شهر فيفري من سنة 2000 ارتفعت نسبة الفقراء في الجزائر من 8% سنة 1998 إلى 20% في منتصف التسعينات وحوالي 30% في نهاية التسعينات.

الفرع الثاني: برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014.

لقد اتخذت الدولة مجموعة من الإجراءات خلال الفترة السابقة محاولة منها تقليص حجم البطالة من خلال انشاء هيئات وصناديق خاصة بدعم التشغيل، كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أنشأت خصيصا لدعم الشباب من أجل انشاء مؤسسات متوسطو وصغيرة، والصندوق الوطني لتأمين على البطالة الذي ساهم في منح تعويضات للعمال المسرحين بالإضافة على إعادة تأهيلهم وإعادة ادماجهم وفق متطلبات سوق العمل، فإن ذلك لم يساهم في خفض معدل البطالة بل ما يلاحظ

هو العكس، إذ ارتفع معدلها من 24.4% سنة 1994 إلى 29.8% سنة 2000. اما هذا الواقع المأساوي، وفي ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية النقدية والمالية، لقد بادرت الحكومة بتنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل خفض نسبة البطالة.

ظروف تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي:

يتوقف مدى نجاح أي سياسة اقتصادية على توافر مجموعة من الشروط الأساسية أهمها طبيعة الظروف الاقتصادية المواكبة لهذه السياسة، ولقد تميز الوضع الاقتصادي الجزائري بما يلي:[1]

- ارتفاع أسعار المحروقات، حيث سجل متوسط البرميل من البترول الجزائري ارتفاعا خلال 1998-2000 ب12.9دولار، 28.5 دولار على التوالي ثم واصل الارتفاع، رغم الانخفاض النسبي الذي شهدته أسعار النفط خلال سنتي 2001، 2001 ليصل إلى 24.3 دولار، 25.2 دولار على التوالي، ليرتفع من جديد خلال سنة 2004 وقدر ب38.6 دولار.
- لقد سجل وصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا ومتزايدا إذ انتقل من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 14.21 مليار دولار خلال سنة 2004، وهذا يعود إلى زيادة صادرات المحروقات، إذ انتقلت من 10.1 مليار دولار سنة 1998 إلى 32.16 مليار دولار سنة 2004.
- زيادة احتياطي الصرف الأجنبي الذي بلغ سنة 2004 43.1 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل أكثر من 28 شهر من الواردات، الأمر الذي عزز الملاءمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج، إضافة إلى أن حجم المديونية الخارجية بدأت تنخفض من سنة لأخرى نتيجة للسياسات المنتهجة، سواء من خلال السداد المنتظم لأقساط الديون الخارجية المستحقة على

[1] نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر، في الفترة 2000-2010**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد12، ديسمبر 2012، جامعة بسكرة، ص.ص250-251.

الجزائر أو من خلال اتباع سياسة الدفع المسبق لديون الخارجية ابتداء من سنة 2004، حيث انخفض حجمها من 30.6 مليار دولار أمريكي سنة 1998 إلى 21.4 مليار دولار أمريكي سنة 2004، أي من 58% من PIB سنة 1999 إلى 26% من PIB سنة 2004.

- لقد بلغ متوسط معدل التضخم المسجل خلال الفترة 2000-2004، حوالي 2.42% وهو معدل منخفض إذا ما قورن بالمعدل المسجل خلال سنة 1998 (5%) مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم رغم الفائض المالي الذي شهدته البلاد نتيجة تحسن أسعار المحروقات، ورغم زيادة النفقات العامة بنسبة معتبرة والتي ارتفعت من 961.7 مليار دج، سنة 1999 إلى 1752.5 مليار دج سنة 2003، كما ساهم الاستقرار النسبي لسعر الصرف الدينار الجزائري ابتداء من سنة 2000 في تدعيم النتائج المتحصل عليها على مستوى المؤشرات الكلية الخارجية حيث تراوح سعر الصرف ما بين 72.6 دج و79.7 دج مقابل الدولار الأمريكي الواحد خلال الفترة 2000-2004.

وهكذا يتضح أن تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي تم وسط ظروف اقتصادية لائمة تميزت باستعادة الاقتصاد الوطني للتوازنات الاقتصادية الكلية، وكانت الأهداف العملية لهذه السياسة هي:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي.
- ✓ دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة، ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستقلال في القطاع الفلاحي، وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة "2001-2004":

يعتبر برنامجالإنعاش الاقتصادي برنامج مهم جاء لإعطاء دفع جديد للاقتصاد ويعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة اتفاقية توسعية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تخصيص مبلغ 525 مليار دج "أي حوالي 7مليار دولار"، ولقد وجه أساسا للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى مثل: الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الاطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية، ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، ضمن هذا الإطار يمكن تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي معين، وكل قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية[1]، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (24): توزيع المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصاديالوحدة: مليار دج.

أنشطة البرنامج	دعم الإصلاحات الاقتصادية	دعم النشاط الزراعي	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	47	65	113	210	90
النسب المئوية (%)	8.95	12.38	21.52	40	17.14

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

ومن أهم الأهداف التي أصدرت لهذا البرنامج كما يلي:

[1] بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009**، دراسة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص145.

- تحسين أداء مستوى النمو.
- القضاء على الفقر، الرفع من القدرة الشرائية والمستوى المعيشي للمواطنين.
- تدعيم البنية التحتية.
- تحسين وترقية منافسة المؤسسات.
- محاربة البطالة.

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي "2005-2009":

لقد جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي ليتم النقائص التي نتجت عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص له مبلغ ضخم يقارب 55 مليار دولار لإعادة الانعاش الاقتصادي خلال الفترة ما بين 2009/2005، يوجه في معظمه إلى التنمية المحلية، والنهوض بالتشغيل في القطاعات الواعدة والاستراتيجية كقطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من مبلغ مهم قدر ب600 مليار دج، وهذا راجع لبرمجة انجاز الطريق السيار شرق غرب، وقطاع السكن استفاد من 555 مليار دج لإتمام برنامج المليون سكن بالإضافة إلى قطاع النقل هو الآخر استفاد من مبلغ 700 مليار دج لعصرنة هذا القطاع[1]. ويتضمن هذا البرنامج جزئية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (25): البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (2005-2009).

الوحدة: مليار دج.

القطاعات	مليار دج	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5

[1] بن عزة محمد، مرجع سابق، ص ص145،146.

برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
تطوير الخدمة العمومية التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.2
المجموع: البرنامج الخماسي 2005-2009	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009أفريل 2005

الموقع: www.premier ministre.gov.dz.

ولقد استهدفت تمويل البرنامج ما يلي:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى.
- تطوير المنشآت الأساسية "قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم".
- دعم التنمية الاقتصادية "الفلاحة والتنمية الريفية على نطاق واسع، تطوير الخدمات العمومية وتحديثها، لإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال".

✓ برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

وهو برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع له مبلغ قدر ب21.214 مليار جح من النفقات العمومية أي ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل جزئين هما:[1]

✓ استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.

✓ اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

[1] ايمان زوين، مرجع سابق، ص ص97-98.

ولقد خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية، وذلك على الخصوص من خلال: تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي، الجامعي والتكوين المهني)، والتكفل الطلبي النوعي وتحسين زروف السكن والتزويد بالمياه، والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الحركة الجديدة التي تأتي امتدادا للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي المباشر فيه منذ 10 سنوات.

من جهة أخرى لقد خصص ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية ودلك على الخصوص، في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، في قطاع النقل بتحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري، تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات وخدمات الجماعات المحلية وقطاع العدالة وإدارات ضبط الضرائب والتجارة والعمل.

إضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية الميسرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية، وتحديث المؤسسات العمومية.

إلى جانب تشجيع انشاء مناصب الشغل، مرافقة الإدماج المهني لخرجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم انشاء المؤسسات المصغرة، وتمويل آليات انشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الاعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية.[1]

ويجب الإشارة ان ما يهم هذه الدراسة هو ما مدى تأثير برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين والبرامج التي سبقتها والمتمثلة في برامج التثبيت والتكييف الهيكلي على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وهذا ما سيحاول الإجابة عليه في المطلب الموالي.

الفرع الثالث: إصلاحات السياسة النقدية والمالية خلال الفترة 2000-2014

منذ سنة 2000 ساعد ارتفاع إيرادات المحروقات على حدوث تراكم متزايد في الأصول لدى بنك الجزائر، ولأنها من اهم مقابلات الكتلة النقدية، فقد أثرت تأثيرا بالغا في الوضع النقدي، وانعكس ذلك على سياسة وقرارات البنك في المجال النقدي.

والملاحظأن هذا الوضع الجديد يتميز بسيولة مفرطة، وغير مستغلة لدى الجهاز المصرفي، وفي المقابل تتمتع موازنة الدولة بفائض معتبر تصبح فيه الأصول الخارجية الصافية لدى بنك الجزائر هي المصدر الرئيسي لهذا الفائض النقدي. وإضافة إلى أن الوضع الاقتصادي الحالي ينبئ بحدوث ضغوط تضخمية في الأمد القري، ما سيضع السياسة النقدية امام مجموعة من التحديات، قد يكون أهمها تراكم السيولة النقدية، فضلا عن مخاطر عودة الضغوط التضخمية.

بحيث يوجد هناك فائض نقدي غير مستغل ناتج أساسا من اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني، ما يسبب حصول تبعية مفرطة للخارج، خاصة في مجال التصدير، إضافة إلى ذلك وجود

[1] ايمان زوين , مرجع سابق , ص , 98

تضخم مستورد، يرجع إلى وجود خلل هيكلي للاقتصاد، ناتجة عن تضخم فاتورة المواد الغذائية المستوردة، وهو ما يحفز السعي لوع سياسة نقدية ومالية ملائمة يكون القصد منها تصحيح هيكل الاقتصاد، وذلك بوضع آليات مناسبة لتنويع الاقتصاد وتحسين الإنتاج كما ونوعا، فضلا عن زيادة تنافسية الاقتصاد، واستغلال أحسن للموارد النقدية المتاحة.

أولا: إصلاحات السياسة النقدية.

تبرز أهمية السياسة النقدية في المساهمة في علاج مجموعة من الاختلالات الاقتصادية، إذ ان السياسة النقدية في الجزائر تجد نفسها اليوم أمام مجموعة من التحديات يصعب التعامل معها أهمها:[1]

- موارد مالية فائضة ومعطلة.
- عدم تنوع الاقتصاد، ما أدى إلى حدوث تدهور في النشاط الاقتصادي وبطالة مرتفعة.
- حدوث انخفاض في الاستثمارات الإنتاجية، والذي مجد أن سببه هو ضعف البيئة الصرفية وعدم وجود ائتمان لازم لذلك، فضلا عن أن السياسة النقدية غير متناسقة مع بقية السياسات الاقتصادية الأخرى.
- عودة الضغوط التضخمية للاقتصاد.

لذا على أصحاب القرار اجراء العديد من الإصلاحات والإجراءات لرفع كفاءة السياسة النقدية، للمساهمة في تغيير الوضع القائم، إذ يجب إعادة السياسة النقدية إلى مسارها الأصلي الذي يركز على المراقبة والإشراف وتوجيه الاقتصاد الوطني، وذلك بواسطة أدواتها المباشرة وغير المباشرة بشكل

[1] فضيل رايس، **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، ربيع 2013، ص ص194.195.

رئيس، والمتمثلة في الأدوات الكمية، ويمكن أن يتم رفع كفاءة هذه الأخيرة وتعزيزها برفع فعالية البنوك التجارية، وذلك بوضع سياسة ائتمانية محددة، والترويج لها للوصول إلى الأهداف المنشودة.

أ. إصلاحات السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1994:

كانت إدارة السياسة النقدية في هذه الفترة تتكيف مع الظروف المستجدة ضمن سياق من التغيرات السريعة والعميقة في تنظيم وإدارة الاقتصاد الوطني، ويمكن ذكرها في النقاط لتالية:[1]

- كان الهدف الأساسي لها سنة 1990 يتمثل في محاولة التخفيف من حدة تسارع التضخم في ظل التطهير المالي الكلي بينما كان الهدف في سنة 1991 هو محاولة التحكم في التضخم في ظل التثبيت الاقتصادي، وشهدت سنة 1992 محاولة التخفيف من وتيرة التضخم في ظل تعديل وارتفاع التكاليف الداخلية واستمرار تحرير تشكل الأسعار النسبية كنتيجة لذلك، في حين كانت سنة 1993 ترمي إلى تحقيق نفس الهدف، ولكن في سياق الجهود المبذولة للتحكم في التكاليف الداخلية هذه المرة، وتثبيت أنظمة الأسعار والتثبيت النسبي لصرف الدينار.
- لقد تم التركيز على استعمال الوسائل المباشرة الكمية، نظرا لعمق الاختلالات المالية للبنوك والمؤسسات العمومية، مع ذلك فقد تطور استعمالها وتكيفها بشكل مستمر تماشيا مع تطور الوضع الاقتصادي، حيث لوحظ تخفيفا مستمرا في استعمالها مع تقدم الإصلاحات واتساع نطاق التحرير الاقتصادي، ولقد تمثلت أهم هذه الوسائل في:[2]

✓ الاستمرار في تأطير القروض للبنوك والمؤسسات المالية إضافة إلى تأطير المبالغ المسجلة في اطار إعادة الخصم من طرف البنوك التجارية.

[1] كريم النشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص54 وما بعدها. Hamid Bali, op-cit, p213.

[2] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص405.

- ✓ تأطير القروض البنكية الصافية الممنوحة لمجموعة تتكون من 23 مؤسسة عمومية كبرى توجد في طور إعادة الهيكلة المالية.
- ✓ تحديد سقف أعلى لإعادة الخصم بالنسبة للقروض الممنوحة لهذه المؤسسات.
- ✓ استعمال تميزي للحدود القصوى فيما يتعلق بتدخلات بنك الجزائري في السوق النقدية بين البنوك.

- لقد تم اتخاذ تدابير هامة خلال سنتي 1992-1993 استهدفت تنشيط السوق النقدية بين البنوك وذلك يفتحها أمام المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين، التي تتدخل كمقرضة نظرا لتوافرها على فوائض مالية من جهة، والعجز المالي للبنوك من جهة أخرى.
- تطوير وتدقيق نظام الأمانات من اجل إعطاء بنك الجزائر هامشا أكبر في تداخلاته، وتحضير الأدوات والآليات الضرورية لكي تكتسب السوق النقدية قدرا أكبر من مهام إعادة التمويل والضبط.
- لقد تم تطبيق أول أداة غير مباشرة منذ 1964 والتي تتمثل في معدل إعادة الخصم ولقد مرت بما يلي:[1]

- ✓ ثبات هذا المعدل من 1964 إلى 1971 عند مستوى 3.75%.
- ✓ انخفاض المعدل بنقطة واحدة من 1972 إلى 1986 ليبلغ 2.75% وهي فترة تطبيق مخططات التنمية.
- ✓ ارتفاع المعدل إلى نسبة 5% من 1986 إلى 1989 ليصل إلى 6% في سنة 1990.

[1] بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص210. و**صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "1990-2000"** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص.ص 282-283.

- ✓ ثم يصل إلى 10.5% حلال جوان 1990 إلى غاية سبتمبر 1991، ثم ارتفاعه إلى 11.5% خلال الفترة 1991-1993، ليصل إلى 15% كحد أقصى خلال 1994، وهذا نظرا لاتباع سياسة نقدية انكماشية، وتفعيل دور البنك المركزي.

ب. إصلاحات السياسة النقدية خلال الفترة 1994-2001:

فقد عرفت هذه الفترة الانتقال إلى استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، حيث تم اتخاذ جملة من الخطوات تمثلت أهمها ما يلي:

- ادخال نظام الاحتياطات الاجبارية كوسيلة غير مباشرة اعتبارا من 1994 (تعليمة بنك الجزائر رقم 94-16 المؤرخة في 1994/04/09) وبموجب هذا القرار، فرض على البنوك التجارية احتياطي إجباري بنسبة 3% على الودائع البنكية بالدينار على أساس معدل فائدة يساوي 11.5%[1]. ثم ارتفع إلى معدل 4% خلال 15 فيفري 2001، ثم عاد إلى 3% في 15 ماي 2001، ثم ارتفع إلى 4.25% في 15 ديسمبر 2001 بسبب النمو القوي للاحتياطات المستقلة للبنوك في أكتوبر ونوفمبر[2].
- بالتوازي مع ذلك حافظ بنك الجزائر على وسيلة إعادة الخصم كآلية للضبط بالرغم من أنها لم تعد تشكل الوسيلة الرئيسية لإعادة تمويل البنوك بعد ادخال نظام المناقصات، حيث عرف تراجعا بانخفاض 14% في نهاية سنة 1995، ثم استمر في الانخفاض ليصل إلى 9.5% خلال 1994،

[1] كرين النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص188.

[2] **Situation Monetaire et politique Monetaire,** Rapport 2001 "Evolution Economique et Monetire en Algerie", Banque d'Algerie, Juillet 2002, p.p74-75.

وهي فترة نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي[1].ولقد استمر انخفاضه إلى غاية 6% ثم 5.5% خلال السنوات 2001،2002[2].

- ابتداء من ماي 1995 (تعليمة بنك الجزائر رقم 28/95 المؤرخة في 1995/04/22) في استعمال نظام المناقصات عن طريق نداءات العروض في السوق النقدية قصد تأمين السيولة لفائدة قصد تعزيز قوى السوق وزيادة شفافية السياسة النقدية.
- من جهة أخرى إن عمليات السوق المفتوحة التي تتضمن قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية نقل مدة استحقاقها المتبقية عن ستة أشهر (6) أو أوراق خاصة مقبولة في إعادة الخصم او في تقديم التسبيقات، تكون عمليات شراء وبيع هذه المؤسسات المالية المخولة، تجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات لا تتم وفق جدول زمني محدد، وتتم بالتالي رأي بنك الجزائر ضرورة في ذلك[3].

وتجدر الإشارة إلى أن العملية الواحدة في السوق المفتوحة هي التي أجريت في نهاية سنة 1996 وشملت مبلغ قدر ب4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسطة يقدر ب 14.94%[4]. وإلى غاية سنة 2004 لم تجر أية عملية في السوق المفتوحة[5].

ولقد شهدت هذه الفترة تسجيل نتائج هامة في مجال الاستقرار النقدي بالرغم من استمرار مشاكل نقص السيولة البنكية، فقد أمكن تدريجيا تخفيض التضخم إلى مستويات معقولة، حيث انتقل معدل

---

[1] مصطفي عيد اللطيف وسليمان بلعور، مرجع سابق، ص58. صالح مفتاح، مرجع سابق، ص283.

[2] **IMF concludes 2003 Article IV consultationWithAlgerie,** public information notice PIC N°34/3, 29 Juillet 2004, p.18.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص407.

[4] ماجدو مدوخ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، غير منشورة، 2003، ص141.

[5] I**ndicateurs du Marche Monetaire,** Media Bank, N°70, Fevrier, Mars 2004, p.12.

التضخم من 29.04% و29.78% في 1994 و1995 على التوالي إلى 2.64% في 1999 وبشكل خاص إلى 0.34% في سنة 2000، ويشهد تطور التضخم بهذا الشكل خصوصا على نجاح سياسة الضبط النقدي ويشير بالتالي إلى نجاح تطهير الاختلالات النقدية المتراكمة خلال سنين طويلة سابقة[1].

ج. إصلاحات السياسة النقدية خلال الفترة (2001-2014):

تميزت هذه المرحلة بظهور ظروف جديدة تتمثل على الخصوص فيما يلي:[2]

- ادخال التعديل الأول في سنة 2001 (الامر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001)، والذي حمل بشكل أساسي الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض من جهة أخرى، وإلغاء مدة عهدة المحافظ ونوابه من جهة أخرة، بينمها كان التعديل الثاني بواسطة الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، والذي تم بموجبه إعادة صياغة شبه كاملة للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها في سنة 2001.
- كم تم ادخال تعديل في سنة 2010 على نص القانون الصادر في سنة 2003 تضمن من زاوية السياسة النقدية تدقيق الهدف الذي ترمي هذه الأخيرة إلى تحقيقه، وهو السهر على استقرار الأسعار مهدف صريح للسياسة النقدية فضلا عن الأهداف الأخرى التي نصت عليها هذه المادة قبل القيام بتعديلها.

[1] الطاهر لطرش، نفس المرجع السابق، ص 409.

[2] **التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائرــ أكتوبر 2010، ص154 وما بعدها. "بتصرف".

- تمت إعادة تنشيط الاحتياطي الاجباري كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية "الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001/02/11" وتم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين هذه الاحتياطات ومعدلات الفائدة المكافئة لها مرات عديدة (ولقد تراوح ما بين 3% و12% خلال الفترة 2001-2013)[1].
- بالموازاة مع هذه الوسائل الجديدة، حافظ بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم كآلية ممكنة، ولكن لم تهد هذه الآلية مستعملة من طرف البنوك اعتبارا من نهاية 2001، وظل معدله ثابتا عند 4%، ولم تصبح أداة فعالة بالنسبة للسياسة النقدية، مادام هناك فائض في السيولة النقدية.
- يشير ادخال هذه الوسائل ليس فقط الى اتساع تشكيلة الوسائل المستعملة، ولكن أيضا إلى تزايد دور السوق في إدارة السياسة النقدية وعمقها، وقد استعملت هذه الوسائل غير المباشرة الجديدة للسياسة النقدية بنشاط متزايد خلال هذه المرحلة ضمن سياق اتساع فائض السيولة لدى النظام البنكي.

والجدول التالي يوضح أهم متغيرات السياسة النقدية.

الجدول رقم (26): تطور المؤشرات النقدية خلال 2000-2014.الوحدة: مليار دج، (%)

المؤشرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل الاحتياطي القانوني	2.5	3.0	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8.0
معدل إعادة الخصم	6	6	6.5	4.5	4	4	4	4	5
الكتلة النقدية (M_2)	2022.5	2473.5	2901.5	3354.4	3644.3	4070.4	4827.6	5994.6	6956.0
(1) معدل	11.4-	15.9	8.6	4.1	0.2	5.6-	0	5.2	1.8-

[1]النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، إلى غاية مارس 2014.

الفائدة (i) الاسمي									
المؤشرات	2009	2010	2011	2012	2013	2014			
معدل الاحتياطي القانوني	8.0	9.0	9.0	11.0	12.00	-			
معدل إعادة الخصم	4	4	4	4	4	4			
معدل الفائدة الاسمي (*)	27.3	3.1-	3.8-	11.1	8.3	-			
الكتلة النقدية (M_2)	7173.3	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5	13673.2			

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2011، ص.15-17.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، مارس 2014، ص.15-17.

(*): الديوان الوطني للإحصاء، حوصلة إحصائية 1962-2011.

- www.Bank of Algeria, dz, www. Banque mondiale.org. ،9:00 تاريخ الاطلاع، 2015-11-20.

ثانيا: إصلاحات السياسة المالية.

إن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر، لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة، دون أن تتلاءم إجراءاتها مع إجراءات وتدابير السياسة المالية خصوصا، والسياسة الاقتصادية العامة للدولة بفروعها المختلفة، حيث إن الدولة الجزائرية مازالت أمامها مهام عديدة، لأنها ملزمة بإعطاء أهمية خاصة للآثار الناجمة عن عجز الميزانية في الاجل المتوسط، وفي الاجل الطويل

لاحتمال استمرار الدين العام المتراكم، من خلال العجز المثالي في الميزانية، وعمليات تطهير المؤسسات العمومية وإعادة الرسملة المصرفية، والأهم هو كيفية إبعاد السياسة النقدية عن الضغوطات التي تنشأ من حاجة الحكومة إلى تمويل العجز المالي.

هذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في سياسة الميزانية للدولة، وذلك للبحث على إيرادات أخرى خارج إيرادات المحروقات، لتمويل تزايد النفقات العمومية من جهة، وتوجيه التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، ولاسيما خلال الاضطرابات الي عرفها سعر البترول خلال السنة الجارية "2015".

أ. **الأدوات والإجراءات الضريبية:** لقد شهد العقد الماضي، اصلاحا اقتصاديا واسع النطاق في عدد من الدول النامية ولم يكن الإصلاح الضريبي جزءا متمما للجهد الإصلاحي الشامل فحسب، بل كان غي أحوال كثيرة أقرى عناصر هذا الجهد، في مواجهة العجز المالي، وكثيرا ما وجدت الحكومات أن السياسة الضريبية وسيلة يكون استخدامها أسهل نسبيا من أسلوب ضغط النفقات الذي تكتنفه صعوبات عديدة، كما ان آثار هذه الوسيلة أوضح وأسهل قياسا عند مقارنتها بآثار السياسات الاقتصادية الأخرى الأكثر انفتاحا في التجارة والممنوعات قد أعطت جميعها أسباب دافعة لحركة الإصلاح.[1]

لقد تمثلت أهم الإصلاحات الضريبية حسب ما جاء في القوانين المالية كما يلي خلال الفترة "1992-1997" [2]

- أدى الإصلاح الضريبي في عام 1992 إلى تحسين نظام الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النحو التالي:

[1] بارشاساراثي شوم، **الإصلاح الضريبي في أمريكا اللاتينية**، مجلة التمويل والتنمية، العدد1، مارس 1995، ص25.
[2] كريم النشاشيبي و اخرون , مرجع سابق , ص , 60 .

- تحديد معدل الاقتطاع على الأرباح والشركات بمعدل 42% مع خضوع الأرباح المعاد استثمارها بمعدل مخفض قدره 5%.
- طبقت ضريبة موحدة على دخل الأفراد لتحل محل نظام الضرائب المجدولة المتعددة، حيث يوفر الجدول الضريبي الجديد بالرغم من تعدد المعدلات فيه والتي تبلغ 12 معدلا من 0% إلى 70%.
- طبقت ضريبة جديدة على الممتلكات ووضعت إرشادات رسمية بخصوص تقدير قيم الممتلكات.
- ادخال ضريبة القيمة المضافة بمعدلات أربعة تتراوح من 0% إلى 40% الجدير بالذكر أن بعض الأنشطة او القطاعات لا تخضع لضريبة القيمة المضافة مثل الصادرات ومبيعات التجزئة والزراعة والبنوك والتأمين والمهن الحرة، وهذه المعلات هي: 7%، 13%، 21%، 40%.
- تطبيق تعريفة جمركية جديدة تحتوي على ثمانية معدلات تتراوح من 0% إلى 60%، حيث نصت التعريفة الجديدة على زيادة الضرائب بدرجة عالية على المنتجات بالمقارنة إلى الضرائب على المواد الخام والسلع الوسيطة.

- "منذ عام 1993 اتجهت الإصلاحات أساسا إلى تحسين هيكل النظام الضريبي السابق، وذلك باتخاذ التدابير التالية:

✓ طبقت ضريبة الثورة بموجب قانون الموازنة لعام 1993 لتحل محل ضريبة تضامن تفرض على العقارات، إضافة إلى نظام يعطي مزايا ضريبية للمستثمرين المقيمين، وغير المقيمين بالنسبة لجميع القطاعات بخلاف القطاعات المحجوزة للحكومة بالتحديد.

- أما قانون المالية لسنة 1994 فقد نص على مجموعة من التدابير الجبائية بغية تحقيق إنعاش اقتصادي أهمها:

✓ تحفيض المعدل العام على أرباح الشركات من 42% إلى 38%، وهذا قصد تشجيع تأسيس شركات رأس المال من جهة، وقصد زيادة قدرة التمويل الذاتي لدى المؤسسات من جهة أخرى.

✓ خفض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من 70% إلى 50%.

✓ مراجعة معدل الضريبة المخفض على الأرباح المعاد استثمارها وتحديده ب33% بدلا من 5%.

✓ طبقت ضرائب على الإنتاج للسلع الكمالية.

- أما سنة 1995 فقد تميزت بتبسيط ضريبة القيمة المضافة بإلغاء أعلى نسبة وهي 40% وتحديد الحد الأقصى بنسبة 21%، وتوسيع نطاق الضريبة تدريجيا ليشمل قطاعي المصارف والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية.

- إضافة إلى ذلك اعتبارا من جانفي 1997 رفع المعدل من 13% إلى 14%، ونقل عدد من المنتجات الخاضعة لمعدل خاص، وهو 7% إلى 14%، إلى جانب إعادة هيكلة تعريفة الاستيراد في سنتي 1996 و1997 إذ انخفض عدد المعدلات إلى خمس معدلات تتراوح من 0% إلى 45%" [1]

- في سنة 2001 جاء الإصلاح الضريبي بتعديل ثلاث معدلات كانت سابقا 21%، 14%، 7%، أصبحت بمعدلتين فقط هما: 14%، 17% وهي تمثل الرسم على القيمة المضافة، حيث ساهمت في اصلاح تحصيل الرسوم على السلع والخدمات[2].

[1] Situation Monétaire et politique Monétaire, Rapport 2001 "Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Juillet 2002, p.38"

[2]Situation Monétaire et politique Monétaire, Rapport 2001op_cit, p.38".

ولقد سعى لتحقيق الأهداف التالية:[1]

- **المستوى الداخلي:**

✓ تبسيط الضرائب غير المباشرة، وذلك بتعويض (TUGPS): الرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات، (TUGP): الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج، بضريبة واحدة وهي (TVA).

✓ الإنعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاستثمارات.

✓ تشجيع الاستثمارات والمنافسة من خلال حيادية الضريبة وشفافيتها.

- **المستوى الخارجي:**

✓ تحفيز منافسة المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية عن طريق إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها إلى الخارج.

✓ احداث انسجام بين الضرائب غير المباشرة على المستوى المغاربي حيث المغرب اعتمدت TVA سنة 1986 وتونس 1988.

- اما الإجراءات التي جاء بها قانون المالية لعام 2003 اندرجت في اطار مواصلة عصرنة إدارة الضرائب، ويمس عدة جوانب من أهمها توسيع الوعاء الضريبي، لاسيما القطاع الفلاحي وتدعيم موارد الجماعات المحلية والجبابة على البيئة، وتتوافق هذه الأهداف مع مجموعة من الإصلاحات، لجعل الجباية أداة مالية فعالة لضبط وإعادة توزيع المداخيل:[2]

- تقليص نسبة الدفع الجزائي من 4% إلى 3%، ولقد تم تخفيض هذه النسبة تدريجيا منذ قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

---

[1] ناصر مراد، **تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة ودمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، 2009، ص.ص188،189.

[2] Disposition Fiscales de la loi de finance pour 2003, Media Bank N°63, Decembre 2002, Janvier 2003, p.15.

- تأسيس اقتطاع تحذيري للضريبة على الدخل الإجمالي، حيث تم تخفيض المعدل الحدي لهذه الضريبة إلى 40%.

- ومن أجل تحقيق استقرار النظام الضريبي فقد كانت هناك عدة إجراءات منذ سنة 2004 إلى غاية 2015، وتمثلت في:[1]

- قانون المالية 2004 تضمن 52 إجراءا ضريبيا.
- قانون المالية 2005 تضمن 68 إجراءا ضريبيا.
- قانون المالية 2006 تضمن 51 اجراءا ضريبيا.
- قانون المالية 2007 صمن 72 اجراءا ضريبيا.

ولقد تضمنت الإصلاحات التالية:

✓ تخفيض نسبة الاقتطاع العليا للضريبة على الدخل الإجمالي إلى 35% ورفع الحد الأدنى من الاخضاع إلى 120.000 دج.

✓ أصبح هناك معدلين فقط للرسم على القيمة المضافة هما: 7%، و17% لكن المعدل الثاني تم تخفيضه إلى 7% على بعض الأنشطة وهذا حسب ما جاء في قوانين المالية لسنة 2004، و2007.[2]

✓ مراجعة التعريفة الجمركية باعتماد ثلاث معدلات أقصاها 30%.

✓ إلغاء ضريبة الدفع الجزافي بعد ما تم تخفيضه إلى 2% سنة 2004 في حين كان يقدر ب6% خلال سنة 2001، و4% خلال سنة 2002، وتم إلغاءه سنة 2006.

[1] ناصر مراد، مرجع سابق، ص193، للمزيد أنظر قوانين المالية الصادرة من وزارة المالية.

[2] Rapport de presentation du projet de la loi de finances pour 2007, 18 Septembre 2006/ APN.p.12, Disposition Fiscales de la loi de Finance pour 2004, Media Bank N° 69, op-cit, p.4.5.

- ✓ تخفيض الرسم على النشاط المهني إلى 2%.
- ✓ إلغاء الازدواج الضريبي على المداخيل المتأتية من توزيع الأرباح التي أخضعت للضريبة على أرباح الشركات، وحيث تم تخفيضها إلى 30% سنة 2004، ثم إلى 25% خلال سنة 2006، واستمرت إلى غاية سنة 2015 وحدوت ب23%.[1]

والجدول التالي يوضح تطور الضرائب.

الجدول رقم (27): تطور الإيرادات الضريبية وتركيبها خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإيرادات الضريبية	349.5	398.2	482.9	524.9	580.4	640.5	720.9
الضريبة على الدخل والأرباح	82.0	98.5	112.2	127.9	148.0	168.1	241.2
التسجيل والطابع	16.2	16.8	18.9	19.3	19.6	19.6	23.5
الضرائب على السلع والخدمات	165.0	179.2	223.4	233.9	274.0	31201	341.3
رسوم جمركية	86.3	103.7	128.4	143.8	138.8	143.8	114.8
جباية بترولية	720.2	840.6	916.4	836.1	862.2	899.0	916.0
تطور الناتج المحلي الخام (PIB)	4123.5	4227.1	4522.8	5252.3	6149.1	7562.0	8501.6
إيرادات ضريبية/ PIB (%)	8.47	9.42	10.67	9.99	9.43	8.46	8.48
جباية بترولية/ PIB (%)	17.46	19.88	20.26	15.92	14.02	11.88	10.77

2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014

[1] قانون المالية 2015، الجردة الرسمية الصادرة في ديسمبر 2014.

2156.3	1972.1	1908.6	1527.1	1297.9	1146.6	965.3	766.8
-	932.7	885.9	684.7	559.7	462.1	331.5	258.1
-	65.3	58.4	47.4	39.7	35.8	33.6	28.1
714.5	691.2	684.8	572.6	509.4	478.5	435.2	347.5
316.7	294.3	355.2	222.4	179.2	170.2	164.9	133.1
1577.7	1615.9	1519.0	1529.4	1507.7	1927.0	1715.4	973.0
18191.4	17771.2	15843.0	14519.8	11991.6	9968.0	11043.7	9352.9
11.85	11.09	12.07	10.52	10.82	11.50	8.74	8.20
8.67	9.09	9.59	10.53	12.52	19.33	15.53	10.40

Source: 1. Ministére des Finances, direction générale de la prévisionet des politique, Fonds de Régulation de Recettes, disponiblesur le site: www.dgpp-mf.gov.dz .2015/10/2 تاريخ الاطلاع

2. Rapport 2002 Evolution economique et Monetaire en Algerie, Juin 2003, p.108. بنك الجزائر

3.Rapport 2009 Evolution economique et Monetaire en Algerie, juillet 2010, p.229. بنك الجزائر

4. التقرير السنوي 2010 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2011، ص211، بنك الجزائر.

5. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2014، وزارة المالية، ص27.

6. النسبة المئوية من استنتاج الطالبة.

يتضح من الجدول أهم الملاحظات التالية:

- تعتبر الجباية البترولية في ميزانية الجزائر أهم مورد مالي تعتمد عليه الدولة في تمويل المشاريع الاقتصادية، حيث مثل هذا المورد عبر كل المراحل الاقتصادية للدولة النسبة الكبيرة في مبزانية

الدولة، وتغيرت موارد هذا العنصر الهام حسب معطيات أسعار النفط ف الأسواق العالمية ففي حالة ارتفاع أسعار المحروقات انعكس بالإيجاب على تمويل التنمية الاقتصادية، كما حدث نهاية السبعينات من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي في حالة انخفاض أسعار المحروقات، فإنه يؤدي إلى تدهور إيرادات الميزانية كما حدق في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ومن خلال الاحصائيات التالية الخاصة بالفترة المختارة خلال (2000-2014) يمكن تحليل موارد الجباية البترولية وآثارها على التنمية الاقتصادية.

نلاحظ أن الجباية البترولية كانت دائما في زيادة متتالية منذ 2004 إلى غاية 2014 إلا أن نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام فقد عرفت مدة ارتفاعا ومرة أخرى انخفاضا، حيث وصلت أعلى نسبة سنة 2002 وقدرت ب20.26%، وأخفض نسبة سنة 2014 وقدرت ب8.67%، وهذا طبعا يعود إلى عدة عوامل نذكر أهمها:

1. ارتفاع سعر البترول من 24.74 دولار خلال سنة 2001 إلى غاية 112.92 خلال سنة 2012 ثم انخفاضه سنة 2014 إلى 90 دولار.
2. الإصلاحات التي عرفها قانون المحروقات بعد صدور الأمرين 05-07 و06-10. والقانون 01-13، إلى جانب تأثير انخفاض سعر الصرف الدينار مقابل الدولار، حيث يؤدي هذا الانخفاض إلى تضخم عائدات الجباية البترولية بشكل كبير.
3. دخول الشركات البترولية الكبرى للجزائر للاستثمار في تطوير قطاع المحروقات مثل شركة "بكتل الأمريكية، شال الهولندية، توتال الفرنسية، برتشبروتليوم البريطانية، ... إلخ". إضافة إلى الاكتشافات الأخيرة في قطاع المحروقات وهذا من أجل زيادة سقف الإنتاج إلى مليون ونصف مليون برميل وكان خلال سنة 2005، هذا ما أدى إلى جلب الشركات والمؤسسات الأجنبية

للاستثمار في الجزائر، ومن جهة أخرى توجه الدولة إلى قطاعات أخرى، لاسيما بعد الدخول في برنامج الإنعاش الاقتصادي.[1] ورغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة تبقى موردا غير مستقر لارتباطه بعدة عوامل خارجية منها: سعر الصرف، سعر البرميل الخام، حجم الطلب على المحروقات على المستوى الدولي، إضافة إلى الظروف المناخية ومن هنا ظهر للدولة ضرورة الاهتمام وتطوير الجباية العادية لاسيما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة.

- إن فعالية النظام الضريبي تتوقف بالدرجة الأولى على مدى كفاءة الإدارة الضريبية في عملية التحصيل الضريبي لمختلف الضرائب والرسوم، ومن ثم على مدى أهمية هذه الإيرادات في ميزانية الدولة من خلال بعض المؤشرات، ولقد لاحظنا من خلال البيانات التي لدينا أن حصيلة الإيرادات الضريبية لقد كانت في تزايد مستمر منذ سنة 2000 بمقدار 349.5 مليار دج إلى مقدار 2156.3 مليار دج خلال سنة 2014 لكن إذا قارنا نسبتها إلى الناتج المحلي الخام نلاحظ أن هناك تناقض حيث سجلت أعلى نسبة خلال سنة 2012 بمقدار 12.07% وأخفض نسبة خلال سنة 2005 بمقدار 8.46%، وهذا يدل على عدم فعالية الإصلاحات الضريبية التي مر بها النظام الضريبي بصفة عامة وبصفة خاصة يمكن ارجاعه إلى أهم العوامل التالية:[2]

- ✓ ضعف الإدارة الجبائية في التحكم وحصر الأوعية الجبائية خصوصا ما تعلق منها ببعض الأصناف مثل مداخيل رؤوس الأموال المنقولة.
- ✓ تزايد ظاهرة التهرب الضريبي المرتبطة بالدخول الفردية.
- ✓ التغيرات المتلاحقة للتشريع الضريبي، وضعف الأدوات الرقابية.

---

[1] رمضاني لعلا، **سياسة الميزانية العامة في الجزائر وتوجيه التنمية الاقتصادية (1995-2010)**، مجلة دراسات – العدد الاقتصادي- رقم 18أ سبتمبر 2012، ص.ص109، 110.

[2] ولهي بوعلام، **النظام الضريبي في ظل الدور الجديد للدولة –حالة الجزائر-**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2011-2012، ص144-159 "بتصرف".

- ✓ عدم تجانس وتطابق الأسس الضريبية ونسب الضريبة.
- ✓ انحصار الشركات الأجنبية المستثمرة وتركيزها في قطاعات محدودة كالمحروقات والاتصالات.
- ✓ ضعف إمكانيات الإدارة الجبائية في تتبع الشركات الكبرى، خاصة قبل استحداث مديرية المؤسسات الكبرى سنة 2002.
- ✓ تمثل الضرائب غير المباشرة الحصة الأكبر لأنها تمتاز بالمرونة ووفرة الحصيلة، هذا من جهة ومن جهة أخرة تعكس حالة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو وزيادة الانفاق العام.
- ✓ تعميم مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة مع تطبيق معدلين 17% كمعدل عام و7% كمعدل مخفض.
- ✓ وكملاحظة أخيرة تبقى الإيرادات الضريبية لا تساهم سوى بحوالب 40% بالنسبة لإيرادات الميزانية، بينما ترجع الحصة الأكبر إلى الجباية البترولية التي تغط حوالي 60% من إيرادات الميزانية العامة.

ب. الأدوات والإجراءات الانفاقية:

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وفي ظل هذا الإطار تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 بنمو الانفاق العام، وارتفع معدلاته سواء نفقات التسيير منه أو نفقات التجهيز، وهو ما يمكن أن نطبق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسيعية، ويرتبط تصاعد معدلات الانفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادي والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية، إضافة إلى النفقات العسكرية إلى جانب التوسع في الانفاق

الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة "مشاريع خطط التنمية"، والجدول التالي يوضح تطور إيرادات ونفقات الميزانية.

الجدول رقم (28): تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الإيرادات العامة	1124.9	1389.7	1576.7	1525.5	1606.4	1714.0	1841.9	1949.1
النفقات العامة	1178.1	1321.0	1550.6	1690.2	1891.8	2052.0	2453.0	3108.6
نفقات التسيير	856.2	963.6	1097.7	112.8	1251.1	1245.1	1437.9	1673.9
نفقات التجهيز	321.9	357.4	452.9	567.4	640.7	806.9	1015.1	1434.6
رصيد الميزانية العامة	53.2-	68.7	26.0	164.7-	285.4-	338.0-	611.1-	1159.5-
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الإيرادات العامة	2902.4	3275.3	3074.6	3489.8	3804.0	4099.9	4218.2	
النفقات العامة	4191.1	4246.3	4466.9	5853.6	7058.2	6027.0	7656.2	
نفقات التسيير	2217.8	2300.0	2659.1	3879.2	4782.6	4118.8	4714.5	
نفقات التجهيز	1973.3	1946.3	1807.9	1974.4	2275.5	1908.2	2941.7	
رصيد الميزانية العامة	1288.7-	971.0-	1392.4-	2363.8-	3254.2-	1927.1-	3059.8-	

Source: 1. ministère des Finances, direction générale de la prévision et des politique, opération du Trésor disponible sur le site: www.Dgpp-mf.gov.dz.

2. مذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2014، وزارة المالية، ص27.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ما يلي:

- ان تم تفحص نفقات التسيير خلال هذه الفترة، فقد عرفت تفاقما كبيرا وكان لها الدور في زيادة النفقات العامة، ولقد استحوذت على نسبة تراوحت ما بين 70% كحد أقصى، و50% كحد أدنى، ويعود تزايد نفقات التسيير إلى أهم النقاط التالية:[1]

1. رغبة الدولة والسياسة المقصودة التي تتبعها في توسيع رقعة الدوائر الوزارية، وذلك من أجل تخفيف العبء والمسؤولية الملقاة على عاتق الدولة، حيث نجد أنها تتزايد من سنة إلى أخرى، ويظهر ذلك في زيادة عدد الوزارات والهيئات الحكومية، وذلك لتسهيل مهمة العمل وتحديد الهياكل والقطاعات وتنمية الاقتصادي.
2. الإصلاحات الفارطة والتي مازالت تنتهج على القطاعات والوزارات، هذا في انفصال بعض الوزارات والهيئات عن بعها، وتشكل كل وزارة على حدى، والهدف من ذلك هو التقليل من الفصاد الإداري والهيكلي الخاص.
3. رغبة الدولة في زيادة الاعتمادات المخصصة لبعض القطاعات كقطاع التربية والدفاع والتعليم العالي، وكذا الشؤون الداخلية للحكومة، فمثلا قطاع التربية نلاحظ زيادة الاعتمادات المخصصة له من سنة إلى أخرى وهذا بهدف إنشاء وتشييد مدارس جديدة، إضافة إلى مجانية التعليم الذي يكلف الدولة مبالغ معتبرة مما يزيد من حجم النفقات.

[1] رمضاني لعلا، مرجع سابق، ص.ص112، 113. "بتصرف".

4. الضغوطات التي تمارس على الدولة وخاصة الوزارات من النفقات العمالية في شكل اضطرابات واحتجاجات، من أجل زيادة الأجور والتقليص من الحجم الساعي للعمل، وهاما نلاحظه في بعض القطاعات لاسيما قطاع التربية وقطاع التعليم العالي في السنوات القليلة الأخيرة.
5. الأزمات والكوارث التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية سببت لها خسائر جسيمة وكبيرة في بعض الهياكل البنائية والقاعدية ومست كافة فئة المجتمع بحواني سلبية، لهذا وضعت السلطات بعض الهياكل والقطاعات الوزارية لتقوم بتأمين ضد هذه الأزمات وتعويض المتضررين من هذه الأزمات.

- يلاحظ على نفقات التجهيز كانت وتيرة زيادتها أسرع من وتيرة زيادة نفقات التسيير لاسيما سنة 2006، ولقد كانت نسبة نموها في المتوسط خلال الفترة 2000-2014 بحوالي 40% وهذا طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى، والتي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداءا من سنة 2001م، ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، وقد تعود أهم الأسبابا إلى ما يلي:

1. سياسة الحكومة، المتمثلة في ترقية الهياكل القاعدية والمنشآت الإدارية، ووضع مناخ مناسب للاستثمار من أجل جذب الرأسمال الأجنبي، وجذب الاستثمار إلى البلاد، وأهم مشروع لقد تمثل في الطريق السيار شرق وغرب، والذي يربط الحدود الغربية بالشرقية، بهدف بعث عملية التنمية.
2. تطوير بعض القطاعات الحساسة كقطاع الصناعة الغذائية والثقيلة ولاسيما القطاع الفلاحي الذي يعتبر قطاع مهم للاقتصاد، حيث عمدت الحكومة إلى منح اعانات وأغلفة مالية من أجل استصلاح الأراضي، خاصة في المناطق الريفية.

3. دعم فئات الشباب ذات الكفاءة المهنية، ودعم اليد العاملة المحرومة بخطط مدعمة عبر قطاعات، مثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا قطاع الصناعات التقليدية، وذلك عبر وكالات دعم الشباب بمنح اعانات وقروض بدون فائدة لهذه الفئة، إضافة إلى تهيئة البلديات والقرى بكامل المرافق وبناء الهياكل السكنية ودعم الفئات المحرومة بإعانات، وفي هذا الإطار خصصت الدولة في قانون المالية لسنة 2008 صندوقا لضمان تمويل عمليات إنهاء المباني غير المكتملة، حسب مشروع قانون مطابقة المباني واستكمال إنجازها، ولقد انخفضت نفقات التجهيز خلال سنة 2013 نتيجة تراجع التخصصات الممنوحة لقطاع السكن، وهذا حسب قانون المالية لسنة 2014.

- الملاحظة الأخيرة والمهمة، وهي النظر إلى رصيد الميزانية العامة والتي تعبر عن مدى تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لقد جعل الحكومة الجزائرية تركز على الزيادة المفرطة في النفقات العمومية، وذلك لتمويل الأنشطة الاستثمارية مما جعل الميزانية العامة تعاني من عجز دائم خلال تمويل فتة الدراسة.

ويمكن تفسين العجز الذي مرت به الميزانية إلى نوعين:[1]

1- **العجز المفروض:** خلال الفترة (2000-2004) وهذا نظرا للنفقات الهائلة والضخمة التي تحملتها الدولة، إضافة إلى الأوضاع البترولية السلبية لسنة 1998 واستمرار أثارها إلى غاية سنة 2004، إلى جانب انخفاض احتياطي الصرف.

2- **العجز المقصود:** خلال الفترة (2005-2014) نتيجة الإصلاحات الاقتصادية وارتفاع أسعار المحروقات وتراجع المديونية الجزائرية لتبلغ 17.19 مليار دولار سنة 2005، 15.37 مليار دولار سنة 2006، لتبلغ 900 مليون دولار سنة 2007، وحوالي 4.8 مليار دولار سنة 2009. ولقد صل احتياطي الصرف إلى 150 مليار دولار.

[1]Ministére des Finances, **Rapport de présentation du projet de la loi de finances pour 2008**.

ولقد اتبعت الحكومة أسلوب العجز المقصود، من أجل السماح بتوزيع الأعباء الاستثمارية الكبيرة على عدة سنوات، كذلك يمكن أن يؤدي العجز المقصود حسب النظريات الاقتصادية الحديثة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادي.

الفرع الرابع: إصلاحات سياسة الأجور وسياسة سعر الصرف خلال الفترة 2000-2014.

كانت وضعية ميزان المدفوعات دائما، وثيقة الصلة بالسياسات الاقتصادية المحلية في الجزائر، وقد عرفت الاختلالات الداخلية المستمرة في أواخر الثمانينات محاولات تحرير المعاملات الخارجية وأدت إلى وجود سعر صرف مغالى فيه، وتراكم للديون الخارجية. وتم تمويل الانفاق غير القابل للاستمرار بالاقتراض من الخارج، وقد عجل تصاعد نفقات خدمة الديون من سحب التمويل الخارجي في مواجهة بوادر أزمة ميزان المدفوعات في نهاية سنة 1993، التي كانت بدورها أحد العوامل الرئيسية وراء لجوء السلطات إلى مساعدة صندوق النقد الدولي، ولما كانت تعديلات الأسعار النسبية وتحرير الأسعار تشكل حجر الأساس في برامج صندوق النقد الدولي الذي انطلق بتخفيض فوري هام في قيمة الدينار الجزائري وتضمن إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وسعر الصرف.

مما ترتب عنه آثار واسعة الانتشار على الوضع المالي للشركات والبنوك والموازنات العمومية التي تطلب الأمر التكفل بها ضمن إطار الإصلاحات الهيكلية، وقد استهدف برنامج اصلاح القطاع الخارجي تخفيض خدمة الدين إلى مستوى قابل للاستمرار وتحسين أوضاع ميزان المدفوعات بحلول منتصف سنة 1988، وكان العنصر الرئيسي في البرنامج هو تخفيض قيمة الدينار الجزائري والتحول من ربطه بسلة من العملات إلى نظام التعويم الموجه الذي يستجيب لإشارات السوق، وقد كان التخفيض في هذه المرة في قيمة العملة، على خلاف الفترات السابقة

مصحوبا بالحصول على مساعدات خارجية واتباع سياسة اقتصادية ملائمة تهدف إلى تعزيز عملية ضبط الأوضاع المالية والانعاش الاقتصادي، وقد تضمنت هذه السياسة:

1. تحرير الأسعار ونظامي الصرف والتجارة الخارجية بشكل رئيسي لتقريب الأسعار المحلية من الأسعار الدولية وتوفير الحوافز الملائمة لعمل قوى السوق.
2. القيام بإصلاحات هيكلية لإنشاء آليات السوق وتحقيق استجابة العرض.

أولا: سياسة الأجور والأسعار خلال الفترة 2000-2014.

تمحورت سياسة الأسعار حول وضع إجراءات تهدف إلى جعل عمل الدولة مطابقا لأهداف النجاعة الاقتصادية للمؤسسات، والمسئولية المتزايدة للعناصر الاقتصادية والحفاظ على القدرة الشرائية للسكان، وبهذا سوف بتم التطرق إلى ما يلي:

أ. **تقييم نظام الأسعار في الستينات**: إن نظام الأسعار في الجزائرخلال هذه الفترة هو مزيج من ثلاثة أنظمة: نظام قديم، نظام مخطط، ونظام حديث، فالنظام القديم نشأ نتيجة ظروف ما بعد الحرب، اما النظام المخطط فقد بني على قواعد التخطيط، والنظام الحديث جاء بغية تصحيح الأخطاء التي كانت تسود النظامين القديم والمخطط. وليعطي فعالية أكثر للجهاز الإنتاجي بغية رفع الإنتاجية وتحقيق الرشادة الاقتصادية.[1]

ولقد أفرز النظام مجموعة من النتائج:[2]

- عدم تجانس الأسعار فيما بينها.

[1] خبابة عبد الله، **سياسة الأسعار في اطار العولمة الاقتصادية، حالة الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص190

[2] Hamid Bali, **inflation et maldévelopement en Algérie,** édition, O.P.U. Algérie, 1993, p.108.

- في العديد من القطاعات يلعب قانون العرض والطلب مفعوله على حساب القدرة الشرائية للمواطنين.
- عدم تطابق الدخول مع الأسعار المرتفعة.
- لم يعمل هذا النظام على تحقيق الرشادة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية التي تنص عليها الاختيارات الأساسية لبلاد، وكذلك لم يستجب لمتطلبات التنمية وعملية التخطيط التي انطلقت سنة 1967.

ب. **نتائج نظام السبعينات والثمانينات**: من أهم النتائج التي أفرزتها هذه المرحلة هي:[1]

- تعددت المراسيم والنصوص التشريعية التي جعلت م الصعب معرفة المركز الموجه لسياسة الأسعار إداريا ورسميا نظرا لكثرة وتعدد الهياكل مثل اللجنة الوطنية للأسعار، المعهد الوطني للأسعار،...إلخ.
- إن الأسعار المدعمة وخاصة على المواد من الدرجة الأولى (الضرورية) لم تطبق بصورة جيدة، فالتفاوت بن الأسعار يترجم الصعوبات التي تواجه السلطات العمومية لتأطير الأسعار والتحكم فيها، مما نتج عنه اختلال في التوازنات وخلل في تصرفات المتعاملين الاقتصاديين.
- ارتفاع أسعار المنتجات المصنوعة محليا بأربعة أو خمسة مرات عن السلع المستوردة.
- ان تثبيت الأسعار عند مستوى منخفض لبض المنتجات مقارنة بسعرها في الدول المجاورة أدى إلى التبذير والتهريب مقابل سلع رديئة.
- ان تخفيض الأسعار إلى مستويات دنيا من طرف وزارة التجارة أدى خلال العشرية الممتدة من 1975-1986 مع غياب ميكانيزمات التعديل الاقتصادي إلى خلق شروط استثنائية عند

[1] خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص190-195، بتصرف.

المتعاملين الاقتصاديين للقطاع العمومي الذي عرف أوضاعا مالية غير متوازنة، مرتبطة بالأسعار التي لم تساير تطور التكاليف.

- ان مجال تطبيق نظام الأسعار الثابتة والخاصة كان ضيقا جدا ففي أغلب الأحيان فإن التدعيم المالي يتم على مستوى السوق الرسمية بأسعار أل من تكاليف الإنتاج، هذه الوضعة التي تتمحور حول سياسة إدارية غير عقلانية للأسعار تترجم من جهة أخرى بعدم فعالية برامج إعادة الهيكلة والتطهير المالي التي استفادت منها المؤسسات العمومية.
- عدم التكامل بين الأسعار والإنتاجية والأجور، لا شك أن تحقيق مثل هذا الهدف يحول السعر إلى أداة تعمل على تحسين وضعية تسيير المؤسسات لأن نظام الأسعار يهدف إلى ممارسة الرقابة الفعلية ومتابعة منحنيات التضخم، والمعمل على تطابق الأجور والأسعار، لكن كل المجهودات المبذولة لم تحقق أي نتيجة تذكر، وأصبح الخطر الناجم أساسا عن التضخم نتيجة عدم التكامل بين الأجور والاسعار والإنتاجية، مما يهدد القدرة الشرائية ويفتح الباب على مصرعيه لأزمات اقتصادية واجتماعية.
- صعوبة تحديد الأسعار: بخصوص الصعوبات التي تعترض تحديد الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، يمكن الإشارة إلى أن النظام يتطلب الانسجام التام في سياسة التنمية والتحكم في العناصر الاقتصادية الأخرى "كالادخار، النظام الجبائي، الوسائل المستخدمة في تحديد تكاليف المنتوجات بصفة مضبوطة"، إضافة إلى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تطور الأسعار على المستوى الدولي، وهذا من أجل تكييف الأسعار الداخلية مع الأسعار الخارجية تفاديا للفارق بين السعرين والقيام بالتساوي والتطابق المطلوب لأن الجزائر تابعة بصفة كبيرة إلى الأسواق الخارجية.

ومنه لم تكن هناك سياسة واضحة المعالم للأسعار تأخذ بعين الاعتبار الأجور وشروط التوازن للهياكل المالية للمؤسسات العمومية وتكاليف الإنتاج مع غياب مطلق للتنسيق بين مجموع المصالح المركزية من جهة وبين المؤسسات العمومية من جهة أخرى، وعدم التحكم في جهاز الإنتاج والتوزيع من طرف المؤسسات.[1]

ج. **اصلاح نظام الأسعار**: قبل عام 1994 كان نظام الأسعار المحلية في الجزائر خاضعا للعديد من الضوابط والتشوهات، وقسم قانون الأسعار لعام 1989 المنتجات إلى ما يلي:[2]

- المنتجات ذات الأسعار الجبرية.
- المنتجات التي تخضع لهوامش ربح محدودة.
- المنتجات ذات الأسعار الحرة.

لكنها مع ذلك تعلن من قبل السلطات، وكان الدعم العام يقدم أيضا للمستهلكين ويمثل أسعار الطاقة و15 سلعة غذائية أساسية، ولمنتجي عدة منتجات زراعية ولوازم إنتاج زراعي.

ومنذ عام 1994، تحررت الأسعار المحلية كلها تقريبا كالتالي:[3]

- رفع ضوابط الأسعار وهوامش الربح: في أفريل من هذه السنة تم إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع وطلت الضوابط السعرية لثلاث مواد غذائية أساسية منها الدقيق والحليب، ومنتجات الطاقة وأجور النقل العام. وفي أواخرها تحررت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي وأسعار البناء وللإسكان الاجتماعي، والغيت جميع الضوابط المتبقية خلال أفريل 1995 إلى غاية 32 مارس 1996 باستثناء الأدوية والأغذية ومنتجات الطاقة المدعمة.

---

[1] AbdeHamid Brahim **L'Economie Algérienne- Defi et Enjeux** Edition Dahleb, 1991. P.3.
[2] Youcef Debboubm **le Nouveau Mécanisme Economique en Algerie,** O.P.U, Alger, 2000, p. 96-103.
[3] كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص91.

- إلغاء الدعم العام: احتوى اصلاح نظام الأسعار المحلية أيضا على ادخال زيادات كبيرة على أسعار المنتجات المدعمة للوصول إلى تكلفتها البديلة، وبالتالي تضاعفت أسعارها، وفي نهاية 1996 ألغي دعم جميع المواد الغذائية، بالرغم من مواصلة اعانة عامة لمنتجات الغاز والكهرباء، والتي التزمت الحكومة بإلغائها بنهاية عام 1997، ولكن يستمر دعمها للأسر الفقيرة.
- اعتماد قانون المنافسة في جانفي 1995: الذي هدف إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار من جميع المنتجات، مع استحداث ضمانات ضد احتمال إساءة الاستغلال من جانب الموردين الاحتكاريين، وذلك بتطبيق قواعد مكافحة الاحتكار ضمن تدابير أخرى، وقد قام بتطبيق هذا الاطار التنظيمي عدد من المؤسسات منها المجلس الوطني لحماية المنافسة ووزارة التجارة والعدل.
- لقد اعتمدت الطريقة التي تعتمد على تطورات الأسعار وقياسها من خلال الأرقام القياسية لأسعار المعيشة "الاستهلاك"، وهي الطريقة الأكثر بساطة وملائمة للاقتصاد الجزائري، والتي يعتمد عليها في دراسة مؤشرات الأسعار، وهذا ما اعتمده الديوان الوطني للإحصاء، ولقد بين الأسس التالية:

1. يتكون مرجع السكان من مجموع أسعار الجزائر العاصمة ذات حجم مختلف وفئات اجتماعية ومهنية.
2. يتكون الرقم الاستدلالي من 256 أو 260 مادة أو سلعة.
3. يكون تصنيف السلع والخدمات التي استهلكتها المجموعات وهي قريبة من تصنيفات منظمة الأمم المتحدة في نظام المحاسبة الوطنية.
4. سنة الأساس (100) للحسابات هي 1989.

5. يحصل على كشوف الأسعار دوريا إزاء عينة من مركز بيع، وهذا حسب برنامج المسح المحدد لكل مجموعة من السلع والخدمات.

والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الأسعار موازاة مع تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون.

الجدول رقم (29): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون والمؤشر العام للأسعار خلال 1990-2000.

الوحدة: دج

السنة	الأجر الأدنى المضمون	المؤشر العام للأسعار
1 جانفي 1990	1000	195.9
1جانفي 1991	1800	235.5
1 جويلية 1991	2000	303.9
1 أفريل 1992	2500	394
1 جانفي 1994	4000	468
1 ماي 1997	4800	495
1 جانفي 1998	5400	519.4
1 سبتمبر 1998	6000	533.1

المصدر: 1. الديوان الوطني للإحصائيات، العدد 17، ديسمبر 1996، ص322.

2. جريدة الخبر، العدد 3908، 14 أكتوبر 2003.

لقد تميزت بداية السنوات 1990 بعملية تحرير تدريجي للأسعار، وهي العملية الي بدأت تتنازع انطلاقا من 1994 في اطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي. وبدأت المساعدات التي كانت تتولاها الدولة لدعم الأسعار تنخفض تدريجيا ثم زالت، وبدأ التفاوت بين الأجور والاسعار يميز الحياة الاقتصادية الوطنية، بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لرفع المنح والأجور إلا أنها تبقى أقل من الزيادة في الأسعار، حيث ت مرفع الأجور على مراحل كما هو موضح في الجدول.

"حيث ارتفع اجمالي دخل العائلات بنسبة 1994 و3.28% في 1995 ز6.24% سنة 1997، والملاحظ أن هذه الزيادة تسببت موحدة فيما يخص الأحرار والأجراء حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين منه عند الاجراء والمتقاعدين، مما أدى إلى زيادة حصتهم في نسبة مداخيل العائلات والمتقاعدين، مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل العائلات 33% في1993، و39% في 1997 على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45% إلى 43.2% في نفس الفترة السابقة، كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات من 19.5% في 1994 إلى 17.8% في 1997"[1].

ولهذا انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة وتبقى تركيبة الأجور جد متفاوتة ومتباينة، حيث لا تمثل اليد العاملة الفاعلة في الجزائر أكثر من 4.5% من عدد السكان الإجمالي دون إمكانية حساب اليد العاملة في السوق الموازية أو المصرح بها، ولذلك فإن الاحصائيات المقدرة قد تعكس تطورا لكنها في أغلب الأحيان تكرس التفاوت أكثر في العائدات والأجور[2].

د. **تطور الأسعار والأجور بعد سنة** 2000: لقد شهد المستهلك الجزائري خلال السنوات الأخيرة تحسنا حقيقيا في قدرته الشرائية، فقد تظافرت كل المساعي والجهود تقريبا لتمكين المستهلك الجزائري من استعادة تلك القدرة التي لم يشهد لها مثيل منذ السبعينات من القرن الماضي، ومرد ذلك يمكن في المقام الأول في الرفع من الأجور بنسبة 5% سنويا منذ سنة 1999[3].

---

[1] محمد بوشنافة، أحمد تميزار، **التنمية البشرية في الجزائر**، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرض الإندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، 9-10 مارس 2004، ص150.

[2] جريدة الخبر، العدد 39.8، 14 أكتوبر 2003.

[3] عبد اللطيف بن اشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999-2009**، مطبعة AL FADESIGN، سنة 2004، ص64.

ثم في الأسعار في المقام الثاني التي أثبتت حكمة معتبرة من خلال نمو يقل عن نسبة 2% كوتيرة سنوية، وقد نجم عن هدا التحسن في القدرة الشرائية ارتفاع قوي للاستهلاك بنسبة 5.4% كمتوسط في الفترة الأخيرة (2000-2004)، واختفت الندرة أخيرا، وفي الواقع استهلاك الأسر أهم بكثير مما بيناه بسبب المرتبات التي يدفعها القطاع غير الرسمي (الموازي). وبسبب المساعدات المالية الضمنية الممنوحة للمستهلكين من خلال أسعار الطحين والخبز والماء والكهرباء والمنتجات النفطية والغازية وتسيير الاتجار، ولقد بلغت نسبة هذه المساعدات حوالي 5% من الناتج المحلي الإجمالي[1].

فبالرغم من التحسن الملحوظ في الإيرادات المالية في السنوات الأخيرة فإن الأسعار الاستهلاكية لم تعرف الاستقرار نظرا للتبعية الغذائية للخارج حيث زادت الواردات لتصل سنة 2004 كمبلغ اجمالي قدر ب18.19 مليار دولار، ذلك بزيادة سنوية قدرها 4.4 مليار دولار مقابل 1.13 مليار دولار سنة 2003، وشملت هه الزيادة مجموع فصول الميزان التجاري بنسبة 35% للمواد الغذائية و42% للتجهيزات[2]. وهدا ما سيوضحه الجدول التالي:

[1] خباية عبد الله، مرجع سابق، ص278.

[2] **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**،جويلية 2005ـــ ص.ص 24، 25.

الجدول رقم (30): تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون والمؤشر العام للأسعار خلال 2000-2012

الوحدة: دج

السنة	الأجر الوطني الأدنى المضمون	المؤشر العام للأسعار	
1 جانفي 2001	8000	2000	534.9
1 جانفي 2004	10000	2001	557.4
1 جانفي 2007	12000	2005	111.47
1 جانفي 2010	15000	2009	131.10
1 جانفي 2012	18000	2011	144.10

المصدر: 1. الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، ص77، فصل الأجور.

2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية للثلاثية، 16 ديسمبر 2011، ص29.

وعموما فأسعار السلع الاستهلاكية تبقى دائما عرضة للتقلبات في السوق العالمية/ ومنه فتأثر تأثيرا مباشرا بالعولمة وسلبياتها وهذا راجع لعدد م الأسباب:[1]

- عجز في المواد الغذائية الرئيسية (نقص الإنتاج المحلي) بدرجات متفاوتة، فهو مرتفع بدرجة كبيرة في السكريات والحبوب وبدرجة أقل في اللحوم والبيض.
- الزيادة المفرطة في اعتماد البلاد على الاستيراد الخارجي لتغطية هذا العجز الذي يكلف أعباء مالية معتبرة مما يؤثر مباشرة على زعزعة أسعار السوق الداخلية ويؤثر بدوره على حجم استهلاك الفرد.

[1] خباية عبد الله، مرجع سابق، ص279.

- ان سياسة تغطية الاحتياجات الغذائية بواسطة الاستيراد الذي تعتمد فيه الدولة على جزء هام من عائداتها البترولية لا يمكن اعتبارها ضمان أكيد لاستمرار المحافظة على سياسة الأمن الغذائي نظرا لبروز مشكلة بحجمها وأبعادها الخطيرة.

وبهذا يتضح أن أفضل طريقة للوصول إلى سياسة سعرية تتماشى مع القدرة الرائية للفرد، وتحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة، وتفادي الآثار السلبية للعولمة من جهة أخرى. هو رفع الإنتاج تماشيا مع متطلبات السكان المتزايدة تبعا لمعدلات نموهم المرتفعة من جهة أخرى، وارتفاع وعيهم الغذائي من جهة أخرى، وهذا عن طريق:

- زيادة مساحات الأراضي الصالحة للزراعة المستغلة.
- حشد وتوفير المزيد من القوة العاملة للمساهمة في تطوير القطاع الزراعي.
- استعمال مختلفة التجارب والنظريات والطرق العصرية في العملية الإنتاجية.

ثانيا: تطور سياسة سعر الصرف.

لقد مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل، مما تطلب تحقيق استقرار سعر الصرف، حيث كانت أول مرحلة هي اتباع سياسة تثبيت سعر الصرف بمختلف أشكالها مرفوقة بالرقابة على الصرف في ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وفي ظل تعاقب الأزمات الاقتصادية التي عرفتها البلاد فأتت مرحلة جديدة وهي تحرير الدينار ورفع الرقابة على سعر الصرف التي مرت بعدة مراحل، والتي سوف يتم تناولها فيما يلي:

أ. **سياسة الصرف الموجهة خلال الفترة (1963-1986):** لقد ارتبط نظام الرقابة على الصرف بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتها كل مرحلة من هذه المراحل، وعرف نظام الرقابة على الصرف في مرحلة سياسة الصرف الموجهة ثلاث مراحل:[1]

المرحلة الأولى (1962-1970): كان هدف السطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ والنهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في:

1. التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال: وذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في ان اتفاقيات الاستقلال مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك بين 1962 و1963، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.
2. نظام الحصص: حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من قبل وزارة العمل، كما يجب احترام الحصص المقررة بعد الحصول على الترخيص، من أجل حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.
3. الاحتكار: وذلك بإقامة على العمليات التجارية مع الخارج بواسطة مجموعة من الهيئات الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية، أما ما يتعلق بالسلع والخدمات فقد تم اسنادها إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بها مباشرة.

[1] محمد راتول، **تحولات الدينار الجزائري واشكالية التخفيضات المتتالية وفق أسلوب المرونات**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، جامعة السلف، الجزائر، 2004، ص346.

4. الاتفاقيات الثنائية: أدركت الجزار أهمية هذه الاتفاقيات مما جعلها توسع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقتها التجارية وعبر العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان في عدة مجالات.

المرحلة الثانية (1971-1977): نظرا لما تميزت به هذه الفترة من ظهور الاحتكارات التي تديرها الشركات الوطنية لحساب الدولة وانطلاق الخطة الرباعية الأولى والثانية قامت الحكومة بوضع مجموعة من الإجراءات كإقرار ترخيص اجمالي للواردات يتمثل في غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات بالإضافة إلى تفويض إدارة ومتابعة ومراقبة العمليات التجارية الوطنية في اطار العلاقات الناشئة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية.

المرحلة الثالثة (1978-1986): تزامنت بداية هذه المرحلة بصدر قانون (78-02) والمتضمن لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث أصبحت الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير والاستيراد والاتصال مباشرة بالمصدرين والمنتجين في البلدان التي تربطها بالجزائر اتفاقيات ثنائية، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، كما رسخت فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط معالجة الأوضاع المالية للمؤسسات العامة خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعادة الهيكلة المالية لسنة 1982 واستعادة البنوك التجارية والبنك المركزي صلاحيتها في مجال الصرف تدريجيا عن طريق المشاركة في اعداد التشريعات والتنظيمات وتقييم العملة الوطنية وآثارها وذلك بعد صدور القانون (86-12) عام 1986. 1 محمد راتول , مرجع سابق , ص , 347

ب. سياسة الصرف بعد التحرير منذ (1987):لقد عرف نظام الصرف في هذه المرحلة بسياسة الصرف الإيجابية أو التسيير الديناميكي للصرف وسوف تتم دراستها في المراحل التالية:[1]

المرحلة الأولى الانزلاق التدريجي: يقصد بالانزلاق التدريجي تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنظمة واستمرت هذه المرحلة من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1992، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدماتالأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة وهكذا انتقل سعر الصرف من 4.94دج لكل دولار في نهاية 1987 إلى 8.032 لكل دولار مع نهاية 1989 لتعرف بعد ذلك عملية الانزلاق تسعيرا بداية من 1990، وذلك تماشيا مع تطبيق الإصلاحات، لينتقل بذلك سعر صرف الدينار إلى 12.12 دج لكل دولار، واستمر هذا الانزلاق إلى غاية بداية 1991، حيث وصل إلى 17.76دج لكل دولار واستقر سعر صرف الدينار عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر الستة الموالية.

المرحلة الثانية التخفيض الصريح: قرر مجلس النقد والقرض في أيلول 1991 "سبتمبر" تحفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي، وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في اطار الاستعداد الائتماني، وذلك بنسبة 22% ليصل إلى غاية مارس 1994 "آذار".

ان الاستقرار الذي عرفه سعر الصرف بين سبتمبر 1991 وسبتمبر 1994 لم يكن يقابل الأساسيات الاقتصادية، فقد حدثت صدمات معاكسة في شروط التبادل، بالإضافة إلى التوسع في سياسات الميزانية والنقدية وأدت إلى جعل مستوى التضخم في الجزائر أعلى من المستوى

[1] عبد الله منصوري، **السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير مفتوح**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص.ص 351، 352.

السائد لدى شركائها التجاريين، بالتالي فإن قيمة الدينار الجزائري بالمعدلات الحقيقية كانت قد ارتفعت بنسبة 50% بين تشرين الأول "أكتوبر" 1991، ونهاية 1993، بينما ارتفعت النسبة بين السعر في السوق الموازي والسعر الرسمي في أوائل 1994 إلى أربعة أضعاف بعد أن كانت قد انخفضت من حوالي خمسة أضعاف في منتصف الثمانينات إلى صنفين في سنة 1991، وبتاريخ 1994/04/10 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار التخفيض بنسبة 40%، وأصبح سعر صرف الدينار 36دج لكل دولار أمريكي، وهذا من أجل دعم السعر الجاري للدينار الواحد والحد من التضخم وتعديل الكتلة النقدية وتطبيق أسعار فائدة ملائمة، وإعادة تكوين احتياطي الصرف الأجنبي.

المرحلة الثالثة طريقة التسعير: تمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني لتحديد سعر صرف الدينار بداية من الثلث الأخير لسنة 1994 إلى غاية أواخر سنة 1995، وتعتمد هذه الطريقة على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي، وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة مثقل البنك المركزي، واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض والطلب، بالإضافة إلى نجاح هذا الأخير في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.

المرحلة الرابعة سوق الصرف ما بين المصاريف "التعويم الدار لسعر الصرف": لقد اشترط صندوق النقد الدولي في اتفاق القرض الموسع إنشاء سوق صرف ما بين البنوك في نهاية 1995، وقد أقيمت هذه السوق فعلا وباشرت نشاطها مع بداية 1996.

ولقد عرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا بنسبة 20% بين 1995 و1998، في حين تراجع ب13% ما بين 1998 و2001، وبعد التحسن الحقيقي في قيمة الدينار منذ 201 بسبب تراجع قيمة الدولار أمام اليوري، ولهذا قام البنك المركزي في النصف الثاني من سنة 2003 بإعادة سعر الصرف الفعلي الحقيقي إلى مستواه الذي كان سائدا في نهاية 2002 أين بلغ 79.68 دينار للدولار.

ج. **سياسة سعر الصرف من التحويلية إلى التوحيد**: لقد أرادت السلطات النقدية من هذه الصيغة تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- ✓ تشجيع الادخار المحلي اللازم لتمويل النقدي الداخلي.
- ✓ تضييق الخناق على السوق الموازية للعملات الصعبة.
- ✓ تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل الدفع الأجنبية حرة لاستعمال.

وسوف يتم تناول هذه السياسة كما يلي:[1]

1. الاطار التنظيمي لتحويلية الدينار:

تتطلب تحويلية أي عملة بشكل عام توفر بعض الشروط الأساسية لنجاح هذه العملية من بين الشروط الأساسية ما يلي:

- توفر احتياطات: ذلك أن رفع الرقابة على العملة الصعبة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها، وبالتالي لابد من الاستعداد لهذا الطلب بتوفير العملة الصعبة، وذلك لحماية العملة الوطنية.

[1] لحلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص. ص303، 306.

- مرونة سياسة الصرف: يجب أن تتوفر سياسة الصرف على قدر من المرونة لكي يقوم سعر الصرف بلعب دوره كأداة تنظيم بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، كما ان مرونة الصرف تقضي على أسواق الصرف الموازية.
- اختيار معدل يعكس الواقع الاقتصادي والتطورات المستقبلية للمؤشرات الكلبية والاحتفاظ باستقرار نسبي لمعدل الصرف وتحكما في التضخم.

2. الانطلاق الفعلي لتحويلية الدينار:

تعتبر 1994 بمثابة الانطلاقة الحقيقية لتحويلية الدينار، وذلك بتبني التحويلية التجارية من خلال تحرير المدفوعات الخاصة بالواردات، وهذا ما دفع بالبنك المركزي إلى تبني نظام التسعير لسعر الصرف، أي أنه يخضع للعرض والطلب.

وتم اصدار سلسلة من التعليمات التنظيمية تمثلت في:[1]

- خلال سنة 1995 أدخلت حق تحويل الدينار لمن يريد اكمال دراسته في الخارج، والمرضى الذين يرغبون في تلقي العلاج بالخارج، تعرف هذه العمليات باسم المعاملات الجارية غير المرئية ويشترط تقديم الاثبات على ذلك ويجب أن تكون المبالغ المحولة في حدود المسموح بها سنويا.
- وفي أوت 1997 أصدر البنك المركزي تعليمة تقضي بتحويل الدينار لمن يريد أن يسافر إلى الخارج في إطار الرحلات السياحية.

وبهذه سمحت تلك الإجراءات بتحويلة الدينار بشكل تام ابتداء من 15-09-1997، مما سمح للجزائر بالمصادقة على أحكام المادة لثامنة من القانون الأساسي لصندوق النقد الدولي.

[1]La banque d'Algérie,**La convertibilité du dinar,** Media Banque: le journal interne de la banque central, N53 Alger, Avril-mai 2001.

ولقد جاءت مجموعة من التعليمات تمثلت في: [1]

- ✓ حددت التعليمة (02-98) شروط تحويل العمال الأجانب والمسجلين حسب التنظيم الخاص بالعمال الأجانب شروط تحويل رواتبهم إلى بلده الأصلي.
- ✓ في اطار ترقية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، أصدر البنك المركزي التعليمية (03-2000) والقاضية بالسماح للمستثمرين الأجانب بتحويل الإيرادات الناتجة عن استثماراتهم، وذلك بعد موافقة المصالح الخاصة بمراقبة الصرف في البنك المركزي.
- ✓ سمحت التعليمة (04-2000) لغير المقيمين من الاستثمار في المحافظ المالية وذلك بشراء الأسهم والسندات المتداولة في البورصة دون إعادة تحويلها إلى الخارج.
- ✓ يمكن للمتعالين الاقتصاديين حسب التعليمة (01-2002) أن يقوموا بتحويل الأموال إلى الخارج بهدف تدعيم أنشطتهم المكملة لنشاطهم الإنتاجي في الجزائر وذلك بعد الحصول على الموافقة من مجلس النقد والقرض.

ومع التطورات الإيجابية والنمو المتزايد لاحتياطات الصرف الأجنبي والتي بلغت 110 مليار دولار سنة 2007، والتسديد شبه الكلي للمديونية الخارجية قد أعادت وجوب الحذر والتدرج في تحويلية الدينار لاسيما بعد دخول عملة منافسة للدولار وهي الأورو، إلى جانب العمل على الإدارة الجيدة للاقتصاد الكلي من خلال تدعيم وتقوية النظام المصرفي والمالي والعمل على إرساء الآلة الإنتاجية بشكل فعال ومنوع للاقتصاد الوطني مع الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التنسيق مع السياسة المالية وتوفير احتياطات الصرف، حيث إذا اجتمعت هذه العناصر مع بعضها البعض

[1] la banque dalgerie .op_cit

تصبح قضية التحويلية الكلية للدينار أمرا ممكنا، حيث يكون بإمكانه الوقوف أمام الصدمات الداخلية والخارجية دون مشاكل.

والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات التوازن الخارجي.

الجدول رقم (31): تطور مؤشرات التوازن الخارجي خلال 2000-2014.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر البترول "دولار/ برميل"	28.5	24.74	24.91	28.73	38.35	54.64	66.05	74.66	98.96	62.35	80.35	112.92	111.49	109.38	99.68
سعر الصرف دج/دولار	75.28	77.26	79.68	77.36	72.06	73.36	72.64	69.36	64.58	72.64	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56
سعر الصرف دج/أورو	69.44	69.20	75.35	87.46	89.64	91.32	91.24	95.00	94.85	101.29	99.19	102.21	102.16	105.43	106.90
رصيد ميزان المدفوعات الإجمالي	7.50	6.19	3.65	7.48	9.25	16.95	17.73	29.55	36.99	3.85	15.33	20.14	12.06	0.13	-5.88
احتياطي الصرف	11.90	17.96	23.11	32.92	43.11	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91	162.22	182.22	190.66	194.01	178.90

الأجنبي															
المديونية الخارجية	25.26	22.70	22.64	23.34	21.82	17.19	5.60	5.79	5.92	5.56	5.56	4.40	3.67	3.39	3.73

Source: 1. Banque d'Algerie. Site: Bank-of-Algérie.DZ. تاريخ الاطلاع: .2015/10/15

2. O.P.E.C. Site: www.opec.org..2015/10/12 تاريخ الاطلاع:

المبحث الثالث:الاقتصاد الجزائري بين مواجهة الاقتصاد الموازي و ضبط سياسات الاستقرار الاقتصادي

من خلال ما سبق تبين ان هناك ثلاث اسواق مهمة يحيط بها الاقتصاد الموازي وهي سوق النقد و سوق العمل , سوق السلع و الخدمات هذا من جهة و من جهة اخرئ و جد اهم مؤشر يحركه هو التهرب الضريبي .

المطلب الاول : الاقتصاد الموازي بين مواجهة البطالة و ضبط سوق العمل

حسب تقرير المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي،فإن أهم الأسباب المِدية إلى ممارسة العمل الموازي تتمثل في:[1]

- فشل معظم السياسات الهادفة إلى إعادة إدماج البطالين في الحياة الاقتصادية.
- الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية و عجز القطاع الرسمي على استيعاب البطالين.
- كثافة الاجراءات الادارية و المماطلة في الموافقة إلى جانب التعسف و البيروقراطية، فكلها عوامل يتفق في وجه الباحثين عن العمل فإن كانت هذه الاجراءات قد تمكنت من تحقيق الاحباط في أوساط كثير من الشباب فإنها قد تفتح سبل الممارسة الموازية.
- غياب الاجراءات القانونية و المؤسساتيةالمتأقلمة مع المرحلة الانتقالية للاقتصاد الوطني ساهمت في لعب الدور المحفز لامتداد القطاع الموازي ، خاصة النشاطات غير المهيكلة التي تتوقف على تلك الممارسات الفردية أو الأسرية فالمسألة أكبر من ذلك و تتعداها لتشمل حتى خدمات

[1] عبد القادر بلعربي،**الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي، دراسة قيلسية بمنطقة تلمسان الحضرية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان، 2009-2010،ص,.ص163-164.

المؤسسات الانتاجية الصغيرة و المؤسسات الحرفية غبير المسجلة في السجل التجاري حسب تحاليل خبراء الاقتصاد.

و فيمايلي سوف يتم التطرق إلى:

الفرع الأول: تطور التشغيل الموازي في الجزائر.

من أجل تشخيص واقع التشغيل الموازي في الاقتصاد الوطني تتعرف على مايلي:

أولا : واقع التشغيل في القطاع الموازي في مختلف القطاعات :

إن المسح الذي قامت به دراسة منتدى رؤساء المؤسسات سنة 2009 والذي وضع أهم القطاعات الاقتصادية التي يتواجد بها القطاع الموازي هي كما يلي :

_ في القطاع الزراعي قد بلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر 35% وتبين الإحصائيات إن 34% من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء و 20% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة و 6% في قطاع النقل مقابل 17% بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج و الميكانيك والحلاقة والسياحة وكشفت التحقيقات أن العمل في السوق الموازية لم يعد مقتصرا على المهن الثانوية البسيطة بل امتدد إلى التخصصات التي تتطلب تكوينا عاليا ، يشتغل 18% من أطباء الأسنان في السوق الموازية ، 16% من المهندسين المعماريين و 15% من المهندسين في الإعلام الآلي و14% من المحامين و 9% من الخبراء المحاسبين و 5% من الأساتذة و 4% من المختصين في الصحة وتؤكد الأرقام نفسها أن عددا كبيرا من عمال القطاع الموازي والعمال المؤقتين 49% منهم غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي وبسبب هشاشة الوظائف التي يشتغلونها وعدم ديمومتها وتواضع عائدها المادي ، ويعرف القطاع التجاري اكبر نسبة

عن النشاطات الموازية من بين 1.14 مليون شخص يشتغلون في القطاع التجاري ، يشتغل 548 ألف شخص بصفة قانونية مقابل 592 ألف شخص يشتغلون بطريقة غير قانونية أو ينشطون من دون وجود قانون لنشاطهم ، ويوجد من بين الذين يشتغلون بطريقة قانونية 100 ألف غير مصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي ، وبإضافة الرقم نفسه إلى الذين يشتغلون بصفة غير قانونية يرتفع العدد إلى 700 ألف وظيفة غير قانونية ، وهو ما يعادل 60% من العاملين في القطاع التجاري[1].

وحسب التحقيق الذي قام به مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي من اجل التنمية سنة 2001 اثبت فيه إن الاقتصاد الجزائري يغلب عليه طابع غير الرسمية بحيث قرابة 41% من عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلين ضمن قائمة الصندوق الوطني للتامين الاجتماعي ، كما أن نسبة 24.4% من أصحاب المؤسسات ينشطون بشكل غير رسمي حيث يبلغ عدد المؤسسات الممارسة لمثل هذه النشاطات 159 ألف مؤسسة وكل واحدة منها توظف اقل من 5 عمال ، ونفس الشيء ينطبق على الإجراء فنسبتهم تساوي 8.8% أي ما مجموعه 274500 أجير يعمل في مؤسسات القطاع الخاص[2] .

ولقد بلغت مساهمة القطاع التجاري في الناتج الداخلي لسنة 2007 ما قيمته 17% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات و 25% من فائض الاستغلال خارج القطاع وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها 330 ألف مؤسسة موزعة على 228 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة و30 ألف في نشاط الجملة و25 ألف شركة استيراد[3] .

.1 - د. كسري مسعود،طهراوي دومة علي، **أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل في الجزائر** ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، جامعة الجزائر العدد 12 ، 2014، ص 63.

- كسري مسعود، طهراوي دومة علي ، مرجعه سابق،ص 63. 2

3- بودلال علي ، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000_2010** ،، بحوث اقتصادية عربية , العدد 65 شتاء 2014 ,ص 18-19.

ثانيا: مساهمة الإقتصاد الموازي في التشغيل:

تشير البيانات إلى أن القطاع الموازي في الجزائر يستوعب عددا كبيرا من القوى العاملة للظروف والأسباب التي سبقت الإشارة إليهما، وذلك ما تؤكده دراسة لمنتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية " سنة حيث قدرت عوائد القطاع الموازي في الجزائر ب 8,5 مليار دولار وشكلت 17 % من عوائد الأسر الجزائرية المنتجة وما يعادل 13% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

ويتضمن القطاع الموازي عمالة غير قانونية غير مصرح بها لدى مصالح الضمان الإجتماعي،وكشفت دراسة أجريت في الثلث الثالث من سنة 2007، أن عدد العاملين في القطاع الموازي في الجزائر بلغ 3 ملايين شخص من إجمالي 8,25 مليون شخص بنسبة 35 % من القوة العاملة في الجزائر إلى جانب دراسة دراسة أخرى ل **"جاك شارم، مليكة رمعون**"حول " الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر، تقديرات -مؤشرات- سياسات " من سنة 2014التي نشرها مكتب العمل الدولي حيث بلغت نسبة التشغيل غير الرسمي خلال سنة 2007 حيث يضم القطاع الزراعي وبلغت نسبة 49,7 % ولقد وصلت الى غاية 42,4 %خلال سنة 2013 و يعود الانخفاض طبعا الى استقرار معدلات البطالة في حدود 10 % خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي.

والجدول يوضح هذا:

الجدول رقم (32) :مؤشرات التشغيل الموازي الكلي خلال الفترة 2003-2013 الوحدة: مليون

السنة	التشغيل الكلي	التشغيل الرسمي	التشغيل غير الرسمي	تطور التشغيل غير الرسمي (%)
2003	6684	3774	3116	46.6
2004	7799	4092	4025	51.6
2005	8045	4159	3953	49.1
2006	8870	4322	4711	53.1

2007	8595	4694	4273	49.7
2009	9472	4856	9472	50.4
2010	9736	5227	9736	50.1
2011	9599	5922	9599	45.5
2012	10170	6211	10170	41.8
2013	10788		10788	42.4

Source : JaqueCharmes,MalikaRemaoun,**l'economieinformelleen Algerie,Estimations,tendances,politiques**,Bureauinternationaldu Travail,Juillet 2014 ,p.21

وتبين الدراسة السابقة لجاك شارم أن 34% من عمال القطاع الموازي يشتغلون في مجال البناء و 60% في مختلف النشاطات المرتبطة بقطاع التجارة و2% في قطاع النقل مقابل 17بالمئة بالنسبة إلى المهن المرتبطة بقطاعات النسيج و الميكانيك و الحلاقة و السياحة و الخبازين و الجزارين، وتخسر الخزينة العمومية ما يعادل 7% من عوائد الضريبة على الدخل، فيما يخسر الضمان الاجتماعي 60% و هو مايعادل 585مليون دولار بالنسبة إلى عوائد الضريبة على الدخل و 7.1 مليار دولار بالنسبة لدخول الضمان الاجتماعي، أما خسائر ضريبة القيمة المضافة قدرت ب 300 مليون دولار، ونتيجة تتعدد الانعكاسات السلبية لاتساع الاقتصاد الموازي، أصبح ينظر إليه أنه ومن وجهة نظر أخرى، وهي حسب القطاع العام و القطاع الخاص فلقد شكل القطاع الموازي في الجزائر نسبة27% خلال سنة2007 مرتفعا من 20 % خلال سنة 2000و بما أن جميععمليات التشغيل الحكومي توصف بأنها رسميةفإن هذا المؤشر يميل إلى التقليل من شأن المساهمة الحقيقة للقطاع الموازي في إستحداث فرص العمل، حيث بلغت حصة التشغيل الموازي حوالي 46.2 % في سنة 2007 و هي طبعا خاصة بالقطاع الخاص.

وتظهر الاحصائيات الرسمية أن انخفاضا في معدل البطالة صار متوازي مع تنامي القطاع غير الرسمي، حيث إنخفضت البطالة من 30% إلى 10 % تقريبا على مدى العقد الماضي، ولقد ازدهر

القطاع الموازي وارتفعت مساهمة في جميع المناصب التي وفرها الاقتصاد من 20 % سنة 2000 إلى أكثر من 27 % سنة 2007. وهذا ما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (33): تطور التشغيل الموازي في القطاع الخاص. **الوحدة (%)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة القطاع الموازي من مجموع العمالة	20.2	21.2	21.1	21.1	25.7	26.8	27.6	27.0
حصة القطاع الموازي في عمالة القطاع الخاص	34.9	36.7	36.6	36.4	42.1	34.0	73.8	42.6
معدل البطالة	29.7	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8

المصدر:علي بودلال، **القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000_2010** ، بحوث اقتصادية عربية , العدد 65 شتاء 2014 ،ص.19.

فنلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- هناك تفاوت كبير بين القطاع الموازي في الجزائر ومعدل البطالة بحيث سجل اكبر معدل في سنة 2006 ووصل إلى 73.8% مقابل معدل البطالة بحوالي 12.3%.

- لقد أصبحت السوق الرسمية غير متمكنة من امتصاص طلبات العمل من العارضين او التقليل منه على الأقل .

- يتمثل القطاع الموازي بمختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدور في نطاق غير قانوني سواء بالتهرب الضريبي وعدم التصريح برقم الأعمال أو عدم التقييد بالمعايير الدولية في العمل .

- تشير الإحصائيات إلى إن انه في سنة 2003 تحصل أكثر من 130000 شخص من دخل هذه القطاع حيث ساهم هذا الاقتصاد في السنة نفسها بامتصاص 17.2% من البطالة حسب إحصائيات (cnes) .

الفرع الثاني:مساهمة القطاع التجاري في التشغيل الموازي

لقد بلغت مساهمة القطاعالتجاري في الناتج الداخلي سنة2007 ما قيمته 17% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات و 25% من فائض الاستغلال خارج القطاع، وهو مستوى متواضع بالنظر إلى العدد القليل للمؤسسات التجارية البالغة عددها 330 ألف مؤسسة موزعة على 228 ألف مؤسسة تنشط في قطاع التجزئة و 30 ألف في نشاط الجملة و 25 ألف شركة استيراد[1]وسوف يتم التعرف على مايلي :

أولا:تطور حجم التجارة الداخلية والخارجية:

لقد أكدت الدراسة التي قدمها منتدى رؤساء المؤسسات الجزائرية خلال سنة 2008 أن تراجع إجراءات حماية السوق الجزائرية سمح بنمو واردات السلع في الفترة بين 2001-2008 مستفيدة من تراجع الرسوم الجمركية من 16.4% إلى 8.8% خلال الفترةنفسها،إضافة إلى التوجهات الحالية لانفتاح الاقتصاد الجزائري سلبية جدا،بناء على تحليل حزمة من العناصر الرئيسة تضم:

- التبادلات السلعية،
- تبادل الخدمات،
- ضعف نتائج برامج إعادة تأهيل المؤسسات.

[1]على بودلال، بحوث إقتصاديةعربية،مرجع سابق ص.ص18-19.

ولقد تسبب ارتفاع اجمالي الواردات بين 2000-2008 في انحصار حصة الشركات المحلية في السوق لاسيما القطاع الصناعي المحلي حيث سجل نسبة نمو سالبة قدرت بـــ 2.2%، نتيجة المنافسة غير القانونية، وعدم تناسية القطاع الصناعي،وهو ما شجع القطاع الموازي نتيجة غياب الفوترةمماأدى إلى خسارة في ضريبة القيمة المضافة، والتصريح الجبائي.

وكان نتيجة هذا تفاقم ظاهرة استيراد المنتجات المقلدة أهمها:1 بودلال علي , بحوث اقتصادية عربية , مرجع سابق ,النسيج والجلود وقطع الغيار، والمنتجات الالكترونية والكهرومنزلية والخرداوتن والعطور والصناعات الغذائية،والأدوية،والسجائر وهذا يعود إلى ضعف أساليب الرقابة على المستويات عدة من وزارة التجارة المختصة قانونا بمراقبة العمليات التجارية على مستوى مختلف مراحلها، إلى وزارة الصحة والسكان التي لم تعد قادرة على لعب دورها الصحي في حماية الصحة العامة، وصولا إلى وزارة العمل وحماية العمال ضد التجاوزات الحاصلة في مجال الحماية الاجتماعية إضافة إلى كل هذا خسارة الخزينة العامة لدخول هائلة بسبب التهرب الضريبي، هذا من جهة،ومن جهة أخرى إن نمو واردات الجزائر من مختلف الخدمات فاق نسبة نمو واردات السلع و أكدت أن واردات الخدمات غير المفوترة بلغت قيمتها الإجمالية 20% من إجمالي الواردات،مسجلة نمواسنويا 11% بين سنوات 2000-2007، وهكذا لقد سجلت الجزائر عجزا في مجال الصادرات نتيجة الانفتاح غير المراقب لاستيراد السلع والخدمات لمصلحة القطاع الخاص المحلي والاجنبي، إضافة إلى التنازلات التي قبلتها الجزائر تحضيرا لدخولها إلى المنظمة العالمية للتجارة، إلى جانب اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كما يوضح الجدول التالي عينة ممثلة لسبع ولايات ارتفع فيها عدد الأسواق الموازية وعدد النشاطات فيها :

الجدول رقم(34) : المدن السبع الأولى في الجزائر التي ارتفع فيها عدد الأسواق الموازية والناشطين فيها خلال سنة 2012 :

الترتيب	الولايات	عدد الأسواق الموازية	عدد الناشطين فيها
1	الجزائر العاصمة	147	6156
2	بومرداس	63	1679
3	وهران	52	13750
4	قسنطينة	31	2761
5	بسكرة	29	4080
6	الشلف	28	1924
7	البليدة	27	3629

المصدر : بن عزوز محمد. دحماني. يونس. **القطاع غير الرسمي وجدوئ إدماجه في النشاط الاقتصادي القانوني – حالة الجزائر**، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الجزائر ، ص.392، 2015 .

إن العينة المقدمة في الجدول تؤكد توجه الأكثرية من الفئة العاطلة عن العمل وخصوصا تلك التي سبق لها وان اشتغلت بصفة مؤقتة إلى الأنشطة الموازية لمالها من الخبرة المكتسبة من القطاع الخاص على وجه التحديد من خلال الأجور الزهيدة من جهة ، والتهرب التأميني والضريبي من جهة أخرى ، وهو ما جعل حجم القطاع الموازي يسيطر على 30% من الناتج الداخلي الخام ، و50% من رقم أعمال المتعاملين الاقتصاديين و 70% من واردات الجزائر لا تتطابق المواصفات الدولية وتتمتع ببعض التسهيلات نتيجة ضعف الإجراءات الرقابية على الحدود [1].

1- مريم احمد قدوري ، **الاقتصاد الموازي بين الجزائر ة الإمارات فضاء إبطاله نساء** ، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة 2016، ص .94.

ثانيا:تطور أسعار الصرف الموازية:

لقد عرفت استقرارا إبتداءا من سنة 2005 إذ بلغت قيمة العملةالصعبة في السوق الموازي 94.5 دج مقابل 96 دج في السوق الرسمي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية، والذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3 سنوات، بالاضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج،مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.

أما في السنوات:2007-2013 فلقد إرتفع سعر الصرف الموازي من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها إرتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار، كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام وكذا مؤخرات الزيادة في الأجور بأثر رجعي ما يفتح لهم المجال للانفاق أكثر،وهذا ما يوضحه الجدول .

الجدول (35): تطورسعر الصرف الرسمي و الموازي خلال 2009-2013 الوحدة: الأوروو الدينارجزائري

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف الرسمي	101	93	106	103	103
سعر الصرف الموازي	125	127	142	150	141

المصدر:بورعدة حورية،**الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر،دراسة سوق الصرف الموازي**،رسالة ماجستير في الاقتصاد الدولي،جامعة وهران 2013-2014،ص."بتصرف".

ويبقى سعر الصرف الدينار الجزائري لا يعبر عن قيمته الحقيقية، لأن تدخل البنك الجزائري في إدارة سوق الصرف بعيدا عن أساسيات السوق النقدية، حيث جعل من سعر صرف الدينار سعرا إداريا وليس معوما وسعرا فوق قيمته الحقيقية، ومن آثار الدينار الضعيف إرتفاع الاسعار غير المدعمة (السيارات،قطع الغيار،العلاج بالخارج، الملابس،الدواء)وارتفاع فاتورة الدعم الحكومي (مشتقات النفط، الحبوب، الزيوت، السكر، الحليب)،إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم بداية من الثلاثي الأول لسنة 2016، حيث يمكن أن نعرف تضخم برقمين اثنين (أكبر من 10%)،إلى جانب رفع سعر الفائدة من طرف البنك المركزي لظبط تكلفة الإقراض، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة رأس المال، ومن ثم كلفة الاستثمار،حيث سجل الدينار الجزائري تراجعا أمام سلة العملات الدولية إلى 105.4 دينار ج للدولار و 116.2دينار ج للأورو،وذلك بدافع من العرض المعمم للسيولة وزيادة الطلب على النقد الأجنبي في السوق الموازية للبنوك وهذا من خلال سنة 2015[1].

الفرع الثالث:أهم الاجراءات لمكافحة واحتواء التشغيل الموازي

إن إدماج القطاع الموازي ليست عملية مستحيلة ، خصوصا إذا تم توفير الشروط الضرورية لانتقال هذا القطاع إلى النشاط القانوني والدلائل تؤكد إن كل إصلاح يوفر مزايا إضافية للمؤسسات المصغرة ، ويكون مقرونا بتخفيف بعض الأعباء وسوف يساهم في زيادة منسوب الناتج المحلي .من خلال :

_ إن تكفل أكثر بالمؤسسات المصغرة عبر تقديم تسهيلات قانونية و إدارية، سوف يساعد على إدماج الاقتصاد الموازي في النشاط القانوني وعلية اتخذت الحكومة عبر قطاع التجارة إجراءات بشان

[1] بشير مصيطفى،**نهاية الربيع،(الأزمة والحل)**،سلسلة صناعة الغد،جسور للنشر والتوزيع، الجزائر،ط1،2015،ص-29،بتصرف.

الأنشطة الموازية تمثل في إنشاء فضاءات تجارية حيث تم رصد 6 مليار د.ج لتاهيل 35 سوق جملة و 215 سوق تجزئة خلال المخطط الخماسي 2009/2005 [1].

- تسهيلات أخرى جاءت في البرنامج الاقتصادي 2010-2014 تضمنت تسهيلات للحصول على السجل التجاري ، وتسهيلات بنكية فضلا عن وجود تعليمة صدرت عن وزارتي التجارة والداخلية والتي أوكلت مهمة تنفيذها الجماعات المحلية ، تتضمن منح رخص إدارية مدتها سنتين مرفقة بإعفاءات ضريبية للتجار غير الرسميين ، على ان يتم إدماجهم تدريجا في النشاط المهيكل بعد منحهم سجل ومحل تجاري يمارسون من خلاله نشاطهم التجاري[2] .

- لقد لعبت البرامج الاقتصادية التي تم إطلاقها بدءا من سنة 1996 ، دورا كبيرا في امتصاص اليد العاملة الواردة إلى سوق العمل وهذا من اجل الحد من الأنشطة الموازية وذلك من خلال تقديم مجموعة من الحوافز ، حيث شجعت العمل المقاولاتي شملت امتيازات تتعلق بالحرية في تأسيس المشروع ، والتمكين من عمليات التمويل والمرافقة تتجاوز 5 سنوات كحد ادني والمساعدة على إيجاد منصب عمل ، حيث تمكنت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، من إنشاء 68000 مؤسسة مصغرة يصل القرض فيها إلى 500000 د.ج وقد تمكنت خلال ستة سنوات من خلق 135000 منصب شغل دائم بحجم استثماري يقدر إجماليا ب 1.4 مليار دولار بين سنة 2002 و 2008 [3].

ولكن إذا أخذنا حجم البطالة الذي تم تقليصه بالمقارنة من ارتفاع حجم السكان الناشطين اقتصاديا ، والذي بلغ سنة 2015 حوالي 11932000 نسمة [4].

1- تصريح وزير التجارة السابق السيد بن بادة مصطفى تاريخ ، 2011/05/05.
2- بن عزوز محمد و آخرون، مرجع سابق ،ص ،342،393.
3- قارة ملاك ، مرجع سابق ،ص 177.
4- الديوان الوطني للإحصاء ، حصيلة النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة بينهم، 2015، العدد 726.

فإننا نجد إن نسبة التشغيل ضعيفة جدا والسبب لا يعود إلى ميولات هذه الفئة للنشاط في العمل الموازي وإنما يعود إلى التراجع المستمر في مستوى أداء هذه الأجهزة التي يفرض عليها المرافقة والمتابعة والمراقبة من جهة، وكذلك مناخ بيئة الأعمال الذي مازالت إجراءاته معقدة من جهة أخرى ، حيث جاء في التقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 2015، إن الجزائر تحتل المرتبة 145 مقابل 143 فيما يتعلق بمرحلة إنشاء المؤسسات من أصل 189 دولة وفي المراتب الأخيرة فيما يخص الحصول على القروض وجاذبية الاستثمار[1].

إضافة الى الاجراءات التالية :[2]

- انعاش الاداة الوطنية للانتاج وتشجيع الاستثمارات المنتجة وترقية التشغيل.
- لقد خصصت الحكومة حوالي 4 ملايير دينار لانجاز الاسواق المغطاة التي بلغ تمويلها 10 ملايير دينارخلال سنة 2013 .
- إعفاء بصفة مؤقتة التجار الجدد فيالمواقع المهيئة من طرف الجماعات المحلية من الضرائب.
- وضع آليات قصد السماح اللذين ينشطون في القطاع غير القانوني باعلام السلطات حول المشاكل التي يواجهونها، إضافة إلى ضرورة العمل مع الفرق المحلية، قصد تحديد مختلف أشكال التمييز والقضاء عليها،ومباشرةاصلاحات في مجال التطبيقات وجعل حقوق لملكية والتجارة في متناول الجميع.

1- بن عزوز محمد و آخرون ، مرجع سابق ، ص 393.

[2]الملتقى الدولي حول اشكالية **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "سبل الانتقال نحو الرسمية"،وزارة التجارة ،**

الجزائر،.2013 بتصررف

- اجبارية استعمال الصكوك للحد من الكتلة المالية المتداولة في السوق الموازية التي تستقطب أغلب المتعاملين الإقتصاديين إليها رغم حيازتهم على السجلات التجارية.
- وجوب اختيار دقيق لمن يقدمون بهذه الاجراءات من أجل أن تكون ناجحة.

كما أعلن وزير التجارة السابق بختي بلعايب يوم الخميس 12-10-2015 عن القضاء على **945 سوق موازية** إلى غاية نهاية سبتمبر من مجموع **1368 سوق موازية** تم احصاؤها، وكذا ادماج 2000 تاجر غير قانوني من مجموع 45000 تاجر في السوق القانونية، إلى جانب إنجاز 10 أسواق جملة سيتم إستلام ثلاثة منها سنة 2016" **للمزيد للاطلاع أنظر الملحق".**

المطلب الثاني : دور السياسة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي

تشكل الايرادات الضريبية في الجزائر كما عرفنا سابقا إحدى الروافد الهامة لميزانية العامة للدولة وتشكل الجباية البترولية الجزء الأكبر منها بالمقارنة مع ايرادات الجباية العادية التي ظلت دون المستوى المطلوب من حيث نسبة المساهمة بالرغم من توالي عديد الاصلاحات والبرامج الهادفةلتعظيم المكاسب منها وتعويض مخاطر انهيار أسعار المحروقات، كما هوحادث اليوم، لأنه لازال خبراء صندوق النقد الدولي يحذرون من ازدياد عجز الميزانية العامة للدولة إلى غاية 2016، و يحدث هذا ظل تنفيذ برنامج المخطط الوطني (2010-2014) من جهة، و في ظل تعبئة الموارد للشروع في تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الاقليم آفاق 2030 من جهة أخرى، لكن بالمقابل نجد أهم مؤشر اقتصادي يؤثر في فعالية الايرادات الضريبية و هو التهرب الضريبي الذي يعد أهم مورد من موارد الاقتصاد الموازي الذي تأثرت به الخزينة العمومية، رغم اتباع العديد من الاستراتيجيات و الاجراءات الصارمة من أجل مكافحته.

الفرع الأول: أبعاد التهرب الضريبي في الجزائر :

يعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار و ذات جذور تأخذ أبعادا واسعة و تتداخل منها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، و تختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، و هو داء خطير لم تسلم منه أي دولة في العالم متقدمة كانت أم نامية و لكن بدرجات و نسب متفاوتة، و يعتبر التهرب الضريبي أحد أشكال الفساد المالي بصفة خاصة، و الاقتصاد الموازي بصفة عامة ، و الذي ينمو بالموازاة على حساب الايرادات الضريبية.

أولا: مظاهر التهرب الضريبي :

تتمثل مظاهر التهرب الضريبي و الأكثر ممارسة من قبل المكلفين في الجزائر فيما يلي:[1]

- محاولة اخفاء المبالغ أو المنتجات التي يطلق عليها الرسمعلى القيمة المضافة من طرف كل شخص مدين به، و خاصة المبيعات بدون فاتورة.
- تقديم وثائق مزورة أو غير صحيحة للاستناد إليها عند الطلب الحصول عند تخفيض أو خصم أو إعفاء أو استرجاع للرسم على القيمة اللمضافة .
- القيام عمدا بنسيان تقييد أو إجراء قيد حسابات أو القيام بتقييد إو إجراء قيد في الحسابات غير صحيح أووهمي في دفتر اليومية ودفتر الجرد المنصوص عليهما في المادتين 9 و 10 من القانون التجاري أو في الوثائق التي تحل محله.

[1] ناصرشرقي، **التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته بالاشارة إلى حالة الجزائر**،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2011-2012ص.ص 239-240.

- إستخدام أسماء مستعارة وإستئجار السجلات التجارية هذه الممارسات تساهم في انتشار التزوير فضلا على زيادة حاملي السجلات التجارية المزورة.
- تكوين شركات الواجهة والتمويهية والتي تتميز بالكثير من الممارسات المشبوهة مثل انشاء الكيانات القانونية، التشطيب، تحويل الشركات، تغير مناطق النشاط.
- السوق العقاري غير الشفاف الكثير من المعاملات العقارية تتم تحت المكاتب ولا يصرح بها وتعطي تحويلات مالية ضخمةغير خاضعة للضريبة.
- شبكات الإحتيال المنظمة والتي تنشط خارج الحدود الجغرافية وهي شبكات عابرة للقارات والتي في الكثير من الحالات تلجأ إلى إرتكاب الجرائم من أجل الدفاع عن مصالحها مثل تجارة التبغ و المخدرات ...الخ,.

ثانيا : أسباب التهرب الضريبي:

يمكن حصر أهم أسباب التهرب الضريبي من خلال ما سبق في الفصول التي تطرقنا فيها إلى هذه الظاهرة إلى مايلي: [1]

- أسباب تقنيه تكمن في تعقد النظام الظريبي الجزائري وصعوبة تقديم المادة الخاضعة للضريبة ويكمن هذا التعقد في العدد الكبير من النصوص التشريعية في هذا الصدد دعت الكثير من الوكالات الدولية الى تبسيط وتخفيف والإستقرار في القاعدة الضريبية في الجزائر، إلى جانب تعدد المعدلات الضريبية في الماضي لا سيما بعد قانون المالية لسنة 2007 .
- أسباب سياسية تكمن في استخدام الإيرادات الضريبية في تمويل الخدمات العامة والتي تعمل على إستقرار السياسي في الجزائر.

[1] ناصر شرقي , مرجع سابق , ض, 240

- أسباب إقتصادية والتي كانت نتيجة دخول الإقتصاد الوطني في برامج التعديل الهيكلي خلال فترة التسعينات ثم برامج الإنعاش الإقتصادي حيث كل واحدة تميزت بوضع قوانين مالية مختلفة عن بعضها البعض.

علاوة على ذلك فإن التكلفة التي يتحملها المكلفون بالضريبة الناشئة عن تفقدعمليات سداد الضريبة وتتمثل هذه التكاليف غير المباشرة عن التعقيد في النظام الضريبي الجزائري.

الفرع الثاني:مساهمة التهرب الضريبي في خسائر الخزينة العمومية:

لقد حددت المديرية العامة للضرائب في الجزائر أن أهم مظاهر التهرب الضريبي هي :[1] البيع والشراء بدون فواتير

- تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي
- تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال
- تخفيض الثمن المصرح به لدى الجمارك
- إستخدام التسديدالنقدي بدل التعامل بالشيكات
- التغير القانوني والمحاسبي لمختلف القوانين الأساسية والسجلات التجارية.
- إقامة النشاط التجاري وغيره ضمن مناطق غير حضرية وغير تجارية وهكذا يكون الأثر مباشرة على الإيرادات العامة للخزينة العمومية، لاسيما الضرائب الغير مباشرة.

أولا: مواردالتهرب الضريبي:

[1] ولهي بوعلام , مرجع سابق , ص , 219

تتمثل أهم المصادر المالية المغذية لتمويل التهرب الضريبي وتوسعه فيمايلي:

أ- تطور القطاع الخاص: لقد جاء التقرير الأول المتعلق بالإحصاء الإقتصادي سنة 2011 أن 66% من مؤسسات النسيج الإقتصادي في الجزائر تعتبر أن العامل الضريبي هو عامل معيق أكثر منه عملا مشجعا لا سيما عند القطاع الخاص ولقد إختلفت النسبة من قطاع لآخر كالتالي:[1]

- قطاع التجارة : 68,9 %
- قطاع الصناعة : 65,1 %
- قطاع الخدمات : 63,7 %
- قطاع المؤسسات الصغيرة : 70,9 %
- القطاع الريفي : 70,5 % ولتوضيح الصورة أكثر فإن عديد الشركات تتهرب من إيداع الحسابات الإجتماعية لدى المركز الوطني للسجل التجاري.

طبقا لأحكام القانون التجاري لا سيما المادة 717 فإن الحسابات الإجتماعيةعبارة عن سلسلة من ثلاثة جداول محاسبية وهي :

- جدول حسابات النتائج
- الأصول – الخصوم
- وذلك أن عملية الإيداع تدخل في إطار الإشهارات القانونية الإجبارية بالنسبة للأشخاص الإعتباريين الذي يقصد به إطلاع الغير "هيئات مالية وإدارية متعاملين إقتصاديين، تجار"

[1]Office nationale des statistiques , collections statistiques , N0 172 Juillet 2012, premiere recensement economique.p.31[1]

بمضمون الحسابات الإجتماعية والتي يمكن من خلالها الحصول على صورة حقيقية للصحة المالية للشركات التجارية، وبالرغم من العقوبات المنصوص عليها والمقدرة بغرامة من 30.000 دج الى 300.000 دج فإن نسبة إيداع الحسابات الإجتماعية لم تتعد 50 % من مجموع المؤسسات المعنية بهذا الإيداع مما يطرح شكوك حول التهرب الضريبيكما يبينه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم(36): إيداع الحسابات الإجتماعية للشركات خلال الفترة "2006-2009"

السنوات	عدد الشركات المعنية بالإيداع (1)	عدد الشركات المعنية التي أودعت حساباتها (2)	النسبة(2/1)
2006	89255	23852	% 126,7
2007	91589	36233	% 39,6
2008	94438	44216	% 46,8
2009	102166	49172	% 48,1

Source : Ministere du commerce ;Centre Nationale du Registre du commerce , statistique Algerie,2010.p103

تهريب رؤوس الأموال:

يرجع كثير من المحللين أن انهيار الأسواق المالية نهاية 2008 كان بسبب المضاربة وتهريب رؤوس الأموال، مما حتم إعادة النظر في النظام الرقابي وفي حرية إنتقال رؤوس الأموال وفي الجزائر تشير

[1] ولهي بوعلام،رسالة دكتوراه،مرجعسابق،ص 220

الدراسات إلى أن الأساليب المستخدمة في تبييض الأموال تنقسم إلى أساليب بسيطة وأخرى معقدة كالتالي:[1]

الأساليب البسيطة : وهي أساليب يلجأ إليها عادة الأشخاص ذوي المعرفة المحدودة الذين يفتقرون للخبرة في المجال المالي ويفضلون الدخول في مشاريع بسيطة يديرونها غالبا بأنفسهم أو من طرف ذويهم للتمكن من السيطرة عليها و تتم هذه الطرق غالبا بمايلي:

- شراء وبيع الأراضي
- شراء وبيع سكنات أو إستئجارها
- تشييد مراكز تجارية
- ممارسة أنشطة تجارية.
- ممارسة أنشطة تجارية مختلفة مثل بيع الأجهزة الكهرومنزلية الملابس
- الأنشطة الخدماتية البسيطة مثل نقل البضائع والمسافرين
- إيجار السيارات، محطة غسل السيارات
- إنشاء شركات متوسطة الحجم للتصدير والإستيراد

الأساليب المعقدة : وهي أساليب يلجأ إليها المجرمون المحترفون خاصة عندما يبلغ المبلغ المالي حدا كبيرا، وهي تتم بمساهمة مختصين في التجارة والمالية وهي تتم عن طريق :

[1] ولهي بوعلام،**أثرالفسادالضريبي على تعبئةالإيرادات العامة في الجزائر**،مداخلة في المؤتمرالدولي حول "تقييم آثاربرامج الإستثمارات العامةوانعكاساتهاعلى التشغيل والإستثماروالنموالإقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعةسطيف1،12/11 مارس2013،صص 14-15

1- **تهريب الأموال**: حيث تتجه الأموال نحو الدول الآمنة قضائيا وجبائيا وهي تتم بواسطة عمليات التجارة الخارجية عن طريق التلاعب في الفواتير والتصريحات الجمركية وهذا يتطلب إنشاء شبكة من الشركات الوهمية داخل وخارج الوطن إضافة إلى اللجوء إلى خدمات محترفي تزوير الوثائق.

2- **المشاريع الإستثمارية**: حيث يتم الإستثمار في مشاريع مختلفة بواسطة أنظمة للتشجيع والمساعدة المتاحة عن طريق صندوق دعم تشغيل الشباب(ANSEJ) وصندوق دعم الإستثمار (ANDI) وذلك للحصول على قروض بنكية يتم تمديدها عن طريق الأموال غير الشرعية .

ولقد دلت آخر الإحصائيات أن عدد القضايا الصادرة فيها أحكام قضائية قد بلغت 24 خلال السنوات 2007-2009.

إلا أنه ولغرض مكافحة غسيل الأموال فقد إتبعت الجزائر ما يلي:[1]

تم إستحداث وحدة المعلومات المالية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-127 المؤرخ في 2002/04/07 الصادر عن رئيس الوزراء المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 08-275 المؤرخ في 6 سبتمبر 2008 وسميت خلية معالجة الإستعلام المالي وقد اعتبرها المرسوم مؤسسة عمومية مستقلة لدى وزير المالية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال القانوني، وقد تم تكليف الخلية لمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال.

- تم تحديد الجهات الخاضعة لواجب الإخطار بالشبهة بموجب المادتين 19 و 20من القانون المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والمتمثلة في البنوك والمؤسسات المالية والبريد وشركات التأمين، إضافة إلى كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم في إطار مهنته

[1] مجموعةالعمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، **تقريرالتقييم المشترك مكافحةغسيل الأموال وتمويل الإرهاب الجزائرلسنة 2010**،ص 43,

بالإستشارة أو بإجراء عمليلات إيداع أو مبادلات أو توضيفات أو تحويلات أو حركة رؤوس الأموال خاصة على مستوى المهن الحرة، وخاصة المحامين والموثقين ومحافظي البيع بالمزايدة، وخبراء المالية، والوكلاء الجمركيين، وأعوان الصرفن والسماسرة، ومؤسسات الفوترة، وكذا الإتجار بالمعادن الثمينة، والأشياء الأثرية.

- أوجبت المادة 21 من ذات القانون على مصالح الضرائب والجمارك أن خلال قيامها بأنشطتها الخاصة بالتحقيق والمراقبة عن حركية الأموال والصفقات قد تكون ناشئة عن جرائم وجنح أو تستعمل لتمويل العمليات الإجرامية."لمزيد أنظر الملاحق"

وفي الواقع العملي لقد بلغ عدد الطلبات "510" طلبا بالشبهة أغلبها من قطاع البنوك كما يبرره الجدول الموالي:

الجدول رقم (37): مصادر الإخطارات التي تلقتها خلية معالجة الإستعلام المالي بوزارة المالية:

جهة الإخطار	العدد	النسبة المئوية (%)
البنوك	479	93,74
البريد	5	0,98
مراقبي الحسابات	3	0,59
الجمارك	17	3,33
الضرائب	1	0,20
الشرطة القضائية	3	0,59
سفارات أجنبية	1	0,20
وزارة الخارجية	1	0,20
المجموع	510	100

المصدر: مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقرير التقييم المشترك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالجزائرلسنة 2010،ص49

3- المخالفات التجارية :

إن الغش والمخالفات التجارية مهما كان نوعها مصدرا من المصادر الرئيسية للتهرب الضريبي، ولقد توصلت وزارة التجارة إلى رصد أهم المخالفات خلال الفترة " 2008-2012 " وقد تم ترتيب رقم ترتيب المجال مهرب ومخفي عن مصالح الرقابة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (38) : النتائج السنوية للرقابة الإقتصادية وقمع الغش في الجزائر

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012
عدد التدخلات	897062	982712	990565	795158	1009261
عدد المخالفات	179060	185266	181781	159965	182984
رقم الأعمال المخفي 105 دج	38,39	60,1	53,3	42,2	51,7

المصدر: ولهي بوعلام، أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة في الجزائر، مداخلة في المؤتمرالدولي حول "تقييم آثاربرامج الإستثمارات العامةوانعكاساتهاعلى التشغيل والإستثماروالنموالإقتصادي خلال الفترة 2001-2014 جامعةسطيف،12/11 مارس2013 . ص17**.**

من خلال الجدول يمكن التنبيه أن رقم الأعمال المخفي لا يعني بالضرورة أنه غير مغرم عليه وبالتالي لا يدرج ضمن التهرب الضريبي فمن الطبيعي جدا أن مخالفة التاجر القوانين المتعلقة بالضبط التجاري إلا أنه في المقابل بقوم بعملية التصريح الجبائي ويسدد مستحقاته الجبائية لكن المخالفات التجارية والغش تساهم في تغذية الإقتصاد الموازي.

الفرع الثالث: آثار التهرب الضريبي على النشاط الإقتصادي:

تتجلى أهم آثار التهرب الضريبي على النشاط الإقتصادي بصفة عامة، وعلى عناصر الميزانية العامة بصفة خاصة فيما يلي:

أ- تحويل الموارد والإيرادات :

وهو يمثل وجها مهما من أوجه التهرب الضريبي ولا سيما الإقتصاد الريعي، كما هو الحال في الجزائر التي تعتمد معظم عائداتها على مصدر واحد وهو النفط وإلى جانب غياب آليات الرقابة والإشراف الكافية من جهة ومن جهة أخرى أن أغلبية هذه العائدات لا تاتي من الضرائب المفروضة فمن السهل إخفاء هذه العائدات ، ومن الصعب معرفة المبالغ التي يجري تحويلها وعليه تحافظ السلطة الحاكمة على مستويات متدنية من الشفافية والمساءلة ومن ثم يقع التهرب من دفع الضرائب، إذ أن الشركات والأفراد الذين يملكون أيضا القوة الضخمة للتأثير في جباية الضرائب ومفتشي الحكومة لتفادي دفع الضرائب وهم قادرون كذلك على التأثير في صانعي القرارات وفي المحاكم لتفادي النتائج أو الأحكام،وهنا يقع العبء الضريبي على الطبقات الوسطى والمتدنية الدخل كما تتقلص قاعدة إيرادات الدولة.[1] وفيما يلي نستعرض بعض الإيرادات المهربة من خلال الإحصائيات التالية.

1- الإيرادات المهربة من خلال التحقيق في وثائق المكلفين بالضرائب:

إن هذا النوع من الرقابة يجري تنفيذه في المصالح الخارجية للوعاء"مفتشيات الضرائب" دون برنامج مسطر أو محدد سلفا وهومرتبط بعدد الملفات المراقبة من جهة ودرجة كفاءة العون المكلف بعملية

[1] **منظمة البرلمانيين العرب ضد الفساد ، الدليل البرلماني العربي لضبط الفساد تاريخ الإطلاع2014/12/11**

www.avpenet work .org

الرقابة الجبائية وهو ما ينعكس سلبا على النتائج المتحصل عليها، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(39): إيرادات الرقابة الجبائية على وثائق المكلفين بالضريبة الوحدة: مليار / دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الملفات المراقبة	30894	32795	30365	30029	27291
المبالغ المثبتة المهربة	33,16	30,01	28,24	32,29	26 ,22

المصدر: وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب رقم 58 لسنة 2012،ص6

1- الإيرادات المهربة نتيجة الرقابة الجبائية على المعاملات العقارية:

إن مراجعة أثمان المعاملات العقارية المصرح بها تشكل أحد أهم الأدوات في مكافحة التهرب الضريبي في الميدان وهو يخص المعاملات التالية:

- العقارات المبنية - العقارات غير المبنية - مراقبة المداخيل العقارية

الجدول رقم(40): تطور مردودية الرقابة على المعاملات العقارية للفترة (2003-2007)

السنوات	عدد الملفات المراقبة	الحقوق والغرامات(10^5) دج	معدل النمو(%)
2003	24,268	1813,16	/
2004	31,707	2375,83	31
2005	34,378	2546,04	7,20
2006	31,323	2478,11	2,67-
2007	33,177	2747,56	10,85

المصدر : ناصر مراد، **واقع التهرب الضريبي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية جامعة الجزائر،كلية الحقوق، عدد 03 ،2005،ص 261.

ويلاحظ أن عدد الملفات المراقبة ضئيل جدا بالمقارنة مع حجم المعاملات التي تتم في هذا المجال

ب-صعوبة ممارسة أنشطة الأعمال :

لقد أدى التهرب الضريبي كأحد أبرز عناصر الفساد الضريبي إلى تقهقر مرتبة الجزائر في الترتيب العالمي إذا أصبحت تحمل المرتبة 148 من أصل 183 دولة وهذا من خلال مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال وهذا خلف دول عديدة والدول العربية بصفة خاصة وتحتل الجزائر المرتبة 167 عالميا في مؤشر تسهيل الملكية تليها المرتبة 150 عالميا في مؤشر سهولة دفع الضرائب، وهو ما يعكس حجم الصعوبات التي تعاني منها الشركات جراء بعض التعقيدات الإدارية مثل تسهيل عقد الملكية إضافة إلى المطالبة وغياب الشفافية أحيانا عند تأسيس الأوعية الضريبية وعدم سهولة التحصيل الجبائي في ظل غياب الحكومة الإلكترونية المجسدة لنظم المعلومات في الميدان حسب الجدول التالي.

الجدول رقم (41) : ترتيب الدول على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

الدولة	الترتيب العالمي لسنة 2011	الترتيب العالمي لسنة 2012
الجزائر	143	148
المغرب	115	94
الأردن	95	98
السودان	135	135
تونس	40	48

المصدر: البنك الدولي، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2012**، ص 6،

وبصفة أدق فإن الممارسات الجيدة في مختلف الأعمال تركز حسب ما يوضحه الجدول الموالي، ترتيب الجزائر حسب سنة 2011.

الجدول رقم(42): ترتيب الجزائر حسب مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال:

المؤشرات	الترتيب من أصل 183 دولة
تسهيل بدأ النشاط التجاري وتأسيس الشركات	148
تسهيل إستخراج تراخيص البناء	118
تسهيل تنفيذ العقود	122
تسهيل تسجيل الملكية	167
تسهيل الحصول على الإئتمان	150
حماية المستثمرين	79
تسهيل دفع الضرائب	164
تسهيل التجارة عبر الحدود	127
تسهيل تسوية حالات الإعسار	59

المصدر: ولهي بوعلام، **أثر الفساد الضريبي على تعبئة الإيرادات العامة**، مرجع سابق ص21

يلاحظ أن من خلال هذه المؤشرات أن الجزائر تعاني من الفساد الإداري وعدم إحترام القوانين والبيروقراطية التي تؤثر على حاكمية وفعالية المؤسسات، حيث ترتبط هذه الأخيرة بأهم العناصر التالية:

- عدم الإنخراط في قضايا الفساد الإداري مهما كانت المبررات
- إحترام مختلف القوانين التجارية والضريبة تفاديا لأي نوع من أنواع الخطر الضريبي أو التجاري وهي مشكلة تخص الجزائر لوحدها بالمقارنة مع بعضالدول.
- تطبيق مبادئ الشفافية والحوكمة في مجال التسيير .

الفرع الرابع: إستراتيجية مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر:

إن تحسين مستوى التحضر الجبائي هو هدف استراتيجي للإدارة الجبائية تسهر المديرية العامة للضرائب على ممارسة مهامها في مجال الرقابة مع السعي إلى تحسين نوعية هذه الرقابة، من اجل ذلك تم وضع عدة وسائل في مجال الرقابة ومكافحة مختلف أشكال التهرب الضريبي.

اولا: الرقابة الجبائية كأداة لقمع التهرب الضريبي:

لقد اتخذت الجزائر إجراءات ردعية على كل من سولت له نفسه التهرب من الضريبة، لا سيما بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 1992، الذي اعتبر أن التهرب الضريبي جناية وجريمة اقتصادية، فعملت الإدارة الجبائية على مراقبة كل التصريحات، المداخيل، النفقات الخاصة بالمكلف لمكافحة هذه الظاهرة، من هنا أوجبت قانونية الرقابة والتحقيق الجبائي على كل القرارات والوثائق المقدمة للإدارة الجبائية قصد التوزيع العادل للعبء الجبائي.

ا- **قانونية الرقابة الجبائية:** يعطي النظام الجبائي الجزائري الإدارة الجبائية حق الاطلاع على تصريحات المكلفين والبحث عن التجاوزات التي يقومون بها من خلال ما يلي[1]:

1- حق الاطلاع: يعمل أعوان الإدارة الجبائية على تصفح الوثائق المحاسبية الموجودة بحوزة المكلف بالضريبة قصد تأسيس الوعاء الضريبي بموجب المواد 45 و46 من قانون الإجراءات الجبائية، لإدارة الضرائب حق الاطلاع أمام كل الهيئات الإدارية العامة، والمؤسسات الخاصة دون اعتراض وإلا تقع المؤسسة أو الشخص تحت مجموعة عقوبات رفض حق الاطلاع.

2- حق التفتيش: للأعوان الجبائيين الحق في الرقابة والتفتيش دوريا التصريحات المقدمة من طرف المكلف بالضريبة، فيتم بذلك التأكد من حسن تطبيق التنظيم الخاص بالصرف وهذا من خلال القيام بالتحقيقات لدى الخاضعين للضريبة الممارسين لنشاط الحرف.

[1] - بكريني بومدين ، يوسفي رشيد ،**السياسة الجبائية و إشكالية الغش الجبائي في الجزائر ، دراسة تحليلية و إقتصادية** ، مجلة المالية و الأسواق ، جامعة مستغانم ،الموقع : www.asjp.cerist.dz/downloal ، تاريخ الإطلاع : 2018/01/15.

3- حق الاستدراك والاسترجاع: تسترجع الحقوق الناتجة عن التسوية والرقابة إما عن طريق تعديل الاقتطاع أو إنشاء اقتطاع جديد حيث يتم استدراك كل خطا يترتب عن نوع الضريبة والرسم في اجل أقصاه 04 سنوات.

ب: التحقيق المصوب vérification ponctuelle:

هو إجراء رقابة موجه اقل شمولية وأكثر سرعة واقل اتساعا من إجراء التحقيق في المحاسبة، يتضمن هذا الإجراء مراقبة الوثائق الثبوتية والمحاسبية.

يتمحور التحقيق المصوب أساسا حول: [1]

* مراقبة قانونية للحسومات المتعلقة بالرسم على القيمة المضافة واصل التسبيقات والحصص الممنوحة والنسب المطبقة و الإستردادات الملتمسة.

* مراقبة عناصر المحاسبة بناء على التصريح بالنتيجة (أعباء الامتلاكات والمؤونات).

* مراقبة الإستردادات ولقروض الضرائب.

* مراقبة العجز المتكرر والامتيازات الجبائية الممنوحة والأرباح المعاد استثمارها.

حيث يهدف هذا الأخير من الرفع من عدد عمليات الرقابة مع التخفيض من عدد المعاينات بعين المكان إذ يسعى إلى تصحيح الإغفالات والأخطاء والنقائص التي يتم الكشف عنها.

ج- التحقيق في المحاسبة: vérification de comptabilité:

هو تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة وإجراء كل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها.

يرمي هذا التحقيق إلى مراقبة التصريحات الجبائية المكتسبة من طرف المكلفين بالضريبة ويجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان ما عدا في حالة طلب معاكس من طرف

[1]- عبد الرحمان قروي، **دور مفتش الضرائب في الحد من ظاهر التهرب الضريبي ، دراسة حالة الجزائر** ،÷ مجلة دراسات جبائية ، جامعة البليدة ، العدد 02 ، 2013 ، ص 251 و ما بعدها.

المكلف بالضريبة يوجه كتابيا وتقبله المصلحة أو في حالة قوة قاهرة يتم إقرارها قانونا من طرف المصلحة.

د- التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة:

Vérification a approfondie de situation fiscale ensemble

تم إنشاؤه بموجب قانون المالية لسنة 1992 وفقا للمادة 131 مكرر من قانون الضرائب المباشرة، لم يتم الشروع فيه إلا في سنة 2001، وذلك نظرا للظروف الأمنية غير المستقرة التي عرفتها الجزائر يمكن للمفتشين أن يشرعوا في التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة للأشخاص الطبيعيين بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي، سواء توفر لديهم موطن جبائي في الجزائر أم لا، عندما تكون لديهم التزامات متعلقة بهذه الضريبة.

وفي هذا التحقيق، يتأكد الأعوان المحققون من الانسجام الحاصل بين المداخيل المصرح بها من جهة، والذمة أو الحالة المالية والعناصر المكونة لنمط معيشة أعضاء المقر الجبائي من جهة.

ويمكن القيام بتحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة عندما تظهر وضعية الملكية وعناصر نمط المعيشة لشخص غير محصن جبائيا وجود أنشطة أو مداخيل متملصة من الضريبة.[1]

وبالتالي فهو يسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

* ضمان أن التصريحات الموضوعية مشكلة بطريقة شرعية.

* مراقبة التجانس بين المداخيل المصرحة مع الذمة المالية والإجمالية للمكلف.

ثانيا: تقييم عمليات الرقابة الخاصة بالتحقيقات الجبائية:

تقيم كفاءة أي دولة على مدى استعدادها في تحصيل مختلف الضرائب إلى صناديق الدولة، بالتالي السهر على أن لا يتهرب كل مكلف من ما عليه من الضرائب، من هنا دعمت إدارة الضرائب سنة 1998 بهيكل رقابي جبائي جديد، وهو موضح من خلال[1]:

[1]- عبد الرحمان قروي ,مرجع سا بق ، ص 253.

ا- مرحلة ما قبل إنشاء مديرية البحث والمراجعات: عرفت هذه المرحلة الإصلاح الضريبي في الجزائر، فكان مستوى الحد من ظاهرة الغش الضريبي متذبذب مما ساعد على انتشار وتغلغل هذه الظاهرة، حيث تبين نتائج الرقابة خلال السنوات 1992-1998 انه تم برمجة حوالي 7811 قضية من مجموع المكلفين، مما يدل على ضالة العدد بالمقارنة مع المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي غير أنها سمحت هذه الرقابة باسترجاع حقوق تقدر ب 38708 مليون دج وان زيادة عدد الملفات الخاضعة للرقابة سنويا لم تحد من ظاهرة التهرب حيث بلغت المردودية حسب كل قضية، سنة 1998 ما يعادل نسبة 27% من مجمل مردودية القضايا.

ب- مرحلة ما بين إنشاء مديرية البحث والمراجعات:

أمام النقائص المسجلة على مستوى عمليات الرقابة الجبائية قبل عام 1998 تم إنشاء مديرية البحث والمراجعات حيث عرفت هذه الأخيرة متابعة توجيه الرقابة الجبائية على المستوى المركزي فقامت بتسطير برامج من خلال توجيه الرقابة للمكلفين الممارسين لنشاطات التصدير والاستيراد وتجارة الجملة.

والجدول التالي يوضح هذا.

الجدول رقم (43): نتائج الرقابة الجبائية بعد إنشاء مديرية البحث والمراجعات (1999-2013)

السنوات	نتائج التحقيقات المحاسبية VC		نتائج الرقابة المعمقة VASFE		المجموع العام	
	العدد	المردودية بالمليون دج	العدد	المردودية بالمليون دج	عدد الملفات المراقبة	المردودية بالمليون دج
1999	1406	11786	-	-	1406	11786
2000	1696	10308	-	-	1696	10308

[1]- بكريتي بومدين ، يوسفي رشيد ، مرجع سابق .

2001	1740	12858	99	320	1839	13178
2002	1672	17016	165	796	1837	17812
2003	1748	15563	223	715	1971	16278
2004	2118	10427	238	815	2356	11242
2005	2217	15047	258	738	2475	15785
2006	2228	73670	258	985	2506	74655
2007	2194	14037	438	1307	2632	15344
2008	2374	20533	357	1358	2731	21891
2009	2483	74595	381	1288	2864	75883
2010	1989	41503	396	5896	2385	47399
2011	1444	34153	204	1633	1648	35786
2012	1682	31359	18	99	1700	31458
2013	1809	36255	299	1507	2108	37762

المصدر: إحصائيات المديرية البحث والمراجعات نقلا عن:بكريتي بومدين، يوسفي رشيد، **السياسة الجبائية وإشكالية الغش الجبائي في الجزائر، دراسة تحليلية واقتصادية**، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم.الموقع WW.ASjP.CERIST.DZ/DOWNLOaL الاطلاع 2018/01/15

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

* زيادة عدد الملفات المراقبة خلال هذه الفترة مقارنة بالمرحلة الأولى مما استدعى تقييم مهام الرقابة الجبائية بين المديرية العامة والمديريات الولائية للضرائب حسب درجة أهمية الملفات والمكلفين بالضريبة.

* تطبيق لأول مرة التحقيق المعمق للوضعيات الجبائية العامة " VASFE" سنة 2001 والذي يخص مراقبة تصريحات دخل الأفراد الطبيعيين.

* إن نتائج التحقيق الجبائي خلال سنة 1999 بلغ قيمة 11786 مليون دج أي ما يعادل 30 % ، أما في سنة 2002 فقد بلغ قيمة 17812 مليون دج اي ما يعادل 46%، إن هذه الزيادة تترجم الأولوية التي أعطيت للرقابة.

* النشاطات الأكثر عرضة للتهرب الضريبي والمتمثلة في عمليات الشراء والبيع بالجملة.

* ان نتائج التحقيق خلال هذه المرحلة أعطى مردودية مهمة غير أنها متذبذبة حيث بلغت ادني قيمة سنة 2000 بما يعادل 10308 مليون دج اي نسبة 8% وبلغت اعلي قيمة سنة 2009 بما يعادل 75883 مليون دج أما سنة 2013 فقد بلغت قيمة 37762 مليون دج ما يقارب نسبة 9% من المجموع العام لنتائج التحقيق.

* إن هذه المعطيات تعد كمؤشر قياس حجم ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر خلال هذه المرحلة، حيث توسعت ومست كل القطاعات والمكلفين الجبائيين الخاضعين للنظام الحقيقي الذي يمكن مراقبتهم غير انه من الملاحظ أن العدد 32154 الذي يمثل عدد المكلفين الذين تم مراقبتهم خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2013 هو عدد قيمته لا تذكر مع المكلفين الذين يمكن مراقبتهم والذين ينشطون في القطر الجزائري.

* إن الرقابة الجبائية لا تزال محدودة ودليل ذلك انه في سنة 2007 كان عدد المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي في الجزائر هو 305724 مكلف غير أن الرقابة الجبائية مست فقط 2632 منهم، وهو ما يمثل نسبة 0.8% كمعدل المراقبين جبائيا.

* توضح الإحصائيات أن حجم التهرب الضريبي المسجل خلال الفترة 1999-2013 والمقدرة ب 436564 مليون دج قيمة مرتفعة جدا، وهي خطيرة على الخزينة العمومية بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني وعلى المنافسة في المعاملات التجارية بصفة عامة.

ثالثا: إجراءات مكافحة التهرب الضريبي الناجم عن الاتفاق الضريبي:

على الرغم من أن التعريف النظري للاتفاق الضريبي يلقى توافق كبير في الآراء بين المنظرين والاقتصاديين إلا أن التطبيق العملي له يلقى اختلافات كبيرة نظرا لصعوبة تقدير هذا الإجراء وصعوبة

قياس الآثار الناتجة عنه بالإضافة إلى العديد من المشاكل التي يطرحها خصوصا مشكل تعدد الإجراءات التفضيلية والتي تعتبر من أهم أسباب تفقد الأنظمة للضريبة.

- **مفهوم الاتفاق الضريبي:** هناك مجموعة من التعارف لهذا الأخير ونوجزها فيما يلي[1]:

- يعرف الاتفاق الضريبي بأنه:<< تقدير الحكومات للخسائر في الإيرادات الناجم عن منح تسهيلات ضريبية لفئة من المكلفين أو الخاضعين للضريبة أو الأنشطة، وهذه الخسائر تقاس بالفرق بين الضريبة التي يجب دفعها وفقا لمعيار القانون الضريبي والذي يحدد ماهية الهيكل الضريبي والذي يجب أن يطبق على الخاضعين للضريبة وأدنى قيمة حالية يمكن دفعها بعد الاستفادة من هذا الإجراء.>>

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فتعرفه بأنه:

<< الامتيازات الضريبية أو إعفاءات النظام الضريبي المرجعي، والتي تخفض تحصيل الإيرادات عن طريق الإدارات العمومية ولان أهداف السلطات العمومية يمكن تحقيقها باستخدام وسائل أخرى كالإعانات أو النفقات المباشرة، فالامتيازات الضريبية هي مماثلة للنفقات الموازنية

من جهة أخرى يعرف صندوق النقد الدولي (fMI) الاتفاق الضريبي بأنه:

<< يتكون من النقص في الإيرادات الضريبية الناجمة عن تخفيض العبء الضريبي الممنوح لبعض المكلفين بالضريبة، وهذا التخفيض يمكن أن يأخذ عدة أشكال خصوصا الإعفاءات الضريبية والمعدلات المخفضة والقرض الضريبي بالإضافة إلى تخفيض الأساس الخاضع للضريبة.>>

ب- بعض مشاكل تطبيق الاتفاق الضريبي: إن استخدام الاتفاق الضريبي كأداة من أدوات السياسة المالية من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية يطرح العديد من المشاكل والصعوبات نظرا لتعدد التقنيات المستخدمة وصعوبة تقييم التكاليف بالإضافة إلى مشكل الشفافية، ويمكن تلخيصها في ما يلي[2]:

[1]- ميلكاوي مولود ، **الإنفاق الضريبي في الجزائر و إشكالية التهرب الضريبي** ، مجلة دراسات جبائية ، جامعة البليدة ، العدد 4 ، 2015 ، ص 216، وما بعدها بتصرف.

[2] - ميلكاوي مولود، مرجع سابق ، ص ،220 وما بعدها .

*** صعوبة تقييم أثار الانفاق الضريبي:** إن بعض أشكال الاتفاق الضريبي ولاسيما إعفاء بعض فئات الدخل يشكل مصدرا لعدم التوافق بين الدخول المعلنة والدخول الحقيقية لدافعي الضرائب لذلك فمن المستحيل تقييم حجم الانفاق الضريبي دون افتراضات والاستعانة بالمصادر الأخرى الإحصائية، فبالنسبة للتقنيات أو الأساليب الأخرى للاتفاق فمن غير الممكن التقييم بدقة الآثار المباشرة له، إلى جانب الآثار غير المباشرة التي قد تكون ناجمة عن التغيرات في السلوك مثل التوجه للاستثمارات المالية.

*** مشكل شفافية الموازنة:** إن الإعانات المباشرة تسجل في الموازنة العامة للدولة أما الانفاق الضريبي فلا يدرج في الموازنة مما يقلل من الإيرادات الضريبية، ومقدار الجهد الذي تبذله السلطة العامة يتوقف على سلوك دافعي الضرائب، في حين أن الجرد السنوي للانفاق الضريبي يسمح بالتغلب بشكل جزئي على مشكل شفافية الموازنة حيث يتم إعداد سنويا قائمة للنفقات الضريبية على شكل سجل، كما ينبغي أن يتضمن بيان الموجودات توزيع الانفاق الضريبي على أساس التصنيف من جانب الأهداف مثلما هو معمول به بالنسبة للنفقات الموازنية، لان الشفافية الموازنية بالنسبة للاتفاق الضريبي ليست مضمونة بشكل كامل لأنه ينبغي وضع قائمة جرد للاتفاق الضريبي تكون قبل وقوعه وليس بأثر رجعي.

*** صعوبة تنسيق برامج الانفاق:** إن استخدام الانفاق الضريبي قد يعيق جهود الحكومة للتخطيط الموازني لان برنامج الانفاق الضريبي عندما يتم دمجها في النظام الضريبي تنتزع من الإجراءات العادية للموازنة، والتي تطبق على كل النفقات المباشرة ولذلك فان تنفيذ برنامج هذا الأخير من خلال النظام الضريبي يعيق الحكومة على التقدير الدقيق لقيمة هذه البرامج بالنسبة لغيرها من خيارات الانفاق والتي تتعارض مع الصياغة المنسقة والمنظمة لمخطط الموازنة.

*** صعوبة مراقبة الموازنة:** إن استخدام الانفاق الضريبي لا يسهل السيطرة على الانفاق الحكومي، لان الأموال التي تنفق في إطار النظام الضريبي أكثر صعوبة في السيطرة والمراقبة بالمقارنة مع النفقات التي تتم عبر برامج المساعدات المباشرة، فالنفقات المباشرة التي تتم في إطار البرامج التي تسعى إلى تسقيف الانفاق، فان الوزارات المسؤولة يمكنها ملاحظة وبسرعة زيادة أو نقصان النفقات غير المخططة في البرامج المحددة، وتتمكن بسرعة من إجراء التعديلات المناسبة على هذه الأخيرة

ومع ذلك يمكن إدخال تغيرات على الاتفاق الضريبي المحدد نتيجة التقلبات في الإيرادات الإجمالية، بالتالي فمن الصعوبة تحديد ومراقبة تأثير هذه التغيرات لان استخدام النظام الضريبي لمنح الدعم عادة لا يتطلب موافقة مسبقة على كل معاملة، لذلك فان الحكومة قد لا تكون قادرة على الاستجابة بفعالية للبرنامج غير المرغوبة في الانفاق الضريبي.

ج- إجراءات مكافحة التهرب الضريبي الناجم عن الانفاق الضريبي: بالرغم من أن ظاهرة التهرب الضريبي قديمة ولم تظهر بظهور مصطلح الانفاق الضريبي إلا أن تعدد وتنوع أشكال الانفاق الضريبي المشجعة على الاستثمار حفزت بعض المكلفين بالضريبة على استعمال كل طرق الغش والاحتيال من اجل التهرب من دفع الضريبة، لذلك فقد اتخذت عدة إجراءات تمثلت فيما يلي: [1]

***الإجراءات المتخذة في مجال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية:** اقر المشروع الضريبي في الجزائر من اجل مكافحة التهرب الضريبي الناجم عن الاستفادة من مزايا الانفاق الضريبي " الإعفاءات والتخفيضات" إجراءات ضريبية صارمة، حيث يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من الإعفاء أو التخفيض من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) في إطار دعم الاستثمار، بمعنى إعادة استثمار حصة من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات في اجل (04) سنوات ابتداء من تاريخ اختتام السنة المالية التي تخضع نتائجها لنظام ضريبي تحفيزي، ويترتب على عدم احترام هذه الإجراءات إعادة استيراد الانفاق الضريبي << الامتياز الضريبي>> الممنوح مع تطبيق غرامة مالية تقدر ب 30%.

***** الإجراءات المتخذة في خصم استرجاع الرسم على القيمة المضافة:** لقد أدى تزايد العمليات الاحتيال في خصم واسترجاع الرسم على القيمة المضافة، من خلال إنشاء عمليات وهمية باستخدام تقنيات " البيع بدون فاتورة" أو تقنية " الفاتورة بدون بيع" مما أدى بالمشروع الضريبي ضرورة تجاوز مبلغ العملية التي يستحق بشأنها الرسم على القيمة المضافة 100000 دج، ويجب أن يتم التسديد بوسيلة أخرى غير الدفع النقدي إضافة إلى فرض عقوبات مالية صارمة على كل نقص في التصريح برقم الأعمال الخاضع للضريبة، أو في حالة ما إذ تبين بان الخصم طبقه في غير محله، وهنا تطبيق غرامة مالية تقدر ب 40% مهما كان مبلغ الحقوق المتحصل منها، وفي حالة استخدام طرق تدليسية

[1] - ميلكاوي مولود ، مرجع سابق ، ص 232 وما بعدها.

من اجل خصم الرسم على القيمة المضافة عن عمليات غير قابلة للخصم تطبق عليه زيادة بنسبة 100% على مجمل الحقوق.

والجدول التالي يوضح هذا:

الجدول رقم(44) تكلفة الإعفاءات الضريبية في الجزائر من الفترة 2010-2014 الوحدة: مليون دج

السنة	TVA	IBS	TAP	TF	ERGS	TOTAL
2010	78942	13381	1345	2	1	93671
2011	79649	3622	4156	2	0	87429
2012	131338	1872	2865	3	6	136084
2013	85521	3432	3363	2	11	92331
2014	87636	7524	3666	1	5	98832

Source : ministère des finances. Direction générale des impôts. Direction des opérations fiscales. Bureau statistiques 2015

من خلال الجدول نلاحظ :

*إن الإعفاء الضريبي الخاص بالرسم على القيمة المضافة يمثل نسبة كبيرة جدا في هيكل الإعفاء الضريبي الإجمالي، حيث بلغ سنة 2012 حوالي 96.5% وفي سنة 2013 فبلغ 92.6%، ويمكن تفسير سبب هذا الارتفاع إلى استخدام نظام الشراء بالإعفاء وتوسيع مجال الخصم على الرسم على القيمة المضافة، إلى جانب اتساع مجال تطبيقها و حيادتها اتجاه نتائج المؤسسات، وهو ما يشجع هذه الأخيرة على الاستثمار.

* إن انتشار ظاهرة الاقتصاد الموازي تعمل على عرقلة سياسات الانفاق الضريبي، وهو ما يؤثر على النسيج الاقتصادي وهيكل العمالة في البلد والجهود المبذولة لتحسين أوضاع الاستثمار المحلي، حيث

المؤسسات المستفيدة من هذا الأخير تسوق منتوجاتها بسعر اقل من أسعار السوق وهذا ما يدفع بالمؤسسات الأخرى غير المستفيدة من الانفاق الضريبي إلى شطب سجلاتها التجارية والتحول إلى الاقتصاد الموازي الذي يوفر مكاسب كبيرة، والذي أصبح يمثل ما بين 30% إلى 40% من الناتج المحلي الخام.

* هناك علاقة موجبة بين تطور الانفاق الضريبي من جهة وتطور حجم التهرب الضريبي << من خلال ما سبق>> من جهة ثانية، ونظرا لصعوبة قياس التهرب الضريبي بسبب عدم وجود أسلوب معين مستخدم في الجزائر، وسيطرة القطاع الموازي على اغلب الأنشطة الاقتصادية في الجزائر هو ما يتطلب ضرورة تبسيط النظام الضريبي الجزائري، وذلك بالتقليل من حجم الانفاق الضريبي وضرورة تطبيق رقابة بعدية عليه ودراسة مدى فعاليته وتأثيره على الاستثمار، وذلك بمقارنة حجم الانفاق الضريبي الممنوح مع حجم الاستثمارات المحققة في الواقع من جراء منح هذا الأخير.

المطلب الثالث : مقاربات قياسية للاقتصاد الموازي في الجزائر .

إن التقديرات النقدية لمجموع النشاط الاقتصادي الموازي للدولة هي مهمة صعبة نسبيا للقيام بها،وتخوف الاقتصاد الكلي من هذه الظاهرة يبدو الآن ضروريا نظرا لارتباطه بالموارد غير المشروعة، ومن ثم يجب أن تتفحص الطرق المناسبة لدمج أدوات الظاهرة الاقتصادية الموازية في تحليل الاقتصاد الكلي، وتفسير الآثار التي يسببها وجود إقتصاد موازي و أثرها على متغيرات و ثوابت الاقتصاد الكلي.

ونظرا لصعوبة طبيعة الظاهرة و قصور البيانات المتاحة فقد تم الاعتماد على أهم دراستين معا

الفرع الأول : نموذج التهرب الضريبي"معادلة الطلب على العملة"

وهي الطريق غير المباشرة لقياس الاقتصاد الموازي بدلالة الدخل الموازي التي استخدمها الدكتور"بودلال علي" من خلال رسالته المقدمة، حيث إعتمدت على نموذج**V.Tanzi لسنة 1982** من أجل تقدير حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال فترة "**1970-2004**"

إعتماداعلئ القاعدة :

الدخل الموازي=النقود غير المشروعة xسرعة تداول الدخل النقدي.

ولقد اعتمد على الفرضيات التالية:

1- أنشطة الاقتصاد الموازي هي نتيجة مباشرة لارتفاع الضرائب.

2- تستخدم العملة أساسا لإتمام معاملات الاقتصاد الموازي وتراكم الثروة.

3- تماثل سرعة تداول الدخل النقدي في كل من الاقتصاد الرسميو الاقتصاد الموازي.

ولقد قام باستخدام نموذج الانحدار غير الخطي المتعدد لتقدير دالة الطلب على العملة، و أخذت الدالة الشكل التالي:

$$Log\ a/T2 = b0 + b1Log\ Ym + LogR/Y + b3\ Log\ Tx/y + b4Log\ i + x$$

حيث:

- a/T_2:المتغير التابع وهو نسبة العملة إلى النقود بمعناها الواسع.
- *المتغيرات المستقلة "التفسيرية":
- Ym: متوسط الناتج الداخلي الخام.
- Tx/y:نسبة الضرائب إلى الناتج الداخلي الخام.

- i: معدل الفائدة.

وكانت المعادلة المحصلة هي :

$$Log\left(\frac{a}{T2}\right) = 2.568 - 0.105Log\ Ym + 1.067Log\mathrm{R}/Y + 0.071\ Log\ \mathrm{Tx}/y + 0.256Log\ i$$

والجدول التالي يوضح هذا:

الجدول رقم (45):تطور الدخل الخفي ونسبته إلى PIB خلال "1970-2004"الوحدة:مليون دج

السنوات	1970	1980	1985	1990	1995	2000	2004
الدخل الخفي	6829.00	44604.42	62192.58	132802.18	507379.4	94285.98	452225.57
(PIB)%	28	27	21	24	25	23	24

المصدر:بودلال علي، **الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"** ,اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2007/2006 ، مرجع سابق، بتصرف.ص.311.

ولقد ثبتت صحة الفرضيات بثبوت وجود الاقتصاد الموازي من خلال النتائج التالية:

1- تراوح حجم الاقتصاد الموازي خلال فترة الدراسة بين55833.67 مليون دج كحد أدنى و 862185.65 مليون دج كحد أقصى.

2- بلغ المتوسط السنوي لسنة الدخل الموازي إلى الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة (1970-2004) حوالي 24%إلى 25%.

3- لقد اختلفت أسباب نمو الاقتصاد الموازي من سنة لاخرى ، ويمكن حصرها لا سيما في الاقتصاد الجزائري إلى بعض المؤشرات السلبية التي عرفها الاقتصاد الكلي وهي:

- إجمال رصيد الخزينة سلبي باستمرار باستثناء سنتي 1990-1991.
- إرتفاع كبير لمعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار و تخفيض قيمة الدينار المعدل التضخم ناتج عن تحرير الأسعار و تخفيض قيمة الدينار المعدل 23%سنويا بين سنوات 1987-1994.
- تزايد نسبة البطالة بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي الرسمي .
- اعادة هيكلة المؤسسات و تباطؤ النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني : نموذج المدخل المادي "الاستهلاك الكهربائي"

وهي الطريق غير المباشرة من أجل قياس الاقتصاد الموازي و التي طبقت في عدة دول حيث قام بتطويرها كلا من "Kaliferday Kaufman" سنة 1996، حيث بدت النتائج المحصل عليها مؤكدة، و هذا ما حاول الدكتور "علي لطرش" تطبيقه من خلال رسالته المقدمة لنيل الدكتوراه بعنوان « comptabilisation des elements de la Sphere de production relevement de l'economie sauterraine cas d'lAlgérie »2010-2011جامعة قسنطينة

وهي تتناول كيفية محاسبة عناصر الانتاج المتعلق بالاقتصاد الموازي في الجزائر، حيث تحاول أن تعرض تقنيات مختلفة لتصحيح الناتج الداخلي الخام بعد انشائه , و يعتبر محاسبة الاقتصاد الموازي أحد أبرز التحديات في الدول النامية، من ناحية مواجهة صعوبات كثيرة

كعدم كفاية المعطيات الاحصائية، ولهذا لقد استخدم الباحث، أسلوب استهلاك الكهرباء خلال الفترة "1995-2005".معتمد على المعادلات التالية:

1- النشاط الاقتصادي الكلي "الاجمالي يقدم غلى اساس 100%"

2- الناتج الداخلي الخام "PIB"= النشاط الاقتصادي الاجمالي – نشاط الاقتصادي الموازي.

3- الناتج الداخلي الخام "PIB"= النشاط الاقتصادي الرسمي.

4- حيث إذا أخذنا حجم الكهرباء المستهلك بمناسبة النشاطات الرسمية المسجلة محاسبيا،وتقوم بانقاصه من حجم الكهرباء المستهلك حقيقة "الحجم الكلي"، فإننا سنتحصل على حجم الكهرباء المستهلك في النشاطات غير الرسمية، و هو يعتبر مؤشرا لقياس حجم النشاط الموازي، ولقد اعتمد على أن سنة 1995 كسنة أساس، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (46): حجم الاقتصاد الموازي بتطبيق أسلوب استهلاك الكهرباء في الجزائر خلال 1996-2005.

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حجم استهلاك الكهرباء (GWH)	16210.6	16560.4	18165.1	19614.4	20761	21901
حجم الاقتصاد الرسمي(%)	85.3	84.4	81.1	78.0	76.0	74.5
حجم الاقتصاد الموازي(%)	14.7	15.6	18.9	22.0	24.0	25.5
السنوات	2002	2003	2004	2005		

حجم استهلاك الكهرباء (GWH)	22977.5	24935.6	25919.8	27314.4
حجم الاقتصاد الرسمي(%)	74.8	74.5	75.5	75.5
حجم الاقتصاد الموازي(%)	25.2	25.5	24.5	24.4

حيث:GWH: giga watts parheure .

Base 1995=15696 GWH

Source : Ali LATRECHE ,**comptabilisation des elemants de la Sphere de production relevant de l'economie souterraine «cas de l'Algerie »** .These de doctorat, sciences economiquesss universite constantine,2010-2011,p.257-264.

و لقد لا حظنا مدى النتائج المتحصل عليها وقربها من الواقع الاقتصادي إلا أنها توجد بها بعض النقائص أهمها:

- ليس كل النشاطات الموازية تتطلب العمل بطاقة كهربائية مثل: الاستعمال الخاص، اضافة إلى أن هناك نشاطات أخرى تعمل بطاقة غير الكهرباء "كالغاز و البترول، الفحم"
- التطور التقني أدى إلى إستعمال الكهرباء بطريقة فعالة في الوقت الحالي أكثر من أي وقت مضى و هذا في النشاطات الرسمية و غير الرسمية على حد سواء.بالتالي فإن هذه المقاربة تعرف إنحرافا نوعيا في تقدير الاقتصاد الموازي.
- استهلاك الكهرباء يعتبر قليل في القطاع الزراعيبالتالي العلاقة بين الاستهلاك الكهربائيوالانتاج الزراعي لا تكون ثابتة مادام الانتاج يحدد بعوامل طبيعية، كما أن الطاقة اضافة إلى كونها

تستخدم كسلعة وسيطة في الانتاجية هي أيضا سلعة استهلاك نهائي،فإن تزايد استخداماتها لا يعني بالضرورة زيادة حجم الاقتصاد الموازي

الفرع الثالث: نموذج منهج المتغير الكامن " Mimic"

وهي الطريقة غير المباشرة من أجل قياس الاقتصاد الموازي، وهي تعتبر طريقة مركبة من أجل معرفة حجم الاقتصاد الموازي على أساس أنه متغير داخلي وخارجي في نفس الوقت. وهذا ما حاول الدكتورة سمية بوعناني تطبيقه من خلال رسالتها المقدمة لنيل الدكتوراه بعنوان: " Economic Behavior and institutions - an attempt to estimate the Algerian non observed economy- 2013-2014, " جامعة تلمسان

حيث كان المقاربة النقدية خلال الفترة 1990-2009، ولقد وجدت أن حجم الاقتصاد الموازي بحوالي 24% وأهم الأسباب لنموه هي معدل التضخم والانفاق الحكومي والبطالة والحد الأدنى للأجور.

حيث اعتمدت على أن أهم الأسباب التي تؤخذ بعين الاعتبار هي:

X_1النفقات العامة: نتيجة زيادة المصاريف العامة مع نهاية التسعينات إلى جانب كثافة برامج الإنعاش الاقتصادي.

X_2معدل التضخم: وهو يمثل نتيجة عدم التوازن الملاحظ بين الكتلة النقدية وقيمة السلع والخدمات في السوق السلع والخدمات، ويؤثر مباشرة على القدرة الشرائية.

X_3الحد الأدنى للأجر الوطني: والتي ينسب إليه أغلبية العمال، لكن بما أن القيمة الاسمية للأجر لا توفق التكلفة الحقيقية ما يؤدي بالعمال إلى استغلال السوق السوداء، أو الموازية للعمل.

X_4معدل البطالة: فهي عامل أساسي لحجم الأنشطة الموازيةــ لأن البطالين لا يملكون المعايير المطلوبة من المؤسسات العامة والخاصة، وهذا ما يؤدي إلى الانتقال إلى العمل الموازي للعيش.

X_5 سعر البترول: وهو متغير استراتيجي في الاقتصاد الجزائري الذي يحقق التوازن الاقتصادي، وأي تغير في سعر البترول عالميا، يؤثر مباشرة في ميزانية الدولة وديناميكية النمو الاقتصادي.

X_6 تطور الضرائب: سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، فهي تؤثر على سلوك العملاء الاقتصاديين من خلال احترام القانون الضريبي.

وهنا لما يؤخذ الاقتصاد الموازي كمتغير تابع، أما عندما يؤخذ كمتغير مستقل فهو يؤثر في:

الناتج الداخلي الخام (PIB) والكتلة النقدية (M_2)

ولقد بنيت المعادلة بناء على ما يلي:

$$h_e = \alpha_1 TCH + \alpha_2 FAR + \alpha_3 DP + \alpha_4 PP + \alpha_5 SNMG + \alpha_6 INF + \varepsilon \quad (1)$$

$$PiB = \lambda_1 h_t + \varepsilon \quad (2)$$

$$M_2 = \lambda_2 h_t + \varepsilon \quad (3)$$

حيث:

- h: حجم الاقتصاد الموازي
- TCH: معدل البطالة
- FAR: معدل الضرائب (مباشرة وغير مباشرة)
- DP: الانفاق الحكومي
- PP: سعر البترول
- SNMG: الأجر الأدنى المضمون الوطني
- INF: معدل التضخم

ولقد تم الحصول على المعادلة النهائية التي تعبر على حجم الاقتصاد الموازي والمتغيرات ذات الدلالة وذلك بتطبيق نموذج Eviews 6

$$PIB = 125.74 - 0.42\ inf - 0.076\ SNGM + 1.46\ DP - 0.97\ TCH$$

$$M_2 = 64.82 + 0.63\ PIB$$

ولقد تم استنتاج أهم النتائج التالية:

- أهم المتغيرات التي تؤثر في الاقتصاد الموازي هي: معدل التضخم والانفاق الحكومي، ومعدل البطالة، الحد الأدنى للأجر الوطني، بينما معدل الضرائب، سعر البترول فقد وجد أنها لا تؤثر عليه وتعتبر متغيرات خارجية وليس داخلية.

- لقد وجد أن معدل الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009 باستخدام نموذج Mimic يتراوح ما بين 22.97% خلال 1991 و 25.31% خلال 2009.
- تعتبر هذه المعدلات ليست بعيدة عن معدلات التي تم التوصل إليها باستخدام التهرب الضريبي "الطلب على العملة" وطريقة استهلاك الكهرباء.

الفرع الرابع: تقدير فريديريك شنايدر Friedrich Schneider

إن ما يميز تقديرات هذا الأخير هو أنه تم استعمال الأسباب التالية التي تخص الدول النامية وهي:[1]

1- وزن الضرائب المباشرة (نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي)
2- حجم القطاع العمومي (نسبة الاستهلاك العمومي من الناتج)
3- الحرية الضريبية (نسبة المداخيل الضريبية إلى الناتج)
4- كثافة التنظيمات الإدارية
5- حرية المبادرة
6- وضع الاقتصاد من خلال مؤشرات نسبة البطالة والناتج الفردي ونسبة المشاركة من قوة العمل والكتلة النقدية خارج البنوك.

معتمدا على أهم بيانات متوسطات طريقة الطلب على العملة وطريقة منهج المتغير الكامن "Mimic" وهي أهم الطرق المستخدمة في العالم لتقدير حجم الاقتصاد الموازي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (47): حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر خلال الفترة 1999-2007

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاقتصاد الموازي (PIB)(GDP%)	34	34.1	34.4	34.9	35.8	36.6	37.3	37.3	37.3

Source : Friedrich Schneider, Andreas Buehn, claudio Montenegro, op.cit, P45.

ونلاحظ ما يلي:

[1] عزام محجوب، **العمل غير المهيكل في البلدان العربية "من خلال المؤشرات والبيانات الإحصائية الدولية" رقم 9، 2015**، مكتب العمل الدولي، ص 170.

اختلاف نتائج تقدير حجم الاقتصاد الموازي بين الدراسات المحلية المشار إليها والدراسة العالمية، التي تعود للأسباب التالية:

1- اختلاف المؤشرات الاقتصادية بين مختلف المصالح مثلا: الديوان الوطني للإحصائيات، البنك المركزي الجزائري، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.
2- لا توجد أي تقارير وطنية يستند إليها في دراستنا لا سيما الخاصة بالتهرب الضريبي، الغش التجاري.
3- نقص المعطيات الإحصائية وعدم التعاون الأفراد والعمال الإداريين معنا أدى إلى عدم الوصول إلى نتيجة فعلية وجيدة حول إعطاء تقير جيد للاقتصاد الموازي.

الفرع الخامس: قياس اثر التهرب الضريبي على استقرار النشاط الاقتصادي:

تتمثل المهمة الأساسية لهذا البحث في قياس اثر التهرب الضريبي كأحد أهم صور الاقتصاد الموازي في الجزائر على أهم متغيرات النشاط الاقتصادي من خلال تحديد أفضل الصيغ القياسية التي تعطي أفضل تفسيرا لهذا الأثر، وقد تم الاستعانة بأسلوب تحليل الانحدار المتعدد لتحديد أفضل النتائج الممكنة، حيث يبحث تحليل الانحدار في العلاقة البيئية بين متغير اقتصادي تحتاج إلى تفسير(صغير تابع) ومتغير أخر أو أكثر من المتغيرات المستقلة التي تفسره (متغيرات تفسيرية)، وبذلك يعتبر نموذج الانحدار من بين النماذج التي يعتمد عليها الاقتصاد القياسي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات وتفسيرها وتحديد اتجاهها، ونعتقد أن هذه الطريقة هي الأكثر ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة على اعتبار أنها تعمل على تحديد المتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة وتستبعد المتغيرات التي ليس لها تأثير فيها، بالاعتماد على المختبرات الإحصائية التي تدعم ذلك، وفي نفس الوقت تحديد هذه الطريقة أفضل الصيغ القياسي الممكنة في ضوء المتغيرات المعتمدة .

أولا: توصيف النموذج: لقد تم تكوين نموذج قياس لتحديد اثر التغيرات في مؤشرات السياسة النقدية والمالية والتجارية وسياسة الدخل وهذا لأنها تمثل سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي وهذا خلال

الفترة (1994-2014)، ونتناول من خلال هذا الفرع كل من الإطار الزمني للدراسة ومصادر البيانات المستخدمة والمتغيرات التي يقيم إدراجها في النموذج .

ا- متغيرات الدراسة:

المتغير التابع: ويمثل قيمة التهرب الضريبي في الجزائر خلال السنوات محل الدراسة معبرا عنها بالأسعار الجارية (مليار دج) وقد رمزنا إليه بالرمز " FV"

المتغيرات المستقلة: وتمثل أهم مؤشرات السياسة الاقتصادية وهي:

1- * **قيمة الكتلة النقدية:** وهي مؤشر للسياسة النقدية، ويعتبر أهم مؤشرات التوازن الداخلي وقد رمزنا لها بالرمز (M2)، معبرا عنها ب الأسعار الجارية (مليار دج) حيث تمثل تلك السيولة النقدية المتداولة لدى المتعاملين الاقتصاديين، إذ زيادتها عن المعدل الطبيعي، هذا يعني عدم قدرة السياسة النقدية التحكم فيها .

2- * **قيمة سعر الصرف الأجنبي:** وهو مؤشر لسياسة سعر الصرف، ويعتبر أهم مؤشرات التوازن الخارجي وقد رمزنا له بالرمز (TCH)، معبرا عنه ب (الدولار) حيث استقرار هذا الأخير يؤدي إلى تحقيق مداخيل وأرباح، وهذا طبقا ينعكس على مدى الالتزام بدفع الضرائب إلى مصلحة الضرائب، وهذا ما يؤدي إلى التهرب الضريبي .

3- * **قيمة سعر البترول:** وهو مؤشر مهم بالنسبة للخزينة العمومية من اجل تحقيق عوائد مالية وصيد ميزانيتها، وقد رمزنا له بالرمز (PP) معبرا عنه ب (الدولار للبرميل).

4- ***قيمة الأجر الأدنى المضمون:** وهو مؤشر يعبر على مدى نجاعة السياسة الداخلية في تحقيق مستوى معيشي مقبول لدى الأفراد، وقد رمزنا له بالرمز (S)، معبرا عنه ب الوحدة (دج) .

5- * **قيمة الاستهلاك الفردي:** وهو مؤشر يعبر على فعالية الطلب الكلي للأفراد من ناحية القدرة الشرائية، وعدم توجههم إلى الاقتصاد الموازي وقد رمزنا له بالرمز (CV) معبرا عنه ب (مليار دج)

6- ***قيمة الاستثمار الإجمالي:** وهو مؤشر مهم للسياسة المالية من خلال العلاقة الموجودة بين السياسة الضريبية ونجاعتها في جذب الاستثمارات أم هناك توسع في الاقتصاد الموازي بالتالي وجود تهرب ضريبي، وقد رمزنا له بالرمز (IG)، معبرا عنه ب (مليار دج) .

7- * **قيمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة:** وهي مؤشر السياسة الضريبية بحد ذاتها من خلال قدرتها في التحكم في معدلاتها، وحجمها وتغيراتها من اجل ضبط التهرب الضريبي، وقد رمزنا له بالرمز (TX)، ومعبرا عنها ب (مليار دج) .

ثانيا: نموذج الانحدار المقدر:

بعد أن تم وصف متغيرات النموذج نقوم فيما يلي بوضعها ضمن الصبغة الرياضية، وقد تم التعبير عن الدالة محل الدراسة كما يلي :

$$FV=F\ (M_2.TCH.PP.S.CV.IG.TX)$$

وبعد تحويل الدالة السابقة إلى معادلة تصبح على الشكل التالي :

$$FV=X_0+X_1M_2+X_2TCH+X_3PP+X_4S+X_5CV+X_6I_6+X_7T_X+EI$$

حيث:

* EI: الخطأ العشوائي: وهو يتضمن المتغيرات التي لم ترد بالنموذج أو تأثير التغيرات العشوائية

* $X_1.X_2.X_3.X_4.X_5.X_6.X_7$: المعلمات المراد تقديم قيمتها, وكأي نموذج انحدار فهو يفترض ما يلي[1]:

* إنFV دالة خطية في كل من : $TX.IG.CV.S.PP.TCH.M_2$

[1]- تومي صالح ، مدخل لنظرية الاقتصاد القياسي ، و.م.ج ، الجزائر ،1999.

* ان القيمة المتوقعة لحد الخطأ تساوي الصفر وان تباينه يكون ثابتا اي بمعنى :

$VAR(EI)=E^2.E(EI)=0_1$

- إن الخطأ يكون مستقلا عن المتغيرات المستقلة بالنسبة لكل مشاهدة .

- إن يكون حد الخطأ موزعا توزيعا طبيعيا.

* إن تكون درجات الحرية موجبة.

* عدم وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.

وقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية **(ols)** لتحديد علاقة الانحدار المتعدد بين كل من التهرب الضريبي والمتغيرات الاقتصادية الكلية السابقة خلال الفترة (1994-2014)، ونجد هذه الطريقة الأفضل من ناحية المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية كونها تستند على صدا تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى ادني حد ممكن وفيما يخص معالجة البيانات سيتم استخدام برنامج خاص بالاقتصاد القياسي والمتمثل في البرنامج الإحصائي **(SPSS:V25)** للحصول على نتائج دقيقة، وذلك بالاعتماد على المعطيات المتوفرة في:

الجدول رقم(48) متغيرات النموذج المدروس

السنوات	IG مليار دج	FV مليار دج	(M_2). مليارد ج	TCH دج _الدولار	TX مليار دج	CV مليارد ج	PP الدولار	S دج
1994	467.941	55.40	723.7	42.9	173.200	826.755	16.3	4000
1995	633.031	62.47	799.6	52.2	233.200	1100.726	17.6	4000
1996	644.641	73.06	915.0	56.2	289.500	1319.214	21.7	4000
1997	647.500	94.61	1084.2	58.0	314.000	1411.670	19.49	4800
1998	755.0	110.36	1287.9	60.35	329.800	1531.503	12.94	6000
1999	824.5	121.16	1468.4	69.32	314.800	1642.339	17.94	6000
2000	1083.5	132.41	2022.5	75.28	349.500	1684.863	28.5	6000
2001	1168.3	188.26	2473.5	77.26	398.200	1847.277	24.74	8000
2002	1402.7	223.50	2901.5	79.68	482.900	1988.00	24.91	8000
2003	1599.0	240.63	3334.4	77.36	524.900	2124.9	28.73	8000

10000	38.35	2352.5	580.400	72.06	3644.3	253.20	2045.2	2004
10000	54.64	2527.0	640.500	73.36	4070.4	283.75	2259.0	2005
10000	66.05	2695.6	720.900	72.64	4827.6	105.84	2578.2	2006
10000	74.66	2963.8	766.800	69.36	5994.6	33.162	3237.5	2007
10000	98.96	3346.6	965.300	64.58	6956.0	30.015	4157.0	2008
12000	62.35	3768.5	1146.600	72.64	7173.3	28.246	4677.5	2009
12000	80.35	4155.2	1297.900	74.40	8280.7	32.293	4865.8	2010
12000	112.92	4548.2	1527.100	72.58	9929.2	26.224	5551.4	2011
15000	111.49	5211.0	1908.600	77.55	11015.1	61.00	6346.5	2012
15000	109.38	5769.8	1972.100	79.38	11941.5	71.32	7227.1	2013
15000	99.68	6264.7	2156.3	80.56	13673.2	162.00	7860.9	2014

المصدر:

(1)- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2011.ص.203.

(2)-بنك الجزائر.RAPPORT 2001.EVOLUTION ECONOMIQU
ET MONETAIRE EN ALGERIE .GUILLET 2002 .P.82.

(3)-بنك الجزائر.RAPPORT 2009 EVOLUTION ECONOMIQUE
ET MONETAIRE EN ALGERIE. GUILET 2010.P.220

(4)- بن رحمون حياة، **الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009-2010، ص. 133.

(5)- بن قانة إسماعيل، **دراسة قياسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري التنبؤ بها للفترة الممتدة بين : 1970-2001)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة ورقلة، 2005/2004 .ص.72 وما بعدها

(6) -LA LETTRE DE LA DGI. BULLETIN DINFOVMATION DE LA DIRECTION DES IMPOTS N° 64/2012.P.6 WW.MFDGI.GOV.DZ.2017/12/31 تاريخ الاطلاع

7_ يحيات مليكة , لامية بوشارب , **دراسة قياسية لمحددات الاجر الادنئ في الجزائر خلال الفترة 1970 _ 2014 ,** مجلة الاقتصاد الجديد , العدد 15 2016 ص , 359

8 - الديوان الوطني للاحصائيات حوصلة احصائية 1962 _ 2011 .

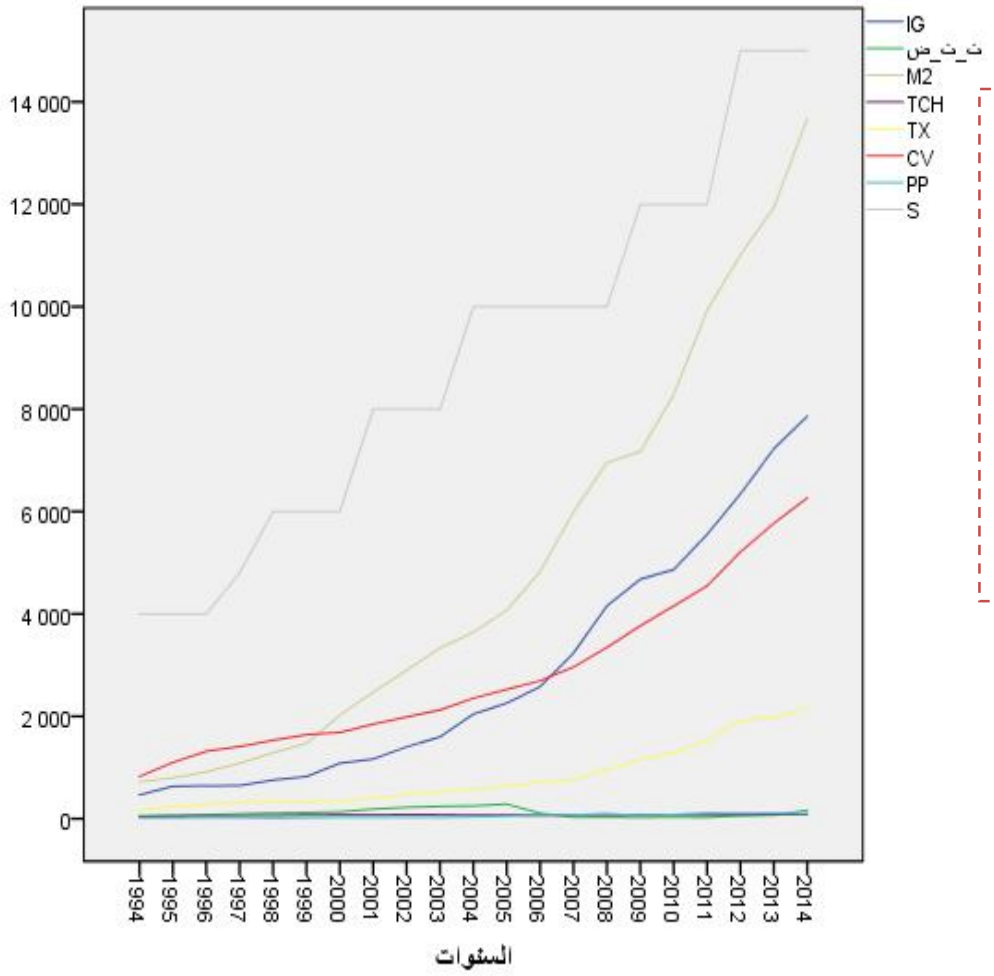

شكل رقم (17) توزيع البيانات اعتمادا على عدد السنوات من (1994-2014)

المصدر :مخرجات exel اعتمادا علئ الجدول

تكون المعادلة على الشكل الرياضي التالي :

$$FV=X_0+X_1M_2+X_2TCH+X_3PP+X_4S+X_5CV+X_6IG+X_7T_X+EI$$

وبالتالي تكون معادلة الانحدار المتعدد على النحو التالي:

FV= (-69.822)+(0.068)**M2**+(0.345)**TCH**+(-2.288)**PP**+(0.027)**S**+(0.085)**CV**+(-0.177)**IG**+(-0.044)**TX**

ضرائب (م وغير م)	التهرب الضريبي
الاستثمار	الأثر الثابت
الاستهلاك الفردي	الكتلة النقدية
الأجر الفردي	سعر الصرف
سعر البترول	

ثالثا : القدرة التفسيرية للنموذج:

الجدول رقم (49): جدول معاملات الانحدار

Récapitulatif des modèles				
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	**,825**	**,681**	**,510**	**57,014786**

المصدر :مخرجات نموذج spss

حيثُ: أن قيمة معامل التحديد ($\mathbf{R^2}$) تُقدر بـــ 0.681 أي بما نسبته 68.1% وهي نسبة تُعبر عن الانحرافات الكلية من التغير الاجمالي والتي يمكن تفسيره أو ارجاعه إلى علاقة خط الانحدار بين المتغيرات المستقلة (**متغيرات النشاط الاقتصادي**) وبين المتغير التابع (**التهرب الضريبي**) .**حيثُ**: أن ما نسبته 82.5%هي القيمة التي تُعبر عن درجة الارتباط (**R**)بين المتغيرات المستقلة (**متغيرات النشاط الاقتصادي**) وبين المتغير التابع (**التهرب الضريبي**) ، وهي نسبة ممتازة تُعبر عن درجة ارتباط موجبة طردية قوية . **حيثُ**: أن ما قيمته (57.01) تُعبر عن **الخطأ المعياري لتقدير خط الانحدار** ويرمز له إحصائيا بـــ (**MSE**) مُرفقة بالجذر الرياضي التربيعي .

الجدول رقم (50): جدول تحليل التباين

ANOVA[a]						
Modèle		Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	90340,146	7	12905,735	3,970	,015
	Résidu	42258,916	13	3250,686		
	Total	132599,062	20			

المصدر :مخرجات نموذج spss

حيثُ:

_أن مـــا قيمتـــه (90340.146) تُعبـــر عـــن **مجمـــوع مربعـــات انحرافـــات الانحـــدار المُفســـرة** المقـــدرة عـــن الوســـط الحســـابي والمُشـــار إليهـــا إحصـــائيا بـــــ (**SSR**) ، لـــذلك

فـــإن متوســـط مجمـــوع مربعـــات انحرافـــات الإنحـــدار (**MSR**) تُقـــدر بـــ (12905.73) بدرجة حرية (7).

_ أن مـــا قيمتـــه (42258.916) تُعبـــر عـــن **مجمـــوع مربعـــات انحرافـــات الأخطـــاء الغيـــر مُفســـرة** والتـــي ترجـــع لعوامـــل خـــارج حـــدود المتغيـــرات المســـتقلة (متغيـــرات النشـــاط الإقتصـــادي) ، والمُشـــار إليهـــا إحصـــائيا بـــ (**SSE**) ، لـــذلك فـــإن متوســـط مجمـــوع مربعات انحرافات الأخطاء (**MSE**) تُقدر بـ (3250.686) بدرجة حرية (13).

_ أن مـــا قيمتـــه (132599.062) تُعبـــر عـــن **مجمـــوع مربعـــات انحرافـــات الكليـــة المقـــدرة** عـــن الوســـط الحســـابي والمُشـــار إليهـــا إحصـــائيا بـــ (**SST**) ، لـــذلك فـــإن مجمـــوع مربعـــات انحرافـــات الكليـــة (**SST**) هـــو مجمـــوع مربعـــات الانحرافـــات الانحـــدار المفســـرة ومجمـــوع مربعـــات انحرافـــات الاخطـــاء الغيـــر مفســـرة والتـــي ترجـــع لعوامل أخرى . **SST=(SSE+SSR)**

_ أن القيمة المقدرة بـ (**SIG=0.015**) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المقدر بـ 5% وبالتالي يمكن اعتبارها **دالة احصائيا والنموذج يُفسر**.

الجدول رقم (51):جدول يوضح معامل الارتباط بيرسون

الارتباط									
البيان		ت_ض	IG	M2	TCH	TX	CV	PP	S
Corrélation de Pearson	ت_ت_ض	1,000	-,294	-,254	,376	-,257	-,225	-,370	-,077
	IG	-,294	1,000	,996	,557	,991	,994	,939	,944
	M2	-,254	,996	1,000	,594	,991	,996	,944	,953

TCH	,376	,557	,594	1,000	,570	,621	,489	,725
TX	-,257	,991	,991	,570	1,000	,994	,916	,936
CV	-,225	,994	,996	,621	,994	1,000	,923	,957
PP	-,370	,939	,944	,489	,916	,923	1,000	,896
S	-,077	,944	,953	,725	,936	,957	,896	1,000

المصدر :مخرجات نموذج spss

حيثُ:

أن درجة الارتباط وفقا لمعامل بيرسون (**Pearson**) بين المتغيرات المستقلة (**متغيرات النشاط الاقتصادي**) وبين المتغير التابع (**التهرب الضريبي**) كانت على النحو التالي:

1) أن ما نسبته (-29.4 %) هي درجة ارتباط عكسية معتبرة بين التهرب الضريبي وتطور الاستثمار

2) أن ما نسبته (-25.4%) هي درجة ارتباط عكسية معتبرة بين التهرب الضريبي وقيمة الكتلة النقدية

3) أن ما نسبته (37.6%) هي درجة ارتباط موجبة معتبرة بين التهرب الضريبي وسعر الصرف

4) أن ما نسبته (-22.5%) هي درجة ارتباط عكسية معتبرة بين التهرب الضريبي وتطور الاستهلاك الفردي

5) أن ما نسبته (-37%) هي درجة ارتباط عكسية معتبرة بين التهرب الضريبي وسعر البترول

6) أن ما نسبته (-7.7%) هي درجة ارتباط عكسية معتبرة بين التهرب الضريبي والأجر الأدنى

أن ما نسبته (-25.7%) هي درجة ارتباط عكسية معتبرة بين التهرب الضريبي وقيمة الضرائب المباشرة والغير مباشرة

ويمكن تفسير المعادلة اقتصاديا كما يلي:

X0: (**-69.822**) ، تُعبر هذه القيمة **رياضيا** عن نقطة تقاطع خط الانحدار مع محور متغير التهرب الضريبي ، أما التفسير **الاقتصادي** هي قيمة التهرب الضريبي في حالة لم يكن هناك متغيرات النشاط الاقتصادي مُجتمعة .

X1: (**0.068**) ، تُعبر هذه القيمة **رياضيا** عن ميل خط الانحدار الأول المتعلق بالكتلة النقدية ، أما التفسير **الاقتصادي** هي قيمة التهرب الضريبي في حالة كان مقدار الزيادة بوحدة واحدة في الكتلة النقدية.

إن العلاقة بين التهرب الضريبي (TV) و الكتلة النقدية (M_2) علاقة طردية مع افتراض تغير M_2 وثبات العوامل الأخرى حيث تعتبر هذه الأخيرة أهم وسائل السياسة النقدية، والتي تتمثل في وسائل الدفع المتاحة أي النقود المتداولة والشبه النقد، حيث كان المبرر الأساسي لقرارات تقييد نمو عرض النقود من خلال فرض سقوف ائتمانية معينة وتحرير سعر الفائدة منذ بداية 1990 هو أن الإفراط في السيولة النقدية ساهم في دعم الاتجاهات التضخمية في الجزائر وتحقيق الأرباح، وتزايد التهرب الضريبي لكن تقدير الارتباط الجزئي وجد أن مقدار تأثير عرض النقود للتهرب الضريبي حوالي 25.4% بالتالي التأثير ضعيف، وهذا يعود أن السياسة النقدية في الجزائر تلجا دائما إلى الأساليب الكمية (الاحتياط القانوني، معدل إعادة الخصم)، في تمويل جزء هام من الاتفاق الجاري وهذا يؤثر على القدرة الحقيقية وعلى كفاءة أداء الاقتصاد الوطني وأيضا على تحريك الأسعار وضعف القوة الشرائية والاحتياجات والإمكانيات المتاحة للاقتصاد الوطني تظل أهم أهداف الأداة الكمية، وبهذا تبقى السبب الأساسي الذي يغذي التهرب الضريبي

هي الزيادة المستمرة في وسائل الدفع المتاحة المتداولة خارج نطاق البنوك التجارية نتيجة عدم تطور السوق المالي.

X2: (0.345) ، تُعبر هذه القيمة **رياضيا** عن ميل خط الانحدار الثاني المتعلق بسعر الصرف ، أما التفسير **الاقتصادي** هي قيمة التهرب الضريبي في حالة كان مقدار الزيادة بوحدة واحدة في سعر الصرف.

العلاقة بين(FV) وسعر الصرف (TCH) علاقة طردية مع افتراض تغير سعر الصرف وثبات العوامل الأخرى، ولقد تبين أن مقدار الارتباط الجزئي حوالي 37.6% الذي يوضح مدى تأثير سعر الصرف على معدل التهرب الضريبي، ذلك أن أسعار الصرف غير واقعية لا يمكنها الاستمرار لفترات قصيرة دون أن تجر ورائها انعكاسات اقتصادية كهروب العملة الصعبة، وانهيار النظم الضريبية وتوسع وازدهار السوق الموازية، بالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من خلال التخفيضات المتعاقبة لسعر الصرف من اجل العودة إلى قيمته الحقيقية في السوق، لكن تبقى مجموعة من الاختلالات أهمها:

- بروز الكثير من المضاربة (كتلة كبيرة من العملة تتداول في السوق الموازية)، عدم خضوع عمليات الصرف لمعدلات الضرائب وهذا يعني خسارة الخزينة العمومية إضافة إلى عمليات غسيل الأموال التي تسيطر على القطاع البنكي.

X3: (-2.288) ، تُعبر هذه القيمة **رياضيا** عن ميل خط الانحدار الثالث المتعلق بسعر البترول ، أما التفسير **الاقتصادي** هي قيمة التهرب الضريبي في حالة كان مقدار الزيادة بوحدة واحدة في سعر البترول.

العلاقة بين (FV) و(PP) سعر البترول، عكسية مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، وهذا ما أكده مقدار الارتباط الجزئي الذي قدر ب 37% بالتالي يتضح

أن سعر البترول هذا كثر تأثير وارتباط بالتهرب الضريبي، هذا نتيجة أن مداخيل الخزينة العمومية تعتمد بالدرجة الأولى على هذا الأخير، من خلال ما عرفه الاقتصاد الجزائري منذ 1994 من إصلاحات اقتصادية هيكلية، حيث توصل خلال سنة 2000 من القضاء تماما على المديونية الخارجية هذا من جهة ومن جهة أخرى عرف تحسن في أسعار النفط الذي ترك الاقتصاد يدخل في سياسته الإنعاش الاقتصادي والتي ركزت على دعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية، لكن انهيار أسعار النفط فجأة خلال سنة 2014 انعكس إيجابا على تزايد التهرب الضريبي وعودة الاقتصاد الموازي إلى الواجهة.

X4: (0.027) ، تُعبر هذه القيمة **رياضيا** عن ميل خط الانحدار الرابع المتعلق بالأجر الفردي ، أما التفسير **الاقتصادي** هي قيمة التهرب الضريبي في حالة كان مقدار الزيادة بوحدة واحدة في الاجر الفردي .

العلاقة بين (S) والتهرب الضريبي (FV) علاقة طردية، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى يلاحظ أن مقدار الارتباط الجزئي قدر ب 7.7% وهي علاقة عكسية ضعيفة، وهذا نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين لاسيما الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة حيث يتم لجوؤهم للاقتصاد الموازي بحثا عن قوت يومهم، إلى جانب أن تركيبة الأجور متباينة ومتفاوتة بين تلك الزيادات الحاصلة التي تمثل نسبة زيادتها اقل من تلك الزيادة الحاصلة في معدلات التضخم الذي

يؤثر على القدرة الشرائية، بالتالي هذا يؤثر على مداخيل الخزينة العمومية بزيادة التهرب الضريبي لفقدان جزء مهم من مداخيل ليست مسجلة رسميا

X5: (0.085) ، تُعبر هذه القيمة **رياضيا** عن ميل خط الانحدار الخامس المتعلق بالاستهلاك الفردي ، أما التفسير **الاقتصادي** هي قيمة التهرب الضريبي في حالة كان مقدار الزيادة بوحدة واحدة في الاستهلاك الفردي .

العلاقة بين(CV) والتهرب الضريبي (FV) علاقة طردية، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى يلاحظ إن مقدار الارتباط الجزئي قدر ب 22.5% وهي درجة ارتباط عكسية معتبرة إلى حد ما، وهذا يدل على مدى اهتمام الحكومة بالمستهلك الجزائري ورفع قدرته الشرائية من خلال المحافظة على استقرار جانب النفقات العامة لاسيما نفقات التسيير بالرغم من دخول الحكومة الجزائرية في ترشيد النفقات العامة من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولقد أعطت اهتماما ببعض القطاعات الحساسة التي كانت بالإمكان تشغيل فئات الشباب والقضاء على البطالة لاسيما قطاع الصناعة الغذائية والثقيلة إلى جانب القطاع الفلاحي من خلال منح الإعانات وهذا من اجل تغطية العجز الحاصل في الخزينة العمومية والقضاء على أوجه مختلف التهرب الضريبي لكن سوء التسيير هذه النفقات أدى إلى نتيجة معاكسة تمثلت عدم تحقيق المردودية التي كان متوقع حصولها.

X6: (-0.17) ، تُعبر هذه القيمة **رياضيا** عن ميل خط الانحدار السادس المتعلق بالاستثمار ، أما التفسير **الاقتصادي** هي قيمة التهرب الضريبي في حالة كان مقدار الزيادة بوحدة واحدة في الاستثمار .

العلاقة بين (IG) والتهرب الضريبي (FV) علاقة عكسية وبافتراض ثبات العوامل الأخرى يلاحظ أن مقدار الارتباط الجزئي قدر ب 29.4% هي درجة ارتباط عكسية معتبرة والتي يمكن إرجاعها للأسباب التالية:

1- الآثار السلبية لزيادة أسعار الفائدة على كل من القدرة الاستثمارية لقطاع الأعمال واستقرار الجهاز المصرفي، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من العجز الحكومي والاستثمار المكبوت، وقدر كبير من القروض المشكوك فيها بينما القطاع الإنتاجي يحصل على قروض مدعومة ولقد اعتمدت الجزائر لفترة طويلة على التمويل بالتضخم من اجل تمويل الاتفاق الحكومي ودعم القروض الرأسمالية لقطاع الأعمال العام من خلال تحديد إداري لأسعار الفائدة.

2- النمو السكاني السريع الذي يؤدي إلى ضغوط على البنية التحتية وعلى الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية مما أدى إلى الدخول في برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال سنة 2001 للاستفادة من الفوائض المحققة من خلال تحسين أسعار النفط.

3- وضع قوانين الاستثمار والتجارة الجديدة من اجل تطوير وتعديل القوانين القائمة بهدف تشجيع النشاط الخاص وجذب الاستثمار الأجنبي، حيث لم تعد قادرة على تمويل المرحلة المقبلة من مشاريع التنمية والتطوير من خلال القطاع العام فقط بل تحتاج إلى مشاركة واسعة من الأموال والاستثمارات الخاصة، لاسيما انه عرف العديد من المشاكل أهمها مشكل العقار، وانتشار الرشوة والفساد ونقص خدمات البنوك وبروز السوق الموازية بقوة.

X7: (0.044-) ، تُعبر هذه القيمة **رياضيا** عن ميل خط الانحدار السابع المتعلق بالضرائب المباشرة والغير مباشرة ، أما التفسير **الاقتصادي** هي قيمة التهرب

الضريبي في حالة كان مقدار الزيادة بوحدة واحدة في الضرائب المباشرة والغير مباشرة .

العلاقة بين(TX) والتهرب الضريبي(FV) علاقة عكسية، وبافتراض ثبات العوامل الأخرى يلاحظ أن مقدار الارتباط الجزئي قدر ب 25.7% وهي علاقة عكسية معتبرة ولقد لوحظ أن الطاقة الضريبية في الجزائر ضعيفة، وذلك من خلال قياس نسبة حصيلة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل هذا احد الاختلالات المالية ونقطة ضعف أساسية في المالية العامة، ولقد كان واضحا أن تمويل النفقات العامة ما زال يعتمد إلى يومنا هذا على الإيرادات البترولية " الجباية " وحيث قدرت نسبتها إلى الناتج الداخلي الخام خلال الفترة(2000-2014) حوالي 13.72% أما الإيرادات الضريبية (الضرائب المباشرة وغير المباشرة) فقدرت نسبتها بحوالي 9.98% ، ومنها يمكن القول إن الإيرادات الضريبية بالرغم من التعديلات التي أدخلت عليها فما زال حجم التهرب الضريبي في زيادة مما يؤدي إلى كبر حجم الاقتصاد الموازي، وهذا يدل على أن تلك المعدلات المفروضة لا تميز بين الغني والفقير، ولا يتوافر فيها عنصر العدالة الاجتماعية لاسيما المفروضة على سلع الاستهلاك الضرورية التي تمس محدودي الدخل مما يكون لها اثأر اجتماعية واضحة وهو الاتجاه إلى السوق الموازية ومنه انتشار المنافسة غير الشرعية، وبالتحديد التأثير على التحصيل الضريبي وزيادة التهرب الضريبي.

رابعا:دراسة استقرارية النموذج:

أ: إعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

يتم دراسة التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين

1- الطريقة البيانية:

الشكل رقم (18): الاحتمال المتراكم المتوقع للبواقي

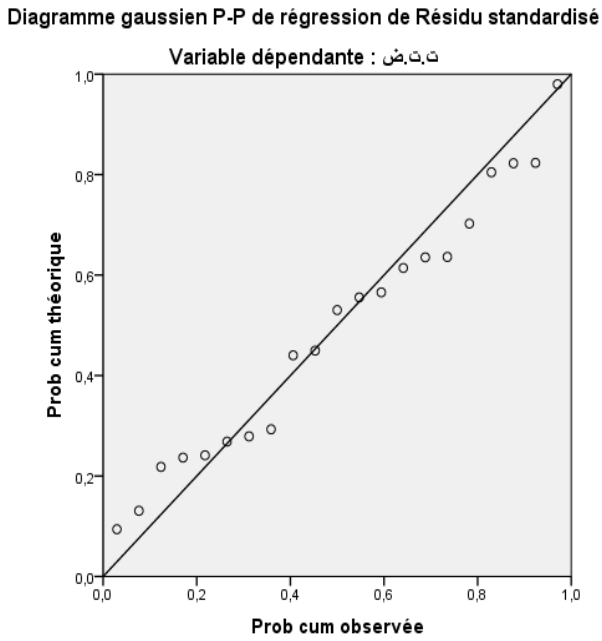

المصدر :مخرجات نموذج spss

وبفحص الشكل البياني للعلاقة بين الاحتمال المتراكم الملاحظ على محور الفواصل والاحتمال المتراكم المتوقع للبواقي المعيارية، نجد أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانبي الخط، مما يعني أنها تتوزع توزيعاً إعتداليا؛ أي أنها تتبع التوزيع الطبيعي.

2- **الطريقة الحسابية:** نلجأ في هذه الطريقة لاختبار **كلومجروف-سميرنوف** واختبار **ويلك-شابيرو** كما هي موضحة في الجدول التالي:

3-

الجدول رقم (52): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

	الإحصائية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية
Kolmogorov-Smirnov	,131	21	,200*
Shapiro-Wilk	,960	21	,518

المصدر :مخرجات نموذج spss

يتضح وأن القيمة الاحتمالية اكبر من مستوى المعنوية 5% في كلا الاختبارين، وبالتالي نقول أن البواقي تتبع في توزيعها التوزيع الطبيعي، الأمر الذي يدعم النتيجة السابقة التي توصلنا إليها بيانيا. ويمكن تأكيده من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (19):العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد و الاحتمال التجميعي المتوقع

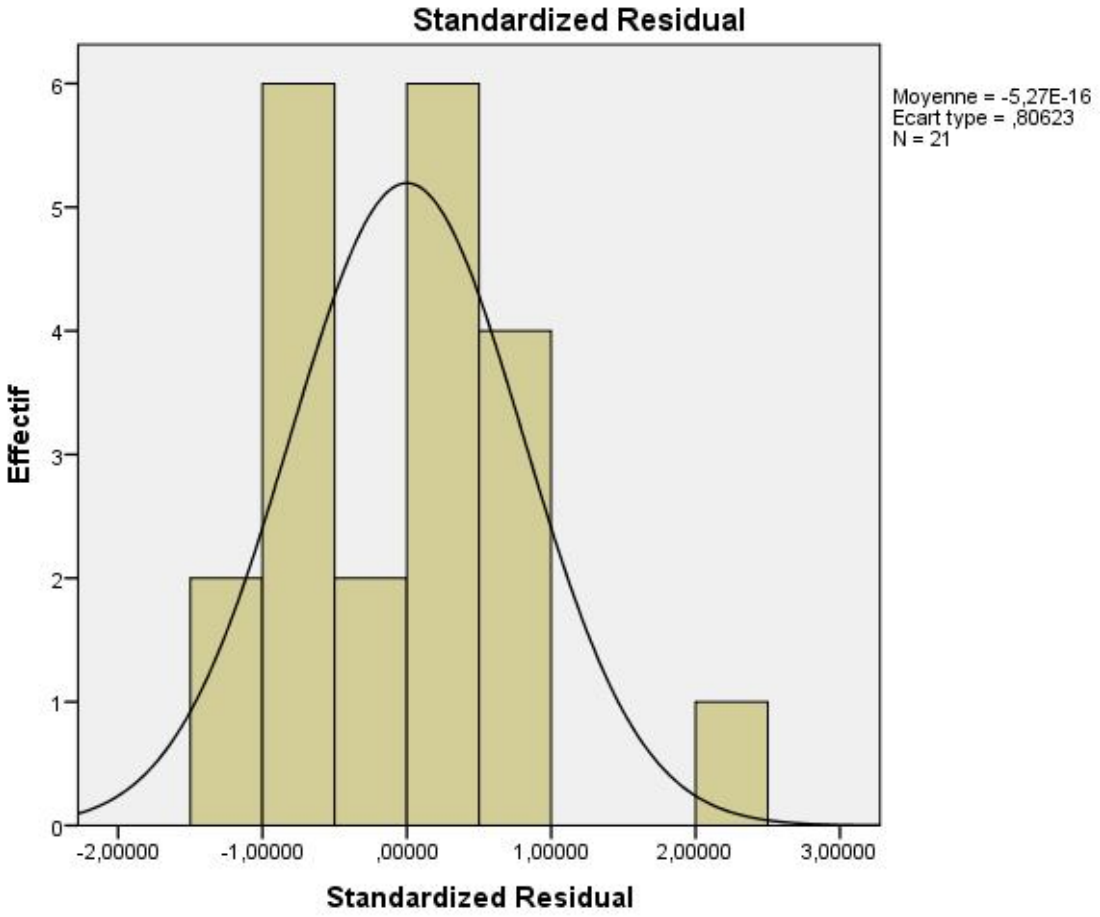

المصدر :مخرجات نموذج spss

ب: الاستقلال الذاتي للبواقي

الهدف من دراسة استقلالية البواقي هو معرفة هو معرفة فيما إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين البواقي أم لا وللحكم على ذلك نلجأ إلى اختبار داربن وطسن *Durbin -Watson*

نقول انه لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي اذا تحقق الشرط التالي :

الجدول رقم (53):معامل التحديد

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	**Durbin-Watson**
1	,825[a]	,681	,510	57,014786	1,669

المصدر :مخرجات نموذج spss

من جدول المخرجات الخاص بمعامل التحديد واختبار (Durbin-Watson) نجد أن قيمة (DW) تساوي (1.669)

Du: القيمة القصوئ

Dl: القيمة الدنيا

حيث أن : $\left[dL - dU \right]$ DW

كما أن القيم الحرجة عند n=17 k=7. كما يلي : dU=2.537 - dL=0.451

وهنا نجد أن dL < DW < dU

حيثُ: 0.451 < 1.669 < 2.537

كما انه كلما اقتربت قيمة DW نحو القيمة 2 دلَّ ذلك على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي

ج: اختبار تجانس البواقي

يتعلق الأمر هنا باختبار مدى تجانس أو ثبات تباين الأخطاء حيث يتم استخدام الطريقة البيانية لفحص شكل انتشار البواقي. كما هو مبين في الشكل التالي :

الشكل رقم (20): طريقة توزيع البواقي

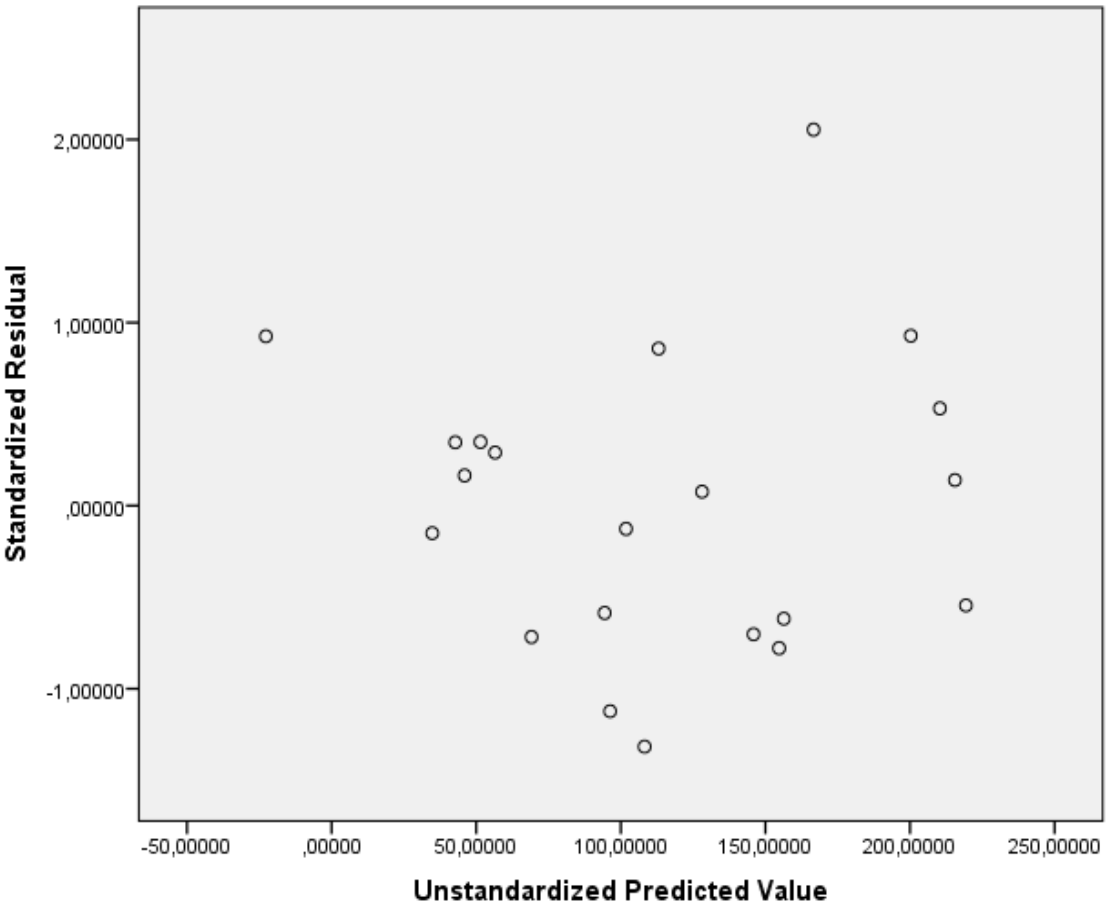

المصدر :مخرجات نموذج spss

حيث يوضح الشكل السابق أن توزيع البواقي يأخذ شكل الانتشار العشوائي حيث لا يمكننا رصد نمط معين أو شكل لتباين هذه البواقي وهو ما يعني ثبات أو استقرار في المعاملات نتيجة لوجود ثبات في تباين الأخطاء العشوائية.

المطلب الرابع : انعكاس السياسة الاقتصادية علئ مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في ظل الاقتصـــاد الموازي

سوف يتم تقييم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلى مؤشرات النمو الاقتصادي ومعدل البطالة نتيجة الارتباط الوثيق الموجود بينهما، من جهة ومؤشرات التضخم النقدي والتوازن الخارجي من جهة أخرى، هذا من أجل رسم المربع السحري للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014، وهي فترة

يمكن تقسيمها إلى فترة برامج الإنعاش الاقتصادي خلال "2000-2004"، ثم فترة دعم النمو الاقتصادي خلال "2005-2009"، وأخيرا برنامج التنمية الخماسي خلال "2010-2014".

الفرع الأول: تطورات مؤشرات العرض الكلي.

تتمثل أهم متغيرات جانب العرض الكلي في كلا من نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، والذي يعتمد عليه في تحليل النمو الاقتصادي من خلال استبعاد أثر ارتفاع الأسعار، إلى جانب تطورات معدل البطالة.

الجدول رقم (54): تطور النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال 2000-2014. الوحدة: (%).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو الاقتصادي	2.2	2.7	4.1	6.8	5.2	5.1	2.0	3.0
معدل البطالة	29	28	26	26	17	15.0	12.0	11.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
معدل النمو الاقتصادي	2.4	2.4	3.2	2.8	3.3	2.7	4.5	
معدل البطالة	11.3	10.2	10.0	10	11	-	9	

Source: 1. Rapport 2002 .بنك الجزائر Op-cit. p.106.

2. 1. Rapport 2009 .بنك الجزائر Op-cit. p.226.

3. النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2011. ص2.

4. النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2012. ص1.

5. مشروع قانون المالية 2014، مرجع سابق، ص4.

ونستنتج التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (21): تطور معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال الفترة 2000-2014.

المصدر:مخرجات EXEL بناء على الجدول السابق.

من خلال الشكل نسجل أهم الملاحظات التالية:

1. منذ سنة 2000 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا حيث انتقل من 2.6% خلال سنة 2001 إلى 4.5%، خلال سنة 2014، مسجلا أحسن معدل خلال سنة 203 بمعدل 6.9%، وبلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حوالي 3.5%، وهو راجع أساسا إلى التغيرات التي

طرأت في أسعار النفط في السوق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمنا على الاقتصاد الجزائري مقارنة مع القطاعات الأخرى، حيث مثل هذا الأخير في المتوسط حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، على عكس قطاع الصناعة الذي لا يمثل إلا ما نسبته 6% في المتوسط، أما الزراعة فهي تمثل ما نسبته 8% في المتوسط، وبهذا يبقى الاقتصاد الوطني هشا بسبب الاعتماد على قطاع المحروقات.

2. هناك ترابط وثيق بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، حيث أن ارتفاع معدلات النمو يساهم في تخفيض معدلات البطالة "حسب ما جاء في بعض الدراسات أنه لابد من الوصول إلى معدل نمو ما بين 6% إلى 7%"، من أجل تخفيض معدل البطالة[1].
3. لقد تم استخدام الانفاق الحكومي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي الموسع خلال الفترة 2000-2014، وهذا من أجل تفعيل الطلب الكلي من جهة والنهوض بجانب العرض الكلي بصفة خاصة من خلال احداث فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي ولقد اتضح من خلال معطيات الجدول أن العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة لم تكن هناك علاقة متناسبة مئة بالمئة، حيث نلاحظ أنه خلال فترة 2000-2004، كان تطور النمو الاقتصادي في المتوسط يقدر ب 4.2%مقابل معدل بطالة 25.2%، بعدها الفترة 2005-2009، حيث سجل معدل النمو الاقتصادي في المتوسط ب2.98% مقابل 12.06%كمعدل بطالة وهو معدل منخفض على عكس معدل النمو الاقتصادي الذي سجل انخفاض نوعا ما. وهو راجع إلى انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2009. وأخيرا الفترة 2010-2014، وهنا استقر معدل النمو الاقتصادي عند

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص239.

3.32%في المتوسط الحسابي مقابل استقرار معدل البطالة عند 10%، ونستنتج أن الشرط لم يتحقق ولم يصل معدل النمو الاقتصادي إلى عتبة 5% فما فوق حتى نخفض معدل البطالة.

"وهكذا تبقى الجزائر كدولة تحتفظ بأعلى معدلات البطالة بالمقارنة مع مختلف دول العالم الأخرى، ومع المتوسط العالمي البالغ 5.7%"[1].

الفرع الثاني: تطورات مؤشرات الطلب الكلي.

تقوم الدراسة من خلال تحليل تطورات معدلات التضخم، مع إبراز أهم مصادره، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحليل تطورات رصيد ميزان المدفوعات، بالتركيز على حجم الصادرات والواردات لما لها علاقة وثيقة بتطور الأسعار الداخلية لاسيما إذا كان هناك تضخم مستورد، والجدول التالي يوضح أهم المعطيات المالية الخارجية.

الجدول رقم (55): تطور معدلات التضخم وحجم الصادرات والواردات. الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4.0	1.4	2.3
حجم الواردات	9174	9941	12007	13534	18309	20357	21456
حجم الصادرات	21718	19177	18832	24646	32086	46232	54741
2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
3.68	4.86	5.74	3.91	4.5	8.9	3.8	3.5
27631	39479	39294	40247	47247	50376	55028	58330

[1] دحماني محمد أدريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمساه، 2011-2012، ص208.

61237	65520	72632	73569	57249	45465	79193	60529

Source: 1. www.banque mondiale.org..5.8 .2015 تاريخ الاطلاع.

2. مشروع قانون المالية 2014، مرجع سابق، ص28.

ومن الجدول يمكن رسم الشكل التالي:

الشكل رقم (22): تطور معدل التضخم ورصيد ميزان المدفوعات .

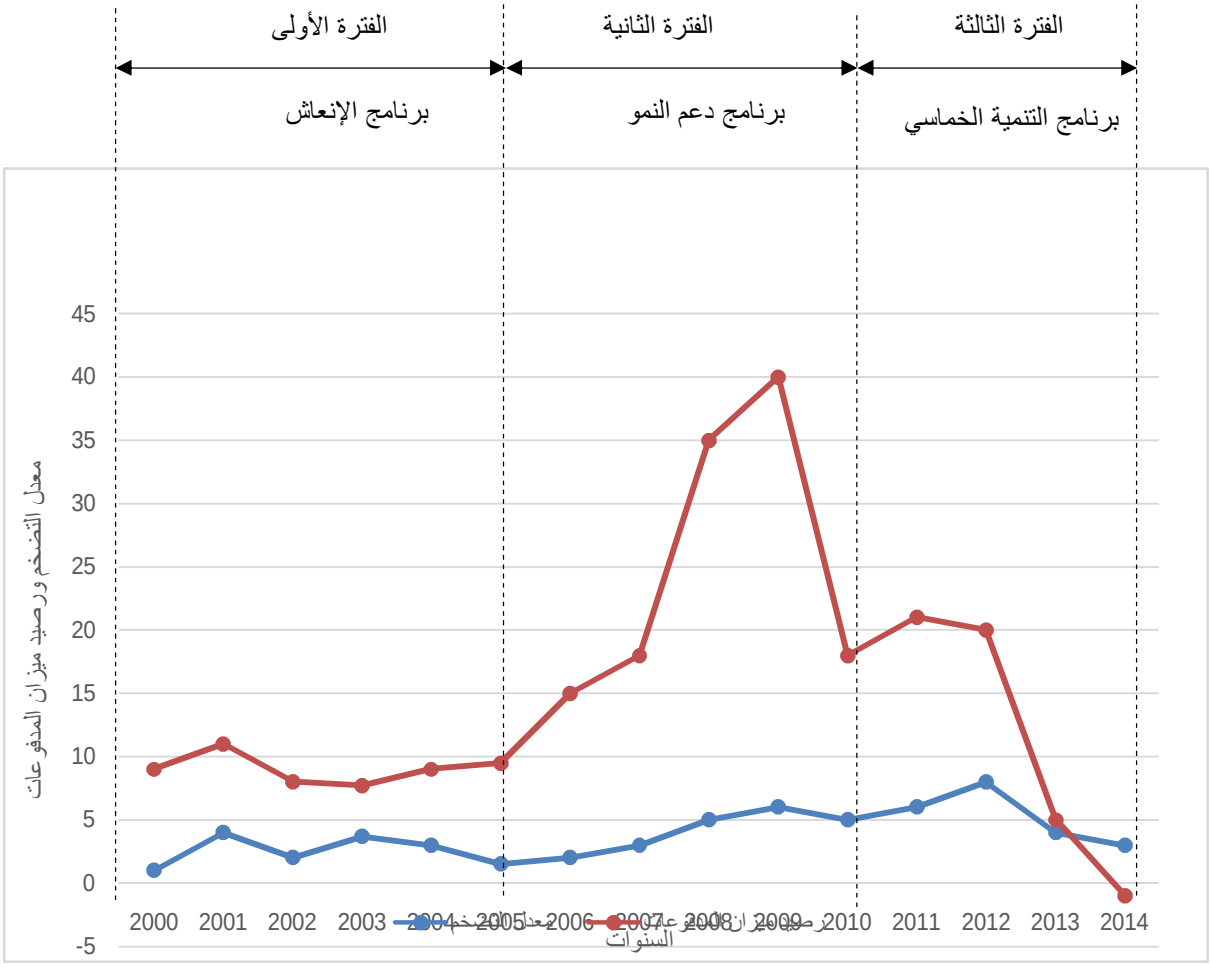

كلها تعتبر طفرة في تغير أسعار النفط

المصدر: مخرجات EXEL بناء على الجدول السابق.

من خلال ما سبق يمكن ملاحظة ما يلي:

1. كما تم التعرف سابقا أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر تتمثل في مكونات الطلب الكلي وهي الانفاق الكلي، ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى جانب زيادة الأجور، وارتفاع الكتلة النقدية وهي عناصر تتميز بها مختلف الدول النامية، هذا من جهة أخرى، لكن من جهة أخرى نلاحظ السبب الآخر لارتفاع التضخم هو التأثر برصيد ميزان المدفوعات ولاسيما رصيد الميزان التجاري الذي يتكون من حجم الواردات والصادرات، فيلاحظ تطور الواردات وزيادة حجمها زيادة متتالية على عكس حجم الصادرات التي تبقى يتحكم فيها أسعار المحروقات مرة ترتفع ومرة أخرى تنخفض، بالتالي تقريبا هناك ترابط بين أسعار الواردات ومعدلات التضخم التي تتأثر بأسعار المنتجات الخارجية.
2. إن هدف التضخم كان هدف صريح للسياسة النقدية، ولقد تم توضيحه في أوت في 2010. وهذا طبعا من خلال الأدوات التي يتبعها البنك المركزي الجزائري والمدعومة بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف لاسيما التأثر بعملتين مهمتين هما الأورو والدولار.
3. لقد سجل التضخم الذروة العليا خلال سنة 2012 ووصل إلى 8.9%، وهذا يعود لانخفاض رصيد ميزان المدفوعات لاسيما انخفاض مداخيل الصادرات، وزيادة الواردات، وهنا "انخفضت قيمة العملة الوطنية ب6.1% بالنسبة لدولار، واستقرت بالنسبة لليورو ب0.1%، ومن جهة أخرى يعود بسبب ارتفاع التضخم إلى الزيادة ب12.2% في المنتجات الغذائية تحت تأثير ارتفاع ب21.4% في المنتجات الفلاحية الطازجة و4.7% في المنتجات الغذائية الصناعية، إضافة إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة والخدمات ب6.6% وأكثر من 5% على التوالي"[1].

[1] مشروع قانون المالية 2014، مرجع سابق، ص.ص5، 6.

ونستخلص النتيجة المهمة أن خلال هذه المرحلة لقد أولت السلطات النقدية والمالية أهمية كبيرة لمكافحة البطالة. مع السماح بوجود معدلات نضخم مقبولة، وذلك من خلال تنشيط الطلب الكلي عن طريق زيادة الانفاق الحكومي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي التي باشرت فيها الجزائر.

وسوف نقوم برسم المربع السحري خلال الفترة 2000-2014 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (56): مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي

المؤشرات	متوسط الفترة 2000-2004	متوسط الفترة 2005-2009	متوسط الفترة 2010-2014
معدل التضخم (%)	2.84	3.60	4.92
معدل البطالة (%)	25.2	12.06	10
معدل النمو الاقتصادي (%)	4.2	2.98	3.32
رصيد المدفوعات (%)	12	15	3.5

المصدر: من استنتاج الطالبة.

حيث نستنتج الشكل التالي:

الشكل رقم (23): يوضح المربع السحري خلال الفترة 2000-2014.

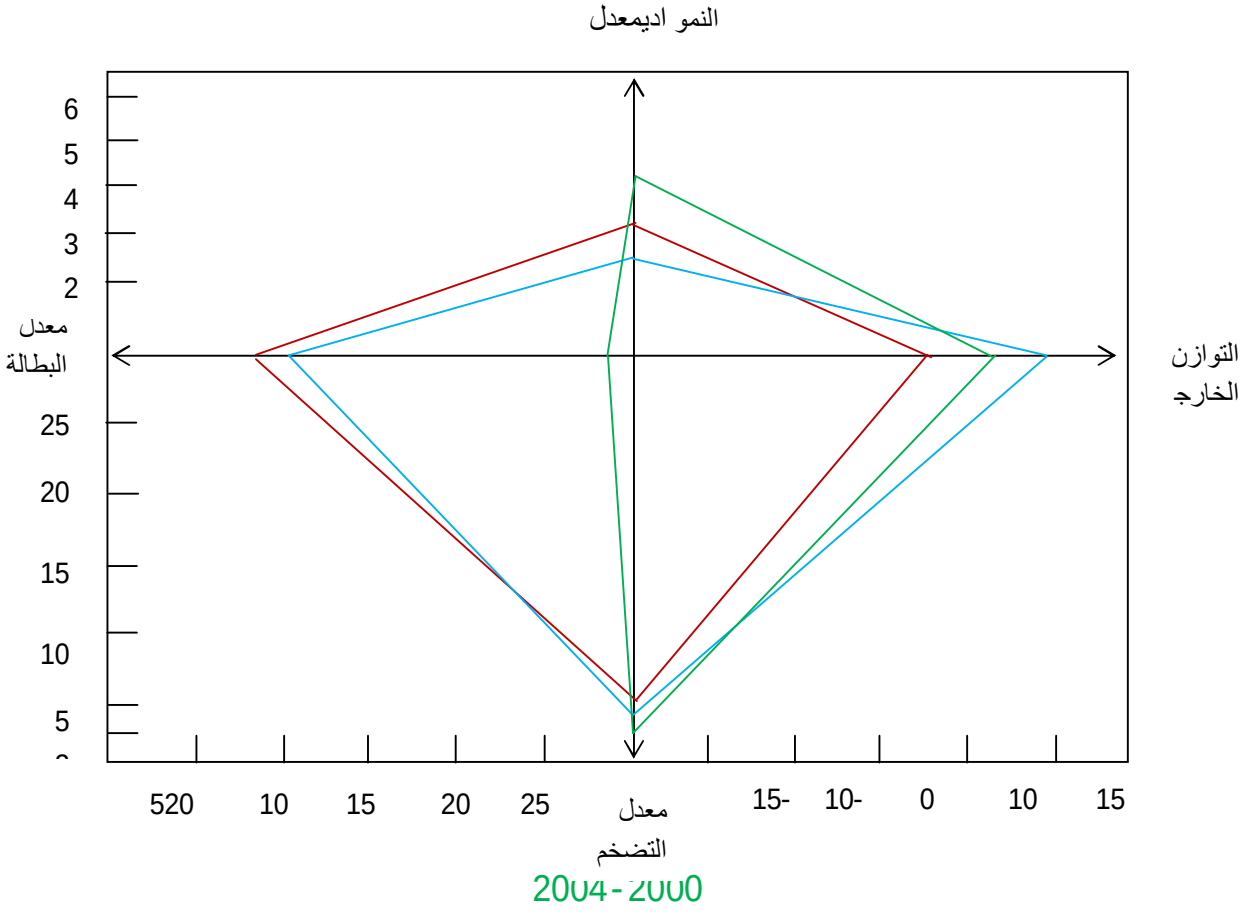

المصدر: مخرجات exel بناء على الجدول السابق

الفرع الثالث: كيفية إدماج أموال السوق الموازية في الاقتصاد الجزائري

هناك ملاحظات مهمة تم استنتاجها من خلال دراسة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من جهة , و مؤشرات الاقتصاد الموازي من جهة اخرئ , و كيف كانت تطوراتها و اثارها المختلفة , تتمثل في :

أولا : تحليل العلاقة بين فعالية السياسة الاقتصادية و الاقتصاد الموازي

لإتمام عملية التقدير باستخدام طريقة (ols) ثم أخذ جميع المتغيرات بقيمتها الحقيقية باعتبارسنة

(1990) سنة الأساس ، و قد أظهرت نتائج التقدير أن متغير سعر النفط ، كان ذا دلالة إحصائية مرتفعة ، إلى جانب متغير سعر الصرف ، إضافة إلى متغير الكتلة النقدية ثم يأتي متغير الاستثمار الإجمالي ، إلى جانب متغير الضرائب المباشرة و غير المباشرة التي ارتبطت بالتهرب الضريبي ، وكانت ذات معنوية حسب النموذج المتبع ، والذي يؤثر على استقرار الاقتصاد الجزائري ، نتيجة ارتفاع حجم التهرب الضريبي ، هو بدوره يؤدي إلى وجود الاقتصاد الموازي و يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي من خلال الآثار التي يحدثها على المتغيرات الاقتصادية ، و على تحفيز الموارد نحو الاستخدامات التي تخدم عملية النمو الاقتصادي ، إضافة إلى أن كثيرا من عوائده لا يتم حقنها في دورة الدخل بل يتم تسريبها للخارج أو إعادة استخدامها في أنشطة موازية غير مشروعة ، بالتالي توضح نتائج هذه المعادلة أن المتغيرات المستقلة سوف تؤثر على المتغير التابع . فعند زيادة سعر النفط بواحد في المائة فان التهرب الضريبي سينخفض بـــــ (2.28) في المائة ، و ارتفاع سعرا لصرف بواحد في المائة يؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي ب (0.345) في المائة ، أما ارتفاع الكتلة النقدية بواحد في المائة يعني زيادة التهرب الضريبي ب 0.068 في المائة ، إلى جانب زيادة الضرائب بواحد في المائة ، فهذا يعني انخفاض التهرب في ب 0.044 في المائة ، أما زيادة الإستثمار بواحد في المائة يؤدي إلى انخفاض التهرب في ب 0.177 بالمائة , و تم التوصل الئ اهم النتائج التالية:

- **العلاقة بين (M2) و (FV) علاقة طردية** ، وكما أنها أحد أهداف السياسة النقدية الوسيطة ، التي تتحكم فيها من خلال مؤشر الاحتياطي القانوني ، و الذي تطور خلال فترة الدراسة ، بالانتقال من 3 % ، 4.25 % ، 6 % وصولا إلى 12% ، لكن الملاحظة هو أنه لم يكن هناك انخفاض في الكتلة النقدية مما يدل على عدم فعالية هذه الأداة ، مما أدى إلى تغذية حجم التهرب الضريبي ، إلى

جانب ثبات معدلات سعر إعادة الخصم في حدود 4 % ، مما يدل على أن البنك المركزي يجب أن يعيد النظر في هاتين الأداتين حتى تكونا أكثر فعالية و يجب الرفع في معدلاتهما إلى أكثر من 12 % ، و 4 % .

* **العلاقة بين (TX) و (FV) علاقة عكسية** ، و كما أنها أحد أهداف السياسة المالية ، التي تتحكم من خلالها في الإيرادات و النفقات العامة و التي تطورت خلال فترة الدراسة كما يلي :

- **الضرائب المباشرة (الأرباح)** متنقلة من الارتفاع إلى الانخفاض من خلال المعدلات التالية : (42 % ، 38% ، 30% ، 25 % ، 23%) حيث كان معدل التخفيض ينخفض من سنة إلى أخرى كالتالي : (4% ، 8% ، 5% ، 2%) بالرغم من هذا لم تكن هذه التخفيضات فعالة سواء من جهة زيادة حجم الاستثمارات ، اومن جهة تخفيض التهرب الضريبي .

- **الضرائب على الدخل**: مشغلة هي الأخرى من الارتفاع إلى الانخفاض من خلال المعدلات التالية : (70% ، 50 % ، 40% ، 35%) حيث كان معدل التخفيض كالتالي : (20% ، 10% ، 5%) و التي لو قورنت مع مستوى الأجور لاسيما الأجر الأدنى المضمون فسوف يلاحظ أن معدلات الزيادة أقل من معدلات الضرائب المطروحة أو المفروضة ، و هذا ما أدى إلى وجود اقتصاد موازي من أجل الحصول على دخول إضافية و بالتالي زيادة حجم التهرب الضريبي.

- **الضرائب غير المباشرة :**

منتقلة من خلال تقليص عددها فيما يلي : من (7%،13%،21%،40%) الئ (14%، 17%) فسوف يلاحظ أن هذه المعدلات أدت إلى رفع مستوى الأسعار ، دون النظر إلى القدرة الشرائية للمستهلك من جهة ، ودون النظر إلى تكاليف الإنتاج من جهة أخرى ، مما يؤدي إلى الانتقال إلى الإنتاج بأبسط

العوامل حتى لا يتم دفع (TVA) و الحصول على الاستهلاك بأبسط الطرق دون دفعها من جهة أخرى وهذا ما أدى إلى اتساع دائرة التهرب الضريبي و خسارة الخزينة العمومية .

*** العلاقة بين (PP) و(FV) : علاقة عكسية ، العلاقة بين (TCH) و (FV) علاقة طردية** ، نفس طبيعة العلاقة هذا نتيجة الاعتماد على نفس المؤشرين وهما الصادرات و الواردات ، بالتالي يعتبر سعر البترول و سعر الصرف ذو اتجاهين متعاكسين فالأول يعتبر المصدر الأول لإيرادات الخزينة العمومية ، لذلك الجباية البترولية لا يمكن التخلي عنها ، من جهة أخرى سعر الصرف يغذي كذلك إيرادات الخزينة العمومية لكن هنا بالتأثير السلبي عليها لأنه كلما ارتفع سعر الصرف أدى هذا إلى زيادة حجم التهرب الضريبي وهذا لا يخدم التنمية الاقتصادية ، مما يدل أن تلك المداخيل بالعملة الصعبة لا تعود إلى ميزانية الدولة بل تذهب إلى الشق الموازي منه وهو الاقتصاد الموازي ، بهذا لابد من وجود مراقبة للأموال التي تدخل و تخرج حتى يتم استغلالها استغلال أمثل .

ثانيا : أسباب ضعف الاقتصاد الجزائري و واقعه في ظل الاقتصاد الموازي

من خلال ما سبق يتضح أن النشاط الموازي في الجزائر لم يعد قطاعا غير رسمي فقط بل اقتصاد موازيا كاملا يتمتع بجميع قواعد الإجراءات المتخذة من طرف السلطات لمكافحة الاقتصاد الموازي ، تعتبر تلك الأخيرة عناصر مهمة ساهمت في تطور هذا الأخير ، بمعنى تركت النشاط الاقتصادي ينتقل من الاقتصاد الرسمي إلى الاقتصاد الموازي ، ونجد أهم العوامل التالية [1]:

* إن الموجه الرئيس للقطاع الموازي هو القطاع الخاص الذي يعمل في اتجاه تكوين الطبقة البرجوازية الصغيرة من خلال عملية تراكم رأس المال ، و هي نفسها العملية الصعب تحقيقها في

[1] - بشير مصيطفى : **إقتصادنا الفرصة المتبقية ، سلسلة صناعة الغد**، جسور للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط 1 ، 2016 ، ص ص 44 ، 45 " بتصرف"

ظل النظام الاقتصادي الحالي أي في ظل قوانين الاستثمار التي تمنح القطاع العام جل المشروعات ذات المحتوى الرأسمالي الكبير ، و بهذا يصبح الاقتصاد الموازي نتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية المنتهجة .

* الميزة التنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد الموازي في مجال التوزيع و استثمار الزمن و صناعة قرارات السوق أي مستوى الأرباح ، الأجور ، رقم الأعمال ، الأسعار ، تكليف الاستثمار ، عرض النقد الأجنبي سعر صرف العملة ، التشغيل ، و هي المؤشرات التي كان على السلطات التحكم فيها بالشكل الذي يمنع تشكل القطاع غير الرسمي .

* تلعب العائلات دور حقيقي في ترسيم القطاع الموازي في الاقتصاد الوطني بدافع من الطلب الفعال الذي توفره للسوق غير الرسمية على السلع و الخدمات التي تتصف بأسعار أدنى من الأسعار الرسمية و بالوفرة و بتنوع المنتج ، و هي نفسها الحالة التي سادت خلال السبعينات ثم تراجعت في وسط الثمانينات بفعل آلية الانفتاح على التجارة الخارجية .

* التهريب على الحدود نشاط اقتصادي موازي يختزن رقم أعمال يعجز الإحصاء عن تحديده بسبب غياب آليات الإحصاء المبني على المعرفة ولكن رقم مهم على خلفية ما تكتشفه السلطات يوميا من عمليات التهريب .

الى جانب هذا يلاحظ الإقبال الكبير والتعامل في سوق الصرف الموازية بشكل كبير رغم اتخاذ مختلف التدابير من طرف السلطات من اجل مكافحتها، ويعوذ هذا الفشل الى النقاط التالية[1]:

[1]- عبد الحميد مرغيت ،**أسواق الصرف الموازية في الجزائر ، أسبابها آثارها وسبل مكافحتها** ، جامعة جيجل ، الموقع iefpedia.com.arab.uploads,2016/04
تاريخ الاطلاع: 2018/04/24

*** ضعف منحة السفر للخارج**: لقد حدد المشروع الجزائري قيمة هذه المنحة ما يعادل 15000 دج من العملات الأجنبية الأخرى، ويمكن الحصول عليها فقط من البنوك التجارية ومكاتب الصرف المرخصة، وهذا السقف ضعيف جدا عند تحويله للعملات الأجنبية الأخرى بالسعر السائد، كما لم يتم رفعه بما يتناسب مع التدهور الحاصل في قيمة الدينار الجزائري ,بالتالي فان هذا التوجه من قبل السلطات نحو تقنين تدفق الأموال الخارجة للمواطنين عند هذا السقف ضعيف جدا، وهو في الحقيقة محرك نحو الأسواق الموازية وانتشارها لأنها الملجأ الأخير للحصول على المبالغ المرغوبة بالعملة الأجنبية .

* **حرص المتعاملين على الاستفادة من المكاسب الناجمة عن الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي** :فاغلب التحويلات من الخارج (منح المتقاعدين أو تحويلات المهاجرين) يتم صرفها في السوق الموازي طمعا في الحصول على مبالغ اكبر بالدينار الجزائري مقارنة بما يتم الحصول عليه عند تحويلها في السوق الرسمي .

*** العزوف عن إنشاء مكاتب الصرف:** وفقا لمحافظ بنك الجزائر فقد تم الترخيص لفتح 46 مكتب صرف, 13 منها سحبت تراخيصهم بطلب من المتعاملين, و27 اعتمادا ألغيت من قبل الجهات الوصية بسبب مخالفاتهم لتبقى السوق الرسمية للعملة لا تضم سوى 6 مكاتب، والسبب يعود حسب المحافظ، هو ضعف هامش الربح المحدد ب 1% منذ 1995 وكذا قلة عرض النقد الأجنبي بسبب ضعف القطاع السياحي في الجزائر، إضافة الى موسمية العمل، حيث تنتعش فقط في فترات الإجازات إضافة الى عدم رغبة الأفراد في تحمل الالتزامات التي تنشا عن إنشاءها مثل مصاريف الإيجار والتجهيز بالعتاد ودفع الضرائب على الأرباح .

*** فشل إجراءات القمع بالقوة العمومية:** فرغم أن استخدام القوة العمومية بهدف الحفاظ على هيئة الدولة والقانون إلا أنه إجراء غير فعال نتيجة وجود وسائل الاتصال الحديثة، التي تؤدي الى استحداث نقاط بيع وشراء سرية لإتمام عملية التسليم والاستلام بعيدا عن أعين السلطات الوطنية .

ومن هنا أن معالجة صور الخلل في السوق الوطنية تبدأ بخطوات ذكية تعالج الوضع، ذلك بالسماح بتحقيق أهداف الربح وهي أهداف مشروعة ولكن بتامين هدف الاقتصاد الذي هو التوازن وهدف العائلات الذي هو العيش الكريم .

ولقد سجل الاقتصاد الوطني في 2017 أهم المميزات التالية:[1]

* التحول من السعر المرجعي الذي ظل لسنوات طويلة دون سعر السوق المتوقع الى السعر الحقيقي ما يعني الاستغناء عن آلية صندوق ضبط الإيرادات والتكفل بانشغالات الميزانية لنفس السنة المالية عن طريق كل الإيراد الذي أصبح 50 دولار للبرميل سمح برفع الإيرادات من مستوى 49.5 مليار دولار سنة 2016 الى 56 مليار دولار سنة 2017 مما يعني زيادة قدرها 13% و هونا يسمح للحكومة بالمحافظة على التحويلات الاجتماعية للسكان، بالمقابل تراجعت النفقات بنسبة 18% من 79.5 مليار دولار سنة 2016 الى 68 مليار دولار في 2017 وهو ما مس بكل من ميزانية التسيير والتجهيز وان كان الأثر على التجهيز اكبر بنسبة لامست 28% مما سيؤثر سلبا على سير المشاريع الكبرى للدولة، الى جانب تراجع التحويلات الاجتماعية بك 2 مليار دولار من 18.4 مليار دولار سنة 2016 الى 16.3 مليار دولار سنة 2017 .

1- بشير مصيطفي ، **الجزائر 2030** ، **رؤية إستشرافية** ، مرجع سابق ، ص 170 ، 195 " بتصرف" . [1]

* ميزانية تستدعي ترحيل صندوق ضبط الإيرادات من حالة مخزون النقد الأجنبي لسنوات الى تدفق النقد الأجنبي لسنة مالية واحدة وهو ما يسمح للحكومة بالمناورة في تنفيذ التزاماتها اتجاه الدولة لمدى القريب .

* تحفيز النشاطات داخل إقليم الولايات والبلديات بانتهاج سياستين اثنتين هما لا مركزية قرارات الاستثمار ومحلية التخطيط الإقليمي والنتيجة ستكون تحقيق مؤشرين هما الجاذبية والتنافسية مما سيؤدي آليا الى بروز رأسمال محلي ومن ثمة أصول جديدة تتبعها جباية محلية، وهي من شانها دعم الجباية العادية خارج المحروقات في السنوات القادمة .

* إطلاق صيغ الشراكة الإستراتيجية بين القطاعين العام والخاص وتطبيق صيغ التمويل التشاركي لدى البنوك وتحريك رأس المال المحلي المعبر عنه بالسيولة الزائدة لدى العائلات الذي سرعان ما يتحول الى فائض السيولة في ظل وجود سوق موازية، حيث تضم حوالي 95 مليار دولار من السيولة النقدية، حيث لا يتعدى معدل الاستثمار لدى العائلات مستوى 18% بينما يقفز الادخار الى 38% مما يعني خزانا تحويليا مهما ينبغي توجيهه نحو المشروعات .

* الفصل بين من هو مستورد ومن هو مصدر حقيقي (700 مصدر مقابل 22 ألف مستورد) عند تطبيق مزايا التجارة الجبائية يسمح بتطوير المنتج الوطني المعد للتصدير ومن ثم جلب مزيد من الشركات الأجنبية الى القطاع الوطني المنتج بما في ذلك قطاع الخدمات، حيث نملك 11 قطاعا اقتصاديا جاهزا للنمو السريع على خلفية تأخرها في المساهمة في القيمة المضافة، حيث يجب الاهتمام ب: الفلاحة والفلاحة الصناعية، المناجم و البتروكيمياء، الصناعات المصغرة والصغيرة ومنها الصيدلة و الميكانيكي، الطاقات المتجددة من الشمس والرياح، خدمات الاتصال والمعلومات، صناعة المعرفة، الابتكار، الصناعات التصديرية .

* لا يعني التمويل غير التقليدي بالضرورة تسييل الاقتصاد أو طباعة البنكوت بل هناك بوابات عديدة لهذا النوع من التمويل، وقد حان الوقت فعلا لابتكار حلول تمويلية جديدة في اتجاه تصحيح السياسة النقدية لضمان هدف التوسع وتجنب سيناريو الانكماش مع ضبط السياسة المالية للدولة لضمان هدف استقلالية السياسة النقدية، يشرط عدم المساس بقوة الاقتصاد من حيث مؤشرات التضخم، سعر الصرف، البطالة، النمو الاقتصادي، وهذا من اجل إطلاق الحكومة لآليات تشريعية وبشرية ومؤسساتية ومنظوماتية مبتكرة :(تكوين الموارد البشرية، عصرنه الإدارة، رقمنه الاقتصاد، تطبيق منظومة اليقظة الإستشرافية، تعديل قانون النقد والقرض، إطلاق عملية الدينار الجديد، إطلاق هيئة مختصة في الابتكار الجبائي على نحو وزارة منتدبة للجباية) .

من خلال النموذج المقترح و النتائج المتحصل عليها , التي بينت مدئ الارتباط الموجود بين التهرب الضريبي و المتغيرات الاقتصادية , و مدئ انعكاسها علئ النشاط الاقتصادي و الوصول به الئ حالة الاقتصاد الموازي التي وفرت له كل العوامل و العناصر التي ساعدته علئ الانتشار و التوسع و التغلغل داخل الاقتصاد الوطني , التي توافقت الئ حد بعيد مع التحليل النظري , و تمثلت في ثلاث عناصر مهمة و هي :

-**تنظيم السوق :** من خلال تحقيقه لهدف رئيسي هو خلق مداخيل للافراد , حيث يوفر لهم القدرة الشرائية نتيجة توفر عوامل سهولة الحصول علئ الدخل , عدم وجود تشريعيات و قوانين العمل , الئ جانب عدم دفع الضرائب و الرسوم ,أظافة الئ توفرعنصر الثقة بين الافراد .

-**هيكلة السوق :** من خلال عدم وجود الحواجز من اجل الدخول الئ الاسواق ,هذا ما حققه تهريب السلع لا سيما معظمها منتجات تقليدية ,الئ جانب المرونة و سرعة التكيف مع المستجدات الاقتصادية.

-**التكنواوجيا:** فهو يهتم باستعمال مكثف للعمال . و الوحدات الانتاجية الصغيرة و المتنوعة , و توفير التمهين غير الرسمي لانه بعتمد علئ تكنولوجيا تقليدية وحتئ الحديثة .

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن استخلاص أهم النقاط التالية :

- إن الاقتصاد الموازي ليس حديث النشأة، حيث تعود جذوره إلى بداية الاستقلال الوطني و لم تكن له أهمية كبيرة إلا مع دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق، وأصبح الاقتصاد الموازي واقعا معيشا يفرض نفسه ويستقطب كل يوم شرائح جديدة من المجتمع.
- أصبح الاقتصاد الموازي في الجزائر يحتل حيزا هاما ، سواء من حيث الوظائف التي يؤديها ، ومن غير المتوقع أن تتضاءل أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني نطرا إلى توقع استمرار العوامل التي ادت إلى توسعه لفترة غير قصيرة من الزمن.
- إن الاقتصاد الموازي ظاهرة متعددة الأسباب ومتشعبة الابعاد، والقضاءعليه مسألة صعبة ، ففي جميع الدول المتقدمة والنامية يتعايش هذا الاخير جنبا إلى جنب مع الاقتصادالرسمي ، ولهذا يجب على صانعي السياسة الاقتصادية البحث عن علاج يناسب طبيعة الاسباب التي تقف وراء الظاهرة، لأنه الاقتصاد يجب توجيهه مؤقتا إلى أنشطة يخلق مناصب شغل لا تمس الاقتصاد الوطني ، هذا مادام الاقتصاد المنظم عاجزا على خلق مناصب شغل كافية لامتصاص البطالة والفقر.
- اعتماد الجزائر على استراتيجية جديدة تهدف إلى تحسين الاطار الاقتصادي مثلا التنمية الزراعية على مستثمرات فلاحية مصغرة، والدعم الفلاحي، وانشاء مؤسسات مصغرة، وخلق
- صناديق لدعم تشغيل الشباب، وتسهيل الحصول على السجل التجاري، وازالة القيود البيروقراطية,.

- غياب طرق و أساليب تقديرالتهرب الضريبي يعتمد عليها من اجل معالجة الاقتصاد الموازي.

- التطور في الأشكال و الأساليب المتبعة من طرف المحتالين للتهرب الضريبي على الصعيد المحلي و الدولي.
- غياب تام للاحصائيات الموثوق فيها ومحدودة من طرف نظام إحصائي فعال.
- يعاني الاقتصاد الجزائري كباقي الاقتصاديات النامية من اختلال في مسار التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى عدم هيكلة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته، وبقاء دائما الاعتماد على الصادرات النفطية من أجل توفير الإيرادات اللازمة لسير العجلة الاقتصادية.
- ارتباط الاستقرار الاقتصادي الكلي بمتغير غير مستقر تخضع لتقلبات سوق النفط العالمي.
- لقد شهد الاقتصاد الجزائري معدلات تضخم وبطالة مرتفعة إلى جانب معدلات نمو اقتصادي سالب وعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات وهذا خلال الفترة 1990-1995.
- خلال الفترة 1995-1999 استمرت أسعار النفط في الانخفاض وهنا تبنت الجزائر برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي اعتمدت سياسة إدارة الطلب الكلي من أجل خفض الاستيعاب وتخفيض معدلات التضخم غير مكترثين بمعدلات البطالة، وهذا نتيجة انخفاض القدرة الشرائية، بشكل كبير.
- أما خلال الفترة 2000-2014 فقد حقق الاقتصاد الجزائري تحسنا ملحوظا واستقرار اقتصادي كلي من خلال انخفاض معدلات التضخم وانخفاض معدلات البطالة وتحسن عدل النمو الاقتصادي، ولقد عرف ميزان المدفوعات فوائض مالية انعكست في تحسن احتياطي الصرف الأجنبي، وهذا ما لاحظناه على توسع المربع السحري خلال هذه الفترة.
- من خلال ربط مجموعة من المتغيرات الاقتصادية بالتهرب الضريبي وجد ان هناك تاثير متبادل بينها و ان هذه الظاهرة تعكس بصورة مباشرة ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر .

ولكن بالرغم من هذا التحسن يبقى اشكال قائم وهو تنامي الاقتصادي الموازي للاقتصاد الرسمي .

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الاقتصاد الموازي والاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة طويلة تمتد من 1980إلى غاية 2014، و التي عرفت العديد من المتغيرات الاقتصادية المحلية والدولية، وحيث حاولنا الالمام بقدر الامكان بمختلف التساؤلات الجوهرية المطروحة في شأن هذا الموضوع، نظرا لماله من أهمية كبرى بالنسبة للأفراد من جهة وللحكومات والمنظمات من جهة أخرى لأنه مرتبط بجميع الأنشطة ومختلف القطاعات ،فلقد تم التوصل إلى أهم النتائج التالية:

1- تعتبر ظاهرة الاقتصاد الموازي من الظواهر القديمة في كافة المجتمعات الانسانية، فهي تغطي مجالات واسعة ومتنوعة وتحتوي تصورات لوقائع مختلفة.

2- بشكل الاقتصاد الموازي عقبة على نمو الاقتصاد الرسمي،إلا أنه لا يمكن أن نتجاهل الآثار الايجابية لهذه الظاهرة فهي تعتبر محفزا لتنشيط الاقتصاد الرسمي.

3- يعتبر التهرب الضريبي من أهم مظاهر الاقتصاد الموازي، لأن الضريبة تعتبر مصادر تمويل الخزينة العمومية، نظرا لارتباطها بجميع الأنشطة و مختلق القطاعات، وهذا يؤكد أثر التهرب الضريبي.

4- إختلفت مناهج تقدير الاقتصاد الموازي من مباشرة و غير مباشرة،وحدود تطبيق كل منهج و أهم الانتقادات الموجهة لطرق قياس وتقدير حجم الاقتصاد الموازي الذي يختلف من دولة إلى دولة.

5- هناك عدة آثار للاقتصاد الموازي منها الاقتصادية و الاجتماعية لكن الشيء الملاحظ أنه له آثار ايجابية لا سيما في تقليل نسبة الفقر والبطالة بين أفراد المجتمع، و بالتالي فهو يؤثر على أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

6- يختلف مفهوم الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة فعدم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هو انعكاس لاختلال الهيكل الانتاجي لهذه الدول وعدم مرونته وعدم تحكم هذه الدول في النشاط الاقتصادي على عكس اختلال الاستقرار الاقتصادي في الدول المتقدمة الذي ينتج عن الآثار التي تتركها الدورة الاقتصادية.

7- إن إختلال الاستقرار الاقتصادي الخارجي لا يعدو أن يكون إلا إنعكاس الفجوة الموارد المحلية الأمر الذي أدى إلى استفحال ظاهرة المديونية بسبب اللجوء إلى التمويل الخارجي عوض القيام بالتصحيح الاقتصادي.

8- يرتبط الاستقرار الاقتصاد الكلي بوضعية مربع السياسة الاقتصادية "السياسة النقدية، السياسة المالية،السياسة الداخلية،سياسة سعر الصرف."، التي تشكل زواياه الاربعة المؤشرات الأساسية له، و تكون الوضعية الاقتصادية لأي بلد مستقرة كلما كانت مساحة المربع أكبر كما أن هناك إرتباطا كبيرا بين مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي سواء كان هذا الارتباط طرديا أو عكسيا.

9- تعتبر الفجوة الزمنيةأهم مؤشر على مدى سرعة تطبيق وفعالية السياسة الاقتصادية من خلال تطبيق أدواتها و المتمثلة أهمها في السياسة النقدية و السياسة المالية.

10- التطور السريع لظاهرةالاقتصاد الموازي في الجزائر منذ ظهورها الى يومنا هذا من خلال الممارسات المشروعة والممارسات غير المشروعة، وهذا استنادا إلى تحليل دراسات ومعطيات أنجزت من طرف هيئات رسمية محلية كالديوان الوطني للاحصائيات، مصالح الضرائب،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،..إلخ، وهيئات رسمية دولية مثل البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي، المكتب العمل الدولي...إلخ.

11- التعقد الشديد للمسألة في مقاربتها ومميزاتها و تقديرها والتي تشكل رهانا أساسيا للإقتصاد الوطني والمجتمع.

12- من خلال استقراء بعض الدراسات القياسية لوحظ ارتفاع نسبةالاقتصاد الموازي، حيث تراوحت 21%خلال 1985/1984 ونسبة 30%خلال 2000/1998، ووصلت إلى 50%خلال 2014/2013،ويرجع تزايد هذه النسب للتقلبات والتطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي أساسها أزمة البترول سنة 1986 والتي عاودتها خلال سنة 2015،وخلال هذه الفترة الطويلة عرف الاقتصاد الجزائري اصلاحات عديدة في ظل الانفتاح الاقتصادي, و ارتفاع التهرب الضريبي و علاقته الايجابية مع تطور الكتلة النقدية و تطور الضرائب الاجمالية و هذا يدل علئ عدم فعالية معدلات الفائدة المحددة من طرف البنك المركزي من جهة و معدلات الضرائب المحددة من طرف الحكومة من جهة اخرئ .

13- من خلال النموذج المقترح تم تاكيد جمود النظام الضريبي و عجزه عن مواجهة التطورات الاقتصادية من ناحية و انخفاض معدلات الاستقطاع الضريبي،وبعض مزايا الاعفاءات من ناحية أخري، و في ظل ضعف وعدم تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونا.الفساد الاداري والمالي،التدخل الحكومي في بعض الأسواق، وغيرها تعتبر كلها حوافز قوية لتشجيع التهرب الضريبي والجمركي بصفة خاصة , وتشجيع الاقتصاد الموازي بصفة عامة .

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد تم وضع ثلاث فرضيات أساسية، ومن خلال معالجة البحث تم التوصل إلى مايلي:

1- بخصوص الفرضية الأولى المتعلقة بأن الزيادة في حجم الاقتصاد الموازي تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الاجمالي، ولقد تحققت من خلال ما سجلته زيادة فرص العمل في القطاع الموازي حيث وصلت بالتقريب أكثر من 40 % نسبة إلى نسبة التشغيل الكلي،وبالتالي لو أدمجت في القطاع الرسمي لأدى هذا إلى زيادة حقيقة في الناتج المحلي المحلي الإجمالي،مع ملاحظة الاجراءات التي اتبعتها الجزائر من أجل إزالة العقبات التي تحاول عرقلة هذا القطاع هذا من جهة، و من جهة أخرى إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتلغين في القطاع الموازي تتلاءم وامكاناتهم من ناحية النشاط الذي يمارسونه وطبيعته،وتحسين الموارد المالية لهذا القطاع ، واتاحة المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة لتوسيع طاقتهم الانتاجية وتجديدها، وتسهيل الحصول على التراخيص المطلوبة .

2- بخصوص الفرضية الثانية المتعلقة بأن الاقتصاد الموازي يبدي ردود أفعال للسياسات الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد الرسمي، ولقد تحققت من خلال تزايد حجمه والتأثير على المؤشرات الاقتصادية الرسمية، لاسيما الحسابات القومية مما دفع الحكومة إلى الاصلاحات الاقتصادية دون جدوى ونتائج مملوسة و يمكن تلخيصها في أن مواصلة تخفيض الدينار الجزائري وهذا إلى الحد أو النقطة التي يتم فيها توازن الميزانية من خلال موارد جديدة للجباية خارج العوائد من النفط، و اقتراب السيولة في السوق الموازية من الطلب عليها أي ارتفاع الطلب على الدينار، وهذا لا يكون إلا بتحفيز الاستثمار و تشجيع ادخار العائلات وتحسين مناخ الأعمال و تحرير سوق رأس المال، حيث سيتم امتصاص السيولة الزائدة و التقرب من السوق النقدي المتوازن وفق آليات السوق وهي تختلف عن الاجراءات الادارية قريبة المدى.

3- بخصوص الفرضية الثالثة والمتعلقة بأن وجود اقتصاد وخفي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي ولقد تحققت من خلال وجود آثار ايجابية لهذا الأخير لاسيما القضاء على أهم مشكلتين اجتماعيتن وهما الفقر و البطالة،ومن جهة أخرىلقد أكد بأنه اقتصاد مرن و ديناميكي يستطيع التجاوب مع التحولات الاقتصادية، وهذا ما يجعل القضاء عليه مسألة مستحيلة لأنه يتعايش ويتداخل بالاقتصاد الرسمي، مما يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية هو محاولة ايجاد أنجع و أكفئ السبل لمعالجته والبحث عن الاسباب التي تقف وراء الظاهرة و تقدير الحجم الأمثل للاقتصاد الخفي المسموح به في الإقتصاد الوطني الذي لا يشكل خطرا "أدنى مستوى ممكن".

- **التوصيات:**

في ضوء النتائج المستخلصة من الدراسة، هناك توصيات تدرجها وهي :

1- إعادة بناء وتنظيم الادارة الضريبية، مع تجسيد مشاريع الربط بين مختلف المصالح عن طريق استغلال التكنولوجيا الحديثة، مع ضروورة الانفتاح على نظم المعلومات المختلفة ووسائل الاعلام بكل مكوناتها لتقريب الادارة الضريبية من الجمهور للرفع من درجة الوعي الجبائي.

2- من الأحسن وضع قائمة رمادية للاستيراد عن طريق الحواجز غير الجمركية وتبسيط اجرءات تأسيس الشركات المصغرة والصغرى لامتصاص السيولة،وترسيم سوق الصرف الموازية بفتح محلات الصرف الخاصة ضمن القانون التجاري الجزائري،مبنية على المشاركة بتحرير سعر الفائدة واطلاق منتجات بنكية مبنية على المشاركة و المضاربة أي تشجيع قاعدة (رأس المال المخاطر واحتساب العمل في رأس مال الشركات).

3- استيعاب اليد العاملة القادمة إلى سوق العمل من أجل زيادة الناتج الداخلي الإجمالي،و تحسين الرواتب و الأجور، بما يضمن تحسين مستوى الدخل و رفع القدرة الشرائية.

4- ضرورة وجود تسيير جيد لغلق المجال أما انتشار الرشوة و الفساد والبيروقراطية.

5- تحسين آليات و أجهزة التضامن الوطني لضمان الإندماج المهني و الاجتماعي للفئات الاجتماعية الضعيفة.

6- تحسين و دعم مراكز الرصد التي تسمح بتحديد الفئات المؤهلة للاستفادة من الحماية الاجتماعية وقمع المتمردين والمتحايلين على القانون.

- **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي توصلنا إليها من خلال الدراسة السابقة وهي:

1- التفكير في إنشاء مجلس وطني للجباية يتكون أعضاؤه من ممثلي الوزارات ذات الصلة،ومن ممثلي المتعاملين الاقتصاديين و الخبراء المختصين في الجباية في الجامعات و المعاهد المتخصصة تكون مهمته الاساسية تقديم الاستشارة وتقييم السياسة الضريبية و اقتراح الافكار المرتبطة بها.

2- إعادة النظر في نظام التحصيل الجبائي عن طريق تطوير الادارة الجبائية بدل نسب الضريبة التي مازلت تتغير في كل قانون مالية جديد، ويربط نسبة الضريبة بمستوى الدخل في حد ذاته مايعني الاقتطاع من الثروة الحقيقية، وهذا من أجل تأمين مستقبل إيرادات الدولة في ضوء تقلبات أسعار النفط بسياسات أكثر فعالية.

3- إعداد إطار قانوني موحد بغرض تسهيل التفاوت و التنسيق بين أجهزة الرقابة و جعلها فعالة.

4- التوعية المستمرة باضرار الغش التجاري من خلال اقامة المعارض و الندوات و استخدام الوسائل الاعلامية التي توضح خطورة تلك الاضرار ,

5- ضرورة تفعيل دور المؤسسات المجتمع المدني و مجالس المناطق و الغرف التجارية و جمعيات حماية المستهلك للقيام واجباتها,

6- تاسيس بنك وطني للمعلومات يوحد النظم والمفاهيم الاحصائية , و يوفر المعلومات المنسقة علميا من حيث التكامل و الدقة الاحصائية , ويوفر قاعدة من البيانات التفصيلية حول كافة الانشطة الاقتصادية و التي لا يتعارض نشرها للباحثين المتخصصين ,

7- اعادة النظر في حساب الناتج المحلي الاجمالي , من خلال الاهتمام بعناصر الاقتصاد الموازي و حساب ما يمكن حسابه منه , و دمج المشروع منه في الاقتصاد الرسمي للوصول الئ الناتج المحلي الاجمالي الفعلي .

8- تحديد حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، حيث أن البنك المركزي يملك من الإمكانيات ما يؤهله لحساب وتحديد مبلغ هذه الكتلة بدرجة تقرب كثيرا من حجمها الحقيقي، وذلك بالتعاون مع البنوك التي يملك كل أرقامها، وأيضا مصالح أخرى كمصالح الضرائب.

9- تخفيض نسبة الضريبة المفروضة على الأموال المطلوب إعادتها إلى الدائرة البنكية والمقدرة بين 7 % و5%.

10- تفعيل القوانين المجبرة على التعامل بالشيك ووسائل الدفع الكتابية الأخرى للتقليل من التعامل الكبير بالسيولة خاصة في السوق الموازية، حيث قامت السلطة النقدية بإصدار مرسوم تنفيذي سنة 2015 يقضي بإلزامية التعامل بوسائل الدفع الكتابية في الصفقات التي تساوي أو تفوق 1 مليون دينار في المعاملات التجارية وفي الصفقات التي يساوي أو تفوق 5 ملايين دينار في المعاملات المتعلقة بالعقارات.

11- القضاء على سوق الصرف الموازية وذلك تحرير سوق الصرف بشكل عام، بالرغم من منح اعتماد لأكثر من 40 مكتب للصرافة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، وبالتالي إن وجود سوق موازية للصرف والتي تجذب حاليا حوالي 5 مليار دولار، قد سبب

عدة مشاكل منها التجارة الموازية والتهرب الضريبي وتهريب السلع، وبهذا فإن توحيد سوق الصرف يعيد جزءا هاما من الكتلة النقدية إلى الدائرة البنكية.

12- وضع الأطر التشريعية والقانونية لتشجيع التعامل بالتمويل الإسلامي.

13- التفكير في استبدال العملة الورقية المتداولة، كآخر حل يمكن أن يلجأ إليه البنك المركزي.

14- الاطلاع علئ تجارب الدول المتقدمة و الدول المجاورة في مجال مكافحة الاقتصاد الموازي .

- **آفاق البحث :** لقد تناولت هذه الاطروحة الاقتصاد الموازي و الاستقرار الاقتصادي، وذلك على المستوى الكلي ، والتحديات المطروحة من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية،لكن يمكن أن نقترح بعض المواضيع قبلة للبحث وهي:

-غسيل الأموال وسوق الصرف الموازي في الجزائر.

-العلاقة بين الفساد المالي و الضريبي و آثارها على الميزانية العامة.

-أثر الاقتصاد الموازي علئ الاقتصاد الرسمي في الاجل الطويل ,

-اثرالتطور البنكي علئ نمو الاقتصاد الموازي,

_ دور العمالة الاجنبية في نشوء الانشطة الموازية .

وفي الأخير نحمد الله تعالى الذي أعاننا و وفقنا لاتمام هذا العمل المتواضع و ذلل لنا الصعوبات التي اعترضتنا ووقفت حجرة عثرة في طريقنا، سائلين المولى عزوجل أن يمن علينا بأجري الإجتهاد و الاصابة وهو وحده المعين.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1) الكتب:

1- أبو القمضان خالد،موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور،د.م.ج،الجزائر،2001.

2- أبوحشيش خليل عواد،دراسات متقدمة في المحاسبة الضريبية،دار الحامد،عمان،الأردن،،

3- آكلي جاردنر، الاقتصاد الكلي"النظرية والسياسات"، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجزء الثاني ، الجامعةالمتنصرية ،بغداد 1980.

4- إلمان محمد الشريف،محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية،ج1، 2003.

5- أنجهام بربرة،الاقتصاد والتنمية،ترجمة،حاتم حميد محسن دار كيوان للطباعة والنشر، ط 1، 2010.

6- أندراوس عاطف وليم،الاقتصاد الظلي "المفاهيم،المكونات،الأسباب" الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2005.

7- إيدجمانمايكل، الاقتصاد الكلي،النظرية والسياسة ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض،1988.

8- بخيت حيدر نعمة،سياسات الاستقرار الاقتصادي في مصر والصين ولاولايات م.أ، دار آمنة، عمان،2013.

9- بريتيه ب، أصول الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع،لبنان،ط 1، 1989.

10- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية،د.مج، الجزائر ،2004.

11- بن أشنهو عبد اللطيف،عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق ،1999-2009،مطبعة ALFADE،سنة2004.

12- بهلول محمد بلقاسم حسن،سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر، الجزء الأول،د.م.ج، الجزائر،1991.

13- بوخاري لحلو موسى،سياسة الصرف الاجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية، بيروت ط 1، 2010.

14- تومي صالح،مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي،دار أسامة الجزائر،2006.

15- تومي عبد الرحمن، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية، الجزائر،2011.

16- توهامي إبراهيم و آخرون، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، دار الهدى للطباعة والنشر ،قسنطية،2004.

17- جوارتيني جيمس واستروب ريجاد،الاقتصاد الكلي "الاختبار العام والخاص"،ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و آخرون، دار المريخ الرياض،1988.

18- حجازي مرسي السيد،النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق،الدار الجامعة،بيروت،2001.

19- حداد أكرم و مشهور هذلول، النفوذ والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"،دار وائل للنشر، ط 1 ، عمان، 2005.

20- حميدات محمود،مدخل للتحليل النقدي،د.م.ج، الجزائر، 1996.

21- خالفي علي،المدخل إلى علم الاقتصاد،دار أسامة،الجزائر،2009.

22- الخضيري محمد أحمد،غسيل الأموال"الظاهرة،الأسباب، العلاج"مجموعة النيل العربية للنشر،القاهرة،ط2003،1.

23- خليل سامي، نظرية الاقتصاد الكلي، المفاهيم و النظريات الأساسية، وكالة تالأهرام، الكويت،1994.

24_ خليل علي أحمد ، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة والإصلاح المالي، -24 دار زهراء، عمان، 2002

25- الرازي محمود حسين،عزام زكرياء أحمد،مبادئ المالية العامةدار المسيرة،عمان،ط2007،1.

26- السالوس طارق محمدو عبد السلام ، التحليل الاقتصادي للفساد "مع اشارة خاصة للقطاع المصرفي المصري"،دار النهضة العربية، 2005.

27- السمهوري محمد سعيد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الشروق، عمان 2012.

28- سيجل باري، النقود والبنوك "وجهة نظر النقديين"، ترجمة عبد الله منصور، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ، الرياض،1987.

29- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى،التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود دار الجامعة،الاسكندرية،2006.

30- الشرقاوي عبد الحكيم مصطفى،العولمة المالية وتبييض الأموال،دار الجامعة الجديدة،القاهرة،2008.

31- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، دار الكتب جامعة الموصل ،1988،عمان.

32- شيخة مصطفى رشدي، النقود والمصارف والائتمان،الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية،1999.

33- الطراد اسماعيل ابراهيم ، ادارة العملات الاجنبية،دار وائل عمان،ط2، 2005.

34- طورس وديع، المدخل الى الاقتصاد النقدي ،المؤسسة الحديثة للكتاب بيروت،ط1، 2011.

35 _ رمزي زكي، انفجار العجز، دار المدى للثقافة، ط1، دمشق، 2000

36_عامر وحيد مهدي،السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي "النظرية والتطبيق"الدار الجامعة،2010.

37_عايب وليد عبد الحميد،الآثار الاقتصادية الكلية"دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"،مكتبة حسين العصرية،بيروت،ط1، 2010.

38_عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 1، 2003.

39_عبد الحميد عبد المطلب، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه النمستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية،ط1، 2003.

40_عبد العظيم حمدي،غسيل الأموال في مصر والعالم،"الجريمة البيضاء، أبعادها،آثارها، كيفية مكافحتها"،الدار الجامعية، الاسكندرية،2008.

41_عبد المجيد عبد المطلب،العولمة واقتصاديات البنوك،الدار الجامعية،2003.

42_عثمان سعيد عبد العزيزالعشماويشكري رجب،إقتصاديات الضرائب "ساسات نظم، قضايا معاصرة"، الدار الجامعة،مصر2007.

43_عطية عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية،الدار الجامعية،الاسكندرية،2002.2003.

44 _عفيفي سامي حاتم، اقتصاديات النقود والبنوك، النسر الذهبي للطباعة،مصر،2004.

45 _علي عبد المنعم السيد،نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد،الأردن،ط1، 2004.

46_عوض الله صفوت عبد السلام ، الاقتصاد السري"دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه"،دار النهضةالعربية،القاهرة،2002.

47_عوض الله صفوت عبد السلام،الآثار الاقتصاديةلعمليات غسيل الأموال ودور البنوك في مكافحة هذه العمليات،دار النهضة العربية القاهرة،2003.

48_حسني إبراهيم عبد الواحد، صياغة النماذج الحديثة للطلب على العملة في الدراسات التطبيقية لتقدير الاقتصاد الخفي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2016،

49_الفارس عبد الرزاق،الحكومة والفقراء والانفاق العام"دراسة الظاهرة عجز الموازنة و آثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية"،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ، 1997.

50_ فهمي محمد مرسي،عبد الله سيد لطفي،الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية،القاهرة،بدون دار النشر،1999.

51_ قدي عبد الحميد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"دراسة تحليلية تقييمية ،د.م.ج،2003.

52_قدي عبد المجيد،مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،د.م.ج.الجزائر

53_القريش مدحت، "التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"،دار وائل،ط 1،عمان.

54_القريشي مدحت،تطور الفكر الاقتصادي،دار وائل،الاردن،ط2011،2.

55_القكابري محمد ضيف الله، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء، عمان،ط 1، 2012.

56_ قدوري مريم احمد . الاقتصاد الموازي بين الجزائر و الامارات فضاء ابطاله نساء . دار الكتاب الجامعي . الامارات العربية المتحدة . 2016 .

57_ لطرش الطاهر ، الاقتصاد النقدي البنكي،د.م.ج،الجزائر،2013.

58_ المحجوب رفعت،الاقتصاد السياسي،الجزء الأول،دار النهضة،القاهرة ،1966.

59_المحجوب رفعت،المالية العامة،القاهرة،1979.

60_ محرزي محمد عباس،إقتصاديات الجباية والضرائب،دار هومة الجزائر،2004.

61_محسن حاتم حميد،تناقضات العولمة"قراءة في البرامج والسياسات الاقتصادية"،دار كيوان،دمشق،ط1 ،2008.

62_ محمد علي أحمد شعبان، علم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية من منظور إسلامي ، دار التعليمالجامعي ،الاسكندرية ،2015.

63_ مصيطفى بشير، نهاية الربيع"الأزمة والحل"سلسلة صناعة الغد،جسور للنشر والتوزيع،الجزائر،ط،2015.

64_ ملاك وسام، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت،2000.

65_ ناصر مراد ،التهرب والغش الضريبي في الجزائر،دار القرطبة،الجزائر ،2004.

66_ ناصرمراد،فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،دار هومة للطبع،الجزائر،2003.

67_ نسيبة نسرين عبد الحميد،الاقتصاد الخف،دار الوفاء ،الاسكندرية 2008.

68_ هني أحمد، اقتصاد الجزائر المستقلة، الجزائر،د.م.ج،193.

69_ هني أحمد، العملة والنقود،د.مج، الجزائر،1991.

70_ يحياوي عمر، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة،الجزائر،2003.

2) الدوريات والملتقيات:

أ_ الملتقيات :

1- اشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "سبل الانتقال نحو الرسمية"،ملتقى دولي، وزارة التجارة، الجزائر12-03-2012.

2- الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر،جامعة سعيدة،21/20نوفمبر2007.

3- ملتقى دولي حول السياسات الاقتصادية واقع ظ وآفاق ، تلمسان29-30 نوفمبر2004.

4- الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرض الاندماج في اقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية،جامعة ورقلة،9-10مارس2004.

5- الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية"الواقع و التحديات"،جامعة الشلف،14-15ديسمبر. 2004

6- الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية،بحوث و مناقشات .الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالاسكندرية،ط2006,2.

7- المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الاسلامي،جامعة أم القرى، السعودية، محرم 1424،مارس 2003.

8- الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية المركز الجامعي بشار،20-21 أفريل 2004.

9- الملتقى العربي الثالث بعنوان آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الاداري، الرباط، المملكة المغربية،ماي 2008.

10- المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2007.2014.جامعة سطيف 11،12/1مارس2013.

11- أسس بناء نموذج قطري لتقويم السياسات الاقتصادية، بحوث ومناقشات ندوة عقدت بالقاهرة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،1996.

12- الملتقى الدولي الحادي عشر حول: رهان الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، 15-16، ديسمبر 2015، الجزائر

ب_ الدوريات :

1_مجلة التمويل والتنمية،ديسمبر2001،صندوق النقد الدولي.

2_الباز محمود ،الركود الربيعي،مصر المعاصرة،يناير/أبريل،العدد 441، 1996 .

3_بن عيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية، المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط في الجزائر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري1999.

4_مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية ، العدد 7،ديسمبر2002،جامعة باتنية.

5_مجلة العلوم االانسانية،العدد 12،جامعة قسنطينة،1999.

6_بحوث اقتصادية عربية العدد65/شتاء2014.لبنان.

7_مجلة العلوم الانسانية ،جامعة تلمسان،العدد 38،صيف 2008.

8_أبحاث اقتصادية و ادارية، العدد12،ديسمبر2012،جامعة بسكرة.

9_مجلة التمويل والتنمية، العدد4ديسمبر 1983،صندوق النقد الدولي.

10_الحمامي محمد سعيد ، القطاع غير المنظم/غير الرسمي ، مركز الاردن للدراسات، تموز2004،ط1، 2005.

11_دراسات اقتصادية ،دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية ، العدد الأول، السداسي الأول ، دار الخلدونية،الجزائر1999.

12_الديوان الوطني للاحصائيات، العدد17، ديسمبر1996.

13_بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، ربيع 2013.

14_مجلة التمويل والتنمية العدد4، ديسمبر، صندوق النقد الدولي،2004.

15_قضايا اقتصادية، منشورات صندوق النقد الدولي، واشنطن، غير مؤرخ.

16_مجلة التمويل والتنمية، العدد1،مارس 1995.

17_صقر عطية عبد الحليم، الآثار الاجتماعية و الاقتصادية لجريمة غسيل الاموال، الجريمة المعاصرة، المنظور الاقتصادي،2010.

18_طاهر جميل،أسس بناء نموذج قطري نمطي لتقويم السياسات الاقتصادي المركز الدولي للأبحاث و الدراسات،مداد، الاردن،2007.

19_القطاع غير الرسمي في الأردن "دراسة ميدانية"،مركز الأردن الجديد للدراسات ،دار سندباد للنشر،ط1، 2005.

20_المعهد العربي للتخطيط،ع.107،نوفمبر،2011.

21_مجلة التمويل والتنمية،مارس 1997،صندوق النقد الدولي.

22_مجلة دراسات، العدد الاقتصادي، رقم 18 سبتمبر2012.

23_ملاوي أحمد ابراهيم،دور العمل الجيري في تعزيز الاستقرار الاقتصادي المركز الدولي للابحاث والدراسات،الاردن،2007.

24_مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية،المجلد25، العدد الثاني ،2009.

25_النشاشيبي كريم وآخرون، الجزائر تحقيق الالاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صنوق النقد الدولي،واشنطن،1998.

26_نوارة وائل، الاقتصاد غير الرسمي كأحد أعراض الدولة الموازية، منشورات مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 14،مكتب القاهرة،غير مؤرخ.27 _ المجلة الاقتصادية، اقتصاديات الظل، 17 أكتوبر 20

16، العدد 8315، جامعة الكويت.

28_مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي السادس والأربعون، أحدث التطورات الاقتصادية، 1430، 2009

29 _ مؤسسة النقد العربي التقرير السنوي الحادي والخمسون 2015

30_ مجلة الحقوق، العدد 9، ديسمبر، سوريا، 2003

31_ مكتب العمل الدولي، رقم 9، 2015،

32_مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ', العدد 36 , 2013

33 _ مجلة الادارة و الاقتصاد , جامعة الموصل , بغداد , العدد 81 , 2010

34_ مجلة دراسات جبائية ، جامعة البليدة ، العدد 2 ، 2013

35_مجلة دراسات جبائية ، جامعة البليدة ، العدد 4 ، 2015.

36 _ مجلة الاقتصاد الجديد , العدد 15 2016 36

37_مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية . جامعة الجزائر . العدد 12 . 2014

38_مجلة دراسات جبائية . جانعة البليدة . العدد 2 , 2013

39- مجلة دراسات جبائية , جامعة البليدة , العدد 4 , 2015

3) الأطروحات و الرسائل

أ_ الدكتوراه:

1- أدريوش دحماني محمد،إشكالية التشغيل في الجزائر ، محاولة تحليل رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان2011-2012.

2- بخيت حيدر نعمة،سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة،العراق،2007،غير منشورة.

3- بلعربي عبدالقادر، الجزائر بين البطالة والقطاع غير الرسمي دراسة قياسية بمنطقة تلمسان الحضرية رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان،2009-2010.

4- بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر2004-2005.

5- بودلال علي،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2006-2007.

6- خبابة عبد الله، سياسة الأسعار في إطار العولمة الاقتصادية، حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر2005-2006.

7- درواسي مسعود،السياسةالمالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2004، غير منشورة.

8- رضوان سليم، السياسة الاقتصادية و آفاق التنمية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة سطيف،2009-2010.

9- صالح كامل بدن،التنبؤ بالاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة لمدة "1985-2030" ، رسالةد كتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة كلمتس العالمية، العراق،2012.

10- قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي في ظل التغيرات الدولية ، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة1988-1995 رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1995.

11- محمد إبراهيم طه، الضريبة الموحدة على الدخل نظريا وتطبيقيا، رسالةدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس،1992.

12- معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر(1990-2006)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2007-2008.

13- مفتاح صالح، النقود و السياسات النقدية مع الاشارة غلى حالة الجزائر "1990-2000"،رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،غير منشورة،2002-2003.

14- منصوري عبد الله،السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، حالة اقتصاد صغير مفتوح، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر2005-2006.

15- ناصر شرقي،التهرب الضريبي آثاره وسبل مكافحته بالاشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.2011-2012.

16- ولهي بوعلام، النظام الضريبي في ظل الدور الجديد للدولة، حالة الجزائر،رسالة دكتوراه في العلومالاقتصادية،جامعة سطيف،2011-2012.

17_حامد داخل عبد ربه المطيري، قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، مع دراسة تطبيقية على المملكة العربية السعودية، خلال الفترة 1970-2009، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، 2012

18_ صلاح الدين كروش، البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور، محاولة تطبيقية على الاقتصاد الموازي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016،

19_ قارة ملاك , أشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض و مقارنة تجارب : المكسيك ,تونس و السنغال , طروحة دكتوراه , في العلوم الاقتصادية , جامعة قسنطينة , 2009_2010 .

20_ دحماني محمد ادريوش ,اشكالية التشغيل في الجزائر , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية , جامعة تلمسان , 2011_2012 .

ب_رسائل الماجستير

1_بن عزة محمد،ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهدافدراسة تقييمية سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2009،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،تلمسان 2009-2010.

2_بورعدة حورية،الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دراسة سوق الصرف الموازي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الدول، جامعة وهران2013-2014.

3_زوين ايمان، دور دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة،2010-2011.

4_صافي عبد القادر، اشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر،1995.

5_عزي لخضر، السوق الموازية وتدهور الدينار الجزائري، رسالة ماجستيير في العلوم والتسيير،جامعة الجزائر،1992-1993.

6_قدار نعيمة، نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1996-1997.

7_كنغوش محمد،الاقتصاد الخفي و آثاره على التنمية المستديمة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة البليدة.

8_محمد شريف، السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة تلمسان 2009-2010، غير منشورة.

9_مدوخ ماجدة،فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الاصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستيرفي العلوم الاقتصادية،جامعة بسكرة، غير منشورة،2003.

10_مسمش نجاة ، فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم، دراسة حالةالجزائر،"1986-2004"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة،2004-2005.

11_موسى سندس حميد، البنك المركزي ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة ، العراق،2009

12_ليلئ المطيري، أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، رسالة بكاليوريوس في الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2014

13_بن رحمون حياة، الاقتصاد غير الرسمي وأثره على اقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2009-2010،

14_بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري التنبؤ بها للفترة الممتدة بين : 1970-2001)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة ورقلة، 2005/2004

4)المحاضرات

1- مفتاح صالح،محاضرات في الاقتصاد النقدي والمالي المعمق، جامعة بسكرة، غير منشورة،2000-2001.

5)التقارير:

1- التقرير السنوي 2010،التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،بنك الجزائر،أكتوبر2010.

2- الديوان الوطني للإحصاء ،حوصلة إحصائية 1962-2011.

3- المجلس الاقتصادي الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، جويلية2005.

4- النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنةO.N.S.2011

5- النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنةO.N.S.2012

6- المديرية العامة للجمارك الجزائرية2003،ورقةعمل رقم1056.

7- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي2004،"الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"حقائق و أوهام.

8- صندوق الضمان الاجتماعي2004،ورقة عمل رقم687.

9- منتدى رؤساء المؤسسات، الجزائر العاصمة 2008.

10- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا،تقرير التقييم المشترك،مكافحة غسيل الأموال و تمويل الارهاب،بالجزائر لسنة2010.

11- وزارة المالية، رسالة المديرية العامة للضرائب رقم58،لسنة2012.

12- البنك الدولي،تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة2012

13- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر إلى غاية ديسمبر 2011.

14- النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر إلى غاية مارس2014.

15- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر 2011

16- الديوان الوطني للاحصائيات حوصلة احصائية 1962 _ 2011

17- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية، 2010،

18- مشروع نظام اللجنة الدائمة لمكافحة الاقتصاد الخفي، السعودية، 2013/11/3

19- مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، أبريل 2016،

6)القوانين والتعليمات والجرائد:

1- قانون المالية التكميلي لسنة2001.

2- تذكرة عرض مشروع قانون المالية لسنة 2014،وزارة المالية.

3- جريدة الخبر، العدد4610، 25/ 01/ 2006.

4- جريدة الخبر، العدد 4625. 12/ 2006/02.

5- جريدة الخبر، العدد2007/03/6009.25.

6- جريدة الشروق اليومي،العدد 2230، 21/ 02/ 2008.

7- جريدة الخبر ، العدد252.24 ، 5 /2008/02.

8- جريدة الرسمية رقم 61.بتاريخ2010/10/21.

9- قانون المالية 2015-الجريدة الرسمية الصادرة في ديسمبر2014.

7)مواقع الانترنت:

1-www.ettihad-Sy.net/modules.phppname=News&file .

2- www.vsc.ca/Files/Publication/2002/Frtin.

3-www.moqatl.com

4-www.jps-dir.com/Forum/Forum-posts.asp?Tid=170.

5- www.ahewar.org/debat/show.art .asp?aid=37206.

6-www.alwatan.com

7-www.premeirministre.gov.dz.

8-www.Bank-of-algeria.

9-www.banquemondiale.org

10-www.dgpp-inf.gov.dz.

11-www.opec.org

12- www.docudesk.com

13-http//da2007.dz.maktoobbloog.com

14-www.arpenetwork.org

15-www.elqt.com

16-www.ilo.org

17-www.acwsat.com

18-www.asjp.cerist.dz/downlod

19-www .asip.cerist.dz/dawnloal

20 -WW.MFDGI.GOV.

ثانيا: باللغة الاجنبية

1) Les ouvrages

1- Abdehamid Brahimi, l'économie Algerienne.Debi et Enjeux,Edition Dahleb,1991.

2- Ahmed Benbitour,l'expérience algérienne du développement 1962-1991,ISGP ?Algerie,1992.

3- Ahmed Henni,Essai sur l'économie parallele cas de léAlgerie,ed ENaG , 1991.

4- Ammour BenHalima, le systéme Bancaire « Texte et realité,Edition Dahlab,Alger,2em edition,2001.

5- Claude Daniéle,Dictionnaire d'économie et des sciences socieles, Texte arabe de Med Chérif ilmane, Berti editions,Alger ,2009.

6- Domonik salreatore and Eugene Adialito.principle of Economics second edition,the megrow thill campanies,INC,1996.

7- Feige.E,The Undergroud Economies, « Tax Evasion and information distortion »,combridge university press,1989.

8- Hamid Bali, inflation et mal developpement en Algerie O.P.U ,Alger,1993.

9- Hocine Benissad,l'Ajustement structural L'Experience du Maghreb,o.p.u.Alger,1999.

10- Hocine Benissad,la réforme économique en algerie,o.p.u.Alger,1991.

11- Jaque Muller,économie manual d'application,duand,Paris,2002

12- J-Longatte et O.Vanlove ,c.virey.écomie Générale Duno D,3 édition,paris,2002.

13- Kamel GHAzouani,politiquemacro économique« les intrumnts » ,EditionC.L.E ,2009.

14- Kamila bouaziz,politiques economiques,o.p.u.2006.

15- Michael Parkin.Macronomics,Pearson Addison wesley NSA or Canada,Seventn edition.2008.

16- Mourad Ben Achenhou, inflation , Devaluation, Marginalisation Edition Dar Echirifa, Alger, 1994.

17- Mourad goumiri,Loffre de Monnaie en algerie, ENaG, ENaG, Editions, Alger, 1993.

18- Paul Marie Gaudement,précis de finances publiques édition mantchrestien,paris,1970.

19- Ramond Barre, jaques fontanel,principes de politique économique,presses universitaires de grenoble . economie de plus ,1991 ,

20- Youcef Dabboub, le nouveau Mécanisme Economique en ALGERIE.o.p.u,Alger,2000.

2) **periodique**

1- Bouderbala, La frande fixale, revuemutation n°7,chambre nationale de commerce, Alger ,1994.

2- Disposition fixales de la loi de finance pour 2003,Media Bank N° 63 ,December2002,Janvier2003.

3- Disposition Fixales de la loi de finance pour 2004,Media BankN°69.

4- Fixalité direct,actes du Séminaire organisé par D.G.I et FUI , 1993.

5- Fridrich Schneider the Size of shadow economies in 145countries From 1999 to 2003.

6- Friedrich Schnider and Dominik Enste,shadow economies Armound the world Size causes and consequences,FNF working paper (wp/00/26)February2000.

7- Gutman ,the subterraneau Economy, Financial Analysts jOURNALE,NOV/dec,1985.

8- IMF concludes 2003Article IV consulution with Algerie , Public information notice PIN n°04/3,29 january2004 ,media Bank , N° 69,decembre 2003/janvier2004.

9- Indicateurs du Marche Montaire, Media Bank N° 70, Fevrier/Mars 2004.

10- La banque d'Algérie, la convertibité du dinar, Media Banque Avril-Mai 2001,N°53 Alger.

11- scheider Fridrich and Kling lmair Kofert,Shadow economies the world :what do we know ?,working paper n°403,département of economies,university of Linz-Autt of Austria, April,2004.

12- Michael pickhardt and Jordi Savda, cash hoarding qnd the underground economy, April, 2012

13- Friedrich Schneider and Andreas Buehn, Shadow economies and corruption all over the world, revised estimates for 120 countries, economics E-journal, July, 2007, version 2, October, 2009

14- Friedrich Schneider, Andrea Buhen, Claudio E. Montenegro Shadow economies all over the world: new estimates for 162 countries from 1999 to 2007, policy research working paper (WP 5356) World bank, Washington, July 2010

15- Friedrich Schneider, size and development of the shadow economy of 31 European and southern OECD countries from 2003 to 2013, a further decline, April 2013

16- Yair Eilat, clifford Zinnes, the shadow economy in transition countries, friend or foe? A policy perspective, world development, vol 30, N°7, 2002,

3) Les rapports

1- Jaques Charmes,Malika Remaoun, l'économie informelle en Algerie « estimation,tendances,politiques »,Bureau international du Travail,juillet2014.

2- Ministére de finances , Rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2008.

3- Ministére du commerce, centre Nationale du Registre du commerc, Statistique Algerie,2010.

4- Office nationale des statistiques,collections statistiques, N°172 juillet 2012.premier recensement économique.

5- Rapport 2002 evaluation economique et Montaire en Algerie Juin2003.

6- Rapport 2009 evaluation economique et Montaire en Algerie Juillet 2010.

7- Rapport de presentation du projet de la loi de finances pour 2007,17 Septembre2006/APN.

8- Situation Monetaire et politiqueMonetaire,Rapport 2001 « Evalution Economique et Montaire en Algerie »Banque d'Algerie, Juillet2002.

9- ministère des finances , direction générale des impôts, directions des opérations fiscales ,bureau des statistiques 2015.

10- RAPPORT 2001.EVOLUTION ECONOMIQUE_10

11- ET MONETAIRE EN ALGERIE .GUILLET 2002

12- RAPPORT 2009 EVOLUTION ECONOMIQUE ET MONETAIRE EN ALGERIE. GUILET 2010.P.220

13- LA LETTRE DE LA DGI. BULLETIN DINFOVMATION DE LA DIRECTION DES IMPOTS N° 64/2012

14- ministere des finances . direction generale des impots . direction des_ operation fiscales . bureau statistiques 2015

15- jaque charmes / malika remaoun/ leconomie informelle en algerie/ estimation . tendances. Politiques . bureau international du travail . juillet 2014

4) Lettres :

1- Ali Latrache, comptabilisation des elements de la Sphere de production relevant de l'économie souterraine « cas de l'Algerie », these de doctorat, sciences economiques, universite constantine,2010-2011.

2- Ehab Youssry Kmel, the non-observoed Economy Acomparative study between Egypt and some EV contries with special Keference Toitaly, Majster in Euro Medite raciean

Studeis ,2007.

3-Soumia Bouanani, "economic behavior and institutions, an attempt to estimate the Algerian non observed economy" 2014-2013 ، Majster in economie univ telmssen.

مصطلحات فنية :

العربية	الانجليزية
الاقتصاد غير الرسمي	Informal Economy
الاقتصاد الخفي	Hidden Economy
الاقتصاد المغمور	Submerged Economy
الاقتصاد الأرضي	Under Ground Economy
الاقتصاد الأسود	Black Econom
الاقتصاد تحت ضوء القمر	Moon Lighting Economy
الاقتصاد الظلي	Shadow Economy
الاقتصاد الثاني	Second Economy
الاقتصاد السفلي	Subterranean Economy
الاقتصاد الغير مسجل	Unreported Economy
الاقتصاد المقابل	Counter part Economy
إقتصاد الباب الخلفي	Back Door Economy
الاقتصاد الموازي	Parallel Economy
القطاعات غير الرسمية	Informal Economy
الأموال السوداء	Black Economy
الفساد	Corruption
مسح المستهلك	Consumer Survey
المعاينة	Sampling
المسوحات	**Surveys**
أسلوب معدل النقود السائلة إلى الودائع تحت الطلب	Cash /demand deposits
أسلوب المبادلات	Transactions Méthode
أسلوب الوحدات النقدية ذات القيم المرتفعة	Large denomination
التهرب الضريبي	Tax evation
التجنب الضريبي	Tax evoidance
المكلف	Tax payer
النظام الضريبي	Tax system
السياسة الضريبية	Fiscal taxation
الضريبة الوحيدة	Unit tax
الضرائب المتعددة	Multiple tax
الضرائب المباشرة	Direct tax
الضرائب غير المباشرة	taindirect tax
ضرائب الثروة	Welth taxes
الضرائب على مجموع الدخل	Unified income tax
الضرائب النوعية على الدخل	Schedular income tax
ضرائب الدخل النسبية	Proportional income tax
السعر الحديللضريبة	Marginal tax rate

Average tax rate	السعر المتوسط للضريبة
Progressive tax	الضريبة التصاعدية
sales tax	ضرائب على المبيعات
Purchse tax	ضرائب على المشتريات
Custom tax	الضرائب الجمركية
Expenditure tax	ضرائب الانفاق
Turn over tax	ضرائب على التداول
Commodity tax	ضرائب السلع
Value added tax	ضرائب على القيمة المضافة
After-tax net income	صافي الدخل بعد الضريبة
Taxable income	صافي الدخل الخاضع للضريبة
Tax shifting	نقل العبء الضريبي
Taxincentives	الحوافز الضريبية
The welfare of taxation	أثر الضريبة على مستوى الرفاهية

مصطلحات مختارة

الانجليزي	الفرنسية	العربية
Adhesion	Adhésion	انضمام
Agarian Economy	Economie Agraire	اقتصاد زراعي
Appropriation in Aid	Recettes Non fiscales	ارادات غير ضريبية
Bank credit	Crédit Bancaire	ائتمان مصرفي
Centrally Planned Economy	Economei Aplanification Centrale	أسباب التضخم
Circulating Medium	moyen Dechange	اقتصاد مركزي التخطيط
Economic Réform	Réforme Monétaire	أداة التبادل
Foreign investment	Ivestissement Exterieure	اصلاح نقدي
Gross domestic	Produit Interieur Brut	اصلاح اقتصادي
Economic reform	Réforme Economic	اصلاح اقتصادي
Foreign investement	Investement Exterieure	استثمار اجنبي
Gross Domestic	ProduitInterieur Brut	اجمال الناتج المحلي
Central Banc	Banque centrale	البنك المركزي
Accumulation of capital	Accumulation de capital	تراكم رأس المال
Actual costs	Couts réels	تكاليف حقيقية
amelioratio	Amélioration	تحسين
Anti-inflation mesures	Mesures Anti-Inflation	تدابير مكافحة التضخم
Asymetrical Distribusion	Distribution asymétrique	توزيع غير المتماثل
Contractive Measures	Mesures de deflation	تدابير انكماشية
Cost Inflation	Inflation des couts	تضخم التكاليف
Curency Devaluation	Dévaluation de la Monnie	تخفيض قيمة العملية
Demographic Increase	Croissance Démographique	تزايد السكان
Hyperinflation	Hyperinflation	تضخم جامح
Imported Inflation	Inflation Importée	تضخم مستورد
Repressed Inflation	Inflation Rrefoulée	تضخم مكبوب
Aggregate Supply	Fonctionde la Demande Globale	دالة الطب الكلي
Advanced Countris	Pays Avancés	دول متقدمة
Aggregate Supply Function	Fonction de Loffre Globale	دالة العرض الكلي

Assessed Income	Revenu Imposable	دخل خاضع للضريبة
Extenal Debt	Dette Extérieure	دين خارجي
Depression	Depression	ركود
Consumer Price Index	Indice des Prix a la Consommation	رقم قياسي للأسعار الاستهلاك
Agriculture	Agriculture	زراعة
Budget Expenditures	Politique Budgétaires	السياسة المالية
Adjusted Rate	Taux Ajustte	سعر معدل
Black Market	Marché Noir	السوق السوداء
At the Market	Cours du Marché	سعر السوق
Bank Overdraft	Découverts en Banque	سحب مصرفي على المكشوف
Bond Rate	Taux Dintéret nominal	سعر الفائدة الإسمي
Circulation speed of Money	Vitesse de circulation	سرعة تداول النقود
Expansion Policy	Politique Déxpansion	سياسة توسعية
Restrictive Monetary Policy	Politique Monétaire Restrictive	سياسة نقدية انكماشية
Added Valure Tax	Taxe de la Valeure Ajoutée	ضريبة القيمة المضافة
Aggregate Demand	Demande Globale	طلب كلي
Aggregate Supply	Offre Globale	عرض كلي
Budgetary Pressures	Déficit Budgétaires	عجز الموازنة
Keynesian Economics	Economie Keynésienne	الاقتصاد الكينزي
Alimentary Produits	Produits Alimentaire	منتجات غذائية
Annuel Budget	Budget Annuel	موازنة سنوية
Adpearances of Yelfare Economy	Aspects de léconomie de Bien-étre	مظاهر اقتصاد الرفاهة
Balance of Externel Payements	Balance des paiment Exterieurs	ميزان المدفوعات الخارجية
Balance of Trade	Balance Commérciale	ميزان تجاري
Balance Sheet	Bilan	ميزانية عمومية
Bank Houses	Etablissements Bancaires	مؤسسات مصرفية
Dependance Indicators	Indices de Dépendance	مؤشرات التبعية
Analytical Methed	Méthode Analytique	نهج تحليلي
Avialable Cash	Argent Liquide	نقد جاهز
Banking Systeme	Systéme Bancaire	نظام مصرفي
Budget Expenditures	Dépeses Budgétaires	نفقات الموازنة

Cash Ration	Ration de Liquidité	نسبة السيولة
Economic Growth	Croissance Economique	نمو اقتصادي
Above The line	Ordinaire Recettes et Dépenses	نفقات أو ايرادات عادية
Accointing Unit	Unité de Compte	وحدة حساب
Curency Unit	Unité Monétaire	وحدة نقدية
Dibit Position	Position Dibitrice	وضع المديونية

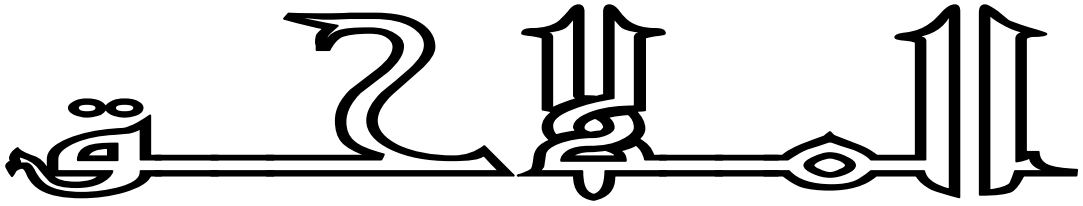

القوانين و المراسيم و القرارات التي سنت من اجل كبح توسع الاقتصاد غير الرسمي و تنمية الاقتصاد الوطني (1994- 2012) :

إن هذه القوانين و المراسيم و القرارات المذكورة أدناه سنتها السلطات العمومية و كان من شانها تنمية الاقتصاد الجزائري و النهوض به، و كبح انتشار و توسع كل الظواهر المحيطة بالاقتصاد غير الرسمي و المتعلقة به بأي شكل من الأشكال و سنبين ذلك كالتالي :

a. القوانين و المراسيم و القرارات المتعلقة بالسوق المالي و مكافحة تبييض الأموال

1. المرسوم التنفيذي رقم91-10 المؤرخ في 04صفر عام 1411 الموافق ل 14أوت1991 المتضمن فتح مكاتب تمثيل البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية.

2. نظام رقم 95-08 [3] المؤرخ في 30رجب عام 1416 الموافق ل 23 ديسمبر 1995 المتعلق بسوق الصرف حيث تنص المادة (1) و (2) و (8) منه على قيام بنك الجزائر بإنشاء سوق مصرفية مشتركة للصرف يتم تدخل البنوك و المؤسسات المالية ووسطاء معتمدين فيها، حيث تجمع كل عمليات الصرف الفورية أو لأجل بين العملة الوطنية و العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية، حيث يتحدد سعر صرف العملات الصعبة في السوق المصرفية المشتركة للصرف.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 34: 10 ربيع الثاني 1425ه الموافق ل 30ماي 2004.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 35: 13 ربيع الثاني 1425ه الموافق ل 02جوان2004.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 05: 01 رمضان 1416ه الموافق ل 21يناير 1996.

3. أمر رقم 96- 22 [1] مؤرخ في 23 صفر 1417 الموافق ل 09 جويلية 1996 يتعلق بقمع مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج حيث تتضمن مواده تعيين المخالفات و تحديد العقوبات المفروضة حسب كل مخالفة (الحبس ، غرامات، المنع من مزاولة العمليات التجارية الخارجية، مصادرة الوسائل المستعملة في الغش ...).

4. مرسوم تنفيذي رقم 97- 256 [2] مؤرخ في 09 ربيع الأول 1418 الموافق ل 14 جويلية 1997 يتضمن شروط و كيفيات تعيين بعض الأعوان و الموظفين المؤهلين لمعاينة مخالفة التشريع و التنظيم الخاصين بالصرف و حركة رؤوس الأموال من والى الخارج وذلك بهدف تعزيز المراقبة و كبح تهريب رؤوس الأموال.

5. أمر رقم 03-01 [3] المؤرخ في 18 ذي الحجة 1423 الموافق ل 19 فبراير 2003، يعدل ويتمم الأمر رقم 96-22 المؤرخ في 23 صفر 1417 الموافق ل 09 جويلية 1996، والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج وذلك بتطبيق العقوبات على المخالف.

6. قانون رقم 05-01 [4] مؤرخ في 27 ذي الحجة 1426 الموافق ل 06 فبراير 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحته.

7. نظام رقم 05-05 [5] مؤرخ في 13 ذي القعدة 1426 الموافق ل 15 ديسمبر 2005 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما.

8. نظام رقم 08-01 [6] مؤرخ في 12 محرم 1429 الموافق ل 20 يناير 2008 يتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها.

9. نظام رقم 09-06 [7] مؤرخ في 07 ذي القعدة 1430 الموافق ل26 أكتوبر 2009 يتضمن ميزان العملة الصعبة المتعلق بالاستثمارات ،حيث يبين في المادة 02 الجانب الدائن: ترحيلات العملة الصعبة المتأتية من(نواتج صادرات السلع والخدمات،مساهمات الاستثمارات، القروض الخارجية...).أما في الجانب المدين:فيتضمن التحويلات نحو الخارج (واردات السلع والخدمات، الأرباح والعائدات من الأسهم والحصص، خدمة الدين الخارجي أو أي دفع خارجي أخر...).ويتمثل رصيد الميزان بالعملة الصعبة في

---

[1] لجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43: 24 صفر 1417ه الموافق ل 10 جوان 1996.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 47: 11ربيع الأول 1418ه الموافق ل 16 جويلية 1997.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 12: 22 ذو الحجة 1423ه الموافق ل 23 فبراير 2003.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 11 : 30 ذو الحجة 1426ه الموافق ل 09 فبراير 2005.
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 26 : 24 ربيع الأول 1427ه الموافق ل 23 ابريل 2006
[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 33 : 18 جمادى الثانية 1429ه الموافق ل 22 جوان 2008
[7] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 76 : 12 محرم 1431 ه الموافق ل 29 ديسمبر 2009

الفرق بين مجموع عناصر الدائن والمدين وهذا كله من اجل مراقبة رصيد ميزان العملة الصعبة من طرف البنك المركزي.

10.مرسوم تنفيذى رقم 10-181 [1] مؤرخ في 01 شعبان 1431 الموافق ل 13 جويلية 2010 يحدد الحد المطبق على عمليات الدفع التي يجب أن تتم بوسائل الدفع الكتابية وعن طريق القنوات البنكية والمالية وقد يحدد هذا الحد ب (5000.000 دج) وتتمثل وسائل الدفع (الصك، التحويل، بطاقة الدفع، الاقتطاع، السفتجة، سند الأمر، كل وسيلة دفع كتابية).

11.أمر رقم 10-03 [2] مؤرخ في 16 رمضان 1430 الموافق ل26 أوت 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 96-22 مؤرخ في 23 صفر 1417 الموافق ل09 جولية 1996، والمتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من والى الخارج، بحيث يتم التعديل بالرفع في العقوبات والغرامات الواجبة على مرتكبي المخالفات وذلك قصد كبح تبييض الأموال وتهريبها.

12.أمر رقم 12-02 [3] مؤرخ في 20 ربيع الأول 1433 الموافق ل13 فبراير 2012 يعدل ويتمم القانون رقم 05-01 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425 الموفق ل 06 فبراير 2005، والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،حيث يعدل بعض المواد من القانون المذكور أعلاه ويحدد بدقة كل ما يعتبر تبييضا للأموال أو تمويلا للإرهاب كما يزيد في حدة العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم.

13.نظام رقم 11-07 [4] مؤرخ في 21 ذي القعدة عام 1432 الموافق ل19 أكتوبر 2011، يعدل ويتمم النظام النظام رقم 08-01 المؤرخ في 12 محرم 1429 الموافق ل 20 يناير 2008، والمتعلق بترتيبات الوقاية من إصدار الشيكات بدون رصيد ومكافحتها ،حيث تعدل وتتمم بعض أحكام المواد بحيث تبين في المواد كيفية تسوية عارض الدفع لوضعيته والعقوبات المفروضة عليه.

14.نظام رقم 12-03 [5] مؤرخ في 14 محرم 1434 الموافق ل 28 نوفمبر 2012 يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما، حيث تنص مواده على وجوب امتلاك المصارف و المؤسسات المالية و المصالح المالية لبريد الجزائر سياسات و ممارسات و تدابير مناسبة، لا سيما فيما يخص المعايير

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43 : 02 شعبان 1431 ه الموافق ل 14 جويلية 2010

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 50 : 22 رمضان 1431 ه الموافق ل 01 سبتمبر 2010

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 08 : 22 ربيع الأول 1433 ه الموافق ل 15 فبراير 2012

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 08 : 22 ربيع الأول 1433 ه الموافق ل 15 فبراير 2012

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 12 : 16 ربيع الثاني 1434 ه الموافق ل 27 فبراير 2013

الصارمة المتعلقة بمعرفة الزبائن و عملياتهم، و الكشف و المراقبة، و كذا الإخطار بالشبهة ما يضمن مستوى عال من الأخلاقيات و الاحترافية و ذلك قصد الوقاية من خطر تبييض الأموال.

b. القوانين و المراسيم و القرارات المتعلقة بسوق العمل و مكافحة البطالة:

1. مرسوم رئاسي رقم 96-234 [1] مؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق ل 02 جويلية 1996 يتعلق بدعم تشغيل الشباب، حيث و بحسب المادة (07) من هذا المرسوم يستفيد الشباب من إعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و يمكن أن تكون إما:

ـ إعانات في شكل قروض غير مكافأة تخصص لإتمام مستوى الأموال الخاصة المطلوبة لإمكانية الاستفادة من قروض بنكية.

ـ تخفيض في نسب الفائدة بالنسبة للقروض البنكية المحصل عليها .

ـ تكفل بالمصاريف المحتملة المرتبطة بالدراسات و الخبرات المنجزة، أو التي تطلبها الهيئة الوطنية في إطار مساعدة الشباب ذوي المشاريع.

2. مرسوم تنفيذي رقم 96- 296 [2] مؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق ل 08 سبتمبر 1996 يتضمن إنشاء وكالة وطنية لدعم تشغيل الشباب، الهدف منها تشجيع الشباب البطال خوض مشاريع استثمارية و دعمهم.

3. الأمر رقم 96-31 [3] مؤرخ في 19 شعبان عام 1417 الموافق ل 30 ديسمبر 1996 يتضمن قانون المالية لسنة 1997، حيث المادة (122) منه تعدل المادة (16) من الامر رقم 96-14 المؤرخ في 08 صفر 1417 الموافق ل 24 جوان 1996 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996، حيث يفتح في كتابات الخزينة حساب التخصيص الخاص 087-302 الذي عنوانه " الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " (تحويل عمليات دعم تشغيل الشباب ، منح قروض بدون فوائد...).

4. مرسوم تنفيذي رقم 97- 153 [4] مؤرخ في 03 محرم 1418 الموافق ل 10 ماي 1997 يتضمن رفع الأجور الأساسية المدفوعة للموظفين و الأعوان العموميين التابعين للمؤسسات و الإدارات العمومية.

---

[1] لجريدة الرسمية الجزائرية العدد 41: 17 صفر 1417ه الموافق ل 03 جوان 1996.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 52: 27ربيع الثاني 1417ه الموافق ل 11 سبتمبر 1996.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 85: 20 شعبان 1417ه الموافق ل 31 ديسمبر 1996.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 28: 04محرم1418ه الموافق ل 11 ماي 1997.

5. مرسوم رئاسي رقم 2000- 387 [1] مؤرخ في 02 رمضان 1421 الموافق ل 28 نوفمبر 2000 يتضمن التصديق على الاتفاقية 182 بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال و الإجراءات الفورية للقضاء عليها المعتمد خلال المؤتمر الدولي للعمل في دورته السابعة و الثمانين المنعقدة بجنيف بتاريخ 17 جوان 1999.

6. مرسوم رئاسي رقم 03-514 [2] مؤرخ في 06 ذي القعدة 1424 الموافق ل 30 ديسمبر 2003 يتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 سنة و 50 سنة، و ذلك باستفادتهم من امتيازات كقروض غير مكافأة يمنحها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، و كذا تخفيض نسب الفوائد بالنسبة للقروض البنكية المحصل عليها و غيرها من الامتيازات و ذلك بهدف الحد من معدل البطالة.

7. مرسوم رئاسي رقم 04-13 [3] مؤرخ في 29 ذي القعدة 1424 الموافق ل 22 جانفي 2004 يتعلق بجهاز القرض المصغر، يهدف إلى الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين بدون دخل او ذوي الدخل الضعيف من اجل إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات باقتناء العتاد الصغير و المواد الأولية اللازمة.

8. مرسوم تنفيذي رقم 05-212 [4] مؤرخ في 01 جمادى الأولى 1426الموافق ل 08 جوان 2005 يتضمن إنشاء المرصد الوطني للتشغيل و مكافحة الفقر و تشكيله وسيره.

9. مرسوم تنفيذي رقم 06-117[5] مؤرخ في 12 صفر 1427 الموافق ل 12 مارس 2006 يحدد القانون الأساسي لصندوق دعم الاستثمار للتشغيل، و ذلك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤهلة في إطار ترقية التشغيل و حمايته.

10. مرسوم رئاسي رقم 06-124 [6] مؤرخ في 27 صفر 1427 الموافق ل 27 مارس 2006 يحدد كيفيات إعادة إدماج أو تعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل.

11. مرسوم تنفيذي رقم 06-366 [7] مؤرخ في 26 رمضان 1427 الموافق ل 19 أكتوبر 2006 يتعلق بوضع المحلات ذات الاستعمال المهني و الحرفي تحت تصرف البطالين ذوي المشاريع.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 73: 07 رمضان 1421ه الموافق ل 03 ديسمبر 2000

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 84: 07 ذو القعدة 1424ه الموافق ل 31 ديسمبر 2003.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 06: 03 ذو الحجة 1424ه الموافق ل 25 يناير 2004.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 40 : 01 جمادى الأولى 1426ه الموافق ل 08 جوان 2005.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16 : 15 صفر 1427ه الموافق ل 15 مارس 2006

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19 : 29 صفر 1427ه الموافق ل 29 مارس 2006

[7] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 66 : 29 رمضان 1427ه الموافق ل 22 أكتوبر 2006

12. قانون رقم 06-21 [1] مؤرخ في 20 ذي القعدة 1427 الموافق ل 11 ديسمبر 2006 يتعلق بالتدابير التشجيعية لدعم و ترقية التشغيل.

13. مرسوم تنفيذي رقم 08-126 [2] مؤرخ في 13 ربيع الثاني 1429 الموافق ل 19ابريل 2008 يتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني، ويهدف هدا الجهاز إلى إدماج فئات طالبي العمل إلى إبرام عقود إدماج بين المصالح التابعة للإدارة المكلفة بالتشغيل والمستخدم .

14. مرسوم تنفيذي رقم 10-71 [3] مؤرخ في 15 صفر 1431 الموفق ل31 يناير 2010 يحدد كيفيات تطبيق التخفيضات في حصة اشتراك أصحاب العمل في الضمان الاجتماعي بعنوان"ترقية التشغيل"، حيث يهدف هدا المرسوم إلى تشجيع أصحاب العمل على توظيف طالبي العمل مقابل تخفيض في حصة الضمان الاجتماعي.

15. مرسوم رئاسي رقم 11-133 [4] مؤرخ في 17 ربيع الثاني 1423 الموافق ل 22 مارس 2011 يتعلق بجهاز القرض المصغر، يمنح هذا القرض لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر و غير المنظم، وذلك بهدف الإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للمواطنين المستهدفين عبر إحداث الأنشطة المنتجة للسلع و الخدمات و كذا الأنشطة التجارية، و تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من متابعة هذه الأنشطة خلال فترة الاستفادة من هذه الامتيازات.

16. مرسوم رئاسي رقم 12-139 [5] مؤرخ في 28 ربيع الثاني 1433 الموافق ل 21 مارس 2012 يتضمن التصديق على اتفاق التعاون في مجال التشغيل بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية التونسية الموقع بالجزائر في 05 أوت 2007، و ذلك بإقامة الطرفان تعاون متين بينهما في مجال التشغيل قصد الرفع من مستوى هذا القطاع و دعمه بما يكفل تقدم بلديهما، و يكون ذلك بتبادل برامج النهوض بالتشغيل و إدماج الشباب و تبادل برامج مساندة المؤسسات للنهوض بالعمل المستقل ،و كذا تبادل التشريعات و الدراسات و المعلومات المتعلقة بالتشغيل.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 80 : 20 ذو القعدة 1427ه الموافق ل 11 ديسمبر 2006
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 22 : 24 ربيع الثاني 1429ه الموافق ل 30 ابريل 2008
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 09 : 18 صفر 1431 ه الموافق ل 03 فبراير 2010
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19 : 22 ربيع الثاني 1432 ه الموافق ل 27 مارس 2011
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 19 : 09 جمادى الأولى 1433 ه الموافق ل 01 ابريل 2012

6. قانون رقم 04-02 [1] مؤرخ في 05 جمادى الأولى 1425 الموافق ل 23 جوان 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية حيث يتضمن الباب الثاني شفافية الممارسات التجارية، و تنص مواده على الإعلام بأسعار السلع و الفوترة، أما الباب الثالث فيتضمن نزاهة الممارسات التجارية و ذلك بتحديد الممارسات التجارية الغير شرعية و ممارسة الأسعار غير شرعية، أما الباب الرابع فيتضمن تصنيف المخالفات و تطبيق العقوبات و تحديدها .

7. قانون رقم 04- 08 [2] مؤرخ في 27 جمادى الثانية 1425 الموافق ل 14 أوت 2004 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، بحيث يحدد شروط التسجيل في السجل التجاري و كيفية ممارسة الأنشطة التجارية في الإطار القانوني و يحدد الجرائم و العقوبات المطبقة عليها .

8. مرسوم تنفيذي رقم 09-182 [3] مؤرخ في 17 جمادى الأولى 1430 الموافق ل12 ماي 2009 يحدد شروط و كيفيات إنشاء وتهيئة الفضاءات التجارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية،حيث تضم المادة(3) أنواع الفضاءات التجارية والمواد 4-5-6 شروط إنشاء الفضاءات التجارية و كيفيات ذلك ،أما المادة(7) فتنص على إنشاء لجنة مكلفة بإنشاء الفضاءات على مستوى كل ولاية، المواد من(24) إلى (32) فتتضمن تنظيم السواق التجزئة المغطاة الأسبوعية أو نصف الأسبوعية و الجوارية، المواد من (33) إلى (38) فتتضمن شروط و كيفيات إنشاء المراكز التجارية.

9. مرسوم تنفيذي رقم 10-89 [4] مؤرخ في 24 ربيع الأول 1431 الموافق ل 10 مارس 2010 يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر،حيث تنص مواد هذا المرسوم على الإجراءات اللازم إتباعها من اجل الاستفادة من هذا الإعفاء من الحقوق الجمركية وكل هذا لغرض مراقبة ومتابعة كمية الواردات.

10.قانون رقم 10-06 [5] مؤرخ في 05 رمضان 1431 الموافق ل 15 أوت 2010 يعدل ويتمم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1425 الموافق ل 23 جوان 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، حيث تتضمن مواده تحديد الممارسات التجارية الشرعية وتحديد سقف الأسعار وهوامش الربح ودلك من اجل الحد من غموض الأسعار والمضاربة في السوق.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 41 : 09 جمادى الأولى 1425ه الموافق ل 27 جوان 2004

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 52 : 02 رجب 1425ه الموافق ل 18 أوت 2004

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 30 : 25 جمادى الأولى 1430 ه الموافق ل 20 ماي 2009

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 17 : 28 ربيع الأول 1431 ه الموافق ل 14 مارس 2010

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 46 : 08 رمضان 1431 ه الموافق ل 18 أوت 2010

11. مرسوم تنفيذي رقم 12 – 111 [1]مؤرخ في13 ربيع الثاني1433 الموافق ل 6 مارس عام 2012 يحدد شروط و كيفيات إنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية، حيث تبين المادة (2) على انه يقصد في أحكام هذا المرسوم بفضاء تجاري، كل حيز أو منشاة مبنية أو غير مبنية مهيأة و محددة المعالم تمارس فيها مبادلات تجارية بالجملة أو بالتجزئة.

أما المادة (7) فتحرر :تنشا على مستوى كل ولاية لجنة تكلف بإنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية يرأسها الوالي أو ممثله.

و المادة(11): تقتصر ممارسة الأنشطة التجارية على مستوى الفضاءات التجارية ·على التجار و الحرفيين المسجلين في سجل الحرف و المهن و الفلاحين الحائزين على بطاقة فلاح .

المادة(19): يمنع ممارسة كل نشاط تجاري بالجملة في محيط السوق أو على مستوى الأرصفة و يعاقب عليه طبقا للتشريع المعمول به.

المادة (23):تحدد أيام و كذا مواقيت فتح و غلق أسواق الجملة بقرار من الوالي المختص إقليميا.

المادة(26): يمسك مسيّر سوق الجملة سجلا تدّون فيه أسماء و ألقاب و عناوين الوكلاء أو تجار الجملة و كذا أرقام قيدهم في السجل التجاري و أرقام التعريف الجبائي.

المادة (29):تمارس أنشطة التوزيع على مستوى الجملة في فضاءات أو مربعات أو محلات تقع خارج المناطق الحضرية و بعيدا عن المناطق السكنية .

المادة(33) : تمنع ممارسة أنشطة التوزيع على مستوى أسواق التجزئة في المناطق السكنية إذا كان من شانها الإضرار بالسكان و بالمحيط.

المادة(38): يحدد أيام و مواقيت فتح و غلق أسواق التجزئة المغطاة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا.

المادة (39):ترخص السلطات المختصة بممارسة الأنشطة التجارية أو الحرفية في هذه الفضاءات التجارية خلال يوم أو يومين في الأسبوع بالنسبة للأسواق الأسبوعية أو نصف أسبوعية و يوميا وفق مواقيت محددة بالنسبة للأسواق الجوارية .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 15: 21 ربيع الثاني عام 1433 الموافق ل 14مارس2012.

المادة(46) : يرخص بإقامة المساحات الكبرى من نوع متجر ضخم خارج المناطق الحضرية فقط .

d. القوانين و المراسيم والقرارات المتعلقة بالنظام الضريبي و الجمركي

1. مرسوم رئاسي رقم 305/94 [1] مؤرخ في 26 ربيع الثاني 1415 الموافق ل 02 اكتوبر 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الجزائرية و الجمهورية التركية قصد تجنب الازدواج الضريبي في ميدان الضريبية على الدخل و الثروة الموقع في انقرة يوم 02 اوت 1994.

2. مقرران [2] مؤرخان في 22 جمادي الأولى عام 1416 الموافق ل 17 أكتوبر سنة 1995 يتضمنان إحداث مكاتب لقباضة الجمارك المكلفة بتحصيل الحقوق و العقوبات المستوجبة الخاصة بكل القضايا و المنازعات، و يتكفل بالبضائع المحجوزة.

3. مرسوم رئاسي رقم 96- 161[3] المؤرخ في 20 ذي الحجة عام 1416 الموافق ل 08 ماي 1996 يتضمن التصديق على اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية و البحث عنها و قمعها بين دول الاتحاد المغرب العربي الموقعة في تونس بتاريخ 02 ابريل 1994، و ذلك اعتبارا كون المخالفات للتشريع الجمركي تضر بالمصالح الاقتصادية و الجبائية و التجارية و الاجتماعية و الثقافية لدول الاتحاد، حيث تتبادل إدارات الجمارك لكل البلدان الأطراف كل المعلومات وفقا للأوضاع و الشروط المحددة في الاتفاقية (معلومات عن تحصيل الحقوق و الرسوم ، قوائم البضائع المصدرة و المستوردة، الوسائل و المناهج المستعملة لارتكاب الغش ، و تبادل النصوص و التقارير المحررة و المتعلقة بطرق ارتكاب الغش، حركة البضائع تنقلات الأشخاص المشكوك فيهم ، المراكب و البواخر و الطائرات و غيره من وسائل النقل المشبوه فيه لارتكاب مخالفات ضد التشريع الجمركي ...).

4. مرسوم رئاسي رقم 97- 357 [4] مؤرخ في 25 ربيع الأول عام 1418 الموافق ل 27 سبتمبر 1997 يتضمن المصادقة على اتفاقية تعاون إداري متبادل من اجل الوقاية من المخالفات الجمركية و البحث عنها و مكافحتها بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و جمهورية مصر العربية الموقع عليها بالجزائر يوم 15 ربيع الأول عام 1417 الموافق ل 31 جويلية 1996، الهدف من هذه الاتفاقية تدارك المخالفات الجمركية و البحث عنها و مكافحتها و ذلك بتبادل الإدارات الجمركية للطرفين كل المعلومات التي من شانها أن تساهم في كبح التهريب و التهرب الضريبي و غيرها من أساليب المخالفات الجمركية.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 65: 07 جمادى الأولى 1415ه الموافق ل 12اكتوبر 1994 .
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 10: 18 رمضان 1416ه الموافق ل 07فبراير 1996 .
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 29: 24 ذي الحجة 1416ه الموافق ل 12ماي 1996.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 63: 26 جمادى الأولى 1418ه الموافق ل 28سبتمبر 1997.

5. مرسوم رئاسي رقم 98-340 [1] مؤرخ في 14 رجب 1419 الموافق ل 04 نوفمبر 1998 يتضمن المصادقة على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من اجل التطبيق الصحيح للتشريع و تدارك المخالفات الجمركية و البحث عنها و قمعها بين الجمهورية الجزائرية و المملكة الأردنية الهاشمية الموقعة في عمان يوم 14 جمادى الأولى 1418 الموافق ل 16 سبتمبر 1997.

6. مقرر [2] مؤرخ في 13 شوال عام 1420 الموافق ل 19 جانفي 2000 يتعلق بشروط إحداث مكاتب الجمارك و تنظيمها و اختصاصها و ذلك بهدف قمع التهرب الجبائي و تحصيل الحقوق و الرسوم .

7. قرار [3] مؤرخ في 13 رمضان 1420 الموافق ل 21 ديسمبر 1999 و المتضمن إحداث مفتشيات الضرائب في مختلف مناطق الوطن.

8. مرسوم رئاسي رقم 2000- 95 [4] مؤرخ في 29 محرم 1421 الموافق ل 04 ماي 2000 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة جمهورية جنوب إفريقيا من اجل تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و الثروة الموقعة في الجزائر يوم 28 ابريل 1998 .

9. مرسوم رئاسي رقم 2000 – 364 [5] مؤرخ في 20 شعبان 1421 الموافق ل 16 نوفمبر 2000 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجزائر و حكومة كندا قصد تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة الموقعة في الجزائر بتاريخ 22 فيفري 1999.

10. مرسوم رئاسي رقم 2000 – 427 [6] المؤرخ في 21 رمضان 1421 الموافق ل 17 ديسمبر 2000 يتضمن التصديق على اتفاقية بين حكومة الجزائر و حكومة المملكة الأردنية الهاشمية قصد تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي و وضع قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة الموقعة في "كان" بتاريخ 14 جمادى الأولى 1418 الموافق ل 16 سبتمبر 1997.

11. مرسوم رئاسي رقم 02-222 [7] المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1423 الموافق ل 22 جوان 2002 يتضمن التصديق على ملحق الاتفاقية المؤرخة في 10 سبتمبر 1985 للمساعدة الإدارية المتبادلة بين الحكومة

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 83: 18 رجب 1419ه الموافق ل 08 نوفمبر 1998.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 06: 11 ذو القعدة 1420ه الموافق ل 16 فبراير 2000

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 22: 14 محرم 1421ه الموافق ل 19 ابريل 2000 .

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 26 : 03 صفر 1421ه الموافق ل 07 ماي 2000.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 68: 23شعبان 1421ه الموافق ل 19 نوفمبر 2000

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 79: 27 رمضان 1421ه الموافق ل 23 ديسمبر 2000

[7] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 44 : 15 ربيع الثاني 1423ه الموافق ل 26 جوان 2002.

الجزائرية وحكومة الجمهورية الفرنسية التي ترمى إلى الوقاية من الغش الجمركي والبحث عنه وقمعه من طرف الإدارتين الجمركيتين للبلدين الموقع بالجزائر في 10 ابريل 2000.

12. مرسوم رئاسي رقم 02-432 [1] المؤرخ في 05 شوال 1423 الموافق ل09 ديسمبر 2002 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية ومملكة بلجيكا قصد تفادى الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل والثروة الموقعة بالجزائر في 15 ديسمبر 1991.

13. قانون رقم 02-11 [2] مؤرخ في 20 شوال 1423 الموافق ل 24 ديسمبر 2002 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2003، حيث المادة (28) منه تعدل أحكام المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة و تحرر على انه يعاقب كل من تملص أو حاول التملص باستعمال طرق تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له أو تصفيته كليا أو جزئيا (غرامات مالية ، الحبس ...).

14. مرسوم رئاسي رقم 03-64 [3] المؤرخ في 07 ذي الحجة 1423 الموافق ل08 فبراير 2003 يتضمن التصديق التصديق على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية وحكومة سلطنة عمان لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل الموقعة بالجزائر في 14 محرم 1421 الموافق ل 09 ابريل 2000

.

15. مرسوم رئاسي رقم 03-164 [4] المؤرخ في 05 صفر 1424 الموافق ل 07 ابريل 2003 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية ودولة الإمارات العربية المتحدة بشان تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال ومنع التهرب من الضريبة، الموقعة بالجزائر في 24 ابريل 2001 .

16. مرسوم رئاسي رقم 03-276 [5] مؤرخ في 15 جمادى الثانية 1424 الموافق ل 14 أوت 2003 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجزائرية و حكومة دولة البحرين بشان تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب بالنسبة للضرائب على الدخل الموقعة بالجزائر في 11 جوان سنة 2000 .

17. مرسوم رئاسي رقم 04 -24 [6] مؤرخ في 16 ذي الحجة 1424 الموافق ل 07 فبراير 2004 يتضمن التصديق على اتفاق المساعدة الإدارية المتبادلة بين الحكومة الجزائرية و حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية من اجل الوقاية من المخالفات الجمركية و البحث عنها و قمعها الموقع بالجزائر بتاريخ 12 مارس 2003.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 82 : 07 شوال 1423ه الموافق ل 11 ديسمبر 2002.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 86 : 21 شوال 1423ه الموافق ل 25 ديسمبر 2002.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 10: 15 ذو الحجة 1423ه الموافق ل 16 فبراير 2003.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 26 11 صفر 1423ه الموافق ل 13 ابريل 2003.
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 50 : 21 جمادى الثانية 1424ه الموافق ل 20 أوت 2003.
[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 08: 17 ذو الحجة 1424ه الموافق ل 08 فبراير 2004

18. مرسوم رئاسي رقم 04-131 [1] مؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق ل 19 ابريل 2004 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الحكومة الجزائرية و ديوان وزراء أوكرانيا قصد تجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب و الغش الجبائي في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة الموقعة بالجزائر في 14 ديسمبر 2002.

19. مرسوم رئاسي 04 -321 [2] مؤرخ في 25 شعبان 1425 الموافق ل 10 أكتوبر 2004 يتضمن التصديق على اتفاق المساعدة الإدارية المتبادلة بين الحكومة الجزائرية و حكومة جمهورية تركيا من اجل الوقاية من المخالفات الجمركية و البحث عنها و قمعها الموقع بالجزائر في 08 سبتمبر 2001.

20. مرسوم رئاسي رقم 05-78 [3] مؤرخ في 17 محرم 1426 الموافق ل 26 فبراير 2005 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية اليمنية بشان تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل و رأس المال (الثروة) الموقعة بصنعاء في 15 ذي القعدة 1422 الموافق ل 29 يناير 2002 .

21. مرسوم رئاسي رقم 05-105 [4] المؤرخ في 20 صفر 1426 الموافق ل 31 مارس 2005 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية و الجمهورية البرتغالية بشان تفادي الازدواج الضريبي و التهرب الجبائي، ووضع قواعد المساعدة المتبادلة في مجال تحصيل الضرائب على الدخل و على الثروة الموقعة بالجزائر في 02 ديسمبر 2003.

22. مرسوم رئاسي رقم 05-194 [5] مؤرخ في 19 ربيع الثاني 1426 الموافق ل 28 ماي 2005 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة جمهورية النمسا في مجال الضرائب على الدخل و الثروة الموقعة بفيينا في 17 جوان 2003.

23. مرسوم رئاسي رقم 05-234 [6] مؤرخ في 16 جمادى الأولى 1426 الموافق ل 23 جوان 2005 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية و مملكة اسبانيا لتجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي، فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و الثروة الموقعة بمدريد في 07 أكتوبر 2002.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 27 : 08 ربيع الأول 1425ه الموافق ل 28 ابريل 2004

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 64 : 25 شعبان 1425ه الموافق ل 10 أكتوبر 2004

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 16 : 21 محرم 1426ه الموافق ل 02 مارس 2005.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 24 : 23 صفر 1426ه الموافق ل 03 ابريل 2005.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 38 : 23 ربيع الثاني 1426ه الموافق ل 01 جوان 2005.

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 45 : 22 جمادى الأولى 1426ه الموافق ل 29 جوان 2005.

24. مرسوم رئاسي رقم 06-127 [1] مؤرخ في 04 ربيع الأول 1427 الموافق ل 03 ابريل 2006 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الفدرالية الروسية من اجل تجنب الازدواج الضريبي و التهرب الضريبي، فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و الثروة الموقعة بالجزائر في 10 مارس 2006 .

25. مرسوم رئاسي رقم 06-171 [2] مؤرخ في 24 ربيع الثاني 1427 الموافق ل 22 ماي 2006 يتضمن التصديق على اتفاقية بين الجمهورية الجزائرية و الجمهورية اللبنانية لتفادي الازدواج الضريبي، و الحيلولة دون التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل و الثروة الموقعة ببيروت في 26 مارس 2002.

26. مرسوم رئاسي رقم 06-228 [3] مؤرخ في 28 جمادى الأولى 1427 الموافق ل 24 جوان 2006 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية الكورية لتجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب الجبائي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و الثروة الموقعة بسيول في 24 نوفمبر 2001.

27. مرسوم رئاسي رقم 07-174 [4] مؤرخ في 20 جمادى الأولى 1428 الموافق ل06 جوان 2007 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة جمهورية الصين الشعبية قصد تجنب الازدواج الضريبي، ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل وعلى الثروة الموقعة ببكين في 06 نوفمبر سنة 2006 .

28. مرسوم رئاسي رقم 08-174 [5] مؤرخ في 10 جمادى الثانية 1429 الموافق ل14 جوان 2008 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية ألمانيا الاتحادية من اجل تفادى الازدواج الضريبي، وتجنب التهرب والغش الضريبيين فيما يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى الثروة،الموقعة بالجزائر في 12 نوفمبر 2007 .

29. مرسوم رئاسي رقم 02-355 [6] مؤرخ في 07 ذي القعدة 1429 الموافق ل 05 نوفمبر 2008 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة دولة الكويت لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، الموقعة بالكويت في 04 جمادى الأولى 1427 الموافق ل 31 ماي 2006 .

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 21 : 06 ربيع الأول 1427ه الموافق ل 05 ابريل 2006
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 35 : 01 جمادى الأولى 1427ه الموافق ل 28 ماي 2006
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 44 : 08 جمادى الثانية 1427ه الموافق ل 04 جويلية 2006
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 40 : 02 جمادى الثانية 1428ه الموافق ل 17 جوان 2007
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 33 : 18 جمادى الثانية 1429ه الموافق ل 22 جوان 2008
[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 66 : 28 ذو القعدة 1429ه الموافق ل 26 نوفمبر 2008

30. مرسوم رئاسي رقم 08-425 [1] مؤرخ في 30 ذي الحجة 1429 الموافق ل28 ديسمبر 2008 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية والمجلس الفيدرالي السويسري من اجل تجنب الازدواج الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والثروة،الموقعة بالجزائر في 03 جوان 2006 .

31. مرسوم رئاسي رقم 09-123 [2] مؤرخ في 19 ربيع الثاني1430 الموافق ل15 ابريل 2009 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة حول التعاون الجمركي، الموقعة بأبو ظبي في 26 جمادى الأولى 1427 الموفق ل12 جوان 2007.

32. مرسوم رئاسي رقم 09-127 [3] مؤرخ في 19 ربيع الثانى 1430 الموافق ل15 ابريل 2009 يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول التعاون الجمركي، الموقع بطهران في 12 أوت 2008 ودلك من اجل مكافحة المخالفات الجمركية من خلال التعاون بين إدارتيهما الجمركيتين.

33. مرسوم رئاسي رقم 09-187 [4] مؤرخ فى17 جمادى الأولى 1430 الموافق ل12 ماي 2009 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الجزائرية الإيرانية من اجل تجنب الازدواج الضريبي وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والثروة من اجل منع التهرب الضريبي ،الموقعة بطهران في 12 أوت 2008.

34. مرسوم رئاسي رقم 10-11 [5] مؤرخ في 25 محرم 1431 الموافق ل11 يناير2010 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية ومجلس وزراء البوسنة والهرسك من اجل تجنب الازدواج الضريبي ومع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل والثروة، الموقعة بالجزائر في 12صفر 1430 الموافق ل08 فبراير 2009.

35. مرسوم رئاسي رقم 10-273 [6] مؤرخ في 26 ذي القعدة 1431 الموافق ل 03 نوفمبر 2010 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة دولة قطر في شان تجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب الضريبي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل، الموقعة في الدوحة بتاريخ 29 جمادى الثانية 1429 الموافق ل 03 جويلية 2008.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 04 : 21 محرم 1430 ه الموافق ل 18 يناير 2009

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 24 : 26 ربيع الثاني 1430 ه الموافق ل 22 ابريل 2009

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 24 : 26 ربيع الثاني 1430 ه الموافق ل 22 ابريل 2009

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 32 : 02 جمادى الثانية 1430 ه الموافق ل 27 ماي 2009

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 08 : 15 صفر 1431 ه الموافق ل 31 يناير 2010

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 70 : 15 ذو الحجة 1431 ه الموافق ل 21 نوفمبر 2010

36. أمر رقم 10- 01 مؤرخ في 16رمضان1431 الموافق ل26 أوت2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 حيث تنص[1] المادة (03) منه على تطبيق الأحكام الخاصة المتعلقة بتخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي ابتدءا من01 /01 /2010.

e. القوانين و المراسيم و القرارات المتعلقة بالتهريب و الجريمة المنظمة

1. مرسوم تشريعي رقم 94- 02 مؤرخ في23 رمضان عام 1414 الموافق ل 05مارس1994 يتضمن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات[2].

2. قرار[3] مؤرخ في 26 جمادى الثانية عام 1415 الموافق ل 30 نوفمبر 1994 يحدد قائمة البضائع الحساسة القابلة للتهريب.

3. مرسوم رئاسي رقم 95-41 [4] المؤرخ في 26 شعبان عام 1415 الموافق ل28 جانفي 1995 يتضمن المصادقة المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤشرات العقلية الموافق عليها في فيينا بتاريخ 20 ديسمبر 1988.

4. مرسوم تنفيذي رقم 97-212 [5] مؤرخ في 04 صفر 1418 الموافق ل 09 جوان 1997 يتضمن إنشاء الديوان الوطني لمكافحة المخدرات و إدمانها و ذلك من شانه كبح التجارة غير شرعية للمخدرات و توعية المواطنين من خطورة ذلك.

5. مرسوم رئاسي رقم 02-55 [6] المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق ل05 فبراير 2002 يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (فساد، غسل الأموال...)عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر2000 .

6. مرسوم رئاسي رقم 03 – 417 [7] مؤرخ في 14 رمضان 1424 الموافق ل 9 نوفمبر 2003 يتضمن التصديق على بروتوكول منع و قمع الاتجار بالأشخاص بخاصة النساء و الأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 49: 19 رمضان عام 1431 الموافق ل 29أوت 2010.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 12: 24 رمضان عام 1414 الموافق ل 06مارس1994.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 01: 06 شعبان 1415ه الموافق ل 08 جانفي 1995
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 07 : 15 رمضان 1415ه الموافق ل 15 فبراير 1995
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 41: 10 صفر 1418ه الموافق ل 15 جوان 1997.
[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 09 : 27 ذي القعدة 1422ه الموافق ل 10 فبراير 2002.
[7] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 69: 17 رمضان 1424ه الموافق ل 12 نوفمبر 2003.

7. مرسوم رئاسي رقم 03- 418 [1] مؤرخ في 14 رمضان 1424 الموافق ل 09 نوفمبر 2003 يتضمن التصديق على بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر و الجو المكمل لاتفاقية الم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 15 نوفمبر 2000.

8. مرسوم رئاسي رقم 04-165 [2] مؤرخ في 19 ربيع الثاني1425 الموافق ل 08 جوان 2004 يتضمن التصديق بتحفظ على البروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية و أجزائها و مكوناتها و الذخيرة و الاتجار بها بصورة غير مشروعة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمد من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 31 ماي 2001 .

9. قانون رقم 04-18 [3] مؤرخ في 13 ذي القعدة 1425 الموافق ل 25 ديسمبر 2004 يتعلق بالوقاية من المخدرات و المؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها بحيث تتضمن المواد من (12) إلى (29) العقوبات المفروضة على مستعملي المخدرات سواء للاتجار أو للاستعمال الشخصي.

10. مرسوم رئاسي رقم 05-159 [4] مؤرخ في 18 ربيع الأول 1426 الموافق ل 21 ابريل 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة مع الجمهورية الجزائرية من جهة و المجموعة الأوروبية و الدول الأعضاء فيها من جهة أخرى الموقع بفالونسيا يوم 22 ابريل 2002، يهدف إلى ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد و الاجتماع و الثقافة و المالية و توسيع التبادلات و ضمان تنمية العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية و كذا محاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة اللتان تهددان تحقيق أهداف هذه الشراكة.

11. أمر رقم 05-06 [5] مؤرخ في 18 رجب 1426 الموافق ل 23 أوت 2005 يتعلق بمكافحة التهريب حيث تتضمن المادة (01) منه على دعم وسائل مكافحة التهريب و ذلك من خلال وضع تدابير وقائية و تحسين اطر التنسيق ما بين القطاعات و إحداث قواعد خاصة في مجالي المتابعة و القمع. أما المادة (03) فتتضمن الإجراءات و التدابير الوقائية لغرض مكافحة التهريب كمراقبة تدفق البضائع التي تكون عرضة للتهريب و وضع نظام للكشف عن مواصفات البضائع و مصدرها و ترقية التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب على المستويين القضائي و العملياتي و غيرها من التدابير. أما المادة (04) و (05)

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 69: 17 رمضان 1424ه الموافق ل 12 نوفمبر 2003.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 37 : 20 ربيع الثاني 1425ه الموافق ل 09 جوان 2004
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 83 : 14 ذو القعدة 1425ه الموافق ل 26 ديسمبر 2004.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 31 : 21 ربيع الأول 1426ه الموافق ل 30 ابريل 2005.
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 59 : 23 رجب 1426ه الموافق ل 28 أوت 2005.

فتنص على مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من التهريب و مكافحته و تحفيزه على الكشف عن أفعال التهريب . أما المادة (06) و (07) و (08) فتضم إنشاء ديوان وطني مكلف بمكافحة التهريب و تحديد مهامه. أما المادة (09) فتنص على إنشاء لجان على مستوى الولايات لمكافحة التهريب، أما المواد (10)،(11)،(12)،(13)، (14)،(15) و (18) فتتضمن الأحكام الجزائية و العقوبات المطبقة على مرتكبي أعمال التهريب أو المتعلقين به بأي شكل من الأشكال . أما المادتين (16) و (17) فتنص على كيفية التعامل مع البضائع المصادرة من جراء التهريب.

12. مرسوم تنفيذي رقم 06-108 [1] مؤرخ في 08 صفر 1427 الموافق ل08 مارس 2006 يتضمن إنشاء لجنة وطنية لتنسيق أعمال مكافحة الجريمة المنظمة.

13. مرسوم رئاسي رقم 07-374 [2] مؤرخ في 21 ذي القعدة 1428 الموافق ل01 ديسمبر2007 يتضمن التصديق على اتفاق التعاون بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الايطالية في مجال محاربة الإرهاب والإجرام المنظم والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والهجرة غير الشرعية الموقع بالجزائر في 22 نوفمبر 1999 .

14. مرسوم رئاسي رقم 07-375 [3] مؤرخ في 21 دى القعدة 1428 الموافق ل01 ديسمبر2007 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية وحكومة الجمهورية الفرنسية المتعلق بالتعاون في مجال الأمن ومكافحة الإجرام المنظم، الموقع بالجزائر في 25 أكتوبر 2003.

15. مرسوم رئاسي رقم 08-427 [4] مؤرخ في 30 ذي الحجة 1429 الموافق ل28 ديسمبر 2008 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين الجمهورية الجزائرية والمملكة الاسبانية في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والإجرام المنظم،الموقعة بالجزائر في 15 جوان 2008.

16. أمر رقم 10- 01 مؤرخ في 16رمضان1431 الموافق ل26 أوت2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 حيث المادة (36) فتتمم أحكام المادة (17) من الأمر05 – 06 المؤرخ في 23 أوت سنة2005 و المتعلق بمكافحة التهريب، حيث تنص على إتلاف البضائع المقلدة أو غير الصالحة للاستهلاك و وسائل النقل المجهزة خصيصا للتهريب التي تمت مصادرتها، و ذلك على نفقة المخالف و بحضور المصالح المخولة و تحت رقابتها .

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 15 : 12 صفر 1427ه الموافق ل 12 مارس 2006
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77 : 29 ذو القعدة 1428ه الموافق ل 09 ديسمبر 2007
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77 : 29 ذو القعدة 1428ه الموافق ل 09 ديسمبر 2007
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 05 : 24 محرم 1430 ه الموافق ل 21 يناير 2009

f. القوانين و المراسيم و القرارات المتعلقة بقمع الغش و كبح التقليد و محاربة تزوير الفواتير

1. مرسوم تنفيذي 2000_ 306 [1] مؤرخ في 14 رجب 1421 الموافق ل 12 أكتوبر 2000 يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 96 – 354 المؤرخ في 06 جمادي الثانية عام 1417 الموافق ل 19 أكتوبر 1996 المتعلق بكيفيات مطابقة المنتوجات المستوردة و نوعيتها و ذلك بهدف قمع الغش و كبح التقليد.

2. قرار [2] مؤرخ في 04 جمادى الأولى 1423 الموافق ل 15 جويلية 2002 يحدد كيفيات تطبيق المادة (22) من قانون الجمارك المتعلقة باستيراد السلع المزيفة وذلك من اجل حماية العلامات التجارية وكبح السلع المقلدة.

3. أمر رقم 03-04 [3] المؤرخ في 19 جمادى الأولى 1424 الموافق ل 19 جويلية 2003 يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها بهدف حماية المنتوج الجزائري.

4. أمر رقم 03- 06 [4] مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 جويلية 2003 يتعلق بالعلامات حيث تنص مواده على الإجراءات و التدابير من اجل حماية العلامات التجارية و كبح تقليد العلامات التجارية.

5. مرسوم تنفيذي رقم 05-467 [5] مؤرخ في 08 ذي القعدة 1426 الموافق ل 10 ديسمبر 2005 يحدد شروط مراقبة مطابقة المنتوجات المستوردة عبر الحدود و كيفيات ذلك.

6. قانون رقم 09-03 [6] مؤرخ في 29 صفر 1430 الموفق ل25 فبراير 2009 يتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش.

7. قرار وزاري مشترك[7] مؤرخ في 17 ذي الحجة 1432 الموافق ل 13 نوفمبر 2011 يتضمن إنشاء مفتشيات مفتشيات لمراقبة الجودة و قمع الغش على مستوى الحدود البرية و البحرية و الجوية (إنشاء 50 مفتشية).

8. أمر رقم 10– 01 مؤرخ في 16رمضان1431 الموافق ل26 أوت2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 حيث المادة (36) فتتمم أحكام المادة(17) من الأمر 05 – 06 المؤرخ في 23 أوت سنة2005 و

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 60: 17 رجب 1421ه الموافق ل 15 أكتوبر 2000

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 56 : 09 جمادى الثانية 1423ه الموافق ل 18 أوت 2002.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43 : 20 جمادى الأولى 1424ه الموافق ل 20 جويلية 2003.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 44 : 23 جمادى الأولى 1424ه الموافق ل 23 جويلية 2003.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 80: 09 ذو القعدة 1426ه الموافق ل 11 ديسمبر 2005.

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 15 : 11 ربيع الأول 1430 ه الموافق ل 08 مارس 2009

[7] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 24 : 03 جمادى الثانية 1433 ه الموافق ل 25 ابريل 2012

المتعلق بمكافحة التهريب حيث تنص على إتلاف البضائع المقلدة أو غير الصالحة للاستهلاك و وسائل النقل المجهزة خصيصا للتهريب التي تمت مصادرتها، و ذلك على نفقة المخالف و بحضور المصالح المخولة و تحت رقابتها .

9. أمر رقم 10- 01 مؤرخ في 16رمضان1431 الموافق ل26 أوت2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 حيث المادة(51) فتعدل أحكام المادة(65) من قانون المالية لسنة 2003 المعدلة و المتممة بأحكام المادة(17) من قانون المالية التكميلي لسنة 2006 و تنص على انه يترتب على إعداد الفواتير المزورة تطبيق غرامة جبائية تساوي 50% من قيمتها، و تطبق هذه الغرامات في حالات الغش التي لها صلة بإعداد الفواتير المزورة ليس على الأشخاص الذين قاموا بتحريرها فحسب بل كذلك الأشخاص الذين أعدت بأسمائهم .

g. القوانين و المراسيم و القرارات المتعلقة بترقية الاستثمارات

1. مرسوم رئاسي رقم 94-328 [1]مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1415 الموافق ل 22 أكتوبر 1994 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الحكومة الجزائرية و حكومة رومانيا الموقع بالجزائر في 28 جوان 1994 و المتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات.

2. مرسوم رئاسي رقم 95-88 [2]مؤرخ في 24 شوال عام 1415 الموافق ل 25 مارس 1995 يتضمن المصادقة على الاتفاق المبرم بين الجمهورية الجزائرية و المملكة الاسبانية الموقع بمدريد في 23 ديسمبر 1994 و المتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات.

3. مرسوم رئاسي رقم 96_81 [3] مؤرخ في 21 رمضان عام 1416 الموافق ل 10 فبراير 1996 يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون في مجالي السياحة و الصناعات التقليدية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية التونسية الموقع عليها بتونس في 05 ابريل 1993، و الهدف من هذه الاتفاقية هو الاستفادة المتبادلة من تجارب البلدين في المجالين المذكورين و دعم التعاون بينهما في مجال الاستثمارات المتعلقة بالسياحة و الصناعات التقليدية من اجل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدين الشقيقين.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 69: 21 جمادى الاولى 1415ه الموافق ل 26 اكتوبر 1994
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 23: 26 ذي القعدة 1415ه الموافق ل 26 افريل 1995
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 10: 18 رمضان 1416ه الموافق ل 07فبراير 1996.

4. مرسوم رئاسي رقم 96-144 [1] مؤرخ في 05 ذو الحجة عام 1416 الموافق ل 23 ابريل سنة 1996 يتضمن مصادقة الجزائر على الاتفاقية المتضمنة إنشاء المؤسسة الإسلامية لتامين الاستثمارات و ائتمان الصادرات، الهدف منها توسيع إطار المعاملات التجارية و تشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء.

5. مرسوم رئاسي رقم 96-162 [2] المؤرخ في 20 ذو الحجة عام 1416 الموافق ل 08 ماي 1996 يتضمن التصديق على اتفاقية التعاون في مجالي السياحة و الصناعة التقليدية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة جمهورية مصر العربية الموقع عليها في الجزائر في 10 ابريل 1995 الهدف منه الاستفادة المتبادلة من تجاربهما في المجالين المذكورين و دعم التعاون بينهما في مجال الاستثمارات المتعلقة بالسياحة و الصناعات التقليدية من اجل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدين الشقيقين.

6. مرسوم تنفيذي رقم 96-202 [3] مؤرخ في 15 محرم عام 1417 الموافق ل 02 جوان سنة 1996 يتضمن تطبيق المادة (214) من الأمر رقم 95-27 المؤرخ في 08 شعبان عام 1416 الموافق ل 30 ديسمبر 1995 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1996 حيث تنص المادة (2) منه على تخفيض نسبة الفائدة على قروض الاستثمار المرتبطة بالاستثمارات المتعلقة بإحداث النشاط و إعادة هيكلته و استئنافه بعد الإقفال أو إعلان الإفلاس و ذلك بنسبة 25 % من النسبة المدينة التي تطبقها مؤسسات القرض .

7. مرسوم تنفيذي رقم 96- 425 [4] المؤرخ في 12 رجب 1417 الموافق ل 23 نوفمبر 1996 يحدد كيفيات تكفل الدولة بفارق الناتج عن خصم نسبة مساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي طبقا للمرسوم التشريعي رقم 93_12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 05 أكتوبر 1993 و المتعلق بترقية الاستثمار حيث تستفيد كل الاستثمارات المنشئة و المعيدة الهيكلة و المعيدة التأهيل بعد غلقها أو إفلاسها حسب الحالات، بتخفيض النسبة أو الإعفاء التام من دفع مساهمات أرباب العمل للأجور المدفوعة لمجموع المستخدمين.

8. مرسوم رئاسي رقم 97-103 [5] مؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1417 الموافق ل 05 ابريل 1997 يتضمن المصادقة على اتفاقية بين حكومة جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 26: 06 ذي الحجة 1416ه الموافق ل 24 ابريل 1996.
[2] لجريدة الرسمية الجزائرية العدد 29: 24 ذي الحجة 1416ه الموافق ل 12ماي 1996.
[3] لجريدة الرسمية الجزائرية العدد 34: 18 محرم 1417ه الموافق ل 05 جوان 1996.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 73: 16 رجب 1417ه الموافق ل 27 نوفمبر 1996.
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 20: 29ذي القعدة 1417ه الموافق ل 06 ابريل 1997.

حول تشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقعة في عمان بتاريخ 01 أوت 1996، و ذلك رغبة في تدعيم التعاون الاقتصادي بين البلدين و خلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بين الجزائر و الأردن لان تشجيع حماية الاستثمارات يساهم في تحفيز عمليات تحرير رؤوس الأموال و تدفق الاستثمارات و التكنولوجيا بين البلدين لصالح تنميتهما الاقتصادية.

9. قرار وزاري [1] مشترك مؤرخ في 12 ذو الحجة 1416 الموافق ل 30 ابريل 1996 يحدد قائمة المنتوجات الصناعة الحرفية التقليدية التي تخضع لنسبة الرسم على القيمة المضافة المخفضة الخاصة مقدارها 7 % .

10. قرار وزاري [2] مشترك مؤرخ في 28 ذو القعدة عام 1417 الموافق ل 05 ابريل 1997 يحدد قائمة الآلات و الأجهزة العلمية و تجهيزات المخابر العلمية و التقنية و المنتجات الكيماوية و المركبات الالكترونية المخصصة للتجهيز المعفاة من الحقوق الجمركية و الموجهة لوزارة الفلاحة و الصيد البحري و ذلك من اجل تنمية القطاع الفلاحي و القطاع البحري.

11. مرسوم رئاسي رقم 67-206 [3]مؤرخ في 02 صفر عام 1418 الموافق ل 07 جوان 1997 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض رقم 4143 الموقع في 17 ابريل 1997 بواشنطن بين الجمهورية الجزائرية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير للمساهمة في تمويل مشروع التشغيل الريفي بهدف تنمية القطاع الفلاحي.

12. مرسوم رئاسي رقم 97 – 209 [4] مؤرخ في 02 صفر عام 1418 الموافق ل 07 جوان 1997 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في 11 ماي 1997 بأبوظبي بين الجمهورية الجزائرية و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي قصد المساهمة في تمويل مشروع تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من اجل تطوير القطاع الصناعي.

13. مرسوم رئاسي رقم 97-229 [5] مؤرخ في 18 صفر 1418 الموافق ل 23 جوان 1997 يتضمن المصادقة على الاتفاق بشان تشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و دولة قطر الموقع بدولة الدوحة بتاريخ 11 جمادي الثانية عام 1417 الموافق ل 24 أكتوبر 1996،و ذلك بهدف تدعيم التعاون الاقتصادي و خلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بين البلدين و ذلك لان تشجيع و حماية هذه الاستثمارات يساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين البلدين، لصالح تنميتهما الاقتصادية.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 29: 07 محرم 1418ه الموافق ل 14 ماي 1997.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 37: 27محرم 1418ه الموافق ل 03 جوان 1997.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 39: 03 صفر 1418ه الموافق ل 08 جوان 1997.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 39: 03 صفر 1418ه الموافق ل 08 جوان 1997.
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43: 20 صفر 1418ه الموافق ل 25 جوان 1997.

حول تشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقعة في عمان بتاريخ 01 أوت 1996، و ذلك رغبة في تدعيم التعاون الاقتصادي بين البلدين و خلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بين الجزائر و الأردن لان تشجيع حماية الاستثمارات يساهم في تحفيز عمليات تحرير رؤوس الأموال و تدفق الاستثمارات و التكنولوجيا بين البلدين لصالح تنميتهما الاقتصادية.

9. قرار وزاري [1] مشترك مؤرخ في 12 ذو الحجة 1416 الموافق ل 30 ابريل 1996 يحدد قائمة المنتوجات الصناعة الحرفية التقليدية التي تخضع لنسبة الرسم على القيمة المضافة المخفضة الخاصة مقدارها 7 % .

10. قرار وزاري [2] مشترك مؤرخ في 28 ذو القعدة عام 1417 الموافق ل 05 ابريل 1997 يحدد قائمة الآلات و الأجهزة العلمية و تجهيزات المخابر العلمية و التقنية و المنتجات الكيماوية و المركبات الالكترونية المخصصة للتجهيز المعفاة من الحقوق الجمركية و الموجهة لوزارة الفلاحة و الصيد البحري و ذلك من اجل تنمية القطاع الفلاحي و القطاع البحري.

11. مرسوم رئاسي رقم 67-206 [3]مؤرخ في 02 صفر عام 1418 الموافق ل 07 جوان 1997 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض رقم 4143 الموقع في 17 ابريل 1997 بواشنطن بين الجمهورية الجزائرية و البنك الدولي للإنشاء و التعمير للمساهمة في تمويل مشروع التشغيل الريفي بهدف تنمية القطاع الفلاحي.

12. مرسوم رئاسي رقم 97 – 209 [4] مؤرخ في 02 صفر عام 1418 الموافق ل 07 جوان 1997 يتضمن الموافقة على اتفاق القرض الموقع في 11 ماي 1997 بأبوظبي بين الجمهورية الجزائرية و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي قصد المساهمة في تمويل مشروع تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من اجل تطوير القطاع الصناعي.

13. مرسوم رئاسي رقم 97-229 [5] مؤرخ في 18 صفر 1418 الموافق ل 23 جوان 1997 يتضمن المصادقة على الاتفاق بشان تشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و دولة قطر الموقع بدولة الدوحة بتاريخ 11 جمادي الثانية عام 1417 الموافق ل 24 أكتوبر 1996،و ذلك بهدف تدعيم التعاون الاقتصادي و خلق الشروط الملائمة لتطوير حركة الاستثمارات بين البلدين و ذلك لان تشجيع و حماية هذه الاستثمارات يساهم في تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال و التكنولوجيا بين البلدين، لصالح تنميتهما الاقتصادية.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 29: 07 محرم 1418ه الموافق ل 14 ماي 1997.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 37: 27محرم 1418ه الموافق ل 03 جوان 1997.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 39: 03 صفر 1418ه الموافق ل 08 جوان 1997.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 39: 03 صفر 1418ه الموافق ل 08 جوان 1997.
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 43: 20 صفر 1418ه الموافق ل 25 جوان 1997.

14. مرسوم تنفيذي رقم 97- 320[1] مؤرخ في 21 ربيع الثاني 1418 الموافق ل 24 أوت 1997 يحدد الكيفيات التطبيقية للمادة (43) من المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1414 الموافق ل 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار حيث تنص هذه المادة (43) على دعم الاستثمارات للمؤسسات العمومية الاقتصادية و المؤسسات العمومية الصناعية و التجارية، و تطبق أحكام هذه المادة على كل الاستثمارات المعاد انطلاقها بعد التوقف عن النشاط أو الإفلاس و كل الاستثمارات التي هي في طريق الانجاز.

15. مرسوم رئاسي رقم 98-334 [2] مؤرخ في 05 رجب 1419 الموافق ل 26 أكتوبر 1998 يتضمن المصادقة على انضمام الجزائر إلى الشركة العربية للاستثمار.

16. مرسوم رئاسي رقم 98- 430 مؤرخ في 09 رمضان 1419 الموافق ل 27 ديسمبر 1998 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة الجمهورية العربية السورية حول التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليها في دمشق بتاريخ 12 جمادي الأولى عام 1418 الموافق ل 14 سبتمبر 1997 .

17. مرسوم رئاسي رقم 98 –431 [3] مؤرخ في 09 رمضان 1419 الموافق ل 27 ديسمبر 1998 يتضمن المصادقة على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية و حكومة جمهورية مالي حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع عليه في باماكو بتاريخ 25 صفر 1417 الموافق ل 11 جويلية 1996.

18. مرسوم رئاسي رقم 2000- 245 [4] مؤرخ في 22 جمادي الأولى 1421 الموافق ل 22 أوت 2000 يتضمن التصديق على الاتفاق التجاري بين الحكومة الجزائرية و حكومة الجمهورية العربية السورية الموقع في دمشق يوم 12 جمادي الأولى 1418 الموافق ل 14 سبتمبر 1997.

19. مرسوم رئاسي رقم 2000- 246 [5] مؤرخ في 22 جمادى الأولى 1421 الموافق ل 22 أوت 2000 يتضمن التصديق على الاتفاق التجاري بين الحكومة الجزائرية و حكومة كودي فوار الموقع في أبيجان يوم 27 نوفمبر 1996 .

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 57: 24 ربيع الثاني 1418ه الموافق ل 27 أوت 1997.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 80: 07 رجب 1419ه الموافق ل 28اكتوبر 1997.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 97: 09 رمضان 1419ه الموافق ل 27 ديسمبر 1998 .
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 52 : 23 جمادى الأولى 1421ه الموافق ل 23 أوت 2000.
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 52 : 23 جمادى الأولى 1421ه الموافق ل 23 أوت 2000.

20. مرسوم رئاسي رقم 2000- 247 [1] مؤرخ في 22 جمادى الأولى 1421 الموافق ل 22 أوت 2000 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية و حكومة جمهورية النيجر المتعلق بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع في الجزائر يوم 16 مارس 1998 .

21. مرسوم رئاسي رقم 2000- 279 [2] مؤرخ في 09 رجب 1421 الموافق ل 07 أكتوبر 2000 يتضمن التصديق على اتفاق التعاون التجاري بين الحكومة الجزائرية و حكومة جمهورية الصين الشعبية الموقع في الجزائر بتاريخ 30 أكتوبر 1999.

22. مرسوم رئاسي رقم 2000- 280 [3] مؤرخ في 09 رجب 1421 الموافق ل 07 أكتوبر 2000 يتضمن التصديق على الاتفاق و البروتوكول الإضافي بين الجمهورية الجزائرية و جمهورية ألمانيا الاتحادية يتعلقان بالتشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعين بالجزائر بتاريخ 11 مارس 1996.

23. مرسوم رئاسي رقم 01-201 [4] المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1422 الموافق ل 23جويلية 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية وحكومة جمهورية موزمبيق حول الترقية والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بالجزائر في 12 ديسمبر 1998 .

24. مرسوم رئاسي رقم 01-204 [5] المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1422 الموافق ل 23 جويلية 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية وحكومة جمهورية كوريا حول ترقية وحماية الاستثمارات الموقع بالجزائر في 12 أكتوبر 1999 .

25. مرسوم رئاسي رقم 01-205 [6] المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1422 الموافق ل23 جويلية 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية وحكومة الجمهورية اليونانية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بالجزائر يوم 20 فبراير 2000 .

26. مرسوم رئاسي رقم 01-211 [7] المؤرخ في 02 جمادى الأولى 1422 الموافق ل23 جويلية 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية وحكومة الجمهورية اليمنية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات الموقعة في صنعاء بيوم 17 شعبان 1420 الموافق ل 25 نوفمبر 1999.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 52 : 23 جمادى الأولى 1421ه الموافق ل 23 أوت 2000.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 58 : 10 رجب 1421ه الموافق ل 08 أكتوبر 2000.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 58 : 10 رجب 1421ه الموافق ل 08 أكتوبر 2000

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 40 : 04 جمادى الأولى 1422ه الموافق ل 25 جويلية2001.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 40 : 04 جمادى الأولى 1422ه الموافق ل 25 جويلية 2001.

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 41 : 08 جمادى الأولى 1422ه الموافق ل 29 جويلية 2001

[7] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 42 : 11 جمادى الأولى 1422ه الموافق ل 01 أوت 2001.

27. مرسوم رئاسي رقم 01-212 [1] المؤرخ في 02 حمادي الأولى 1422 الموافق ل23 جويلية 2001 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية وحكومة ماليزيا حول ترقية وحماية الاستثمارات الموقع بالجزائر يوم 27 جانفى 2000.

28. أمر رقم01 -03 [2] المؤرخ في حمادي الثانية 1422 الموافق ل20 أوت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار.

29. قانون رقم 01-18 [3] المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

30. مرسوم تنفيذي رقم 03-80 [4] المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 الموافق ل 25 فبراير 2003 يتضمن إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيمه وعمله.

31. مرسوم رئاسي رقم 04- 328 [5] مؤرخ في 25 شعبان 1425 الموافق ل 10 أكتوبر 2004 يتضمن التصديق التصديق على بروتوكول التعاون في مجال الصناعة التقليدية بين الحكومة الجزائرية و حكومة الجمهورية التونسية الموقع عليها بتونس في 25 جوان 2003 و ذلك بهدف الاستفادة من تجاربهما في مجال الصناعة التقليدية باعتبارها فعالة في مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية.

32. مرسوم رئاسي رقم 05- 75 [6] مؤرخ في 17 محرم 1426 الموافق ل 26 فبراير 2005 يتضمن التصديق على على الاتفاق حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الموقع بطهران في 19 أكتوبر 2003.

33. مرسوم تنفيذي رقم 05-165 [7] مؤرخ في 24 ربيع الأول 1426 الموافق ل 03 ماي سنة 2005 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنظيمها و سيرها .

34. مرسوم رئاسي رقم 05-192 [8] مؤرخ في 19 ربيع الثاني 1426 الموافق ل 28 ماي 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية و الجمهورية البرتغالية حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بلشبونة يوم 15 سبتمبر 2004 .

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 42 : 11 جمادى الأولى 1422ه الموافق ل 01 أوت 2001.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 47 : 03 جمادى الثانية 1422ه الموافق ل 22 أوت 2001.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 77 : 30 رمضان 1422ه الموافق ل 15 ديسمبر 2001.
[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 13: 25 ذو الحجة 1423ه الموافق ل 26 فبراير 2003.
[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 65 : 28 شعبان 1425ه الموافق ل 13 أكتوبر 2004
[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 15 : 18 محرم 1426ه الموافق ل 27 فبراير 2005.
[7] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 32 : 25 ربيع الأول 1426ه الموافق ل 04 ماي 2005.
[8] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 37 : 20 ربيع الثاني 1426ه الموافق ل 29 ماي 2005.

35. مرسوم رئاسي رقم 05-235 [1] مؤرخ في 16 جمادى الأولى 1426 الموافق ل 23 جوان 2005 يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية و المجلس الفدرالي السويسري حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع ببيرن في 30 نوفمبر 2004.

36. مرسوم رئاسي رقم 06-128 [2] مؤرخ في 04 ربيع الأول 1427 الموافق ل 03 ابريل 2006 يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الفدرالية الروسية حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بالجزائر في 10 مارس 2006.

37. مرسوم رئاسي رقم 06-404 [3] مؤرخ في 22 شوال 1427 الموافق ل 14 نوفمبر 2006 يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة الجمهورية التونسية حول التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بتونس في 17 محرم 1427 الموافق ل 16 فبراير 2006.

38. مرسوم رئاسي رقم 06-469 [4] مؤرخ في 20 ذي القعدة 1427 الموافق ل 11 ديسمبر 2006 يتضمن التصديق على الاتفاق بين حكومة الجمهورية الجزائرية و حكومة جمهورية فنلندا حول الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمارات الموقع بالجزائر في 13 يناير 2005.

39. مرسوم رئاسي رقم 07-378 [5] مؤرخ في 21 ذي القعدة 1428 الموافق ل 01 ديسمبر 2007 يتضمن التصديق على الاتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلين للاستثمارات بين الجمهورية الجزائرية ومملكة هولندا الموقع بلاهاي في 20 مارس 2007.

40. مرسوم رئاسي رقم 08-354 [6] مؤرخ في 07 ذي القعدة 1429 الموافق ل05 نوفمبر 2008 يتضمن التصديق على الاتفاق بين الحكومة الجزائرية وحكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع بالجزائر في 28ذي الحجة 1428 الموافق ل 06 يناير 2008.

41. أمر رقم 10- 01 مؤرخ في 16رمضان1431 الموافق ل26 أوت2010 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2010 حيث المادة (49) تتمم أحكام المادة (9) من الأمر رقم01 – 03 المؤرخ في20 أوت سنة2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار ، و الذي يتضمن إعفاء الاستثمارات من الضريبة على أرباح الشركات و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة03 سنوات، و لمدة 05سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ أكثر من100 منصب شغل عند انطلاق النشاط .

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 45 : 22 جمادى الأولى 1426ه الموافق ل 29 جوان 2005.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 21 : 06 ربيع الأول 1427ه الموافق ل 05 ابريل 2006

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 73 : 27 شوال 1427ه الموافق ل 19 نوفمبر 2006

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 82 : 26 ذو القعدة 1427ه الموافق ل 17 ديسمبر 2006

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 78 : 03 ذو الحجة 1428ه الموافق ل 12 ديسمبر 2007

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 65 : 25 ذو القعدة 1429ه الموافق ل 23 نوفمبر 2008

42. قانون رقم 12– 12مؤرخ في 12صفر 1434الموافق ل26 ديسمبر 2012 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2013 حيث نصت المواد التالية منه على ما يلي[1] :

المادة (39): تعدل و تتمم أحكام المادة 12من الأمر رقم 01 - 03 المؤرخ في 01جمادي الثانية عام 1422الموافق ل 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار المعدل و المتمم و تحرر كما يأتي :

ـــ الإعفاء من حقوق التسجيل و مصاريف الإشهار العقاري و مبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية و الغير المبنية الممنوحة بعنوان انجاز المشاريع الاستثمارية.

ـــ دون المساس بقواعد المنافسة، يؤهل المجلس الوطني للاستثمار، و لمدة لا تتجاوز 05سنوات، لمنح إعفاءات أو تخفيضات على الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسوم على القيمة المضافة المفروض على أسعار السلع الناتجة عن الاستثمار و التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.

المادة(60): تعدل أحكام المادة 24 من الأمر05 – 05 المؤرخ في 18 جمادي الثانية 1426الموافق ل 25 جويلية 2005 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2005 المعدلة و المتممة و تحرر كما يأتي: في المادة 24: يفتح في كتاب الخزينة حساب التخصيص الخاص رقم 117- 302 بعنوان " الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" حيث في باب النفقات يتم:

– منح قروض بدون فوائد لصالح المواطنين المؤهلين للاستفادة من القروض المصغرة بعنوان إنشاء نشاطات من خلال اقتناء المعدات الصغيرة و المواد الأولية لانطلاق المشاريع التي لا تتجاوز كلفتها مليون دينار

– منح القروض بدون فوائد بعنوان شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها 100 ألف دينار.

h. القوانين و المراسيم و القرارات المتعلقة بمكافحة الرشوة و الفساد

1. مرسوم رئاسي رقم 96-233 [2]المؤرخ في 16 صفر عام 1417 الموافق ل 02 جويلية 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منها و ذلك من اجل إضفاء الشفافية على الحياة الاقتصادية و الإجراءات العمومية و كذلك الوقاية من الرشوة و محاربتها.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 72: 16 صفر عام 1434 الموافق ل 30ديسمبر 2012.

[2] لجريدة الرسمية الجزائرية العدد 41: 17 صفر 1417ه الموافق ل 03 جوان 1996.

2. مرسوم تنفيذي رقم 98- 39 [1] مؤرخ في 04 شوال عام 1418 الموافق ل 01 فبراير 1998 يتضمن الموافقة على النظام الداخلي للمرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منها ،حيث يهدف هذا المرصد إلى تنظيم معالجة المعلومات التي لها صلة بوقائع الرشوة و الغدر و استغلال النفوذ و الاستيلاء غير المشروع على المصالح و يطبق إجراءات من شأنها تحسين نشاطات المؤسسات و أجهزة الرقابة.

3. مرسوم رئاسي رقم 04-128 [2] مؤرخ في 29 صفر 1425 الموافق ل 19 ابريل 2004 يتضمن التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لنيويورك يوم 31 أكتوبر 2003.

4. قانون رقم 06-01 [3] مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 يتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته، حيث تنص المادة (03) منه على ضرورة إعداد برامج تكوينية و تعليمية ملائمة لتمكين الموظفين العموميين من الأداء الصحيح و النزيه و السليم لوظائفهم و كذا يجب إتباع إجراءات اختيار و تكوين الأفراد المرشحين لتولي المناصب العمومية التي تكون أكثر عرضة للفساد. أما المواد (04) ،(05) و (06) فتنص على وجوب التصريح بممتلكات الموظفين العموميين بعد تاريخ التنصيب و كيفيات ذلك.أما المواد (09)،(10) و (11) فتنص على إلزامية مبدأ الشفافية في إبرام الصفقات العمومية و تسيير الأموال العمومية طبقا للتشريع و التنظيم المعمول به و تمكين الجمهور على الحصول على كل المعلومات بكل شفافية في المؤسسات و الإدارات و الهيئات العمومية. أما المادتين (17) و (18) فتنص على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد و مكافحته و تحديد مهامها. أما المواد من (25) إلى (48) فتتضمن العقوبات الواجبة على مرتكبي الرشوة و الفساد و كذا أساليب التحري عن رشوة الموظفين العموميين.

5. مرسوم رئاسي رقم 06-137 [4] مؤرخ في 11 ربيع الأول 1427 الموافق ل 10 ابريل 2006 يتضمن التصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد و مكافحته المعتمدة بمابوتو في 11 جويلية 2003.

6. مرسوم رئاسي رقم 06-413 [5] مؤرخ في 01 ذي القعدة 1427 الموافق ل 22 نوفمبر 2006 يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته و تنظيمها و كيفيات سيرها.

7. قانون رقم 11-15 [6] مؤرخ في 02 رمضان 1432 الموافق ل 02 أوت 2011 يعدل و يتمم القانون رقم 06-01 المؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق ل 20 فبراير 2006 و المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته،

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 05: 07 شوال 1418ه الموافق ل 04 فبراير1998.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 26 : 05 ربيع الأول 1425ه الموافق ل 25 ابريل 2004

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 14 : 08 صفر 1427ه الموافق ل 08 مارس 2006.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 24 : 17 ربيع الأول 1427ه الموافق ل 16 ابريل 2006

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 74 : 01 ذو القعدة 1427ه الموافق ل 22 نوفمبر 2006

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 44 : 10 رمضان 1432 ه الموافق ل 10 أوت 2011

حيث تعدل المادتان (26) و (29) و ذلك بزيادة حدة العقوبات على المخالف للأحكام التشريعية (أما اختلاس أو اخذ رشوة ...).

مرسوم رئاسي رقم 12-64 [1] مؤرخ في 14 ربيع الأول 1433 الموافق ل 07 فبراير 2012 يعدل ويتمم المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 01 ذي القعدة عام 1427 الموافق ل22 نوفمبر 2006 الذي يحدد تشكيلة الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته وتنظيمها وسيرها حيث تعدل وتمم أحكام بعض المواد بحيث تزود الهيئة المختصة بهياكل تساعد ها على أداء مهامها وتخصص لكل عضو في الهيئة مهامه الخاصة ودلك مناجل ضمان تحقيق أهداف هده الهيئة في الوقاية من الفساد .